

الكتب الجغرافية

٦٦

الاستشهاد

ظاهرة بشرية في الرؤية الجغرافية

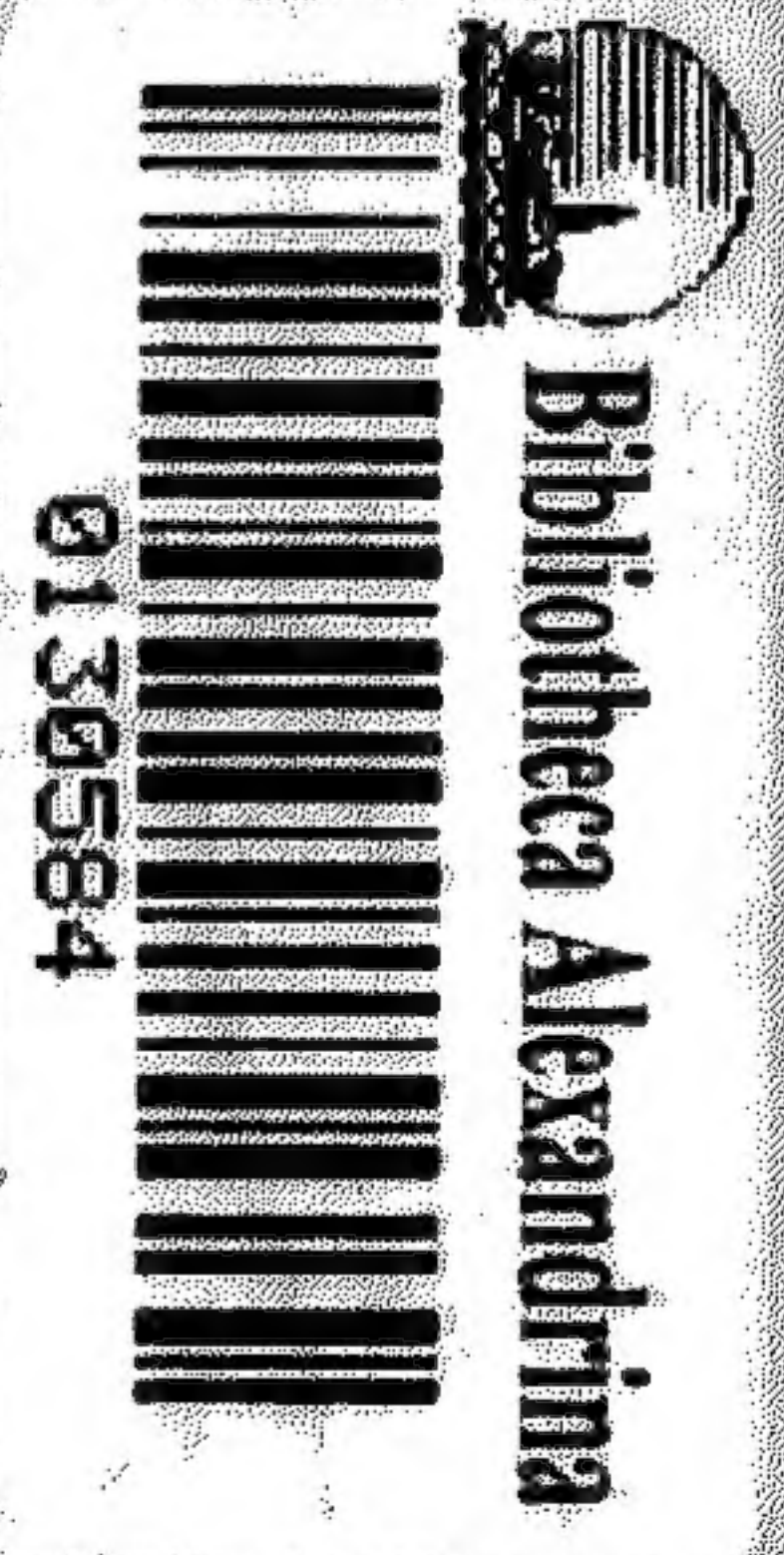
دكتور

صلاح الدين علي الشامي

أستاذ ورئيس قسم الجغرافية
كلية الآداب - جامعة صنفاء

الناشر / منشأف بالاسكندرية

جلال حنري وشركاه



100

100

100

16306

الاستبصار

ظاهرة بشرية في الرؤية الجغرافية

133.110
المجلد 1
العدد 1

دكتور
صلاح الدين علي الشامي
أستاذ ورئيس قسم الجغرافية
كلية الآداب - جامعة صنعاء

المجلة العامة لكتبة الاسكندرية

رقم المجلد : 133.110

P. 16

رقم العدد : 10942



Organization of the Alexandria Library (OAL)
P.O. Box 111, Alexandria

الناشر // مكتبة // بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه



بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الاستهلاك ظاهرة بشرية ، تدوم وتبقى ما بقيت حركة الحياة ، وحضور
الإنسان في ربوع الأرض . وتقف هذه الظاهرة في المكان والزمان وتكون ندا
في مقابل ظاهرة الانتاج . والاستهلاك في مقابل الانتاج في الزمان والمكان ،
يجسد مفهوم المعادلة الاقتصادية التي تكون من أجل الحياة .

وفي إطار هذه المعادلة الاقتصادية ، يتولى الانتاج العرض ، ويتولى
الاستهلاك الطلب . وهما معا مسئولان عن العلاقة بين العرض والطلب .
وتجسد هذه المسئولية المشتركة معنى ومغزى واتجاهات هذه العلاقة وهي
سوية على درب الصواب الاقتصادي أحيانا ، أو وهي غير سوية على درب
الخطأ الاقتصادي أحيانا أخرى .

وحتمية هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك هي حتمية وجوب
اقتصادي ، لا ينبغي التفريط فيها . كما لا ينبغي التهاون في انحرافها عن
الصواب الاقتصادي . ولا انتاج من غير عرض ، يرنو الى يد الطلب . ولا
استهلاك من غير طلب ، يتطلع ويمد يده الى العرض . وتبقى هذه العلاقة
في إطار حتمية الوجوب الاقتصادي ، علاقة لا تفضل ولا تفضل بشأن
المصلحة المشتركة والمسئولية المتبادلة ، بين الانتاج والاستهلاك .

هذا ، ومن شأن الطلب لحساب الاستهلاك أن يحفز الانتاج لأنه يتوقع
منه الاستجابة والعطاء . ومن شأن العرض الذي يقدمه الانتاج أن يجاوب
الاستهلاك لأنه يتوقع منه الطلب والقبول . وهذا معناه أن ظاهرة الاستهلاك
وهي ظاهرة بشرية ، لا تكون ولا ينبغي أن تكون في غير إطار الوجوب
الاقتصادي . ويجمع إطار الوجوب الاقتصادي في المعادلة بين هذين الطرفين ،
الانتاج والاستهلاك .

واذا كانت هذه المعادلة ، قد استوجبت اهتمام الاجتهاد الاقتصادي المتخصص ، واذا كان وجوب هذا الاهتمام قد حمل الاجتهاد الاقتصادي على تقصى حقيقة الانتاج وحقيقة الاستهلاك ، فانها قد سددت خطاه لدى تجسيد العلاقة الحتمية بين الانتاج والاستهلاك . ولقد تمادى هذا الاهتمام الذى لا ولم ولن يفتر أبدا ، حتى وفق الاجتهاد الاقتصادي المتخصص فى تقرير القواعد والأسس والأصول ، التى يحسن توظيفها فى تقويم الاستهلاك فى مقابل الانتاج ، وحساب جدواه فى اطار الرؤية الاقتصادية المتخصصة .

وصحيح أن هذه المعادلة الاقتصادية ، جزء من صميم التخصص الدقيق فى الاقتصاد . ولكن الصحيح أيضا أن أطراف هذه المعادلة ظاهرات بشرية . ومن ثم تدخل هذه الظاهرات البشرية فى صلب التخصص الجغرافى الاقتصادى . ولا تشرب على الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، وهو يطل على الانتاج وعلى الاستهلاك ، فى اطار الرؤية الجغرافية ، لهذه المعادلة الاقتصادية . بل قل لا ينبغى أن يمتنع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن دراسة الانتاج ومقوماته ، وعن دراسة الاستهلاك واتجاهاته ، فى اطار علاقة الوجوب الاقتصادى الحتمى ، التى تعبر عنها هذه المعادلة الاقتصادية فى المكان والزمان .

هذا ، واذا كانت الدراسة الجغرافية الموضوعية ، تطل من خلال التخصص الجغرافى الاقتصادى - بكل العناية - على مفهوم هذه المعادلة الاقتصادية ، على اعتبار أنها محصلة ظاهرات بشرية تكون أو تتأتى فى اطار كل العوامل والمتغيرات التى تتأثر بها حركة الحياة على الأرض ، فتلك - من غير شك - مسئولية وجوب والتزام لا ينبغى التفريط فيها . ويفعل الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى كل ما فى وسعه لكيلا ينسب اليه هذا التفريط .

ويتدارس الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، محصلة التعامل بين الانسان والأرض فى طلب الانتاج . بل لا يفوت هذا الاجتهاد الجغرافى أبدا ، حسن ادراك وفهم واستيعاب وتقويم هذه المحصلة بكل أبعادها ، اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا . كما لا يفوته أيضا متابعة تغير هذه المحصلة ودواعى هذا التغير ونتائجه من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر .

واذا كانت الدراسة الجغرافية ، تعكف من خلال المهارة فى التركيب والتحليل ، على تقويم محصلة العملية الاقتصادية لحساب الانسان وحضوره على الأرض ، فيجب أن نثق فى جدوى هذه الدراسة . وهى دراسة موضوعية

لا تبدأ من فراغ ، ولا تنتهى أبدا من غير غاية . ومن ثم ندرك معنى ومغزى وغاية تخصيص قسم من أقسام الجغرافية البشرية ، وتخصيصه فى تقصى حقيقة العملية الاقتصادية فى اطار أبعادها الفعلية المتغيرة . وهذا القسم هو الجغرافية الاقتصادية .

وإذا كانت الجغرافية الاقتصادية ، توظف الاجتهاد الجغرافى توظيفا علميا وتطبيقيا ناجحا ، فى تقصى حقائق مفيدة ، عن الانتاج والنقل والتسويق والتجارة وحركة التعامل الاقتصادى ، فيجب أن نشق تماما فى جدوى هذا الانجاز المفيد عن موضوع العرض . بل يجب أن نشنى على حسن الأداء الجغرافى ، الذى يجيد معالجة ودراسة هذا الموضوع ، انتقالا من الجزء الى الكل ، أو انتقالا من الكل الى الجزء . كما ينبغى أن نشيد بالمهارة الجغرافية التى تتخذ من التوزيع والتعلييل والربط والتقويم سبيلا ، لتجسيد هذا الانجاز ، تجسيدها تنتفع بموجبه حركة الحياة من العرض ، وهى تؤمن الحضور والمصير على صعيد الأرض .

وإذا كانت الخبرة الجغرافية الاقتصادية الماهرة ، تتمادى - بكل المثابرة - فى انجاز البحوث واعداد الدراسات ، وتسجيل الاضافات المفيدة ، عن صلب وفحوى وأبعاد العملية الاقتصادية ، وعن جدواها لحساب الانسان ، فيجب أن نشق فعلا فى هذه الكفاءة الجغرافية . بل يجب أن نشنى على حسن المرونة الجغرافية ، التى تنكب على تطوير أو تطويع هذه الاضافات المجدية تطويعا مفيدا لعمليات التنمية . كما ينبغى أن نظرى القدرة الجغرافية التى تسهم بموجبها هذه الاضافات ، فى دعم مسيرة الحياة وتأمين حقها فى كل ما هو أفضل .

وإذا كانت الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، تنضم من خلال كل هذه الانجازات المجيدة والمجددة الى تشكيل الفريق المتخصص المتعاون ، الذى يتولى أمر النمو والتغيير فى اطار التخطيط الاقليمى ، فيجب أن نشق فى جدوى هذا الانضمام . بل يجب أن نمتدح حسن التعاون ، الذى يرشد مسيرة النجاح البين على درب النمو والتحسين ، ويؤمن حقوق حضور ومصير الحياة فى المكان والزمان . كما ينبغى أن نحفز الخبرة الجغرافية حتى تقتنع بأن الأوان مناسب ، لكى تهتم اهتماما موضوعيا بموضوع الاستهلاك فى مقابل الانتاج ، أو بموضوع الطلب فى مقابل العرض .

هذا ، ومن ينكب على دراسة موضوع الانتاج دراسة موضوعية هادفة،

فى اطار المعادلة الاقتصادية ، التى تحدد أبعادها حركة الحياة ، ويمثل الانسان المنتج طرفا أصيلا فيها ينبغى أن يعكف أيضا على دراسة موضوع الاستهلاك ، دراسة موضوعية كاشفة عن العلاقة بالانتاج ومصلحة الانسان المستهلك فيه ، فى نفس الاطار • وقل - بكل اليقين - أن هذا الاهتمام الجغرافى المتوازى والمتوازن بكل من الانتاج والاستهلاك ، فى اطار المفهوم الكلى الجامع لأطراف المعادلة الاقتصادية ، هو عين ما يبصر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لدى ادراك وتقويم العلاقة بينهما • كما يعينه هذا الاهتمام أيضا ، عندما يتقصى حقيقة وجدوى الأصول والقواعد ، التى تضبط علاقة التوازن الاقتصادى بينهما ، لحساب الانسان فى المكان والزمان •

وفى كل زمان ، وفى أى مكان ، لا شئ يحافظ على سلامة البنية الاقتصادية لحساب الفرد أو الجماعة ، فى الدولة أو فى العالم ، غير العلاقة السوية ، بين الانتاج والاستهلاك • وفى كل مكان ، وفى أى زمان ، لا شئ يؤمن مصلحة الانسان فى هذه البنية الاقتصادية السوية أهم وأجدى من هذا التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • بل قل - بكل اليقين - أن لا شئ يفرع حركة الحياة ، ويلحق المضرة بمصالحها الاقتصادية وما تنطوى عليه من عرض وطلب ، أعظم وأخطر من انتهاك هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وفقدان بعض أو كل مقومات التوازن الاقتصادى بينهما •

وبعد ، هذه محاولة جغرافية أولية متواضعة عن موضوع الاستهلاك • وتتطلع هذه المحاولة الى السبل والمبررات التى تحتوى بموجبها موضوع الاستهلاك من غير خروج عن الاطار الجغرافى ، وحتى تكون المعالجة موضوعية جغرافية هادفة • ولا تتلمس هذه المحاولة الأولية وهى شديدة الحذر ، الكيفية التى تدخل بموجبها ظاهرة الاستهلاك ، فى اطار الرؤية الجغرافية من غير غايه • كما لا تتلمس هذه المحاولة المتواضعة وهى شديدة الجراءة ، الكيفية التى تدرس بموجبها موضوع الاستهلاك دراسة جغرافية تحليلية ، من غير هدف •

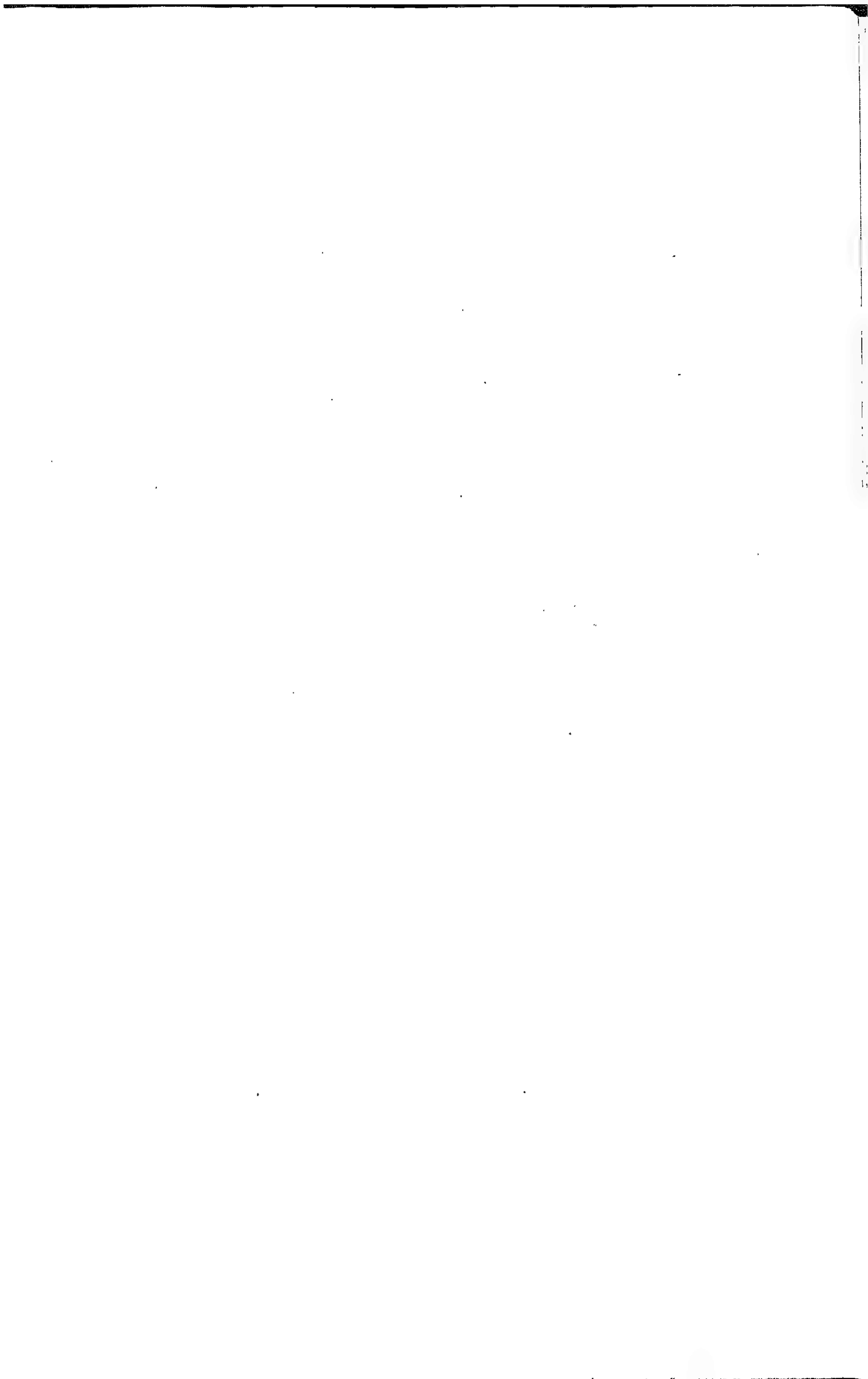
بل قل أن هذه المحاولة المتواضعة ، تكون وهى جريئة وحذرة ، جادة وملحة ، فى طلب الغاية أو فى تحقيق الهدف • ولا تبتغى هذه المحاولة المتواضعة شيئا أقل من تقويم موضوع الاستهلاك تقويما جغرافيا حسنا • بل ولا تبتغى هذه المحاولة المتواضعة هدفا أدنى من استطلاع جغرافى حصيف وبحث جغرافى كاشف ، عن العوامل الطبيعية والبشرية الحاكمة لبعض أهم المتغيرات ، التى تؤثر فى اتجاه وسلوك الاستهلاك ، أو لبعض

أهم الضوابط التي تسيطر على هذا الاتجاه والسلوك .

ومن غير أن نتهيب مسالك البحث الوعرة عن موضوع الاستهلاك وهو شغل الناس الشاغل ، ومن غير أن نتجنب الصدق والموضوعية والمصارحة التي تجاوب اهتمام الناس بالاستهلاك ، وهو هم الحياة الدائم ، نستعين بالله لكيلا نضل أو نضل . ونقترب من صلب هذا الموضوع الشائك الذي نضعه في إطار الرؤية الجغرافية ، واثقين كل الثقة في عون الله الذي لا يكف ولا يفرغ .

ويسعدني أن أخطو أول خطوة في المشوار الجغرافي الطويل ، حيث تختلط الشجاعة بالخوف . ويسعدني أن تأتي من بعد هذه الخطوة المتواضعة خطوات المجتهدين الأكثر قدرة وكفاءة . والله وحده من وراء القصد والغاية . وعلى الله وحده قصد السبيل .

صلاح الدين الشامي



بداية واقتراح

الرؤية الجغرافية للعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك

- العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ... كيف ولماذا
- الاستهلاك فى الرؤية الجغرافية ... لماذا وكيف
- الاستهلاك ، مكانه فى الجغرافية الاقتصادية ومكانته



بداية واقترب

الرؤية الجغرافية للعلاقة بين الانتاج والاستهلاك

تجمع العملية الاقتصادية لحساب الانسان ، على المستوى المحلى المحدود ، أو على المستوى الاقليمي الواسع ، أو على المستوى العالمى الفضفاض ، بين الانتاج والاستهلاك . ومن شأن الاستهلاك أن يطلب الانتاج ويطلبه . ومن شأن الانتاج أن يجاوب الاستهلاك ويلبى حاجته . وتسجل الرؤية الجغرافية ، فى هذه العملية ، التعامل الضرورى أو قل الحتمى ، الذى لا يكف ولا يفرغ ولا ينتهى أبدا . ويكون هذا التعامل الضرورى بين طرفين هما : الانسان وهو فى طلب العيش والتعايش ، والأرض وهى فى خدمة هذا الطلب .

وتدرك الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، موجبات وضوابط وجدوى هذا التعامل بكل ايجابياته وسلبياته ، أو بكل ما له وما عليه . كما تقدر ضرورة استمرار هذا التعامل ، ومبلغ تطور محصلته فى ظل العلاقة بين الانتاج ، والاستهلاك . ومن ثم تقوم هذه الخبرة الجغرافية العملية الاقتصادية فى المكان والزمان ، وهى تقدم محصلة هذا التعامل وانجازاته ، لحساب الانسان ، حضورا وأمنا ومصيرا .

وهذا التقويم الجغرافى الاقتصادى ، هو - من غير شك - تقويم العارف جيدا ، بكنه وجوهر التفاعل الحيوى بين الأرض التى تنتج والانسان الذى يستهلك . وهو أيضا تقويم العارف جيدا ، بكنه وجوهر العلاقة التى تقتضيها مصلحة الانسان فى هذا التفاعل الحيوى . بل قل - بكل اليقين - أن هذا التقويم الجغرافى الاقتصادى ، هو الحريص على جدوى المحصلة الاقتصادية ، التى يسفر عنها هذا التفاعل ، وترسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، لحساب حركة الحياة وتأمين حضورها ومسيرتها ومصيرها الاقتصادى ، فى المكان والزمان .

ولقد تعلم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يمسك بزمام كل العوامل والضوابط والمتغيرات ، التى تحكم وتسيطر على هذا التفاعل الحيوى

الناجح ، ومضيه على درب العمل الاقتصادي . كما تعلم أيضا كيف يتابع ويحصى ثمرات هذا التفاعل من خلال التعامل بين الانتاج والاستهلاك ، الذي تسجله صفحات الحضور الانساني الحضاري بشقيه المادي والروحي في ربوع الأرض ، على المدى الطويل . ومن ثم يحرص التقويم الجغرافي الاقتصادي على فهم واستيعاب العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وكيف تكون في المكان والزمان ، وكيف تمضي وينبغي المحافظة عليها .

العلاقة بين الانتاج والاستهلاك .. كيف ولماذا ؟

من صميم العملية الاقتصادية ، التي تحدد أبعادها حركة الحياة وحضور الانسان على الأرض ، يتعقب الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي نشاط الانسان ، وهو يطلب البقاء ويتلمس السيادة في المكان والزمان . وفي صلب العملية الاقتصادية ومحصلتها ، التي تلبي نداء الحياة وتطويع ارادة الحضور الانساني في المكان والزمان ، يتقصى الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي كل البيانات والمؤشرات والانجازات ، التي تبين كيف ينتصر اجتهاد الانسان ، وكيف تنتفع الحياة دائما بهذا الانتصار اقتصاديا واجتماعيا .

بل قل - بكل الثقة - أنه في جوهر هذه العملية الاقتصادية التي لا تتوقف ، ولا ينبغي لها أن تتوقف ، علامات ومؤشرات ، يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي بموجبها لماذا لا تتوقف أو لماذا لا تكف في المكان والزمان . وعدم التوقف يعني الاستثمار الذي يجاوب استمرار الحياة والحرص عليها . وعدم التوقف يعني أيضا التغير الذي يلبي تطلع الانسان الى حياة أفضل ، على طول المدى .

وما من شك في أن هذا الاستثمار في صحة التغير ، هو الذي يكون في العملية الاقتصادية واطارها المحبوك ، من وراء العلاقة بين :

١ - الانتاج الذي تتبين الخبرة الجغرافية الاقتصادية معناه ، وتمحص مقوماته ، وتمسك بزمام العوامل والضوابط الحاكمة لعطائه ، وتحسب جدوى معدلاته ، ومدى استجابة هذه المعدلات للطلب ، الذي تبتغيه ارادة الابقاء أو المحافظة على نبض الحياة ، وتلتزم به في المكان والزمان .

٢ - الاستهلاك الذي تتبين الخبرة الجغرافية الاقتصادية معناه ، وتمحص موجبات الطلب ومبلغ التشبث به ، وتمسك بزمام الضوابط الحاكمة لاختيار الطلب وسلوكه ، وتدرك موجبات تصاعده أو زيادة معدلاته

والمبلغ انحرافه ، وتحتسب جدوى هذه المعدلات ومدى استجابة هذه المعدلات للطلب وسلوكه الذى تقتنع به ارادة الحياة للبقاء أو المحافظة على نبض الحياة ، وتلتزم به فى المكان والزمان .

وليس فى وسع الخبرة الجغرافية الاقتصادية أبدا ، أن تهمل فى دراسة الانتاج ، وهو بالقطع لحساب الاستهلاك . وليس فى وسع هذه الخبرة أيضا ، أن تتهاون فى دراسة الاستهلاك ، وهو بالتأكيد حافز من حوافز الانتاج (١) . بل قل لا يكون فى وسع هذه الخبرة ، وهى تتلمس الموضوعية والواقعية ، فى رؤية المعادلة الاقتصادية ، أن تفرط أبدا فى الادراك الحقيقى للعلاقة الأصولية بين الانتاج والاستهلاك .

ولا تعنى هذه العلاقة الأصولية شيئا ، غير الربط الوثيق ، بين الانتاج وهو عرض وعطاء من بجانب ، والاستهلاك وهو طلب وأخذ من جانب آخر . ولا عرض أبدا من غير طلب ، يمد يده ويحصل على ما يجد ، أو ما يريد ، لحساب الاستهلاك . ولا طلب أبدا من غير عرض يقدم ما عنده ، ويروج له ، ويؤيظه فى عيون الطلب ، لحساب الانتاج .

ولا ينبغى لهذه الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن توظف الاجتهاد الجغرافى ، وأن تكل اليه مهمة تقصى حقيقة الانتاج ومقوماته ومعدلاته ، وتوظيفا جادا لا يهدأ ، وأن تسكت فى نفس الوقت وتلتزم الصمت ، ولا تتقصى حقيقة الاستهلاك واتجاهاته وتطلعاته . والسكوت عن دراسة موضوع الاستهلاك ، هو عين الخطأ الذى يوقع الاجتهاد الجغرافى فى الخطيئة .

ولا يعنى هذا السكوت شيئا ، غير التوظيف القاصر للاجتهاد الجغرافى . ويقصر هذا الاجتهاد فى آدائه الوظيفى ، لأنه لا يكثرث بطرف مهم من أطراف المعادلة الاقتصادية . وعدم الاكتراث بهذا الطرف ، لا يعنى شيئا أخطر من التفريط ، فى العلاقة التى تجسد التوازن ، وهو أهم وأجدى ما ينبغى أن يلتزم به الطرفان ، فى هذه المعادلة الاقتصادية ، فى المكان والزمان .

وقل - بكل اليقين - أنه ما كان فى وسع الباحث الجغرافى ، أن يهمل أبدا ، أو أن يتهاون فى تقصى جدوى التوازن الاقتصادى ، فى اطار العلاقة

(١) محمد فاتح عقيل : المرجع فى الجغرافية الاقتصادية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية

الأصولية ، بين الإنتاج وما يقدمه من عرض فى السوق ، والاستهلاك وما يدفعه الى الطلب من السوق . ووقوف العناية الجغرافية بالاستهلاك عند هذا الحد ، وقوف غير مجد . وما ينبغى أن تتحدى الخبرة الجغرافية الاقتصادية فى دراسة الانتاج دراسة موضوعية هادفة ، ولا تتفرغ فى نفس الوقت وبنفس القدر من العناية لدراسة الاستهلاك .

ولا يجوز أن تضحي الرؤية الجغرافية الاقتصادية الكلية للمعادلة الاقتصادية ، بالاهتمام المتوازن ، والعلاقة التى لا ينبغى التفريط فيها ، بين هذين الموضوعين المتكاملين . وهل يجوز أن تلبث الخبرة الجغرافية وراء الانتاج حتى يصرفها عن الاستهلاك ؟ بل وكيف ترتكب هذا الخطأ ، وهى بذاتها الخبرة التى تتمرس دائما ، فى رؤية الكل من خلال الجزء أحيانا ، وفى رؤية الجزء من خلال الكل أحيانا أخرى ؟ . وما من شك فى أن مرونة هذه الرؤية ، هى التى تصطنع من الانتاج والاستهلاك فى المكان والزمان ، حدين متناظرين ومتكاملين ، فى صلب المعادلة الاقتصادية ، لحساب الانسان ، حضوره ومصيره الاقتصادي فى كل مكان وفى أى زمان .

وبهذا المنطق الموضوعى الرشيد ، ينبغى أن يكون الانتاج بكل أبعاده فى المكان والزمان ، موضع اهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، ومحل عناية بحثه ودراسته وتقويمه . ويجسد هذا الاهتمام - فيما يجسده - معنى العرض الذى يقدمه الانتاج من غير ابطاء أو تقصير . وتكشف هذه العناية - فيما تكشف - مبلغ استجابة هذا العرض الفورية المباشرة وغير المباشرة للطلب وحاجة الاستهلاك فى كل مكان وزمان . ومن ثم تكون هذه الدراسة الجغرافية فى الاطار الجغرافى المعاصر ، موضوعية وهادفة لحساب الانسان .

وبهذا المنطق الموضوعى الرشيد ، ينبغى أن يكون الاستهلاك بكل أبعاده فى المكان والزمان ، موضع اهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، ومحل عناية بحثه ودراسته وتقويمه . ويجسد هذا الاهتمام - فيما يجسده - معنى الطلب الذى تمتد اليه يد الاستهلاك بكل لهفة أو تطلع . وتكشف هذه العناية - فيما تكشف - مبلغ استجابة هذا الطلب الفورية المباشرة أو غير المباشرة للعرض وانجازات الانتاج فى كل مكان وزمان . ومن ثم تكون هذه الدراسة الجغرافية فى الاطار الجغرافى المعاصر ، موضوعية وهادفة لحساب الانسان .

وهذا معناه أن مسئولية الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، قبل أطراف

المعادلة الاقتصادية ، ينبغي أن تكون متوازنة ومتوازية • ولا ينبغي أن ينحاز هذا الاجتهاد بقصد أو من غير قصد الى طرف من أطرافها على حساب الطرف الآخر • وهذه المسئولية المتوازنة والمتوازنة ، هي العلامة التي لا تضل ولا تضلل ، في مجال استشعار العلاقة الحتمية بين الانتاج والاستهلاك ، وعدم التفريط في جدوى هذه العلاقة • بل قل أن تناول موضوعي الانتاج والاستهلاك معا ، ينبغي أن يكون في إطار هذه العلاقة ، وعلى اعتبار أنهما حدين متناظرين في المعادلة الاقتصادية •

وهذان الحدان المتناظران هما - الانتاج والاستهلاك - اللذان يكفلان معا علاقة الاتزان الحقيقي في محصلة المعادلة الاقتصادية • ولا تكون هذه المعادلة سوية على درب الصواب الاقتصادي من غير هذه العلاقة التي تكفل الحياة في كل مكان وفي أي زمان • ولا استهلاك من غير انتاج مناسب بالكم والكيف ، يلبي طلبه ويستمتع الى حاجته وتطلعاته • ولا انتاج في نفس الوقت من غير استهلاك مناسب بالكم والكيف ، يطلب عطائه ويتطلع اليه في لهفة والحاج •



الاستهلاك في الرؤية الجغرافية ... لماذا وكيف :

كما يستحق الانتاج المتنوع في كل مراتب الاستخدام الأولى ، والاستخدام الثنائي ، والاستخدام الثلاثي (٢) ، أن يشغل اهتمام الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، وأن يحظى بعناية بحثه القصوى • وكما تستحق كل القنوات (٣) التي تقدم أو تعرض محصلة هذا الانتاج المتنوع طيبا ومباركا الى الاستهلاك ، أن تستقطب اهتمام الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، وأن

(٢) يضم الاستخدام الأولى كل أوجه الانتاج من المواد الخام والحضول عليها من مواردها الأولية في البر والبحر • ويضم الاستخدام الثنائي كل أوجه الانتاج التي تصنع وتشكل وتجهز المواد الخام على النحو الصالح للاستهلاك المباشر وغير المباشر • ومحصلة هذين الاستخدامين تمثل الانتاج السلعي على اختلاف أنواعه المنتهية والمعمرة • أما الاستخدام الثلاثي فهو الذي يختص بالانتاج الخدمات • ومهما اختلف البحث حول تقويم هذا النمط من الانتاج ، فهو موضع الطلب الذي تدور اليه الاستهلاك وينتفع به •

Thoman, R.S. : The Geography of Economic Activity, NY, 1962.

(٣) تنطوي الجغرافية الاقتصادية على فروع علمية جغرافية كثيرة ، تهتم بالانتاج وسبل عرضه وتسويقه • ونذكر منها جغرافية النقل وجغرافية التجارة الدولية •

تستوجب عنايته التي لا تغفل . ويستحق الاستهلاك أن يوضع في الموضع المناسب في الرؤية الجغرافية . بل يستحق الاستهلاك في إطار هذه الرؤية نفس القدر من الاهتمام والعناية الجغرافية .

واستحقاق الاستهلاك هذه العناية مسألة لا تقبل الجدل ، لأنه الطرف الآخر المناظر للإنتاج في المعادلة الاقتصادية . بل قل أنه لا محل للجدل أصلا ، لأن الاستهلاك ظاهرة بشرية لها صفة العموم والتعميم ، ولأن الإنسان في المكان والزمان ، هو صاحب المصلحة المشتركة في الإنتاج لأنه يطلب ، وفي الاستهلاك لأنه يعيش .

هكذا يشد الاستهلاك انتباه الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي . ويستحق الاستهلاك عناية هذا الاجتهاد من غير تخوف أو من غير حرج . ولا تعارض أبدا بين الرؤية الاقتصادية والرؤية الجغرافية الاقتصادية للاستهلاك ، لأن كل تخصص من هذين التخصصين يطل على هذه الظاهرة من زاويته المتخصصة . وحسن توظيف كل رؤية من هاتين الرؤيتين ، يصطنع التكامل العريض في دراسة هذا الموضوع الحيوي لحساب الإنسان .

وفي إطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، يكون البحث الموضوعي عن الاستهلاك بحثا جغرافيا هادفا بالفعل ، لأنه يهتم بظاهرة بشرية ، لا ينبغي التفريط في الاطلاع عليها ، وتقويم جدواها . كما يكون البحث الموضوعي عن الاستهلاك بحثا جغرافيا مفيدا بالضرورة ، لأنه يقوم أصول العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ، ويحسب جدوى التوازن الذي تكفله هذه العلاقة وهي سوية ومنضبطة ، أو الذي تهدره هذه العلاقة وهي غير سوية وغير منضبطة .

وإذا كانت هناك موجبات كثيرة ومهمة ، قد استوجبت عناية الخبرة الجغرافية الاقتصادية بالإنتاج إلى حد الانحياز الظاهر ، فإن ثمة موجبات كثيرة وأكثر أهمية ، تدعو إلى توجيه عناية هذه الخبرة إلى الاستهلاك . بل يجب إنهاء هذا الانحياز إلى الإنتاج الذي لا مبرر له ، ووضع الاستهلاك في مكانه الصحيح ، في إطار العناية الجغرافية الاقتصادية .

وصحيح أن علاقة الاستهلاك بالناس علاقة مباشرة ، يجسدها امتداد اليد الطلب إلى العرض . وصحيح أن الاستهلاك ظاهرة بشرية خالصة ، ليس في فحواها صلة مباشرة بالأرض . ولكن الصحيح أيضا أن علاقة الاستهلاك بالإنتاج ، هي علاقة مباشرة وانها تصطنع علاقة غير مباشرة بين الاستهلاك

والأرض من خلال الناس ، سواء وهم ينتجون لحساب الطلب ، أو وهم يعرضون الانتاج لحساب الاستهلاك .

ومن خلال هذه العلاقة غير المباشرة ، ينبغي أن تطوع دراسة موضوع الاستهلاك تطويعا سليما ، لمنهج البحث الجغرافى من غير تحفظ ، وكما نحسب من خلال الرؤية الجغرافية الاقتصادية لحساب الانتاج ومقوماته. وتراكمه فى وعاء الدخل القومى ، يمكن أن نحسب من خلال هذه الرؤية. أيضا حساب الانفاق وأوجه تبديده وصرفه فى مصارف الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص (٤) . وبموجب هذا الحساب ، على مستوى الدولة ، أو على مستوى الاقليم أو على مستوى العالم ، تتكشف العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، ومبلغ التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب . ومن ثم يمكن التمييز بين الدول أو الأقاليم فى ضوء هذا التوازن ، على درب الصواب ، أو الخطأ الاقتصادى (٥) .

واهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى اهتماما جادا بموضوع الاستهلاك ، هو اهتمام منطقى وفى موضعه الجغرافى السليم . وهو عين العناية بدراسة هذه الظاهرة البشرية فى اطار قيمتها الاقتصادية الواقعية . ولا يبدأ هذا الاهتمام الجغرافى الموضوعى من فراغ . ولا تكون هذه العناية من غير غاية أو من غير هدف . بل قل - بكل الثقة - أنه اهتمام جغرافى فى صلب أو فى جوهر العناية الموضوعية الهادفة ، التى تتفرع لها الجغرافية الاقتصادية وفروعها المتعددة ، فى اطار النظرية البحثية أحيانا ، أو فى خدمة العمل التطبيقى أحيانا أخرى .

ومن خلال هذه العناية ، تتلمس الخبرة الجغرافية الاقتصادية - بكل الحصافة - القنوات التى تصطنع لب أو جوهر العلاقة الحتمية ، وهى اقتصادية وحضارية واجتماعية . كما تستهدف تقويم هذه العلاقة ، فى اطار أكبر قدر سوى من التوازى والتوازن فى المكان والزمان ، بين :

(٤) أوجه الاستهلاك الخاص هى التى يلبي فيها الطلب حاجة الفرد الذاتية والأنسب لمستوى معيشتة ، ويقع عليه اختياره المطلق . وأوجه الاستهلاك العام هى التى يلبي فيها الطلب حاجة الجماعة ، فى اطار التفاوت بين مستويات المعيشة وموجبات الاختيار .

(٥) عندما يكون التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، أو يتحقق التوازن بين الدخل القومى والانفاق العام ، تكون الدولة فى الوضع الاقتصادى السوى وتكون المسيرة الاقتصادية المتوازنة على درب الصواب الاقتصادى . وبالمقارنة هناك دول كثيرة يختلف فيها هذا التوازن . فإذا كان الاتجاه العام لصالح الانتاج وعلى حساب الاستهلاك ، يكون اقتصاد الدولة سليما ويحقق الفائض الذى يؤمن المصير الاقتصادى . أما اذا كان الاتجاه العام لحساب الاستهلاك ولغیر مصلحة الانتاج ، يكون اقتصاد الدولة مختلا ، وترهقه المديونية ويتهدهه الخطأ الاقتصادى .

١ - هدف وغاية وقيمة ما يحققه الانتاج ، وهو اضافة وعطاء وعرض لحساب الطلب ، ومصلحة الانسان المنتج والمستهلك فى هذا العرض .

٢ - هدف وغاية وقيمة ما يبتغيه الاستهلاك ، وهو أخذ وتبديد وطلب على حساب العرض ، ومصلحة الانسان المنتج والمستهلك فى هذا الطلب .

وينبغى أن يكون فى وسع الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن توظف الاهتمام الجغرافى الموضوعى المشترك بالانتاج والاستهلاك معا ، ليس توظيفاً ماهراً ومرناً فقط ، بل توظيفاً متوازناً ومتوازياً فى اطار العلاقة الوثيقة بينهما . كما ينبغى أن تعرف هذه الخبرة أيضاً ، الكيفية التى تكشف بموجبها عن أصول هذه الصلة ، أو التى تقوم واقعية العلاقة بين العطاء والأخذ أو بين العرض والطلب .

وصحيح أن هذه العلاقة قابلة لأن تنتهك فى الزمان والمكان ، تحت وطأة المتغيرات . وصحيح أن هذه الانتهاكات تبيح لطرف من الأطراف ، أن ينال من الطرف الآخر ، فى غيبة موجبات الصواب الاقتصادى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذه العلاقة لا تكون فى أسوأ الاحتمالات المتوقعة على درب الخطأ الاقتصادى قابلة لأن تنقطع أبداً بين هذين الطرفين : الانتاج والاستهلاك .

وتفلح الخبرة الجغرافية الاقتصادية الى أقصى حد ، عندما توجه هذا التوظيف الماهر فى الاتجاه الصحيح ، من أجل الرؤية الجغرافية الكلية الشاملة ، التى تجمع بين الانتاج وما يقدمه من عرض ، والاستهلاك وما يبتغيه من طلب . وتستوجب هذه الرؤية الجغرافية الكلية ادراك حقيقتين هامتين عن جوهر العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وهاتان الحقيقتان هما :

الحقيقة الأولى : وهى التى تجسد - بكل الوضوح - الكيفية التى يجاوب الانتاج الطبيعى أو الانتاج الاقتصادى ، وفى مراتب ومستويات الانتاج المتباينة ، بموجبها حاجة الطلب وإرادة الاستهلاك المتلهفة . ومن ثم لا تكون ولا ينبغى أن تكون العلاقة بين العرض فى جانب والطلب فى جانب آخر ، وعلى أى شكل من الأشكال وعلى أى مستوى من المستويات عبثاً . بل هى علاقة أصولية ووثيقة . وتسجل هذه العلاقة واقعية الالتزام بين الطرفين

الذى لا يتأتى فى المكان والزمان ، من غير ضوابط حاكمة لهذا الالتزام ، فى اطار توازن اقتصادى معقول .

الحقيقة الثانية : وهى التى تجسد - بكل الوضوح - الكيفية التى يتطلع الاستهلاك المباشر أو غير المباشر ، وفى مراتب الطلب المتفاوتة للفرد أو للجماعة ، بموجبها الى استجابة العرض وثمرات الانتاج المتنوعة . ومن ثم لا تنشأ ولا ينبغى أن تنشأ هذه العلاقة بين العرض فى جانب ، والطلب فى جانب آخر ، على أى شكل من الأشكال وعلى أى مستوى من المستويات ، من فراغ . بل هى علاقة أصولية وحتمية . وتسجل هذه العلاقة المصلحة المشتركة بين الطرفين ، التى لا تتأتى فى المكان والزمان ، من غير ارادة ووعى ، بأهداف هذه المصلحة وفى اطار توازن اقتصادى سليم .

وتطلع الاستهلاك الذى لا ولم ولن ينشأ أبدا من فراغ وتمتد يده لأنه هادف ، واستجابة الانتاج الذى لا ولم ولن يخذل يد الطلب الذى تمتد اليه من غير مبرر لأنه هادف أيضا ، يرسخان معا العلاقة بينهما فى اطار المصلحة المشتركة . وتدعو هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك التى لا ولم ولن تمض عبثا لأنها حتمية ، الخبرة الجغرافية الاقتصادية لاستيعاب هذا الواقع . كما تدعو أيضا الى تكريس الاهتمام وتوفير العناية ، بجوهر الهدف الذى يستوجب هذه العلاقة ، أو بموجبات العلاقة التى تحقق الهدف الاقتصادى .

بل قل أن هذه العلاقة الأصولية ، تدعو الخبرة الجغرافية الاقتصادية الى استطلاع المتغيرات التى تنتهك هذه العلاقة أو التى تتجاوز حد التوازن الاقتصادى ، وتطعن المصلحة المشتركة بين الانتاج والاستهلاك . كما تدعو الخبرة الجغرافية الاقتصادية أيضا الى بيان الضوابط التى تنظم العلاقة وتحكم الغاية والهدف ، فى اطار توازن اقتصادى يكفل المصلحة المشتركة بينهما . ومن ثم ينبغى أن يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف يجسد مفهوم التوازن الذى ينبغى أن تلتزم به الأطراف المعنية بهذه العلاقة ، فى صلب المعادلة الاقتصادية ، لحساب الانسان فى ربوع الأرض .

- وتتمرس الخبرة الجغرافية الاقتصادية التى تمسك جيدا بزام موضوع الانتاج . وتخصص من أجل هذا الموضوع فروعا متخصصة فى اطار الجغرافية الاقتصادية ، تعكف على دراسة هذا الموضوع ، بل قل أن الخبرة الجغرافية الاقتصادية تحسن صنعا وتجيد لأنها تضيف اضافات مفيدة

ومجددة ، بشأن الرؤية الجغرافية للانتاج وتقويمه تقويما اقتصاديا لحساب الاستهلاك .

وتصبح هذه الخبرة الجغرافية الاقتصادية مطالبة في هذا العصر أيضا ، بأن تستطلع موضوع الاستهلاك . بمعنى أن تضع موضوع الاستهلاك في إطار الرؤية الجغرافية ومنهجها العلمى . وتحسن هذه الخبرة صنعا لو عرفت كيف تمسك بزمام الاستهلاك الى الحد الذى يبقى على التوازن الاقتصادى بينه وبين الانتاج ، أو لو عرفت كيف تبصره وتنتشله من موجبات الانحراف أو الاخلال بهذا التوازن فى المكان والزمان .

وهكذا نفهم جيدا ، لماذا ينبغى أن تخصص الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، فرعا خاصا من فروع الجغرافية الاقتصادية ، يتفرغ تفرغا كاملا ومتخصصا لدراسة موضوع الاستهلاك . وصحيح أن هذا عبء جديد ، يقع على عاتق الجغرافية الاقتصادية ، ويضيف اليها مهمة علمية صعبة . ولكن الصحيح أيضا أن هذه المهمة مهما كانت صعبة ، فهى لا تمثل الهم الثقيل . بل قل انها هى جزء من الواجب العلمى ، الذى لا مبرر للتهرب منه ، أو لا مبرر للتفريط فيه . ولماذا لا نقول أن هذه المهمة هى الاضافة الجيدة ، التى تكتمل بموجبها بنية الجغرافية الاقتصادية العلمية .

واهتمام الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى وعنايته بموضوع الاستهلاك ، فى مقابل اهتمامه بموضوع الانتاج والعناية به ، يمثل اتجاها جيدا ومفيدا ، فى إطار الرؤية الجغرافية الشاملة والمتوازنة ، لحضور الانسان وسيادته فى ربوع الأرض . ولا شئ يضع الانسان فى مكان السيادة ، ولا شئ يحافظ على بقائه فى هذه المكانة ، ولا شئ يؤمن مصير هذه السيادة غير السيطرة على العلاقة التى تكفل التوازن الاقتصادى الحقيقى بين الانتاج والاستهلاك . وهذا معناه أن تصدى الجغرافية لهذه المسئولية ، يجعل منها عينا تسهر على حراسة سيادة الانسان على الأرض ، وتحول دون تفريغ مضمون هذه العلاقة من مرمها ومغزاها .

وهذا الاهتمام الجغرافى بموضوع الاستهلاك ، لا يعنى من وجهة النظر العلمية الجغرافية المعاصرة شيئا أهم من تكامل حقيقى وواقعى فى البنية المركبة ، التى تجمع أوصال الرؤية الجغرافية ، وهى تطل على حقيقة المعادلة الاقتصادية فى المكان والزمان . بل هو اهتمام جغرافى سديد ، لا يعنى شيئا مجديا أهم من استشعار التوازي والتوازن البحثى ، فى إطار منهجية.

الواقع التركيبي التحليلي ، الذي تلتزم به الدراسة الجغرافية ، وهي تتطلع بمسئوليتها الى بنية المعادلة الاقتصادية في كل مكان وفي أى زمان . ومن أجل ذلك ندرك أن هذا الاهتمام الجغرافى هو عين الواجب العلمى الذى لا مبرر للتهرب منه أو للتفريط فيه .

وتوظيف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى التوظيف الجيد ، فى مطالعة الرؤية الجغرافية لاجتماع الانتاج والاستهلاك فى المعادلة الاقتصادية ، هو السبيل الأمثل لوضع الاضافة فى مكانها الصحيح ، فى صلب الجغرافية الاقتصادية . بل يحقق هذا التوظيف الجغرافى السبيل الأفضل والأجدى ، الذى يتأتى بموجبه الاتساع والتعميق والتجديد والتجويد ، فى مغزى ومرمى التوجه العلمى الصحيح الهادف للجغرافية الاقتصادية .

وقل أن هذا التوظيف الجغرافى الرشيد فى خدمة موضوع الاستهلاك ، لا يعنى فى نهاية المطاف ، شيئا أهم وأجدى من حسن توجيه الرؤية الجغرافية ، بكل ما تملك من قدرات التحليل والتركيب الى صلب أو الى جوهر العلاقة الأصولية بين الانتاج والاستهلاك . ومن ثم يحق للخبرة الجغرافية الاقتصادية أن تقوم كل عوامل التغير والتغير ، وكل عوامل الضبط والانضباط التى تؤثر فى هذه العلاقة . بل يحق لها أيضا ، فى إطار هذا التقويم استشعار :

١ - مبلغ اكتمال الحلقة الاقتصادية السوية ، التى يصطنعها انضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك أو استمرار التوازن بين العرض والطلب ، فى إطار المعادلة الاقتصادية لحساب الانسان .

٢ - مبلغ جدية وجدوى المعادلة الاقتصادية ، التى يكفلها التوازن الضرورى ، لحساب حضوره الاجتماعى والحضارى والاقتصادى ، فى المكان والزمان .

الاستهلاك ، مكانه فى الجغرافية الاقتصادية ومكانته :

مثلا تضم الجغرافية الاقتصادية فى إطارها العلمى الفضايف فروعاً ، تخصص تخصصاً علمياً جغرافياً دقيقاً ، فى دراسة ، موضوع الانتاج وموضوع الموارد وموضوع استخدام الأرض ، وموضوع النقل ، وموضوع التجارة الدولية ، وموضوع التنمية ، ينبغى أن تنضم دراسة موضوع الاستهلاك انضمام الرفيق أو الشقيق الى الأشقاء فى هذه الزمرة . وهذا

الانضمام يعنى الاضافة المجدة لجدوى الجغرافية الاقتصادية . كما يعنى أيضا الاشتباك أو التداخل الحقيقى ، بين موضوع الاستهلاك وسائر الموضوعات الأخرى ، فى تركيب بنية الجغرافية الاقتصادية الهيكلى .

وقل - بكل اليقين الجغرافى - أن هذا الانضمام يبدو وجيها فى الشكل والمضمون . بل ومن غير هذا الانضمام الى فروع الجغرافية الاقتصادية المتعددة الأخرى ، يبقى مكانه شاغرا ، وتبقى مضامين الجغرافية الاقتصادية ناقصة . وهذا معناه أن يفتقد الجغرافى فى رؤيته للظاهرة الاقتصادية ، الحبكة العلمية الموضوعية . ومعناه أيضا أن يستشعر الجغرافى القصور والتقصير فى تقصى حقيقة المعادلة الاقتصادية . وما من شك فى أن غياب موضوع الاستهلاك وبقاء مكانه شاغرا ، لا يعنى شيئا ، أقل من عدم تكامل الرؤية الجغرافية ، لأبعاد الظاهرة الاقتصادية فى اطار حركة الحياة ومسيرتها ، فى المكان والزمان .

ومع افتقاد هذه الحبكة العلمية الجغرافية الموضوعية ، يبدو النقص واضحا فى بنية الجغرافية الاقتصادية وكأنه يمسحها . بل قل ينبغى أن يستشعر الجغرافى مبلغ القصور فى مغزى الجغرافية الاقتصادية ومرماها العلمى المتجدد ، كما يريد الفكر الجغرافى المعاصر ، فلسفته واتجاهاته التطبيقية ، لها أن تكون . وقد توجه الى الجغرافى أصابع الاتهام الذى يدينه ويرميه بالتقصير فى أداء مهمته العلمية التى تجاوب ارادة الفكر الجغرافى المعاصر . ولا مبرر للقصور ولا تبرير للتقصير ، غير التخوف الشديد من الاقدام الجريء الذى تستوجبه دراسة موضوع الاستهلاك وهو شائك وشديد التعقيد .

وصحيح أن هذا التوف والحذر وليد الصعوبة فى السيطرة على مسائل شائكة وصعبة بشأن توزيع ظاهرة الاستهلاك على مستوى المكان ، وحساب العوامل التى تحكم هذا التوزيع . ولكن الصحيح أيضا أن هذا التخوف لا يبرر السكوت عن معالجة هذا الموضوع ، ولا يبرر ترك مكان الاستهلاك فى اطار الجغرافية الاقتصادية شاغرا . وهو - على كل حال - تخوف وحذر فى غير موضعه ، عندما يفرض حظرا على معالجة هذا الموضوع الحيوى ، أو عندما يلزم الجغرافى السكوت والصمت وكأن الأمر لا يعنيه من وجهة النظر العلمية الموضوعية ، بشأن هذه الظاهرة البشرية .

وكون الاستهلاك ظاهرة بشرية عامة ، ينبغى أن يقترن توزيعها فى

المكان والزمان بتوزيع السكان . ويجب أن يلتزم الجغرافى بهذه الظاهرة فى هذا الإطار ، ولا ينبغى أن يتهرب من المسئولية . وهناك أكثر من سبيل مناسب لتوزيع هذه الظاهرة على مستوى المكان حتى يتصدى البحث الجغرافى لتفسيرها أو للربط بينها وبين ظاهرات أخرى . ومن ثم يفلح البحث الجغرافى فى تقويم هذه الظاهرة تقويما جغرافيا اقتصاديا فى المكان والزمان ، وأن يحسب حساب العوامل والمصادر التى تتولد منها المتغيرات والضوابط التى يتأثر بموجبها الاستهلاك ، سلوكه واتجاهاته .

ويمكن أن يجد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى حساب معدل الاستهلاك من سلعة معينة ، فى المكان والزمان سبيلا من سبل التوزيع (٦) . كما يجوز الاعتماد على حساب دالة الاستهلاك من سلعة معينة فى الزمان والمكان ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، سبيلا آخر من سبل التوزيع (٧) . وما من شك فى أن السيطرة على هذا التوزيع فى المكان ، على مستوى الدولة أو على مستوى الاقليم أو على مستوى العالم ، هى وحدها التى تنهى هذا التخوف .

واختراق حاجز الخوف من خلال السيطرة على الوسيلة أو السبيل الأنسب لرؤية هذه الظاهرة رؤية جغرافية ، وتوزيعها على مستوى المكان ،

(٦) يحسب هذا المعدل على أساس حساب الفرق بين كم الانتاج من هذه السلعة المعنية وكم الاستهلاك منها فى المكان . ومن ثم نحصل على : نسبة الاستهلاك المخل منها ونسبة ما يتجه منها الى الاستهلاك فى أماكن أخرى . كما يمكن أن نحصل على نسبة كم الانتاج الفعلى من هذه السلعة المعنية منسوبة الى أقصى كم للانتاج يمكن أن يتحقق من هذه السلعة المعنية فى نفس المكان . وتجسد هذه النسبة مبلغ التزام الانتاج ومعدلاته قبل الاستهلاك ومطالبه أو عدم التزامه . كما يمضى الحساب لبيان العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ومبلغ التوازن الاقتصادى بينهما فى المكان والزمان .

(٧) تعبر دالة الاستهلاك - فى الرؤية الاقتصادية البحتة - عن العلاقة بين الدخل الكلى والاستهلاك الكلى . ويمكن بيان دولة الاستهلاك فى شكل جدول أو معادلة أو رسم بيانى ، بين مقدار الانفاق ومقدار الادخار منسوبا الى الدخل عند كل مستوى من مستويات هذا الدخل . راجع النصل السابع من د . اسماعيل محمد هاشم : التحليل الاقتصادى الكمي ط ١ الاسكندرية ١٩٨١ .

هذا ولو حصلنا على دالة الاستهلاك على مستوى الدولة لبيان مقدار الانفاق العام منسوبا الى الدخل النومي فى الدولة ، كان فى وسع البحث الجغرافى أن يتبين هذه الدالة على مستوى مجتمع الدول فى الاقليم أو فى القارة أو فى العالم . وعندئذ تكون المناقشة سهلة ويعتمد عليها فى التوزيع والمضى فى الدراسة الجغرافية التحليلية .

هو وحده الذى ينهى أى احجام ، عن دراسة ظاهرة الاستهلاك دراسة جغرافية • ولا خوف من عواقب حصر وتقصى تأثير الاستهلاك وسلوكه على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادى ، بالمتغيرات التى تطلق له العنان ، أو الضوابط التى تحكمه فى المكان والزمان • بل لا خوف أيضا من صعوبة السيطرة على الصراع ، بين تحريض المتغيرات وتحكم الضوابط من ناحية ، وموقف السلوك الاستهلاكى من هذا الصراع من ناحية أخرى •

وفى موضوع الاستهلاك ، الذى يتصدى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لحل عقده المستعصية فى اطار الانتماء للجغرافية الاقتصادية واهتماماتها ، ينبغى أن يجسد هذا الاجتهاد الكيفية التى تقبل بها الخبرة الجغرافية على تناول هذا الموضوع ، مقوماته وموجباته واتجاهاته وسلوكه وانحرافاته وضوابطه • والمهم هو أن يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، المتغيرات والضوابط وهى تتأتى من مصدر واحد • كما ينبغى أن يعرف أيضا كيف تؤثر هذه المتغيرات والضوابط على اتجاه وسلوك الاستهلاك الذى يتباين من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر •

كما ينبغى أن يحدد هذا الاجتهاد الاطار الذى يتعين الالتزام به وعدم الخروج عنه ، فى صدد أداء المهمة العلمية الجغرافية المنوطة به فى دراسة الاستهلاك • والمهم قبل أى شئ وبعد كل شئ ، أن يتأتى هذا الأداء الجغرافى الاقتصادى ، من غير خروج شارد عن منطق وفلسفة الفكر الجغرافى المعاصر ، أو من غير عصيان متمرد ، يلوى عنق الواقع أو الموضوعية ، حتى يزوج بهما فى الاطار الواسع الذى يجمع أوصال الرؤية الكلية لمفهوم الاستهلاك فى الجغرافية الاقتصادية •

وقل - بكل اليقين - أنه فى اطار كل معادلات الاتزان الاقتصادى الواقعى السليم ، وهو عين ما تلتزم به الجغرافية الاقتصادية قبل حركة الحياة ، وحضورها النشيط الفاعل فى طلب التعايش فى المكان ، فى الماضى والحاضر ، والمستقبل ، ينبغى أن تتابع الخبرة الجغرافية موضوع الاستهلاك من غير تعارض ، أو من غير تناقض ، بين الرؤية الاقتصادية البحتة ، والرؤية الجغرافية (٨) ، لهذا الموضوع الواحد أو لهذه الظاهرة البشرية الواحدة •

(٨) لما كانت الرؤية الجغرافية فى اطار مفاهيم الجغرافية الاقتصادية الكلية ، تقسم النشاط الاقتصادى الى عمليات الانتاج وعمليات الاستهلاك ، فيجب عند التطبيق على سلع

بل يجب أن تتكامل هاتان الرؤيتان تكاملا موضوعيا في المكان والزمان .
والمهم قبل أى شئ وبعد كل شئ ، أن يستهدف الأداء الجغرافى الاقتصادى
فى موضوع الاستهلاك أمرين هامين ولا ينبغى التفريط فيهما .

وهذان الأمران الهامان هما اللذان يحددان الهدف أو الغاية من الدراسة
الجغرافية الاقتصادية لموضوع الاستهلاك . وهما معا يجسدان أيضا الوسيلة
والأسلوب التى تصل بموجبها هذه الدراسة الجغرافية الى الهدف أو الغاية
الجغرافية الاقتصادية . ويتمثل هذان الأمران الجوهريان - بكل الإيجاز -
فى إطار رؤية الجغرافية الاقتصادية ومفاهيمها فى :

١ - الكيفية التى يوظف الاستهلاك والطلب بموجبها الانتاج المتنوع
بالكم والكيف لحسابه ، ومبلغ استجابة الانتاج الفورية أو غير الفورية لهذا
التوظيف والالتزام به فى المكان والزمان .

٢ - الكيفية التى يطوع الانتاج المتنوع بالكم والكيف بموجبها
الاستهلاك والطلب ويطاوعه ، ومبلغ استجابة الاستهلاك الفورية أو غير الفورية
لهذا التطويع والقبول به فى المكان والزمان .

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف كانت فى
الماضى ، وكيف تكون فى الحاضر ، أوضاع العلاقة السوية ، بين الانتاج وهو
يستجيب ويلبى ويعرض فى جانب ، والاستهلاك وهو يطلب ويأخذ ويبدد
فى جانب آخر . كما يعرف هذا الاجتهاد أيضا ، كيف يتأتى الاخلال الذى
يهدر أو ينتهك ، أو يفرط فى جدوى هذه العلاقة من خلال المتغيرات ، الى الحد
الذى تنقلب عنده الأوضاع ، ويتمكن الانتاج من تطويع الاستهلاك
والتغريب به .

معنية أن تجد اجابة عن الأسئلة التالية :

أين تنتج هذه السلعة ؟ ولماذا أمكن انتاج هذه السلعة ؟

وكيف تنتج هذه السلعة ؟

أين تسوق وتستهلك هذه السلعة ؟ لماذا أمكن تسويق واستهلاك هذه السلعة ؟

وكيف تستهلك هذه السلعة ؟

راجع : د . محمد فاتح عقيل ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

Shaw, E : World Economic Geog. N.Y. 1955 p. 4-5.

وسواء تبين الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى دلالات هذه العلاقة متمثلة فى التوازن الاقتصادى ، على مستوى الصلة والالتزام بين التابع والمتبوع ، أو على مستوى الصلة والالتزام بين النديين المتناظرين ، واستشعر جدواها أو تلمس مضرة الاخلال بها ، فان أهم ما ينبغى أن يعتنى به ، هو تقصى حقيقة دور وفعل وتأثير^(٩) :

١ - المتغيرات المتنوعة التى تخل بهذه العلاقة ، وتوقع بأى منهما ضحية سهلة فى برائن الآخر .

٢ - الضوابط المتباينة التى تحكم أو تضبط هذه العلاقة ، وتلزم أى منهما بحقوق الآخر .

بمعنى أن تقوم الخبرة الجغرافية الاقتصادية هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك تقويما جادا ومجديا . ومن ثم تحسب جدواها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، وهى علاقة سوية لحساب الانسان ، أو تحسب جدواها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وهى علاقة غير سوية لحساب الانسان . وهذا التقويم هو خير ما ينتفع به الوضع الاقتصادى على كل المستويات ، عندما تدعو الحاجة الى التدخل لاعادة هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى الصواب الاقتصادى . وتصويب هذه العلاقة ، هو عين ما يحافظ على جدوى التوازن الاقتصادى فى صلب المعادلة الاقتصادية لحساب الانسان ومصيره ، فى المكان والزمان .

وما دام فى وسع الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن توظف الاجتهاد العلمى فى اطار المنهج الجغرافى المناسب ، توظيفا ماهرا ، فيجب أن يتناول هذا الاجتهاد موضوع الاستهلاك تناولا جغرافيا سليما . بل ينبغى أن تمضى هذه الدراسة الجغرافية الهادفة ، الى حد السيطرة الأصولية على كل الأبعاد العلمية الموضوعية . بمعنى أن يزج الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بهذا الموضوع الحيوى ، شأنه شأن أى ظاهرة بشرية ، فى اطار الرؤية الجغرافية .

والشرط الوحيد لبلوغ هذه الغاية ، هو أن يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يخضع هذه الظاهرة البشرية خضوعا علميا للمنهج

(٩) ينبغى الاعتماد على دراسة العينة وتوظيف الاستبيان الجيد فى جمع البيانات ومصر النتائج التى تكشف الغطاء عن هذا التأثير .

الجغرافى فى التوزيع والتعليل والربط . ومن ثم يعرف هذا الاجتهاد جيدا ، كيف يتولى أمر تقويم هذه الظاهرة البشرية الاقتصادية فى نهاية المطاف ، تقويما جغرافيا اقتصاديا صحيحا .

ومن خلال السيطرة الجغرافية الأصولية على أبعاد الدراسة العلمية الموضوعية للاستهلاك واتجاهاته ، يمكن استشعار سبيل الصواب الاقتصادى بل يمكن التمييز بين الصواب والخطأ الاقتصادى . ومن ثم يكون الاسهام الجغرافى فى المحافظة على جوهر العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، أو على التوازن بين العرض والطلب ، أسهما مفيدا . ولا يضير الخبرة الجغرافية الاقتصادية شيئا ، وهى لا تضل ولا تضلل ، اذا جاءت دراسة الانتاج والاستهلاك معا فى حبكة موضوعية علمية موصولة ، أو اذا جاءت دراسة الانتاج ودراسة الاستهلاك منفصلتين فى حبكة علمية غير موصولة .

وصحيح أن الحبكة الدراسية وهى موصولة أو وهى غير موصولة ، يجب أن تكون جغرافية لا تخرج عن الاطار الجغرافى ولا تنمرد على المنهج الجغرافى . ولكن الصحيح أيضا أن تضع الجغرافية الاقتصادية هذه الحبكة وهو موصولة أو وهى غير موصولة ، على مستوى العناية والمحافظة على العلاقة التى تربط بين الانتاج والاستهلاك . وعدم التفريط فى هذه العلاقة ينبغى أن يكون هدفا جغرافيا لأنه هو الذى يكفل الاطار العام للتوازن الاقتصادى ، ويؤمن حضور ومصير الانسان الاقتصادى والاجتماعى والحضارى فى المكان والزمان .

والاقدام الجغرافى والاقتصادى الحصيف ، على دراسة موضوع الاستهلاك ، من خلال العلاقة أو الصلة الوثيقة بالانتاج أحيانا ، أو على دراسة موضوع الاستهلاك دراسة متفردة ، لا تفرط فى جدوى هذه العلاقة بالانتاج ، يمثل اقداما بنريثا ومفيدا . وهو - بكل المعايير - اقدام علمى موضوعى هادف لا ينبغى أن يخيب . ذلك أنه اقدام يخوض التجربة الصعبة ولكنه لا يبدأ من فراغ ولا يضرب فى المجهول من غير غاية . بل قل - بكل اليقين - أن هذا اقدام الجرى ، يصبح التزاما أكيدا ، وأمانة فى العنق لحساب الانسان . وتصبح محصلة هذا اقدام وما تحققه ، اضافة حقيقية ، فى البنية المركبة للجغرافية الاقتصادية .

وهذا الالتزام الجغرافى الاقتصادى ، هو الالتزام المفيد قولاً وعملاً ، ليس لأنه يبشر بالتجديد والتجويد والاضافة الى حيوية العمل الجغرافى فقط ، بل لأنه الالتزام الواعى الذى يوازن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى

بموجبه الالتزام الآخر بدراسة الانتاج . ووضع الالتزام الجغرافى الاقتصادى بدراسة الانتاج ، فى مقابل الالتزام الجغرافى الاقتصادى بدراسة الاستهلاك وعلى قدم المساواة ، لا يدعم التركيب الهيكلى لبنية الجغرافية الاقتصادية فقط ، بل يدعم مفهوم التوازن الاقتصادى فى الرؤية الجغرافية أيضا .

وما من شك فى أن هذا الالتزام هو الذى يضع التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، أمانة غالية فى عنق الخبرة الجغرافية الاقتصادية . ومن خلال هذا الالتزام لا تنهون الجغرافية الاقتصادية فى حمل هذه الأمانة . بل ولا تعفى الجغرافية الاقتصادية نفسها من مسئولية المحافظة على موجبات هذا التوازن الاقتصادى ، والمحافظة على جدواه ، لحساب الانسان ومصالحته المشتركة فى الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان .

والتصدي الجغرافى الاقتصادى لحمل هذه الأمانة العلمية ، هو حق يمليه ويرسخه الاهتمام الجغرافى بالواقع الاقتصادى وأطراف التعامل الاقتصادى ، العرض والطلب ، فى المكان والزمان . وهو أيضا واجب يمليه ويفرضه الاهتمام الجغرافى بالواقع البشرى وحضور الناس ومصيرهم الاقتصادى ، فى المكان والزمان . وبكل موجبات حقوق وواجبات هذا التصدي ، يستكمل الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أبعاد الظاهرة الاقتصادية - الانتاج والاستهلاك - التى هى محل عناية واهتمام الجغرافية الاقتصادية واتجاهاتها التطبيقية ، لحساب الانسان وحقه الأكيد فى السيادة فى ربوع الأرض .

* * *

وأعجب العجب حقا وصدقا ، هو أن بتجنب الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى - ولا أقول يتجاهل - موضوع الاستهلاك حتى الآن فى عالم اليوم ، الذى تضطرب فيه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتختل موجبات وأصول التوازن بين العرض والطلب . وصحيح أن الدراسة الجغرافية تتسلسل التسلسل التلميح السريع من موضوع الانتاج الى موضوع الاستهلاك . وصحيح أن هذا التسلسل الذى لا يتجاوز حد التلميح يسقط عن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى شبهة التجاهل أو اغفال موضوع الاستهلاك . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذا التلميح السريع لا يجسد غير الاهتمام السطحي . بل قل أنه لا يعطى الاستهلاك حقه فى البحث الموضوعى الجغرافى . ثم هو لا يضع الاستهلاك فى مكانه المناسب أو الصحيح ، الذى يناسب مكانته الفعلية فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية .

وصيحات التحذير أو صيحات الخوف على المصير الاقتصادي ، التي تنذر بأخطار التوازن المختل أو المضطرب بين الانتاج والاستهلاك ، صيحات جادة وصادقة وينبغي الاستماع اليها . وصيحات الخوف أو صيحات التحذير من سوء سلوك الاستهلاك الذي يجسد مبلغ اساءة المتغيرات الى العلاقة بين العرض والطلب ، صيحات جادة وصادقة ، وينبغي أن توظف الوعي الاقتصادي من أجل الانضباط على مستوى الفرد ، أو على مستوى الجماعة في الدولة ، أو على مستوى الناس جميعا في العالم . بل ربما تبدو في كثير من الأحيان ، وكأنها دون المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه الصيحات ، لكيلا يتضرر المصير الاقتصادي . وتبدو في بعض الأحيان الأخرى ، وكأنها صيحات تلقى على أسماع أقوام لا يفقهون أو لا يستجيبون .

وتستحق هذه الصيحات أن تجد آذان من يحسن الاستماع اليها ، بل تستحق أيضا أن تجد الاستجابة المناسبة ، من كل أمين على مصلحة الانسان ، في التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، أو في حسن التعامل بين العرض والطلب . وينبغي أن يصغى الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي جيدا الى هذا التحذير . بل ينبغي أن تحفز هذه الصيحات هذا الاجتهاد ، حتى يتحول من أساليب التلميح الى موضوع الاستهلاك ، الى ممارسة البحث الجغرافي الاقتصادي والعمل الجاد الصريح .

وأعجب العجب حقا وصدقا ، هو أن يتردد الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، وهو يستمع الى هذه الصيحات ويدرك صدقها ، فلا يتلفت التفاته الجدم والاكتراث الحقيقي الى موضوع الاستهلاك ، ولا يعطيه الاهتمام بالقدر الذي يجاوب هذه الصيحات . وصحيح أن هناك أكثر من صعوبة ، يمكن أن تبرز فتور الاهتمام الجغرافي الاقتصادي بالاستهلاك في الماضي . وصحيح أن هذا الاهتمام الجغرافي الاقتصادي الفاتر ، قد اكتفى بالاقتراب من موضوع الاستهلاك اقتراب التلميح من خلال دراسة الانتاج . ولكن الصحيح رغم ذلك كله ، هو ضرورة حمل الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي المعاصر ، على اقتحام هذا الميدان اقتحاما مباشرا ، ودراسة موضوع الاستهلاك دراسة صريحة .

وعندئذ ، لا بد أن تحسب الخبرة الجغرافية الاقتصادية حساب هذا الاقتحام ، وأن تعرف الغاية من العمل الجغرافي الصريح وأن تتلمس المسالك الوغرة التي يمضي فيها البحث الجغرافي من الاستهلاك الى هذه الغاية . ولا بد أن تعرف هذه الخبرة أيضا ، الكيفية التي تجسد مغزى ومرمى جغرافية الاستهلاك ، والكيفية التي تحتل بموجبها جغرافية الاستهلاك مكانها الصحيح

الشاعر ، بين فروع الجغرافية الاقتصادية المتخصصة . وما من شك في أن احتلال جغرافية الاستهلاك المكان الصحيح ، هو الذى يحدد لها بالضرورة المكانة الصحيحة .

والتصحيح الذى ينتهى اتجاه البحث الجغرافى الصريح بموجبه الى تبني موضوع الاستهلاك ، هو الذى يتم موضوعية واتساع وعمق الرؤية الجغرافية الاقتصادية المتخصصة ، الى أبعاد المعادلة الاقتصادية وأطرافها الحقيقيين ، لحساب الانسان . بل قل - بكل اليقين - أن هذا التصحيح ، ينبغى أن يكون شغل الجغرافى الاقتصادى الشاغل . وهو - على كل حال - مهمة وغاية هذا الاقدام الجغرافى الاقتصادى الأنسب ، لحاجة العصر ، الذى يشهد سوء سلوك الاستهلاك ، ويسجل انحرافات الى الخطأ الاقتصادى .

ويبلور هذا الاقدام الجغرافى الاقتصادى الصريح أمانة الاستماع الى صيحات التحذير من سوء الاستهلاك . ويجسد أيضا الاستجابة الجادة ، لما ينبغى أن يعنى الجغرافى من متابعة طرفي المعادلة الاقتصادية ، وهما الانتاج والاستهلاك . كما يؤكد هذا الاقدام الجغرافى ، الاستجابة الفورية التى تتلمس تعديل الأوضاع الاقتصادية ، تعديلا يشر بالتوازن الاقتصادى ، ويؤمن حضور الانسان فى المكان ، ومصيره الاقتصادى فى الزمان .



وبعد ، هل يمكن أن تسكت الجغرافية بصفة عامة ، والجغرافية الاقتصادية بصفة خاصة عن موضوع الاستهلاك فى الوقت الذى يتماهى بحثها فى موضوع الانتاج ؟ وهل من الموضوعية العلمية الجغرافية فى شئ أن تتهرب الجغرافية الاقتصادية من البحث الصريح وتلوذ بالصمت ، أو أن تكتفى بالتلميح ؟

وفى اعتقاد الجغرافى ، أن الجغرافية الاقتصادية ، وهى لا تنكر أو لا تتنكر لاهتمام موضوعى بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وبالتوازن بين العرض والطلب ، لا يمكن أن تسكت أو أن تتماهى فى السكوت عن موضوع الاستهلاك . ويكشف التلميح الى الاستهلاك من خلال دراسة الانتاج بوادر هذا الاهتمام . بل يظهر هذا التلميح ان الجغرافية الاقتصادية تريد أن تقول شيئا .

ولا يجوز - على كل حال - أن تقف الجغرافية الاقتصادية مكتوفة الأيدي . ولا يجوز في مثل هذا الموقف الذي يتراوح بين السكوت أحيانا والتلميح أحيانا أخرى أن تتمادى الجغرافية الاقتصادية في السكوت وعدم الاكتراث بالاستهلاك . بل ولا ينبغي أن يتسم الموقف الجغرافى الاقتصادى بالجمود ، فى نفس الوقت الذى تشمر فيه عن كل سواعد الجهد والاجتهاد ، وتفتح ميادين العمل التطبيقى اقتحاما مدروسا ورشيدا ، لحساب عمليات التنمية .

هذا ، وما من شك فى أن اقبال الجغرافية الاقتصادية على دراسة موضوع الاستهلاك ، وتفتح شهيتها ، هو اتجاه حميد ومفيد . ويعلن هذا الاتجاه الحميد عن عزم أكيد وقدرة رشيدة وبصيرة نافذة ، والجغرافية الاقتصادية تفتح ميادين العمل الجغرافى التطبيقى لحساب الانسان من أوسع الأبواب .



11

الفصل الأول الاستهلاك

❶ معنى ومغزى الاستهلاك

❷ الاستهلاك تعود فطرى على الطلب

❸ الاستهلاك طلب وتوازن مع العرض

❹ الاستهلاك انحراف فى الطلب وامتنال للعرض

❺ استعادة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك



1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

الفصل الأول

الاستهلاك

معنى ومغزى الاستهلاك :

يطلب الاستهلاك ، ويمد يده ، وطلبه لا يكف ويده لا تسكت أبدا .
بل قل انه الحاح فى الطلب فى المكان والزمان . وبه تكون وتبقى حياة الناس ،
ومن غيره لا تكون ولا تبقى . ومن أجل الحصول على الطلب ، يكبد الانسان
ويشقى . ويحقق الحصول على الطلب غاية اقتصادية ، ومصالحة بين اليد
التي تمتد وتطلب ، والمعين الذي يجاوب ويعطى .

ولأن حركة الحياة تمضى على الأرض ولا تتوقف أبدا ، يستمر الطلب
ولا ينقطع ، لحساب الاستهلاك . ولأن مضى حركة الحياة على الأرض من زمان
الى زمان آخر ، يكتنفه التغيير ، ديموجرافيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا
وسياسيا ، يتغير الطلب وهو الذي لا يكف ولا يمتنع ، لحساب الاستهلاك .
والتغير فى الطلب ، يشمل الزيادة فى الكم ، والتنوع فى الكيف ، على النحو
الذي يجاوب أو يلبي حاجة الاستهلاك وسلوكه ، فى المكان والزمان .

والاستهلاك فى طلب مستمر وتغير متواصل ، لحساب الفرد ، أو لحساب
الجماعة . وسواء يمضى الطلب على درب الخطأ الاقتصادي أو على درب الصواب
الاقتصادي ، تبقى نزعة الاستهلاك اقتصادية فى الشكل والمضمون . وما من
شك فى أن الانتاج قد تحمل ويتحمل مسئولية الاستجابة لكل طلب تمتد
اليه يده ، لحساب الاستهلاك . وحتما لا يسكت الاستهلاك لو قصر الانتاج
أو لو امتنع عن الاستجابة للطلب .

وقبل أن نتبين الكيفية التي ينبغى أن يتناول الاجتهاد الجغرافى
الاقتصادى بموجبها ظاهرة الاستهلاك فى اطار عمومية الطلب الذي يشمل
الناس جميعا فى كل مكان وزمان ، يجب أن نناقش مفهوم الاستهلاك مناقشة
مستفيضة . وقبل أن يضع الباحث الجغرافى هذه الظاهرة البشرية بعناية
ووضوح ، فى بؤرة الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، واهتمامها بالأصولى المنهجى ،
يجب أن يدرك أبعاد الشمول والدوام والتغير فى الممارسة الاستهلاكية .

وينظر الجغرافى الى مفهوم الاستهلاك فى العادة على أنه يجسد ظاهرة بشرية . ومع ذلك يدرك الجغرافى أيضا أن هذه الظاهرة البشرية لها أكثر من وجه . ويجسد الوجه الأول حاجة الذات وشهوة النفس . ويجسد الوجه الثانى تعاون التشكيل الاجتماعى ومصلحته فى هذه الحاجة . ويجسد الوجه الثالث طبيعة هذه الحاجة وهدفها الاقتصادى . ويجسد الوجه الرابع الوسيلة الحضارية التى يتحقق بموجبها هذا الهدف الاقتصادى ، لحساب الفرد أو لحساب الجماعة .

ولكى ندرك مبلغ تداخل هذه الأوجه فى كنه ومضمون هذا المفهوم ، ولكى نتبين اتجاهاته رغم هذا التداخل ، فى اطار المعادلة الاقتصادية الكلية ، لحساب الانسان وممارسة هذه الظاهرة البشرية ، ينبغى أن يتابع الجغرافى تغيرات هذا المفهوم من خلال الاستمرار فى المكان والزمان . كما ينبغى أن يحصى ويستطلع ويقوم موجبات هذا التغير ، وهى تلاحق الاستمرار فى الطلب لحساب الاستهلاك الذى لا يكف فى كل مكان وزمان .

وقد تتماهى المناقشة الجغرافية المستفيضة لهذه الظاهرة البشرية فى اطار حركة الحياة وحضور الانسان فى الأرض . وتصل هذه المناقشة الى حد تحصى فيه على الاستهلاك سوء سلوكه وانحرافاته . وقد تجد هذه المناقشة أيضا العلاقة بين فعل الضوابط والمتغيرات التى يتأثر بها الاستهلاك وسلوك الطلب . وقد تكشف هذه المناقشة أيضا عن تحايل الانتاج من خلال عوامل الاغراء ، لكى يغمر بالطلب ويوقع الاستهلاك فى الانحراف ، ويعمل بكل ما فى وسعه على ابتزازه . ومن ثم يدرك الباحث الجغرافى ، كيف يحدث التمرد الاستهلاكى على التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب ، وكيف ينتهك الانحراف الاستهلاكى أصول وقواعد هذا التوازن ، حتى يوقع مصلحة الانسان الاقتصادية فى المكان ، ومصيره الاقتصادى فى الزمان ، فى برائن شح العطاء وذل العوز .

وصحيح أن مفهوم الاستهلاك لا يتجاوز حد الطلب أو الالحاح فى الطلب ، أو الالحاح فى اختيار الطلب ، الذى لا تستغنى عنه نبضات الحياة ، وحضور الانسان المستمر من خلال تعاقب الأجيال على الأرض . وصحيح أيضا أن حصر مفهوم الاستهلاك فى الطلب أو فى الالحاح فى الطلب ، أو فى الالحاح فى اختيار الطلب ، يجسد المعنى السهل الواضح ، فى اطار الممارسة الحياتية ، التى يحيى بها ولها الانسان الفرد ، والانسان الجماعة ، فى المكان والزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن استجابة الانتاج وعروضه استجابة فورية

أو بطيئة للطلب لكل مستوياته ، تلهى الانسان المستهلك عن ادراك حصيف لدى اليقظة أو الانتباه المفاجيء ، عند كل نقطة تحول مثيرة على درب الحياة ، وهى تسجل مبلغ تغير اتجاه الاستهلاك أو مبلغ انحراف سلوكه عن درب الصواب الاقتصادى .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى - على كل حال - أن يدرك بسهولة الدلالات ، التى يعبر عنها وبها هذا المفهوم العام للاستهلاك ، وهو يطاوع التغيرات أو وهو يستجيب للضوابط ، التى تصطبح استمراره فى المكان والزمان . كما يدرك فى نفس الوقت أن وضوح معنى هذا المفهوم وعموميته ، وأن بيان مرماء واستشعار مغزاه ، لا ينفى أو يسقط عن الاستهلاك وهو طلب أو الحاج فى الطلب ، أو الحاج فى اختيار الطلب :

١ - اتساع ومرونة مداه ، وكأنه الطلب الذى يتكرر من غير حدود ، ولا يسكت عن الغاية أبدا .

٢ - تباين ايقاعات استمراره ، وكأنه الغاية التى تمضى من غير نهاية ، ولا تكف عن التغير أبدا .

وهذا هو المفهوم الذى يجسد فى مظهر هذه الظاهرة البشرية ، كل معانى الشكل السهل . ومع ذلك فانه هو بعينه المفهوم الذى يجسد فى فحوى هذه الظاهرة كل معانى التغير ، وتصطبغ هذا التغير وتقلع بأبعاده ومداه وبأطاره ومرماه ، كل عوامل التغير الطبيعية والبشرية . وتؤثر فيه أيضا كل عوامل الضبط الطبيعى والبشرى . ومن ثم تفتقد الرؤية الجغرافية فى هذا المفهوم ، كنه ومرماه واتجاهاته وسلوكه الثبات ، وتسجل التغير وعدم الثبات . وما من شك فى أن الاستهلاك يكون لحساب الحياة ، وأن الحياة تعنى الحركة ، وهى ضد الثبات والسكون .

ومن ثم قل - بكل اليقين - أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لا يسقط عن الحياة دوام الحركة وما تسفر عنه من تغير واستحالة الثبات . ولا ينبغى أن يسقط هذا الاجتهاد عن كنه الاستهلاك ومفهومه المتغير فى المكان والزمان لحساب الحياة المتغيرة ، ديناميكية التغير ، وفاعلية الضبط الذى يضبط ايقاع التغير ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر . وما من شك فى أن ديناميكية التغير هى التى تجسد مبلغ الاستجابة للمتغيرات ، وأن فاعلية الضبط هى التى تجسد مبلغ الانصياع للضوابط .

وتتشترك ديناميكية التغير وهي لا تكف ، وفاعلية الضبط وهو لا يتهاون ، - فى نهاية المطاف - فى صياغة جوهر أو لب مفهوم الاستهلاك المتغير . ويبقى الاستهلاك على الدرب الصحيح ما بقى التوازن بين ديناميكية التغير وفاعلية الضبط . ويضل الاستهلاك عندما يفقد هذا التوازن . ويحدد هذا المفهوم المتغير فى كل الحالات - الخطأ أو الصواب - ما هية الطلب ، أو الإلحاح فى الطلب أو الإلحاح فى اختيار الطلب ، تخديدا مناسباً ، فى إطار حق الإنسان الحيوى ، فى الحضور والبقاء والتنعم ، بمقام السيادة على الأرض ، فى كل مكان وزمان .

وعندما يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبعاد ظاهرة الاستهلاك ، وهي ذات مفهوم قابل للتغير وخاضع للضوابط فى المكان والزمان ، يدرك بالضرورة كيف يحتوى هذا المفهوم المتغير والمستمر ، إطار واسع فضفاض من غير حدود . وهو إطار واسع على هذا النحو ، لأن المفهوم يتسع لكل طلب ينضم الى قائمة الحاجة ، ولأن المستهلك يملك حق الإلحاح فى الطلب ، وينخضع خضوع الإذعان لموجبات التماهى فى هذا الإلحاح . وهو إطار فضفاض على هذا النحو أيضا ، لأن المفهوم يستوعب ويجارى مضامين الطلب لحساب الإنسان فى المكان والزمان ، مهما تنوعت وتعددت المطالب فى قائمة الحاجة . ولا شئ فى وسعه أن يوقف هذا الاستيعاب ، أو أن يبطل مفعول الاستجابة للتغير والتنوع والزيادة من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر .

واتساع مفهوم الاستهلاك ، الذى يجاوب موجبات التماهى فى الطلب أو موجبات اختيار الطلب وهو لا يفتر ، واتساع مفهوم الاستهلاك ، الذى يطاوع موجبات التغير والتنوع والتعدد فى الطلب وهو لا يهدأ ، واتساع مفهوم الاستهلاك الذى يدعن للضوابط التى ترشد وتطوع وتقمع سلوك الطلب ، وهو لا يكف ، مسألة تلفت النظر فى الرؤية الجغرافية . وتستحق عندئذ التأمل والتفسير ، ومع ذلك هى مسألة لا تحير كثيرا . وقل أنها مسألة تدعو الى يقظة الوعى الاقتصادى ، واستشعار الحاجة الى المرونة الكاملة ، لدى تحديد ماهية مفهوم الاستهلاك وتطلعاته ومتغيراته وضوابطه ، تحديدا دقيقا ، فى المكان والزمان .

وكون هذا المفهوم العريض واسعا فضفاضاً ، تتسع أبعاده ، وتتغير أهدافه ، وتتغير مطالبه ، وتزداد تطلعاته ، وتتداخل مضامينه ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ، لا يعنى أبداً ، ولا ينبغى أن يعنى أو أن يكون فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، مفهوما هلاميا ، لا يحتويه

اطار محدود وواضح . بل هناك بالقطع اطار يحتوى هذا المفهوم تماما . وتتوفر فى هذا الاطار ، المرونة التى لا تقف عند حد معين ، والقدرة على استيعاب موجبات الانحراف أو الانضباط .

وما يعنى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهى تقوم هذا المفهوم فعلا ، هو صعوبة تحديد أو اصطناع حبكة هذا الاطار المرن ، مرونة الاستجابة للتغير والاذعان للضوابط فى وقت واحد . وتأخذ فى الاعتبار تفاوت هذه المرونة المستجيبة للتغير والمذعنة للضوابط من فرد الى فرد آخر . وتفضى هذه الصعوبة الى كثير من الجدل بين الباحثين . وقد تحول هذه الصعوبة دون الاتفاق الموضوعى المنهجى بين زمرة الجغرافيين الاقتصاديين ، وهم يبحثون - بكل الصدق والموضوعية - عن موجبات وطبيعة تحديد هذا الاطار ، وعن مقدار ومبلغ مرونته ، من غير خروج عن الحبكة تحديدا قاطعا .

وعندما يقر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ويقرر مبلغ تنوع وتعدد وتغير وتشعب وتداخل المضامين ، التى تجسد مفهوم الاستهلاك ، يدرك - بالضرورة - كيف يكتنف البحث فى هذا المفهوم فى المكان والزمان صعوبات كثيرة ومتنوعة . وقد يستشعر الباحث الخوف ويشفق على نفسه ، لأنه يعلم كيف يمضى البحث فى موضوع الاستهلاك فى سبل ودروب وعرة وشائكة . ومع ذلك لا ينبغى أن يتهيب أو أن يحجم الباحث عن تحمل مسئولية اجتياز السبيل الوعر ، من أجل الهدف الاقتصادى ، لحساب الانسان .

وتكون هذه السبل ، فى طريق البحث الموضوعى فى الاستهلاك وعرة وشائكة ، لأن العناصر والعوامل والمتغيرات والضوابط وكلها تابعة من صلب التغير ، أو من صميم موجبات التغير فى المكان والزمان ، تتداخل فى بنية هذا المفهوم . ويعبر هذا التداخل فى بنية المفهوم والاطار المرن الذى يحتويه عن مبلغ الاشتباك والتلاحم ، الى حد يثير الانتباه وينهك الباحث . وقل - بكل الثقة - أن هذا التداخل من غير حدود ، هو الذى يحبط أى حساب دقيق أو صادق ، لتقويم جدوى كل مضمون من هذه المضامين التى تصطنع بنية هذا المفهوم ، على انفراد .

وكون هذا المفهوم الواسع الفضفاض مرنا ومتغيرا ووعرا ، لا يعنى أبدا ، ولا ينبغى أن يعنى أبدا أن الاستهلاك يبدو فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية موضوعا صعبا غير قابل للدراسة والبحث . ولا ينبغى أن يعنى أيضا أنه يستحيل على الباحث استطلاع فعل وتأثير الضوابط والمتغيرات ،

أو حصر تداخلهما في مضمون بنية الموضوع المركبة في الزمان والمكان .
ولكن الذى يعنيه بالضبط هو شئ آخر غير الغموض والابهام والالتواء .
وربما يتمثل هذا الذى يعنيه في صعوبة استطلاع كافة التفاصيل عن
المتغيرات والضوابط التى يتداخل فعلها في نسيج أو في توليفة هذه البنية
المركبة .

وما يواجه الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهى تبحث في هذا المفهوم ،
هو صعوبة ملاحقة أو تعقب التغير من فرد الى فرد آخر ، ومن مستوى معيشة
الى مستوى معيشة آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر .
وتفضى هذه الصعوبة الى الجدل المستفيض حول القواعد المتغيرة . وقد تحول
هذه الصعوبة أيضا دون الاتفاق الموضوعى بين زمرة الباحثين الجغرافيين ،
عن موجبات تداخل واختلاط وزحمة التفاصيل الكثيرة فى صلب هذه القواعد ،
وعن مبلغ فاعليتها فى التغير الفعلى فى بنية موضوع الاستهلاك .

هذا ، وأهم ما ينبغى أن يلفت النظر بشأن الرؤية الجغرافية الاقتصادية
لمفهوم الاستهلاك بكل مضامينه ، وتغيراته لحساب الانسان فى المكان والزمان ،
وهو ما يختلف عليه رأى الباحثين ، هو الاتفاق فيما بينهم على الحد الأدنى
لأبعاد هذا المفهوم . ويؤكد هذا الاتفاق الجوهري على ثلاثة أمور محددة ،
هى :

١ - أن هذا المفهوم العام والخاص على الإطلاق مفهوم حيوى أشد
الحيوية . ويستمر مفعوله ساريا من غير حدود . ولا شئ يبطل هذا المفعول
والاستجابة له ، لكى يلبي مطالب الناس جميعا ، ومطالب الأفراد فردا فردا .
ويبقى الاستهلاك ما بقيت الحياة ، فيدعم حضور الانسان فى المكان والزمان ،
بصرف النظر عن مبلغ التغير فى الحصص والمعدلات أو عن مبلغ التباين فى
المستويات والنزعات ، أو عن مبلغ الانحراف فى النزوات والأهواء . بل قل
أن حيوية هذا المفهوم هى بعينها حيوية حضور الانسان وتعايشه فى ربوع
الأرض من خلال تعاقب الأجيال ، فى الماضى والحاضر والمستقبل .

٢ - ان هذا المفهوم العام والخاص فى وقت واحد ، مفهوم مرئ أشد
المرونة . وتوسع المرونة مداه من غير حدود . ولا شئ يحول دون هذا
الاتساع غير المحدود ، لكى يشمل مطالب الناس جميعا ، ويستوعب مطالب
الأفراد فردا فردا . ويستوعب هذا المفهوم أيضا ، الالحاح فى الطلب واختياره ،
وهو على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادى ، بصرف النظر عن اختلاف

الخصص وتباين المعدلات وتباعد المستويات وتنوع المطالب وتفاوت النزوات وتشتت التطلعات . بل قل أن مرونة هذا المفهوم هي بعينها مرونة حضور الحياة وتعايش الانسان في ربوع الأرض ، من خلال تعاقب الأجيال في الماضي والحاضر والمستقبل .

٣ - أن هذا المفهوم العام والخاص في المدى الزمني الطويل ، مفهوم متغير أشد التغير . ويتغير مرمى هذا المفهوم من غير حدود . ولا شيء يجمد هذا المرمى أو الهدف أو يبطل مفعول التغير لكي يلبي تغير مطالب الناس جميعا ويستوعب تغير مطالب الأفراد فردا فردا . ويجاوب هذا المفهوم التغير بالكم والكيف من الطلب ، وموجبات هذا التغير المستمر في المكان والزمان ، بصرف النظر عن تباين المستويات واختلاف النزعات وتشتت الاتجاهات وتنوع السلوكيات ، على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادي . بل قل أن تغير هذا المفهوم ، هو بعينه تغير حضور الحياة وتعايش الناس في ربوع الأرض ، من خلال تعاقب الأجيال ، في الماضي والحاضر والمستقبل .

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي جيدا ، أن الناس جميعا في أي تشكيل اجتماعي وفردا فردا ، دون استثناء ، في الماضي والحاضر والمستقبل أصحاب مصلحة عامة وخاصة في مفهوم الاستهلاك . ويستوعب هذه المصلحة العامة والخاصة مدلوله الحيوي ومحتواه المرن ومرماه المتغير . وهم أيضا أصحاب مصلحة مشتركة في مفهوم الانتاج الذي يجاوب طلب الاستهلاك أحيانا ويستخف بطلبه أحيانا أخرى ولكن لا يخذله أبدا .

كما يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي أيضا ، كيف يصبح أصحاب هذه المصلحة المشتركة في هذين المفهومين شركاء مصير في العلاقة التي تكفل أو تصطنع التوازن أو عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك . بل يكون هذا المصير في القبضة القوية التي تهيم على هذه العلاقة ، ويمضي بموجبها على درب الصواب ، أو على درب الخطأ الاقتصادي . ويؤكد الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي على أن الناس جميعا في أي تشكيل اجتماعي فردا فردا دون استثناء في المكان والزمان شركاء مصير واحد في هذا الأمر كله ، رغم اختلاف المستويات وتباين المعدلات وتفاوت الاتجاهات وتنوع الانحرافات على درب الاقتصادي .

هذا ، ولقد كان نداء الحياة وهو لا يسكت أبدا ، وكانت صيحات الحرص العام والخاص على بقاء الحياة وهي لا تفتر أبدا ، أهم الحوافز التي تشرك الناس

كل الناس ، فى كل مكان وفى كل زمان فى هذا المصير الاقتصادى • ولا يؤمن هذا المصير المشترك ويبقى عليه نابضا ومتسيدا على الأرض فى المكان والزمان ، وفى إطار المنافسة التى لا تنتهى بين الناس ، والتعاون الذى ينتفع به الناس ، غير تأمين الاستهلاك وضمان حق الطلب للاستهلاك •

وبصرف النظر عن مبلغ التنوع فى كم الطلب ، أو فى كيف الطلب ، أو فى مصادر الطلب ، أو فى أساليب الطلب ، أو فى معدلات الطلب ، أو فى اعتدال الطلب ، أو فى انحراف الطلب ، فهو بالضرورة لا يكون أو يتأتى إلا من أجل الاستهلاك • وبصرف النظر عن طبيعة وفاعلية وجدوى المتغيرات التى تفتعل وتحبذ وتحرض التنوع الذى تخضع له ارادة الطلب ، وبصرف النظر عن طبيعة وفاعلية وجدوى الضوابط التى تحكم ذلك التنوع وتمسك بزمام الطلب ، يمثل الاستهلاك مطلبا مباشرا وحقا مشروعا فى المكان والزمان •

بل قل - بكل اليقين - انه المطلب المباشر والحق المشروع للانسان على كافة المستويات الحضارية المتفاوتة ، وضمن كل التشكيلات الاجتماعية المتباينة ، وفى كل النظم الاقتصادية المتنوعة • وينبغى أن يكون هذا المطلب المباشر والحق المشروع مباحا ومتاحا لكل الناس مجتمعين أو متفردين • وهو ، فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية بعد ذلك كله مطلبا حتميا من مطالب الضرورة لحضور الانسان فى المكان ولبقاء هذا الحضور وتعاقب أجياله ، واستمرار سيادته فى ربوع الأرض • بل قل - بكل اليقين - به يكون الانسان ويتعايش ويتسيد ، ومن غيره لا يكون •

الاستهلاك تعود فطرى على الطلب :

على مدى الزمان الطويل ، بداية من ظهور الانسان فى الوطن المهمل الأنسب على الأرض (١) ، الى انتشاره وتعمير ربوع الأرض على أوسع مدى ،

(١) هناك بحوث كثيرة واجتهادات مستفيضة عن الوطن المهمل للانسان • وهناك جدل واختلاف له ما يبرره حول كونه وطنا واحدا أو كونه أوطانا متعددة • ومع ذلك لا محل للجدل والاختلاف حول امكانيات وخصائص هذا الوطن • ويجب أن يكون هذا الوطن المهمل فى الرؤية الجغرافية مناسبة ومؤهلا ، لكى يلبي الانتاج الطبيعى فيه الطلب وحاجة الاستهلاك • وما يظن أحد الباحثين أن الانسان فى هذا الوطن كان مؤهلا أو صاحب وسيلة حضارية لكى يفعل شيئا غير الحصول على الطلب الذى يجاوب حاجة الاستهلاك •

راجع د. يسرى الجوهري : أسس الجغرافية البشرية ط ٢ الاسكندرية ١٩٧٧ ، ص ٧٤-٥٥

د. صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ط ١ الاسكندرية ١٩٨٣

وحتى يرث الله الأرض وما عليها ، يمضى الانسان فى الطلب لحساب الاستهلاك .
ولقد مد الانسان يد الطلب وهو لا يملك الوسيلة الحضارية . ومد يده أيضا
لكى يطلب بعد أن ارتدى حلة الحضارة ومضى على درب الحضارة وامتلك الوسيلة
الحضارية .

هذا ، ولا يسكت الانسان مبرر ، ولا يحبط الحاجة تحد ، ولا يزجر
ارادته تمع ، ولا يمنع اصراره ردع ، وهو فى طلب الحاجة أو الحاجات المتنوعة
الأساسية أو غير الأساسية ، لحساب الاستهلاك . ولقد جاء الانسان الى الأرض
فى طلب العيش والتعايش ومن حقه أن يطلب . بل وليس غريبا أن يطلب
وأن يحصل على ما يريد لأنه يريد أن يعيش .

وعلى مدى الزمان الطويل ، وامتداد عمر الانسان الفرد الواحد ، وحضور
الانسان الأجيال المتعاقبة ، امتدت وتمتد يد الطلب بشكل أو بآخر ، لحساب
الاستهلاك . وعلى صعيد المكان ، أى مكان وكل مكان يستقبل الانتشار
الانسانى فى ربوع الأرض الفسيحة ، وفى رحاب الأقاليم الجغرافية المتباينة ،
امتلك ويمتلك الانسان كل الدواعى والمبررات وجاوب ويجاوب كل الحوافز
والموجبات ، التى تجسد درجات ومراتب ومستويات الالحاح ، الذى لا ولم
ولن يكف أبدا ، عن طلب الحاجات المتنوعة الأساسية أو غير الأساسية ،
لحساب الاستهلاك .

بل قل - بكل الثقة - أن الانسان وهو يعيش على الأرض فى المكان ،
ويتعايش مع الواقع فى الزمان ، فى كل المراتب الحضارية ، وفى كل
المستويات المعيشية ، وفى كل التشكيلات الاجتماعية ، وفى كل الأنظمة
الاقتصادية ، يمتلك دائما الوسيلة التى يحصل بموجبها على الطلب . ثم هو
يسخر القدرة ويوظف الوسيلة ويطور المهارة وينمى الخبرة ، التى يحصل
ويظل يحصل بموجبها على غايته من الانتاج المتنوع ، لأنه هو الطلب المناسب ،
لحساب الاستهلاك . وكأن الطلب يمثل غاية وهدف اقتصادى ، به يكون
الانسان ومن غيره لا يكون . وقل أيضا أن بهذا الطلب الذى يحصل عليه
فى المكان يعيش ، ومن غيره فى هذا المكان لا يتعايش .

وبعد ، هل يمكن أن يكف الانسان فى المكان والزمان تحت أى ضغط
أو أن ينهى حاجته الى الطلب ، لحساب الاستهلاك ؟ وفى النظرة العامة
أو الخاصة على السواء ، لا ينهى حاجة الانسان الى الطلب ، ولا يكف عن الطلب
شئ ، غير أن يقضى نحبه وينتهى أجله على الأرض . ولأن حضور الانسان

حضور دائم على صعيد الأرض ، ومستمر لا ينقطع من خلال تعاقب الأجيال .
على الدرب ، حتى يرث الله الأرض وما عليها ، يبقى الطلب ، وهو لا يكف
ولا يفتر . بل قل ، يبقى اللاح في الطلب ويمضي التدلل في اختيار الطلب ،
في إطار كل ما تيسره الضوابط وما تسفر عنه المتغيرات ، لحساب
الاستهلاك .

وتدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية - بكل الوعي - حقيقة ومعنى وغاية
الطلب لحساب الاستهلاك ، وهي :

١ - ترقب حضور وتعايش الانسان في ربوع الأرض أو رحيله
وخروجه وانتشاره من مكان الى مكان آخر .

٢ - تمحص نشاط الانسان في استخدام موارد الأرض المتاحة في
كل مكان يؤمن حضوره .

٣ - تقوم جدوى انتصار الانسان في كل مجالات جني ثمرات رزقه
من عطاء الأرض .

بل قد تدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية - بكل اليقين - أن الاستهلاك
تعود فطري في الأصل يؤمن الوجود على الأرض في المكان والزمان ، وأن
الطلب هو التعبير عن هذا التعود الفطري ، وأن الحصول على الطلب هو
الاجابة العملية لهذا التعود . كما تدرك هذه الرؤية أيضا أن المتغيرات هي
التي تطور هذا التعود الفطري ، وأن الضوابط هي التي تنظم وتتحكم وتوجه
سلوك هذا التعود الفطري .

وهكذا ، يجاوب الانسان نداء الحياة اجابة فورية وغير فورية ، وهو
يطلب لحساب هذا التعود الفطري في كل مكان ، لكي يعيش ويتعايش .
كما يجاوب الانسان ارادة البقاء والتشبث بالحياة اجابة مستمرة ، وهو
يطلب لحساب هذا التعود الفطري في كل مكان وزمان ، لكي تمضي حركة
الحياة على الدرب من خلال الأجيال ، ولكي تستمر سيادة الانسان على الأرض .
بل قل - بكل اليقين - أنه بموجب هذا التعود الفطري الذي لا يسكت عن
الطلب ، وبموجب تطور هذا التعود الفطري الذي لا يكف عن اللاح في
الطلب ، يكون الانسان في مقام السيادة وتمضي الأجيال في مسيرة الاستهلاك
على درب الحياة . ومن غيره لا يكون الانسان ويفقد مقومات السيادة ويكف
نبض حضوره وتتوقف مسيرته على درب الحياة .

ولئن فطرت العناية الانسان على موجبات هذا التعود ، الذى به يكون
لا يبقى ويتسود ، ومن غيره لا يكون ولا يبقى ولا يتسود ، فينبغى أن يدرك
الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يوظف هذا التعود الطلب ، وكيف يحفز
ويحرضه . كما ينبغى أن يدرك أيضا كيف يزين له الغاية من هذا الطلب ،
ومبلغ الشقاء فى الحصول على الطلب (٢) ، من أجل اشباع هذا التعود .
وهكذا يمحس الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الكيفية التى تمضى بموجبها
مسيرة هذا التعود الفطرى على درب الشقاء والمعاناة ، فى سبيل الحصول على
الطلب ، منذ ميلاد الانسان على الأرض . ويتابع الكيفية التى يتطور بموجبها
هذا التعود الفطرى ومبلغ استجابته للتطور الحضارى وتوظيفه لوسائلها ،
التي تسعف وتحقق أهداف هذا التطور . وهو يمحس أيضا ، مبلغ النجاح
على درب هذا التطور فى الحصول على الطلب الذى تتلاعب به المتغيرات
وتحرضه ، وتنظمه الضوابط وتضبطه ، لحساب هذا التعود الاستهلاكى .

وعندئذ ، ينبغى أن يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى المتغيرات
والضوابط ، وأن يتعقب فعلها المباشر وغير المباشر ، وهى تلعب دورا مؤثرا ،
فى مضى مسيرة الاستهلاك ، التى تضم كل الناس ، ولا تستثنى منهم فى
المكان والزمان أحدا . كما ينبغى أن يتابع أيضا هذه المتغيرات والضوابط وهى
تتولد من معين واحد . ومع ذلك فإنها تدعو بكل موجبات التناقض بين فعل
كل منهما ، لأن يصارع الانسان نفسه . بل قل ان محصلة هذا الصراع الذى
يتراوح بين الاستماع لتعريض المتغيرات والانصياع لصوت الضوابط ، هو
الذى يوجه السلوك الذى يجاوب به الانسان الطلب ، ويلبى حاجة هذا التعود
الاستهلاكى فى المكان والزمان .

ومن ثم تملك الخبرة الجغرافية الاقتصادية المقدرة على ادراك وتمحيص
وفهم معنى ومغزى وجوب هذا التعود الاستهلاكى فى المكان والزمان وجوبا
لا جدال فيه ، وكيف يجد هذا الوجوب الاستجابة من الانتاج . كما تملك
هذه الخبرة أيضا القدرة على تقصى ومتابعة حقيقة وجدوى العلاقة بين الانتاج
وما يقدمه من عرض ، والاستهلاك وما يتقدم به أو ما يقدم عليه فى طلب .
وهذا معناه تقويم هذه الحقيقة الاقتصادية تقويما صحيحا فى وضعها الحقيقى
على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادى ، فى المكان والزمان .

(٢) اقرأ قول الله سبحانه وتعالى فى سورة البلد « لقد خلقنا الانسان فى كبد » .
ونأمل ما جاء به وعد الله وهو الحق ، حيث يعد أهل الجنة بكل ما يشتهون وزيادة ، وكان
التعود على الطلب يهضى مع الانسان فى الحياة الآخرة .

هذا ، ولقد يعيش الانسان الفرد أو الانسان الجماعة الحياة ، بمقدار ما يقدر لأجله أن يطول على الأرض في مسيرة الحياة الدنيا ، وهو يطلب • وبكل موجبات التعود الفطري على الطلب ، لا يكف عن الطلب لحساب الاستهلاك • ويمثل هذا التعود الفطري على الطلب بشكل أو بآخر ، لكل موجبات التغير التي تنمي الطلب بالكم والكيف ، أو التي توقع به في الخطأ الاقتصادي • ويطاوع هذا التعود الفطري على الطلب بشكل أو بآخر كل موجبات الضبط الذي يتحكم في مدى استجابة الانتاج له ، أو الذي يعصمه من الخطأ الاقتصادي •

ويجسد هذا التعود الفطري على الطلب ، الذي يبقى على نبض الحياة ، ويحافظ على استمرارها ، معنى ومغزى ومرى الاستهلاك لحساب الانسان • بل قل أنه التعود الذي يجسد كيف يكون الحصول على الطلب ، تلبية واستجابة فورية ومستمرة لارادة الحياة على الأرض • كما يجسد أيضا كيف يكون الاطمئنان على هذه الاستجابة ، الوسيلة المثلى لتأمين مصير وبقاء الحياة في المكان والزمان •

وهذا معناه — بكل الوضوح — أن الاستهلاك وهو محصلة التعود الفطري الذي فطر الله عليه الناس جميعا ، قد جسد معنى الطلب وموجبات الحاجة اليه في الماضي • كما يجسد معناه أيضا والتعود الفطري يتطور أحيانا ويتهور أحيانا أخرى في الماضي والحاضر والمستقبل الى أن يشاء الله • وما ولد انسان وانضم الى ركب الحياة في ربوع الأرض وأقاليمها الجغرافية المتباينة ، الا وانضم تلقائيا بكل موجبات هذا التعود الفطري الى مسيرة الاستهلاك ، لأنه يمد يد الطلب ، ويوظف كل الوسائل الحضارية للحصول على الطلب •

وقل — من غير تردد — أن هذا التعود الفطري على الطلب ، هو السلوك الذي يجسد ارادة الحياة • بل يكون هذا التعود الفطري على الطلب — بكل تأكيد — وراء كل العمل والاجتهاد والنشاط والصمود والتصدي ، في سبيل الاستجابة ، الفورية لهذه الارادة وحضورها في ربوع الأرض • وهل نشك أو هل نتشكك في أن الطلب والحصول عليه هو الذي يطعم الحياة ويلبى كل مطالب الكفاف أو الكفاية أو الرفاهية ؟ وهل نشك أو هل نتشكك في أن الطلب والحصول عليه يمثل الاستجابة الفورية التي تجاوب نداء الحياة واستمرار وجود وسيادة الانسان في كل مكان وفي كل زمان ؟

وقل — من غير تردد أيضا — أن الصمود والتصدي من أجل تطويع

الاستجابة التى تلبى الحاجة ، وتجاوب التعود الفطرى على الطلب ، هى التى تؤدى الى نجاح وانتصار الانسان وحسن توظيف حصاد انجازاته الحضارية . بل لا يجب أن نشك أو أن نتشكك فى أن هذا النجاح والانتصار يفتح شهية الاستهلاك ويطور الحاجة الى الطلب . بل ربما يبيح هذا التعود الفطرى المتطور للطلب ، أن يتمادى أو أن يتهور أو أن ينحرف ، عندما يكون اتباعه لفعل ووسوسة المتغيرات أقوى من اذعانه لفعل وتحذير الضوابط .



الاستهلاك طلب وتوازن مع العرض :

هذا ، ولقد وجد الاستهلاك فى الماضى وهو طلب وتعود فطرى على الطلب من الانتاج الطبيعى ، وهو منحة واثمار ونمو يانع ، تجود به الطبيعة من حول الانسان فى المكان والزمان ، الشئ المناسب ، الذى يلبي الطلب ويجاوب الحاجة . وكم أشبع هذا العطاء وهو متنوع حيننا وغير متنوع حيننا آخر الحاجة ، وجاوب هذا التعود الفطرى على الطلب دون مقابل . وقل - بكل اليقين - أن هذا الانتاج الطبيعى - النبات والحيوان - الذى تكفله العناية فى اطار الغطاء الحيوى المتنوع الثراء فى ربوع الأرض هنا وهناك ، قد ترفق بالطلب كثيرا . كما كفل حاجة الاستهلاك والانسان لا يملك الوسيلة الحضارية لتأمين الهدف الاقتصادى .

واستجابة الانتاج الطبيعى للطلب ، وتلبية حاجة التعود الفطرى على الطلب تلبية فورية ودون مقابل ومن غير وسيلة حضارية ، تعنى ترحيب الطبيعة بالانسان . كما تعنى أيضا تأمين خطوات التعايش الأولى ، بين الانسان من غير وسيلة حضارية وما حوله فى المكان والزمان . كما تعنى وضع أول لبنة فى صرح العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ولقد عرف الانسان بالضرورة ، لماذا هو فى حاجة الى الانتاج الطبيعى ؟ وكيف يمد يده الى هذا الانتاج الطبيعى ؟ ومتى وكيف يحصل على طلبه الذى تعود أن يجده ؟

وما من شك فى أن هذا العرض الذى يكفله الانتاج الطبيعى يجاوب الطلب . ويعطى هذا العرض الانسان ، بكل السخاء أحيانا ، وبكل التقدير أحيانا أخرى ، الذى يجاوب ويلبى حاجة التعود الفطرى على الاستهلاك . ولقد آمن هذا العطاء وهو عرض سخى أو وهو عرض مقتر ، نبض الحياة ، وأبقى على حضور الانسان فى ربوع الأرض . وكان من الضرورى أن يتأتى

هذا العطاء أو العرض . وكان من الطبيعي أن تدوم هذه الاستجابة الفورية على طول المدى الذي يستمر فيه التوازن بين عطاء أو عرض الانتاج الطبيعي في جانب ، وطلب الاستهلاك وتعوده الفطري في جانب آخر . والويل كل الويل ، لو تفسخت العلاقة ، واختل التوازن ، ومد الانسان يده فلا تجد ، وترتد فارغة .

كما يجد الاستهلاك في الحاضر ، وهو طلب وتعود فطري على الطلب ، والحاح في اختيار الطلب ، من الانتاج الاقتصادي ، وهو ثمرة انجاز مكتسب واجتهاد مبدع وتفاعل حضارى ، تسفر عنه خبرات ومهارات وقدرات الانسان ، لدى التعامل المباشر وغير المباشر مع مصادر العطاء المتنوع في ربوع الأرض في المكان والزمان ، الشيء المناسب الذي يلبي الطلب ويجاوب الحاجة . وكم يشبع هذا العطاء ، وهو شديد التنوع وعظيم الكم الحاجة ، ويجاوب التعود الفطري المتطور على الطلب ، في مقابل العمل . وقل - بكل انيقين - أن هذا الانتاج الاقتصادي ، الذي يمثل محصلة العمل والاجتهاد وبذل الجهد وتوظيف الوسيلة الحضارية في التعامل مع موارد الأرض هنا وهناك ، يرحب بالطلب كثيرا . كما يكفل حاجة الاستهلاك والانسان يطور الوسيلة الحضارية وينمى الانتاج لتأمين الهدف الاقتصادي .

واستجابة الانتاج الاقتصادي للطلب بصفة عامة ، وتلبية حاجة التعود الفطري المتطور على اختيار الطلب ، في مقابل العمل وبذل الجهد وتنمية الانتاج ، يعنى توثيق العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . كما يعنى أيضا أن الانتاج لا يعطى ولا يطاوع الطلب ، الا في مقابل العمل ، وأن الانسان مسئول عن هذا العمل ، لكى يلبي الانتاج طلبه ولا يخذله . ويعرف الانسان بالضرورة ، كيف يبدع في توظيف العمل واستخدام الوسيلة الحضارية ؟ كما يعرف أيضا كيف يحصل في مقابل هذا الأداء المتطور على الطلب الذى يريده ؟

وما من شك في أن العرض الذى يكفله الانتاج الاقتصادي ، يطاوع الانسان ويجاوب ويدعن للطلب لأنه صاحب مصلحة في تسويق السلع وغيرها في مقابل الربح . بل هو يعطى بكل السخاء الذى يشبع التعود الفطري الذى يتطور أو يتهور ويتمادى في الطلب . ويلجأ الى الاغراء أحيانا كثيرة لكى يكسب ود الطلب ، ويفتح شهية الاستهلاك . كما يؤمن هذا العرض حاجة الحياة ، ويبقى على موجبات تنعم ورفاهية الانسان في ربوع الأرض ، وأقاليمها الجغرافية المتباينة . وكان من الضرورى أن يتأتى هذا العرض

أو العطاء ويدوم ما دام الطلب . وكان من الطبيعي أن تدوم هذه الاستجابة الفورية ، على طول المدى الذي يستمر فيه العمل وتوظيف الوسيلة الحضارية ، محافظاً على التوازن بين عرض الانتاج الاقتصادي في جانب ، وطلب الاستهلاك وتعوده الفطري واختياره في جانب آخر . والويل كل الويل ، لو تفسخت العلاقة واختل التوازن ويمد الانسان يد الطلب فلا تحصل على ما تريد .

وما من شك في أن العمل المثابر وتطوير الوسيلة الحضارية في حقول الانتاج الاقتصادي ، هو الذي يكفل زيادة العرض وتحسينه وتنويعه لحساب الطلب . بل يضاف الى ذلك عرض من الخدمات التي تنعم أو ترفه أو تخدم حضور الانسان في المكان . ويعزز هذا العرض من الانتاج والخدمات اقبال الطلب عليه والتعامل معه . ومن ثم يعزز هذا التعامل بين العرض والطلب ، سيادة الانسان في المكان والزمان .

بل قل - بكل اليقين - أنه من خلال المحافظة على العلاقة بين الانتاج الاقتصادي والعرض الذي يتحقق ، والاستهلاك والطلب الذي يطمئن على طلبه ، تكون أعظم وأهم مقومات الانتصار والأمن ، لحساب الانسان في المكان والزمان . وتبقى سيادة الانسان وتعاظم وتزداد رسوخاً بموجب هذا الأمن والانتصار الاقتصادي في ربوع الأرض . ولكن عندما تنتهك هذه العلاقة أو تختل موجبات التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ، تكون أخطر نكسة تهدد سيادة الانسان ومصيره في المكان .

وبهذا المنطق الموضوعي السليم ، يفهم الاجتهاد الاقتصادي الجغرافي جيداً معنى الاستهلاك . ويعرف غايته من الطلب في اطار الواقع الاقتصادي المتاح في المكان والزمان . كما يفهم هذا الاجتهاد أيضاً معنى الانتاج . ويعرف غايته من العرض في اطار نفس الواقع الاقتصادي المتاح في المكان والزمان . وتجسد هاتان الغائتان معاً الهدف الاقتصادي . ويجسد العمل والانجاز معنى توظيف الأدوات الحضارية ، في اطار التشكيل الاجتماعي ، لتأمين هذا الهدف الاقتصادي .

ومع ذلك ، فلا معنى للانتاج وتقديم العرض من غير طلب تتعامل معه . ولا معنى للاستهلاك من غير انتاج يقدم العرض ويجاوب الطلب . وكان العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، هي التي تجسد المعنى الحقيقي لكل منهما . وهي أيضاً التي تحدد الاطار العام للمصلحة المشتركة بينهما في الهدف الاقتصادي . بل قل أن غياب هذه العلاقة أو انتهاكها يفقد كل منهما معناه ومغزاه ومرماه . ويكون التخبط على الدرب الاقتصادي .

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، بموجب الفهم الواضح لهذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك جيدا :

١ - لماذا وكيف يستوعب أبعاد المعادلة الاقتصادية التى تجمع فى أطرافها بين الانتاج والاستهلاك ؟

٢ - لماذا وكيف يقوم دور الانسان ، وهو يتولى أمر الانتاج ويقدم العرض ، أو هو يمد يد الطلب الى هذا العرض ويتعامل معه ؟

٣ - لماذا وكيف يبقى التوازن بين هذين الطرفين ، وهو يؤمن العلاقة بين العرض والطلب الهدف الاقتصادى ؟

٤ - لماذا وكيف يؤمن الاستمرار فى هذه العلاقة المتوازنة سيادة الناس على الأرض ؟

وفى اطار المعادلة الاقتصادية التى تحقق الهدف الاقتصادى ، سواء كان الانتاج طبيعيا يقطف ثمراته الانسان أو كان الانتاج اقتصاديا ، يصطنع ثمراته الانسان ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى طبيعة وحجم ومهارة وقيمة العمل أو الأداء الذى يتحقق بموجبه الرصيد أو العرض من جانب الانتاج . كما يدرك هذا الاجتهاد أيضا طبيعة وحجم ومهارة وقيمة اليد التى تمتد ويتحقق بموجبها الطلب من جانب الاستهلاك . ومن ثم يقوم مبلغ استجابة العرض للطلب ، والتعامل بينهما فى اطار الهدف الاقتصادى . كما يحدد بموجب هذه الاستجابة على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادى مستوى المعيشة ، الذى يجسده الهدف الاقتصادى .

ومع ذلك ، ينبغى أن يفتن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الى حقيقتين هامتين من وجه نظر الجغرافية البشرية . وهاتان الحقيقتان هما - فى الرؤية الجغرافية - من أهم أهم العوامل التى تؤثر على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك أو التى تؤثر على العلاقة بين العرض والطلب .

الحقيقة الأولى : وتصور كيف أن الاستهلاك تعود فطرى فطر الله عليه الناس جميعا ، يوظف الطلب ، ويجسد الحاجة الى ما يلبي هذا الطلب ، كما تصور أيضا كيف أن الانتاج وهو عطاء طبيعى أو اقتصادى ، يقدم العرض الذى يلبي حاجة هذا التعود الفطرى على الطلب . ومع ذلك فهما معا - الانتاج والاستهلاك - يخضعان لعوامل التغير الطبيعية والبشرية على حد سواء .

وينبغي أن تكون أو أن تحدث هذه المتغيرات فتؤثر عليهما ، من غير اخلاص بالتوازن ، الذى يبقى على العلاقة السوية ، بين الانتاج والاستهلاك ، أو بين العرض والطلب . ويبدأ الخطأ الاقتصادى لو يتمادى فعل المتغيرات ، ويختل التوازن فى غيبة قدرة الانسان على الضبط ، والمحافظة على هذا التوازن .

الحقيقة الثانية : وتصور كيف أن أمن الحياة واستمرار نبضها الاقتصادى على درب الصواب ، ليس رهنا بشئ أهم وأجدى من هذا التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج وهو يقدم ويعرض ويلبى طلب الاستهلاك فى جانب ، والاستهلاك وهو يتطلع ويطلب ويختار لحساب الحياة ومستوى المعيشة المتاحة اقتصاديا فى جانب آخر . ومع ذلك فهما معا - الانتاج والاستهلاك - يعيث كل منهما بالآخر . وتحتال المتغيرات تحت شعار المبرر الحضارى ومن خلال هذا العيث ، لكى يبتز أحدهما الآخر . وينبغي أن يعرف الانسان كيف لا يترك المتغيرات حق الماضى فى هذا العيث ، لأنه عدوان على التوازن الاقتصادى ، وكيف يضع الضوابط التى تتدارك هذا التوازن الاقتصادى ، وتحول دون انتهاك العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، أو العلاقة بين العرض والطلب (٣) .

ويلجأ الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الى حساب جدوى أو تقويم معنى أن يستغرق الفرد ، أو أن يتمادى الناس جميعا ، من كافة فئات العمر ، وعلى كل مستويات المعيشة ، وفى كل مراتب الحضارة ، وضمن كل التشكيلات الاجتماعية ، وبموجب جميع النظم الاقتصادية ، فى ممارسة هذا

(٣) اقرأ قول رب العزة « يوسف أيها الصديق أفتنا فى سبع بانات سمان يركبهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات لعل أرجع الى الناس لعلهم يعلمون . قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون . ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن الا قليلا مما تحصنون . ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون » صدق الله العظيم . وفى القصة الدينية مثل رائع ، حيث يصور مبلغ التفاوت فى الانتاج بين سبع سنين تنسم بالسخاء ، وسبع سنين تنسم بالشح والتقتير . ويسجل هذا التفاوت فعل المتغيرات ومبلغ التخوف من أن يتضرر الطلب فى السنوات العجاف . وتسجل القصة أيضا كيف نجح يوسف عليه السلام ، فى تدارك الموقف الاقتصادى ، حيث لم يترك للمتغيرات فرصة لكى تعيث بالتوازن . بل لقد أفلح فى ممارسة الضبط الحاكم والحكيم الذى أبطل مفعول هذا العيث . واستطاع بموجب هذا الضبط أن يتجنب الناس فى السنوات العجاف خطر النقص فى الأقوات عن الحد الأنسب من العرض الذى يجاوب الطلب .

التعود الفطرى على الطلب ، أو فى تطوير هذه الممارسة ، طلبا وامعانا فى التشبث الحقيقى بحق الحياة • بل قل - بكل اليقين - أن هذا التقويم الجغرافى الشامل ، هو عين ما يجسد معنى هذا التشبث بأهم مبررات الحضور فى المكان والزمان ، أو بأخص موجبات الإبقاء والمحافظة على نبض الحياة • وهو أيضا عين ما يصور معنى مضى ودوام سيادة الانسان فى كل مكان ، وفى أى زمان •

ومعنى ذلك ، فى تصور الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، أن كل انسان من غير استثناء أو من غير تمييز الا فيما يخص مستوى المعيشة ، تكون له حصة من الانتاج أو من العرض الذى يطرحه هذا الانتاج لحساب الاستهلاك • وهذه الحصة التى تناسب مستوى المعيشة ، هى بعينها التى تجاوب التعود الفطرى على الطلب ، وتطلعاته المتطورة الى حد الاختيار • ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى كيف يبحث الانسان بالضرورة عن هذه الحصة المناسبة التى تجاوب طلبه ، حتى يحصل عليها بشكل أو بآخر • كما يدرك أيضا ، كيف لا يستغنى الانسان عن الحصول على هذه الحصة لأنها هى التى تمثل الحد الأنسب فى الطلب • ولا يعنى التفريط فى بعض أو فى كل هذه الحصة ، غير حرمان التعود الفطرى أو حرمان تطلعاته المتطورة الى حد الاختيار ، من الحق الكامل فى هذا الحد الأنسب فى الطلب •

وفى اطار المعادلة الاقتصادية ، التى ينبغى أن تتسم بالتوازن الحقيقى بين الانتاج والاستهلاك ، تتفق كل النظم الاقتصادية المعمول بها ، بشأن المحافظة على الحد الأنسب فى الطلب الذى يخص كل مستوى من مستويات المعيشة • بل قبل قد تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها على كل شيء ، وقد تتناقض فى ترسيخ القواعد الاقتصادية عن كل شيء ، ولكنها أبدا لا تختلف أو تتناقض ولا تملك غير الاتفاق على القاعدة التى تحافظ على التوازن الاقتصادى • ومن ثم تشجب الانتهاكات التى تحرم التعود الفطرى من حقه فى الحد الأنسب من الطلب ، وتوظف الأساليب التى تعتنى وتحافظ على التوازن الاقتصادى لحساب هذا الحق •

وهذا معناه - على كل حال - أن المعادلة الاقتصادية فى اطار الواقع الاقتصادى فى المكان والزمان ، لا تبدو سوية على درب الصواب الاقتصادى ، الا اذا تحقق :

١ - التوازن الحقيقى أو السليم بين الانتاج والاستهلاك ، حتى يكفل العلاقة الحسنة بين العرض والطلب •

٢ - تأمين الحد الأنسب من الطلب حسب مستوى المعيشة ، فى إطار هذه العلاقة الحسنة بين العرض والطلب .

هذا ، وعندما يمثل الاستهلاك ، وهو صاحب المصلحة فى التعود الفطرى على الطلب ، الذى فطر الله عليه الناس جميعا ، أو وهو صاحب الحق فى اختيار الطلب ، طرفا من طرفى المعادلة الاقتصادية ، نعرف كيف متى ولماذا يطلب الكل . وعندما يمثل الانتاج وهو محصلة الاجتهاد المكتسب وتوظيف المهارة والخبرة والعمل الذى يتهيا له بعض الناس فقط الطرف الآخر فى هذه المعادلة الاقتصادية ، نعرف كيف ومتى ولماذا يعرض البعض . ومن ثم يكون عبء الكل الذى يطلب ، مسئولية البعض الذى يعرض .

ويصبح الهدف الاقتصادى بالضرورة أن يحافظ هذان الطرفان الشريكان على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك وأن يتوخى الطرفان الشريكان أيضا حسن العلاقة بين العرض والطلب . ومعنى هذا التوازن الاقتصادى ، هو أن يكون من بين الناس من يتخصص فى الانتاج ، فى مقابل أن ينكب كل الناس على الطلب والاستهلاك . ومعناه أيضا أن بعض الناس فقط هو الذى يتولى أمر الانتاج ، وأن كل الناس هو الذى يتولى أمر الاستهلاك . ولكن المعنى الحقيقى الأهم من ذلك كله هو تحقيق الهدف الاقتصادى حتى يمضى الشريكان على درب الصواب الاقتصادى . ومن ثم يكون هذا التوازن الاقتصادى بين هذين الطرفين - الانتاج والاستهلاك - مسئولية مشتركة بينهما ، وان لم تكن هذه المسئولية عادلة دائما .

* * *

الاستهلاك انحراف فى الطلب وامتنال للعرض :

يكون الانتاج فيبدع وينتج ويعرض من أجل الاستهلاك أولا وأخيرا . ولا يكون العمل والاجتهاد والنشاط الذى يكفل الانتاج ويحقق العرض من هذا الانتاج ، لحساب شىء غير الطلب . وهذا هو صلب العلاقة التى تجمع بين الانتاج والاستهلاك ، من أجل الهدف الاقتصادى . بل قل - بكل اليقين - أن هذا هو الأصل فى ضرورة التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك .

هذا ولا ينبغى أن نتوقع غير ذلك بشأن هذه العلاقة ، حتى لو أساء الانتاج الى جوهر هذه العلاقة ، وأفرط فى الاغراء والتغريير بالتعود الفطرى

على الطلب ، أو بالاقدام على اختيار الطلب ، وهو يعتمد ابتزازه . كما لا ينبغي أن نتصور غير ذلك بشأن هذه العلاقة ، لو تدلل الاستهلاك واستمع للمتغيرات ، وانصاع للمبرر الحضارى ، وأفرط فى الطلب ، أو تمادى فى اختيار الطلب وهو لا يعتمد ابتزاز الانتاج أو ارهاقه .

- ومن أجل حاجة ومطالب وتطلعات كل الناس من غير استثناء ، يعمل ويجتهد ويكدح بعض الناس فقط . ويتفرغ فريق العمل ، وهو من أصحاب الخبرة المكتسبة والمهارة المؤهلة ، لانجاز العمل فى كل حقول ، والأداء فى كل ميدان ، تفرغا ، يكفل الانتاج بكل أنواعه وأشكاله . ومحصلة هذا الأداء المثمر من هذا الانتاج الاقتصادى ، المتنوع والمستمر والمتجدد ، هى العرض الذى يلبي الطلب ويجاوب الحاجة أحيانا ، ويشمله ويجرضه ويقرر به أحيانا أخرى . وغاية الطلب من هذا العرض أولا وأخيرا ، هى ضمان حاجة الاستهلاك ، حتى لا تمتد يده الطلب وتعود فارغة .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى حقا وصدقا ، أن من واجب فريق العمل والأداء أن ينتج ، وأن يعرض الانتاج فى سوق الطلب . ومن حق هذا العرض أن يتملق الطلب ويشد انتباهه ويتعامل معه ، ولكن ليس من حق العرض أبدا ، أن يلزم التعود الاستهلاكى على قبول بالعرض والاستسلام لتحريضه ، أو أن يوقع به فى براثن الابتزاز . وصحيح أن العرض يزين للطلب لكى يمد يده ، ويتحايل عليه لكى يأخذ . ولكن الصحيح أيضا أن الأمر كله متروك لاختيار الطلب ، أو لحريره فى هذا الاختيار لاتمام الصفقة .

وهذا معناه أن الانتاج واجب ثقيل والتزام مسئول يعود بالربح ، وأن الاستهلاك حق مشروع وغاية مستهدفة يكفلها الانفاق ودفع الثمن أو القيمة . وفى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، ليس من يقوم بالواجب ويلتزم بالمسئولية ، ويتوقع العائد أو الربح ، كمن يحصل على الحق وينتفع بالطلب ويدفع الثمن . ومع ذلك فان علاقة المصلحة المشتركة أو المنفعة المتبادلة ، تجمع بينهما فى اطار المسئولية الاقتصادية .

وتحتّم هذه المسئولية على المنتج وهو يقوم بالواجب ويلتزم بالعرض ويتربح الربح فى جانب ، وعلى المستهلك وهو يحصل على الطلب ويحق له أن يختار الطلب ويؤدى الثمن فى جانب آخر ، الابقاء على هذه العلاقة . والابقاء على هذه العلاقة بين المنتج والمستهلك ، معناه المحافظة عليها والعناية

بها ، فى اطار الحد الأنسب من التوازن بين العرض والطلب • كما تختتم على الطرفين أيضا ، ألا يسىء أحدهما الى الطرف الآخر ، أو يبخس أحدهما الآخر ، ويجور على حصته فى المصلحة المشتركة أو المنفعة المتبادلة •

ولا تفريط أبدا فى واجب الفريق المتخصص المسئول من الناس عن العمل ، الذى ينتج ويحرص على عرض انتاجه عرضا ، يخدم الهدف من التسويق ، ويلبى أو يجاوب حاجة وطلب المستهلك • وما من شك فى أن التفريط فى الانتاج مرفوض ولا مبرر له أبدا • بل هو من قبيل التهاون فى أداء الواجب ، أو الاستخفاف بحق المستهلك • وهو أيضا انحراف عن الهدف الاقتصادى • ويخل هذا الانحراف أو الإهمال أو التهاون أخلايا مباشرا بجوهر التوازن الاقتصادى المنشود ، بين الانتاج والاستهلاك • وهل هناك أخطر من هذا الاخلال على هذا التوازن ؟ بل قل هل من مصلحة الانسان فى شىء ، هذا الاخلال الذى يسىء الى جدوى هذا التوازن ؟

والدعوة الى الحرص على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، هى دعوة صدق واقناع وعناية بمصلحة الطرفين • وهى أيضا دعوة تبصر وترشد من يحمل المسئولية ويحق عليه الواجب فى جانب ، ومن يملك الحق ويحق له الاختيار فى جانب آخر ، لأنهما شركاء فى المصلحة الاقتصادية • ولكن التخوف من الاخلال بهذا التوازن الاقتصادى المنشود ، يكون الحافز الذى يلهب اجتهاد من يحق عليه الواجب ، ويتحمل مسئولية العرض والاستجابة للطلب ، حتى يستمع الى هذه الدعوة ويقبل بها أو يلتزم • وقلما يستجيب فى نفس الوقت لهذه الدعوة ، من يملك الحق فى الطلب ويحق له الاختيار فى الطلب • بل قد يستخف تماما فى كثير من الأحيان بهذه الدعوة ، ولا يستمع جيدا الى موجبات هذا التخوف على التوازن الاقتصادى المنشود •

والتخوف على التوازن ، فى مقابل عدم التخوف والاستخفاف بموجبات هذا التخوف ، يحمل أكثر من معنى ، ويؤدى الى أكثر من نتيجة اقتصادية • ويعنى - فيما يعنى - تملص المستهلك الذى يستخف أو لا يعبأ بموجبات التخوف على التوازن ، من مسئولية المحافظة على التوازن الاقتصادى المنشود • ويبدو وكأن الأمر لا يعنيه • وقد يعنى أيضا تحمل الانتاج وحده كل الأعباء ، وكأنه يتورط فى مسئولية المحافظة على هذا التوازن •

والتزام الانتاج لأنه يتخوف ، فى مقابل عدم التزام المستهلك لأنه

يستخف بموجبات هذا التخوف ، يضع العلاقة بينهما على درب الخطأ الاقتصادي . بل قل أن هذا الموقف يفسر أو يبرر عندئذ ، كيف يتسلط الانتاج عن عمد لكي يتحمل وحده عبء المحافظة على التوازن الاقتصادي . ويصبح هذا التسلط المتعمد للانتاج التغرير بالاستهلاك ، الى حد الايقاع به في حبال الادمان الجائر ، أو الى حد الاقدام العلني أو المستتر على ابتزاز الطلب .

وكم أفرط وتمادى العمل المتأبر في حقول الانتاج في تقديم العرض ، لأنه الطرف الذي يستشعر المسؤولية قبل النهم والالحاح في الطلب والزيادة في معدلات الاستهلاك . وصحيح أن هذا التمداد المتأبر على الانتاج والعرض ، يجد الربح الهائل في المقابل ، مدفوعا له بكل الرضاء والامتنان أو بكل السخط والشكوى . ولكن الصحيح أيضا أنه من غير هذا التمداد في العمل ، وبدون هذا الاجتهاد المتأبر لا يكون في وسع معدلات الانتاج والعرض ، أن تحقق أو تكفل الحد الأنسب الذي يؤمن الحاجة ويجاوب الطلب ويبقى على التوازن الاقتصادي المنشود ، في غيبة وعى الاستهلاك واستخفافه .

وهذا هو عين ما يعنيه أن ينفرد الانتاج بهذا العبء الثقيل ، وهو يحافظ على التوازن الاقتصادي ، وأن يتهرب الاستهلاك من هذه المسؤولية وهو صاحب المصلحة المشتركة أو المتبادلة في جدوى هذا التوازن . ويصطنع هذا الموقف نقطة البداية في الانحراف على درب الخطأ الاقتصادي ، سواء نجح الانتاج في المحافظة على التوازن الاقتصادي ، أو أرهاقه العبء الثقيل وفشل في المحافظة عليه .

وصحيح أن المسؤولية تحقق الربح الهائل - كما ذكرنا - لحساب الانتاج . وصحيح أيضا أن من يتحمل المسؤولية وحده يحق له أن يستخف بمن يتهرب من هذه المسؤولية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذه المسؤولية تغري الانتاج وتبرر له ، طلب المزيد من الربح ، واستثمار غفلة الاستهلاك . وعندئذ نفهم جيدا ، كيف يبيع الانتاج لنفسه اغراء الاستهلاك والتغري به ، الى حد التسلط عليه ، وتوجيهه في الاتجاهات المنحرفة ، وغير الاقتصادية . ويجنى الانتاج من خلال العرض ودون التفريط في موجبات التوازن الاقتصادي ، ثمرة هذا الانحراف الاقتصادي . ويقبل أو يدفع الاستهلاك وهو صاغر ثمن استخفافه بهذا التوازن .

وهكذا يفهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى موضوع الاستهلاك ومبلغ انحراف علاقته مع الانتاج . وهو يدرك أيضا ، كيف يحمل الاستهلاك وهو تعود فطرى ومطلب حيوى لكل الناس ، الانتاج وموارد الانتاج وأدوات الانتاج فى المكان والزمان ، ما يطاق وما لا يطاق . ولا يكون فى وسع الانسان الفرد أو الجماعة أن يقلع عن الطلب ، أو أن يكف عن اختيار الطلب الذى ينبغى أن يستجيب له العرض . بل ولا يكون فى وسع الانتاج أن يقصر ، أو أن يتهاون فى الاستجابة للطلب ، أو أن يكف عن العرض ، الذى يلبى ويجاوب الطلب .

كما يفهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أيضا انه لا يكون فى وسع الاستهلاك وهو تعود فطرى على الطلب ، تفسده الاستجابة لمتغيرات ، أن يخفف أحماله ، أو أن يخفض الحاحه وتهوره ، أو أن يكبح جماح مطالبه ، التى يلقي بأعبائها ومتاعبها وانحرافاتهما على كاهل الانتاج ، فترهقه . وهموم الكل ، كل الناس ومصالحهم فى الطلب الذى تفسده الاستجابة لمتغيرات فينحرف ، هى بالضرورة أعباء ومسئوليات وشغل الانتاج الشاغل . بل قل انها هى بالفعل الحمل الثقيل الذى ينبغى أن يتفرغ له العمل فى حقل الانتاج ، أو العبء المستمر الذى ينبغى أن يستجيب له العرض فى المكان والزمان .

وهذا هو أهم عنصر مباشر من عناصر كثيرة ، تصطنع الضغوط التى تلعب دورا مؤثرا فى أمر العلاقة ، بين الانتاج والاستهلاك . وتمثل هذه الضغوط أحيانا الحافز الذى يضع الانتاج فى خدمة الاستهلاك ، أو الذى يطوع العرض حتى يطاوع الطلب ، أو الذى يفرض على الانتاج أن يسمع ويطيع الاستهلاك . ومع ذلك تفتح هذه الضغوط فى كثير من الأحيان ، أبواب الانحراف الاقتصادى الذى ينكب الاستهلاك فيه على وجهه .

وصحيح أن الانتاج يطاوع الاستهلاك ، ولا يخذل العرض الطلب أحيانا . وصحيح أن الانتاج يغرى الاستهلاك ويغزر العرض بالطلب أحيانا أخرى . وصحيح أن تحول الانتاج من وضع يطاوع فيه الاستهلاك ، الى وضع يغزر فيه بالاستهلاك ، يجسد معنى التلاعب به وارغامه على الانحراف . ومع ذلك لا يعفى الانتاج نفسه أبدا ، وهو يطاوع الاستهلاك ، أو وهو يطوعه ، ويوقع به فى الانحراف ، من مسألة ضبط التوازن والسيطرة على العلاقة بينه وبين الاستهلاك .

وإذا كان التعود الفطري ، وهو يجسد معنى ومغزى ومرمى الاستهلاك ، يستوجب الطلب ، ويوظف الإلاح في الطلب ، ويتطلع الى حد الكفاية من الانتاج ويحملة مسئولية الاستجابة للطلب ، فان الاستماع للمتغيرات وهي تعرض التماضى فى الطلب وتزين له التطلع والاختيار والتهور ، هو الذى يفسد هذا التعود الفطري . بل قل - بكل اليقين - أن هذا التحريض هو الذى يحول التعود الفطري ، الى افراط وادمان وانحراف فى الطلب . والافراط أو الادمان أو الانحراف فى الطلب ، هو عين ما يعنى وقوع التعود الفطري فى الخطأ ، أو مضى الاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى . وهو عين ما يعنى أيضا ائصال كاهل الانتاج وارهاقه لحساب الاستهلاك المنحرف ، واعطائه الفرصة لابتزاز هذا الانحراف .

وهكذا يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، موجبات النهم والتهور فى الطلب وكيف تفسد المتغيرات تحت شعار المبرر الحضارى التعود الفطري الاستهلاكى حتى ينحرف ويسلك السلوك الحاطىء . ويستوجب هذا الانحراف على درب الخطأ الاقتصادى أوضاعا اقتصادية شاذة . وما من شك فى أن هذه الأوضاع الاقتصادية الشاذة ترهق الانتاج . بل انها تفرض الضغوط ، وتيسر فعل المتغيرات ، وتعرقل فعل الضوابط ، حتى يخشى من اختلال العلاقة والتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك .

والتماضى فى الاستهلاك والافراط فى الطلب ، بمبرر أو من غير مبرر ، هو عين ما يعنى ترسيخ الانحراف الى نمط الاستهلاك غير الاقتصادى . والاستهلاك غير الاقتصادى هم ثقل وخطأ اقتصادى . وهو الذى يرهق الانتاج وينهك العرض ويهدد التوازن الاقتصادى . ويكون فى نفس الوقت حافزا قويا لزيادة الانتاج . بل قل انه هو نفسه الحافز الذى يدعو الى انحياز النظام الاقتصادى ، الى صف الانتاج لكى يشد أزره . ويقوى هذا الانحياز قبضة الانتاج التى تمسك بزمام التوازن الاقتصادى بينه وبين الاستهلاك ، وتلتزم بالمحافظة عليه .

وقبضة الانتاج القوية التى تمسك بزمام التوازن الاقتصادى وتسيطر عليه ، فى وسعها بالضرورة أن تحسن أو أن تسيء توظيف هذه السيطرة . ومن أجل الهدف الاقتصادى السليم ، وعلى درب الصواب الاقتصادى ، ينبغى أن تحسن هذا التوظيف لحساب الطرفين والمصلحة المتبادلة . ومن أجل الربح وابتزاز الاستهلاك ، على درب الخطأ الاقتصادى ، تسيء توظيف هذه السيطرة ، على حساب الاستهلاك . وهل نشك أو هل نتشكك فى أن هذه

القبضة المهيمنة على التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ، تكون غير متجردة فى بعض الأحيان ؟ والويل كل الويل من اساءة هذه الهيمنة على حساب الاستهلاك وانحرافاته على درب الخطأ الاقتصادي .

ومن ثم قل - بكل اليقين - أن الافراط أو الادمان أو الانحراف فى الطلب على درب الخطأ الاقتصادي هو دائما عين الخطر الاقتصادي . ويتهدد هذا الخطر الاقتصادي العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ويكاد يعصف بالتوازن الاقتصادي الذى ينبغى أن يسود بين العرض والطلب . واستشعار موجبات هذا الخطر والتخوف من مواجهته ، هو الذى يبيح لقبضة الانتاج القوية أن تفعل ما تشاء وهى غير متجردة لضبط هذا التوازن والمحافظة عليه .

هذا ، وينبغى أن يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادي ، هذه الأوضاع الاقتصادية والاحتمالات الشاذة وغير الشاذة المرتقبة ، متابعة موضوعيه وهادفة . وهذا معناه أن يتابع فى الزمان والمكان هذه الأوضاع ، وصولا الى تقويم ما يلى :

١ - الاجتهاد المثابر والعملى الجاد فى سبيل زيادة وتنوع الانتاج الاقتصادي وتحسين عطاءه ، حتى يلبي العرض حاجة الطلب ، وحتى يجاوب الانتاج ارادة الاستهلاك وزيادة معدلات الطلب على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وليس هناك أهم أو أجدى من أن تكون أو أن تتحقق هذه الاستجابة ، من غير الوقوع فى الحرج أو من غير تقصير ، أو من غير انتهاك العلاقة السوية بين العرض والطلب .

٢ - الامتثال الصاغر وقبول الانتاج منطق المرونة وموجبات التغير فى حد الكفاية من الطلب الذى لا يفتر ، وهو يؤمن حاجة الاستهلاك التى تجارى المتغيرات وتتأثر بالضوابط ، أو وهو يلبي زيادة معدلات الطلب زيادة يملئها التغير على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وليس هناك أهم أو أجدى من أن تتأتى هذه الاستجابة من غير تجاوزات فاضحة ، أو من غير استخفاف شارذ يحرج العلاقة بين العرض والطلب .

٣ - السعى الصابر والأذن الصاغية التى يستمع بموجبها الانتاج نداء الطلب ويعرف اتجاهاته ، ويقره على سلوكه ، حتى يجاوبه الاجابة التى تناسب هذا النداء ، وتطاوعه على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وليس هناك أهم أو أجدى من أن يحافظ الانتاج من خلال

العرض المناسب ، على حد التوازن الاقتصادى الأنسب ، بينه وبين الاستهلاك ، وفى حدود زيادة معدلات الطلب المستمرة .

٤ - القدرة المتمكنة والنجاح الحقيقى الذى يبيح للنظام الاقتصادى أن يضع فى قبضة الانتاج القسوية زمام التغير والمتغيرات ، وزمام الضوابط والانضباط ، حتى يوظفها توظيفاً جيداً مناسباً فى ترشيده الاستهلاك أحياناً ، أو توظيفاً رديئاً لاغراء الاستهلاك وابتزازه أحياناً أخرى ، على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وليس هناك أهم أو أجدى من أن يعرف الانتاج جدوى التوازن الاقتصادى بينه وبين الاستهلاك ، فلا يتجاوزوه أو يفرط فيه وينتهكه فى أى من حالات التوظيف الجيد أو التوظيف الردى .

استعادة التوازن بين الانتاج والاستهلاك :

وفى اطار المعادلة الاقتصادية ، التى يعتمد فيها الطلب - على كل المستويات - لحساب الاستهلاك ، على محصلة الانتاج الطبيعى أو على عطاء الانتاج الاقتصادى ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، الكيفية التى يتحقق أو التى ينبغى أن يتحقق بموجبها الاتزان الاقتصادى الأنسب بين الانتاج والاستهلاك . كما يهتم غاية الاهتمام بجدوى هذا الاتزان الاقتصادى ومردوده الفعلى ، والعلاقة بين الانتاج والاستهلاك تمضى على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى .

ويتعقب هذا الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى المتغيرات التى تؤثر فى الانتاج والاستهلاك ، أو فى العلاقة بينهما . ويكون المطلوب ادراك وتقصى الكيفية التى يتأتى بموجبها الحل الذى ينتهك جدوى أو فاعلية هذا التوازن الاقتصادى . كما يتعقب هذا الاجتهاد أيضاً الضوابط ، التى تضبط الانتاج والاستهلاك ، أو تمسك بزمام العلاقة بينهما فى أى شكل وعلى أى وضع . ويكون المطلوب ادراك وتقصى الكيفية ، التى يتأتى بموجبها الضبط والسيطرة واحباط الحل أو انهاء الخطر ، الذى ينتهك جدوى وفاعلية هذا التوازن الاقتصادى .

ومن خلال التقويم الجغرافى الاقتصادى لموجبات الحل أو عدم الانضباط الذى ينتهك أو يهدر جدوى التوازن الاقتصادى السليم بين الانتاج والاستهلاك ، تبصر الخبرة الجغرافية بالخطر الاقتصادى الذى يتهدد أمن الحياة ومصيرها . كما تبصر أيضاً بفعل المتغيرات التى تصطنع هذا الخطر تحت

شعار المبرر الحضارى وتعصف بالتوازن وتزلزل موجباته • بل قل انهـا تجسد معنى ومغزى هذا التحدى الذى يواجه حركة الحياة وحضورها فى المكان والزمان • كما تجسد كيف ينبغى أن يواجه الانسان وهو منتج نفسه وهو مستهلك ، فى حالة التخوف من فقدان التوازن بين العرض والطلب •

ومن خلال التقويم الجغرافى الاقتصادى ، لموجبات الانضباط الذى يعدل أوضاع العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، ويحافظ على جدوى التوازن الاقتصادى الأنسب بينهما ، تقدم الخبرة الجغرافية النصيح الذى يبحث عن حل عقدة التحدى فى جولات المواجهة بين المنتج والمستهلك • كما ترشد البحث عن الضوابط التى تبطل مفعول أو سريان الخطر على هذا التوازن الاقتصادى وترسخ موجباته • بل قل انها تدعم التصدى الاقتصادى لهذا التحدى الذى يؤرق حركة الحياة وحضورها فى المكان والزمان • كما تدعم أساليب ومحاولات انتشال مستوى المعيشة من مغبة التردى والانهيـار أو الهبوط الى حد دون الكفاف •

ومن خلال التقويم الجغرافى الاقتصادى ، لمستوى المعيشة - الكفاف والكفاية والرفاهية - الذى ينتفع بالتوازن الاقتصادى ، أو الذى يتضرر أو يضار بانعدام هذا التوازن الاقتصادى ، تبصر الخبرة الجغرافية بالسلوك الاستهلاكى ، وتتبين اتجاهاته السليمة أو المنحرفة • بل انها تكشف عن ايجابيات وسلبيات المسلك الانتاجى والمسلك الاستهلاكى • كما تفضح انطوف الذى يسىء ، أو الذى ينتهك العلاقة السوية بين الانتاج والاستهلاك ، ولا تسكت عن سوء سلوكه • ومن ثم تقدم النصيحة دفاعا عن مستوى المعيشة ومحافظة عليه ، وهو الذى يتضرر كثيرا فى غيبة التوازن وزعزعتـه بين المرض والطلب •

وصحيح أن حد الكفاف وهو الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، وحد الكفاية وهو الحد الأنسب لمستوى المعيشة ، وحد الرفاهية وهو الحد الأعلى لمستوى المعيشة ، يكون عرضة للتغير صعودا أو هبوطا فى المكان والزمان • وصحيح أن هذا التغير ، يخضع ويؤدى اليه فعل عوامل التغير أو المتغيرات المتنوعة ، التى يشهدها ويتعرض لها المكان فى الزمان (٤) • وصحيح أن

(٤) هناك متغيرات طبيعية تفرضها عوامل الطبيعة فى المكان والزمان • وهناك متغيرات بشرية يفرضها حضور الانسان فى المكان والزمان أيضا • وتكون المتغيرات البشرية ، ديموجرافية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية أو حضارية أو سياسية أو نفسية • وفعل هذه المتغيرات لعل مترابط ، ومنسق ، وكأنها تلعب دورها وتؤثر فى نظام بديع • ويندر أن يتعارض مفعول هذه المتغيرات وهو يؤثر على الانتاج أو على الاستهلاك أو على العلاقة بينهما •

القبول بهذا التغير سليم ومنطقي ولا غبار عليه ، طالما هو لا يتجاوز ، أو هو لا يتمادى ، أو هو لا يضل ، أو هو لا يضلل ، أو هو لا يسيء الى حد ينتهك ، أو ينتهك التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذا التغير في حدود مستويات المعيشة ، الذي يستوجبه الخلل واهتزاز التوازن الاقتصادي في كثير من الأحيان ، وهو احتمال وارد ، لا يبشر بالخير ولا يبعث على الطمأنينة . وعندئذ يجسد هذا التغير الذي ينهار بموجبه مستوى المعيشة ، معنى التماذى في الاستهلاك من غير ضوابط ، ومعنى التقصير في الانتاج وانخفاض معدل استجابته لهذا الاستهلاك .

والتماذى في الطلب ، أو الافراط في اختيار الطلب ، لحساب الفرد أو لحساب الجماعة ، دون التزام أو عناية بالتوازن الاقتصادي المنشود بين الاستهلاك والانتاج ، هو عين ما يعبر عن أو يجسد مفهوم انحراف الاستهلاك عن الصواب الاقتصادي . والتهاون في العرض ، أو التفريط في تنمية الانتاج ، دون عناية أو التزام بالتوازن الاقتصادي المنشود بين الانتاج والاستهلاك ، هو عين ما يعبر عن أو يجسد مفهوم انحراف الانتاج عن الصواب الاقتصادي . ويجد الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي نفسه ملتزما بالبحث عن كنه وماهية هذا الانحراف عن الصواب الاقتصادي .

وكما تلتزم الخبرة الجغرافية الاقتصادية بالبحث عن كنه وماهية انحراف الانتاج وتهاونه على درب الصواب الاقتصادي ، تبحث أيضا في كنه وماهية انحراف الاستهلاك وسوء سلوكه . وتريد هذه الخبرة استطلاع الكيفية التي يصل بها الأمر في المكان والزمان ، الى حد تفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، أو الى حد اهدار التوازن الحيوى الطبيعى . وعندئذ ،

(٥) تنشأ المتغيرات الطبيعية في المكان ، تأسيسا على التغير في خصائص العناصر التي تضافى على المكان خصائصه ومواصفاته الطبيعية . وهناك فرق بين متغيرات طبيعية على المدى الجيولوجى ومتغيرات طبيعية على المدى القصير . ولكنها في الحالتين تصطنع التغير في المكان . ونذكر التصحر - على سبيل المثال - وهو شكل من أشكال التغير الذى تسفر عنه المتغيرات المناخية من زمان الى زمان آخر . وينتهك التصحر بالقطع التوازن الحيوى ويغير عناصر مكوناته في المكان . وانتهاك التوازن الحيوى والتغير في مكوناته - النبات والحيوان - ينتهك بالضرورة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك في المكان . بل يتضرر التوازن الاقتصادي بين الانتاج الطبيعى أو الاقتصادي وما يقدمه من عرض والاستهلاك وما يطلبه في هذا المكان .

ينبغي أن يتابع الاجتهاد الجغرافى مبلغ التردى من جراء مضاعفات هذا التفسخ أو من جراء هذا الاهدار وسلبياته وهو احتمال وارد .

وفى نفس الوقت الذى يعير فيه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى اهتماما من غير حدود للمتغيرات البشرية التى تستوجب الحل أو الخطا الاقتصادى ويقوم جدواها ، يعتنى عناية كاملة بالتغيرات الطبيعية ، فى المكان والزمان . وسواء تنطوى المتغيرات الطبيعية على ضوابط أو تنطوى الضوابط الطبيعية على متغيرات ، فانها تؤثر - من غير شك - على الانتاج الطبيعى والانتاج الاقتصادى . كما تؤثر أيضا على الاستهلاك واتجاهاته وموجبات اختيار الطلب . ومن ثم ينسحب هذا التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ويصطنع هذا التأثير كل أوجه التغير ، التى تفسد أو التى تسيء ، الى التوازن والعلاقة المتوازنة بينهما .

وحدوث الحل الذى تتسبب فيه المتغيرات الطبيعية أو المتغيرات البشرية أو هما معا ، احتمال وارد فى المكان والزمان . ويفسد هذا الحل العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . بل قد يتمادى هذا الحل أو هذا التغير الى الحد الذى يفض هذه العلاقة أو ينهيها تماما . وقد يتأتى العجز فلا يملك الانسان فى اطار النظام الاقتصادى ايقاف موجبات هذا الحل ، أو ابطال مفعوله ومضاعفاته فى هذا المكان .

وهذا معناه أن الانتاج والاستهلاك ، يتضرر كل منهما بموجب هذه المتغيرات . وقد يتضرر أحدهما فقط بموجب هذه المتغيرات . ومع ذلك فى اطار العلاقة بينهما تنعكس مضرة أى منهما على الآخر . وتفزع مثل هذه الاحتمالات التى تسجل التدهور أو التفسخ وانهيار العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، الانسان وحضوره فى المكان . بل هى تعكر صفو حياته وتبعث فيه الخوف والقلق على يومه وغده فى المكان . ومع ذلك يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لماذا وكيف يستنفر هذا التحدى قدرات ومواهب وملكات الانسان ، لكى ينتشل مصيره الاقتصادى من برائن هذا الحل ومضاعفاته . كما يدرك أيضا لماذا وكيف ينسحب الانسان ويستسلم لانقطاع وتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ويبحث عن هذه العلاقة من جديد فى مكان آخر .

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أن يقوم الاستنفار ، وأن يستشعر جدوى الوسيلة التى يجيد الانسان توظيفها ، دفاعا عن مصلحته

فى الانتاج ومصلحته فى الاستهلاك على حد سواء . ومن شأنه أيضا أن يقوم الانسحاب والاستسلام لانقطاع العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . بل يعتنى الاجتهاد الجغرافى كثيرا ، وهو يتقصى الكيفية التى يعثر بموجبها الانسان على حل أو مصالحة ، تعيد العلاقة المفقودة بين الانتاج والاستهلاك ، الى حد التوازن الاقتصادى المنشود فى نفس المكان ، أو التى تنشأ بموجبها علاقة جديدة بين الانتاج والاستهلاك ، الى حد التوازن الاقتصادى المعقول فى مكان آخر . وهذا لا يعنى شىء غير ادراك استحالة الانتصار والمصالحة فى المكان . أو فى المكان الآخر ، الا اذا أفلح فى استعادة التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، أو فى تأمين المصالحة بين الغرض والطلب .

ومن ثم يمكن أن يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى هذه الوسيلة ، التى نكون حتما حضارية . وتسعى الى استعادة التوازن الاقتصادى فى المكان يصارع التحدى الصعب ، ويسعى الى استعادة التوازن الاقتصادى فى المكان أو فى المكان الآخر . وقد تعمل الوسيلة على تهدئة الطلب وترشيده والسيطرة على الاستهلاك وانقاص معدلاته ، أو تعمل على شحذ الخبرة وتكثيف الاجتهاد فى سبيل زيادة الانتاج وتصاعد معدلاته . بمعنى أن التصدى للمخلل لاستعادة التوازن الاقتصادى فى المكان أو فى المكان الآخر ، يضع المحاولة فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح . وعندئذ يستشعر الانسان الأمن على مصلحته ومصيره فى المكان أو فى المكان الآخر ، ولا تترك هذه المحاولة للانتاج أو الاستهلاك حرية التلاعب بهذا المصير من خلال فعل المتغيرات أو فى غيبة الضوابط .

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى ، الذى يتكرر فى أى مكان أو فى أى زمان ، تحت وطأة المتغيرات ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى كيف تكون المواجهة . بل ويدرك أيضا كيف تسفر فى كل جولة عن انتصار . ويمثل هذا الانتصار الذى يعيد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى وضعها السوى ، أو الذى يحقق التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب نقطة تحول مثيرة ، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا . ولا يعلن هذا التحول المثير عن مجرد الانتصار وانهاء الوضع الاقتصادى الشاذ ، بل يزود الانسان بخبرات جديدة ومكتسبات مفيدة ، تشد أزره فى المحافظة على التوازن المنشود أحيانا ، أو فى الانتصار فى جولة أخرى من أجل التوازن الاقتصادى المنشود .

وهذا معناه أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى يعرف جيدا كيف يحدث

التغير ، ولماذا تكون موجبات التغير انذى يؤدى الى المواجهة . ويدرك ضراوة المصارعة فى كل جولة من جولات هذه المواجهة ، وكيف تنتهى بالمصالحة ، التى تعلن انتصار الانسان . بل قل هو يرقب جيدا أبعاد التغير، ولا يفوته حساب جدوى فعل وتأثير المتغيرات ، فى الانتاج وأوضاعه وأحواله وعروضه ، التى يلبي بموجبها الطلب أو حاجة الاستهلاك ، أو حساب جدوى فعل وتأثير المتغيرات ، فى الاستهلاك وتطلعاته ونزواته وسلوكه ، التى يستجيب لها الانتاج . بمعنى أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى يعرف كيف ولماذا ومتى وأين يصل فعل المتغيرات ، الى حد اهدار العلاقة وتفسخ الصلة بين الانتاج والاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى . بل قل أنه يعرف كيف تكون جولات الصراع فى هذه المواجهة وكيف تمضى ولماذا ومتى وأين تتكرر .

وصحيح أن هذا التغير وفعل المتغيرات يستوجب الصراع . وصحيح أن الصراع يضع الانسان ووسائله الحضارية فى موقف الدفاع عن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وصحيح أن نتيجة هذا الصراع تكون فى نهاية المطاف أو فى نهاية كل جولة لحساب الانسان ، لأنه يعرف كيف يطوع التغير ولا يطاوعه . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن الانتصار لا يمكن أن يكون حاسما لحساب الانسان حتى لا يتكرر الصراع الا اذا عرف التطويع كيف ينهى تكرار أى انتهاك للعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، كيف يرسخ العلاقة فى الوضع الاقتصادى فى المكان ترسيخا يحول دون أى انتهاك لها .

الفصل الثاني الإنشاج والاستهلاك

موجبات التوازن في مرحلة الضيافة

- معنى التوازن وعدم التوازن
- الاستهلاك في مرحلة الضيافة
- الإنسان والتحدى الاقتصادي
- الفرار وسيلة الانتصار
- الثورة الحضارية والتوازن
- الاستهلاك الجائر والمضي في الانتشار
- استخدام النار والتمادي في الاستهلاك
- تخطيط الاستهلاك في غيبة السيطرة على الإنتاج
- تكرار الفرار واستعادة التوازن
- استسلام الاستهلاك للإنتاج واستسلام الإنتاج للمتغيرات
- الهيمنة الطبيعية وسلبية الاستسلام
- الانتصار والبحث عن السيادة

الفصل الثانى

الانتاج والاستهلاك موجبات التوازن فى مرحلة الضيافة

معنى التوازن وعدم التوازن :

عاش الانسان تجارب كثيرة ومتعددة فى المكان . ومضت حركة الحياة على الدرب ، ومارست الصواب والخطأ . ومن خلال هذه الممارسات ، تعرضت لفعل أو لتأثير كل أنواع العوامل ، التى تكسب خصائصها للمكان ، وكل مكان فى ربوع الأرض . ويتمثل فعل هذه العوامل فى متغيرات يطاوعها أحيانا ، أو فى ضوابط يلتزم بها أحيانا أخرى . ولقد هزت هذه العوامل حركة الحياة وفرضت عليها أن تصارع فى كل جولة من أجل البقاء .

وكان على الانسان فى كل جولة أن يواجه فعل هذه المتغيرات أو أن يواجه فعل الضوابط . بل كان عليه أن يصمد ويتصدى ويصارع لكى ينهى المواجهة لصالحه بشكل أو بآخر . وانتهاء هذه المواجهة لصالح حضور الانسان ، هو الذى يرسخ التعايش وينصره فى طلب العيش ، حتى وهو فى هذه المرحلة المبكرة ، التى ينزل فيها الانسان ضيفا على الأرض .

وسواء كانت هذه المواجهات المتكررة ، على صعيد الوطن الأصلي المهدي أو على صعيد كل الأوطان التى تشهد حضور الانسان وتضيف استيطانه المبكر وتسجل تعامله المباشر مع الموارد المتاحة ، قد سجلت الانتصار وتجاوز التحديات فإنها كانت تعرضه حتما لشيء من الخوف والاشفاق على مصلحته الاقتصادية . بل قل أن هذه المواجهات المتكررة ، تشهد وتؤكد على أن الانسان يتعلم كيف يكون صاحب مصلحة فى الانتاج الطبيعى من حوله ، لأنه صاحب مصلحة فى الطلب من أجل الاستهلاك . ومن ثم يعرف الانسان على الدرب التى تمضى فيه حركة الحياة ، وفى كل الأوضاع الاقتصادية ، فى المكان والزمان ، ومن خلال هذه المصلحة الاقتصادية ، العلاقة التى تصطنعها المنفعة بين الانناج والاستهلاك فى كل مكان وزمان .

وصحيح أن الانسان يخوض المواجهة ويعيش التجربة المتكررة ، ويعرف هذه العلاقة ، وكيف تخضع للضوابط والمتغيرات . وصحيح أن هذه

الضوابط والمتغيرات تتلاعب بمصالح الانسان الاقتصادية ، فى هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتؤثر على حركة الحياة • وصحيح أن هذا التأثير قد تراوح بين الحنان والاغداق أحيانا ، والقسوة والتقتير أحيانا أخرى • وصحيح أن حركة الحياة عرفت كيف تعينها هذه العلاقة وتنتصر لها أحيانا ، وكيف تخذلها أشد الخذلان أحيانا أخرى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن الانسان يتعلم كيف يتماسك فى مواجهة التحدى ، وكيف يجتهد بكل ما فى وسعه وهو يملك الوسيلة الحضارية أو وهو لا يملكها للمحافظة على هذه العلاقة • وما استهدف فى أى جولة ، وفى كل جولة ، شيئا غير تأمين مصلحته الاقتصادية وحقه فى العيش ومصيره فى المكان أو فى المكان الآخر ، وهو محكوم بهذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ومتشعبت بها •

ومن غير جنوح أو انحياز لرأى الحتميين أو لرأى الامكانيين (١) ، لا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى كفاءة الانسان وقدرته على الصمود والتصدى ، فى مواجهة التحدى الاقتصادى • وهو يجتهد أو هو يسعى لكى يؤمن مصلحته الاقتصادية ويرعى شئون حياته ، ويحافظ على مصيره فى المكان ، فى اطار علاقة متغيرة ، بين انتاج طبيعى متغير ، واستهلاك متغير • ويكون التغير أحيانا فى صالح الانسان وأحيانا أخرى فى غير صالح الانسان •

والتغير فى غير صالح الانسان وهو احتمال وارد أو متوقع ، يهدد الحياة تهديدا خطيرا فى المكان • ويخضع بالقطع للتحدى الذى يواجهه الانسان فى المكان • ولكن المؤكد ، فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية هو تصور :

١ - جسارة الانسان وعدم تخوفه أحيانا ، عندما يطاوع المتغيرات

(١) ينحاز الحتميون الى جانب الطبيعة تماما • ويكبل هذا الانحياز ارادة الانسان ويترك للطبيعة الحبل على الغارب تفعل به ما تشاء وهو صاغر • وينحاز الامكانيون الى جانب الانسان تماما ، ويكبل هذا الانحياز قوة الطبيعة ، ويترك للانسان الحبل على الغارب يفعل بها ما يشاء وهو صاغر • وهذا الانحياز فى الحالتين ، يبتعد عن الصواب الى حد كبير • ولا مبرر لهذا التصور الذى يستخف بطرف من الطرفين • ويسجل الواقع المصارعة بين ارادة الانسان وقوة الطبيعة فى جولات • وتنتهى هذه المصارعة مصالحة تملن عن انتصار الانسان وهو يطوع ، بطبيعة ولا يطاوعها •

ويستخف بالعلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك وينتهك التوازن بين العرض والطلب ، فى المكان .

٢ - حصافة الانسان وحسن تصرفه أحيانا أخرى ، عندما يوظف المتغيرات ويستعيد العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك ويحافظ على التوازن بين العرض والطلب ، فى مكان آخر .

هذا وينبغى أن نتصور جيدا معنى العلاقة المتغيرة بين الانتاج والاستهلاك . وتكون هذه العلاقة حتما ، بين انتاج متغير واستهلاك متغير . ولا شئ يؤدي الى ثبات الانتاج أو ثبات الاستهلاك أبدا . بل لا شئ يكفل تثبيت الانتاج والاستهلاك ، والسيطرة على موجبات التغير فى المكان ، أو على معدلات الانتاج الطبيعى وعلى معدلات الاستهلاك .

ومن ثم لا يؤدي شئ فى اطار هذا التغير ، الى تثبيت العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى المكان ، أو الى السيطرة عليها . وينبغى أن نتصور موجبات هذا التغير وكيف تتعدد وتتنوع . وتمثل موجبات التغير - فى كثير من الأحيان - عوامل انتهاك مخل وخطير يفاجى الحياة فى المكان . بل هو يؤثر قطعاً على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وتتضرر بموجبه جدوى التوازن الاقتصادى بينهما .

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا ، فى معنى ومغزى هذا التغير الذى يؤثر على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وقد يدعى هذا التغير الى فض هذه العلاقة فى المكان ، أو الى سحق كل المبررات التى يمكن أن تبقى على هذه العلاقة أو أن تستعيد بموجبها التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان . وهذا هو عين ما يعنيه التحدى الذى يواجه حضور الانسان ويهدده ، فى صلب مصلحته الاقتصادية .

ولا يتشكك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا ، فى دور الانسان الذى يواجه بموجبه هذا التحدى ، أو الذى يعتمد عليه فى ابطال مفعول موجبات التغير . ويسجل التفكير الجغرافى دور الانسان وهو سلبى لا يعبأ بالتغير ويخل وينتهك التوازن الحيوى فى المكان ، وكيف تكون عاقبة هذا التورط . كما يسجل التفكير الجغرافى أيضا دور الانسان وهو ايجابى ينتبه ويعبأ بالتغير ويحافظ على العلاقة أو يعيدها الى وضعها الصحيح ، وكيف يبقى على جدوى التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

واستشعار العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك ، وهى سوية فى اطار التوازن الحيوى (٢) فى المكان ، شىء يستحق العناية ويستحق الاهتمام . ويتحقق بموجب هذه العلاقة التوازن الاقتصادى ، الذى يؤمن الطلب ، ويحارب ارادة الاستهلاك فى المكان . بل انه يجسد كل ما من شأنه أن يشهد بحسن سلوك الاستهلاك والتزامه الفعلى على درب الصواب الاقتصادى . ويسجل أيضا مبلغ صموده فى مواجهة فعل المتغيرات دفاعا وحرصا ومحافظة على هذه العلاقة .

— واستشعار الخلل الذى يصيب هذه العلاقة ، وينتهك التوازن الحيوى (٣) فى المكان ، شىء يلفت الانتباه ويثير القلق . ويبعث بموجب هذا الانتهاك الخوف على التوازن الاقتصادى ويطعنه وينتهك جدواه ، حيث لا يؤمن الطلب ، ولا يجاوب ارادة الاستهلاك فى المكان . بل انه يجسد كل ما من شأنه أن يشهد بسوء سلوك الاستهلاك فى الغالب ، وعدم التزامه على درب الخطأ الاقتصادى . ويسجل أيضا مبلغ استسلامه لفعل المتغيرات ، ومبلغ شقائه ومعاناته لاستعادة التوازن الاقتصادى من خلال التوازن الحيوى فى المكان الآخر .

وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية أن هذا التخوف على المصلحة الاقتصادية أو على المصير لدى انتهاك التوازن الحيوى فى المكان وانتهيار التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك ، هو تهديد مباشر للحياة . بل قل ان هذا هو عين ما يجسد مفهوم التحدى الذى يواجه حضور الانسان فى المكان . وهذا التهديد أو هذا التحدى ، هو الذى يدعو الى استنفار قدرات ومهارات الانسان ، فى مواجهة الخطر والى ابطال مفعوله .

ويوظف الانسان ، فى كل جولة من جولات المصارعة والتصدى

(٢) تكفل خصائص الواقع الطبيعى وجودا حيويا متنوعا . ويتمثل هذا الوجود الحيوى فى النمو النباتى وسائر الكائنات الحية بداية من الحشرات والديدان وصولا الى الحيوان . ويمشى هذا الوجود الحيوى فى منظومة حيوية بديمة فى المكان . ويبدو أن كل عنصر من عناصر هذه المنظومة الحيوية موجود لغاية . ولا شىء فى اطار هذه المنظومة يعيش عبثا . وبموجب وجود هذه المنظومة ، يتأتى التوازن الحيوى فى المكان .

(٣) فى اطار المنظومة الحيوية التى تصطنع التوازن الحيوى ، سلسلة لا تنتهى من الكائنات الحية وأعدادها الطبيعيين . بل هى فى تناسق بديع . وأى تغير ينتاب هذا التنسيق ، ينفرد بموجبه عقد هذه المنظومة ، ويحدث الخلل فى التوازن الحيوى .

للتحدى ، هذه القدرات والمهارات وهي قابلة للتغير ، في معالجة هذا الخل ،
أو في إنهاء الخطر . وانهاء الخطر معناه تأمين حاجة الحياة والسيطرة على
الموقف . والسيطرة على الموقف لا تعنى أبدا ، غير عودة العلاقة بين الانتاج
والاستهلاك ، الى وضعها السوى . ومن حق الانسان عندئذ ، أن يسجل
انتصاره فقط ، عندما ينهى حالة الذعر والتخوف الشديد على المصير ، ويؤمن
حاجته ومطالبه التى لا تفتر ولا تكف ، لحساب الاستهلاك .

وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية أيضا ، أن هذا الاستنفار ليس
مجرد دعوة صريحة للمواجهة . ولا هو حافز يحفز الانسان على الصمود
والتصدي للتحدى ومنازلته فى المكان . بل قل انه هو الذى يصطنع بموجبه
الانسان من العوامل فى المكان ، أهم المتغيرات والضوابط التى تسعفه
وتنتصر له فى جولات هذه المواجهة . ويحدد الانتصار على أى وجه الحد
الأنسب من التصالح أو المصالحة بين قدرات الانسان ووسائله المستنفرة
والمستحدثة ، وموجبات الخل وانتهاك التوازن الحيوى فى المكان والزمان .
وتنهى هذه المصالحة ، جولات هذه المواجهة ، لأنها تفرغ حالة التخوف على
المصير من موجبات الخوف والفرع .

وتضع هذه المتغيرات والضوابط قدرات ومهارات الانسان فى الاتجاه
الصحيح ، عندما تحفزه وتقوى قدراته وتشد أزره ، حتى يعدل الأوضاع
الاقتصادية التى تستوجب هذه المواجهة . وتعديل هذه الأوضاع الاقتصادية
بشكل أو بآخر لا يعنى غير انتشار وتقويم وتأمين العلاقة بين الانتاج
والاستهلاك ، وانهاء حالة الخل أو الانتهاك . وهذا هو الوجه الحقيقى
للمصالحة الاقتصادية ، فى المكان .

كما تضع هذه المتغيرات والضوابط قدرات ومهارات الانسان أحيانا
أخرى فى الاتجاه غير الصحيح ، عندما تبرر له وتبيح الاحاح فى الطلب
والتهور فى التعامل مع الموارد ، حتى يتصاعد الخل ومضاعفاته التى
تستدعى المواجهة . وعدم تعديل الأوضاع الاقتصادية وحدوث المضاعفات ،
لا يعنى غير التمداد فى انتهاك العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وزيادة
مضاعفات وعواقب هذا التفسخ الخطير ، تعنى الفشل فى المصالحة الاقتصادية،
فى المكان .

وكان هذا الخل الذى يتسبب فيه الانسان أحيانا ، أو تتسبب فيه
عوامل خارجية أحيانا أخرى ، عدوان على التوازن الحيوى أو الاقتصادى ،

فى المكان . وبموجب هذا العدوان يتضرر حضور الانسان ومصالحته الاقتصادية فى المكان ، لان هذا العدوان يطعن الانتاج الطبيعى ويضعف قدرته على العرض بالكم الانسب الذى يجاوب الطلب . ومن شأن هذا العدوان على المعين الذى يعطى ، أن يصطنع التحدى السافر الذى يصيب العلاقة بين العرض والطلب فى الصميم . وتصدم هذه الاصابة الطلب وتقترب على الاستهلاك ، أو تحرمه . بل قد تحتم هذه الصدمة مواجهة هذا التحدى دناعا عن المصير الاقتصادى ، فى المكان .

وفى بعض الحالات تكفى عودة السلوك الاستهلاكى الى صوابه ، لكى تبطل هذه العودة مفعول التحدى . وتكون المصلحة الاقتصادية فى المكان مطمئنة الى استعادة موجبات ومقومات التوازن الاقتصادى . وفى بعض الحالات الأخرى يتعذر انهاء أو ابطال مفعول هذا التحدى من غير زيادة الانتاج فى مقابل عودة السلوك الاستهلاكى الى صوابه . وهذا معناه اشتراك زيادة معدل الانتاج مع نقصان معدل الاستهلاك فى وضع صيغة المصلحة الاقتصادية فى المكان . وهذا معناه أيضا أن التوازن أو العودة الى التوازن ، يفضى المواجهة ويصطنع قواعد المصلحة الاقتصادية ، وأن عدم التوازن بين الانتاج والاستهلاك يستوجب استمرار المواجهة ويحول دون المصلحة الاقتصادية فى المكان .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى مبلغ صعوبة وقسوة هذه المواجهة . ومن شأن الانسان الفرد أو الجماعة فى هذه المواجهة ، أن يذعن لكل الضغوط الصعبة التى تزج به منفردا أو فى اطار التشكيل الاجتماعى ، فى حلبة هذه المصارعة ، وسواء يخوض الصراع وهو مكره أو وهو غير مكره ، يتلمس الانسان الفرد أو الجماعة ، الوسيلة التى تنتصر له أو التى ينتصر بموجبها على هذا التحدى . والوسيلة هى بالقطع الوسيلة الحضارية التى يبتدعها فى الزمان والمكان ويعرف كيف يستخدمها وكيف تنصره .

ويصطنع الانتصار بموجب هذه الوسيلة الحضارية المصلحة الاقتصادية فى المكان . ومعنى الانتصار عندئذ أن يكون الانسان وتشكيله الاجتماعى فى المكان لأن المصلحة تؤمن هذا الحضور . ومعنى عدم الانتصار أن لا يكون الانسان وتشكيله الاجتماعى فى المكان ، لأنه يفتقد المصلحة الاقتصادية التى تؤمن حضوره . وما من شك فى أن ابطال مفعول التحدى وقهره هو الذى يسجل معنى الانتصار ويرسخ بنود المصلحة الاقتصادية . ذلك أن هذه البنود تعيد التوازن بين الانتاج والاستهلاك الى الوضع الاقتصادى الأنسب

وتعتمد عليه . وهذا هو الانتصار الذي يحفظ أو يبقى على حضور الانسان ،
أو على مقام سيادته في ربوع الأرض .

وما من شك أن هذا التحدى قد تكرر كثيرا على المدى الطويل .
وسجل حركة الحياة وحضور الانسان في ربوع الأرض حافل بالجولات
المتكررة التي خاضها الانسان من أجل المصلحة الاقتصادية وإبطال مفعول
التحدى الذي يهدد حضوره ومصيره الاقتصادي . والانتصار الذي يتكرر أو
الذي يتحقق في كل جولة ، علامة على أن الانسان قد أفلح دائما في قهر هذا
التحدى وإبطال مفعوله وفي املء بنود المصلحة الاقتصادية . ومع ذلك
يجب أن تميز الرؤية الجغرافية جيدا ، وهي تقوم الانتصار ، وبنود هذه
المصالحات الاقتصادية المتكررة بعد كل جولة ، بين نوعين - على الأقل - من
الانتصار .

والنوع الأول من الانتصار هو الانتصار الايجابي . ويحقق هذا النوع
التحرك الايجابي والعمل المباشر ، عندما يتمكن الانسان من خلال الوسيلة
الحضارية من زيادة معدلات الانتاج وتخفيض معدلات الاستهلاك . ويبقى هذا
الانتصار الايجابي البناء على مصلحة الانسان الاقتصادية في التوازن
الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك . بل هذا هو الانتصار الذي يثبت ويدعم
حضوره وسيادته في المكان .

والنوع الثاني من الانتصار هو الانتصار السلبي . ويعتمد هذا النوع
على الممارسة السلبية البهتة . ويلجأ الانسان الى هذه الممارسة السلبية ،
عندما يفقد السيطرة على الانتاج والاستهلاك ، أو عندما يصل الأمر الى حد
تفسيخ العلاقة وتعذر استعادة موجبات هذه العلاقة في المكان . وتدعو
الممارسة السلبية الى الرحيل عن المكان وطلب التوازن وعقد المصلحة
الاقتصادية في المكان الآخر .

وسواء يتحقق هذا الانتصار ، بموجب التحرك الايجابي أو بموجب
التحرك السلبي ، فإنه يعتمد على الوسيلة الحضارية ومبلغ الكفاءة في
استخدامها . وهو الذي يسجل بنود المصلحة الاقتصادية في المكان أو في
المكان الآخر . وهو الذي يعيد حالة التوازن الاقتصادي بين الانتاج
والاستهلاك . وهو الذي يرسخ سيادة الانسان في المكان الأنسب في ربوع
الأرض ، ويزودها بكل موجبات الأمن على المصلحة الاقتصادية ، وعلى المصير
الاقتصادي .

- وقل أن هذا الانتصار يضع على عاتق الوسيلة الحضارية ، التي طورها الانسان دائما ، مسئولية هذه العلاقة التي تحافظ على التوازن الاقتصادي الأنسب بين الانتاج والاستهلاك . كما يحملها مسئولية استعادة وترسيخ موجبات هذا التوازن الاقتصادي الأنسب في المكان وفي كل مكان . ويدرك الانسان وهو صاحب الوسيلة الحضارية أن هذا الانتصار يمنى البقاء ويعنى السيادة على الأرض . كما يدرك أيضا أن لا شيء يهدد وجوده وينهى سيادته غير فقدان السيطرة على التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ، وعلى املاء بنود المصالحة الاقتصادية في اطار هذا التوازن .

وفي اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن هذا الانتصار يتكرر ، وينهى المواجهة دائما لصالح الانسان وهدفه الاقتصادي . ويلتقن الانتصار الانسان في كل مرة درسا مفيدا ، ويكسبه خبرة نافعة . وتبقى هذه المكتسبات قبضة الانسان ومهارته وتشد أزره وهو يطور الوسيلة الحضارية المادية أو المعنوية التي تعود على أن ينتصر بها في كل جولة . وتدعم هذه الوسيلة الحضارية الانسان ، وهو يسيطر على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك في المكان . وتدعم هذه الوسيلة الحضارية أيضا الانسان ، وهو يبدأ علاقة جديدة بين الانتاج والاستهلاك في المكان الآخر الذي يرحل اليه .

وصحيح أن هذا الانتصار الايجابي أو السلبي ، يكون شاهدا على مبلغ حرص الانسان على اعادة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى حالة التوازن الاقتصادي الأنسب ، الذي يؤمن وجوده ويجاوب مطالبه . وصحيح أن تكرار هذا الانتصار يكون شاهدا على حسن توظيف المهارة والخبرة في عمل وانجاز الوسيلة الحضارية الأنسب التي تضبط أو تعدل أوضاع هذه العلاقة في أى مكان لحساب الطلب والهدف الاقتصادي الاستهلاكى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو أن توالى هذه الانتصارات على مدى الزمان ، وهى سلبية أو ايجابية ، يكون شاهدا على تعاقب أوضاع اقتصادية وكأنها تتجدد وتتطور من زمان الى زمان آخر .

ويقوم الوضع الاقتصادي الجديد في المكان أو في المكان الآخر ، على أنقاض الوضع الاقتصادي القديم ، الذي يستنفد أغراضه ويبلية الخلل وافتقاد العلاقة السوية بين الانتاج والاستهلاك . وترسخ المصالحة الاقتصادية التي تعيد هذه العلاقة من جديد بين الانتاج والاستهلاك في المكان نفسه أو في المكان الآخر ، هذا الوضع الاقتصادي الجديد . بل ويحقق هذا الوضع الاقتصادي في المكان أو في المكان الآخر الهدف من التوازن الاقتصادي المنشود .

ويفطن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، الى أن المتغيرات التى تفسد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتحبط الضوابط فعلها تعود وتكرر ، لكى تؤثر من جديد وتنهى المصالحة الاقتصادية وتفسد العلاقة مرة أخرى . ويبدو وكأن الوضع الاقتصادى الجديد الذى يعلن عن مولده املاء هذه المصالحة الاقتصادية فى المكان والزمان ، ينطوى فى أحشائه على موجبات التغير من جديد ، وأسباب التمرد على صلب وفحوى هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، والاطاحة بالتوازن الاقتصادى .

والتأثير على هذه العلاقة أو التمرد عليها والاطاحة بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان ، لا يعنى شيئاً أقل من العودة فى نفس المكان الى موجبات التغير التى تفسد العلاقة من جديد . وتفهم الخبرة الجغرافية موجبات هذا التكرار وكيف تنتهك هذه العلاقة وتستنفد أغراضها فى المكان من زمان الى زمان آخر . بل قل انها تدرك كيف تكون العودة فى كل مرة الى التردى على درب الخطأ الاقتصادى فى سوءات عدم التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك من جديد .

والعودة الى حالة عدم الانضباط التى تفسد العلاقة وتنتهك التوازن الاقتصادى من جديد فى كل مرة ، تعنى العودة الى جولة من جولات الصراع فى المكان . وتعنى أيضاً الحاجة الى وسيلة حضارية أفضل ، والى انتصار من نوع جديد ، والى فرض مصالحة اقتصادية أنسب فى المكان من جديد . ولكنها تعنى بعد ذلك كله أن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ليست جامدة بل هى مرنة وقابلة للتغير من مكان الى مكان آخر ومن زمان الى زمان آخر .

وفساد العلاقة لأنها مرنة من مكان الى مكان آخر ، ولأنها تتغير من زمان الى زمان آخر ، لا يعنى أن الضبط الذى يوظف والوسيلة الحضارية التى تستخدم لاستعادة حالة التوازن أو المحافظة عليها ، تجسد عدم القدرة وفقدان الجدوى وكأنها تبلى وتفتت مع مرور الوقت فقط ، بل يعنى على وجه التحديد أن المتغيرات المستحدثة أو المتجددة تلحق بالانتاج أو بالاستهلاك أو تلحق بهما مع التغير الذى لا تنفع معه الوسيلة الحضارية القديمة أو الضبط العتيق . وهذا معناه أن الضبط والوسيلة الحضارية التى تصلح فى مرحلة زمنية لاصلاح العلاقة واستعادة التوازن الاقتصادى لا تصلح بالضرورة فى كل مرحلة زمنية لنفس الغرض . ومعناه أيضاً أن الضبط والوسيلة يفقدان فاعليتهما مع مرور الوقت وفى ظل تجدد المتغيرات ، ولا تملك قدرة الصمود الدائم ، والمحافظة على حالة الاتزان الاقتصادى بصفة مستمرة .

ويتوقع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، حدوث هذه التغيرات فى كل مكان . وهى - بكل تأكيد - تغيرات متباينة ومتنوعة من زمان الى زمان آخر . وتمضى هذه التغيرات وحركة الحياة وحضور الانسان يعايشها ويتأثر بها فى كل مكان وزمان . ولا ينبغي أن نتصور نهاية أو توقف لهذا التغير . ومن المعيرات ، وهى تلعب دورا مؤثرا على مسرح الحياة ، وعلى مسيرة الحياة فى التدريب الطويل .

ونكون هذه التغيرات طبيعية تعبت بعناصر الواقع الطبيعى فى المكان عبثا شديدا . وسواء كانت هذه التغيرات بطيئة على المدى الجيولوجى الطويل ، أو على المدى الزمنى العادى فانها لا تكف . ويؤدى فعل أو تأثير هذه التغيرات الى التغير فى خصائص المكان ومواصفاته الجغرافية الطبيعية من زمان جيولوجى الى زمان جيولوجى آخر ، ومن وقت الى وقت آخر . ومن شأن هذا التغير الطبيعى أن يعبت بمقومات الانتاج الطبيعى أو الاقتصادى ، وأن يعبت بالانتاج نفسه كما وكيف ، فى المكان والزمان .

وتكون هذه التغيرات بشرية أيضا ، تعبت بعناصر الواقع البشرى فى المكان عبثا حقيقيا . وسواء كانت هذه التغيرات حضارية أو اجتماعية أو اقتصادية ، فانها لا تتوقف بل تمضى وتستمر فى المكان والزمان . ويؤدى فعل أو تأثير هذه التغيرات فى أوضاع الناس فى المكان وفى قدراتهم وفى سبيل مضى حركة الحياة من زمان الى زمان آخر ، الى حد التغير فى الطلب وممارسة الاستهلاك . ومن شأن هذا التغير البشرى أن يعبت بموجبات الاستهلاك العامة والخاصة ، وأن يعبت باتجاهات ومستويات وتطلعات الاستهلاك نفسه كما وكيف فى المكان والزمان .

وهذا العبث الذى يستوجبه التغير الطبيعى أو التغير البشرى مستمر . وهو يؤثر على الانتاج . وهو يؤثر على الاستهلاك . وهو يؤثر على العرض الذى يقدم الانتاج ، وعلى الطلب الذى يحصل عليه الاستهلاك . وهذا هو معنى التغير الذى لا يكف . بل وهذا هو عين ما يدعوا - بكل تأكيد - الى عدم انضباط العلاقة المتغيرة دائما بين الانتاج والاستهلاك ، الى عدم انضباط بل قل انهيار التوازن الاقتصادى بينهما فى المكان والزمان .

* * *

وعلى مدى مرحلتين طويلتين ، هما مرحلة الضيافة التى يعتمد فيها

الطلب على الانتاج الطبيعى ، ومرحلة السيادة التى يسيطر فيها الانسان على الانتاج الاقتصادى ، تمضى مسيرة الاستهلاك . وكانت اليد الممدودة تطلب وتحصل على ما تجد فى المرحلة الأولى ، وتحصل على ما تريد فى المرحلة الثانية . وتشهد حركة الحياة على الدرب وفى اطار التغير وفعل المتغيرات محنة انهيار العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وتسجل حركة الحياة على الدرب فى مواجهة كل محنة انتصارا يعيد هذه العلاقة فى اطار الضبط وفعل الضوابط مرة أخرى .

وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين ، يجسد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ويقوم معنى ومغزى هذا الانهيار والانتصار . بل يبحث عن موجبات هذا الانهيار واحتمالات تكراره ، وعن حتمية الانتصار ووسائله فى كل مرة . وقل انه يتبين العبث الذى تفرضه المتغيرات الطبيعية والبشرية ، وكيف تتضرر بموجبه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وكيف يتداعى أو ينهار التوازن الاقتصادى فى المكان والزمان . كما يتبين الضبط الذى تعيد حركة الحياة بموجبه هذه العلاقة وكيف تعادل الأوضاع الاقتصادية ويعود التوازن الاقتصادى مرة أخرى فى المكان والزمان .

ولكى ينهى حضور الانسان التورط الذى تصطنعه المتغيرات الطبيعية والبشرية فى المكان والزمان ، ولكى تعود العلاقة وتعادل الأوضاع الاقتصادية وتخيم روح ومنطق التوازن الاقتصادى ، تكون ثورة فى كل مرة . وهذه الثورة ، هى ثورة كفاح وتصدى تطلب الانتصار ، وانهاء مضاعفات التورط على درب الخطر الاقتصادى . وتحقق هذه الثورة فى كل مرة ، نقطة تحول مثيرة . ويصطنع هذا التحول المثير الوسيلة والضبط الأنسب الذى يتدارك الوضع الاقتصادى ويسجل انتصار العودة الى روح ومنطق التوازن الاقتصادى المنشود فى المكان والزمان .

ويفلح الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى تقصى الوسيلة والضبط الأنسب وهو محصلة الخبرة والمهارة والقدرة والتصميم على مواجهة الموقف الاقتصادى الصعب والتفسيخ الذى يهيمن وينذر بالخطر فى المكان والزمان . ويصور هذا الاجتهاد الكيفية التى يوظف بموجبها الضبط والوسيلة الأنسب توظيفا مناسباً فى مواجهة هذا التحدى الصعب . كما يصور أيضا الكيفية التى يعدل بموجبها هذا الضبط والوسيلة الأنسب الأوضاع الاقتصادية المتردية فى كل مرة ، ويعيد بموجبها الاتزان الاقتصادى فى المكان والزمان من جديد .

الاستهلاك فى مرحلة الضيافة :

فى هذه المرحلة المبكرة ، وهى قديمة تبدأ مع بداية الحياة وظهور الانسان فى ربوع الوطن الأصلى المهمل ، عاش الانسان أو تعايش فى المكان . ويبدو أنه عاش وتعايش فى المكان الذى احتواه ، تعايش الضيف الوافد على الأرض (٤) . وربما أكرمت الأرض وفادته كثيرا ومع ذلك فهو مجرد ضيف فى المكان ، ولا يملك من أمر السيادة شيئا .

وما من شك فى أن يد الانسان قد امتدت وهى تطلب . ولم يمتنع أو لم يخجل من امتداد يده لكى يطلب حاجته ، لأنه لم يكن يملك آنذاك غير التعود الفطرى على الطلب . بل كان من الطبيعى أن يطلب لحساب الاستهلاك . وما من شك فى أن الانتاج الطبيعى - النبات والحيوان - فى المكان قد استجاب لهذا الطلب . وقل أن هذا الانتاج الطبيعى قد أعطى هذه الأيدي التى امتدت ، وهى تطلب أو وهى تستجدي الطلب ، لحساب التعود الفطرى .

وتبدأ فى هذا الوطن الأصلى المهمل ، أول علاقة مباشرة ، بين الانتاج الطبيعى وهو محصلة الغطاء الحيوى من ناحية ، والاستهلاك البشرى وهو تعود فطرى من ناحية أخرى . ولقد اعتمد الحضور الانسانى وهو ضيف وافد الى الأرض فى هذا المكان ، فى اشباع تعوده الفطرى على الطلب اعتمادا كليا على كونه ضيفا . واكتسب حق استثمار العلاقة بين الاستهلاك البشرى والانتاج الطبيعى ، وهى علاقة سوية تحقق أبسط قواعد التوازن الاقتصادى ، فى المكان .

وكان من الضرورى أن تمتد يد الطلب وأن يتكرر هذا الطلب ولا يكف أو يتوقف . وكان من الطبيعى أن تحصل اليد أو الأيدي التى تطلب من الانتاج الطبيعى على ما تجد بالفعل ، وليس على ما تريد وتتطلع اليه (٥) . ولا شئ ينظم العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى غير الأخذ

(٤) صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣ ص ١٣ - ٣٠ .

يسرى الجوهري : أسس الجغرافية البشرية ، الاسكندرية ١٩٧٧ ، ص ٧٤ - ٧٥ .
(٥) لم تكن حاجة الانسان بعد قد استوجبت طلب ما يريد . بل وما كان فى رصيده الحضارى وهو عند نقطة الصفو ما يدعوه لأن يشتهى أو لأن يتطلع . والحصول على ما يجد كان يكفيه ويجاوب حاجته الضرورية فى المكان .

والعطاء • ولا شيء يوثق هذه العلاقة ، غير استمرار الأخذ والعطاء في هذا المكان •

وكان من الطبيعي أن يكفل التوازن الحيوى السائد في المكان والزمان هذه العلاقة • وكان من الطبيعي أيضا أن تؤمن هذه العلاقة السوية حضور الانسان وتكرم وفادته • وكون هذه العلاقة سوية تؤمن حضور الانسان الذى يطلب فيحصل على ما يجد ، لا يعنى شيئا أهم من التوازن الاقتصادى ، الذى تنعم به الانسان في المكان والزمان • ومن ثم قل - بكل الثقة - أن التوازن الحيوى ، هو الذى يظهر ويؤيد ويحقق التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج وهو طبيعى في اطار خصائص المكان ، والاستهلاك وهو طلب من لا يعمل ويحل ضيفا في ربوع المكان •

ولقد كان الانتاج الطبيعى في اطار التوازن الحيوى السائد في هذا الوطن الأصل المهد ، وفيرا بالضرورة • وكان العطاء الذى جاوب طلب الانسان سخيا ومشبعيا بكل تأكيد • بل قل كان في وسع هذا الانتاج الطبيعى أن يعطى بسخاء ، وأن يعوض النمو الطبيعى النباتى والحيوانى في المقابل ما فقده بموجب هذا العطاء • وقل كان في وسع هذا النمو الطبيعى أن يحافظ على التوازن الحيوى في المكان • ويبعدو وكان المعين لا ينضب والعطاء يتجدد والتوازن الاقتصادى سائد لا ينتهك •

ولقد كان الاستهلاك البشرى في اطار التوازن الاقتصادى السائد في هذا الوطن الأصل المهد ، مستمرا بالضرورة • وكان الطلب الذى يجاوبه العطاء أو العرض في ربوع هذا الوطن محدودا بكل تأكيد • بل قل كان في وسع هذا الاستهلاك البشرى أن يطلب وأن يحصل على ما يجد ويلبى حاجة تعوده الفطرى ولا ترتد يده فارغة • وقل كان في وسع هذا الأخذ المستمر أن يدوم في اطار التوازن الاقتصادى الذى يحافظ عليه التوازن الحيوى في المكان والزمان •

وبين هذا العطاء ، وهو عرض متجدد ، وهذا الأخذ ، وهو طلب مستمر ، تشأ بالضرورة العلاقة • وتكون هذه العلاقة سوية ويوثقها الاستمرار ويكفلها التوازن الحيوى في المكان •

بهذا المنطق ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، مبلغ ترفق هذا العطاء بالانسان ، ومبلغ استجابة الانتاج الطبيعى لمطالب التعود الفطرى على

الاستهلاك • وهذا الرفق يعنى ترحيب المضيف بالضيف • كما يعنى أيضا المصالحة بين الانتاج الطبيعى ومعدلات نموه وتعويضه فى اطار التوازن الحيوى من جانب ، والانسان وهو هش ضعيف لا يملك الخبرة أو القدرة على شىء ايجابى مباشر غير الاستهلاك من جانب آخر • وتعنى هذه المصالحة أن هذه العلاقة بين الانتاج الطبيعى وهو مسئول والاستهلاك وهو غير مسئول ، كانت من وضع العناية التى تسكنه وتستخلفه فى الأرض •

والعلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى المكان ، عندما تكون بين المسئول عن التجديد والتعويض وغير المسئول عن التبديد والاهدار يخشى عليها منهما معا • ويخشى عليها من المسئول عن التجديد والتعويض ، لو تهاون أو فرط فى هذه المسئولية • ويخشى عليها من غير المسئول عن التبديد والاهدار ، لو تمادى أو تهور فى الطلب دون حساب • وربما لم يملك الانسان وهو غير مسئول ويتنعم بهذا الرفق والحنان فى المكان والزمان ، قدرة على استيعاب معنى ومغزى هذه العلاقة ، أو على ادراك ما تنطوى عليه مصلحته فى المحافظة عليها • ولكن المؤكد أنه استشعر جدوى هذه العلاقة ، وجنى ثمرة التوازن الحيوى الذى يجاوب طلبه •

وصحيح أن ثمة ضوابط طبيعية فى هذا الزمان ، كانت تمسك بزمام التوازن الحيوى فى المكان ، وتعتنى به • وصحيح أن هذه العناية كانت تحافظ على العلاقة وهى لا تفرط أن تتهاون فى جوهر التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى من جانب ، والاستهلاك البشرى من جانب آخر • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن الحضور الانسانى ومطالبه محدودة ، قد تنعم بالحصول على الطلب وأشبع تعود الفطرى فى اطار هذه العلاقة ، ومن غير أن يدرك معنى ومغزى وجدوى التوازن الاقتصادى فى المكان والزمان • بل قل أنه لم يمسك أبدا بزمام هذه العلاقة ، ولم يعرف حتمية المحافظة عليها أو على موجبات وجدوى هذا التوازن الذى تمليه هذه العلاقة ، وهى تترفق بالانسان فى المكان •

وفى غيبة الوعى ، ودون ادراك حقيقة التوازن الحيوى ، وجدوى التوازن الاقتصادى ، سارت الحياة على الدرب ، وتمادى الطلب أو تهور فى المكان • ولقد تغيرت الظروف والأوضاع تغيرا أخل أو أساء الى التوازن الحيوى ، وحمله هذا التهور فى الطلب حملا ثقيلا • وانتكح هذا التهور فى الطلب هذه العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى • بل قل أنه فى غيبة الوعى ، حدث العبث الذى تلاعبت بموجبه المتغيرات ، وألحقت الضرر

بالتوازن الحيوى وأنهكته ، فى المكان والزمان • ومن ثم تدهورت العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وافتقد الطلب الاستجابة التى طالما ترفقت به ، ولم تقتر عليه من قبل •

والتغير الذى يسبق كل المتغيرات ، ويعبث بالتوازن الحيوى فى المكان ، هو - فى اعتقاد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى - المتغير الديموجرافى • والتغير الديموجرافى الذى يجسد النمو والزيادة ، فى عدد الناس الحاضرين فى المكان والزمان ، متغير بشرى • ويتحمل هذا المتغير الديموجرافى المسئولية ، ويستحق التجريم لأنه المسئول عن هذا العبث • وهو الذى يفسر أهم وأخطر موجبات الزيادة فى معدلات الطلب ، أو تمادى اللحاح فى الحصول على الطلب من غير حساب ، لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان •

ولا تقف الزيادة فى الطلب بموجب المتغير الديموجرافى عند حد • بل هى زيادة تتصاعد وتتوالى ، ولا شئ يسيطر عليها • وبدلاً من أياذ قليلة كانت تمتد وتطلب وتجنى ثمرة الانتاج الطبيعى فى اطار التوازن الحيوى ، تمتد الأياذ الأكثر وهى تطلب ولا تسكت عن مواصلة الأخذ والحصول على الطلب • وتحت وطأة هذه الأياذ الكثيرة ، وزيادة معدلات الطلب ، يكون الضغط الشديد على الانتاج الطبيعى الذى يرهقه •

ولا يعنى هذا الضغط الشديد شيئاً أهم وأخطر من تهديد التوازن الحيوى فى المكان • ويجسد هذا التهديد الخطير عجز النمو الطبيعى عن تعويض أو تحمل وطأة هذه الزيادة فى الأخذ والحصول على الطلب • واستمرار وتصاعد هذا الضغط على الانتاج الطبيعى ينتهك التوازن الحيوى بالفعل ، عندما تصبح معدلات النمو والتجديد ، أدنى من معدلات الطلب والتبديد ، فى هذا المكان •

ويستشعر الانسان عندئذ التقتير عندما تتناقص معدلات العطشاء والحصول على الطلب • ويبث فيه هذا التناقص الخوف ويفزعه الى حد كبير • وبموجب هذا الفزع يتخذ الطلب شكل السلوك الجائر الذى يصعد معدلات الضغط الى حد يتداعى عنده التوازن الحيوى فى المكان • ويهدر هذا التداعى العلاقة بين الانتاج الطبيعى المتداعى ، والاستهلاك البشرى المتصاعد • بل قل انه ينهى المصالحة التى أمنت حضور الانسان وترفقت به على المدى السابق لفعل هذا المتغير الديموجرافى ومضاعفاته •

والتغير الآخر الذى يتوقعه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، ويملك الدليل عليه بالفعل ، هو **التغير الطبيعى** . والتغير الطبيعى يصطنعه التغير فى بعض أو فى كل خصائص العناصر ، التى تكسب الواقع الطبيعى فى المكان صفاته الطبيعية . والتغير الطبيعى ، الذى يعبث بالتوازن الحيوى فى المكان والزمان ، أكثر من أى شئ آخر هو التغير المناخى (٦) . والنقصان فى كم المطر السنوى وزيادة معدلات الذبذبة بالنقصان عن المعدل - على سبيل المثال - هو التغير المناخى الذى يفسر أهم موجبات النقصان فى معدلات الانتاج الطبيعى . ولا يقف هذا النقصان عند حد الشح والتقتير والتقصير فى اجابة الطلب لحساب الاستهلاك فقط ، بل هو يتمادى الى حد يخل أو ينتهك التوازن الحيوى فى المكان والزمان .

وبدلاً من عطاء وفير وعرض كثير وزيادة تجاوب انطلب الذى يزيد ويتصاعد بموجب التغير الديموجرافى ، فى المكان والزمان ، يتناقص العطاء ويقل المعروض منه وتتناقص درجات ومعدلات الاستجابة للطلب . ولا يقف التناقص فى العرض بموجب التغير الطبيعى عند حد . بل هو تناقص وتدهور مستمر ولا شئ يسيطر عليه . وتحت وطأة هذا التغير المناخى ، يكون الضغط الذى تجسده ممارسات الطلب الذى لا يفتر .

ولا يعنى هذا الضغط الشديد شيئاً أهم وأخطر من تهديد التوازن الحيوى فى المكان . ويجسد هذا التهديد الخطير ، عجز النمو الطبيعى عن تعويض أو تحمل وطأة هذه الزيادة فى الأخذ والحصول على الطلب والاصرار على هذا الحق . واستمرار وتصاعد هذا الضغط على الانتاج الطبيعى ، ينتهك التوازن الحيوى ، عندما تصبح معدلات النمو والتجديد أدنى من معدلات الطلب والتبديد فى المكان .

ويستشعر الانسان مرارة التقتير والحرمان ، عندما تتناقص معدلات العطاء والحصول على الطلب . ويبعث هذا التناقص فيه الخوف ويفزره الى حد كبير ، وبموجب هذا الفزع والخوف ، يتخذ الطلب شكل السلوك الجائر ، الذى يصعد معدلات الضغط على العطاء الحيوى الى حد انهيار التوازن الحيوى

(٦) تظهر دراسة احوال المناخ فى عصر البلايستوسين معنى هذا التغير المناخى على المدى الجيولوجى ونتائجه على الصعيد العالمى .

راجع : فؤاد محمد الصقار : دراسات فى الجغرافية البشرية ، الكويت ط ٤ ، ١٩٨٣ ،

ص ٩٩ - ١٠٣ .

فى المكان • ويهدر هذا الانهيار العلاقة بين الانتاج الطبيعى المتداعى ، والاستهلاك البشرى الصاعد • بل قل انه الحل الذى ينهى المصالحة ، التى أمنت حضور الانسان ، وترفقت به على المدى السابق لفعل هذا المتغير الطبيعى ومضاعفاته •

واساءة المتغير الديموجرافى أو المتغير الطبيعى ، أو اشتراكهما معا فى هذه الاساءة الى مقومات التوازن الحيوى فى المكان والزمان ، هى عين ما يعنى ويعبر عن العبث الشديد المدمر • بل هو العبث الذى يسىء الى أهم موجبات العلاقة السوية ، بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى • وهذا العبث الذى يصيب أو يطعن موجبات هذه العلاقة ، فى غيبة الوعي والادراك بجدوى التوازن الحيوى ، لا يسفر عن شىء أهم من اذعان الانتاج أو الاستهلاك ، أو رضوخهما معا لفعل وتأثير هذه المتغيرات • ودون أن يملك الانسان ، وهو صاحب المصلحة فى هذه العلاقة ، القدرة على ابطال مفعول هذه المتغيرات ، ينضب المعين ويزداد وضع الطلب لحساب الاستهلاك سوءا ويتصاعد ضغط الاستهلاك الجائر •

واذعان الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ، لفعل وتأثير المتغير الديموجرافى والمتغير الطبيعى ، معناه أن تتلاعب نتائج وفعل هذه المتغيرات بمصلحة الناس الاقتصادية فى المكان والزمان • ومعناه اقتصادى أيضا ، أن يتناقض العرض الذى يقدمه الانتاج الطبيعى ، وأن يزداد فى نفس الوقت الطلب الذى يلبي حاجة الاستهلاك البشرى • ومعناه اقتصادى أيضا ، أن يختل أو ينهار التوازن الاقتصادى • ويبدو وكأن المتغيرات هى التى تمسك بزمام العلاقة بين الانتاج والاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى • وتبدو هذه العلاقة على درب الخطأ الاقتصادى وكأنها تبيع للتغير أن يتلاعب بها ، وأن يسىء هذا التلاعب الى حضور الانسان ، ومصيره فى المكان •

ومن شأن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أن يتقصى حقيقة فعل وجدوى هذه المتغيرات فى ربوع الوطن الأصلى المهد (٧) • بل هو يدرك جيدا

(٧) بصرف النظر عن اختلاف وجهات نظر الباحثين عن الوطن الأصلى المهد ، يسبغ أن يتفق الجميع على أن هذا الوطن كان مهدا رحيفا بالانسان • والرحمة تعنى الدفء مثلا • وفد تعنى أيضا الطبيعة الحانية الهادئة التى لا تفرغ • ولكن الرحمة الحقيقية قوامها التوازن الحيوى ، الذى يعطى بسخاء ووفرة ، ويلبى حاجة الانسان فى المكان والزمان •
صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، ص ١٥ - ٢٢ •
يسرى الجوهري : أسس الجغرافية البشرية ، ص ٧٤ - ٧٥ •

الكيفية التى تتلاعب أو تعبت بموجبها هذه المتغيرات متفرقة أو مجتمعة فى التوازن الحيوى ، والكيفية التى تسمى بموجبها الى العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى . وما كان فى وسع الانسان آنذاك ، غير أن يجنى ثمرة هذه الاساءة ، وأن تتضرر مصالح الطلب ، وأن يشيع التخوف على المصير الاقتصادى . وهل تتضرر مصالح الطلب ويتخوف الانسان على مصيره الاقتصادى من شىء فى المكان والزمان ، غير نقصان وتدهور العرض ، الى الحد الذى لا يناسب ويقصر فى حق الطلب ؟

ويتجلى بصدق ووضوح شديد ، معنى غيبة الوعى وتخبط الادراك الاقتصادى ، عندما تنمادى المتغيرات فى تأثيرها الخطر فى المكان ، ولا تجد من يحسب حساب العواقب بالفعل . ويتجلى بوضوح وصدق حقيقى ، معنى سلوك الاستهلاك الجائر الذى يدمر التوازن الحيوى ، عندما يتناقص العرض من الانتاج الطبيعى ، ويتصاعد الطلب لحساب الاستهلاك البشرى . وهذه هى الفجوة التى تحل محل العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتجسد حقيقة الحل الاقتصادى فى المكان والزمان .

وتصطنع هذه الفجوة جفوة حقيقية تسيطر على الناس . وتفرض هذه الجفوة المصالحه الاقتصادية ، بين الناس والمكان الذى يقتر الانتاج فى ربوعه عليهم . وقل أن فعل المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات المناخية التى تصطنع هذه الجفوة ، تتحالف مع زيادة معدلات الطلب الجائر . ويضع هذا التحالف الانسان حضورا ومصيرا فى الزمان والمكان فى مواجهة التحدى الاقتصادى الصعب .

الانسان والتحدى الاقتصادى :

تفرض المسئولية على الانسان معالجة هذا الحل الاقتصادى والانتصار لمصيره فى مواجهة هذا التحدى . بل قل أن الانسان يدخل حلبة المصارعة فى هذه الجولة ، وهو أعزل من كل سلاح ، ولا يملك زمام أى سيطرة أو أى وسيلة يستعين بها ، فى ابطال مفعول المتغيرات ، أو كبح جماح الطلب الجائر ، أو كف الآذى عن التوازن الحيوى الذى ينهار فى المكان والزمان .

وصحيح أن هذا التحدى الاقتصادى المعلن صراحة ، يهدد حضور الانسان ويتناول على مصلحته الاقتصادية ومصيره فى المكان والزمان . ولكن الصحيح أيضا أن ضغوط هذا التحدى الاقتصادى الخطير الذى يزلزل الأرض تحت أقدام الحضور الانسانى ، هى نفسها التى توقظ صحوة الوعى

والادراك وحساب جدوى الخطر ومبلغ تعاظمه . ومن ثم نعرف جيدا كيف يستنفر فيه هذا الادراك ، كل موجبات الدفاع عن النفس في مواجهة هـ-١ التحدى .

هذا ، وما كان فى وسع الحضور الانسان أن يقف مكتوف الأيدي ، أو أن يسكت أو أن يتهاون ويترك لهذا الخطر الاقتصادي ، أن يدمر وجوده فى المكان . وما كان فى وسع الحضور الانسانى فى حلبة الصراع من أجل البقاء أو من أجل المصير ، أن يعدل أحوال وأوضاع الانتاج الطبيعى ويحول دون نقصانه وتدهوره ، ويتدارك الأمر لحساب الطلب . وما كان فى وسعه فى حلبة الصراع أن يعدل أوضاع وأحوال وسلوك الاستهلاك ويحول دون زيادة معدلاته وتدهوره ، ويتدارك الأمر على حساب الطلب .

ولأن الحضور الانسانى يقبل بهذا التحدى الاقتصادي ، فانه لا يستسلم أبدا من أجل المصير . ولأن الحضور الانسانى يواجه هذا التحدى ، ولا يملك قدرة على التغيير لأنه أعزل من أى سلاح فانه يكافح كفاح من يرفض الهزيمة لأنها تقضى عليه . ولأن التحدى يستنفر فيه كل طاقات الدفاع عن النفس والمصير ، لم يكن أمام انسان اختيار أفضل وأجدى من مغادرة المكان ، والانسحاب فى الوقت المناسب من حلبة هذه المصارعة .

الفرار وسيلة الانتصار :

يكون هذا الفرار من مواجهة التحدى الاقتصادي الصعب فى المكان هروبا بالفعل . وتوظيف الفرار من أجل الهروب والتخلص من وطأة الضغوط التى يتعرض لها الانسان ، يؤكد معنى رفض الاستسلام من أجل المصير . وتصبح هذه المغادرة من الأرض والمكان وهو مكره عليها فى طلب النجاة فى الوقت المناسب ، وممارسته الاستيطان فى أرض جديدة ومكان آخر ، هى القرار الحصيف . بل قل أنه هو القرار الأنسب الذى ينهى المواجهة لصالحه ، أو الذى يفلت بموجبه من برائن وضغوط وعدوانية هذا التحدى الاقتصادي الخطير .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادي ، قيمة أو جدوى هذا القرار الحصيف الذى يصطنع قواعد الانتصار . وصحيح أن هذا الفرار يجسد الشكل السلبي من التصرف أو الاجراء فى مواجهة هذا التحدى الاقتصادي . ولكن الصحيح أيضا أنه بموجب هذا الفرار ، يتلمس الانسان التوازن الحيوى من جديد ، فى أرض جديدة وموطن جديد . ويؤمن هذا التوازن الحيوى فى المكان

الجديد ، وعلى صعيد الأرض البكر ، التوازن الاقتصادي ويعيده من جديد بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى .

وفى نفس الوقت الذى يؤمن فيه الفرار من غادر وخرج هاربا الى الأرض الجديدة ، والتوازن الحيوى البكر فى المكان الجديد ، يخفض هذا الفرار معدلات الطلب فى الأرض التى تشهد هذا الخروج النازح تخفيضا ملحوظا . وهذا معناه أن الخروج قد وجه المتغير الديموجرافى فى الاتجاه الصحيح ، لكى يتناقص حجم الحضور الانسانى فى المكان ، ويقل الطلب لحساب الاستهلاك . ويتيح هذا النقصان فرصة استعادة التوازن الحيوى الذى كان منهارا فى ربوعها من جديد . وتعديل هذه العودة الى التوازن الحيوى من جديد ، أوضاع العلاقة بين الانتاج والاستهلاك مرة أخرى ، حتى يتنعم بهذه الأرض التى تجددت حيويتها من لم يفر أو من لم يغادرها .

واذا كان هذا الوجه من وجهى المغادرة أو الفرار ، يصور كيفية اللجوء الى التوازن الحيوى فى أرض جديدة وانهاء ضغوط التحدى والاقتصادى ، أو كيفية العودة الى التوازن الحيوى الذى يعيد العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى حالة الاتزان الاقتصادى مرة أخرى ، فانه يجسد انتصارا سلبيا لحساب الانسان . أما الوجه الآخر لهذا الفرار أو المغادرة ، فهو الذى يصور أهم موجبات انتشار الحضور الانسانى فى ربوع الأرض ، وانتقال الناس من مكان الى مكان آخر .

وكأن الضغوط التى تتسبب فيها المتغيرات فى المكان ، حتى تنهك أو تدمر التوازن الحيوى ، وتنهك مصلحة الحضور الانسانى فى العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ، تكون قوة الطرد والخراج من مكان الى مكان آخر (٨) . كما يكون التوازن الحيوى البكر فى الأرض الجديدة ، التى تستقبل هذا الخروج الباحث عن أمن الحياة فى ربوعها ، قوة الجذب أو الاستقطاب . ويفسر ذلك التصور فى صدق ، جدوى العلاقة بين قوة عامل الطرد الذى يستوجب الفرار ، وبين قوة عامل الجذب الذى يكفل الاستيطان . كما يفسر ذلك التصور أيضا علاقة هذا التحرك بعمران الأرض وانتشار الحضور الانسانى واستيطانه فى أنحاء كثيرة من ربوعها الفسيحة .

(٨) يتفق الباحثون على أن قوة فعل عوامل الطرد ، التى تصطنعها وتؤدى اليها المتغيرات الطبيعية والمتغيرات الديموجرافية ، هى التى تفسر كيف يمضى الانتشار أو الاستيطان الانسانى فى أنحاء الأرض .

هكذا يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بوضوح شديد ، معنى الفرار الحقيقى على الوجهين الاقتصادى والديموجرافى . ويجسد الفرار على الوجه الاقتصادى اتجاه الانسان الذى ينطلق بكل الحفة والاستجابة لقوة عامل الطرد ، فى طلب التوازن الحيوى البكر فى الأرض الجديدة أو فى الوطن الجديد . ويجسد الفرار على الوجه الديموجرافى انتشار الحضور الانسانى فى ربوع الأرض على أوسع مدى : وفى اعتقاد هذا الاجتهاد أن محصلة هذا الفرار على هذين الوجهين ، هى عين الانتصار الانسانى فى مواجهة التحدى الاقتصادى لدى انهيار العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى مرحلة الضيافة على الأرض .

وكبح جماح التحدى الاقتصادى الذى يقتر وي فرض الحرمان على الطلب وإيقاف مفعول الحلل فى التوازن الحيوى تحت وطأة الطلب الجائر الذى يرفض الحرمان ، فى الأرض التى يفر منها الناس ، وتوظيف التوازن الحيوى البكر فى الأرض الجديدة التى ينتقل اليها الناس ، لحسم الموقف الاقتصادى لحساب الانسان فى الأرض التى يفر منها والأرض التى يفر اليها ، هو عين ما يعنيه الانتصار الاقتصادى . وهل استشعار الأمن الاقتصادى فى ظل استجابة التوازن الحيوى البكر للطلب ، لا يمثل انتصارا من وجهة النظر الاقتصادية ، لحساب الاستهلاك ؟

والاستجابة لضغوط التحدى الاقتصادى ، فى ظل التوازن الحيوى المنهار ، والتحرر من فعل النمو الديموجرافى وزيادة الطلب الذى لا يجد ما يحقق له حد الكفاف ، فى الأرض التى يفر منها بعض الحضور الانسانى ، والانتشار والاستيطان فى كنف توازن حيوى بكر ، أكثر استجابة فى الأرض الجديدة التى ينتقل اليها الناس لحسم الخطر الديموجرافى فى الأرض التى يفر منها والأرض التى يفر اليها ، هو عين ما يعنيه الانتصار الديموجرافى . وهل المحافظة على النمو السكانى المتوازن فى ظل استجابة التوازن الحيوى البكر ، لا يمثل انتصارا من وجهة النظر الديموجرافية ، لحساب عمران الأرض ؟

وينبغى أن يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، جدوى هذا الانتصار الاقتصادى مرة وجدوى الانتصار الديموجرافى مرة أخرى . وأهم وأجدى من ذلك أن يدرك معنى ومغزى وجدوى ، التوازي والتوازن والتزامن بين هذين الانتصارين . وما من شك فى أن هذا الانتصار الثنائى الذى يكفل أحدهما الآخر ، هو الذى يؤمن الانتشار الانسانى فى ربوع الأرض ، وهو الذى يؤمن المصير الاقتصادى فى كل ربوع الأرض . ويبدو هذا الانتصار

الثنائى ، وكأنه الاستجابة الفورية لنداء الحياة ، التى تطاوع الحاجة ، وتلبى
ارادة الاستهلاك .

ومن خلال الرؤية الجغرافية الاقتصادية والتمعن فى الموقف الاقتصادى ،
ينبغى أن ندرك أيضا ، أن الامتثال لعامل الطرد فى الوطن الذى يفر منه بعض
الناس فى مواجهة التحدى الاقتصادى وضغوط النمو الديموجرافى التى
لا يحتملها التوازن الحيوى المتدهور ، وأن الاستجابة لعامل الجذب والاستقطاب
فى الوطن الجديد الذى يؤمن التوازن الحيوى البكر فيه هذا الفرار ، هو الذى
يجسد معنى ومغزى وجدوى علاقة وثيقة بين نداء الحياة والتشبث بالبقاء فى
جانب ، والتعود الاستهلاكى الفطرى الذى يكفل هذا النداء فى جانب آخر .

وتكون محصلة هذه العلاقة - من غير شك - قوة دفع مؤثر وقوى
من وراء هذا الفرار أو الخروج . وتصبح هذه القوة المؤثرة التى يتحرك
بموجبها الحضور الانسانى فى اتجاه عام يلبى الطلب ويؤمن الحاجة ، دافعا
من أهم دوافع الانتشار الانسانى فى ربوع الأرض . ويجب أن نفطن الى حاجة
من يغادر أو من يفر ، الى توظيف الحس الجغرافى توظيفا حسنا لكى يبصره
على الطريق ، ولكى يختار الوطن الجديد . وما من شك فى أن هذا الحس
الجغرافى الفطرى قد نصره ، ولم يترك الانسان على الدرب وحيدا ، لكى يضرب
فى ظلمة المجهول ويضيع ، أو لكى يمضى على غير هدى ويضل (٩) .

وما يجسد هذه العلاقة بين نداء الحياة والتعود الفطرى على الطلب لحساب
الحياة شىء مهم فعلا . وما يربط بين هذه العلاقة والتوازن الحيوى البكر فى
الوطن الجديد أو التوازن الحيوى الذى تعاوده الحيوية فى الوطن الاصلى ،
شىء مهم حقا . بل قل أنه أهم وأجدى من مجرد تصور معنى امتداد يد
الانسان فى طلب الرزق ، أو تصور معنى استجابة موارد الرزق والانتاج
الطبيعى المزدهر لهذه الأيادى الممدودة . ولا غرابة أبدا فى أن يمد الانسان
يده وهو ضعيف يطلب ولا يسكت . ولا غرابة أيضا فى أن يجتهد الانسان
ويكدح وهو ضعيف ، فى البحث عن الرزق الذى يجاوب طلبه .

وهكذا يمضى الانسان على الدرب ، فى سبيل جنى ثمرات الانتاج
الطبيعى ، وهو صاحب مصلحة وحق لكى يلبى حاجاته . بل قل يمضى أيضا

(٩) صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ ،

وهو يلتزم بواجب البحث والغثور على هذا الحق وتأمينه ، لكي يؤمن ويحصل على حاجاته ومطالبه الأساسية ، وهي ضرورية أحيانا وغير ضرورية أحيانا أخرى ، فى المكان والزمان . بل قل أيضا انه يتعلم جيدا كيف يجد هذه الثمرات ، وكيف يطلب ما يجد ، وكيف يرسخ حقه ويؤدى واجبه ، وكيف يستثمر استجابة المضيف لضييفه فى المكان .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، من خلال التمعن فى الرؤية الجغرافية التى تصور هذا الواقع ، كيف يعيش الحضور الانسانى جمعا حاشدا ، بموجب هذه العلاقة فى المكان وهى سوية . كما يدرك أيضا كيف يطمئن هذا الجمع الحاشد (١٠) فى المكان الى عطاء التوازن الحيوى ، ما دام لا يخذله ، أو لا يقتر عليه ، ولا شئ يجمع هذا الحشد الذى يعيش ويتعايش فى المكان غير المصلحة الاقتصادية ، ولا شئ يفرق جمع هذا الحشد فيغادر بعضه المكان ويمكث بعضه الآخر غير البحث المتفرد عن المصلحة الاقتصادية (١١) .

وقد يصل معدل الاستهلاك فى المكان الى حد الكفاية ، ويجد كل فرد مصلحته الاقتصادية الذاتية ، لأن عطاء الانتاج الطبيعى وعرضه يكون وفيرا ، وتكون استجابته لكل فرد وطلبه الخاص سخية . وقد يهبط الاستهلاك الى حد الكفاف فى هذا المكان نفسه ويتفاوت حظ كل فرد ، لأن عطاء الانتاج الطبيعى وعرضه يصبح مقترا ، وتتفاوت استجابته لطلب كل فرد ومصلحته الذاتية . وعندئذ يجب أن يتصور الاجتهاد الجغرافى معنى ومغزى هذا التفاوت

(١٠) لا يمثل هذا الجمع الحاشد شكلا من أشكال التشكيلات الاجتماعية . وربما لا يجمع الافراد فى هذا الجمع الحاشد شئ من العوامل والموجبات التى تتداخل فى تكوين وتنظيم التشكيل الاجتماعى ، وقد يجمع الافراد فى هذا الجمع ، طلب الأمن والائتناس وطلب العلاقة الجنسية أكثر من أى شئ آخر . وهذا معناه أن تكوين الأسرة فى اطار تشكيلها الاجتماعى لم يكن قد تآتى . ومعناه أن علاقة كل فرد فى هذا الجمع ، كانت مباشرة مع المكان والتوازن الحيوى فيه ، وغير مباشرة بين مجموعة الافراد فيه .

(١١) فى ظل هذا التفرد داخل الجمع الحاشد فى المكان ، كانت المصلحة الاقتصادية ، مصلحة ذاتية بحتة . ويتحمل كل فرد مسؤولية الحصول على حاجته . وقد يقا تل الفرد الفرد الآخر ، من أجل خصوصية هذه المصلحة الاقتصادية ، أو من أجل أى مصلحة ذاتية أخرى ، وكل قرار له صغته الفردية . ويقرر الفرد مثلا الحصول على شئ لأنه يريد هذا الشئ . ويقرر الفرد الفرار أو المغادرة متفردا . وقد يحاكى الفرد الفرد الآخر فى سلوكه وتصرفاته ، وفى اصدار القرار وتنفيذه ، ولكن لم يكن الفرار والخروج من المكان ، بموجب قرار موحد تتخذه الجماعة .

فى الحظوظ ، والتفاوت بين حد الكفاية وحد الكفاف ، فى شأن بقاء حضور الانسان فى المكان ، أو اصدار القرار بالخروج منه الى المكان الآخر .

وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية الاقتصادية ، أن هذا التفاوت الذى يجسد فجوة بين مسنويات المعيشة فى المكان ، يمثل المؤشر الذى كان ينبغى أن ينذر أو أن ينبه الى عواقب الاتجاه السائد نحو الحلل وانهيار التوازن الحيوى . بل قل ان التحول من حد الكفاية الى حد الكفاف وهو ما لا يفتن اليه الانسان فى المكان ، هو بذاته المؤشر الذى كان ينبغى ، أن ينذر بتفسيح العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ، فى المكان والزمان . وتفسخ هذه العلاقة هو الذى يفتح الباب على مصراعيه ، لكى تتأتى الضغوط ويبدأ التخوف من انهيار التوازن الحيوى . وهل هناك أخطر من أن تمتد يد الطلب ، فلا تجد ما تحصل عليه أو تعود فارغة ؟



النورة الحضارية والتوازن الاقتصادى :

فى مرحلة هذه الضيافة ، التى تستمر وتطول فى بعض أنحاء الأرض التى شهدت انتشار الحضور الانسانى ، يظل الاعتماد على الانتاج الطبيعى ، الذى يكفله التوازن الحيوى فى المكان . وتكرار الوضع الذى تدعو فيه المتغيرات الطبيعية والبشرية الى انتهاك ثم انهيار التوازن الحيوى ، يدعو الى تكرار الموقف الصعب ، وتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك .

وتكرار الموقف الصعب الذى يتحدى فيه الانتاج الطبيعى المتدهور ارادة الاستهلاك ، يولد فى الانسان قدرات الابداع والابتكار ويشحذها (١٢) . وتدعو حاجة الانسان الذى يزداد معدل نموه الديموجرافى فى المكان أو فى كل مكان ، الى الالحاح فى الطلب والاجتهاد فى طلب زيادة معدل استجابة الانتاج الطبيعى للطلب ، الى توظيف قدرات الابداع لمواجهة التحدى

(١٢) ولادة قدرات الابداع والابتكار ، لكى تشد أزر الانسان فى مواجهة التحدى فى المكان ، يدعمها عامل المصادفة البحتة . ويلهم عامل المصادفة هذه القدرة على الابداع فى بعض الأحيان ، لكى تبتكر الوسيلة المادية أو غير المادية ، لكى تشد أزر الانسان وتنتصر له على التحدى فى المكان .

راجع فؤاد محمد الصقار : دراسات فى الجغرافية البشرية ط ٤ الكويت ١٩٨١ ص ٩٩٩

الاقتصادى • وفجر هذا التوظيف الثورة الحضارية ووضع الحضور الانسانى
أقدامه فى نقطة البداية على درب الحضارة (١٣) •

وكانت الآلة الحجرية وسيلة الانسان وحيلته • وهى رفيقته على درب
المسيرة الحضارية فى مواجهة التحدى ودفاعا عن النفس ، وتأمين الذات ،
فى المكان • ويتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يتسلح الانسان
بهذه الآلة التى يصطنعها من الأحجار • كما يتصور أيضا كيف يبتدع الانسان
تكنولوجيا مناسبة ، يتقن بموجبها صناعة وتجهيز وشحن وتطوير وتحسين
فعاليات هذه الآلة الحجرية • ويتقن الانسان توظيف هذه الآلة الحجرية التى
تجاوبه وتزج به فى تجارب جديدة على درب الحياة الاقتصادية ، فى المكان •

كما يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى هذه التجارب جيدا ، وكيف
تمضى حياة الانسان وهو أكثر أمنا • كما يتصور أيضا كيف يمد الانسان
يده بقوة أكبر من أجل الحصول على الطلب ، فى مرحلة الضيافة بعد أن يتسلح
بهذه الآلة الحجرية • وما من شك فى أن توظيف هذه الآلة الحجرية وحسن
استخدامها ، قد شد أزر الطلب والحصول عليه فى المكان • ومع ذلك لم يمه
هذا التوظيف مرحلة الضيافة على الأرض فى المكان والزمان • وكان من
المستحيل أن تنتهى هذه المرحلة ، طالما ظلت الحاجة الى الطلب ، الحصول عليه
معلقة بعبء الانتاج الطبيعى واستجابة التوازن الحيوى واستمراره فى
المكان •

وصحيح أن الانسان يوظف الآلة الحجرية ، توظيفا مناسباً للدفاع عن
النفس ، وهو يخطو أول خطوة هادئة فى مسيرة طلب السيادة فى ربوع
المكان • وصحيح أيضا أن الانسان يوظف الآلة الحجرية توظيفا جيدا ، يقوى
قبضته ويعينه وينتصر له فى مواجهة أعباء الحياة فى المكان • ولكن الصحيح
بعد ذلك كله ، هو توظيف هذه الآلة الحجرية توظيفا ماهرا ، يوسع نطاق
تعامل الانسان مع الغطاء الحيوى فى المكان ، وهو يحصل على ما يطلبه ويجده ،
لحساب الاستهلاك •

(١٣) كانت الآلة الحجرية أول انجازات الثورة الحضارية • بل انها هى التى تضع
الانسان على درب المسيرة الحضارية التى لم تتوقف أبدا • ولقد سبقت الآلة الحجرية استخدام
النار وصناعة الابر والحيط والمخارز •
راجع : يسرى الجوهري : أسس الجغرافية البشرية ط ٢ الاسكندرية ١٩٧٥ ص ٤٤ - ٤٨

وهذا معناه من وجهة النظر الاقتصادية نتائج هامة وخطيرة • ومعناه أيضا تنمية الجدوى الاقتصادية للتعامل البشرى مع الغطاء الحيوى فى طلب ثمرات الانتاج الطبيعى فى المكان • وبدلا من التعامل المحدود مع الانتاج الطبيعى فى الغطاء الحيوى فى المكان ، يقتحم الطلب وفى يده السلاح عالم النبات الطبيعى وعالم الحيوان ، ويتعامل معه تعاملًا من غير حدود • ويستبيح هذا التعامل مع الانتاج الطبيعى ما لم يكن متاحا أو مستباحا من قبل فى المكان •

ويقدر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا جدوى هذا التحول الحضارى، الذى يشهد أزر الحياة وهى تطلب وتحصل على ما تجد • ولا ينبغي أن نشك أو أن نتشكك فى أن استخدام الآلة الحجرية ، الذى يقوى قبضة التعامل مع الغطاء الحيوى من غير حدود ، يؤمن الطلب بكم وكيف أفضل لحساب الاستهلاك • وهو يدعم سعى الحضور الانسانى فى المكان والزمان ، وهو يلتقط رزقه ويجمع قوته ويبحث عن حاجاته الأخرى • بل قل أن هذا التحول الحضارى ، يطلق الأيدى التى تطلب ، وهى أكثر قوة ، أو التى تحصل على ما تجد وهى أكثر اطمئنانا ، من أى وقت مضى •

وصحيح أن توظيف الخبرات والمهارات المكتسبة فى صناعة الآلة الحجرية وتطويرها على المدى الطويل ، يدعم التعامل مع الانتاج الطبيعى • وصحيح أيضا أن حسن استخدام هذه الآلة الحجرية فى الحصول على الطلب ، يبيح للاستهلاك التمدادى فى الطلب ، ويسر للانسان الحصول على الزيادة فى الطلب • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو خطورة التمدادى فى الطلب والحصول على الزيادة حتى لو كانت لها ما يبررها • ويكفل هذا التمدادى فى الطلب شكلا من أشكال التعامل الجائر مع الغلاف الحيوى وموارد الانتاج الطبيعى فى المكان •

ويعبث التعامل الجائر بمقومات التوازن الحيوى ، فى غيبة الوعى • ويتمثل هذا العبث ، وهو عين ما يعنى الاهدار غير المتعمد فى :

١ - زيادة حجم أو كم ما يحصل عليه الطلب الجائر من الانتاج الطبيعى •

٢ - اتساع دائرة التنوع أو كيف ، ما يحصل عليه الطلب الجائر من الانتاج الطبيعى •

وما من شك فى أن الزيادة فى الكم والتنوع فى الكيف ، من العلامات التى تبشر بتحسين مستوى المعيشة • وصحيح أن المتغير الحضارى يخدم هذا التحسين فى مستوى المعيشة • ولكن الذى لا شك فيه ، هو زيادة وطأة الطلب وضغط التعامل الجائر على النبات والحيوان فى المكان ، الى حد انهاك ، بل واهدار التوازن الحيوى فى هذا المكان •

ويجسد هذا التعامل الجائر مع الغلاف الحيوى فى المكان معنى وحقيقة فعل هذا المتغير الحضارى ، فى اطار الرؤيه الجغرافيه • ونرى فى فعل هذا المتغير الحضارى تأثيرا ايجابيا على العلاقة بين الانسان ومطالبه ، وكيف يدعو الى التهور فى الطلب • ونرى فى فعل هذا المتغير الحضارى أيضا تأثيرا سلبيا عندما يرهق أو يهدر التهور فى الطلب التوازن الحيوى فى المكان • بل قل — بكل الثقة — أن فعل هذا المتغير هو الذى يحرض انطلب الجائر • ولا تجد يد انطلب الجائر من يردعها أو من يخفف من وطأة هذا التعامل الجائر •

وينضم هذا المتغير الحضارى^(١٤) الذى تسفر عنه تبشير الثورة الحضارية الى المتغيرات الأخرى ، الطبيعیه والبشرية الديموجرافية • ويخلق هذا المتغير الحضارى الذى أسفرت عنه تكنولوجيا العصر الحجرى القديم ، وضعاً اقتصادياً جديداً وخطيراً • ووجه الخطورة يتمثل فى اشتراك هذه المتغيرات مجتمعة فى التأثير ، أو التلاعب بمصلحة الانسان الاقتصادية فى الغطاء الحيوى ومقومات التوازن الحيوى التى تحافظ على عطاء هذا الغطاء •

ولقد أباح توظيف الآلة الحجرية توظيفاً ماهراً فى خدمة الطلب الجائر للمتغير الحضارى أن يبرر العدوان على الغطاء الحيوى • وهذا العدوان وهو يتأتى فى غيبة الوعي الاقتصادى ، لا يعنى غير الاستخفاف وعدم الاكتراث الفعلى بالتوازن الحيوى وجدواه • بل هو يعنى أيضاً مبلغ انعدام العناية بالعلاقة بين الانتاج الطبيعى وطاقات العطاء فيه من جانب ، والاستهلاك البشرى وتمادى طلبه وتطلعاته من جانب آخر •

(١٤) انضمام المتغير الحضارى الى المتغيرات الأخرى ، يصعد الفعل الكلى المشترك لهذه المتغيرات • ولأن المسيرة الحضارية مسيرة مستمرة ، ولأن الانسان يعكف على تطوير وسيلته الحضارية ، يمتد ويستمر فعل المتغير الحضارى • وفى وقت من الأوقات ، يصطنع المتغير الحضارى ، عباءة التبرير الحضارى الذى يتستر بها وتتخفى تحتها بعض المتغيرات البشرية الأخرى • وبموجب هذا التبرير يدافع المتغير الحضارى عن المتغيرات الأخرى وهى تؤثر تأثيراً مباشراً على سلوك الاستهلاك وتزين له أسباب الانحراف من الخط الاقتصادى السليم •

وصحيح أن الانصياع للمتغير الحضارى فى طلب الزيادة والتنوع ، يجاوب التماذى فى الطلب الذى يستوجه فعل المتغير الديموجرافى • ولكن الصحيح أيضا أن اشتراك المتغير الحضارى مع المتغير الديموجرافى ، فى تحريض الطلب وتعامله الجائر ، لا يعنى شيئا أهم أو أخطر من زيادة وطاء الطلب وضغطه الذى يرهق المعين • وفى غيبة الوعى الاقتصادى تماما ، ودون تخوف فعلى من تماذى الآلة الحجرية الجائرة ، يتجلى السلوك الاستهلاكى الجائر ، فى جمع ثمرات الانتاج الطبيعى • وتجور يد الطلب ، فى الوقت الذى لم يكن فى وسع الانسان أن يسيطر على الطلب وزيادته بفعل المتغير الديموجرافى ، أو أن يمارس أى ضبط معين ينضبط بموجبه فعل المتغير الحضارى الذى يرهق الانتاج الطبيعى •

وربما يغزر هذا التعامل الجائر بالانسان ، وهو يجنى الكم الأكثر من الثمار ، ويصمور له أنه يحقق لداته السيادة ، أو أنه يحتل مكانته التى تسيطر على قمة الوجود الحيوى ولا ينبغى أن يخذله • ولكن الذى لا شك فيه هو ان زيادة ضغط الطلب التى تستجيب لتحريض المتغير الحضارى ولفعل المتغير الديموجرافى ، فى وقت واحد ، تضع الانسان ، أمنه وحضوره ومصيره ، فى وضع اقتصادى لا ينبغى أن يحسد عليه • وهل أخطر من متغيرات تحرض أو تضلل السلوك الاستهلاكى ؟

وهذا معناه - على كل حال - أن الثورة الحضارية التى تضع السلاح فى يد الانسان تقوى قبضته فى الطلب ، وتشد أزره فى الحصول عليه • بل قل انها تضع مصلحة الانسان من ناحية أخرى ، فى قبضة المتغير الحضارى ومبرراته • ومن ثم يبيع هذا المتغير الحضارى للانسان توظيف السلاح التوظيف الجائر • ولا يسوق هذا التوظيف الجائر الانسان ، الى شىء أسوأ من الوضع الاقتصادى الذى يواجه فيه عواقب العدوان الجائر على التوازن الحيوى فى المكان •

* * *

الاستهلاك الجائر والمضى فى الانتشار :

لا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا فى قيمة الآلة الحجرية ، وهى تعلن عن بداية المسيرة الحضارية التى لا ولم ولن تتوقف • ولا يطعن بل يقدر الاجتهاد الجغرافى تماما التكنولوجيا الممتازة التى تصنع هذه الآلة ، وهى تبشر بخطوات على درب الحضارة والانجاز الحضارى البناء • وفى اعتقاد

الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أن القبضة التى تتسلح بهذه الآلة الحجرية وتحسن توظيفها فى أداء الغرض ، تكون قد أمسكت بأول طرف الخيط فى موجبات السيادة على الأرض ، حتى لو استمر حضور الانسان فى اطار الضيافة فى المكان .

ومع ذلك فان الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى لا يستهين من ناحية أخرى، بل قل ولا يستخف أبدا ، بسلبيات توظيف هذه الآلة الحجرية توظيفا جائرا، فى اطار التعامل والطلب من موارد الأرض فى المكان والزمان . وهو يقدر تماما عواقب توظيف واستخدام هذه الآلة الحجرية . ويقدر جيدا كيف يحفز النمو الديموجرافى الذى يزداد بموجبه الطلب ، والتغير الطبيعى الذى يقل بموجبه العرض ، موجبات سوء توظيف هذه الآلة ، لتلبية الطلب لحساب الاستهلاك .

وهذا معناه أن توظيف الآلة الحجرية وما يترتب عليه من اغراء ، هو الذى يهون فعل النمو الديموجرافى والمتغير الطبيعى فى نظر الحضور الانسانى، فلا يلتفت الى أثره المباشر على التوازن الحيوى فى المكان . وهو أيضا الذى يغرر بالطلب ويدعوه دعوة من يتهاون أو يستخف بالتوازن الحيوى ، الى التمداد فى الطلب والتعامل الجائر مع الانتاج الطبيعى . ومعناه أيضا ، أن هذا المتغير الحضارى خطير وله عواقب مثيرة الى أبعد الحدود ، لأنه يبرر للطلب أن يجور أو أن ينحرف . بل قل أن هذا المتغير الحضارى يلعب أحيانا دورا هداما ، ويزين للانسان هذا الدور الهدام ، فتكون له عواقب مدمرة .

واضافة هذا المتغير الحضارى الذى يعتمد توظيف الآلة الحجرية فى التعامل الجائر ، الى المتغير الديموجرافى ، الذى يحتم الزيادة فى الطلب ، والمتغير الطبيعى الذى يتلاعب بالتوازن الحيوى ولا يعأ به ، يضع مصلحة الانسان الاقتصادية وحاجته ومصيره فى قبضة هذه المتغيرات وهى غير مؤتمنة . ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى أن هذه المتغيرات تهمس وتوسوس وسوسة الوسواس الخناس فى صدور الناس . ويغرى الهمس الطلب أحيانا ، ويحفز الوسواس الخناس التمداد فى الطلب أحيانا أخرى . ويجاوب توظيف الآلة الحجرية اغراء وتغريير المتغيرات . ولكنه يدرك أيضا أن هذا التمداد فيما يستوجبه الاغراء والتغريير خطير ومثير ، لأنه يضع الحضور الانسانى من حين الى حين ، فى مواجهة التحدى السافر فى المكان . وقل أن قوة فعل هذه المتغيرات ، وانصياع التعامل الجائر لها ، يجعل كثيرا بهذه المواجهة .

وفى مثل هذا الوضع الخطير ، يكون التحدى الاقتصادى وضغطه على الحضور الانسانى أعظم . كما تكون عقده المستعصية أكبر وأدهى ، لان موجبات الخلل وانهيار التوازن الحيوى الذى يسفر عنه توظيف الآلة فى التعامل الجائر مع موارد الانتاج الطبيعى ، وتكون أشد وأكثر فعالية وقدرة على التدمير . وهل أدعى لتداعى التوازن الحيوى وتدميره من سوء استخدام الآلة الحجرية ، استجابة لزيادة الطلب الذى يبرره النمو الديموجرافى ، من غطاء حيوى - نبات وحيوان - ينهكه المتغير الطبيعى ، فيعجل بنقصان وتقدير عطائه ؟

والتداعى فى التوازن الحيوى أو الانهيار الذى يتعجل بمعدلات تتزايد ، هو أهم ما يجسد دور الآلة وفعالها الجائر وتعاملها الذى لا يترفق . ويبدو وكأنها تدمر التوازن الحيوى فى المكان أو تعجل بتدميره وانهياره . ومن ثم يقسم هذا التعامل الجائر ظهر العلاقة بين الانتاج الطبيعى ، والاستهلاك البشرى ، ويهدد التوازن الاقتصادى تماما بين العرض والطلب .

وما من شك فى أن خصائص الغطاء الحيوى وموجبات وجوده وثرائه ، فى الأوطان التى يتعايش فيها الحضور الانسانى وهو يملك الآلة ويستخدمها فتلبى حاجة وطلب الاستهلاك الذى فطر عليه لكى يبقى نبضه وتمضى مسيرته ، تكون هى المسئولة - أصلا - عن تجهيز واعداد وعرض محصلة الانتاج الطبيعى ، كما وكيفا ، مسئولية كاملة . بل قل - بكل اليقين - أن مسئولية الطبيعة عن الانتاج الطبيعى مسئولية مباشرة فى كل مكان . وفى الوقت الذى تتحمل فيه الطبيعة مسئولية العناية والمحافظة على الانتاج الطبيعى ، يشترك تعامل الآلة الجائر مع فعل الطبيعة المتغير فى الاطاحة والتفريط فى هذا الانتاج الطبيعى ، فى المكان .

ومسئولية العناية والمحافظة على الانتاج الطبيعى التى تنتسب لفعل الطبيعة وحدها ، ولا تنسب أبدا للانسان ولا تمثل ثمرة من ثمرات اجتهاده الذاتى ، هى وحدها التى :

١ - تكفل العرض والعطاء وتقدمه باختيارها وتلبى الطلب لحساب الاستهلاك .

٢ - تتحمل وطأة استخدام الآلة الحجرية والتعامل الجائر الذى لا يترفق ، لحساب الاستهلاك المتهور .

ولأن الانتاج الطبيعى من النبات والحيوان ، فى اطار الوجود الحيوى فى المكان وهو مسئولية فعل الطبيعة يقدم العرض ويجاوب الطلب ويتحمل أعباء التعامل الجائر ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أن المتغير الطبيعى يستخف ويتهاون فى البداية بالمسئولية ولا يعبأ بموجبات التوازن الحيوى . ثم يوجه التعامل الجائر استجابة للمتغير الديموجرافى والمتغير الحضارى الطعنة التى تعجل بانتهاء هذا التوازن الحيوى .

وهكذا يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، جدوى الانتاج الطبيعى وطاقات العطاء والعرض التى وجود بها فى اطار التوازن الحيوى وعناية الطبيعة به والمحافظة عليه . كما يدرك أيضا كيف تتعرض هذه الجدوى لفعل المتغيرات فيفقد العناية التى ترعاه ، ويتعرض لقبضة الطلب الجائر الذى لا يترفق به . وهذا هو معنى اشتراك المتغيرات فى اهدار التوازن الحيوى . وفى غيبة الوعى بفعل هذه المتغيرات وتفاقم الخطر ، يواجه الحضور الانسانى التحدى الاقتصادى . ولكن هل يستطيع أن يخوض الجولة مع هذا التحدى بعد أن أنهت هذه المتغيرات المصالحة فى المكان ؟ وكيف يكبح الحضور الانسانى جماع هذا التحدى ويتغلب عليه ، وهو لا يمسك بزمام التوازن الحيوى ولا يعرف معنى ومغزى وكيفية المحافظة على موجباته فى المكان ؟

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى مسئولية الطبيعة عن التوازن الحيوى الذى يكفل الانتاج الطبيعى فى المكان . ولا يشك أيضا فى فعل المتغير الطبيعى الذى لا يبقى على هذا التوازن الحيوى عند حد ثابت لا يتغير . بل هو يتلاعب بهذا التوازن . ويكون التغير أحيانا بالزيادة والوفرة لحساب الانسان . ويكون التغير أحيانا أخرى بالنقصان لغير حساب الانسان .

وهذا معناه أن أوضاع التوازن الحيوى ، وهو يقدم عروض الانتاج الطبيعى ، ويتعرض لفعل وتأثير المتغير الطبيعى والمتغير الديموجرافى فى وقت واحد ، ويتضرر حتما من استخدام الآلة الحجرية والتعامل الجائر ، كانت فى المكان أوضاعا متغيرة . ولم تكن ثمة ضوابط لكى تسيطر على هذا التغير ، لحساب الانسان . ومن ثم كان هذا التغير هو الذى يتحكم . بل قل انه هو الذى يحدد - فى نهاية المطاف - الحد الأنسب للكفاية ، أو الحد الأنسب للكفاف ويتلاعب بهما بناء على فعل وعواقب كل المتغيرات التى تتلاعب بالتوازن الحيوى فترهقه أو تبده .

وعندما يتأرجح مستوى المعيشة في المكان بين هذين الحدين ، حد الكفاية وحد الكفاف ، أو عندما يهبط ويتدهور مستوى المعيشة الى ما دون حد الكفاف ، يعرف الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، كيف يمثل الاستهلاك ، كما يعرف أيضا لماذا يمثل الاستهلاك بصفة عامة لفعل كل المتغيرات ، التي تحدد مستوى المعيشة ، في اطار الواقع الحيوى في المكان والزمان .

وصحيح أن استخدام الآلة الحجرية يسعف الطلب ، وكأنه لا يمثل ، ولكنها - في نفس الوقت - تجور كثيرا ويتمادى الاستهلاك في ممارسة سلوكه الجائر . ولكن الصحيح أيضا أنه لم يكن في وسع الانسان أن يغير هذا الواقع الحيوى لصالحه أو أن يبطل مفعول هذه المتغيرات التي تؤذله وتعجل بتدمير التوازن الحيوى ، أو أن يوقف عدوان سلوك طلبه الجائر . بل قل يمضى الحضور الانساني في تعامله الجائر ، حتى يفاجئه أو يصدمه التحدى الاقتصادي ، بعد انهيار التوازن الحيوى في المكان .

ومعنى ذلك كله ، أن حضور الانسان في المكان ، يفتقد موجبات الثبات والاستقرار . ويمضى على درب الفرار والانتشار من مكان الى مكان آخر ، لكي يتجنب صدمة التحدى الاقتصادي في المكان الذي يغادره ، ولكي يجد التوازن الحيوى المبكر في المكان الآخر الذي يلوذ به . ولا شيء يستغف عنه وينتصر له ، في مواجهة الأوضاع الاقتصادية ، والتحدى الاقتصادي الذي يتكرر ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ، على مدى العصر الحجري القديم ، غير هذا الفرار والانتشار ، في طلب التوازن الحيوى المبكر في ربوع الأرض .



استخدام النار والتمادى في الاستهلاك :

إذا كانت الثورة الحضارية ، قد أضافت المتغير الحضارى الى المتغير الطبيعى والمتغير الديموجرافى ، وألفت منهم جميعا فريق عمل جائر ، ينتهك التوازن الحيوى ، ويهدر العلاقة بين عرض الانتاج الطبيعى وطلب الاستهلاك البشرى ، فإن انتشار الحضور الانساني الى مكان جديد كان هو الحل الأمثل . وإذا كان هذا الانتهاك ، يسوق الانسان من غير وعى ، وفي يده الآلة الحجرية ، فيزداد ضغطه الجائر من جديد على مقومات التوازن الحيوى ، فإن مواصلة انتشار الحضور الانساني كانت الوسيلة لاحتياط التحدى دائما .

وإذا كان انهيار التوازن الحيوى ، وانعدام التوازن بين العرض والطلب ، فى رؤية الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى قد استوجب الانتشار والانتقال من مكان الى مكان آخر ، فان معرفة النار واستخدامها فى اطار الممارسة الحضارية ، تعطى اضافة جديدة وخطيرة لقوة فعل المتغير الحضارى . ويتضخم بموجب هذه الاضافة ضغط الاستهلاك وعمله الجائر على الأوضاع الاقتصادية وعلى الانتاج الطبيعى فى المكان .

ومعرفة النار فى المنظور الجغرافى الاقتصادى ، تعنى بالضرورة خطوة جديدة على درب الحضارة والنمو الحضارى (١٥) . ويعطى توظيف النار فى خدمة أغراض الحضور الانسانى قوة دفع اضافية للتعامل الجائر مع الغطاء الحيوى فى المكان . بل يضيف هذا التوظيف اضافة فعالة لا يستهان بها لحساب الانسان . وهى تضيف لبنة قوية فى بنية الصرح الحضارى وتقوى قبضة التعامل الجائر وتشدد أزره .

وايجابيات توظيف النار واستخدامها لحساب الحضور الانسانى ، كثيرة ومتنوعة . بل قل - بكل اليقين - أن هذه الايجابيات ، تسجل أكثر من نقطة تحول مثيرة اقتصاديا وحضاريا . وتمثل أكثر هذه التحولات اثارة وأهمية ، هذه الايجابيات التى تسهم فى تعزيز مكانة الانسان ، وتوجه مسيرة حضوره ونشاطه على الأرض على درب التقدم الى مواقع السيادة . ومع ذلك يؤدى هذا التوظيف الى سلبيات معينة ، تتضرر بموجبها حركة الحياة ، وتقوى دواعى وموجبات مواصلة الانتشار فى ربوع الأرض .

ومن غير أن نتمادى فى حصر ايجابيات توظيف النار ، لحساب الانسان ، ومن غير أن نتعقب جدوى هذا التوظيف على درب الحضارة لحساب الهدف الاقتصادى ، يوجه الاجتهاد الجغرافى عنايته واهتمامه الى سلبيات هذا التوظيف المثير . وما من شك فى أن هذه الايجابيات تفوق الحصر ، ولا ينبغى التشكيك فى جدواها ، ولكن السلبيات أضرت بمصلحة الحضور الانسانى فى هذه المرحلة على الأقل ، الى حد كبير ولا ينبغى تجاوزها . وفى حساب الجدوى ، يجب أن يعتمد التقويم الجغرافى على حصر الايجابيات والسلبيات ، لكى يصبح هذا التقويم سليما ومتجردا .

(١٥) أضواء على العصر الحجرى الحديث ، بيروت ١٩٦٧ .

وصحيح أن توظيف النار في طهو الطعام - مثلا - يفتح شهية التعود الفطري على الطلب لحساب الغذاء ، تفتحها مثيرا . وصحيح أيضا أن تفتح شهية الحضور الانساني لالتهام الطعام ، تعنى زيادة وافراطا وتهورا في طلب الطعام من الانتاج الطبيعى فى كل مكان . ولكن الصحيح بعد ذلك انه هو أن الاستجابة لهذه الزيادة أو الافراط أو التهور فى الطلب ، تصعد معدلات التعامل الجائر مع موارد الانتاج الطبيعى .

وهكذا نفهم وجهة هذه السلبية ، ومبلغ خطورة توظيف النار . ذلك أن الأيدي التى تمتد للطلب بالحاح وتهور هى نفسها الأيدي التى تمجور وتستخدم كل وسائل وأساليب التعامل الجائر مع الانتاج الطبيعى . وهذا الطلب المتهور الذى يتصاعد ويجاوبه التعامل الجائر ، هو عين ما يؤدى الى استنزاف موارد الانتاج الطبيعى المتنوعة . بل قل أنه استنزاف يعجل بانهيار وتدمير التوازن الحيوى بمعدلات سريعة فى المكان .

وعندما يصبح استخدام أو توظيف النار ، حافزا على هذا الاحاح الشديد فى الطلب وسلوكه الجائر ، الذى يستنزف موارد الانتاج الطبيعى فى الغطاء الحيوى فى المكان ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، معنى هذا المتغير الحضارى . بل قل انه يعرف كيف يمضى فعل هذا المتغير وكيف يقوم نتائجه السلبية . وصحيح أنه يكفل الغذاء الاشهى من ثمرات الانتاج الطبيعى ويكل الدفء الأنسب من أوصال الانتاج الطبيعى . ولكن الصحيح أيضا أن هذا كله يكون فى مقابل زيادة وطأة الطلب ، ومضى معدلات الاستنزاف مضيا متعجلا وغير منضبط . وزيادة وطأة الطلب والتعجيل بالاستنزاف ، تمثل بالضبط معنى الضغط الجائر الذى يسعف الزيادة فى الطلب لبعض الوقت ، ولا يحقق فى نفس الوقت المحافظة على المعين واستمرار العرض .

وفضلا عن التمداد فى الطلب النهم الذى يصل الى حد الاستهلاك الجائر ، وفضلا عن الضغط الذى يجور على المعين الى حد الاستنزاف المدمر ، استجابة للنمو الديموجرافى وتفتح شهية الطلب ، وزيادة حجمه وتنوعه ، تمتد يد الحضور الانسانى بالآلة الحجرية امتدادا جائرا وتقطع الأشجار ، وتمتد اليد الأخرى لاشعال النار واستخدامها . وقطع الشجرة واشعال النار فيها بيئة من بينات التغير الحضارى والتقدم ، طلبا لاعداد الطعام الأفضل ، أو طلبا للدفء الأنسب . ولكن اشعال النار بقصد أو اشتعال النار من غير قصد ، فى مساحات من الغطاء النباتى ، وانتشارها انتشارا مدمرا لا يمكن

السيطرة عليه ، جريمة بشعة من جرائم الاستهلاك الجائر .

وهكذا يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يجسد أو يصور
توظيف النار معنى التغير الحضارى الى الأفضل على وجه يستحق الاطراء ،
ويصور على الوجه الآخر سلبيات هذا التوظيف الذى يستحق التنديد .
وتكون أخطر هذه السلبيات ، عندما يبيح الانسان لنفسه حرية العبث بالنار
فى الغطاء الحيوى ، من غير عناية بالتوازن الحيوى فى المكان . وحرية هذا
العبث بالنار ، سواء كانت من أجل طلب الغذاء ، أو من أجل طلب الدفء ،
أو من أجل طلب حاجات أخرى ، قد تجد المبرر الحضارى مدافعا عنها .
ولكنها لا تعنى أبدا غير المضى فى الضغط واللاحاح والتعامل الجائر الذى يدمر
التوازن الحيوى ، من أجل الحصول على الطلب الضرورى .

وعندما يصبح اللاحاح فى الطلب ، والتعامل الجائر من أجل الاستجابة
لهذا اللاحاح ومبررا له أهم من العناية والمحافظة على حيوية المعين أو المورد
الذى يجاوب بالفعل هذا اللاحاح . يظهر بوضوح معنى الاستهلاك الجائر .
كما ندرك أيضا مبلغ استخفاف الاستهلاك بالتوازن الحيوى . بل يظهر
بوضوح أيضا علاقة الاستنزاف بانهدام التوازن الحيوى فى المكان والتفريط
فيه . وانهدام التوازن الحيوى ، هو الذى يجسد معنى انتهاك الغطاء
الحيوى ، الى حد تفريغ هذا التوازن من مضمونه الاقتصادى .

وقل أن هذا التعامل الجائر يستنزف المعين وهو يطلب الحصول
على حاجته . ويدمر هذا التعامل الجائر التوازن الحيوى . عندئذ ينضب المعين
ويكف عن العلاء الا قليلا . ويفر الحضور الانسانى حتما من المكان لأنه
لا يمتلك وسيلة المواجهة الايجابية لهذا الموقف الصعب فى المكان . ويشترك
للطبيعة وحدها مسئولية العناية بالغطاء الحيوى من جديد ، وتجديد حيوية
ونضرة الموارد المنتجة فيه ، لكى تعاود الاستجابة والعطاء .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، أنه فى مثل هذا الموقف
الاقتصادى ، تتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ولا مجال للمقارنة
أبدا بين حرية العبث فى الغطاء الحيوى من أجل زيادة الطلب التى تستوجبها
كل المتغيرات فى جانب ، ومسئولية الطبيعة عن تجديد وصيانة وبث
الحيوية فى الموارد ، من أجل الاستجابة لهذه الزيادة فى الطلب فى جانب
آخر . بل قل أنه لا وجه أبدا للمقارنة بين فعل من يهدم وهو لا يبالي ، ومن
يبنى ويرمم وهو مسئول . وما من شك فى أن اضافة هذا المتغير الحضارى

- النار - الذى تضيفه خطوة على درب الحضارة ، الى المتغيرات الطبيعية والديموجرافية والحضارية الأخرى ، يجعل باستنزاف المعين وتدميره فى المكان .

وقل - بكل اليقين - أن توظيف النار ، يجسد خطورة هذا التغير وطعنته الحضارية التى تطعن العلاقة ، بين الغطاء الحيوى وموارد الانتاج الطبيعى فيه ، وطلب الانسان وحاجته الضرورية من هذا الانتاج . وطعن هذه العلاقة حتى لو كان له ما يبرره ، يجرم الاستهلاك الجائر ، لأنه يعنى بالضرورة اهدار وتبديد التوازن الحيوى فى المكان . وهذا هو التخريب الذى يؤدى بالفعل الى وضع يفقد فيه التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب . ولا يدفع الحضور الانسانى ثمنا فى مقابل هذا العبث واهدار التوازن الحيوى فى المكان ، غير المغادرة أو الفرار ، بحثا عن التوازن الحيوى الذى يلوذ به فى مكان جديد .

- وفى اعتقاد زمرة الباحثين الراسخ ، أن هذا الاستنزاف أو هذا الاهدار ، أو هذا التبديد الذى يدمر التوازن الحيوى يفض العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ولو بصفة مؤقتة . وفض هذه العلاقة على أى احتمال ، تؤدى اليه كل موجبات الافراط أو الالحاح أو التهور فى الطلب وهو ما لم يكن هدفا مقصودا أو متعمدا لذاته . وتكون زيادة معدلات النمو الديموجرافى فى المكان ، وتوظيف الآلة الحجرية فى الحصول على الطلب ، والتمادى فى استخدام النار ، كلها أمور من أهم موجبات هذا الافراط أو هذا التهور أو هذا الالحاح فى الطلب والتنعم به .

وفى سبيل هذا التنعم ، وفى غيبة الوعي بكل المعانى التى ينطوى عليها جوهر العلاقة بين الانتاج والاستهلاك يرتكب التعامل الجائر لحساب الاستهلاك الذى ينصاع لفعل المتغيرات جريمته فى حق التوازن الحيوى . ويتضرر المعين الذى يجاوب الطلب ، فى مرحلة لحساب الرفاهية ، وفى مرحلة لحساب الكفاية ، وفى مرحلة لحساب الكفاف ، وحتى يكف عن العطاء . ولا تستطيع الطبيعة وحدها أن تحافظ على التوازن الحيوى ، أو أن تجدد حيويته على المدى القصير فى المكان .

وتتخول أوضاع الحضور الانسانى وسلوك استهلاكه الجائر ، من اقبال فضفاض غير ملتزم يتنعم بحد الكفاية فى المكان ، الى قبول ملتزم برضى بحد الكفاف فى نفس المكان . والانتباه الى خطورة الوضع الاقتصادى وانخفاض

أو تدهور مستوى المعيشة ، لا يوقظ الوعي ولا يرشد السلوك الجائر ، ولا يكفل عناية بالتوازن الحيوى . بل تحتم هذه الخطوة التمداد فى التعامل الجائر والتنافس بين أفراد الجمع من أجل الحصول على الطلب . ولا تسفر هذه المنافسة والتمداد فى التعامل الجائر عن شىء أخطر من انهيار التوازن الحيوى .

ويفض انهيار التوازن الحيوى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، بل قل يسقط حد المصالحة بين الحضور الانسانى وموارد الانتاج الطبيعى فى المكان . وسقوط حد المصالحة ، ينهى التعايش فى المكان . وانهاء التعايش يفرض على معظم الحضور الانسانى الرحيل والمغادرة الى مكان آخر . ويفرض على بعض هذا الحضور القبول الصاغرا بمستوى معيشة دون حد الكفاف فى المكان ، وحتى يستعيد أو تتجدد حيوية المعين مرة أخرى .

وهكذا يقوم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، مبلغ تفريط الحضور الانسانى وهو يطلب وتعيينه أدواته الحضارية وتدفعه معدلات النمو الديموجرافى دفعا الى حد الافراط الجائر فى الطلب . كما يقوم أيضا مبلغ تخاذل الطبيعة وهى تكفل الانتاج الطبيعى من غير عناية ، تحمي التوازن الحيوى من التعامل الجائر والافراط الشديد فى الطلب . وهذا - فى حد ذاته - هو التقويم الجغرافى السليم ، الذى يجسد موجبات الحل وعدم الاتزان ، بين افراط الاستهلاك فى الطلب ، وتفريط الطبيعة والانتاج الطبيعى فى الاستجابة لهذا الطلب .

وليس غريبا أن يتصاعد الحل وتستشرى موجباته ، وتسيطر مضاعفاته ، الى حد تتردى فيه الأوضاع الاقتصادية الى حضيض الهلاك . وليس غريبا أن تتدهور حصة الفرد من الطلب ويهبط مستوى المعيشة الى حد هو دون الكفاف . وليس غريبا أن يتكرر هذا الحل فى نفس المكان على فترات متباعدة ، وأن يواجه الحضور الانسانى فى كل مرة الخطر ، لأنه يقع فى نفس موجبات هذا الحل . وقل أن هذا التكرار ، لا يلحق الانسان درسا فى خطوة التعامل الجائر ولا يردع الاستهلاك الجائر .

ويبدو أن الحضور الانسانى يوقع من خلال تعاقب الأجيال نفسه كل مرة ، فى نفس المكان ، أو فى المكان الذى يفر اليه ، فى خطيئة الاستهلاك الجائر . وهو لا يقع فى هذه الخطيئة التى تشقيه ، الا لأنه يستمع الى المتغيرات التى تغريه فيطاوعها وتدعوه الى الافراط فى الطلب ، افراطا يدمر

التوازن الحيوى . وما كان فى وسع الحضور الانسانى فى كل مرة ، أن يتجنب التعامل الجائر أو أن يقلع عن موجبات الضغط المدمر ، الذى يتسبب فى تكرار الخلل وتدمير التوازن الحيوى فى المكان .

وهذا معناه أن الحضور الانسانى فى المكان والزمان ، الذى يتمتع فيه بالتوازن الحيوى ، ويجنى ثمرة الاستجابة الفورية المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، يتضرر بالخلل الذى يدمر هذا التوازن أو ينتهك مقوماته . وهل يمكن أن يفلت من مضاعفات هذا الخلل ، وهو لا يملك أسباب السيطرة على موجبات هذا التوازن الحيوى وعلى سبل ووسائل المحافظة عليها ؟

وهذا معناه أيضا أن الحضور الإنسانى الذى يتعايش فى مرحلة الضيافة على الأرض ، وهو لا يملك السيطرة على مقومات الانتاج الطبيعى ، يخطئ فى حق نفسه وفى حق ضيافته فى أى مكان على الأرض . وهل يمكن أن يفلت من موجبات هذا الخطأ ، وهو يمعن ويتمادى فى تدمير التوازن الحيوى ويترك مصلحته ومصيره فى قبضة المتغيرات الطبيعية والديموجرافية والحضارية ؟

وبموجب كل المتغيرات التى تدعو الاستهلاك الى اهدار التوازن الحيوى ولا تبقى عليه ، والتى تخل بالتوازن الاقتصادى بين العرض والطلب ولا تحافظ عليه ، تتفسخ العلاقة بين الاستهلاك والانتاج . وقل أن هذا الوضع الذى يجسده نقصان العرض فى مقابل زيادة الطلب ، أو تخاذل الانتاج فى مقابل تمادى الاستهلاك ، يضطلع قوة الضغط التى تضع الحضور الانسانى فى وضع اقتصادى لا يحسد عليه . والامتثال للضغط معناه الصبر على النقصان والتقصير وتدهور مستوى المعيشة . ومعناه أيضا الاستجابة لدواعى الطرد والفرار الى مكان آخر .

وهذا هو الامتحان الرهيب فى الموقف الاقتصادى الصعب . وهذا هو الاختيار المتردد بين احتمالين كليهما صعب . وهذا هو التحدى الاقتصادى الخطير الذى لا يترفق بالحضور الانسانى فى المكان . وهل هناك أخطر من ضغوط هذا التحدى الاقتصادى ؟ ووجه الخطورة دائما وفى كل مرة ، أن يواجه الحضور الانسانى هذا التحدى ، وهو لا يسيطر على مقومات الانتاج ، ولا يملك أيضا السيطرة على موجبات الاستهلاك وسلوكه الجائر .

تخبط الاستهلاك في غيبة السيطرة على الانتاج :

افتقاد التوازن الاقتصادي من حين الى حين آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، بين الانتاج الطبيعي وحجم العرض ، والاستهلاك البشري وكم الطلب ، احتمال وارد ومتكرر . وهو نتيجة منطقية لانتهاك أو لانهيار التوازن الحيوي في المكان والزمان . بل قل انه النتيجة الحتمية للتعامل الجائر الذي تباشره يد الاستهلاك وهي تبحث وتحصل على الطلب ، ولا تكاد تعبأ بشيء في مقابل الحصول على الطلب . ويبطش هذا التعامل الجائر بالمعين ويدمره . وهو لا يمثل شكلا من أشكال السيطرة على الانتاج الطبيعي في المكان .

وفي غيبة السيطرة على الانتاج الطبيعي ومقوماته ، ينعدم النظام الاقتصادي تماما . ومن ثم لا ينبغي أن نتوقع أي انضباط في الطلب ، أو أن نتصور أي ضبط يرشد أو يردع أو يقمع بطش وعدوان الطلب . كما لا ينبغي أن نتوقع أي مؤشرات تلصح أو تحذر أو تنذر بالخطر الذي ينتظر الاستهلاك . بل ينبغي أن نتوقع ، في غيبة النظام الاقتصادي ، وفي غيبة السيطرة على الانتاج ومقوماته ، تخبط الاستهلاك ، وقبول الحضور الانساني الصاغر في المكان ، لمعنى ومغزى هذا التخبط الاقتصادي .

وهذا التخبط الاقتصادي هو - بالطبع - الذي يفرض على الحضور الانساني في المكان والزمان ، تغيرات مستوى المعيشة . ويتراوح هذا المستوى بين حد الكفاية حيناً وحد الكفاف حيناً آخر . بل ربما يوقع به هذا التخبط في أسفل حضيض للمعيشة دون حد الكفاف . والقبول الصاغر بهذا التخبط الاقتصادي ، والصبر على انحدار مستوى المعيشة الى حد هو دون الكفاف ، هو قبول وصبر العاجز الذي لا يعرف لماذا وكيف ومتى يتدارك الخطر . ويضع هذا العجز مصلحة الحضور الانساني ومصيره الاقتصادي في قبضة الخطر أو في براثن التحدي الاقتصادي . ويثقل عليه هذا التحدي بأخطر ضغط مباشر . ويهدد الجوع أمنه في المكان وتفزع المجاعة مصيره الاقتصادي .

وينبغي أن يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي جيداً ، لماذا وكيف ومتى يتكرر هذا الموقف الصعب في المكان ، في غيبة السيطرة على الانتاج ، وانعدام النظام الاقتصادي وضوابطه . كما ينبغي أن يفهم هذا الاجتهاد أيضاً ، لماذا وكيف ومتى يتكرر هذا الموقف الاقتصادي الخطر ، في حضور المتغيرات مجتمعة أو متفرقة ، وتمادي فعلها المؤثر . ولا يسفر هذا التكرار

الذى يصادف الحضور الانساني في كل مكان ، يتعايش فيه لبعض الوقت ،
شئ اخطر من مزيد من التخطيط الاقتصادي .

وما من شك في أن ادراك وحصر موجبات هذا التكرار وكيفيته ،
لا يعفى الرؤية الجغرافية من ضرورة تصور العلاقة بين متواليات هذا التكرار
على المدى الطويل . ومن ثم يعرف هذا الاجتهاد الجغرافي لماذا وكيف ومتى
يطارد التخطيط الاقتصادي الحضور الانساني من مكان الى مكان آخر ، ومن
زمان الى زمان آخر . كما يعرف أيضا لماذا وكيف ومتى يستنفر هذا
التخطيط الاقتصادي قدرات ومهارات الحضور الانساني دفاعا عن حضوره
ومصيره كل مرة في المكان .

وادراك هذه العلاقة بين متواليات التكرار على المدى الطويل في العصر
الحجري القديم أمر سهل ، لأن ضغوط المتغيرات التي تسفر عن انهيار
التوازن الحيوي ، في غيبة السيطرة على الانتاج تتكرر ، وتؤدي في كل مرة
الى التخطيط الاقتصادي ومواجهة التحدي الصعب . وهذا التخطيط الاقتصادي
هو الذي يضغط في كل مرة ، فيطرد ويطارد أحيانا ، ويستنفر القدرات
والمواهب أحيانا أخرى . ويحسد الفرار واستجابة بعض الحضور الانساني
لعمامل الطرد وجه المحصلة النهائية لهذه العلاقة ومتواليات تكرارها . كما
يحسد الصمود واستنفار قدرات ومواهب بعض الحضور الانساني الذي
لا يفر ، وجه المحصلة النهائية الآخر ، لهذه العلاقة ومتواليات تكرارها .

بل يجب أن يتمادى ادراك وتقويم هذه العلاقة بين متواليات التكرار
على المدى الطويل ، من أجل الربط ، بين انعدام التوازن الحيوي وموجباته ،
وحدوث الضغط والتخطيط الاقتصادي . ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافي
ويقوم فاعلية أو جدوى هذا الضغط والتخطيط الاقتصادي وهما من وراء :

١ - قرار الفرار وتنفيذ المغادرة والخروج من المكان الى المكان الآخر ،
بحثا عن فرص جديدة للحياة .

٢ - قرار البقاء وممارسة الصمود في المكان ، على أمل أن تعادل
الأوضاع وعودة التوازن الحيوي من جديد .

وإذا كان الفرار ، هو الذي ينتشل الحضور الانساني من سلوءات
التخطيط الاقتصادي وانعدام السيطرة على الانتاج الطبيعي ، وإذا كان
الفرار ، هو الذي ينتصر لمستوى معيشة هذا الحضور الانساني ، ويخلصه

من برائن التحدى الاقتصادى فى غيبة النظام الاقتصادى ، فهل هذا الفرار ، هو البديل الوحيد عوضا عن النظام ؟ بل قل كيف يؤمن هذا الفرار حضور الانسان ومستوى معيشته ومصيره الاقتصادى ؟ وهل ينجح الفرار دائما فى استعادة التوازن الحيوى فى المكان الآخر الذى ينتهى اليه ويلوذ به هذا الفرار ؟ وهل تتكرر نفس الصيغة بشأن العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ؟

تكرار الفرار واستعادة التوازن :

فى غيبة السيطرة على الانتاج الطبيعى ، وانعدام النظام الاقتصادى ، تغيب القدرة على استعادة التوازن الاقتصادى فى المكان ، الذى يتداعى فيه أو ينهار التوازن الحيوى ، وينبغى أن يمضى وقت طويل ، يكف فيه التعامل الجائر أو يتناقص الطلب ، لكى يلتقط الغطاء الحيوى أنفاسه ، ويعيد التوازن فى اطار الواقع الطبيعى وخصائصه . وفرار البعض أو الكل ، هو نقطة البداية الحقيقية لاستعادة التوازن الحيوى فى المكان .

وفرار البعض أو فرار الكل ، يكون وحده السبيل الأفضل والقرار الأجدى ، لانهاء تخبط الناس الاقتصادى ومتاعب الاستهلاك فى المكان . ويفض هذا الفرار العلاقة ، عندما تصبح غير سوية على درب الخطا الاقتصادى ، بين الأيدي التى تمتد وتطلب فلا تجد كل ما ينبغى أن تحصل عليه فى جانب ، والمعين الذى تنهكه المتغيرات ويستنزفه التعامل الجائر فى جانب آخر . بل وكيف لا تنفض هذه العلاقة والمعين لا يستجيب للطلب ؟

وفض هذه العلاقة بين الاستهلاك البشرى الذى يتضرر والانتاج الطبيعى الذى يقتر أمر واجب . ويعنى هذا الوجوب أحيانا تخفيض معدلات الطلب التى تثقل على المعين دون جدوى . ويعنى هذا الوجوب أيضا ، أو أحيانا أخرى ، تخفيف وطأة التعامل الجائر الذى يستنزف المعين . ولا يسفر هذا عن شئ أهم وأجدى من إتاحة الفرص ، لكى يلتقط التوازن الحيوى أنفاسه ، ويستعيد الغطاء الحيوى تركيب بنيته المتوازنة .

ومع مرور الوقت ، يستعيد المكان التوازن الحيوى فى ربوعه ، ولكن بعد أن يكون معظم الحضور البشرى فيه قد فر أو غادر هذا المكان ، ويتبنى من فر أو من غادر هذا المكان علاقة جديدة فى المكان الآخر ، مع المعين البكر . ويتلمس من لم يفر أو من لم يغادر هذا المكان ، أسباب وموجبات عودة العلاقة مع المعين ، بعد أن يسترد عافيته ، وتتجدد فيه الحيوية والقدرة على انعطاف .

وفض العلاقة عندما تصبح غير متسوية بين الانتاج والاستهلاك فى مكان ما ، فى مقابل انشاء علاقة جديدة متسوية بين الانتاج والاستهلاك فى مكان آخر لحساب من غادر ، وفى نفس المكان لحساب من لم يغادر ، هو الاتجاه السديد اقتصاديا . وهو أفضل ما يعبر عن جدوى الفرار والانتقال من مكان الى مكان آخر . بل قل أن فض العلاقة التى تستنفد أغراضها ، فى مقابل قيام علاقة جديدة ، هو تعبير بالفعل عن جدوى توظيف الفرار ، فى التملص من أزمة انعدام التوازن الحيوى ، وفى استعادة التوازن الاقتصادى من جديد .

ويبدو هذا التوظيف ناجحا وموفقا لأنه يتدارك المصلحة الاقتصادية للحضور البشرى فى الوقت المناسب . ويبدو أيضا وكأنه قد أحل الفرار بديلا عن النظام الاقتصادى وضوابطه . بل لقد اعتمد الحضور البشرى على توظيف الفرار فعلا كلما تداعى أو تخاذل التوازن الحيوى وتعرضت مصلحته الاقتصادية للخطر . وينجح هذا الفرار فى كل مرة ، فى استعادة التوازن الاقتصادى ، وتأمين المصلحة الاقتصادية لحساب الحياة .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى مبلغ سلبية هذا الفرار أو الهروب فى مواجهة التحدى الاقتصادى . كما يدرك أيضا غياب وامتناع القدرة الايجابية على استعادة التوازن الاقتصادى ، فى المكان . ولكن الذى يراه الاجتهاد الجغرافى ، بشأن تقويم هذا السلوك ، يسجل جدوى هذا الفرار . وتتمثل هذه الجدوى فى انهاء التخبط الاقتصادى فى المكان الذى يخرج منه بعض أو كل الحضور البشرى ، وفى استعادة هذا الحضور التوازن الاقتصادى فى المكان الآخر .

ولا وجه للاعتراض الحقيقى على هذه الجدوى اجتماعيا ، لأن فرار الأغلبية وبقاء الأقلية ، يعنى تشتت الجماعة ، ولا يعنى تفسخ بنية التشكيل الاجتماعى . ولا وجه للاعتراض الحقيقى على هذه الجدوى اقتصاديا ، لأن فرار الأغلبية وبقاء الأقلية ، يحقق الأمن الاقتصادى للحضور البشرى ، ويؤمن المصير الاقتصادى . وهذا هو - على كل حال - عين ما يعنيه ويسفر عنه الهدف الحقيقى ، الذى يسعى اليه هذا الفرار .

وعن الفرار والنزوح الذى يحدث ويتكرر على المدى الطويل ، فى أعقاب التيقن من سريان موجبات الحلل والتغير الذى ينتهك التوازن الحيوى ، أو فى أعقاب التخوف من سريان موجبات التخبط الذى يقضى على التوازن

الاقتصادي ، يدرك الاجتهاد الجغرافي معنى ومغزى الضغوط التي تفض العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . كما يدرك أيضا متى وكيف ولماذا تصبح قوة هذه الضغوط ، عوامل طرد تحض على الفرار ، في الوقت المناسب . ولا وجه للاعتراض الحقيقي على الاستجابة لقوة ضغط عوامل الطرد ، لأن الحضور البشري وهو لا يسيطر على الانتاج ، لا يملك قدرة على التمرد أو العصيان . بل ليس في وسع الانسان أن يجد الممارسة البديلة في سبيل استعادة التوازن الاقتصادي .

هذا ، ويتحقق الهدف الاقتصادي دائما ، بموجب هذه الاستجابة الممتثلة لعوامل الطرد . ومن شأن هذه الاستجابة أن تفسر معنى ومغزى وموجبات انتشار الحضور البشري على أوسع مدى في ربوع العالم ، كلما استوجبت عوامل الطرد الفرار في كل مرة . ومن شأن هذه الاستجابة المتكررة على المدى الطويل في العصر الحجري القديم ، أن تفسر في نهاية المطاف مسألة عمران الأرض تفسيراً مقبولا .

وكان الفرار كان اعتراضا واعراضا عن القحط ، وكان ذهابا الى حيث تمتد يد الطلب لحساب الاستهلاك ، فتجد كل الاستجابة وتحصل على ما تجد . وفي كل مرة ، يستطيع فيها الفرار من المكان الذي ترتد فيه يد الطلب فارغة ولا يجد ما يحصل عليه ، تتسع دائرة الانتشار في ربع جديد من ربوع الأرض . وفي هذا الربع ، يستعيد احساسه بالأمن الاقتصادي من جديد ، بعد استعادة كل موجبات التوازن الاقتصادي ، في ظل التوازن الحيوي البكر أو الجديد .

ولا يعني ذلك كله ، في رؤية الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي شيئا مثيرا يعقب عليه ، أهم من تصور مفهوم التوازن الحيوي في كل مكان ، وهو الأنسب في إطار الواقع الطبيعي في المكان . وحضور الانسان في أي مكان هو حضور دخيل على التوازن الحيوي في هذا المكان . ويحاول هذا الحضور أن يؤمن وجوده في المكان ، وكأنه يبحث عن زمام السيادة . ولكنه وهو لا يملك زمام السيطرة على الانتاج ، يعبت وتعبت معه المتغيرات ، التي تنتهك وتبدد التوازن الحيوي في المكان ، وتهدر أو تقضى على التوازن الاقتصادي في هذا المكان . وتنتهي رحلة الفرار في كل مرة هذا الموقف المتدهور ، لحساب الانسان .

ورحلة الفرار في رؤية الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي تعنى في كل

مرة ، اسقاط أو اختراق حاجز المسافة وصولا الى المكان الجديد سيرا على الاقدام . وتعنى فى كل مرة أيضا ، فرض حضور الانسان دخيلا على التوازن الحيوى فى هذا المكان الجديد . وتعنى فى كل مرة ، وفى كل مكان يحتوى حضور الانسان الدخيل ، ابتناء علاقة جديدة ، بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى . وتعنى فى كل مرة على المدى الطويل ، وفى كل مكان على الامتداد الواسع ، انتشار حضور الانسان الدخيل فى ربوع الارض على الصعيد العالمى .

وهكذا لا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى جوهر هذا الفرار وجدوى الانتشار على المدى الطويل فى ربوع الأرض . ولا يتشكك أبدا فى هذه الجدوى سواء كانت المغادرة لحساب الأمن الاقتصادى ، أو لحساب تعمير الأرض ، لأن العلاقة بينهما لا تستحق الجدل ، ولا تستوجب الفصل بين الهدفين . بل يؤكد الاجتهاد الجغرافى على تقويم الموجبات التى تحمل الحضور البشرى على المغادرة والنزوح من مكان الى مكان آخر ، وليف أنها لم تبدأ أبدا من فراغ أو لم تتأت من غير مبرر . ومن ثم يؤكد أيضا على أن لهفة الأيدي التى تمتد فى المكان الجديد فى طلب حاجة الاستهلاك من الانتاج الطبيعى ، لم ترتد أبدا فارغة أو لم ترد من غير استجابة .

وهذا معناه أن النزوح والتحرك والانتشار فى ربوع الأرض ، يتكرر كثيرا وعلى المدى الطويل فى العصر الحجرى القديم ، لأسباب اقتصادية أكثر من أى أسباب أخرى . وفى كل مرة ، يسلك هذا التحرك سبيل الاختيار والبحث فى طلب العودة الى التوازن الحيوى التى تسيطر عليه الطبيعة ، أو فى طلب العودة الى التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى ، والاستهلاك البشرى . ويمكن أن تجد فى الربط بين هذا الانتقال فى طلب العودة الى موجبات التوازن الحيوى والاقتصادى ، وتحقيق هذا الهدف الاقتصادى بالفعل ، ضابطا من أهم ضوابط الانتشار وال عمران فى ربوع الأرض .

ولقد كانت كل رحلة فرار أو نزوح من أجل هدف وغاية . واستعادة التوازن الاقتصادى والعودة الى موجباته كانت هى بانقطع الهدف والغاية . وهل هناك غاية أهم أو هدف أجدى من انتشار مستوى معيشة الحضور البشرى من أوضاع تتردى بموجبها معدلات الاستهلاك والحصول على الطلب الى ما هو أدنى من حد الكفاف ؟

ولا يكثرث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى كثيرا بتكرار هذا الحل

الاقتصادى ، وموجبات وحتمية الفرار فى كل مرة ، لأنه يكون متوقعا فى مرحلة الضيافة وتشرد الانسان على الأرض . وهذا التشرد متوقع قبل الثورة الحضارية ، والانسان لا يملك غير يديه فقط ، من أجل الطلب ، لحساب الاستهلاك . وهو متوقع أيضا بعد الثورة الحضارية التى تضع الآلة الحجرية فى يده ، وتوظف النار فى خدمته ، وتدعوه للتمادى أو التهور من أجل الحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك . بل قل أن هذا التشرد فى ربوع الأرض قبل وبعد الثورة الحضارية فى العصر الحجرى القديم ، كان متوقعا ، طالما لم يسيطر الحضور البشرى على الانتاج الطبيعى .

وربما لا ينبغى تكرار هذا التشرد بشىء أهم من أن متغيرات ما بعد بداية الثورة الحضارية ، ومضى حركة الحياة على الدرب ، كانت تعجل بهذا الحل الذى يتعرض له التوازن الحيوى ومضاعفاته الاقتصادية . وكانت تفسد وتضيع العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى . ولا يؤدي هذا التعجل وحدوث هذه المضاعفات الاقتصادية الى شىء ، أهم وأخطر من سرعة وزيادة معدلات التكرار ، والتمادى فى التشرد والانتشار على الصعيد العالمى ، فى اطار التشبث بالحياة .

كما لا ينبغى أن يكثر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أيضا ، بمدى المضى فى موجبات هذا التكرار فى العصر الحجرى القديم . ويكفى أن يدرك كيف تتأتى هذه الموجبات بشكل حتمى بعد كل انهيار فى التوازن الحيوى ، وتضرر مصلحة الحضور البشرى الاقتصادية بتفسيخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ولكن الذى يجب أن يكثر به الاجتهاد الجغرافى فعلا ، وأن يحسب حساب جدواه بالضرورة ، هو محصلة هذا التكرار على المدى الطويل فى العصر الحجرى القديم .

ويجسد هذا التكرار فى كل مرة ، وفى أى مكان ، عودة الى جولة من جولات المواجهة المكشوفة ، بين الانسان ومصلحته الاقتصادية فى جانب ، والتحدى الاقتصادى الذى يهدد وجود ومصير الانسان فى المكان فى جانب آخر . وفى اعتقاد الخبرة الجغرافية أن تكرار المواجهة فى كل جولة صراع قد تمثلت فى :

١ - ترسيخ قبول الانسان للتحدى ترسيخا لا تهاون فيه ، لأنه يدافع عن وجوده ولا ينبغى أن يستسلم .

٢ - استنفار مهارات الاختيار والتمييز فى كل جولة ، لدى الاستجابة لقوة الطرد أو لقوة الجذب الاقتصادى .

وصحيح أن النزوح والانتشار والتشرد ، الذي وجه مسيرة الاستيطان في ربوع الأرض ، كان هادفا بالضرورة ، ولم يبدأ من فراغ . وصحيح أن هذا الاستيطان في ربوع الأرض ، الذي لم يبدأ من فراغ ، كان تحركا يضرب في المجهول ، دافعا عن المصير وبحثا عن الأمن الاقتصادي ، ولم ينحرف عن طلب هذه الغاية . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذا الانتشار ، قد استجاب لكل الضوابط الطبيعية في العصر الحجري القديم وهو يتحرك . بل تلمس هذا التحرك كل موجبات الحذر لكيلا يضل أو يضيع . كما تلمس كل أسباب الاختيار في أنحاء هذا المجهول ، لكي تسدد رحلة الفرار خطاه ، وتنتصر لارادة النجاة ، وتحقق الهدف الاقتصادي ، الذي يخوض المغامرة من أجله .

وهذا الاختيار مسألة مهمة جعلت الانتشار هادفا وأسقطت عن التشرد شبه التخطيط على الطريق . ولقد فضل الحضور البشري أن يخوض معركة النزوح وأن تنال منه مشقة الرحلة الهادفة في طلب الأمن الاقتصادي . وهذا الاختيار مسألة في غاية الحيوية اعتمد عليها الحضور البشري في جنى ثمرات المعركة في كل مرة ودون تفريط في محصلة ثورته الحضارية . ولقد فضل الحضور البشري أن يتشبث بانجازاته الحضارية ، رغم ادراكه عواقب هذا التشبث الذي يوقع به في صيغ التعامل الجائر ويعجل بانتهاء التوازن الحيوى في كل مرة ، ويضطره الى الفرار .

وما اعتمد هذا الاختيار ، وما بنيت هذه المفاضلة ، على شيء - في تصور الاجتهاد الجغرافى - أهم وأجدى من بصيرة حس جغرافى صادق يحسن مطالعة المكان وتقصى أحواله ومواصفات الواقع الطبيعى في ربوعه ، وكيف تصطنع مقومات الغطاء الحيوى وتوازنه . ومن خلال هذه البصيرة ، عرف الحضور البشري جيدا كيف :

١ - يكون التشبث بمحصلة الثورة الحضارية في هذه المرحلة على مدى العصر الحجري القديم ، والعمل على تطوير منجزاتها ، وتوظيف هذه المنجزات والوسائل التوظيف الأنسب لحساب الحياة ، وعدم التفريط في ثمرات هذا التوظيف ، في اطار الممارسة الاقتصادية ، في أى مكان يفند اليه ، وينتفع بالتوازن الحيوى فيه ، ويطلب التعايش في ربوعه .

٢ - الامتثال في الوقت المناسب لعوامل الطرد الاقتصادي ، والاستسلام لعوامل الجذب الاقتصادي في مكان آخر ، وتوظيف الفرار أو

النزوح توظيفاً ناجحاً ، لحساب البحث عن مقومات التوازن الاقتصادي ، تحت ظلال التوازن الحيوى فى المكان الذى يفد اليه ، ويلقى فيه موجبات الترحيب ، ويتعايش تعايش المطمئن اقتصادياً فى ربوعه .

وفى هذه المرحلة الطويلة ، وهى مرحلة الضيافة فى كل مكان وغير المستقرة فى أى مكان على مدى العصر الحجرى القديم ، تلعب المتغيرات الطبيعية فى عصر البلايستوسين دوراً حاسماً فى حضور الانسان فى المكان . وتلعب المتغيرات البشرية الديموجرافية والحضارية دوراً بارزاً فى تحرك هذا الحضور ونزوحه من مكان الى مكان آخر . وقد تشترك هذه المتغيرات اشتراك الأنداد أحياناً ، واشتراك الأضداد أحياناً أخرى ، فى أداء هذا الدور الذى يتلاعب بالانسان فى الحضور أو فى الحركة . ولا تلعب هذه المتغيرات تلاعب الأنداد أو الأضداد وتؤثر على شئ أهم من التوازن الحيوى . ومن ثم تتلاعب بالطلب ومبلغ استجابة الانتاج الطبيعى لهذا الطلب فى المكان .

ومن خلال الحضور المطمئن فى المكان ، ومن خلال التغير وتصاعد موجبات الطرد والنزوح من المكان الى المكان الآخر ، يدرك الحضور البشرى هذا التلاعب بالفعل . ولكنه لا يملك أن يسيطر عليه أو أن يكبح جماحه أو يبطل مفعوله . كما يدرك الحضور البشرى أيضاً جدوى التوازن الحيوى ومبلغ تأثيره بفعل المتغيرات ، ومبلغ تأثيره على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك .

بل قل - بكل اليقين - أن هذا الإدراك الواقعى يتمادى ، لكى يعرف الحضور البشرى أن هذه العلاقة وهى سوية منضبطة تحقق التوازن الاقتصادى الذى يؤمن ، وأن هذه العلاقة وهى متفسخة وغير منضبطة تحقق الحلل الاقتصادى الذى يهدد . ومع ذلك فهو لا يسيطر على هذه العلاقة بأسلوب ايجابى فعال . ولكنه يعرف جيداً كيف لا يترك لها أن تهدد وجوده ، أو أن تدمر حياته فى المكان .

ومن ثم ينبغى أن ينتبه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيداً الى مسألتين على جانب كبير من الأهمية . وتتوغل هاتان المسألتان فى صلب الواقع الاقتصادى فى العصر الحجرى القديم . ويعتمد عليها تقويم هذه الصيغة الاقتصادية ، وحساب جدواها وتأثيرها ، على حركة الحياة . وصحيح أن الحضور البشرى يمثل طرفاً فاعلاً ، فى هذه الصيغة الاقتصادية ، فى كل

مكان . ولكنه يمضى على الدرب ، فلا يكف عن الانتفاع منها ، ولا يتخرج من طعنها .

وتصور المسألة الأولى رؤية الجغرافى لأمر التوازن أو عدم التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج والاستهلاك . وفى هذه الرؤية الجغرافية يكون هذا الأمر حساسا وحيويا - بكل تأكيد - لأنه يرتبط ارتباطا أصوليا بموجبات التوازن الحيوى فى ربوع المكان . وما من شك فى أن عوامل الطبيعة فى البلايستوسين - المناخ - بكل ما يطرأ عليها من تغير ، هى التى تمسك بزمام الواقع الطبيعى وتسيطر على التوازن الحيوى أكثر من أى شىء آخر .

وهذا معناه أن عوامل الطبيعة فى المكان هى التى تفرض وتضطلع بموجبات التوازن الحيوى وتحافظ عليه . وهى أيضا التى تضطلع وتفرض التغير فيتلاعب بهذا التوازن الحيوى تلاعبا مباشرا فى نفس المكان . وينظم دور الانسان وما يصطنع من متغيرات بشرية - ديموجرافية أو حضارية - الى صف المتغيرات الطبيعية فى التلاعب بهذا التوازن الحيوى . ولكن تنفرد عوامل الطبيعة وحدها بالمحافظة على موجبات التوازن الحيوى .

ومن ثم ينبغى أن نقوم جيدا حقيقة مقومات الانتاج الطبيعى فى اطار هذا التوازن الحيوى ، ومعنى تفرد عوامل الطبيعة فى صياغة هذه المقومات ، فى أى مكان يحتوى حضور الانسان . وما من شك فى أن هذه المقومات وحدها هى التى تكفل وتقدم محصلة أو غلة هذا الانتاج الطبيعى . بل قل - بكل اليقين - أن يد الطبيعة وحدها هى التى تمسك بزمام هذه المقومات وتسيطر على تغيرها . وهى أيضا التى تحدد كم الانتاج الطبيعى قلة أو كثرة فى المكان . وهى التى تتحمل مسئولية تنوع الانتاج الطبيعى قلة أو كثرة فى نفس المكان .

أما يد الحضور البشرى التى تمتد وتطلب من الانتاج الطبيعى ، وتشارك فى العبث بالتوازن الحيوى فى المكان ، فكانت تأخذ وتحصل على ما تجده متاحا وهى لا تملك حق الرفض أو حق الاعتراض على الكم أو الكيف . وهذا الحق ، حق الرفض أو حق الاعتراض ، ممن لا يملك السيطرة على هذا الانتاج ، أمر غير وارد بالقطع . بل ولا ينبغى أن يجد حق الاعتراض أو الاعتراض لنفسه مكانا ، بين موجبات الرحيل والمغادرة من هذا المكان . بمعنى أنه لا رحيل ولا مغادرة بناء على الاعتراض أو الاعتراض . ولكنه يكون فقط عندما يبلغ التقدير حدا ، يضغط ويستوجب المغادرة والفرار من المكان .

وتصور المسألة الثانية رؤية الجغرافى لعبث الانسان والآلة الحجرية فى يمينه والنار فى يساره ، فيطلب ويتمادى ويتهور ويعربد فى الطلب من الانتاج الطبيعى ، ولا شىء يمنعه أو يرشده ويردع هذا العبث . وفى هذه الرؤية الجغرافية ، يكون الطلب عدوانا وتخريبا واستخفافا ، ينتهك التوازن الحيوى ويعصف به الى حد اهدار التوازن الاقتصادى أو التفريط فيه فى المكان . وتكون قدرة الطبيعة على كبح جماح هذا العدوان ، أو على ترميم هذا التوازن الحيوى والمحافظة عليه أقل من أن تتدارك هذا الانتهاك أو أن توقفه .

وهذا معناه أن يد الحضور البشرى فى المكان ، هى التى تستبد دون اكتراث بأى ضبط ، ودون عناية بأى التزام ، ودون مراعاة لأى منطق ، غير منطق الطلب والحصول على ما يجد لحساب الاستهلاك . وتتجرأ هذه اليد فى الطلب الذى لا يكف والتعامل الجائر الذى لا يهدأ . وتظل هذه الجراءة وتتمادى الى أقصى حد ممكن ، لكى تحصل على الطلب لحساب الاستهلاك الجائر فى المكان .

ومن ثم ينبغى أن نقوم جيدا حقيقة موجبات هذه الجراءة فى الطلب وهى تطعن التوازن الحيوى ، ومعنى عبث الحضور البشرى فى صياغة هذه الموجبات ، فى أى مكان يحتوى حضور الانسان . وما من شك فى أن المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الحضارية هى التى تمسك بزمام هذه الموجبات : بل قل أن فعل واغراء هذه الموجبات هى التى تطلق يد الطلب فتخرب وتعيث فسادا فى التوازن الحيوى . وهى أيضا التى تعجل باهدار التوازن الحيوى وتدمره فى المكان .

ومن ثم ينبغى أن ندرك حقيقة عبث الانسان ليس لأنه لا يسيطر على الانتاج ولكن لأنه لا يحافظ على التوازن الحيوى . ويطلق هذا العبث للمتغيرات البشرية الحبل على الغارب ، فتستخف بالتوازن الحيوى وتعجل بانتهاكه وانهيائه . ولا ينتشل الانسان من كل نتائج هذا العبث غير الرحلة والفرار فى طلب التوازن الحيوى فى مكان آخر . وما من شك فى أن هذه الرحلة على مدى العصر الحجرى القديم كانت فى رصيد الانسان الحضارى العمل الوحيد الذى اعتمد عليه فى تدارك مصلحته الاقتصادية عندما يعصف التوازن الحيوى المنهار بها .

هذا ، ولم يكف سلوك التعامل الجائر فى المكان والزمان ، عن مشاركة

عوامل الطبيعة ومتغيراتها في عصر البلايستوسين في اهدار هذا التوازن الحيوى من حين الى حين آخر . وهذا معناه أن الاستهلاك في مرحلة الضيافة لم يشترك أبدا في تحقيق التوازن الاقتصادي أو في تأمينه . ومعناه أيضا أن الاستهلاك في مرحلة الضيافة ، كان متحررا من كل أنواع الضبط أو الانضباط . ولا شيء كان في وسعه أن يوقف عدوان الاستهلاك الجائر في المكان والزمان غير الاضطرار الى الرحيل من المكان الى مكان آخر .

* * *

استسلام الاستهلاك للانتاج واستسلام الانتاج للمتغيرات :

سهل على الجغرافى وعلى غير الجغرافى ، الذى يهتم بالعلاقة السوية بين الانتاج والاستهلاك ، أن يتصور الكيفية التى كان من الممكن بموجبها الابقاء أو المحافظة على التوازن الحيوى الضرورى ، لحساب هذه العلاقة فى ربوع المكان . ولقد عاش الانسان فى العصر الحجري القديم ، وهو لا يحمل على عاتقه مسئولية هذا التوازن أو العناية به . بل ولم يكن فى وسع الانسان بكل ما يملك من قدرات ومهارات وخبرات وأساليب حضارية ، أن يكفل هذا التوازن بين :

١ - انتاج طبيعى محدود كما وكيف ، وتمسك بزمامه عوامل الطبيعة ، التى تسيطر على كل موجبات التوازن الحيوى فى المكان . وفى اطار هذه السيطرة الكاملة يتحقق السخاء حيناً ، ويتأتى التقثير حيناً آخر . وقد يحدث التغير المطلق فى طبيعة ومقومات الغطاء الحيوى بفعل التغير الطبيعى ، فيتغير وضع الانتاج الطبيعى كنه وكيفه ، فى المكان .

٢ - استهلاك بشرى عادى أو جائر ، غير محدود ، لا تمسك بزمام طلبه أو حاجته الضوابط البشرية ، التى تحول دون التمداد فى الطلب ، أو التى ترشد التبذير وتخفف من معدلات الاهدار . وفى اطار هذا التسبب الكامل ، يقبل الطلب أى عرض حيناً ، ويجور الطلب على العرض حيناً آخر . بل قد يرضى الطلب بالتغير وانحدار مستوى المعيشة انحدارا مخيفا حتى يحمله التغير على الرحيل .

وسهل على الجغرافى وغير الجغرافى ، الذى يهتم بالعلاقة السوية بين عوامل الطبيعة والغطاء الحيوى فى أى مكان ، أن يتصور الكيفية التى كان من الضرورى أن تنتهك هذه العوامل بموجبها التوازن الحيوى ، انتهاكا ،

يتضرر به التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ، أو يفضيه تماما .
ومجرد التغير في خصائص عوامل الطبيعة ، وهذا احتمال وارد في عصر
البلايستوسين ، يؤثر بالضرورة على مقومات وموجبات التوازن الحيوى في
المكان . ويكفل هذا التأثير التغير سلبا وإيجابا في كم وكيف الانتاج
الطبيعى .

ونقصان أو تدهور معدلات الانتاج الطبيعى بموجب هذا التغير
الطبيعى ، وهو احتمال سلبى وارد ، فى مقابل ثبات أو زيادة معدلات
الاستهلاك البشرى ، يكون كفيلا بأن يحدث أو يتأتى عدم التوازن الاقتصادى
بينهما على الفور . وبموجب عدم التوازن الاقتصادى ، يتحقق الشح والتقتير
الذى يتضرر به الطلب ويشقى لحساب الاستهلاك . وقد يجور الطلب ،
ولكن حتما يكون الاستسلام لانخفاض وتدهور مستوى المعيشة فى المكان .
ثم يكون حتما الاستسلام لضغط عوامل الطرد من هذا المكان .

وسهل على الجغرافى وعلى غير الجغرافى ، الذى يهتم بالعلاقة السوية
بين الانسان والطبيعة ، فى العصر الحجري القديم ، أن يتصور الكيفية التى
كان من الضرورى أن ينتهك الاستهلاك بموجبها التوازن الحيوى فى المكان ،
انتهاكا يشارك ويشهد أزر معدلات الانتهاك التى تؤدى اليه المتغيرات
الطبيعية . ومجرد الزيادة فى معدل النمو السكانى وتصاعد حجم الطلب ،
أو التصادى فى توظيف الآلة الحجرية واستخدام النار لارضاء شهوة الطلب ،
وهذا احتمال وارد فى عصر البلايستوسين ، يؤثر حتما على موجبات ومقومات
التوازن الحيوى فى المكان . ويكفل هذا التأثير التغير سلبا وإيجابا فى كم
وكيف الانتاج الطبيعى .

وزيادة أو تصاعد معدلات الاستهلاك البشرى بموجب هذا التغير
البشرى ، وهو احتمال سلبى وارد ، فى مقابل ثبات أو نقصان معدلات
الانتاج الطبيعى ، يكون كفيلا بأن يحدث أو يتأتى عدم التوازن الاقتصادى
بينهما على الفور . وبموجب عدم التوازن الاقتصادى ، يتحقق الشح
والتقتير ، الذى يتضرر به الطلب ويشقى لحساب الاستهلاك . وقد يجور
الطلب ، ولكن حتما يكون الاستسلام لانخفاض وتدهور مستوى المعيشة فى
المكان . ثم يكون حتما الاستسلام لضغط عوامل الطرد من هذا المكان .

وهذا التقتير الذى يتضرر به الطلب ويشقى الاستهلاك ، هو محور بل
أساس التغير . وسواء يؤدى هذا التغير الى نقصان فى الانتاج الطبيعى
تسبب فيه المتغيرات الجغرافية الطبيعية فى المكان ، أو يؤدى التغير الى زيادة

فى الاستهلاك البشرى تتسبب فيه المتغيرات الجغرافية البشرية فى نفس المكان ، فان هذا التقدير لا يعنى شيئاً أخطر من اهدار أمن الانسان الاقتصادى . بل انه يمثل التهديد المباشر الذى يجسد أهم دواعى الاستسلام لانخفاض وتدهور مستوى المعيشة فى المكان ، أو أهم موجبات الاستسلام لعوامل الطرد والخروج من المكان .

واذا كانت المتغيرات البشرية ، الديموجرافية والحضارية ، وهى متوقعة فى العصر الحجرى القديم ، وتتصاعد بموجبتها معدلات الاستهلاك البشرى تصاعداً خطيراً ، يرهق التوازن الحيوى ويدمره ، ويخل بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مسئولة جزئية عن التقدير أو عن الطرد والخروج من المكان ، فان المتغيرات الطبيعية وهى واقعية فى البلايستوسين (١٦) تمسك بزمام التوازن الحيوى ، وتحافظ أو لا تحافظ على التوازن الاقتصادى ، مسئولة مسئولة كلية عن التقدير ، أو عن الطرد والخروج من المكان . والمسئولية الجزئية التى تجسد وزر المتغيرات البشرية فى هذه التحولات الاقتصادية ، تعنى قلة حيلة الانسان . والمسئولية الكلية التى تجسد بطش المتغيرات الطبيعية ، فى هذه التحولات الاقتصادية ، تعنى ضرورة استسلام من تقل أو تضيق حيلته .

وهكذا ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف تمسك الطبيعة وحدها بزمام التوازن الحيوى ومقوماته الفعلية فى كل مكان . ويعرف هذا الاجتهاد أيضاً لماذا وكيف ومتى وإلى أى حد تشترك المتغيرات الطبيعية والمتغيرات البشرية اشتراكاً فعلياً فى انتهاك موجبات ومقومات التوازن الحيوى فى المكان . ومن ثم تفسر هذه الرؤية الجغرافية التحليلية من غير تردد :

١ - معنى استسلام الانتاج الطبيعى للطبيعة التى تتلاعب بالتوازن الحيوى وتشترك معها المتغيرات البشرية فى هذا التلاعب .

(١٦) شهد عصر البلايستوسين وكان على مداه العصر الحجرى القديم ، حدوث هذا التغير الطبيعى ، على أوسع مدى . وتكشف الدراسات الجغرافية لهذه المرحلة فى اطار جغرافية ما قبل التاريخ ، عن حقيقة هذا التغير ونتائجه الطبيعية فى ربوع العالم .

راجع : Huzayyin, S.A. : The Place of Egypt in the Prehistory Cairo 1941.

Fleure, H of Peak, H : Apes and Man

محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية عصر ما قبل التاريخ وفجره ط ١ القاهرة ١٩٦٨

٢ - معنى استسلام الاستهلاك البشرى بالضرورة للانتاج الطبيعى ،
واذعانه لأوضاع هذا الانتاج المتغيرة .

ومعنى أن تمسك الطبيعة بزمام التوازن الحيوى ، وتسيطر على مقومات
الانتاج الطبيعى فى هذا الغطاء الحيوى فتحدد كنهه وكيفه وتفرض تنوعه ؛
فهذا أمر عادى يجسد عجز الإنسان . ولكن أن تضع الطبيعة فى غيبة
القدرة البشرية مستوى المعيشة والطلب لحساب الاستهلاك فى قبضة هذه
السيطرة ، فهذا هو الوضع الاقتصادى الذى يجسد موجبات استسلام
الاستهلاك البشرى للانتاج الطبيعى استسلاما مطلقا .

ويعلن استسلام الاستهلاك البشرى المطلق عن مبلغ اسهام الثورة
الحضارية فى هذا الطور المبكر ، فى تحريض الاستهلاك تحريضا مباشرا أو
غير مباشر ، من ناحية ، وفى تخاذل الوسيلة التى تحمى هذا الاستهلاك من
ناحية أخرى . وهذا هو الاسهام الحضارى غير المتوازن الذى ترجع بموجبه
كفة الاستسلام . وقل أن هذا التصور لا يحتاج لاجتهاد غير عادى ، لكى
يبين مبلغ تضرر الاستهلاك بوسائل الثورة الحضارية . وهى التى أباخت
له سبل التعامل الجائر الذى يعجل باهدار التوازن الحيوى ، وفض العلاقة
بين الانتاج والاستهلاك . وهى التى لم تقدم له فى المقابل أى قدرة أو أى
خبرة أو مهارة ، لكى يتجنب أو يتدارك سلبيات هذا الاهدار .

ومعنى أن يمضى الاستهلاك البشرى الذى يطلب ويحصل على ما يجده
من الانتاج الطبيعى فى الغطاء الحيوى ، ويقبل بالكم والكيف والتنوع ، فهذا
أمر عادى يجسد مبلغ حاجة الإنسان . ولكن أن يضع الاستهلاك فى غيبة
القدرة البشرية مستوى المعيشة والطلب والمصلحة الاقتصادية للإنسان ،
فى قبضة الانتاج الطبيعى ، فهذا هو الوضع الاقتصادى الذى يجسد مبلغ
استسلام الاستهلاك البشرى للانتاج الطبيعى استسلاما مطلقا .

ويعلن استسلام الاستهلاك البشرى المطلق عن مبلغ الحاج المتغيرات
البشرية فى هذا الطور المبكر ، فى تحريض الاستهلاك تحريضا مباشرا وغير
مباشر ، وفى تزويده بالوسيلة التى تسعف التعامل الجائر وتجارى هذا
التحريض . وهذا هو الاسهام الحضارى غير المتوازن الذى ترجع بموجبه
كفة الاستسلام . وقل أن هذا التصور لا يحتاج الى اجتهاد غير عادى لكى
يبين مبلغ تضرر الاستهلاك واستسلامه للمتغيرات . وهى التى أباخت له
التعامل الجائر حتى كتب الاستهلاك على نفسه وهو مرغم الامتثال لطبيعة

الانتاج الطبيعى المتغيرة . وهى التى لم تقدم له فى المقابل أى عون أو أى دعم لكى يتجنب هذا الاستسلام .

وعندئذ ، يقدر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف أنه لم يكن فى وسع رصيد الانسان الحضارى ، فى العصر الحجرى القديم ، أن يسعف الحضور البشرى وحاجته وهو مستسلم للانتاج الطبيعى ، فى مواجهة التحدى الاقتصادى . بل لم يكن فى وسع هذا الرصيد أن يفعل شيئا يحول دون تغير استجابة الانتاج الطبيعى للطلب . كما لم يكن فى وسع هذا الرصيد الحضارى أيضا أى يحبط مفعول المتغيرات البشرية أو أن يفعل شيئا ينضبط بموجبه الاستهلاك . بمعنى أنه لا شئ يخفف عن كاهل الاستهلاك البشرى قبضة وضغوط الاستسلام المطلق للانتاج الطبيعى فى المكان والزمان .

وهذا معناه - بكل اليقين - أنه لم يكن فى وسع الاستهلاك البشرى فى أى مكان ، أن يتمرد على موجبات هذا الاستسلام ونتائجه . بل ولم يكن فى وسع الطلب لحساب الاستهلاك ، أن يرفض العرض المتاح من الانتاج الطبيعى فى المكان والزمان . وهو - كما ذكرنا من قبل - يطلب ويحصل على ما يجد ، وليس على ما يريد لأنه لا يملك حق الاختيار . ومع ذلك تكون المغادرة والنزوح والفرار من المكان بموجب الرفض - هذا احتمال نادر - واستجابة لعوامل الطرد ، المظهر الوحيد لهذا التمرد الشارد على الاستسلام المرغم الصاغر .

وهذا معناه - بكل اليقين - أيضا أن الطبيعة فى المكان والزمان (١٧) ، وهى نابعة ومترتبة على جملة خصائص ومواصفات المكان الجغرافية ، تهيمن

(١٧) موقع المكان الجغرافى ، وشكل التضاريس فى هذا الموقع ، وتكوين الشربة الميكانيكى والكيمائى فى ربوعه ، وعناصر المناخ السائدة فى أنحائه ، تصطنع كلها توليفة الحقيقة الجغرافية الطبيعية . وتهيم هذه التوليفة فى المكان ، فرص تكوين الغطاء الحيوى التكوين المتوازن من غير خروج شاذ عن السنن التى تحكم الحياة فى هذا المكان وتجميع مكوناته النباتية والحيوانية . ويتدخل التغير فى صياغة هذه الحقيقة الجغرافية الطبيعية فى المكان . وهناك أكثر من دليل على استجابة توليفة هذه الحقيقة الجغرافية الطبيعية للتغير من عصر الى عصر آخر . ويترتب على هذا التغير فى الحقيقة الجغرافية الطبيعية تغيرا فى الغطاء الحيوى . بل وتتغير موجبات ومقومات التوازن الحيوى فى هذا الغطاء . وهذا التغير معناه أن الطبيعة تنهى الصورة التى يكون عليها الغطاء الحيوى وتدمرها ، وتحل محلها صورة جديدة . من الطبيعى أن تختلف أو أن تتباين موجبات ومقومات التوازن الحيوى من صورة الى صورة أخرى .

فى غيبة الوعي البشرى أحيانا ، وفى غيبة الضبط البشرى الذى يكفله هذا الوعي أحيانا أخرى ، أو تسيطر على موجبات التوازن الحيوى . والطبيعه هى التى تبقى على التوازن الحيوى ، وهى التى تغير مقوماته أحيانا وتدمره أحيانا أخرى ، فى المكان . ولا يتجاوز فعل الاستهلاك فى مجال التدمير حد التعجيل به فقط .

ومن شأن هذه السيطرة أو الهيمنة الطبيعية على التوازن الحيوى ، أن تهيمن على الانتاج الطبيعى ، وعلى الاستهلاك البشرى وعلى العلاقة بينهما . وقل أن جدوى هذه الهيمنة المركبة ، تتجلى - بكل الوضوح - وهى تتفرد أحيانا ، أو وهى تشارك فعل المتغيرات البشرية أحيانا أخرى . وتؤثر هذه الهيمنة فى شكل ايجابى أو فى شكل سلبى على الانتاج الطبيعى . ومن ثم تتلاعب بالتوازن الاقتصادى تلاعبا خطيرا يبطش دائما بالاستهلاك البشرى .

ويبدو أنه فى غيبة الضبط البشرى يتأكد هذا الاستسلام . ويفرى الاستسلام هذه الهيمنة الطبيعية ، لكى تجعل عملية الطرد أو الإبعاد من المكان فى نهاية المطاف ، عملية متممة لدورة اقتصادية يعيشها الحضـور البشرى فى المكان . وتبدأ هذه الدورة بالترحيب والتعايش وحسن التعامل بين الاستهلاك الذى يطلب والانتاج الذى يعطى . ثم يكون التغير وفعل المتغيرات الذى يدعو الاستهلاك الذى يطلب الى التعامل الجائر بعد أن يفقد أسباب الترحيب والتعايش . ويعجل هذا التعامل الجائر باهدار التوازن الحيوى ، وتشدد ضغوط التغير على الحضور البشرى . ويتحتم عليه الخروج أو الفرار من مواجهة عوامل الطرد من المكان .

الهيمنة الطبيعية وسلبية الاستسلام :

الاسهام الطبيعى المهيمن على مقومات التوازن الحيوى فى جانب ، وعلى موجبات انتهاك هذا التوازن فى جانب آخر ، قد أشرك معه المتغيرات البشرية - الديموجرافية والحضارية - فى موجبات الانتهاك فقط ، ولم يشرك معه الاستهلاك فى السيطرة على مقومات التوازن الحيوى فى المكان . وكان ذلك الاشتراك الجزئى ، فى نظير الإباحة التى بررت حق انتفاع الاستهلاك البشرى بالانتاج الطبيعى انتفاعا متحررا فى الظاهر . وفى مقابل هذا الانتفاع المتحرر ظاهريا ، قبضت الطبيعة بموجب هذه الهيمنة على زمام الاستهلاك البشرى .

وعندما تقبض الطبيعة على زمام الاستهلاك ، يجاوب الانتاج الطبيعى الطلب لأن التوازن الحيوى يكفل هذه الاستجابة . ولا يجاوب الانتاج الطبيعى

الطلب فى نفس المكان ، لأن التوازن الحيوى الذى ينتهك لا يكفل هذه الاستجابة . بمعنى أن الطبيعة التى تقبض على زمام الاستهلاك وعلى الإنتاج ، ترغب الطلب ارغام من لا يملك حق الاعتراض أو حق الاعراض .

بل قل أن اسهام الطبيعة المهيمن ، قد يتمادى فى فرض موجبات هذا الارغام الذى يستذل الطلب ويتلاعب بالاستهلاك . ويفرض بموجب هذا الارغام مستوى المعيشة عند حد الكفاية أو عند حد الكفاف فى المكان . وهو الذى يتمادى أيضا فى هذا الارغام الى الحد الذى يخفض مستوى المعيشة الى حد دون الكفاف ، أو الذى يؤدى الى الطرد واجبار الناس على الفرار أو تفريغ المكان من الناس .

وهذا معناه - بكل اليقين - أن دور الحضور البشرى فى اطار الدورة الاقتصادية فى المكان ، هو دور الذى يطلب ويلج فى الطلب لحساب الاستهلاك . وهذا الدور يجسد معنى الهدم والاهدار ، ولا يظهر أى عناية بالبناء أو التجديد . ولم يتجاوز دور الحضور البشرى أبدا حد الطلب والاستماع للمتغيرات والتوازن الحيوى فى أوج ازدهاره ، أو فى حضيض تدهوره وانهيائه . ومن ثم نتبين معنى الحصول المرغم فى هاتين الحالتين على الحصص المباحة له من الانتاج الطبيعى ، ومعنى تفريغ المكان من الناس .

ويبقى الحضور البشرى فى مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجرى القديم متمثلا ومستسلما للهيمنة الطبيعية ، سواء انتهك التوازن الحيوى فى المكان ، أو لم يفعل . وهو يطلب لحساب الاستهلاك ، ويحصل على ما يجد دون اعراض أو اعتراض ، وليس على ما يريد بالفعل . بل يكون من شيمته القبول وعدم الاعتراض على السيطرة التى تفرضها الطبيعة والمتغيرات على التوازن الحيوى بصفة عامة وعلى الانتاج الطبيعى بصفة خاصة .

وهذا معناه - بكل اليقين - أيضا أن فعل المتغيرات البشرية - الديموجرافية والحضارية - الذى يشارك فعل المتغيرات الطبيعية ، كان فعلا مساندا . وهذا الفعل يجسد معنى الاشتراك فى الهدم والاهدار ، ولا يظهر أى عناية بالبناء أو التجديد . ولم يتجاوز هذا الفعل أبدا حد التعجيل بهذا الاهدار وتحويل التوازن الحيوى من أوج الازدهار الى حضيض الانهيار ، فى وقت قصير . ومن ثم نتبين كيف تبقى الهيمنة للطبيعة وكيف يكون للمتغيرات الفعل الذى يشهده أزر الهيمنة وهى تنتهك أو تدمر التوازن الحيوى . ولا يبقى للحضور البشرى بعد ذلك كله غير التبعية ، وامثال الاستهلاك بغير ارادته .

وقل أنه لم يكن فى وسع الحضور البشرى فى اطار التبعية وامتنال الاستهلاك وهو لا يكف عن الطلب ، أن يتخلص من وطأة هذه الهيمنة . بل لم يكن فى وسعه أن يتمرد عليها أو أن ينهيها . وحتى الفرار كان لا ينهى هذه الهيمنة فى المكان الا من حيث الشكل فقط ، ولكى يقع فى قبضة الهيمنة فى المكان الآخر من جديد . ويتسع معنى هذه الهيمنة وهى تلاحق حضور الانسان فى أى مكان وفى كل مكان ، أو وهو يطلب من الانتاج الطبيعى فى أوج ازدهاره وفى حضيض ذبوله وانهيائه . ولم يملك الحضور البشرى أبدا حق اختيار الكم أو الكيف من الطلب ، الذى يحصل عليه لحساب الاستهلاك من الانتاج الطبيعى .

ولا شىء يلفت النظر فى اطار هذه الرؤية الجغرافية ، أهم من تكرار محاولات التملص من قبضة هذه الهيمنة ، وتكرار الوقوع فى كل مرة فى قبضتها مرة أخرى . ويجسد هذا التكرار على مدى العصر الحجرى القديم ، سلبية الفعل البشرى المطلقة ، فى مواجهة الموقف الذى تراود الحضور البشرى فيه ، كل دواعى التملص من هذه القبضة . وتبدو سلبية الفعل البشرى على حقيقتها ، عندما يمارس هذا الحضور البشرى التعامل الجائر مع المعين ، الذى يتدهور انتاجه ، لحساب الاستهلاك البشرى .

وسلبية الفعل البشرى فى مقابل ايجابية الفعل الطبيعى الذى يحافظ على التوازن الحيوى ، هو انتصار حقيقى للطلب . ولكن سلبية الفعل البشرى فى مقابل سلبية الفعل الطبيعى الذى لا يحافظ على التوازن الحيوى ، هو انتصار كاذب وعواقبه وخيمة . وينبغى أن ندرك كيف توظف سلبية هذا الفعل البشرى بعض مهارات الرصيد الحضارى انتصارا للطلب فى المكان توظيفا غشيميا ، لا يحسب حساب العواقب على درب الخطأ الاقتصادى . ومعنى هذا التوظيف الغشيم ، أنه لم يكن أبدا التوظيف الملتزم بمسألة التوازن الحيوى والمحافظة عليه . ويبدو أن سلبية هذا الفعل البشرى ، قد دأبت على الاستخفاف بالعلاقة التى ينبغى أن تكون متوازنة ، بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى .

والطلب الجائر بموجب النمو الديموجرافى ، والتعامل الجائر بموجب الوسيلة الحضارية ، أمور تعبر فى جملتها عن حقيقة عدم الالتزام ، أو عن منطق الاستخفاف . وهذا هو التعبير الواضح الذى يصور الكيفية التى يعجل بها هذا الفعل السلبى ، عندما ينتهك ، أو عندما يشارك الفعل الطبيعى فى انتهاك التوازن الحيوى فى المكان . وتستوجب فاعلية الفعل

البشرى السلبي الذي لا ولم يلتزم ، شكلا واضحا من التخطيط الاقتصادي .
كما تستوجب أيضا التلاعب بمستوى المعيشة ، لكي يكون عند حد الكفاية
أحيانا ، ولكي يهبط الى حد الكفاف أو دون الكفاف أحيانا أخرى .

وهذا هو - على كل حال - المعنى الحقيقي لفاعلية العمل البشرى
السلبي ، الذي يتأثر بموجبه الطلب ويتأرجح مستوى المعيشة في العصر
الحجري القديم . ويدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي جيدا كيف كانت هذه
الفاعلية سلبية دائما ، في مواجهة فاعلية العامل الطبيعي السلبي أو
الإيجابي ، في المكان والزمان . وسلبية هذه الفاعلية ، في ظل مهارات
الثورة الحضارية والحاح النمو الديموجرافي ، هي التي تصطنع المتغيرات
وتستمتع لها ، فتعجل بالخلل الذي يفض التوازن الاقتصادي بين الانتاج
والاستهلاك . وسلبية هذه الفاعلية أيضا ، في ظل توظيف خبرات المرحلة
الحضارية والامتثال للحاح النمو الديموجرافي ، هي التي تصطنع الفرار من
المكان ، وتستعيد بموجبه التوازن الاقتصادي من جديد ، بين الانتاج
والاستهلاك في مكان آخر .

واذا كانت فاعلية العامل الطبيعي وهي ايجابية لا تخوف ولا تخذل
الحضور البشرى في المكان ، فانهما تخون وتخذل وتشرك معها المتغيرات
البشرية في هذه الخيانة وهي سلبية . والخيانة اخلال بالتوازن الحيوى
وتلاعب بالتوازن الاقتصادي في المكان لغير مصلحة الاستهلاك وحقه في
الطلب . أما فاعلية العامل البشرى وهي سلبية دائما في العصر الحجري
القديم ، فهي تخذل الحضور البشرى وتخونه في المكان ، لأنها لا تملك ضبط
التوازن الاقتصادي أو السيطرة عليه .

هذا ، ولا يمكن أن تحدد الرؤية الجغرافية الاقتصادية معنى الخيانة
والخذلان ، وهما من فعل العمل الطبيعي السلبي أو وهما من فعل العمل
البشرى السلبي ، إلا من خلال :

١ - تصور معنى الخلل والانهيار الذي يلحق بالتوازن الحيوى ، عندما
تهيمن الطبيعة على الانتاج الطبيعي ولا تحافظ عليه لحساب الاستهلاك في
المكان .

٢ - تصور معنى انعدام التوازن الاقتصادي ، وفض العلاقة بين الانتاج
الطبيعي والاستهلاك ، عندما يمارس الانسان الشكل الجائر أو المدمر من
أشكال التعامل لحساب الاستهلاك في المكان .

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبداً فى أن التعامل الجائر مع الانتاج الطبيعى ، والأخذ الشره من المعين والاستهلاك المتهور الذى يثمدى فى حفز التعامل الجائر ، والأخذ المتهور ، هو شكل خطير من أشكال التدمير والتخريب والاهدار . وصحيح أن هذا الشكل الخطير يستنزف المعين ويعجل بتداعى وانهيار التوازن الحيوى من غير قصد متعمد ، وفى حضور ويقظة ونشاط فعل العامل البشرى السلبى . ولكن الصحيح انه لم يكن فى وسع يقظة فعل هذا العامل البشرى السلبى ، أن تبقى على المعين ، أو أن تجدد حيويته تجديداً يحافظ عليه وعلى عطائه واستجابته للطلب . وهل كان فى وسع هذا الفعل البشرى السلبى وهو لا يسيطر على الانتاج بل يستسلم له أن يفعل شيئاً غير التعجيل بالاهدار أو المضى فى الاستنزاف ؟

وهذا هو عين ما يعنيه الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بسلبية فعل العمل البشرى فى اطار الهيمنة الطبيعية على موارد الانتاج الطبيعى فى كل مكان . ويضخم هذه السلبية اجتماع المتغيرات البشرية مع المتغيرات الطبيعية فى صف واحد ، من أجل هدف واحد ، لكى يتمادى التغير ويعجل بانتهاك التوازن الحيوى واهداره . وتصور هذه السلبية أيضاً منطق التبعية - فى حضور ويقظة ونشاط فعل العامل البشرى السلبى - فى اطار الهيمنة الطبيعية . وبموجب السلبية والتبعية ، وهما من أهم نتائج الاستسلام للهيمنة الطبيعية ، ينتهى التوازن الاقتصادى فى كل مكان دائماً ، لغير مصلحة الاستهلاك .

وهذا الانهاء أو هذا الانتهاء ، فى الرؤية الجغرافية ، لا يعنى شيئاً أهم أو أخطر من فض العلاقة بين طرفين هما :

- ١ - معين عطاء ومورد انتاج طبيعى فى المكان ، يستخدم استخداماً جائراً لحساب الاستهلاك ، ودون عناية الطبيعة ، أو اكتراث الانسان بالتوازن الحيوى الذى يكفل حيوية واستمرار عطاء هذا المعين وانتاجه .
- ٢ - منتفع بعطاء أو انتاج مطلوب بالحاح ، يصعد معدلات طلبه الجائر من هذا المعين أو المورد ، وهو غير قادر على صيانة وجوده وغير كفء لتجديد حيويته ، وغير مكترث باستمرار العطاء أو الانتاج من هذا المعين أو المورد .

وسواء تأتى هذا الانهاء ، وفض العلاقة بين هذين الطرفين فى المكان ، نتيجة لفعل المتغيرات الطبيعية ، أو نتيجة لزيادة معدلات الطلب ، أو نتيجة لسوء استخدام المعين ، منفردة أو مجتمعة فى وقت واحد ، فإن هذا هو عين

ما يعنيه الاستنزاف • وهو أيضا الاسراف والتبديد الذي يجهز على مقومات التوازن الحيوى • وهذا الاستنزاف والاسراف والتبديد ، هو التدمير أو الاهدار الذى يصطنع الحلل ، ويسىء أو يفسد العلاقة بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى •

وعندما تكون فاعلية العمل البشرى الذى يتمادى فى الطلب ، فاعلية سلبية فى مواجهة الهيمنة الطبيعية ، فان الحلل بين طلب صاعد وجائر ، وانتاج هابط ومتداع ، هو الذى يهدر أمن الحياة الاقتصادية فى المكان ، وقل - بكل اليقين - أن هذا التهديد المباشر لا يرحم أبدا ، وهو ينتهك مستوى المعيشة انتهاكا يهبط به من حد الكفاية الى حد الكفاف أو دون الكفاف • وكل أيضا أن استمرار هذا التهديد الذى لا يكف ولا يوقفه شيء ، يفزع الحضور البشرى • وتبدأ المعاناة والفرز فى الأصل من نقصان العرض نقصانا مستمرا فى مواجهة الطلب • وتحتم هذه المعاناة والفرز فى النهاية الفرار أو النزوح من هذا المكان •

هذا ، ولأن فاعلية العامل البشرى ، تكون سلبية وهي تنتهك مقومات الانتاج الطبيعى ، وتجور فى الطلب بمبرر أو من غير مبرر ، ولأن مهارات وخبرات الحضور البشرى ، تبدو سلبية أيضا وهي لا تصون المعين ولا تجدد حيويته أو تحافظ عليه ، يستسلم الاستهلاك فى المكان والزمان ، لكل موجبات الانضباط فى التوازن الحيوى • كما يستسلم الاستهلاك أيضا ، مع مرور الوقت فى نفس المكان ، لكل دواعى الحلل فى هذا التوازن •

ويضيع هذا الاستسلام على الحضور البشرى حقه فى قيمة هذا التوازن وتنهار العلاقة بين العرض والطلب • ويتعرض فى كل مرة الى حيد كبير لضغوط شديدة يصطنعها الهبوط أو التدهور المستمر فى مستوى المعيشة فى المكان • ومع ذلك لا يضيع هذا الاستسلام منه أبدا حقه فى الفرار من المكان ، لاستعادة هذا التوازن الحيوى وبناء العلاقة السوية بين العرض والطلب من جديد فى المكان الآخر •

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا فى حقيقة وواقعية هذه الضغوط وهي تتوالى أو تتجدد وتلاحقه من مكان الى مكان آخر • بل لا يتشكك أبدا فى فاعليتها وجدواها ، وهي تهاجم الحضور البشرى فى نقطة الضعف التى يفرضها عليه الطلب ، ولا يستطيع التفريط فيه ، ويستسلم بموجبها استسلاما كاملا للانتاج الطبيعى فى أى مكان • ويصبح

هذا الاستسلام وكأنه شرط من أهم شروط التعايش أو التصالح مع الواقع الطبيعي في المكان .

وتعايش الحضور البشرى في المكان تعايشا سسويا لا ينفي أبدا أنه يتصور جوعا ويفتقد معظم مطالبه ويستشعر الخطر ، عندما يتعرض لمضاعفات هذه الضغوط الاقتصادية . وما يكون في وسع هذا الحضور البشرى بكل المهارات والخبرات في مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجري القديم ، أن يفعل شيئا ايجابيا لمنع أو لاحباط موجبات انهيار هذا التعايش في هذا المكان . وكان عليه وهو في مواجهة هذا التحدى الاقتصادي ، أن يفاضل بين خيارين لا ثالث لهما مفاضلة حاسمة .

ويكون هذا الاختيار أو المفاضلة - بالضرورة - شكلا من أشكال الاجتهاد في طلب الانتصار وتجاوز هذا الموقف الاقتصادي الصعب . وهو يفاضل بين :

١ - المضي في الاستسلام لفعل هذه الضغوط الاقتصادية والقبول الصاغر بمضاعفات نقصان العرض وصولا الى حد الهلاك والموت في المكان . وتلك هي سلبية الفعل البشرى الجامد التي تجسد الصمود ولا تعرف أن تحقق بموجه الانتصار الحقيقي لحساب الحياة .

٢ - الهروب من مواجهة هذه الضغوط الاقتصادية ، والرفض الحاسم لمضاعفات نقصان العرض ، ووصولا الى فرصة التوازن الحيوى في مكان آخر . وتلك هي سلبية الفعل البشرى المرن ، التي تفرط في الصمود وتعرف أن تحقق بموجه الانتصار الحقيقي وهي تفلت من قبضة التحدى المهلك للحياة .

ويمثل هذان الخياران ، في رؤية الجغرافى الاقتصادي ، الشكل السلبي من التصرف البشرى ، في سلبية هذه المواجهة . وتمثل هذه السلبية حيلة أو وسيلة من لا يملك الاقدام الايجابى في طلب الانتصار . ومع ذلك فان الاختيار الحصيف الذى يفضل ويكفل سلبية الفعل البشرى المرن ، على سلبية الفعل البشرى الجامد ، هو الاختيار الذى يطلب ويتعمد ويحقق الانتصار .

واختيار الفرار أو الهروب ، يعنى الانسحاب من جولة الصراع .

ويعنى أيضا الانتشار على أوسع مدى فى أنحاء الأرض • ولكن الأهم من ذلك كله هو انه عين الانتصار • وصحيح أن الانتشار فى ربوع الأرض الذى يؤمن الحياة ، هو انتصار حقيقى ، لحضور الانسان الذى يسعى الى السيادة ولا يملك مقوماتها بالفعل • ولكن الصحيح أيضا أن هذا الانتصار الحقيقى ، هو الذى ينقذ الحضور البشرى من براتن التحدى الاقتصادى ، وينتشله من مضاعفات وعواقب الاستسلام لهيمنة الانتاج الطبيعى المتدهور فى المكان •

ويجسد هذا الانتصار الحقيقى - بكل الوضوح - فاعلية وجدوى هذا الفعل البشرى السلبي المرن • وهو الفعل الذى يبقى على وجود الانسان ، ويخرجه من حضيض التوازن الحيوى المختل ، وينقذه فى الوقت المناسب من قبضة وهيمنة الانتاج الطبيعى المتداعى • بل قل - بكل اليقين - أن هذا النمط السلبي من الانتصار لا ينبغى التنبه به ، وهو حيلة العاجز ، الذى لا يمتلك فى الزمان والمكان ، القدرة على استعادة التوازن الحيوى الفورى فى المكان ، وإعادة التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، ثم ينتصر •

هذا ، ولا ينبغى أن يتشكك التقويم الجغرافى أبدا فى جدوى هذا النمط السلبي من الانتصار الذى يتكرر أكثر من مرة • وهو الانتصار الذى أنهى فى كل مرة ، على مدى العصر الحجرى القديم ، أزمة الحضور البشرى فى مرحلة الضيافة على صعيد انتشاره فى ربوع الأرض • وحدوث المواجهة بعد كل انهيار للتوازن الحيوى فى المكان ، هو عين ما تعنيه أزمة الحضور البشرى الذى يقف على حافة الهاوية • وانتهاء هذه الأزمة من خلال الانتصار السلبي وإعادة التوازن الاقتصادى فى المكان الجديد ، هو عين ما يعنى أن الحضور البشرى لم يحقق أو يبتنى مقومات سيادته على الأرض ، فى هذه المرحلة •

وصحيح أن هذا الانتصار السلبي فى كل مرة وفى أى مكان ، يعيد التوازن الاقتصادى من جديد ، لحساب من فر وهرب وغادر الى مكان جديد ، ولحساب من لم يفر وتخلف وفضل البقاء فى نفس المكان • وصحيح أيضا أن استعادة هذا التوازن الاقتصادى بين الانتاج الطبيعى والاستهلاك البشرى ، يعيد أحوال وأوضاع الحضور البشرى ، فى كل مرة ، الى حالة الأمن الاقتصادى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذه العودة الى حالة التوازن الاقتصادى مع بقاء التهديد مرة أخرى وهو احتمال وارد ، لا يعنى

شيئا محددا أهم من أن الحضور البشرى الذى يتجاوز المحنة ، لا يملك زمام أى سيادة على الأرض ، فى هذه المرحلة .

ومن ثم تدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية وسيلة هذا النمط السلبي من الانتصار على التحدى الذى ينتهك التوازن الحيوى فى المكان . كما تدرك هذه الرؤية أيضا جدوى هذا الانتصار ، مرة وهو يخرج الحضور البشرى من الورطه عندما يتعذر الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك ، ومرة أخرى وهو يحقق انتشار هذا الحضور البشرى فى ربوع الأرض التى تكرم وفادته وتجزل له العطاء ويجد الطلب الحاجة من جديد لحساب الاستهلاك . وفى اطار هذه الرؤية وهذا التقويم الجغرافى وحساب الجدوى ، ينبغى أن يلمح الجغرافى مبلغ اصرار الحضور البشرى على السيادة ، أو مبلغ الاهتمام بالبحث عن موجبات هذه السيادة على الأرض .

* * *

الانتصار والبحث عن السيادة :

يقود الانتصار السلبي الانسان حتما على درب الأمن الاقتصادى ، ولكنه لا يقود الحضور البشرى أبدا على درب السيادة على الأرض . بل قل أن هذا الانتصار السلبي ، لا يحق للحضور البشرى ما يرنو اليه ، ولا يطلق له عنان الحرية والتحرر الحقيقى فى ربوع الأرض . ولم يكتسب الحضور البشرى حق السيادة فى العصر الحجرى القديم ، لأنه لم يمتلك أهم وأعظم موجبات هذه السيادة . وقل - بكل اليقين - أنه لا مجال قطعا للتوافق بين استسلام فعلى للانتاج الطبيعى فى كل مكان ، فى مرحلة الضيافة وهو ما يحدث بالفعل ، وسيطرة فعالة تؤكد السيادة فى أى مكان وهو ما لم يتحقق فى هذه المرحلة .

ومع ذلك ، تجد الرؤية الجغرافية أكثر من مؤشر أو علامة تؤكد على أن الانتصار السلبي على التحدى الاقتصادى فى المكان ، هو حيلة من يرفض الاستسلام ويبحث عن السيادة فى وقت واحد . بل قل أن هذا الانتصار يجسد الرغبة الحقيقية فى عدم الاستسلام والتمادى فيه ، ويجسد الحافز القوى فى مجال البحث عن خيوط يصطنع منها نسبيج السيادة . وما من شك فى أن رفض الاستسلام والاحتياىل بحثا عن السيادة ، هو الذى يضع الحضور البشرى فعلا على درب البحث عن موجبات السيادة ، والتطلع الى الأمن الاقتصادى الذى تكفله السيادة ، فى كل مكان على صعيد الأرض .

ولكى يصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى هذا التطلع الى موجبات
السيادة ، أو هذا البحث عن حق السيادة ينبغى أن يفهم جيداً أو أن
يستوعب مبلغ الحاجة الى التغير ، فى قدرات ومهارات ووسائل الحضـ
ور البشرى . ولا يمثل هذا التغير أو لا يعبر عن شئ أهم من تجسيد ارادة
التمرد على موجبات الاستسلام . بل قل أنه التغير الذى يحفز ويفجر ارادة
التمرد على معنى ومغزى موجبات هذا الاستسلام والحرمان من حق السيادة .

ويستوجب هذا التفجير ، واستنفار ارادة التمرد ، أن تعمل وتكافح
على وجهين ، فى وقت واحد ، لكى تنهى موجبات الاستسلام ، وتمسك
بزمam السيادة . وهذا معناه أن يواجه التمرد :

١ - ايجابية العامل الطبيعى المنفرد أو فى صحبة المتغيرات البشرية
مواجهة فعالة وناجحة ، تنهى موجبات الاستسلام للانتاج الطبيعى فى أى
مكان .

٢ - سلبية العامل البشرى المرن ، مواجهة فعالة وناجحة تنهى هذه
السلبية حتى يحق له أن يمارس موجبات السيادة على الأرض .

واستسلام الاستهلاك البشرى للانتاج الطبيعى فى أى مكان على مدى
العصر الحجرى القديم ، هو استسلام من نوع خاص . وقد نجد فى ظاهره
كل علامات القبول وهو يحصل على ما يجد ، ولكنه يحمل فى أحشائه القدرة
على الرفض . ويدوم الاستسلام ما دام التوازن الحيوى فى المكان . ويرفض
الحضور البشرى هذا الاستسلام ويتمرد عليه فعلاً ، كلما استشعر الخطر
وافتقد التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب . وقبول التحدى خطوة على
درب الرفض . وسلبية العامل البشرى ، هى التى تعلن عن درجة الاصرار
على هذا الرفض . والاصرار على الرفض هو الذى يصعد هذا التمرد على
موجبات الاستسلام .

وهذا الاستسلام الذى يعنى القبول بما وجود به الانتاج الطبيعى ،
وحصول الاستهلاك على ما يجد فى المكان ، فى فترة زمنية معينة ، يجسد
معنى التعايش والمصالحة بين الطبيعة والحضور البشرى . ولكن الاستسلام
فى فترة زمنية أخرى الذى يعنى الاستجابة لعوامل الطرد والخروج من
المكان ، يجسد معنى المصالحة بين الطبيعة والحضور البشرى على انتهاء هذا
التعايش . وهذا هو معنى النوع الخاص من الاستسلام فى الرؤية الجغرافية .

ويجسد هذا النوع الخاص من الاستسلام ، معنى قبول من لا يملك الاعراض ، ولكنه يملك فى نفس الوقت بعض الحق فى الاعتراض . وهذا الحق المحدود من الاعتراض ، فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، يعنى التمرد على الاستسلام فى الوقت المناسب على الأقل فى طلب أسباب النجاة . بمعنى أنه يجسد التمرد على الاستسلام الذى يعرض الحضور البشرى لعواقب ومضاعفات عدم التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب فى المكان .

وإذا كان ثمة قبول يبدية الحضور البشرى ، ويتحدد بموجبه شكل التعايش فى المكان فى اطار هذا النوع الخاص من الاستسلام ، فهو قبول وقتى فقط . ويقبل الحضور البشرى بموجب هذا القبول الوقتى استسلام الاستهلاك ، ويحصل على ما يجد . ويدعوه هذا الاستسلام أيضا الى الاقتناع بكم ونوع الطلب الذى تتلاعب به المتغيرات . وهو أيضا قبول مرن ، يقبل بموجبه الاستهلاك الحد المتغير لمستوى المعيشة بين الكفاية أحيانا والكفاف أحيانا أخرى .

وهذا القبول الوقتى المرن ، ليس هو أبدا القبول الذى يؤكد معنى الاستسلام المطلق فى السراء والضراء . وليس هو أبدا القبول الذى يبقى الحضور البشرى رهينة ، فى قبضة موجبات هذا الاستسلام المطلق ، ويحرمه من حق الدفاع عن النفس ، والتمرد على موجبات هذا الاستسلام . وما من شك فى أن الاستجابة لعوامل الطرد التى تفرضها المضاعفات الناجمة عن احتلال المكان ، وتخرج الحضور البشرى من الورطة أو المحنة ، تنفى عنه كل معانى الاستسلام المطلق .

ومن ثم تدرك الخبرة الجغرافية الاقتصادية معنى ومغزى هذا النوع الخاص من الاستسلام الذى لا يدوم وينطوى على ارادة التمرد . كما تدرك أيضا جدوى ومدى هذا الاستسلام ، والكيفية التى ينفذ بها صبر الحضور البشرى لكى يكون هذا التمرد ، والكيفية التى تتحول بها مضاعفات عدم التوازن الحيوى الى ضغوط اقتصادية وعوامل طرد لكى تلتهب ارادة هذا التمرد . والنزوح أو الفرار من المكان ، هو المظهر الذى يعلن عن معنى ومغزى هذا التمرد على الاستسلام المطلق .

وكان من الطبيعى أن تمضى حركة الحياة فى العصر الحجري القديم على هذا المنوال . ويستسلم الحضور البشرى ما بقى التوازن الحيوى الذى يستجيب للطلب ، ويلبى حاجة الاستهلاك . ويبدو هذا التعايش وكان

الحضور البشرى يتسود ، ولا شيء يحرمه من هذا التسود فى المكان • وكان من الضرورى أن يغادر الحضور البشرى المكان ، كلما خربت المتغيرات التوازن الحيوى ، وتحول ميزان العلاقة بين الانتاج والاستهلاك لغير صالحه • ويتيقن الحضور البشرى من هذا الخطر الذى يفرض التعايش وينهى المصالحة بينه وبين الطبيعة ويحرمه من التسود ، فى المكان •

ومن خلال هذا النوع الخاص من الاستسلام المتغير ، يقبل الحضور البشرى بالسيادة لبعض الوقت ، ويتمرد عندما تنتهك الضغوط الاقتصادية هذا التسود فى المكان • ولا ينبغى أن يتوقع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فى مرحلة الضيافة على امتداد العصر الحجرى القديم ، غير ذلك التلاعب والتغير الذى يحرم الحضور البشرى من دوام واستمرار حقه فى السيادة ، فى أى مكان • بمعنى أن الحضور البشرى كان يطاوع الطبيعة ولكنه لم يتركها تطوعه •

وكم تلاعبت الطبيعة والمتغيرات الطبيعية والبشرية تلاعبا مثيرا ، يهدر حق السيادة ، ويهدد أمن ومصير الحضور البشرى فى المكان • وكم استوجب هذا التهديد انهاء أو رفض التعايش ، التمرد والفرار من هذا المكان • وهذا هو منوال العمل البشرى السلبى الذى ينتصر بموجبه الحضور البشرى ، أو الذى يستعيد بموجبه سيادته فى اطار حق التعايش من جديد فى مكان آخر •

ومن خلال الاستسلام والصمود لبعض الوقت فى المكان ، ومن خلال التمرد وتوظيف الفرار فى الانتصار ، نعرف مبلغ الاصرار على البحث عن موجبات السيادة • وينبغى أن يصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، كيف يكتسب الحضور البشرى المهارات فى اطار رصيده الحضارى على المدى الطويل ، وهو يبحث عن موجبات السيادة لبعض الوقت فى أى مكان يحل به • وينبغى أن يتصور أيضا كيف يوظف الحضور البشرى هذه المهارات والخبرات بعد تطوير حضارى على المدى الطويل ، فى تفجير ثورة اقتصادية عظمى •

وتفجير هذه الثورة الاقتصادية العظمى الذى لا يبدأ من فراغ ، هو الذى يسفر عن التغير الشامل • وهو الذى ينهى مرحلة الضيافة على الأرض • وهو الذى يحرر الاستهلاك من قبضة المتغيرات فى هذه المرحلة • وهو الذى يطلق سراح الطلب وحاجة الاستهلاك من قبضة الانتاج الطبيعى • ويكفل هذا التحرير حق السيادة المطلق للانسان فى كل مكان على الأرض •

الفصل الثالث

الانتاج والاستهلاك

أوضاع التوازن في مرحلة السيادة

- الثورة الاقتصادية ، وانتهاء مرحلة الضيافة
- الثورة الاقتصادية ، ومسيرة السيادة
- السيطرة على الانتاج الاقتصادى
- مسيرة السيطرة على الانتاج الاقتصادى
- تحرير ارادة الاستهلاك البشرى
- التعايش والسيادة على درب النضج
- العلاقة الجديدة بين الانتاج والاستهلاك
- النجاح الانتاجى فى ترسيخ التعايش
- مفهوم تنشيط الانتاج الاقتصادى
- مفهوم تنشيط الاستهلاك البشرى
- الالتزام المتبادل بين الانتاج والاستهلاك
- الثورة النظامية وقيام النظام ، النظام فى مجتمع البداوة ،
- النظام فى مجتمع الاستقرار
- الولاء للنظام وتأمين المصلحة الاقتصادية
- النظام واتجاهات الانتاج والاستهلاك
- الافتراق الحضارى وتطور الاستهلاك
- استجابة الاستهلاك للمتغيرات
- النضج وصياغة النظام الاقتصادى
- وقوع الانتاج والاستهلاك فى قبضة النظام الاقتصادى

الفصل الثالث

الانتاج والاستهلاك أوضاع التوازن في مرحلة السيادة

الثورة الاقتصادية وانتهاء مرحلة الضيافة :

انتهاء مرحلة الضيافة ، مسألة في غاية الأهمية ، لأنها تسجل وصول الحضور البشرى على الدرب الى نقطة تحول مثيرة . وتسفر نقطة التحول على الدرب ، بداية مرحلة السيادة على الأرض بداية حقيقية . ولا سيادة على الأرض أبدا من غير قطع دابر كل موجبات استسلام الحضور البشرى للانتاج الطبيعى فى المكان . ولا سيادة على الأرض أبدا من غير تأكيد ذات الحضور البشرى والعثور على موجبات السيادة فى أى مكان .

وما من شك فى أن توجه الحضور البشرى الحضارى كان مبشرا بهذا التغير (١) . بل وكان الحضور البشرى متشوقا اليه فعلا ، لأنه كان يرفض ويعترض على تلاعب الانتاج الطبيعى بأمنه ومصيره الاقتصادى فى المكان . بل قل أن هذا التشوق قد برهن عليه التمرد على موجبات الاستسلام الذى وصف بأنه من نوع خاص . ولقد استوجب تكرار هذا التمرد ثورة اقتصادية شاملة ، تجاوب هذا الرفض أو الاعتراض ، وتضع التمرد موضع التنفيذ العملى .

والثورة الاقتصادية ، هى ثورة حقيقية على الدرب الذى تمضى عليه حركة حياة الحضور البشرى . وهى ثورة تغير شامل ، لها أبعاد حضارية وأبعاد اجتماعية ، فضلا عن نتائجها الاقتصادية . وهى قمة الانتصار على التحدى الاقتصادى الذى يفرض على الحضور البشرى الاستسلام من نوع خاص ، وهو لا يمسك بزمام الانتاج الطبيعى ولا يعرف كيف يطوعه . وهى الثورة التى وضعت حدا جديدا للتصالح بين الحضور البشرى والطبيعة فى المكان .

(١) محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ط القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣٢٩ .

وقل أن هذا الانتصار الحقيقي ، قد أنهى مذلة الطلب وتخبط الاستهلاك . كما كبح جماح التعامل الجائر مع المعين ، عندما تكون استجابة الانتاج الطبيعى للطلب استجابة مقترة أو متخاذلة . والأهم من ذلك كله ، هو تأمين مستوى المعيشة وتخفيض معدلات ذبذبته وتعرضه للتغير السريع .

هذا ، وما من شك فى أن ارادة التمرد التى يسجل الحضور البشرى بموجبها عدم القبول أو الاعتراض على الاستسلام للضغوط الاقتصادية الخائفة ، عندما تنتهك المتغيرات التوازن الحيوى فى المكان ، هو الذى يؤهل الانسان لهذه الثورة الاقتصادية الأولى . وهى أيضا التى تشحذ القدرات وتنمى المهارات ، على المدى الطويل ، وتهيئ الحضور البشرى فى المكان ، لتفجير هذه الثورة . ولا تكاد تعبر هذه الثورة من خلال كل النتائج الباهرة التى تتوالى اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، عن شئ أهم من تجسيد معنى ومغزى وجدوى هذا التمرد البشرى العظيم ، على الأوضاع التى لم يسيطر بموجبها على زمام الانتاج على مدى العصر الحجرى القديم .



الثورة الاقتصادية ومسيرة السيادة :

الثورة الاقتصادية ، هى بالضرورة ثورة ابداع وتجديد . وهى ثورة تطويع لموجبات السيادة على الأرض . بل قل انها هى ثورة التغير الحقيقى ، فى حياة الحضور البشرى على الدرب ، فى المكان وكل مكان ، وفى الزمان وكل زمان .

هذا ، وما من شك فى انها الثورة البناءة ، التى تنهى مرحلة الضيافة على الأرض . وهى التى تخلص الانسان من تلاعب الطبيعة ومن فعل المتغيرات المنحرف ، الذى أشقى الحضور البشرى على المدى الطويل . وهى التى تؤكد مشروعية استحقاق الحضور البشرى فى السيادة على الأرض . بل قل - بكل اليقين - أن هذه الثورة هى التى تزف موكب الحضور البشرى من أوسع الأبواب الى مرحلة السيادة ، معتزا بأمنه وبذاته ، ومطمئنا على حقه ومصيره الاقتصادى .

والثورة الاقتصادية ، هى بالضرورة ثورة ارادة وقدرة وتطلع ، تطلب

الحياة الأفضل اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا (٢) . وهي - من غير شك - ثورة تغيير ، تصطنع نقطة التحول المثيرة ، التي تبدأ من عندها ، وتمضى بموجبها حركة الحياة وحضور الانسان ، على درب الحياة الأفضل ، وفي الاتجاه الاقتصادى الأجدى .

ويؤمن هذا الاتجاه الاقتصادى الأجدى ، الحضور الانسانى وحاجة الطلب ، على درب الأمن الحقيقى على المصلحة والمصير الاقتصادى فى المكان . وتنتزع نتائج هذه الثورة الاقتصادية من داخل الانسان الفرد أو الجماعة أو المجتمع ، الخوف والقلق ، وترسخ الأمن والاطمئنان على المصلحة الاقتصادية . وهي التى تخفف عن الاستهلاك أعباء الطلب ، ولا تترك حاجته فى قبضة التوازن الحيوى والانتاج الطبيعى فى المكان .

ولم تكن هذه الثورة الاقتصادية وهي الأولى من نوعها فى حياة الناس ، ثورة منقطعة الصلة بالثورة الحضارية ومسيرتها المتطورة على درب الحضارة (٣) . بل قل أنها جزء لا يتجزأ من الثورة الحضارية ، وأن نجاحها الحقيقى هو نجاح الوسيلة الحضارية ، أو هو نجاح الطفرة الحضارية ، التى طورت الوسيلة الحضارية ، لحساب الهدف الاقتصادى .

واعتبارا من العصر الحجرى الحديث (٤) ، تحدث هذه الثورة الاقتصادية ومن خلال الوسيلة الحضارية الأنسب ، التغيير الاقتصادى الشامل ، وهي لحساب مسيرة الحضور الانسانى على درب الحضارة ، أو وهي لحساب التغيير الحضارى الأفضل . وهذا لا يعنى فى الرؤية الجغرافية ، غير أن هذه الثورة ، كانت بكل المقاييس ، ثورة اقتصادية وحضارية واجتماعية فى وقت واحد . بمعنى انها تدخل من أبواب التغيير الاقتصادى ، ليس لكى تحرر ارادة

(٢)

Hawkes, J & Woolley, L : Prehistory and the beginnings of Civilization 1963.

(٣) يتغير ويتطور الإنجاز الحضارى ، لكى تمضى الثورة الحضارية على الدرب ، وكأنها حبات الماء التى تجرى فى النهر . ونقطة التحول التى نتوقعها على هذا الدرب ، تمثل الطفرة التى يتطور بموجبها الإنجاز تطورا مثيرا . ولكنها فى نفس الوقت لا توقف مسيرة الحضارة الى الدرب ولا تلوى ذراع هذه المسيرة لكى تخرجها عن الدرب .

(٤) انحسرت فى العصر الحجرى الحديث ، وتناقضت موجبات التغير المناخى الذى سيطر على الأرض فى عصر البلايستوسين وأثر على الحضور البشرى على مدى العصر الحجرى القديم .

يسرى الجوهري : الانسان وسلالاته ، الاسكندرية ١٩٧٤ ، ص ٣٧ - ٥٢ .

نؤاد الصقار : دراسات فى الجغرافية البشرية ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٩٩ - ١٠٤ .

الاستهلاك من قبضة الانتاج الطبيعى وهيمنة الطبيعة فقط ، بل لكنى
تسجل ، لحساب الحضور الانسانى ، الانتصار الحضارى والاجتماعى أيضا ،
فى المكان والزمان .

ومفهوم التغير الاقتصادى الذى تؤدى اليه هذه الثورة ، وتسجل
بموجبه الانتصار الاقتصادى والحضارى والاجتماعى مفهوم فضفاض . ويعنى
هذا المفهوم بالضرورة التوجه الى مكانة السيادة على الأرض ، والسيطرة على
كل عناصر التكوين الحيوى فى المكان . وفى اطار كل النتائج والمعطيات ،
يدرك الحضور الانسانى ويتحقق الهدف الذى تطلع اليه . ويتمثل هذا
الهدف ، فى تحرير ارادة الاستهلاك من فعل كل العوامل والمتغيرات التى
تلاعبت بها ، فى مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجرى القديم ، فى أنحاء
كثيرة من الأرض .

وتحرير ارادة الاستهلاك ، تعنى - بالضرورة - أن يقلت الطلب ، أو أن
تتلصص الحاجة ، من قبضة الانتاج الطبيعى . وتعنى أيضا أن يتخفف
الحضور الانسانى ، من كل العوامل التى تسيطر عليه فى كل مكان . وفمع
ذلك ، لا يمثل هذا التحرير تمزدا أو استخفافا أو تفریطا فى العلاقة
السوية ، بين الانتاج والاستهلاك . ولا يعنى هذا التحرير أبدا ، التمرد
على التوازن الحيوى ، الذى ينبغى أن تحافظ عليه هذه العلاقة فى أى مكان .
ولكنه يعنى - بكل تأكيد - حسن توظيف إنجازات هذه الثورة الاقتصادية ،
فى اطار مفهومها الفضفاض ، لضبط أو لانضباط هذه العلاقة ، لحساب
ارادة الاستهلاك المتحررة . ويصبح هذا الضبط وسيلته للسيطرة على
الانتاج .

ومن خلال التقويم الجغرافى ، تبدو هذه الثورة الاقتصادية بكل
مقاصدها ، ثورة رفض قاطع ، يابى دوام الاستسلام للانتاج الطبيعى ،
وطلب حاسم يرجو ويتطلع الى تحرير الاستهلاك البشرى من قبضة هذا
الانتاج . بل قل أنها هى ثورة انتاج اقتصادى ، وسيطرة على مقومات هذا
الانتاج ، لحساب الاستهلاك البشرى . وهى أيضا ، انتصار الانسان
الاقتصادى الأعظم ، الذى ينهى لوعته ومتاعبه فى مرحلة الضيافة ، ويعزز
مكانته وسلطته ، فى مرحلة السيادة .

السيطرة على الانتاج الاقتصادى :

بدأت هذه الثورة ، وكان فجرها المبشر بالتغير ، فى العصر الحجرى الحديث ، فى المكان الأنسب^(٥) . وسارت اتجاهات الثورة الاقتصادية الأولى فى حياة الانسان على الأرض ، فى الوجهة الصحيحة والمجدية اقتصاديا . ولقد بنيت هذه الاتجاهات المجدية أصلا على التحول البديع ، من جمع الغذاء وطلب سائر الضروريات ، فى اطار الوجود الحيوى الطبيعى فى المكان ، الى انتاج الغذاء وتوفير كل أو معظم أهم مطالب الحياة ، الذى يتحرر من قبضة التوازن الحيوى فى هذا المكان .

هذا ، وما من شك فى أن انتاج الغذاء ، وتوفير كل أو معظم مطالب الاستهلاك ، هو صلب ومنطلق التغير . ويسجل هذا الانجاز الخطوة الاقتصادية البناءة الأولى ، فى سجل ايجابيات الفعل البشرى . وتوجهات هذه الايجابية هى التى تصطنع أهم انتصارات الحضور الانسانى ، على درب السيطرة على الانتاج الاقتصادى^(٦) .

وتحول أوضاع الاستهلاك من طلب يستجدى الانتاج الطبيعى ، يعطيه أو لا يعطيه ، الى طلب يمد يده الى الانتاج الاقتصادى الذى يمسك بزمامه ويسيطر على مقوماته ، هو تحول اقتصادى حقيقى . بل هو شكل جديد ومفيد ، فى اطار العلاقة التى ينبغى أن تكون متوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، يتجاوز حاجز الخوف والقلق على أمر المصير الاقتصادى . ويصبح فى وسع الاستهلاك أن يطلب ويحصل على ما يريد ، وليس على ما يجد فقط ، فى المكان والزمان .

وما من شك فى أن الطلب من الانتاج الاقتصادى ، فى اطار هذا التحول الاقتصادى الحقيقى ، يجد الاستجابة الفورية ، وهو مسيطر . كما يحافظ فى نفس الوقت على العلاقة بين العرض والطلب ، وهى سوية

(٥) هناك تضارب شديد بين الباحثين عن المكان الذى أقدم فيه الانسان على استئناس النبات والزراعة . وهناك أيضا اختلاف بين رأى يصور هذا الاقدام ويرجمه الى مكان معين ، ورأى آخر يصور هذه البداية فى أماكن متعددة . ولا شئ يبرر هذا التضارب والاختلاف الذى تفوح منه رائحة التعصب .

راجع : هارولد بيك ، وجون فليشر (ترجمة محمد السيد غلاب) الأزمنة والامكنة ، القاهرة (الالف كتاب) رقم ٤٣٩ .

ومتوازنة . وهذا هو المعنى الاقتصادى الحقيقى للثورة ، التى تقوى قبضة الانسان وهى تمسك بزمام الانتاج الاقتصادى ، وتسيطر فى المكان على أهم مقوماته . ومن ثم تحرر هذه الثورة الاقتصادية الانتاجية ، يد الانسان ، من مذلة الطلب الكامل من الانتاج الطبيعى .

وتفجر هذه الثورة الاقتصادية ، التى تحرر الطلب وازادة الاستهلاك البشرى من قبضة الانتاج الطبيعى ، والتى تعفيه من الانصياع الصاغر للضوابط الحاكمة للتوازن الحيوى فى المكان ، والتى تنتشله من الامتثال الساكت على فمل المتغيرات وتلاعبها بالتوازن الحيوى وحق الاستهلاك فيه ، ليس وليد المصادفة البحتة ، فى المكان والزمان . ولكنه فى اعتقاد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، وليد كفاح مثابر على المدى الطويل فى سبيل انهاء الاستسلام للانتاج الطبيعى .

ومن خلال ايجابيات هذه الثورة الاقتصادية ، يرى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الكيفية التى ينقض الكفاح البشرى بها حد المصالحة بين الانسان والطبيعة فى المكان . كما يرى أيضا الكيفية التى يعمل الكفاح البشرى بموجبها لوضع وترسيخ حد المصالحة الجديدة . ويجتهد الانسان حتى يمتلك القدرة وتطاوعه الخبرة ، ويصطنع هذا الحد الذى يجسد انتصاره الاقتصادى ، لحساب التعايش فى المكان . ومن ثم يتعلم جيدا كيف يضع إنجازات هذه الثورة الاقتصادية ، فى خدمة الهدف الاقتصادى .

ونجاح هذه الثورة الاقتصادية فى تحقيق الهدف ، هو - بكل تأكيد - محصلة الاجتهاد الحضارى والاقتصادى البديع لحساب الاستهلاك . ويفلح هذا الاجتهاد الحضارى الاقتصادى - بكل المعايير - فى تحديد المقصد والغاية من هذا الهدف ، وفى حسن التوجه اليه . ويطلق بعض الباحثين على هذه الثورة الاقتصادية - بكل الاقتناع - الثورة الانتاجية . وهذا علامة على تقويم صريح للهدف الاقتصادى ، الذى يتمثل فى طلب السيطرة على الانتاج ، أو على أهم مقومات الانتاج الاقتصادى (٧) ، لحساب الانسان .

وتبرهن هذه الأهداف ، على حسن وكفاءة الاقدام العملى ، على انجاز مشمر اقتصاديا ومثير حضاريا ، فى اطار التعامل الفعال مع الأرض ، أو فى اطار استخدام واستغلال موارد العطاء فى ربوعها . وما من شك فى أن هذا

نؤاد محمد الصقار : المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٦) يسرى الجوهرى : أسس الجغرافية البشرية ، ص ٤٨ - ٥١ .

(٧) محمد السيد غلاب : المرجع السابق ، ص ٣٢٨ .

الاتجاه الصحيح الى الهدف الاقتصادي ، الذي يضع السيطرة على أهم مقومات الإنتاج الاقتصادي بين يدي الانسان ، هو الذي يضع الانسان نفسه في مكان السيادة الحقيقية على الأرض .

وفي اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية لوضع الانسان في هذه المكانة ، يبدو كيف يترجع على قمة الوجود الحيوى في المكان ، بعد أن كان في كل مكان دخيلا على هذا الوجود الحيوى . كما تجسد هذه الرؤية مبلغ انتصاره وهو يطوع أخطر التحديات الاقتصادية التي تواجه مسيرة ومصير الحياة ولا يطاوعها . ومن ثم تحسن تقويم هذا الانتصار الذي يظفر بوضع وترسيخ حد المصالحة بين الانسان والطبيعة ، الذي يكفل سيادة حضوره على قمة الوجود الحيوى في كل مكان على صعيد الأرض .

* * *

مسيرة السيطرة على الانتاج :

مضت هذه المسيرة على الدرب ، وكان الهدف هو الهدف الاقتصادي ، وكانت الوسيلة هي الوسيلة الحضارية . وتتأتى المحصلة المظفرة ، التي تسفر عنها هذه الثورة الاقتصادية الانتاجية ، في العصر الحرجى الحديث ، في خطوات متتالية ، على الدرب . ولكنها تبدو خطوات واثقة وناجحة ، وهي تحرر الطلب ، وتجاوب ارادة الاستهلاك البشرى . بل قل - بكل اليقين - انها هي التي تحقق الأهداف الاقتصادية ، لحساب الاستهلاك من خلال ثلاثة أبعاد فاعلة .

ويكفل اللقاء المثمر الايجابى بين هذه الأبعاد الفاعلة التحول من سلبية الفعل البشرى الى ايجابية العمل الاقتصادي ، في المكان . وتشتمل هذه الأبعاد - بكل الايجاز المبين - فى :

١ - مصادر كامنة (٨) فى ربوع الأرض ، تنطوى على ما يرنو اليه الطلب لحساب الاستهلاك . ويحتوى هذه المصادر توزيع سيىء غير متكافئ

(٨) المصدر هو مدين الثروة الكامنة التي لم تستخدم ، أو هو معين الثروة البكر . واستخدام هذه الثروة فى المعين والتعامل معه والحصول على الانتاج منه ، يجعل من المصدر موردا .

رأسيا وأفقيا على الصعيد الاقليمي أو العالمى . وتكون هذه المصادر الكامنة ، رغم سوء التوزيع الأفقى والرأسى ، على استعداد للاستجابة والعطاء والانتاج ، لدى تعامل الانسان معها ، واستخدام الوسيلة الانسب ، التى يوظفها هذا التعامل الايجابى المباشر ، فى طلب هذا الانتاج . فضلا عن ذلك كله ، هى مصادر متنوعة ومتاحة لا تكاد تمتنع أو تتمنع أو ترضى . بل هى تعطى وتستجيب فى مقابل العمل والجهد الذى يبذل من أجل هذا الانتاج ، والذى يعرف جيدا كيف يحافظ على المعين ويصونه ويجدد حيويته ، ويأخذ منه من غير تبديد مسرف أو استنزاف جائر .

٢ - قدرة مبدعة ، راسخة فى ارادة الانسان ، تستنفرها التحديات والضغوط الصعبة التى تعترض المسيرة وتوقفها على درب الحياة . وتكون هذه القدرة المبدعة ، ومصدرها توظيف العقل (٩) ، وسيلة الانسان وحيلته . ويعتمد عليها لابطال مفعول هذا التحدى وكبح جماع الضغوط الصعبة ، كلما تمادى الخطر ووصلت المواجهة الى حد العقدة المستعصية . فضلا عن ذلك كله ، هى قدرة ماهرة وملهمة وموفقة ، فى توظيف العمل السلبى أو العمل الايجابى كل فى موضعه الصحيح وفى وقته المناسب ، انتصارا على التحدى لحساب حركة الحياة واستئناف المسيرة ، أو تأكيدا لحق سيادة الانسان الراسخ على الأرض . بل هى قدرة فاعلة ومؤثرة ، فى المجال المادى ، وفى المجال المعنوى على حد سواء . وهى قدرة تنمو وتتطور ولا تقف عند حد معين .

٣ - خبرة مكتسبة متراكمة ومختزنة فى رصيد الانسان الحضارى (١٠) وتسفر عنها وتضيفها وتخترنها وتصقلها ، تجارب حركة الحياة على المدى الطويل ، ودروس الصمود والتصدى فى مواجهة التحديات الصعبة على الدرب . وتتوارثها الأجيال فتعتمد عليها وتطورها . وتكون هذه الخبرة المكتسبة فى اطار الممارسة العملية ، وسيلة الانسان التى يتعلم بموجبها دائما ، كيفية التعامل مع الواقع الطبيعى والمصادر فى ربوع الأرض ، وجنى ثمرات هذا التعامل وترسيخ حد المصالحة بين الانسان والطبيعة (١١) . فضلا عن ذلك كله ، هى خبرة مهيأة لأن تزيد وتربو ، ولأن تصقلها

(٩) المخ هو المحرك والمدير ، وهو مستودع القدرة العقلية الكامنة ، وعبر المخزن الذى يختزن مقومات هذه القدرة فلا تضيع .

هارولد بيك وجون فليمر : الأزمنة والامكنة ، القاهرة (الالف كتاب) رقم ٤٣٩ .

التجارب وتضيف اليها وتطورها . وهي خبرة ماهرة لدى التعامل الايجابي مع المصدر الكامن في أى مكان ، ولدى تحويله من معين بكر الى معين منتج ، ولدى العناية به والمحافظة على حيويته وصيانتة . وهي لا تفرط أبدا في العلاقة السوية التى ينبغى أن تكون متوازنة بين الانتاج والاستهلاك .

وبعزم كل القدرة المبدعة التى يستنفرها التحدى فلا ولن تهدأ أبدا ، وبمهارة الخبرة المكتسبة التى تتمرس فى التعامل الايجابي مع الأرض ، فلا ولن تخيب أبدا ، يقدم الانسان اقدا ما ناجحا على بعض أهم هذه المصادر الكامنة . ويتولى هذا الاقدام مهمة البحث عنها فى المكان . كما يتولى أيضا مهمة التعامل معها تعاملًا مثابرا ، بكل قوة فعل العمل الايجابي ، وبكل أساليب ووسائل تكنولوجية العصر ، من أجل أن تجاوبه وتعطيه وتذبى طلبه ويأخذ منها ، لحساب الهدف الاقتصادى .

ويضع هذا التعامل الايجابي أسس العلاقة الاقتصادية بين الانتاج والاستهلاك ، فى شكل جديد . وتمسك يد الانسان بزمام الانتاج الاقتصادى فى المكان . ويرسى هذا التعامل قواعد وأصول تنظم العلاقة الاقتصادية بين ما يطلبه التعامل من المعين موضع العناية والاهتمام فى جانب ، وما يعطيه أو ينتجه هذا المعين الذى يجاوب هذه العناية والاهتمام . بل قل أن هذا التعامل ، بكل قوة ومهارة وخبرة فعل العمل الايجابي ، الذى يبشر بالاتجاه الى الهدف الاقتصادى ، يصطنع لبنات ، يصفها ويصطنع بها بنية نظام اقتصادى (١٢) .

(١٠) يضم هذا الرصيد الحضارى أو ينطوى على وسائل وأدوات مادية ، وعلى وسائل معنوية . وتتولى القدرة المبدعة العناية بهذا الرصيد وتحافظ عليه . كما تتولى أيضا تطويره وتكنولوجيا صياغة أو صناعة هذه الوسائل . ويسعف عامل المصادفة فى بعض الاحيان هذه القدرة المبدعة ويلهمها .

(١١) حد المصالحة بين الانسان والطبيعة ، حد متغير . ويتغير هذا الحد الذى يكفل التعايش من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر . بل هو حد يتغير فى نفس المكان من زمان الى زمان آخر . ويحدث التغير عندما ينتقض الانسان ويعترض على بنود هذه المصالحة ويمتلك الوسيلة الحضارية التى يغير بموجبها هذا الحد لحسابه . ويحدث التغير أيضا عندما تنتقض الطبيعة وتدمر بنود هذه المصالحة وتعتدى على حق التعايش فى المكان ، وتغير هذا الحد على حساب الانسان . وجولات الصراع بين الانسان والطبيعة لا تتوقف أبدا . وفى ختام كل جولة ، يكون التصالح وتوضع البنود التى يتحدد بموجبها حد المصالحة بين الانسان والطبيعة . (١٢) يرى رجال الاقتصاد أن عدة عناصر قابلة للتغير وخاضعة بذاتها للتفاعل والتأثير المتبادل ، تشترك مجتمعة فى صياغة وبناء النظام الاقتصادى . وتتمثل هذه العناصر فى :

وما من شك في أن هذا التعامل بين الإنسان وموارد الأرض ، كان تعاملًا اقتصاديًا بالضرورة . بل قل هو تعامل يسعى إلى استكمال مقومات النظام الاقتصادي وبناءه البسيط . ولقد تطلع هذا التعامل ، الذي يوظف هذه الخبرة المكتسبة ، ويستنفذ القدرة المبدعة ، ويطور الوسيلة الحضارية ، إلى محصلة هذا الجهد الاقتصادي وطلب انتاج المعين أو المورد المستخدم . كما يتطلع هذا التعامل الاقتصادي إلى تنظيم العمل وضبطه ، في طلب الانتاج الاقتصادي الدائم .

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي جيدا ، كيف يحتمل الإنسان على عاتقه أداء دوره الاقتصادي الإيجابي في هذه المبادرة الاقتصادية المهمة . كما يدرك أيضا كيف تصطنع هذه المبادرة خيوط العلاقات في نسيج التشكيل الاجتماعي . وتجسد المصلحة الاقتصادية في الانتاج مبررا مناسبًا لتلاحم لبنات التجمع في إطار التشكيل الاجتماعي في المكان .

ويتولى الإنسان بموجب هذا كله ، أمر الانتاج فعلا ، ويسيطر على أهم مقوماته . وهذا الانتاج في إطار هذه المبادرة الاقتصادية ، لحساب التشكيل الاقتصادي ، هو عين ما نعني به الانتاج الاقتصادي . وهو أيضا الانتاج الذي يجاوب الطلب ويواصل العطاء . وهو أيضا الانتاج الذي يطاوع إرادة الاستهلاك ، حتى وهي تطوعه وتسيطر عليه في المكان .

ومفيد جدا ، أن يتعلم الإنسان في العصر الحجري الحديث ، كيف يستأنس الحيوان . بل تعلم كيف يختار الحيوان الأنسب ويروضه ويقترب منه ويعايشه ويكسب وده . وصحيح أن الكلب رافق الإنسان لفترة طويلة ، واعتمد في غذائه على بقايا وفضلات غذاء الناس في المكان . ولكن الصحيح أيضا أنه ساعد الإنسان على استئناس الأغنام والماعز (١٣) . وهذا معناه اتجاه إنساني حصيف إلى اختيار الحيوان آكل العشب لكي يقتنى منه القطعان . ومعناه أيضا اتجاه إنساني موفق ، إلى حسن استخدام وتوظيف النمو النباتي الحضري في مساحات واسعة ، في خدمة وتوفير الغذاء

(١) الهدف الاقتصادي ، (ب) العمل أو الفن أو الوسيلة التي تحقق هذا الهدف الاقتصادي ، (ج) التدرة أو العناية التي تحمي وتصور هذا العمل أو الفن أو الوسيلة ، في مجال تحقيق أو انجاز الهدف الاقتصادي .

Francois, Perraux : Cours d'Economie Polotique 5ed, Paris, 1947.

(١٣) محمد السيد غلاب : المرجع السابق ، ص ٣٦٤ - ٣٦٩ .

• للقطيع (١٤) •

ومن ثم يتفرغ الانسان ، ويعمل فى انتاج الغذاء الحيوانى الذى يحصل عليه من حيوانات القطيع ، اعتبارا من العصر الحجرى الحديث • ومثمر جدا هذا الانجاز العظيم ، الذى يرسخ قيمة اقتصادية جديدة ، فى مجال السيطرة على نوع من أنواع الانتاج الاقتصادى • بل قل أن هذا الانجاز يخدم سيادة الحضور الانسانى فى المكان ، عندما يلبي هذا الانتاج الحيوانى الاقتصادى (١٥) حاجة الانسان وهو يطلب ، أو عندما يمسك الانسان بزمام هذا الانتاج الاقتصادى ويحصل منه على الكم والكيف الأنسب ويجاوب الطلب لحساب الاستهلاك البشرى •

ومفيد جدا ، أن يتعلم الانسان فى العصر الحجرى الحديث ، كيف يستأنس النبات • بل تعلم كيف يختار النبات الأنسب فى المكان ، ويطوعه ويغرسه ويربى عوده فى مساحات من الأرض (١٦) • وصحيح أن عملية الزراعة قد تأتت كثيرا ، وكانت التجربة على المدى الطويل من فجر العصر الحديث الحديث • ولكن الصحيح أيضا أن هذا التانى ودروس هذه التجارب

(١٤) وفر هذا الانتاج الحيوانى الاقتصادى اللحوم لحساب الغذاء والجلود لحساب الكساء فى البداية • ولقد تأخر الحصول على الألبان من الحيوان لحساب الاستهلاك ، بعض الوقت • (١٥) صحيح أن طلب الغذاء من المراعى الطبيعية حيث تمسك الطبيعة بزمام نمو الشجائش والأعشاب ، يضع مصلحة القطيع فى قبضة عوامل ومقومات الانتاج الطبيعى فى اطار التوازن الحيوى • وصحيح أن الحركة الفصلية فى أنحاء المرعى الواسع أو انتقال فى ربوع مساحات المراعى الفسيحة ، تواجه فعلل وتأثير المتغيرات التى تنهك هذا الانتاج الطبيعى وتؤثر على التوازن الحيوى • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن اعتماد الانسان على انتاج الحيوان الذى يحصل على غذائه من المراعى الطبيعية لا يبنى أبدا استسلام الانسان للانتاج الطبيعى على نحو ما كان يستسلم فى العصر الحجرى القديم • وحتى لو كانت هناك شبه استسلام فنبغى أن نذكر كيف يرتبط بهذه الشبهة التحرك والانتقال أحيانا والفرار أخرى عندما تسوء احوال المراعى الطبيعية •

(١٦) نظرية جوردن تشايلد Childe ، من أفضل النظريات التى تناقش موضوع استئناس النبات والتحول الى الزراعة • وهو حريص على تصور العلاقة بين التغير المناخى فى نهاية البلايستوسين وقيام الزراعة • ويتصور أنها نشأت فى مساحات مناسبة فى بعض الواحات حيث يتوفر مورد الماء الباطنى ، أو على ضفاف بعض الأنهار ، أو فى بطون بعض الأودية •

Childe, G.V : What happened in History London, 1942.

محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ١٩٦٨ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٧ •

على المدى الطويل ، قد علمت الانسان ، كيف يحسن اختيار النبات الأصلح ويغرسه فى مساحات مناسبة من الأرض ، وكيف يوظف التربة فى الأرض الأنسب لزراعة بعض المحاصيل ، وكيف يقدم ويطور الخبرة المكتسبة فى زراعة المحاصيل .

ومن ثم يتفرغ الانسان ، ويعمل فى انتاج الغذاء الزراعى الذى يحصل عليه من الأرض المنزرعة ، اعتبارا من العصر الحجرى الحديث . ومثمن جدا هذا الانجاز العظيم ، الذى يرسخ قيمة اقتصادية جديدة ، فى مجال السيطرة على نوع من أنواع الانتاج الاقتصادى . بل قل أن هذا الانجاز يخدم سيادة الحضور الانسانى فى المكان ، عندما يلبي هذا الانتاج الاقتصادى حاجة الاستهلاك وهو يطلب ، أو عندما يمسك الانسان بزمام هذا الانتاج الاقتصادى ، ويحصل منه على الكم والكيف الأنسب ، ويجاوب الطلب لحساب الاستهلاك البشرى .

ومن غير أن يبحث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن المكان أو عن الوطن (١٧) ، الذى يشهد بداية هذا التحول الاقتصادى العظيم ، أو عن الأيدي التى فجرت بدايات هذه الثورة الاقتصادية الانتاجية الرائدة ، لحساب هذا التحول الانتاجى ، ينبغى أن يطرى هذا الانجاز الاقتصادى ويشيد به . بل ينبغى أن يرجع اليه كل نتائج التحولات الاجتماعية والحضارية والسياسية والاقتصادية ، التى تشد أزر الحياة وحركة التقدم على درب الحياة .

وقل أنه فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، يقدر ويحسن تقويم هذا الانجاز الاقتصادى العظيم . كما يعرف جيدا كيف يؤمن هذا التحول المثير من جمع الغذاء والبحث عنه فى أى مكان الى انتاج الغذاء والحصول عليه من مكان معين . وانتاج الغذاء الزراعى ، هو الذى ينهى امتثال حضور الانسان وبقائه للانتاج الطبيعى ، ويرسخ وجوده واستقراره فى ربوع المكان . ويخفف انتاج الغذاء عنه أعباء الفرار والمغادرة ، تحت وطأة وضغوط نقص الغذاء من مكان الى مكان آخر .

(١٧) هناك اتفاق على أن جنوب غرب آسيا هو الوطن الأول للزراعة ، وعلى أن القمح البرى من نوع *Emmer* ، والشعير كانا من أول أنواع الحبوب الغذائية التى زرعت فى هذا الوطن .

راجع : محمد السيد غلاب ، المرجع السابق .

ومفيد جدا حضاريا واجتماعيا ، أن يثمرس الانسان ويكتسب الخبرة
فى توظيف الرعى والزراعة ، توظيفا اقتصاديا ناجحا ، فى انتاج وعرض
الغذاء والكساء ، ومنتجات متنوعة كثيرة أخرى . وما من شك فى أن هذا
الانتاج الاقتصادى المتنوع ، يغطى الضروريات ويلبى الطلب ويجاوب حاجة
الاستهلاك . ومن ثم يؤمن الحياة عملا ، ويجمع شمل الناس ويقوى علاقة
المصلحة المشتركة والمتبادلة بينهم . ويؤلف من هذا الجمع ، فى اطار عمل
منظم ، يشترك كل فرد فيه فى هذا الانتاج الاقتصادى ، لحساب الجماعة ،
تشكيلا اجتماعيا مناسباً .

ومفيد جدا حضاريا واجتماعيا ، أن يشترك أفراد الجماعة فى هذا
الانتاج الاقتصادى فى المكان ، اشتراكا يكفل العلاقة الاجتماعية ويحقق
الأمن الجماعى على الطلب بالكم والكيف المناسب ، لحساب الاستهلاك . وما من
شك فى أن هذا الأمن ، هو الذى يخفف عن كاهل مستوى المعيشة ، على
مستوى الفرد والجماعة ، أسباب التخبط الشديد بين حد الكفاية تارة وحد
الكفاف تارة أخرى . وما من شك أيضا فى أن العلاقة الاقتصادية هى التى
تشهد أوصال الجماعة فى تشكيل اجتماعى مناسب ، لحساب الهدف الاقتصادى
المشترك . ويثبت هذا الهدف الاقتصادى التشكيل الاجتماعى فى المكان المعين
الأنسب ، ويكفيه مشقة الانتقال المستمر والفرار الدائم من مكان الى مكان
آخر .

ولكن المفيد حقا أكثر من أى شئ آخر ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا،
هو الموقف الاقتصادى الجديد الذى يكفل التعايش ويؤمنه فى المكان . وفى
هذا الموقف الاقتصادى ، يتعلم الحضور البشرى الاجتماعى بكل موجبات
هذا التحول الاقتصادى العظيم ، وبكل نتائج الحضارية والاجتماعية
والاقتصادية ، كيف يمسك بزمام الانتاج الاقتصادى ومقوماته . كما يتعلم
كيف يسيطر عليه جيدا لحساب الاستهلاك البشرى . ومن خلال هذه
السيطرة المباشرة ، يعرف الحضور البشرى الاجتماعى ، جيدا موجبات
السيطرة على العلاقة التى تبقى على أو التى تحافظ على التوازن الاقتصادى
الصحيح بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان وفى أى مكان .

وهكذا يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى لماذا وكيف ينبغى أن
يجسد معنى ومغزى أهداف ونتائج هذا التحول الاقتصادى الانتاجى المثير ،
فى تاريخ حياة الانسان ، على الأرض . بل يعرف أيضا لماذا وكيف ينبغى
أن يقوم هذا التحول التقويم الجغرافى الصحيح ، حضاريا واجتماعيا ، فى

ظل الأمن الحقيقي على المصير الاقتصادي ، وفي إطار مفاهيم السيادة وارتقاء قمة الوجود الحيوى فى ربوع الأرض .

ومن ثم يفلح التقويم الجغرافى فى بيان وتجسيد الفرق الكبير بين استهلاك غير متحرر لا يسيطر على الانتاج الطبيعى ، ويخضع أو يستسلم لفعل كل المتغيرات التى تؤثر فى عطائه زيادة أو نقصانا ، فى مرحلة الضيافة ، واستهلاك متحرر يسيطر على أهم مقومات الانتاج الاقتصادى ، ويهيمن على كم وكيف هذا الانتاج ، فى مرحلة السيادة . وقل - بكل اليقين - أنه ليس هناك أهم أو أجدى اقتصاديا من هذا التحول الاقتصادى العظيم على درب الحضارة . وهو - بكل تأكيد - التحول الذى يحرر الاستهلاك من وطأة وضغوط الانتاج الطبيعى ، ومن تسلط التوازن الحيوى على أمن الحضور الانسانى ومصير حياته ، فى أى مكان .



تحرير ارادة الاستهلاك البشرى :

تحرير ارادة الاستهلاك ، فى مقابل السيطرة على أهم مقومات الانتاج ، يحمل أكثر من معنى . ويوجه حركة الحياة على الدرب ومن خلال الهدف الاقتصادى ، الى أكثر من نقطة تحول مثيرة ، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وسياسيا ، على هذا الدرب الطويل . واعتبارا من العصر الحجري الحديث ، يجنى الحضور البشرى ثمرات هذا التحول أو التغير . بل هو يضيف هذه الثمرات الى رصيده الذى يرسى قواعد سيادته على الأرض .

وتحرير ارادة الاستهلاك ، تعنى تحرر الحضور البشرى من الامتثال أو الاستسلام للواقع الطبيعى ، الذى يؤثر فى الوجود الحيوى فى المكان ، ويتلاعب بالتوازن فيه . وتعنى أيضا تحرر أيدي الحضور البشرى من مذلة الطلب والاستجداء من الانتاج الطبيعى ، وهو يعطيه أحيانا من غير قصور أو تقصير ، أو وهو يخذله أحيانا أخرى دون عناية أو اكتراث . ولكن هذا التحرير ، لا يعنى فى نفس الوقت ترك الحبل للاستهلاك على الغارب . ولا يعنى أبدا اباحة الطلب الى الحد الذى يعيث فى الأرض أو يعيث فيها فسادا . وهذا العبث ، وهذا الفساد فى الأرض ، من أجل الطلب لحساب الاستهلاك ، ليس من حق السيادة فى شىء .

وتحرير ارادة الاستهلاك ، فى مقابل السيطرة على أهم مقومات الانتاج

الاقتصادى فى ربوع الأرض ، يحقق مكاسب كثيرة لحساب حضور الانسان ودعم وتثبيت انتشاره على أوسع مدى فى أنحاء الأرض . بل هو يعنى - بكل تأكيد - ضبط أو انضباط العلاقة والمحافظة على التوازن بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى . ولا يترك هذا الضبط أو الانضباط لاي من هذين الطرفين أن يتلاعب ، أو أن يستخف بالآخر . وهذا هو عين ما تعنيه السيادة والهيمنة على الأرض ، فى اطار المصالحة بين الانسان والطبيعة فى المكان والزمان .

وتحرير ارادة الاستهلاك ، وهى أهم وأخطر انجاز تسفر عنه الثورة الاقتصادية الانتاجية الكبرى ، يحقق أيضا التغير الاقتصادى . ويوظف هذا التغير الاقتصادى توظيفا تلقائيا وحسنا ، فى احداث وصياغة التغير الحضارى والتغير الاجتماعى ، بكل نتائجه الايجابية المفيدة ، وبكل آثاره الجانبية السلبية ، لحساب الحضور البشرى فى أى مكان يتعايش فى تصالح مع الطبيعة فى ربوعه ، ويفرض سيادته عليه .

وما من شك فى أن مجمل هذا التغير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى سواء تاتى متواليا أو تاتى متوازيا ، يؤمن الحضور البشرى الى الحد ، الذى يستشعر بموجبه معنى ومغزى السيادة على الأرض . كما يستشعر بموجبه أيضا مبلغ استحقاقه لهذه السيادة ومقدار مسئوليته عنها فى المكان . وبناء على هذا الاستحقاق ، وتأسيسا على هذه المسئولية ، يتحمل الحضور البشرى على عاتقه ، مسئولية أو أمانة العناية بالعلاقة بين الانتاج الاقتصادى ، والاستهلاك البشرى . كما يترس اهتمامه بالضرورة للمحافظة على هذه العلاقة وعدم التفريط فيها .

ويبيح هذا التغير الاقتصادى بكل نتائجه الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للحضور البشرى ، أن يواجه أعباء الحياة على الدرب ، فى وضع اقتصادى جديد ، وفى تشكيل اجتماعى جديد ، وفى أسلوب حضارى جديد . وينطلق هذا الحضور البشرى على الدرب ، وحق السيادة على الأرض فى يمينه ، ومسئولية المحافظة على العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى فى يساره . ويحق له أن يرسخ حضوره ، ويؤمن سيادته ، وهو يطلب ويتطلع الى نمط أو أنماط الحياة الأفضل . وقل انه ينهى ويتخلص من كل أعباء الماضى التى كانت تفرعه وتشقيه بحثا عن حاجته وطلبه من الانتاج الطبيعى ، وهو لا يسيطر على مقوماته .

ويواجه الحضور البشرى أعباء الحياة ، وعليه بكل نتائج هذا التغيير الاقتصادي والاجتماعى والحضارى أن يضع الحد الجديد للمصالحة بينه وبين الطبيعة . ومن خلال هذا التعايش الذى يحدد مداه حد المصالحة فى المكان ، يسيطر الحضور البشرى على الانتاج الاقتصادى . ويصبح له حق الطلب وحق تنويع الطلب وتعدد السلع والمنتجات ، فى مقابل العمل والتعامل بوسيلة العصر الحضارية مع المورد المتاح . وهذا هو أهم نتائج التغيير . ذلك أنه فى مرحلة الضيافة على مدى العصر الحجرى القديم كان من شأن الحضور البشرى أن يطلب لحساب الاستهلاك وأن يحصل على ما يجد فقط . ولكن فى هذه المرحلة اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، يصبح من حقه أن يطلب ما يريد ، وأن يحصل على ما يختاره أو يبتغيه (١٨) ، ومن واجباته أن يقدم الجهد والعمل نظير هذا الحق .

والفرق كبير جدا بين أن يتعايش الحضور البشرى فى المكان ويطلب ما يجد ويحصل عليه لحساب الاستهلاك ، وأن يتعايش ويطلب ما يريد ، ويقدر على انتاجه والحصول عليه . ومن أجل هذا الفرق الذى يجسد معنى ومغزى حرية الطلب وتحرير ارادة الاستهلاك ، يتحمل الحضور البشرى فى المقابل ، كل الأعباء والمسئوليات ويستخدم كل الوسائل المتاحة ، التى ينبغى أن يغير بموجبها حد المصالحة بينه وبين الطبيعة ، حتى يهيمن على الانتاج الاقتصادى ، ويسيطر على مقوماته وسبل الحصول عليه .

وفى مقابل هذا العطاء السخى الذى يؤمن الانتاج الاقتصادى بموجبه حاجة الطلب ، وفى مقابل تحرير ارادة الاستهلاك الذى يؤمن التعايش بموجبه حق السيادة فى المكان والزمان ، يلتزم الحضور البشرى انتزاعا قويا بالعمل لحساب الانتاج . كما يلتزم أيضا بالمحافظة على موجبات التوازن الاقتصادى ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى . ويكون الالتزام بالعمل أمرا هينا فى اطار الخبرة المكتسبة وتكنولوجيا العصر آنذاك . ولكن الالتزام الأهم فعلا ، هو ذلك الالتزام الذى يعرف بموجبه كيف يحافظ على حد المصالحة بينه وبين الطبيعة لحساب التعايش وأوضاعه الجديدة والمتجددة . ومن ثم يعرف كيف يحافظ على المعين الذى يتعامل معه ويأخذ منه ، وكيف يصون فى نفس الوقت موجبات التوازن بين العرض والطلب .

(١٨) حق الاختيار لا يعنى أبدا التبادل فى الطلب والحصول عليه . بل يعنى اختيار الأنسب من السلع والمنتجات التى تلبى وتصلح وتناسب حاجة الاستهلاك .

وتقتضى طبيعة هذا الالتزام الصعب اليقظة لكيلا تنقض الطبيعة على التعايش وتغير حد المصالحة على حسابه ، فى المكان ، وتنتهك سيادته . ومن ثم يلتزم العمل والاجتهاد بكل موجبات الضبط الحاكم لعملية الانتاج الاقتصادى ، والعمل والعناية بكل موجبات الضبط الحاكم للاستهلاك البشرى فى وقت واحد . وهذا لا يعنى شيئا ، غير أن الالتزام يكون حاكما ومحكوما ، فى وقت واحد .

وبموجب هذا الالتزام الحاكم والمحكوم ، يطمئن التعايش وأوضاعه الجديدة والمتجددة . ويجمع الحضور البشرى فى اطار هذا التعايش ، بين التمتع بالأمن الاقتصادى فى جانب ، ومسئولية المحافظة على موجبات هذا الأمن فى المكان والزمان ، فى جانب آخر . بمعنى انه الالتزام البشرى الذى لا يؤدى الى تفريط فى شأن الانتاج الاقتصادى ولا يؤدى الى افراط فى الاستهلاك البشرى .

ومن ثم قل - بكل اليقين - أن تحرير ارادة الاستهلاك من تسلط أو من سيطرة أو من ضغوط الانتاج الطبيعى وفعل المتغيرات التى تؤثر فى كم وكيف العطاء فى المكان ، يعطى الحضور البشرى زمام مصيره الاقتصادى ، فى اطار التعايش وأوضاعه الجديدة والمتجددة . بل قل أن هذا هو الانتصار الايجابى الذى يؤكد للحضور البشرى حق السيادة على الأرض . ولكنه ، فى نفس الوقت لا يطلق له الحبل على الغارب ، ولا يعفيه أبدا من مسئولية المحافظة على هذه المكاسب وفى مقدمتها السيادة فى أى مكان .



التعايش والسيادة على درب النضج :

عندما يكفل تحرير ارادة الاستهلاك الحد الأفضل ، أو الأنسب من الطلب ، لحساب الأمن الاقتصادى فى المكان ، يستشعر الحضور البشرى الاطمئنان على المصير الاقتصادى فى اليوم الحاضر وفى الغد القريب والبعيد . وصحيح انه ينكب على العمل والانتاج فى المكان ، ولكن الصحيح أيضا انه يغتنى وهو سيد مصيره الاقتصادى ، بتنظيم حضوره الاجتماعى فى هذا المكان . وما من شك فى أن حبكة التشكيل الاجتماعى فى المكان ، مسألة حيوية ، الى حد كبير .

وحبكة التشكيل الاجتماعى فى المكان ، هى التى تسعف العمل وتنظم

الأداء • وهي التي تربط وتشد أوصال الحضور الاجتماعى ، فى إطار مصلحة عامة متبادلة فى المكان • وهي التي تكفل حق الفرد ، فى إطار التشكيل الاجتماعى ، وحق التشكيل الاجتماعى على الفرد • بل قل - بكل اليقين - أن هذه الشبكة تؤمن التعايش وترسخ السيادة التي يشهد أزرها الأمن الاقتصادى فى المكان ، أى مكان وكل مكان •

وقل - بكل اليقين - أن تحرير ارادة الاستهلاك الذى يضع الأساس العريض للأمن الاقتصادى فى أى مكان ، يطلق عنان الثورة الحضارية • وتمضى هذه الثورة الحضارية وتمضى معها موجبات السيادة على درب النضج • والمضى على درب النضج معناه التوجه البشرى الصحيح الى ما هو أفضل اقتصاديا واجتماعيا ، بكل الرصيد من القدرات المبدعة ، والخبرات المكتسبة ، فى كل مكان • ومعناه أيضا التوازى والتوازن والتزامن بين خطوات ومراحل النضج الاقتصادى ، والنضج الاجتماعى والنضج الحضارى على الدرب الطويل •

وتجسد الرؤية الجغرافية الاقتصادية وهي تقوم مفهوم التعايش فى المكان والزمان ، طبيعة وكنه العلاقة بين الثورة الحضارية والثورة الاقتصادية والثورة الاجتماعية • وهذه العلاقة لا تمثل علاقة صعبة مجردة بل هي علاقة تأثير متبادل فيما بينها ، يؤثر على حركة الحياة ، ومضى سيادة الحضور البشرى على الدرب ، فى الاتجاه الصحيح الى ما هو أفضل اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، أو ما يعادل ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد • ولا شئ يؤمن هذه العلاقة ويحافظ عليها ، ولا شئ ينسق هذا التأثير المتبادل بموجب هذه العلاقة ، غير الأمن الاقتصادى فى المكان والزمان •

وصحيح أن هناك فاصل زمنى طويل جدا ، بين تفجر الثورة الحضارية فى العصر الحجرى القديم ، وتفجر الثورتين الاقتصادية والاجتماعية فى العصر الحجرى الحديث • وصحيح أن الثورة الحضارية وهي الأسبق ، أطلقت عنان الطلب لحساب الاستهلاك وتمادت المتغيرات الحضارية وشاركت المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الطبيعية ، فى التلاعب بالتوازن الحيوى وبمقدرته على الانتاج الطبيعى وباستجابته وعطائه • ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن الثورة الاقتصادية واتجاهاتها الانتاجية وليد شرعى لهذه الثورة الحضارية ، تأخرت أو تأنت ولادته كثيرا ، وأن الثورة الاجتماعية وليد شرعى لهذه الثورة الاقتصادية الانتاجية لم تتأخر ولادته أبدا •

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف تتأبط الثورة الحضارية الثورة الاقتصادية فى ذراعها الأيمن ، والثورة الاجتماعية فى ذراعها الأيسر ، وتمضى على الدرب . وتكون خطوات هذه المسيرة على درب النضج والتطور ، راسخة لحساب سيادة الحضور البشرى ، فى المكان والزمان . بل قل - بكل اليقين - أن هذا التآخى والترابط الذى يكفل التوازى والتوازن والتزامن بين هذه الثورات على الدرب ، يعدل حد المصلحة لحساب التعايش فى المكان . وهو يعمل ويضيف فى تنسيق بديع ، لحساب سيادة الانسان على الأرض ، منتجا ومستهلكا .

واعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، الذى تتفجر فيه هذه الثورة الاقتصادية باتجاهاتها الانتاجية ، فى مكان ما ، أو فى أكثر من مكان (١٩) ، يصبح الحضور الانسانى ، بكل موجبات هذه الثورة ، وبكل نتائجها الاقتصادية والحضارية والاجتماعية منتجا ومستهلكا . وصحيح أن بعض عناصر الحضور البشرى كانت تعمل فى حقل الانتاج الاقتصادى ، وأن كل عناصر الحضور البشرى ، كانت تطلب وتتعم بالوصول على الطلب لحساب الاستهلاك البشرى . ولكن الصحيح أيضا أن اجتهاد أو انجاز هذا البعض المنتج فى المكان ، هو الذى يتوج الانسان وحضوره الفعال ، سيدا على قمة الوجود الحيوى فى أى مكان .

وهذا هو أهم بعد مثير فى الرؤية الجغرافية للوضع الاقتصادى الجديد ، الذى تسفر عنه الثورة الاقتصادية الانتاجية . وبموجب هذا البعد وتأسيسا عليه ، ندرك - بكل الوضوح - معنى ومغزى :

(١٩) هناك اختلاف فى الراى بين الباحثين عن تفجر هذه الثورة الانتاجية الاولى . ويختلف الباحثون ويعتقد البعض أنه ربما عرف الانسان الزراعة فى مكان وعرف الرعى فى مكان آخر مناسبت ، فى وقت واحد . ويعترض البعض على هذا التزامن . ثم يمضى الجدل حول المكان الذى نشأت فيه الزراعة . وهناك أكثر من نظرية فى اطار هذا الجدل . وتنادى نظرية بأن الزراعة نشأت فى مكن معين ، ثم انتشرت منه الى أنحاء العالم من خلال الانتشار الحضارى . وتصر نظرية أخرى على نشأة الزراعة المستقلة فى أكثر من مكان ، وفى أكثر من زمان .

راجع : محمد السيد غلاب الجغرافية التاريخية ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

Sauer, C.O : Agricultural Originist Dispersals N.-Y. 1952.

Coulborn, R. : The Origin of Civilized Societies, London, 1959.

أولا - التحول الذى يضع التعود الاستهلاكى وهو فطرى ، فى موضع التغيير ، واكتساب حقوق التماضى فى الطلب والتنوع فى الطلب ، واختيار الطلب ، وتوظيف التوظيف المناسب . فى حفز الانتاج الاقتصادى تم السيطرة على مقوماته وعلى استجابته استجابة مناسبة .

ثانيا - التحول الذى يضع الانتاج الاقتصادى وهو انجاز مكتسب بأمانة فى عنق العمل ، فى موضع الاستجابة للطلب والاستماع اليه الى الحد الذى يطاوعه ويجاوب حاجته الى التغيير ، وتوظيفه التوظيف المناسب ، فى خدمة الاستهلاك البشرى واتجاهاته وتطلعاته .

وكان حتما أن يعمل التغير الحضارى ، لحساب هذا التحول الاقتصادى الانتاجى ، وأن يشهد أزر الانسان ، حضورا ومصيرا ، ومنتجا ومستهلكا ، فى المكان والزمان . وكان حتما أن يعمل التغير الاجتماعى لحساب هذا التحول الاقتصادى الانتاجى أيضا ، وأن يؤلف ويبتنى التشكيل الاجتماعى ويصنعه ، منتجا ومستهلكا ، فى الزمان والمكان . ثم كان حتما أن تمضى خطوات أو مسيرة هذا التحول الاقتصادى الانتاجى ، فى اطار التغير الحضارى ودعمه ، وفى اطار التشكيل الاجتماعى وتضامنه ، لكى تضع صيغة جديدة مناسبة للبناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى .

ويجسد التحول الاقتصادى فى صلب هذه الصيغة - بكل العناية - العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، وفى اطار التأثير المتبادل بينهما . كما يجسد أيضا التوازن الحقيقى بين حاجة العرض للطلب ، وحاجة الطلب للعرض ، وحتمية أن يحافظ كل منهما على الآخر . وهذه هى أهم مؤشرات المضى فى الاتجاه الصحيح اقتصاديا .

وبموجب الصعوبة بين التحول الاقتصادى والتطور الحضارى والترابط الاجتماعى ، تمضى هذه الصيغة الجديدة للبناء الاقتصادى . وتنجح العلاقة الجديدة المتزنة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، فى الانتصار لحساب الحضور الانسانى وحركة الحياة فى المكان . بل قل يصبح الحضور البشرى ، بكل رصيد هذه الصعوبة ، وبكل جدوى هذه الصيغة ، وبكل فاعلية هذا الانتصار ، مهيما على الانتاج الاقتصادى وعلى الاستهلاك البشرى فى أى مكان .

وبموجب هذه الهيمنة ، يسيطر الانسان على كم وكيف الانتاج الاقتصادى لمطالب الاستهلاك . وهذا هدف اقتصادى . كما يسيطر أيضا

على الطلب وتطلعاته واتجاهاته ، لحساب الانتاج الاقتصادى . وهذا هدف اقتصادى آخر . وفى نفس الوقت الذى يجاوب الهدف الاقتصادى فيه التعايش ويحدد له حد المصلحة الأفضل فى الزمان والمكان ، يجارى هذا الهدف الاقتصادى اتجاهات التطور الحضارى والترابط الاجتماعى ، وهما يصطنعان معا الهدف الاجتماعى والهدف الحضارى .

ومن أجل هذه الأهداف المتداخلة فى مسيرة السيادة على درب النضج ، يتعلم الحضور البشرى ويتقن جدا مواجهة التحدى الذى يضغط أو ينتهك حد المصلحة على حساب التعايش ، أو الذى يعترض سبل المضى الناجح فى عملية الانتاج الاقتصادى والهيمنة عليه . بل قل أنه يتعلم كيف يبطل مفعول هذا التحدى . ويطويعه لحساب العملية الاقتصادية الانتاجية ، التى تجاوب وتدعم وتشد أزر التفتح الحضارى والترابط الاجتماعى ، أو التى ترسخ وتثبت أركان التعايش فى المكان .

وهذا هو التحول الناجح اقتصاديا اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، لأنه ينهى هيمنة الانتاج الطبيعى ، ويحرر ارادة الاستهلاك . وهو الذى يضع زمام الانتاج الاقتصادى أمانة غالية فى عنق الحضور الانسانى ، لكى يحافظ على المصلحة الاقتصادية ولا يستخف بها أبدا .

وهذا هو التحول الناجح حضاريا اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، لأنه يوظف الانجاز الحضارى ، توظيفا مناسبا ، يسعف ويشد أزر الحضور الانسانى . وهو الذى يعينه فى حمل أمانة الانتاج الاقتصادى فى عنقه ، لكى يحافظ على البنية أو التوليفة الحضارية .

وهذا هو التحول الناجح اجتماعيا اعتبارا من العصر الحجرى الحديث ، لأنه يكفل سيادة الحضور البشرى فى اطار التشكيلات الاجتماعية فى ربوع الأرض . وهو الذى يعزز وجوده الاجتماعى الذى يصون أمانة الانتاج الاقتصادى فى عنقه ، لكى يحافظ على التشكيل الاجتماعى فى مكان السيادة على درب النضج .

وانهاء هيمنة الانتاج الطبيعى الذى ينهى تسلط الطبيعة الكامل على الطلب ، ودمى تتلاعب بحاجات الحضور البشرى ، وتهديد أمنه ومصيره الاقتصادى من خلال أى شكل من أشكال الحلل فى التوازن الحيوى ، الذى يسىء اساءة بالغة الى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، انتصار عظيم

اقتصاديًا وحضاريًا واجتماعيًا ، لحساب التحرر والبحث عن السيادة . ومع ذلك فإن الانتصار العظيم الذي يبحث عن ، ويصطنع ، ويرسخ السيادة في أى مكان على الأرض ، لا يعنى أبداً ، بل ولا ينبغى أن يعنى أبداً انفصام الصلة ، أو التهاون أو التفريط في العلاقة ، بين العرض والطلب . ولكنه يعنى بالضرورة أن تغير الأوضاع الاقتصادية في صحبة التغير الاجتماعي ، والتغير الحضاري ، وفي ظل انتصارات الثورة الاقتصادية الانتاجية التي تحرر ارادة الاستهلاك ، تعطى الحضور الانساني حق صياغة هذه العلاقة من جديد ، لكي تصون مسيرة السيادة على درب النضج الاقتصادي والنمو الحضاري والتطور الاجتماعي .



العلاقة الجديدة بين الانتاج والاستهلاك :

وضع الانسان في مكان السيادة على الأرض ، وهو منتج ومستهلك في وقت واحد ، يجب أو يفرض أى علاقة قديمة بين الانتاج والاستهلاك في العصر الحجري القديم . ويستوجب هذا الوضع الجديد - على الأقل - إعادة تنظيم العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . بل قل يستوجب هذا التنظيم ايجاد علاقة جديدة تماما ، تجاوب وتلبى وتخدم مصلحة الحضور الانساني ، وهو في مكان السيادة ، على درب النضج الاقتصادي والحضاري والاجتماعي . وموجبات وأسس هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك في العصر الحجري القديم ، هي بالقطع غير موجبات وأسس العلاقة الجديدة ، بين الانتاج الاقتصادي المتطور والاستهلاك البشري المتحرر في العصر الحجري الحديث .

والعلاقة الجديدة التي تجاوب هذا التغير الشامل ، هي علاقة تخدم التوازن بين الانتاج الاقتصادي الذي يمسك الانسان بزمامه في جانب ، والاستهلاك البشري الذي تتحرر ارادته في جانب آخر . وتتوخى هذه العلاقة في شكلها الجديد المناسب ، التوازن الاقتصادي السليم ، بين عرض مناسب بالكم والكيف ، وطلب يجاوبه هذا العرض المناسب . والاجتهاد الحضاري والاجتماعي وحسن استخدام الخبرة الاقتصادية في المجتمع الجديد ، هو الذي يحقق هذا التوازن الاقتصادي . وهو أيضاً الذي يجيد توظيف موجباته في المكان والزمان ، بل هو الذي يضع ويرسخ مع مرور الوقت على المدى الطويل ، صيغة هذه العلاقة الجديدة والنظام الاقتصادي الذي يحتويها .

ومن مظاهر التغير الحضارى والاجتماعى ، فى اطار التحول الاقتصادى الانتاجى ، انشطار جموع الناس الى بدو ومستقرين . ويصطنع الواقع الجغرافى الطبيعى فى البيئة موجبات هذا الانشطار الحضارى والاجتماعى والاقتصادى . بل قل انه يستوجب هذا الافتراق الحضارى . وتتولى البداوة امر الرعى والانتاج الحيوانى . ويتولى الاسستقرار امر الزراعة والانتاج الزراعى . وبموجب هذا الافتراق الحضارى ، يسير كل فريق منهما فى تشكيله الاجتماعى وفى أسلوبه الحضارى ، مسيرته الخاصة على درب النضج ، من أجل الهدف الاقتصادى .

وفى مجتمع الزراعة ، يسيطر الحضور البشرى المستقر من خلال العمل والأداء فى الحقل ، على الانتاج الزراعى الاقتصادى . ويوظف المزارع المستقر الادخار وتخزين المحصول الزراعى توظيفاً جيداً يحافظ عليه ، من أجل الاستجابة للطلب المناسب من حين الى حين آخر ، لحساب هذه العلاقة المتوازنة . وعندئذ يكون العرض المناسب من هذا الانتاج الزراعى بالكم والكيف ، الذى يلبي الطلب كلما امتدت يده . ويكون أيضاً الطلب المعقول الذى يجاوبه العرض ولا يخذله . وينظم الادخار ويكفل استمرار هذا العرض ، الذى يجاوب استمرار الطلب ، فى اطار التوازن الاقتصادى .

وفى مجتمع الرعى ، يسيطر الحضور البشرى البدوى ، من خلال الحياة والعناية فى المرعى ، على الانتاج الحيوانى الاقتصادى . ويوظف الراعى البدوى الحركة الفصلية المنتظمة على ربوع المراعى الواسعة ، من أجل الاستجابة للطلب المناسب فى الوقت المناسب ، لحساب هذه العلاقة المتوازنة . وعندئذ يكون العرض المناسب من الانتاج الحيوانى بالكم والكيف الذى يلبي الطلب كلما امتدت يده . ويكون أيضاً الطلب المعقول الذى يجاوبه العرض ولا يخذله . وينظم التحرك الفصلى ويكفل استمرار العرض الذى يجاوب استمرار الطلب ، فى اطار التوازن الاقتصادى .

وهكذا يتعلم الحضور البشرى ، من خلال تجربته الاقتصادية وممارسته الحضارية ، وتشكيله الاجتماعى ، فى ربوع البداوة ، أو فى مواطن الاستقرار ، معنى هذه العلاقة الجديدة ، وجدوى التوازن لحساب هذه العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى . بل يتعلم كيف يصطنع هذه العلاقة وكيف يلتزم بكل موجباتها فى المكان والزمان ، ويحافظ عليها ، لحساب الهدف الاقتصادى . ومن خلال التجربة التى تنظم العلاقة بين العرض الذى لا يخذل والطلب الذى لا يسكت ، تستشعر الخبرة الجغرافية

الاقتصادية جيدا العوامل الطبيعية والعوامل البشرية التي تحكم هذه العلاقة أو تضبطها .

وكان حتما على العمل والاجتهاد الانتاجي الاقتصادي المعمول به في مواطن البداوة والرعى ، أو في مواطن الاستقرار والزراعة ، رغم الافتراق الحضارى والتباين الاجتماعى ، أن يبقى على أو أن يحافظ على التوازن الاقتصادي ولا يفرط فيه . وهذا التوازن الاقتصادي بكل المعايير ، هو محصلة العلاقة السوية المنضبطة بين الانتاج والاستهلاك . وكان حتما على هذا الاجتهاد أو هذه العناية أن توظف هذا التوازن الاقتصادي توظيفاً مناسباً ، من أجل تعزيز مصالح الحضور البشرى الذاتية والمشاركة ، فى العرض والطلب .

ومعلوم أن نجاح الانسان وهو منتج ومستهلك ، فى توظيف قدراته المبدعة وخبراته المكتسبة ، من أجل ضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، يجسد الانتصار الاقتصادي الحقيقى . بل هو ينصر التعايش وينتصر لحساب الحضور البشرى فى ربوع البوادر اعتمادا على الرعى واقتناء الحيوان . كما ينصر التعايش وينتصر لحساب الحضور البشرى فى مواطن الاستقرار اعتمادا على الزراعة وانتاج المحاصيل . وينهى هذا الانتصار الاقتصادي تماما مرحلة الضيافة ، التى شهدت الحضور البشرى فى ربوع الأرض وهو حضور الضيف الثقيل أحيانا والحائف أحيانا أخرى ، وسجلت قبوله عطاء الانتاج الطبيعى قبول المضطر ، من أجل التعود الاستهلاكى وحاجاته الملحة .

وكم تلاعبت الطبيعة بمقومات الانتاج الطبيعى ، فى كل موطن نزل الحضور البشرى فى ضيافته ، وهو يطلب التعايش فى طلب العيش . وكم تلاعبت المتغيرات الديموجرافية والحضارية واستخفت كثيرا بهذه الضيافة ، وحالفت الطبيعة ضد مصلحة الحضور البشرى . وكم تأرجح العطاء من الانتاج الطبيعى وهو العرض الوحيد بين زيادة وسخاء وحنو شديد يلبي الطلب أحيانا ، ونقصان وشح وقسوة شديدة ، لا تجاوب الطلب أحيانا أخرى . وكم انتهك الانتاج المتفاوت ، العلاقة مع الاستهلاك ، وخذل الطلب وحجب عن الاستهلاك الاستجابة .

وكم كان التحول الاقتصادي الانتاجى الذى اصطنعتة الثورة الاقتصادية مثيرا ورائعا . وهو تحول رائع عندما ينهى الضيافة ومذلة الطلب . وهو تحول رائع ومثير عندما يسيطر على الانتاج الاقتصادي لحساب سيادة الحضور

البشرى على الأرض • وهو تحول أكثر من رائع ، عندما يطوع الموارد ولا يطاوعها ، ويتفوق فى انجاح التعايش المطمئن فى ربوع الأرض •



النجاح الانتاجى وترسيخ التعايش :

كان التعايش فى مرحلة الضيافة غير مطمئن • بل قل ان الطبيعة هى التى كانت تملئ بنود المصالحة التى تكفل هذا التعايش • ومن غير مقدمات تبرر أو بمقدمات تبرر ، كانت الطبيعة تنقض على هذه المصالحة ، وتخرب كل موجبات التعايش فى المكان • ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى معنى ومغزى التعايش فى شكله الجديد ، الذى تسفر عنه العلاقة الجديدة والمتجددة ، فى هذه المرحلة ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى •

واعتبارا من ثورة الانتاج فى العصر الحجرى الحديث ، تبدو فى الرؤية الجغرافية ، موجبات العلاقة الجديدة التى يتركز عليها التعايش فى شكله الجديد • وما من شك فى أن التعايش فى هذا الشكل الجديد ، يتخذ الوضع الذى يخدم تحول حضور الانسان من ضيف يطلب العيش ويستخف به الانتاج الطبيعى أحيانا لأنه لا يملك الاعراض أو الاعتراض ، الى صاحب حق يطلب السيادة ولا يملك التفريط فيها أبدا • وبموجب هذا الحق ، يطلب التعايش ويملى بنود المصالحة التى يعتمد عليها هذا التعايش • ويعتمد هذا التعايش على القدرة التى تحسن توظيف العمل فى الانتاج الاقتصادى ، أو على الخبرة التى تتمادى فى تطويع الطبيعة حتى لا تنقض على موجبات المصالحة وحدها المناسب •

ومن وراء هذا التعايش الراسخ ، مصالحة تنصره وتنتصر له ، وتعامل ايجابى فعال مع موارد الأرض ، وعلاقة جديدة بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان • وهذا هو النجاح الانتاجى الذى يرسخ قواعد التعايش فى المكان من أجل العيش • وهو أيضا الذى يتصددى للمسئولية التى تؤمن المصالحة ، وتدعم التعايش الاقتصادى ومصيره فى المكان • بل قل أن نجاح المصالحة فى دعم التعايش ونجاح التعايش فى دعم الانتاج الاقتصادى ، ونجاح الانتاج الاقتصادى فى اقامة علاقة جديدة مع الاستهلاك البشرى ، هو عين ما يجسد معنى النجاح الانتاجى • ويسدد هذا النجاح الانتاجى خطوات ومسيرة السيادة على الأرض ، اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا فى أى مكان •

وكان النجاح الانتاجي الذي تبنته بموجبه أو عليه كل قواعده واتجاهات التغير الى ما هو أفضل ، اقتصاديا ، وحضاريا واجتماعيا ، قد ارتكز بالضرورة على حسن صياغة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وهي تشد أزر التعايش وتحافظ على المصالحة بين الانسان والطبيعة عند حدها الأفضل . كما يركز أيضا على حسن توظيف هذه العلاقة في شكلها الجديد بين أمرين هامين لحساب التعايش .

وهذان الأمران التي تنسق العلاقة الجديدة بينهما تنسيقا مناسباً ، على جانب كبير من الحيوية لأنهما يجسدان معا النبض الحقيقي للتعايش ، في أي مكان ، وفي كل زمان . وهما في إطار المعادلة الاقتصادية :

١ - تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادي تنشيطا واقعيا ومجددا ، ينهي استسلام الاستهلاك للانتاج الطبيعي ، أو ينهي قبول عرضه كما وكيفاً ، القبول الشاكر حيناً والمرغم الصاغر أحياناً أخرى . وهل كان من حق الطلب على العرض في الماضي ، أن يعترض عليه أو أن يعرض عنه ؟

٢ - تنشيط ارادة الاستهلاك البشري الذي لا يكف ، تنشيطا واقعيا ومطمئناً ، يكفل تطويع الانتاج الاقتصادي للاستهلاك ، أو يكفل قبوله الملتمزم بندااء الطلب كما وكيفاً ، القبول المطيع أحياناً ، والملهوف أحياناً أخرى . وهل كان من حق العرض في هذه المرحلة ، على الطلب ، أن يرفض الاستجابة له أو أن يتمرد عليه ؟

هذا ، وما من شك ، في أن كل سؤال من هذين السؤالين له ما يبرره اقتصاديا . بل قل يستحق كل سؤال ، وهو وجيه ، أن يجد له البحث اجابة وجيهة . والاجابة الوجيهة عن هذين السؤالين ، هي التي تجسد مفهوم واتجاهات العلاقة الجديدة بين الانتاج الاقتصادي والاستهلاك البشري . وهي أيضا التي تجسد جدوى هذه العلاقة في التوازن الاقتصادي بينهما ، حتى لا يعرض الطلب عن العرض ويتمرد عليه ، وحتى لا يتمرد العرض على الطلب ويعرض عنه .

* * *

مفهوم تنشيط الانتاج الاقتصادى :

تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى ، تنشيطا واقعيا ومحددا ، اعتبارا من هذه المرحلة الاقتصادية ، التى يتمتع فيها الانسان بحق السيادة والامن على المصير الاقتصادى فى المكان ، مسألة حيوية يحتويها مفهوم واضح وصريح . بل قل أنه مفهوم كاشف ، لقيمة العمل ، وجدوى الأداء ، ولأهمية الخبرة ، التى تتركس لحساب الانتاج الاقتصادى والسيطرة على مقوماته وعلى معدلاته وتنوعه فى المكان .

وهذا المفهوم الصريح الكاشف لجدوى العمل والأداء والخبرة ، لا يمكن أن يعنى فقط ، اطلاق الطاقة الفاعلة ، وتوظيف القدرة المبدعة ، واستخدام الخبرة الماهرة ، فى انجاز التعامل الاقتصادى النشط مع موارد الأرض ، طلبا للانتاج الاقتصادى بكل قيمته أو جدواه الاقتصادية . بل لا يجب أن يعنى هذا المفهوم أيضا ، مجرد حسن الاختيار أو حسن توظيف موجبات هذا الاختيار لدى جنى ثمرات الانتاج الاقتصادى وعرضها العرض المناسب استجابة لنداء الاستهلاك وطلبه . ولكن ينبغى أن يعنى هذا المفهوم أشياء كثيرة أخرى لأنه فضفاض وشديد المرونة .

ويعنى هذا المفهوم الفضفاض فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، الاستعداد الاقتصادى والحضارى والاجتماعى فى وقت واحد لمواجهة التحدى فى المكان على ثلاث جبهات . ويواجه هذا الاستعداد التحدى عندما تتمرد الطبيعة على المصالحه وتحول دون مضى التعايش ، فيقهره ويشبت قاعدة التعايش والحضور البشرى المنتفع بهذا التعايش . ويواجه هذا الاستعداد التحدى عندما يعترض سبل العمل الانتاجى الاقتصادى ، فيكبح جماحه ويشد أزر هذا العمل . ويواجه هذا الاستعداد مرة ثالثة التحدى عندما يطعن التعامل بين العرض والطلب ، فيحبطه ويؤمن العلاقة التى تخدم هذا التعامل .

ومن غير هذا الاستعداد على صعيد الانتاج الاقتصادى وفاعليته ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، جيدا ، احتمالات تعثر الانتاج الاقتصادى . ولا يطاوع هذا التعثر بالضرورة روح ومنطق وطبيعة العلاقة التى تحرس التوازن بينه وبين الاستهلاك البشرى . وقد يؤدى هذا التعثر أيضا الى تجميد فاعلية الانتاج الاقتصادى وحرمانه فعلا من التطور والنمو والارتقاء .

ومن شأن هذا الاستعداد بكل أبعاده الحضارية والاجتماعية

والاقتصادية ، أن يدعم قدرات العمل ويشجع الخبرة ويطور المهارة في خدمة الانتاج الاقتصادى . ومن شأنه أيضا أن يحفز النمو والتطور ويحسن الأداء والوسيلة ، من أجل الانتاج الاقتصادى الأفضل . وهو بعد ذلك كله الصمود والتصدى لإبطال مفعول التحديات أو لتطويع العقبات التى تواجه عمليات الانتاج الاقتصادى . ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفاعلية والحيوية والجدوى فى صف الحضور البشرى ، انتصارا لحقه الاقتصادى فى الطلب أحيانا ، ولحقه الاقتصادى فى اختيار الطلب أحيانا أخرى ، لحساب الاستهلاك .

ومن شأن هذا الاستعداد بكل أبعاده الحضارية والاجتماعية والاقتصادية أيضا ، أن يسعف ويدعم اجتهاد الانسان الانتاجى وهو يطوع موارد الأرض ولا يطاوعها . ومن شأنه أيضا أن ينصر اجتهاد وعمل الانسان الانتاجى ، وهو يمسك بزمام الانتاج الاقتصادى ويسيطر على مقوماته فلا تفلت منه . وهو بعد ذلك كله العناية واليقظة التى تحافظ على التزام هذا الانتاج فعلا بالاستجابة لحاجة الطلب أو بالانتصار لحساب الاستهلاك . ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفاعلية والحيوية والجدوى ، فى صف الحضور البشرى ، انتصارا للعلاقة التى تبقى على التوازن الاقتصادى ، وترسخ سيادة الانسان على الأرض .

ومضى فاعلية الانتاج الاقتصادى ، والسيطرة على مقوماته وتنشيطه وتنميته ، فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح ، وهى مدعومة بهذا الاستعداد الذى يفتر ولا يتهاون ، والذى يتجدد ويتغير ، هو عين ما يعنيه الانتصار الاقتصادى . ويفضى هذا الانتصار ختما الى :

١ - أوضاع اقتصادية أنسب ، ولكن أكثر تعقيدا ، لأنها تنمو وتتطور لحساب الهدف الاقتصادى .

٢ - توليفة اجتماعية أفضل ، ولكن أكثر تماسكا ، لأنها تجاوب قوة جذب الهدف الاقتصادى .

٣ - تنمية حضارية أحسن ، ولكن أكثر تفتحا ، لأنها تدعم العمل لحساب الهدف الاقتصادى .

والربط بين الوضع الاقتصادى الأنسب ، والتوليفة الاجتماعية الأفضل ، والتنمية الحضارية الأحسن ، من وراء الهدف الاقتصادى ، يشد

أزره . ونجاح الهدف الاقتصادي لحساب الحضور البشرى الذى يمسك بزمام الانتاج الاقتصادى هو علامة لا تضل ولا تضلل عن حجم المسئولية التى تصبح أمانة فى عنق العلاقة الجديدة فى اطار الهدف الاقتصادى . ونجاح هذه العلاقة الجديدة المسئولة ، عن التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، هو علامة بارزة على جدوى كل التحولات التى تسفر عنها الثورة الانتاجية . كما هو علامة بارزة أيضا على جدوى المتغيرات التى لم تعند تستخف بالمصلحة الاقتصادية للحضور البشرى الا باختياره ، وتعمل لحسابه وتؤمن له مكانته لو أراد ، اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا فى المكان والزمان .

وبموجب هذه العلاقة وتوظيفها الناجح ، فى المكان والزمان ، كان النمو الحضارى فى خدمة التغير الاقتصادى . وكن التغير الاقتصادى فى خدمة التطور الاجتماعى . بل قل يرسخ ذلك - بكل تأكيد - ويدعم حركه الحياة . وتمضى حركه الحياة على الدرب ، منذ ذلك الحين ، وانهدف اقتصادى والوسيلة حضارية والتطور اجتماعى .

وبموجب الترابط الذى توثقه هذه العلاقة الناجحة ، بين النمو الحضارى والتغير الاقتصادى والتطور الاجتماعى فى المكان والزمان ، يتحول حضور الانسان فى حضارة العصر الحجرى الحديث الى تفتح متنور أكثر فاعلية وجدوى . ويحسن آنذاك استخلاص المعادن واستخدامها (٢٠) . وهذا فى حد ذاته حدث حضارى بارز بكل المقاييس ، وهو أيضا حدث اقتصادى مثير أشد الاثارة .

هذا ، ولا يقف مفعول هذا الحدث البارز أو المثير ، وكأنه ثورة على درب الحضارة فى نهاية العصر الحجرى الحديث عند حد التحول فى النمط

(٢٠) فى اعتقاد جوردون تشايلد أن تحرر يد الانسان من استخدام الآلة الحجرية ، يضع مقومات ثورة كبرى . ومن مظاهر هذا التحول صناعة المعدن وتخصص طائفة من الناس فى تجهيز الآلة المعدنية . بل هى تحقق خطوة على درب التطور الاقتصادى من خلال الاستقلال الاقتصادى عن الزراعة والأرض الزراعية . ومن مظاهرها قيام المستوطنات التى تجمع شمل الاستقرار من نوع لا يعكف على استخدام الأرض الزراعية والسكن فى القرية فى ريف الزراعة . ومن مظاهرها أيضا نشأة وتطور مفهوم التجارة على نطاق أوسع من ذى قبل ، وتوظيف بعض وسائل النقل (الحيوان الذى يجز المجلة) فى هذه المهمة .

Childe, G. : Man makes Himself. London, 1936.

Childe, G. : What happened in History, London 1942.

الحضارى فقط واقتحام عصر المعدن . بل يتمادى مفعول هذا الحدث الحضارى العظيم ، لكى يلعب دورا مؤثرا وفعالا فى الوضع الاقتصادى الانتاجى من ناحية ، وفى البنية الاجتماعية وتشكيلها من ناحية أخرى . ومن خلال هذا المفعول المؤثر اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا فى ترابط وثيق ، يتداعى ويتوالى التغير الحضارى والتغير الاجتماعى والتغير الاقتصادى فى المكان والزمان .

وبموجب هذا التغير ، تتسع قاعدة المتغيرات الحضارية والمتغيرات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية . ويؤثر فعل هذه المتغيرات متفرقة أحيانا ومجتمعة أحيانا ، على حركة الحياة ، على كل درب ، وفى كل اتجاه . ويتجلى تأثير أو فعل هذه المتغيرات ، فى العلاقة التى تصطنع الصلة ، وتحرس التوازن الاقتصادى ، بين فاعلية الانتاج الاقتصادى ، ومطالب الاستهلاك البشرى .

ومن الطبيعى أن تجاوب هذه العلاقة أو تستجيب لفعل وتأثير هذه المتغيرات التى لا تهدأ ، ولكن من غير أن تغفل عينها المسئولة ، عن ضرورة التوازن الاقتصادى ، وتعتنى بحراسته وعدم التريط فيه . وبموجب هذه العناية ، تقوى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك البشرى . بل وينتفع الحضور البشرى بكل نتائج هذه العلاقة القوية ، فتقوى قبضة السيطرة على الانتاج الاقتصادى ، وترسخ مكانته فى مقام السيادة على الأرض .

وهكذا يعرف الحضور الانسانى مصلحته فى الأوضاع الاقتصادية الأنسب والأكثر تعقيدا ، التى تجسد الهدف الاقتصادى . وفى التنمية الحضارية الأنسب والأكثر تفتحاً التى تنجز هذا الهدف ، وفى التوليفة الاجتماعية الأفضل والأكثر تماسكا التى تنتفع بهذا الهدف . ويعرف هذا الحضور البشرى أيضا ، كيف يوظف هذه العلاقة ، فى السيطرة على وسائل ومقومات الانتاج الاقتصادى وقاعدته العريضة ، فلا يفلت منه أو من بين يديه أبدا . كما يعرف جيدا بعد ذلك كله ، كيف يطوع بموجب السيطرة على مقومات الانتاج ووسائله ، العرض حتى لا يخذل أو يتمرد على طلب الاستهلاك .

وفى مقابل هذه العلاقات المتبادلة ، التى تزداد بها سيادة الحضور البشرى رسوخا ويشته ساعده فى المكان والزمان ، يعرف حدود المسئولية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، ويتحمل أعباءها . بل يوظف الحضور البشرى

- بكل العناية - هذه المسئولية توظيفا مناسباً ، فى تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى ، وهذا هو الهدف ، وفى توسيع قاعدة هذا الانتاج ، وهذا رافد مهم يكتمل به الهدف . وبموجب ذلك التنشيط والتوسيع ، يعرف الحضور البشرى لماذا وكيف والى أى حد ، يسيطر على جدوى التوازن الاقتصادى ، فى اطار العلاقة التى لا تغفل وهى تحرس هذا الاتزان ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى .

ويقوم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الثورة الاقتصادية الانتاجية تقويماً صحيحاً وكاشفاً عن ايجابياتها . ويجسد هذا التقويم الجغرافى دورها الفعال ، فى التغير الاقتصادى الذى يؤمن الحاجة ويلبى طلب الاستهلاك ، وفى تنظيم التشكيل الاجتماعى فى ربوع البداوة ، وفى ربوع الاستقرار الذى ينهض بالمهمة الانتاجية لحساب الاستهلاك ، وفى صياغة النمو الحضارى على مفترق الطرق التى يفترق عندها انتاج وطلب واستهلاك البداوة والاستقرار . وعلى كل طريق من هذين الطريقين ينكب كل فريق فى مكانه على تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى الحيوانى ، والانتاج الاقتصادى الزراعى .

وفى اطار الرؤية الجغرافية لهذا التنشيط على هذين الطريقين ، يبدو كيف يشترك التغير الاقتصادى ، والتشكيل الاجتماعى ، والنمو الحضارى ، اشتراكاً متعاوناً ومتداخلاً ، فى صيغ هذا التنشيط الانتاجى الاقتصادى . كما يظهر أيضاً كيف تمضى فاعلية هذا التنشيط ، فى الاتجاه المناسب اقتصادياً ، لكى يجاوب الانتاج الاقتصادى توسيع وتنويع الطلب ، ولكى يجارى الاتجاه الى اختيار الطلب ، لحساب الاستهلاك فى المكان .

وفى مقابل هذا التنشيط الانتاجى الاقتصادى ، الذى لا يهدأ فى المكان ، يمضى الاهتمام والعناية والعمل على تنشيط ارادة الاستهلاك التى لا تكف ولا تسكت عن الطلب واختياره . ويكون المطلوب أن يرقى الاستهلاك الذى تحررت ارادته ، الى مستوى الانتاج الاقتصادى وتساعد قدرته على العطاء والعرض والاستجابة التى تطاوع الطلب . ويكون المطلوب أيضاً أن نتبين فى اطار الرؤية الجغرافية ، كيف لم يغفل تنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى فى مقابل تنشيط ارادة الاستهلاك ، أبداً ، عن التطويع المتبادل بين الانتاج والاستهلاك الذى يكفل العلاقة السوية بين العرض والطلب .

مفهوم تنشيط الاستهلاك البشرى :

تنشيط ارادة الاستهلاك البشرى ، تنشيطا واقعيا ومطمئنا ، اعتبارا من هذه المرحلة الاقتصادية الانتاجية التى يلتزم فيها الانتاج الاقتصادى بالاستجابة الوافية لحرية الطلب الذى لا يسكت ، مسألة حيوية يحتويها مفهوم واضح وصريح . بل قل - بكل اليقين - انه مفهوم كاشف تماما لحق الاستهلاك فى اختيار الطلب وتنوع مصادره وتضاعف معدلاته ، فى المكان .

وهذا المفهوم الصريح الكاشف ، لحق الطلب والاختيار والتنوع والتمادى فى الزيادة ، لا يمكن أن يعنى فقط ، فك القيود وتحرير الاستهلاك أو التخفف من الالتزامات وترك الحبل على الغارب ، حتى يلتهم الطلب الانتاج الاقتصادى التهاما متهورا من غير ضبط أو انضباط . بل ولا يجب أن يعنى هذا المفهوم أيضا ، مجرد حسن استشعار الأمن والاطمئنان على الوضع والمصير الاقتصادى ، لدى امتداد يد الانسان المتحررة ، فى طلب ثمرات الانتاج الاقتصادى وعروضه ، لحساب الاستهلاك البشرى . ولكن ينبغى أن يعنى هذا المفهوم أشياء كثيرة أخرى ، لأنه فضفاض وشديد المرونة .

ويعنى هذا المفهوم الفضفاض ، فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، الاستعداد الاقتصادى والحضارى والاجتماعى فى وقت واحد ، للالتزام الحقيقى أو الجاد على ثلاث جبهات . ويضبط هذا الاستعداد يد الطلب التى تمتد الى الانتاج الاقتصادى وتحول دون طعن قدرته والحاق الضرر بالمصلحة الاقتصادية . ويضبط هذا الاستعداد التعامل المباشر وغير المباشر مع الانتاج الاقتصادى ، ويحول دون استخفاف أى منهما بالآخر . ويضبط هذا الاستعداد سلوك الاستهلاك وتطلعاته ويحول دون التمدد فى موجبات التطلع وتنشيطه ، حتى يؤمن العلاقة المتزنة التى تخدم المصلحة المتبادلة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى .

ومن غير هذا الاستعداد على صعيد الاستهلاك البشرى وفاعليته ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا احتمالات انحراف السلوك الاستهلاكى انحرافا يغرر به ويسىء الى حرите أو تحرره . ولا يطاوع هذا الانحراف بالضرورة روح ومنطق وطبيعة العلاقة الحميدة التى تحرس التوازن بينه وبين الانتاج الاقتصادى . وقد يؤدى هذا الانحراف الى تضليل مناشط الاستهلاك وحرите ، والى حرمانه فعلا من التطور والتنشيط السوى ومن استجابة الانتاج الاقتصادى له ، فى المكان .

ومن شأن هذا الاستعداد ، بكل أبعاده الاقتصادية والحضارية والاجتماعية ، أن يهذب سلوك الطلب ، ويطوع الاستهلاك البشرى وهو يحصل على احتياجاته . ومن شأنه أيضا أن يقوم سلوكه العام والخاص ، انتصارا لنشاط الانتاج الاقتصادى ، الذى لا ينبغي أن يرهقه الطلب لحساب الاستهلاك . وهو بعد ذلك كله الهدى والرشاد الذى يحرس تنشيط الاستهلاك البشرى وحرية . ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفاعلية والعناية والاهتمام فى صف الحضور البشرى انتصارا لحقه الاقتصادى فى الطلب أحيانا ، ولحقه الاقتصادى فى اختيار الطلب أحيانا أخرى ، من الانتاج الاقتصادى .

ومن شأن هذا الاستعداد بكل أبعاده الاقتصادية والحضارية والاجتماعية ، أن يوجه عناية واهتمام التعامل الاستهلاكى البشرى ، وهو يطوع الطلب ولا يطاوعه . ومن شأنه أيضا أن ينصر اهتمام الانسان الاستهلاكى ، وهو يطلب أو يختار الطلب فيجاوبه الانتاج الاقتصادى ، ولا يستخف به العرض أو يتهاون فى حقه . وهو بعد ذلك كله العناية واليقظة على التزام الاستهلاك البشرى فعلا بالتعامل السليم مع الانتاج الاقتصادى . ومن ثم يعمل هذا الاستعداد بكل الفاعلية والحيوية والجدوى ، فى صف الحضور البشرى انتصارا للعلاقة التى تبقى على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، وفى ترسيخ سيادته على الأرض .

ومضى تنشيط ارادة الاستهلاك البشرى والسيطرة على موجبات الطلب وتطلعاته ، فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح وهى مدعومة بهذا الاستعداد ، الذى لا يفتر ولا يهدأ ، والذى يتجدد ويتغير ، هو عين ما يعنيه الانتصار الاقتصادى ، فى المكان والزمان . . . ويفضى هذا الانتصار الاقتصادى حتما الى :

١ - دعم الأوضاع الاقتصادية الأنسب وهى أكثر تعقيدا ، لأنها تنمو وتتطور لحساب الهدف الاقتصادى .

٢ - دعم التوليفة الاجتماعية الأفضل وهى أكثر تماسكا ، لأنها تجاوب قوة فعل الهدف الاقتصادى .

٣ - دعم التنمية الحضارية الأحسن وهو أكثر تفتحا ، لأنها تدعم التعامل لحساب الهدف الاقتصادى .

والربط الوثيق بين تنشيط ارادة الاستهلاك والسيطرة على موجبات الطلب وتطلعاته ، فى اطار الاستجابة التى تدعم الوضع الاقتصادى وتقوى التوليفة الاجتماعية ، وتنور التنمية الحضارية ، هو علامة لا تضل ولا تضلل المسئولية التى تصبح أمانة فى عنق العلاقة الجديدة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى . وما من شك فى أن نجاح أو توفيق التعامل بموجب هذه المسئولية ، هو علامة بارزة أيضا على جدوى كل التحولات الاقتصادية والحضارية والاجتماعية التى تسفر عنها الثورة الاقتصادية الانتاجية ومضى مراحلها الجديدة والمتجددة . كما هو علامة بارزة أيضا على جدوى المتغيرات المبنية على هذه التحولات ، وهى التى لم تعد تستخف أو تستهين بمصلحة الانسان الاقتصادية على غير ارادته . ولكن تعمل لحسابه وتطاوعه حتى تؤمن له مكانته فى مقام السيادة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا .

وبموجب هذه العلاقة الجديدة وتوظيفها الناجح وأدائها الاقتصادى الصحيح ، يكون الالتزام الجاد والمتبادل بين تنشيط ارادة الاستهلاك البشرى المتحررة ، وفاعلية الانتاج الاقتصادى النشط . وبموجب هذا الالتزام الجاد والمتبادل بين الطرفين ، تنشأ أمور كثيرة مهمة لحساب حركة الحضور البشرى على الدرب . وتبدو هذه الأمور ، وكأنها ترتب وتجهز وتعد وتحسب حساب وصول حركة الحضور البشرى ، الى نقطة تحول جديدة ومثيرة على الدرب . وتتأتى عند نقطة التحول المثيرة ، انطلاقة جديدة ومجددة ، تؤثر فى شكل وقوة وفاعلية العلاقة ، وفى قدرتها وعنايتها بالتوازن الاقتصادى ، بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى .

وتضطلع هذه الانطلاقة الجديدة والمجددة ، الاطار العام للالتزام المتبادل بين حرية تنشيط الطلب لحساب الاستهلاك فى جانب ، والسيطرة على المقومات الفاعلة النشيطة لحساب الانتاج فى جانب آخر . وتبين الرؤية الجغرافية فى هذا الاطار كيف :

١ - يلاحق هذا الالتزام الجاد الحضور البشرى ، ويحملة المسئولية الصعبة ، حتى لا يغفل أو يتهاون فى أداء عمليات الانتاج الاقتصادى ونشيطها ، استجابة للطلب أو لاختيار الطلب وحرىات ارادة الاستهلاك ودواعى تنشيطها .

٢ - يرشد هذا الالتزام الجاد الحضور البشرى ، ويحملة المسئولية

الواعية ، حتى لا يتمادى ولا يشط ولا يتهور فى الطلب ، أو فى اختيار الطلب ، انتهاكا للانتاج الاقتصادى وجدوى عطائه ودواعى وموجبات تنشيطه •

٣ - ينصر هذا الالتزام الجاد الحضور البشرى ، ويحمل عنه ومعه وله أعباء المسئولية ، ويحمى مصالحه الاقتصادية حتى تسيطر قبضته القوية على العلاقة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى أو على أهم موجبات التوازن الاقتصادى بينهما •

وإذا كانت العملية الاقتصادية الانتاجية ، قد تلمست فرض هذا الالتزام الجاد بين الطرفين ، وهيأت العلاقة التى تعتنى بهذا الالتزام ، وتوظفه التوظيف المناسب لحساب التوازن الاقتصادى بينها ، فإن أهم مظاهر هذا الانجاز ، تتمثل فى تجسيد المصلحة المشتركة لكل الحضور البشرى فى العملية الاقتصادية • وإذا كانت العملية الاقتصادية الانتاجية ، قد نجحت بموجب توظيف هذه العلاقة فى حراسة التوازن الاقتصادى نجاحا حقيقيا ، فى انجاز ودعم التغير اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا للحضور البشرى ، فإن أهم مقومات هذا النجاح ، تتمثل فى تأكيد جدوى الالتزام فى ترسيخ المصلحة المشتركة لهم جميعا فى هذا التوازن •

ولقد جمعت هذه المصلحة المشتركة فى العملية الاقتصادية الانتاجية ، أوصال الحضور البشرى ، وألفت ونسقت بين الانتاج والمنتجين والاستهلاك والمستهلكين • بل لقد صفت هذا الحضور البشرى وأطرافه المعنية ، فى تركيب هيكلي متماسك حول هذه الجدوى الاقتصادية ، على اعتبار انهم جميعا أصحاب الحق الواحد ، فى صلب وسلامة هذه المصلحة المشتركة ، الاقتصادية والاجتماعية والحضارية •



الالتزام المتبادل بين الانتاج والاستهلاك :

وهكذا يبدو أن تنشيط الانتاج الاقتصادى واجب لا يجوز التفريط فيه • كما يبدو أن تنشيط الاستهلاك البشرى حق لا يجوز التماذى فيه • وأفضل علاقة بين الحق الذى لا يجوز التماذى فيه والواجب الذى لا يجوز التفريط فيه ، هى العلاقة التى تنمو وتتأتى فى اطار الالتزام المتبادل بين الطرفين • وقل ان هذا الالتزام هو الذى يبقى مسيرة الحياة على درب الصواب •

ويبدو واضحا في هذه المرحلة مبلغ التزام بعض الحضور البشرى الذى يتولى أمر الانتاج الاقتصادى ، وهو صاحب خبرة ومهارة وقدرة ، لا تكف عن العمل وأداء الواجب . كما يبدو واضحا مبلغ التزام كل الحضور البشرى الذى ينهمك فى الطلب لحساب الاستهلاك البشرى ، وهو صاحب مصلحة وتطلع وإرادة لا يسكت عن تأمين حقه والحصول عليه . والتزام هذا البعض من الحضور البشرى ، قبل الكل من الحضور البشرى ، يجسد معنى ومغزى المصلحة المشتركة ، التى تجمع بين الواجب والحق . كما يجسد أيضا جدوى العلاقة ، التى تطلب أو التى تستجيب لهذا الالتزام .

وقل - بكل اليقين - أن هذه العلاقة التى تستجيب لهذا الالتزام ، وتتجمع بموجبها الأطراف المعنية حول المصلحة الاقتصادية المشتركة ، تلعب دورا بارزا فى توثيق الروابط والصلات فى بنية التشكيل الاجتماعى . كما تلعب دورا مهما وفعالا ، فى تحديد موجبات وأهداف المصلحة المشتركة ، التى يشترك فيها أفراد التشكيل الاجتماعى ، وفى تهيئة واعداد أفراد الحضور البشرى للقبول بهذا الالتزام .

وفى إطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، تتأكد جدوى هذه المصلحة الاقتصادية المشتركة وهى قوة جذب واستقطاب ، يجمع ويلم شمل الأفراد فى التشكيل الاجتماعى . وفى إطار هذا التشكيل الاجتماعى ، لا يفرط الفرد فى الارتباط الاجتماعى بالجماعة ، ولا تفرط الجماعة فى الفرد . وما من شك فى أن الالتزام الذى يجمع بين البعض من الحضور البشرى وهو يتخصص فى الانتاج ، والكل فى هذا الحضور البشرى وهو يطلب لحساب الاستهلاك ، هو الذى يشد أوصال كل الأفراد والعناصر من ذكر وأنثى ، فى بنية وتكوين التشكيل الاجتماعى فى المجتمعات المنتجة ، مجتمعات الاستقرار والزراعة أو مجتمعات البداوة والرعى .

وهذا معناه ، أن المصلحة الاقتصادية المشتركة التى تجمع بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، هى بذاتها قوة الجذب التى تستقطب الحضور البشرى الاجتماعى فى ربوع الانتاج . بمعنى أنها هى التى تؤلف بين عناصر هذا الحضور البشرى الاجتماعى وتصطنع المادة اللاحمة بين لبنات هذا البناء الاجتماعى . كما أنها هى التى ترسى قواعد الحق المشترك ، فى بناء بشرى متماسك ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا .

وتكوين هذا البناء البشرى المتماسك ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا .

الذى يتجمع حول المصلحة الاقتصادية المشتركة فى المكان المعين ، يدعو الى تأمين الحق والواجب فى هذه المصلحة . وهذا هو الارهاص الحقيقى الذى يبشر بتحول هام وجديد . وقد يعنى ثورة من جديد على الدرب ، تنتفع بها عناصر وأفراد هذا البناء البشرى الاجتماعى . ولا تصطنع هذه الثورة فى هذه المرة حاجة ، أهم من تحويل العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، لحساب المصلحة الاقتصادية المشتركة الى نظام وقبضة قوية . وسيطر هذا النظام وينظم التزام الأطراف المعنية ، بالمحافظة على المصلحة الاقتصادية المشتركة . بل قل انه يقبض بقبضته القوية على زمام الحقوق المتبادلة بين الشركاء فى هذه المصلحة .

هذا ، وما من شك فى أن الحاجة الى صيانة المصلحة الاقتصادية المشتركة ، والى ضمان الحق فيها لحساب كل الأطراف المعنية ، مسألة منطقية . كما أن الحاجة الى دعم ومظاهرة هذا التوازن الذى يصون هذه المصلحة الاقتصادية المشتركة ، ولا يضيع حق الأطراف المعنية فيها ، ولا يهمل فى واجب الأطراف المعنية فيها ، مسألة على جانب كبير من الأهمية والحيوية .

ومن ثم تؤدى هذه الحاجة الى اتجاه البناء البشرى والاجتماعى ، فى المكان الذى تتأتى فيه المصلحة الاقتصادية المشتركة ، اتجاهها ، يستوجب التحول الى النظام والتنظيم . وهذا الاتجاه الاجتماعى ، الى طلب النظام والبحث عن موجبات التنظيم ، هو عين ما يعنى به التشكيل الاجتماعى ، ويتطلع الى تحقيق الهدف التنظيمى . ومن أجل هذا الهدف التنظيمى ، تكون ثورة نظامية على الدرب لحساب الحياة . وكان الالتزام المتبادل بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى ، هو الذى يمهّد ويجهز ويعد المسرح ، لقيام النظام بدوره التنظيمى ، لحساب الشركاء فى هذا الالتزام ، وأصحاب الحق المشترك فى المصلحة الاقتصادية المشتركة .

* * *

الثورة النظامية وقيام النظام :

النظام ، هو الذى يؤكد سيادة الحضور البشرى المتناسك اجتماعيا ، والمطمئن اقتصاديا ، والمتنور حضاريا ، على الأرض . وهو أيضا الذى يؤمن بحق هذا الحضور البشرى الاجتماعى ، فى السيطرة على مقومات الانتاج فى

جانب ، وعلى دواعي ومبررات الاستهلاك في جانب آخر ، في ربوع هذه الأرض . وهذا معناه أن الحاجة الملحة الى النظام وقيام النظام ، والانصياع للتنظيم ، قد تأتت في المكان والزمان ، لكي تلبى وتجاوب النضج الاجتماعي والاقتصادي والحضارى ، الذى يتحقق بموجب الثورة الاقتصادية الانتاجية .

والنظام تحول وتغير وانتظام والتزام له ما يبرره اجتماعيا واقتصاديا . وهو انتقال حضارى من حالة وأوضاع اللانظام وعدم الانضباط والتسيب ، الى حالة وأوضاع النظام والانضباط والالتزام . وما من شك فى أن درجة من درجات النضج الحضارى والتغير الاقتصادى والنمو الحضارى ، هى التى تجهز وتؤهل الحضور الاجتماعى لهذا التحول والانتقال الحضارى . ولا يعنى هذا التحول والانتقال الحضارى شيئا غير ثورة ترفض عدم الانضباط وتتمرد على التسيب ، وتطلب النظام وتتطلع الى الانضباط .

وطلب النظام والتطلع الى الانضباط ، هو فى الرؤية الجغرافية تعبير عن مبلغ استشعار المسؤولية فى اطار التشكيل الاجتماعى . وتكون المسؤولية هى مسؤولية الجماعة عن الفرد وقبله ، وهى مسؤولية الفرد قبل الجماعة وعنهما . ومن خلال هذه المسؤولية العامة والخاصة ، ومن خلال هذه المسؤولية المتبادلة ، يكون النظام العين التى تسهر على هذه المسؤولية وتحمل أعباءها ، لحساب الحضور الاجتماعى . ويبدو النظام وكأنه القبضة القوية الحاكمة التى تمسك بزمام المصلحة المشتركة على الصعيد الاجتماعى . وهى التى يوكل اليها أمر الالتزام والمسؤولية المتبادلة ، بين الانتاج والمنتجين والاستهلاك والمستهلكين فى اطار التوازن الاقتصادى الأنسب .

وهذا معناه أن النظام ضبط وانضباط ، فى خدمة الهدف الاجتماعى ، وفى خدمة الهدف الحضارى ، وفى خدمة الهدف الاقتصادى . ولا يستوجب هذا النظام فى أى شكل وعلى أى مستوى شيئا أهم من الحق الملزم فى المصلحة المشتركة ، التى تجسدها هذه الأهداف ، لحساب الحضور البشرى الاجتماعى ، وسيادته على الأرض . كما لا يستوجب أيضا شيئا أخطر من الواجب الملزم قبل هذه المصلحة المشتركة فى المكان والزمان .

واذا كانت الثورة الاقتصادية قد أمنت حق الحضور البشرى فى التحرر من قبضة الانتاج الطبيعى ، وأمنت واجب الحضور البشرى فى السيطرة على الانتاج الاقتصادى ، فإن الثورة النظامية قد استوجبت فرض النظام ، لتأمين العلاقة المشروعة بين الحق والواجب ، فى اطار المصلحة

الاقتصادية على الحضور البشرى الاجتماعى . وكان هذا النظام مطلوباً بالحاح بعد الانشطار الحضارى والاجتماعى ، على درب الانتاج الاقتصادى .

وما من شك فى أن موجبات الانشطار الحضارى والاجتماعى والاقتصادى بين البداوة والاستقرار ، كانت طبيعية بحتة . ومن ثم عاش كل فريق منهما نمط حياته فى ربوع البوادر والمراعى الرحبة ، أو فى مواطن الاستقرار المطمئن . وفى اطار كل نمط متميز من هذين النمطين الاقتصاديين ، سار كل نمط منها على دربه الحضارى ، وعاش تشكيله الاجتماعى ومارس عمله وتجربته وانتاجه الاقتصادى . ولقد جاوب كل فريق منها فى اطار ما يخصه ، يرمى حاجة الاستهلاك ويلبى الطلب واختياره ، فى المكان والزمان .

وفى مواطن البداوة ، عاش مجتمع الرعاة ، الشطر الحضارى البدوى ونمط حياته الاجتماعية . واعتمد هذا المجتمع الرعوى على الحركة وعدم الثبات فى ربوع المراعى ، لتلبية حاجة القطعان . ووظف هذه القطعان ، وكل اجتهاده وممارسته وتجربته ، فى خدمة الانتاج الحيوانى الاقتصادى ، لكى يلبي طلب ويجاوب حاجة الاستهلاك .

وفى مواطن الاستقرار ، عاش مجتمع الزراع ، الشطر الحضارى الزراعى ، ونمط حياته الاجتماعية . واعتمد هذا المجتمع الزراعى على الثبات وعدم الحركة والارتباط الوثيق بالأرض . ووظف هذه الأرض وكل اجتهاده وممارسته وتجربته ، فى خدمة الانتاج الزراعى الاقتصادى ، لكى يلبي طلب ، ويجاوب حاجة الاستهلاك .

وبصرف النظر عن الفروق الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، بين من يعتمد على الحركة وعدم الثبات فى الانتاج الحيوانى ، ومن يعتمد على الثبات والاستقرار فى الانتاج الزراعى ، يكتسب الطرفان كل فيما يخصه الحق فى الأرض . بل قل ينشأ بموجب هذا الحق الولاء للأرض ، التى يستشعر مصلحته فيها وسيادته عليها وواجبه نحوها . ويمضى الاستقرار ، وتمضى البداوة ، كل فيما يستحقه أو ينتمى اليه ، فى العمل والأداء وترسيخ العملية الاقتصادية الانتاجية ، التى يتفرغ لها أو يأخذ بها منتجا ، أو التى يعتمد عليها أو التى ينال منها مستهلكا .

هذا ، وما من شك ، فى أن هذا العمل والأداء من أجل الانتاج الحيوانى

أو من أجل الانتاج الزراعى ، والسيطرة على مقومات كل منهما ، وهو الذى يضطلع ويدعو الى افتراق الولاء للأرض . وهو الذى يستوجب توجه كل طرف من هذين الطرفين المنتجين فى سبيل معين ، حتى تفرق بها السبل على درب العمل والانتاج اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا .

وعلى هذا الدرب ، يرسخ كل طرف منها حقه فى العملية الاقتصادية الانتاجية وواجبه . كما يرسخ كل طرف منهما أيضا حقه وواجبه فى توظيف العلاقة التى تحرس التوازن بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى . وما من شك أيضا فى أن هذا الاستحقاق فى العملية الاقتصادية المنتجة ، يستوجب التوجه بكل طرف من هذين الطرفين المنتجين - البداة والاستقرار - فى اتجاه خاص . ويكفل الاتجاه الخاص لكل طرف منهما تكوين النظام الأنسب الذى يحرس هذا الاستحقاق فى الأرض وفى الوجود عليها وفى التعايش فى ربوعها ، وفى الانتفاع بمواردها .

* * *

النظام فى مجتمع البداة :

على صعيد البداة ، تسفر العملية الاقتصادية الانتاجية عن انتاج الغذاء وتأمين الطلب لحساب الاستهلاك . وفى ربوع البادية ، تكون العناية والاهتمام بالحق فى الأرض والقطيع ، التى تكفل المصير الاقتصادى المشترك . ويستشعر الحضور البشرى البدوى فى هذه الأرض ، الأمان والاطمئنان على المصلحة الاقتصادية المشتركة ، من خلال الحركة الفصلية المنتظمة فى ربوع البادية الفسيحة ، طلبا للماء والكلا .

ويرسخ الحق فى هذه المصلحة الاقتصادية المشتركة ، والمصير المشترك ، ويؤكد الواجب أيضا ، العلاقة بين الأطراف المعنية . وتكون هذه العلاقة علاقة منفعة متبادلة بالفعل ، بين الطرفين الذى يتقن العمل ويكلف به فى حقل الانتاج ويملك وسائله وأدواته والخبرة فى جانب ، والطرف الآخر الذى يطلب حصته من هذا الانتاج الحيوانى لحساب الاستهلاك فى جانب آخر ، فى مجتمع البداة والرعى .

وعلى هذا الصعيد الواسع الفضفاض ، تمضى البداة فى حركة لا تفترق ويتحقق الانتاج ، وهو الهدف الاقتصادى . وتمضى العلاقة بين من يحق له الحق ويحق عليه الواجب ، وتحرس التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وتحقق

المصلحة الاقتصادية المشتركة . ومن ثم يستوجب هذا الوضع من كل الأطراف المعنية بالمصلحة الاقتصادية المشتركة ، بناء التشكيل أو التركيب الهيكلي لبناء الاجتماعي . ويضم هذا التشكيل أو هذا البناء أوصال القبيلة .

ومن خلال الحاجة الملحة الى القبضة القوية التي تثبت وتحافظ على العلاقة المتبادلة ، لحساب الأطراف المعنية ، ومن خلال الحاجة الى القبضة القوية التي تمسك بزمام الحق العام والحق الخاص في المصلحة الاقتصادية المشتركة ، تتلمس البداوة النظام . بل تبتنى النظام وتعتمد عليه في الضبط والانضباط . ويصبح هذا النظام القبضة القوية التي تمسك أو التي لا تفرط أبدا في الضبط والانضباط . ويحسن النظام توظيف العلاقة التي تحرس التوازن في اطار التعامل بين الانتاج والاستهلاك ، توظيفاً مناسباً .

ومن خلال الحاجة الملحة الى القبضة الحازمة التي تفرض هذا النظام والانضباط ، وتمتلك الكلمة المسموعة والأمر النافذ ، والقرار المطاع الذي لا يواجه الرفض أو العصيان أو التمرد ، تتلمس البداوة القوة المهابة التي تؤمن النظام . وتعرف البداوة كيف تعثر على هذه القوة المهابة . وتتخذ من شيخ القبيلة ، وهو الأكبر سناً ، والأعز قدراً ، والأعظم جاهاً ، والأقوى سلطاناً ، زعيماً وقائداً لهذا النظام . بل تعرف البداوة أيضاً كيف تقبل وتطمئن الى قبضة شيخ القبيلة القوية التي تمسك بزمام النظام (٢١) . ويتحمل شيخ القبيلة مسئولياته ويوظف هيئته وكلمته وأمره في خدمة الانتظام .

والاتجاه البدوي الى النظام وموجبات النظام ، واختيار شكل وزعامة هذا النظام ، اتجاه له ما يبرره اجتماعياً . ووضع الضوابط والأحكام التي يحكم بها النظام ، وسريان مفعول وتطبيق هذا النظام ، وضع له ما يبرره اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً . بل قل - بكل اليقين - أن هذا هو عين ما يعنى التحول الاجتماعي والاقتصادي والحضاري الى وضع يطلب النظام والانضباط فيصطنعه (٢٢) .

وفي هذا الوضع ، يقر مجتمع القبيلة في ربوع البادية الضبط

(٢١) نؤاد محمد الصنار : دراسات في الجغرافية البشرية ، ص ١٣٣ .
(٢٢) Forde, D. : Habitat, Economy & Society London 1952.

ويعترف بموجبات الانضباط . ويوظف شيخ القبيلة النظام التوظيف
الأنسب على صعيد البداوة . وتنضبط بموجب هذا النظام حركة الحياة ، في
أطار تشكيل القبيلة الاجتماعية لحساب المصلحة الاقتصادية المشتركة . ولأن
السلطة التي تتولى أمر النظام تكون هي السلطة الأبوية ، وكلمتها مسموعة
ومهابة ، تتولى زعامة هذه السلطة أمر كل مسئوليات النظام . بل هي التي
تأخذ بزمام الحكم والضبط والالتزام على كل المستويات .

وما من شك في أن هذا الضبط والحكم والالتزام الذي يتولاه شيخ
القبيلة ، يترجم التقاليد والسنن والشرائع والعرف السائد في البادية .
ويمسك هذا الضبط جيدا بزمام المصلحة المشتركة الاقتصادية ، في العملية
الانتاجية ، لحساب أهل البادية . ولا ينبغي أن نشك في جدوى الانضباط
لهذا الضبط في تنظيم حركة الحياة وفي ضمان الحق والواجب الاقتصادي
والاجتماعي . ولا ينبغي أن نتشكك أيضا في جدوى تطبيق أو سريان مفعول
هذا الضبط الذي يعرف كيف يحافظ أو يبقى على العلاقة المتوازنة بين
الانتاج والاستهلاك .

ويضبط هذا النظام الحق في المرعى والحق في القطيع والحق في مورد
الماء ، وعينه لا تغفل . ويضبط النظام أيضا الواجب في مقابل هذا الحق ،
وكلمته لا ترد . ويكرس هذا الضبط العناية بالتوازن الاقتصادي بين
الانتاج والاستهلاك . ومع ذلك يبيح هذا النظام لمجتمع البدو ، في حالات
الشدة أو القحط التي تغل بهذه العلاقة أو التي تنتهك هذا التوازن
الاقتصادي وتفسده وتسبب اليأس ، أن تكون الاغارة والغزو والسلب
والنهب (٢٣) ، سبيلا مشروعا لاعادة هذا التوازن لحساب الاستهلاك ، وهو
الهدف الاقتصادي .

والنظام الذي يوظف الالتزام والضبط في سبيل المحافظة على العلاقة
المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، ويقر شرعية العدوان وممارسته ، عندما
يتناقص الانتاج ويقصر في حق الطلب ، ويبيح السلب والنهب في سبيل
استعادة التوازن الاقتصادي ، يعبر عن أقصى درجة من المرونة . وتسوى
مرونة النظام وتخلط بين الحق الشرعي والحق غير الشرعي . بل قل هذا

شكل من الأشكال التي يطوع فيها الحرص والمحافظة على التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك النظام . وبموجب هذا التطويع حتى ولو لم يكن له ما يبرره يطاوع النظام .

وبموجب هذا التطويع ، يطاوع النظام المبررات ، لاستكمال النقص في الانتاج الحيواني عندما يتأتى التقدير . وبهذه الاضافة التي يجنيها مجتمع البداوة أو التي يحصل عليها بالاغتصاب والنهب ، يسجل النظام على نفسه استباحة الحق غير المشروع . ولا يجد مجتمع البداوة في ذلك الاغتصاب للحق غير المشروع من الغير ، خروجاً على النظام ، أو انتهاكاً للانضباط الذي يفرضه النظام . وهذا هو السبب الحقيقي الذي يضيف على البداوة صفات العدوانية والشراسة . وهذا هو السبب الحقيقي أيضاً الذي يصطنع الفجوة بين البداوة والاستقرار ويفتعل الجفوة ويبث الخوف في الاستقرار (٢٤) .

(٢٤) اجتماع البداوة والاستقرار على صعيد جزيرة العرب منذ وقت طويل قبل الميلاد ، يجسد الفجوة بينهما . بل هو الاجتماع الذي يسفر عن عدوان البداوة على الاستقرار . من أجل مواجهة هذا العدوان ، تقوم الأسواق وقرى الأسواق أو مدن الأسواق ، لكي تبطل مفعول التناقض الحضاري ، بين البداوة والاستقرار . وعلى صعيد السوق ، في الموقع المناسب حيث تتلاقى الدروب والطرق والمسالك وتتوفر مقومات الحياة ، يقوم التعامل في قرى الأسواق أو في مدن الأسواق ، بدوره البناء . وهو يخدم المصلحة الاقتصادية المتبادلة بينهما ، سواء كان التعامل فيه محلياً ، أو كان من أجل تأمين مرور التجارة العمل في الوساطة التجارية بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط . وما من شك في أن حضور الاستقرار وسلطة التجار ، قد قام بمهمة المصالحة بين البداوة والاستقرار ، في الأسواق أو في قرى الأسواق أو في مدن الأسواق ، في إطار المصالح الاقتصادية المتبادلة . وكانت أرض السوق هي مكان المصالحة وكانت الأثمن الحرم هي الفترة الزمنية لاتمام هذه المصالحة ، لحساب الأطراف المعنية بما فيهم التجار وأصحاب السلطة في السوق . ومن ثم لعب هذا السوق وتوظيفه في وضع بنود هذه المصالحة دوراً بارزاً في ابتداع النظام والتنظيم . ولقد وضع زمام هذا النظام في قبضة التجار وهم أصحاب السلطة والهيمنة في الأسواق . ووظفت هذه السلطة النظام في تأمين وحماية المصلحة الاقتصادية المشتركة لحساب كل الأطراف المعنية . ومن ثم لم توجه السلطة في الأسواق أو في قرى الأسواق أو مدن الأسواق النظام في اتجاه السلطة السياسية وتكوين دولة . بل وجهت هذه السلطة في اتجاه الهدف الاقتصادي والتنظيم لحساب الهدف الاقتصادي .

راجع : صلاح الدين الشامي : الواقع الاقتصادي العربي قبل الاسلام رؤية جغرافية
عصرية ، الاسكندرية ١٩٨٣ .

وبصرف النظر عن انحراف هذا النظام في ربوع البداوة في الاتجاه غير المشروع ، لحساب التوازن الاقتصادي وهو هدف ومطلب مشروع من وجهة النظر الاقتصادية ، يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي قيمة أو جدوى هذا النظام في خدمة المصلحة الاقتصادية لأهل ومجتمع البداوة ، في البداية . بل وتقوم الرؤية الجغرافية أيضا موجبات انحراف هذا النظام وتبرير الجمع بين الحق المشروع من الانتاج والحق غير المشروع من الاغتصاب .

ومن غير هذا النظام ، ومن غير انحرافه غير المشروع ، لم يكن في وسع مجتمع البداوة أن يسيطر على العلاقة التي تحقق وتحرس وتحافظ على التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك . بل لا يكون في وسع مجتمع البداوة أن يؤمن الحاجة ، فيكون العرض المناسب بالكم والكيف الذي يجاوب الطلب وتطلعاته .



النظام في مجتمع الاستقرار :

على صعيد الاستقرار ، تسفر العملية الاقتصادية الانتاجية عن انتاج الغذاء الزراعي ، وتأمين الطلب لحساب الاستهلاك . وتكون العناية والاهتمام بالأرض والزراعة في مساحات الأرض ، التي تكفل الحق والواجب ، في ونحو المصير الاقتصادي المشترك في المكان والزمان . ويستشعر الحضور الاجتماعي المستقر في أحضان الزراعة ، الاطمئنان على الحق والحصول عليه ، وعلى الواجب والقيام به ، من خلال حيازة الأرض والتثبيت بملكيته واستخدامها في الانتاج الزراعي الاقتصادي .

ويرخص الحق الخاص للفرد ملكية الأرض وترسخ المصلحة الخاصة عليه الواجب الذي يفلح ويعتنى بالزراعة في هذه الأرض ، بموجبه ولا ينبغي التفريط فيه . وتصطنع المصلحة العامة للمجتمع الريفي الذي ينتفع بهذا الحق أو يقوم بهذا الواجب ، العلاقة القوية بين كل الشركاء في المصلحة الاقتصادية ، أو في الهدف الاقتصادي . وتؤلف هذه العلاقة ، وتجمع وتنسق ، بين من يحوز الأرض ويمتلك الخبرة ، ويفلح في حقل الانتاج الزراعي في جانب ، ومن لا يحوز الأرض ويستحق رغم ذلك حصة مشروعة من هذا الانتاج الزراعي في جانب آخر .

وعلى هذا الصعيد الثابت المحبوك ، يمضي الاستقرار في عمل وأداء.

لا يكل ، ويتحقق الانتاج الزراعى . وتمتد الأيدي التى تطلب حقها من هذا الانتاج لحساب الاستهلاك . وتمضى من أجل ذلك أيضا ، العلاقة التى تحرس التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، فى نقطة لا تفعل ، من أجل المحافظة على المصلحة الاقتصادية المشتركة . وتستقطب هذه المصلحة المشتركة كل من له حق وكل من عليه واجب ، فى حضور بشرى لا يفرط أبدا فى هذه المصلحة . ومن ثم يستوجب هذا الوضع بناء التركيب الهيكلى للتشكيل الاجتماعى من كل الأطراف المعنية بهذه المصلحة الاقتصادية المشتركة فى المكان .

ويضم هذا البناء الاجتماعى فى أوصاله ، الحضور الاجتماعى الذى يستقر فى القرى على صعيد ريف الزراعة . وينمى الاستيطان والسكن فى القرى أواصر الصلة بين الأفراد فى هذا الحضور الاجتماعى الذى لا يفرط أبدا - كل من له حق فى الأرض المنزرعة وكل من عليه واجب نحو الأرض المنزرعة - فى المصلحة الاقتصادية المشتركة . وتلعب حيازة الأرض والارتباط بالمكان الذى يضم هذه الأرض والحق فيها والواجب نحوها دورا بارزا فى تنشيط منطق وروح وارادة الانتماء الى الأرض . وتصبح الأرض بموجب هذا الانتماء هى الوطن . ويصبح الحضور البشرى الاجتماعى الذى تترابط أوصاله بموجب هذا الانتماء الى الأرض ، من أجل المصلحة الاقتصادية ، شعبا .

ومن خلال حاجة الشعب فى مجتمع الاستقرار ، الى القبضة القوية التى تقرض سيادة من يحوز الأرض والواجب نحو الانتاج الزراعى ، ومن لا يملك الأرض والحق الذى يحصل عليه من انتاجها ، يتلمس حضور الشعب الاجتماعى النظام . ومن خلال حاجة الشعب الى القبضة الحازمة ، التى تؤمن الحق العام والحق الخاص ، فى وقت واحد ، يبحث حضور الشعب الاجتماعى ، عن قواعد هذا النظام وكيفية توظيفه .

ومن خلال حاجة الشعب ، فى مجتمع الاستقرار الى القبضة الواعية ، التى لا تفرط فى المصلحة الاقتصادية المشتركة ، وتضع قواعد العلاقة التى تنسق بين الحق والواجب فى ربوع الأرض المنزرعة والانتاج الزراعى ، يصنع حضور الشعب الاجتماعى هذا النظام بالفعل . بل ويعتمد عليه الاستقرار فى الضبط والانضباط فى اطار المكان أو المساحة التى تحتوى وجوده ، وتؤمنه .

ومن خلال حاجة الشعب فى مجتمع الاستقرار الذى يعتمد على الزراعة،

الى القبضه المهابه وهى الكلمه المسموعه والقرار الحاسم والامر المطاع ، يمتلك النظام السلطه • وتجد هذه السلطه الطاعه والالتزام ، وترفض العصيان أو التمرد أو الخروج عن النظام • ويعرف الشعب فى مجتمع الاستقرار كيف يبتنى قواعد المدنية وكيف يضع النظام الذى يحمى هذه المدنية ، وكيف يختار زعامة النظام التى توكل اليها سلطه فرض هذا النظام •

وتبتنى الزعامة هذه السلطه وينتظم عقدها فى حكومه • وتمتلك هذه الحكومه حق الضبط لحساب مجتمع الاستقرار أو الشعب وحقه فى المدنية • كما تمتلك هذه الحكومه أيضا قوة الردع التى تتولى أمر الدفاع وصيانة الحقوق وفرض السيادة فى ربوع الأرض التى تحتوى هذه المدنية • ويعرف الاستقرار الذى يلم شمل أو الذى يجمع أوصال الشعب حول المصلحه الاقتصادية المشتركة (٢٥) ، لماذا وكيف يلتزم ويحترم سلطه الحكومه ، التى تمسك بزمام النظام ، وتوظفه فى خدمة الضبط والانضباط •

واتجاه الشعب من خلال النضج الاجتماعى ، ومن أجل الهدف الاقتصادى فى مواطن الاستقرار الزراعى الى طلب النظام وموجبات هذا النظام ، هو عين ما يعبر عن معنى التحول الى وضع جديد ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا • وفى هذا الوضع الجديد ، يقر الشعب الضبط ويعترف بالانضباط ويدين لأحكامه وسلطانه ، ويحافظ على سريان مفعول وتطبيق أحكام هذا النظام • وفى هذا الوضع الجديد ، يوظف النظام التوظيف الأنسب ، لكى تنضبط بموجبه حركة الحياة ، فى اطار تشكيل الشعب الاجتماعى ، ولحساب مصلحته الاقتصادية المشتركة ، فى ربوع المدنية الزراعية المتحضرة ، على صعيد الدولة فى المكان والزمان •

ولأن الزعامة أو القيادة التى توكل اليها السلطه ، وتتولى أمر تطبيق

(٢٥) قيام الحكومه فى مصر لحساب المدنية الزراعية على ضاف النيل ، وقيام الحكومات التى توالى فى المراق لحساب المدنية الزراعية على ضفاف دجلة والفرات ، يعبر عن مبلغ حاجة الشعب الى النظام والانتفاع به فى مقابل الانصياع له • وحتى لو سقطت الحكومه وحلت الفوضى فحل النظام كما حدث فى العراق ، بعد كل غزوة عدوان على أرض الرافدين ، تبقى حاجة الشعب الى النظام • وتظهر فى قيام الحكومه من جديد مبلغ التشبث بالنظام •

راجع : د • ابراهيم رزقانة : الحضارات المصرية فى فجر التاريخ ، القاهرة ١٩٤٨ •

د • سليمان أحمد حزين : علاقة الجغرافية بتاريخ مصر العام (المجلد فى تاريخ مصر) •

وفرض النظام فى الدولة ، تكون سلطة مختارة ، فهى تمتلك القوة المهابة وتحظى بالاحترام والتقدير من أفراد الشعب . وتحمل الحكومة مسئوليات سريان مفعول النظام . وتأخذ بزمام الضبط على كل المستويات . وبموجب هذه السلطة وهذا الضبط ، تفرض الحكومة السيادة لحساب الشعب على الأرض . وهى تؤمن الحق العام والخاص ، وتؤمن الواجب العام والخاص ، فى ربوع هذه الأرض . بل هى تحرس الأرض وتتصدى لردع أو إحباط أى عدوان مباشر أو غير مباشر عليها لحساب الشعب (٢٦) .

وما من شك فى أن سلطة الحكم توظف الضبط فى دعم وترسيخ العملية الاقتصادية الانتاجية ، لحساب كل الشركاء المعنيين فى المصلحة الاقتصادية المشتركة . ولا ينبغى أن نشك فى جدوى تطبيق الضبط والنظام ، الذى يعرف جيداً لماذا وكيف يحافظ على المصلحة المشتركة فى العملية الاقتصادية الانتاجية ، لحساب الشعب . كما لا ينبغى أن نتشكك أبداً فى هذه الجدوى التى تعرف جيداً متى ولماذا وكيف تحافظ على العلاقة المتوازنة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى .

ويبيح الضبط والالتزام وتحمل المسئولية للحكومة ، فى حالة الشدة المتوقعة ، داخل الاطار الجامع لشمل الشعب (٢٧) ، أن تصدر القرار وهو القول الفصل . كما يبيح لها أن تنفذ الأحكام وهو الأمر المطاع . وهذا معناه أن تواجه الخطر الذى تتعرض له المصلحة المشتركة . ومعناه أيضاً أن تحمى أوصال الشعب وحقوقه ، من غير تفريط أو تهاون فى العلاقة التى

(٢٦) وظفت الحكومة رحلة الحرب الوقائية ورحلة الحرب الدفاعية لحماية الأرض وحقوق السيادة فى ربوعها .

راجع : صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ .
(٢٧) نذكر على سبيل المثال شدة السنوات العجاف فى مصر الدولة ، التى ورد ذكرها فى القرآن الكريم . وهى الشدة الاقتصادية التى فرضها نقصان فى مورد الماء ، وتدهور فى الانتاج الزراعى الى حد التقصير الاقتصادى فى مقابل الطلب وحق الاستهلاك . وتكليف يرسف فعبثية السلام ، من قبل الحكومة بمواجهة خطر أو عواقب هسيمة الشدة الاقتصادية معروف . ويجسد هذا التكليف معنى تصدى قرار الحكومة - بكل المهارة - لاحتباط أو لإبطال مفعول هذا الخطر . بل هو يجسد أيضاً معنى عدم التفريط فى المصلحة الاقتصادية ، ومعنى عدم التهاون ، فى جوهر العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك .
اقرأ آيات ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ من سورة يوسف - قرآن كريم .

تحرص التوازن الاقتصادي وتحافظ عليه . ومعناه أيضا أن تحمي وتصون المصلحة الاقتصادية المشتركة من خطر بعض أو كل الشركاء فيه ، لحساب الشركاء فيه (٢٨) . ومن ثم لا يفرض النظام في الحق العام أو في الحق الخاص في المصلحة المشتركة ، لكي يبقى البناء البشري متماسكا اجتماعيا وحضاريا واقتصاديا ، في إطار الدولة .

ويبيح الضبط والالتزام وتحمل المسؤولية للحكومة ، في حالة الشدة الوافدة ، من خارج الإطار الجامع لشمل الشعب (٢٩) ، أن تتصدى للخطر وتكبح جماحه وتبطل مفعوله . كما يبيح لها أن تنظم وتقود الردع وتحبط العدوان الذي تتعرض له المصلحة المشتركة . وتتولى السلطة استنفار الولاء لهذه المصلحة المشتركة ، لحماية الحق العام والحق الخاص أو للدفاع عنه . ويعتمد النظام على تماسك أوصال الشعب الذي لا يفرض في المصلحة المشتركة ولا يتهاون في العلاقة التي تحرص التوازن الاقتصادي وتحافظ عليه . وهذا معناه أنها تحمي المصلحة المشتركة لحساب الشركاء فيها ، ومن خلال تكليف وتنظيم الشركاء أنفسهم للدفاع والتصدى للعدوان . ومعناه أيضا أن النظام لا يفرض أبدا في المصلحة المشتركة ، وأنها هي التي تبقى على البناء البشري متماسكا اجتماعيا وحضاريا واقتصاديا ، في صلب الدولة .

والنظام الذي يوظف الضبط في حماية تماسك أوصال تشكيل الشعب الاجتماعي ، وفي صيانة الحقوق والواجبات في المصلحة الاقتصادية المشتركة ، يحمي كيان الدولة المادي والبشري . بل هو يتصدى لكل عمل مناسب ولكل قرار حاسم ، في خدمة الحق العام والحق الخاص في هذه المصلحة الاقتصادية المشتركة . وصحيح أن النظام يوظف الولاء الذي بيديه الحق العام والخاص ، في الإذعان للقرار والقيام بالعمل . ولكن الصحيح أيضا أن هذا التوظيف الجيد للولاء أو للانتماء ، هو الذي تسيطر بموجبه

(٢٨) يعبر الأسلوب الذي تصدى بموجبه يوسف عليه السلام عن أول نمط من أنماط التخطيط الاقتصادي ، لمواجهة الشدة التي ألت بالمصلحة الاقتصادية لشعب مصر .
(٢٩) نذكر حالة الشدة التي تمثلت مرارا عندما تعرض الاستقرار في دولة مصر لتهديد البداءة أحيانا ولعدوانها الفعلي أحيانا أخرى . وتستوجب هذه الشدة تكوين الجيش وفرض النظام العسكري وتوجيه حملاته في رحلة الحرب . وتكون هذه الرحلة في مهمة قتال وقائي ، تحبط العدوان وتوقف خطره قبل أن يبدأ وتجهضه . وتكون هذه الرحلة أحيانا في مهمة قتال هجومي ، تضرب العدوان الذي يتجراً وتطارد .

راجع : صلاح الدين الشامي : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ .

الحكومة فى الدولة على الموقف ، لحساب المصلحة المشتركة وتخضعه لضوابط النظام . ويحرص هذا الانضباط العلاقة التى تحافظ على التوازن الاقتصادى ، لحساب الانتاج والاستهلاك فى وقت واحد .

ومن خلال النظام الذى لا ينحرف الضبط فيه عن الشرعية ، ولا يفرط الضبط فيه ، فى المصلحة الاقتصادية ، تبدو فى الرؤية الجغرافية قيمة أو جدوى الحكومة التى تمسك بزمam النظام . كما تبدو أيضا قيمة أو جدوى الولاء أو الانتماء الذى يصطنع النظام ويبقى على الحكومة قوية فى حراسة النظام . ومن غير هذا الولاء الذى يحافظ على النظام ويكفل الالتزام به ، لا يكون فى وسع الشعب فى اطار الدولة أن يتنعم بالمصلحة الاقتصادية المشتركة التى يصطنعها الاستقرار . كما لا يكون فى وسع الشعب أيضا أن ينعم بالتوازن الاقتصادى ، حتى يكون العرض المناسب بالكم والكيف الذى يجاوب الطلب ولا يخذل الاستهلاك .

* * *

الولاء وتأمين المصلحة الاقتصادية :

ما من شك فى أن المضى الحضارى والمضى الاجتماعى والمضى الاقتصادى على درب النضج وفى سبيل اقامة النظام كان هدفا مطلوبا ، لحساب حركة الحياة فى المكان والزمان . وصحيح أن هذا الهدف علامة مضيئة ، ترشد المضى فى الاتجاه الصحيح على درب النضج . وصحيح أيضا أن هذا النضج ، يحدد أبعاد الهدف ، ويوجه المسيرة اليه فى الوجهة ، التى تلبى وتخدم حاجة الحياة ، وفى اطار أوضاعها المتغيرة ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن نجاح النظام فى تحقيق الهدف أو من أجل الهدف ، لا يتأتى من غير الولاء له والانصياع لضباطه . وهذا معناه أن الولاء مطلوب بالضرورة . ومعناه أيضا أن هذا الولاء يكون مخلصا للنظام ، فى مقابل الحصول على الهدف .

ولقد استهدف النظام تأمين الحق العام والحق الخاص ، وصيانة الواجب العام والواجب الخاص ، فى محصلة العملية الانتاجية الاقتصادية . وكانت خطوة مهمة على درب فى اتجاه الهدف . كما استهدف النظام أيضا سيطرة الضبط والانضباط بقبضته القوية وسلطانه المهيمن على مقومات العملية الانتاجية الاقتصادية . وكانت خطوة أخرى غاية فى الأهمية على نفس درب فى اتجاه نفس الهدف .

وهكذا جسد النظام معنى ومغزى ومفهوم الهدف ، لحساب القبيلة في ربوع البداوة ، أو لحساب الشعب في مواطن الاستقرار . وبشر النظام بحق السيادة وانتصر للجماعة من خلال الفرد ، ولل فرد من خلال الجماعة . وأصبح حق السيادة الذى يؤمن الحضور الاجتماعى اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ، هو صلب أو جوهر هذا الهدف . ومن أجل هذا الهدف ، يكون الولاء طاعة ودعما للنظام . ومن أجل هذا الهدف ، يستحق النظام هذا الولاء . بل قل أنه لا نظام من غير ولاء ، ولا ولاء من غير هدف يسعى اليه النظام ، ويحصل عليه كل من يقدم الولاء ثمنا له .

وصحيح أن ثمة ضوابط فى صلب النظام ، تنظم وتضبط الحق فى المصلحة المشتركة والواجب نحوها ، على صعيد البداوة ، وعلى صعيد الاستقرار ، وينجح النظام تماما فى تأمين حق السيادة وهو جوهر الهدف فى المكان . وصحيح أيضا أن النظام يجاوب الأوضاع الاجتماعية والحضارية والاقتصادية ، على كل صعيد من هذين الصعيدين ، ويتبين المصلحة الاقتصادية ، ويدافع عن العلاقة التى تحرس التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، لحساب القبيلة أو لحساب الشعب . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو الاختلاف البين ، بين شكل وطبيعة وفعل وجدوى النظام على هذين الصعيدين . وهذا الاختلاف ، هو الذى يؤدى بالقطع الى تنمية أو ترسيخ الولاء للنظام فى مجتمع البداوة ، على نحو مغاير تماما ، لتنمية الولاء للنظام فى مجتمع الاستقرار .

وما من شك فى أن المضى الحضارى المتباين ، على صعيد البداوة ، وعلى صعيد الاستقرار ، فى هيمنة النظام على العملية الاقتصادية الانتاجية ، وممارسة سلطانه وسلوكه ، ومراعاة أكبر قدر من الالتزام بضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، قد رسخ الحضور الاجتماعى والسلوك الحضارى والأدائى الاقتصادى على كل صعيد منهما ، الترسخ المناسب فى اطار السلطة المنظمة له . وسواء تمثل هذا الحضور الاجتماعى فى القبيلة ، فى بيئة الرعى وحياة الظعن ، أو تمثل هذا الحضور الاجتماعى فى الشعب فى بيئة الزراعة وحياة الاستقرار ، فهو لا يتنكر لسلوكه الحضارى ، أو لأدائه الاقتصادى ، ولا يفرط فى النظام . بل يكن له الولاء ، فى مقابل تأمين المصلحة المشتركة ، وحماية الحق الخاص والعام فى هذه المصلحة المشتركة . ويتداخل هذان الهدفان الاقتصاديان فى صلب الهدف الكبير الذى يجسد السيادة على الأرض . ويقبض النظام الذى يستحق هذا الولاء ويعمل لحسابه على زمام هذه السيادة على الدرب ، فى المكان والزمان .

ويهيئ قيام النظام وتحمل مسئولياته ، فى مقابل الولاء له والانصياع لضرابطه ، حماية حق الحضور الاجتماعى الذى تشدد أوصاله المصلحة الاقتصادية وتجاربه الحضارية فى السيادة • ويتسيد بالفعل كل حضور اجتماعى فى بيئته البدوية أو فى بيئته الزراعية • وتحت مظلة النظام الذى يستحق الولاء لأنه يؤمن هذه السيادة ، يعيش كن حضور اجتماعى ويتعايش فى بيئته الطبيعية ، مراحل نضجه الاجتماعى ، ونضجه الحضارى ونضجه الاقتصادى •

ويلور هذا الولاء للنظام معنى ومغزى وجدوى الانتماء الى الأرض • ويتمى الانتماء الى الأرض الولاء لمفهوم الوطن والوطنية • كما يبلور هذا الولاء للنظام معنى ومغزى وجدوى الانتماء الى الناس • ويتمى الانتماء الى الناس الولاء لمفهوم القوم والقومية • ويصبح ذلك كله من وراء النضج السياسى فى المكان والزمان • وينضم هذا النضج السياسى الى مسيرة النضج الاجتماعى والنضج الحضارى والنضج الاقتصادى على الدرب •

وهذا النضج السياسى (٣٠) فى ربوع الأرض الذى يعتز الناس بالانتماء الى الوطن ، أو بين الناس الذين يعتزون بالانتماء الى القوم ، هو الذى يدعم الحضور الاجتماعى ويقوى به النظام • وتحت مظلة النظام الذى يستحق الولاء ، يأمن الحضور الاجتماعى فى ربوع الأرض ، التى تشهد اجتهاده الاقتصادى الانتاجى ، وتسجل سلوكه الحضارى ، على الدرب •

وصحيح أن طبيعة وخصائص الأرض التى تحتوى الحضور الاجتماعى، وتشهد النظام المعمول به فى المكان والزمان ، قد وجهت النشاط الاقتصادى فى هذا المكان توجيهها خاصا ومتميزا • وصحيح أيضا أن طبيعة وخصائص العلاقة بين الناس فى الحضور الاجتماعى ، التى نشأت وتوثقت وأصرها بموجب النظام المعمول به فى المكان والزمان ، قد جسدت شكل وغاية النمط الحضارى والشكل الاقتصادى والوضع السياسى فى هذا المكان • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن فاعلية النشاط الاقتصادى ، واتجاه وسلوك النمط الحضارى ، وقوة وتماسك الوضع السياسى فى المكان

(٣٠) لا يكون النضج من غير نمو وتبلور الفكرة التى تصبح وكنها النواة التى تشهد أوصال الحضور الاجتماعى فى بنية الدولة •
راجع : صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ الاسكندرية ١٩٨٢

والزمان ، تلعب دورا بارزا في حركة الحياة • ولا يتمثل هذا الدور في منجزات العمل الانتاجي وما يكفله العرض فقط ، بل يتمثل في اتجاهات التعود الاستهلاكي وسلوكيات الطلب أيضا •

وهكذا تميزت أوضاع النمط الاقتصادي ، وأوضاع الانطلاق الحضاري ، وأوضاع الوجود السياسي ، التي تعيش بموجبها الحضور الاجتماعي ، في تشكيلات المجتمعات الرعوية وهي تعيش البداوة في ربوع المراعي ، أو في تشكيلات المجتمعات الزراعية وهي تعيش الاستقرار في مواطن الزراعة • وبموجب هذا التمييز الكلي ، كان الاختلاف في شكل وطبيعة واتجاهات وسلوك الولاء الذي تكنه البداوة للنظام في البادية ، والولاء الذي يكنه الاستقرار للنظام في الدولة • وما من شك في أن كل فريق منهما ، قد أعطى هذا الولاء ، وعبر عن الانتماء بحساب خاص ، في مقابل حق السيادة وتأمين المصلحة الاقتصادية •

وهذا التمييز بين البداوة والاستقرار على درب النضج ، في كل شيء ، بداية من العمل والاتجاه والسلوك الانتاجي والحضاري ، ووصولا الى النظام المعمول به ، واضح ولا يمكن تجاوزه • ومع ذلك لا يعني هذا التمييز أبدا انقطاع الصلة أو افتقاد العلاقة بينهما ، كل في موضعه الجغرافي وكيانه المادي • ولكنه يعني بالضرورة ، ما يجوز أن نتبين بموجبه ، التباين الاجتماعي والافتراق الحضاري ، والتنوع الاقتصادي ، والتفاوت السياسي • ولا يعني في نفس الوقت ، أن تنقطع الصلة بينهما ، أو أن يستدبر كل منهما الآخر •

وهذا معناه أن تبقى الصلة بين البداوة والاستقرار ، مبنية على علاقة ، في الاطار الواسع للواقع الاقتصادي • وتبدو هذه العلاقة بينهما على وجهين متناقضين • فهي علاقة ايجابية بناءة ، لحساب تبادل الفائض من الانتاج في الأسواق وهي همزة الوصل وموقع المصالحة والتعامل المثمر بين الطرفين • وهي علاقة ايجابية هدامة أحيانا أخرى ، لحساب السلب والنهب والغزو والإغارة الذي تباشره البداوة ويقره النظام المعمول به ، أو لحساب الدفاع عن الحق الذي يتصدى بموجبه الاستقرار للعدوان ، ويباشره النظام المعمول به •

النظام واتجاهات الانتاج والاستهلاك :

بصرف النظر عن اتجاهات سلوك الافتراق الحضاري ، وبصرف النظر عن اختلاف مراتب النضج السياسي ، ينبغي أن ندرك في إطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، حقيقة التفاوت بين النظام المعمول به ومبلغ نضجه واستجابته للنمو والتطور عند البداوة وعند الاستقرار . كما ينبغي أن ندرك في إطار نفس الرؤية الجغرافية ، حقيقة التفاوت بين البداوة والاستقرار ، في اتجاهات الانتاج واتجاهات الاستهلاك .

ومن واقع كل الفروقات الجوهرية الاقتصادية ، بين مجتمع القبيلة وهو يعيش البداوة وينكب على الانتاج الحيواني في جانب ، ومجتمع الشعب وهو يعيش الاستقرار ويتخصص في الانتاج الزراعي في جانب آخر ، يبدو كيف تفرق بهما السبل في ميدان العمل الاقتصادي ، وفي ابتناء التركيب الهيكلي للواقع الاقتصادي . كما يبدو أيضا كيف تفرق بهما السبل في صياغة النظام المعمول به ، وفي ضبط وتأمين السيادة والمصلحة الاقتصادية بموجب هذا النظام .

وتحت سمع وبصر النظام في الصيغتين المختلفتين ، يكون التفاوت بينهما ، في شكل وطبيعة واتجاهات الانتاج الاقتصادي . كما يبدو الاختلاف بينهما أيضا ، في شكل وطبيعة واتجاهات الاستهلاك البشري . واختلاف اتجاهات الانتاج الاقتصادي ، واختلاف اتجاهات الاستهلاك البشري ، بين البداوة والاستقرار ، لا يعنى شيئا أهم من الاختلاف الحقيقي بينهما اقتصاديا . ويتجلى هذا الاختلاف الاقتصادي في مسألتين جوهريتين هما :

أولا : تحقيق أو تأمين التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ، الى الحد الأنسب الذي يؤمن الحياة ويدعم ويثبت أركان السيادة على الأرض كل في مكانه أو موضعه .

ثانيا : أسلوب المحافظة أو العناية ، أو الإبقاء على العلاقة التي تحرس هذا التوازن الاقتصادي سليمة وغير مختلة في المكان ، وفي إطار الواقع الاقتصادي .

ومن ثم يكون الاختلاف أو التباين بين هذين المجتمعين المنتجين ، افتراقا واقعيا ، لا يمكن تجاهله ولا يجوز تجاوزه . ويتمثل هذا الافتراق في مضي حركة الحياة وفي ممارسة كل مجتمع منهما على الدرب المناسب .

حضاريا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا . كما يتمادى هذا الافتراق بينهما ، فى مبلغ النضج الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى ومعدلاته . وبموجب هذا الافتراق ، وبموجب التفاوت فى معدلات النضج ، يبلغ كل فريق منهما مكانه وحقه فى السيادة التى يستحقها فى موقعه الجغرافى .

ومن غير أن يتلمس البحث مبلغ انضباط الانتاج الاقتصادى والتزامه فى مقابل الطلب لحساب الاستهلاك ، فى ضوء هذا الافتراق بين مجتمع البداوة ومجتمع الاستقرار ، ينبغى أن يبحث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن حقيقة اتجاهات هذا الانتاج ، وجدوى الانضباط فى هذه الاتجاهات . كما ينبغى أن يحدد هذا البحث أيضا مبلغ استجابة الانتاج الاقتصادى للطلب أو لاختيار الطلب ، بعد أن تحررت ارادة الاستهلاك ، فى ربوع البداوة ، وفى مواطن الزراعة ، وبعد أن اتسعت وتنوعت وتعددت مطالب الاستهلاك البشرى الى حد كبير .

وصحيح أن الانتاج الاقتصادى اتجه - بكل الخبرات والمهارات المكتسبة - اتجاها مناسباً ، لكى يكفل العرض المناسب ويلبى الحاجة ، ولا يخذل الأيدي التى تمتد اليه . وصحيح أن النظام ، قد أمن هذا الاتجاه المناسب ، وعينه لا تغفل عن أو تتهاون فى حراسة العلاقة المتوازنة بين الانتاج الاقتصادى والاستهلاك البشرى فى المكان والزمان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن تحرر ارادة الاستهلاك التى لا تشبعها زيادة كم وكيف العرض ، وتتمادى فى الطلب والاختيار ، فى ظل الاستماع لفعل المتغيرات الحضارية والاجتماعية ، قد برهنت على أن الانتاج الاقتصادى فى المكان وحده ، لا يستطيع أن يجاوب كل ما ينبغى أن يحصل عليه الطلب .

ولا يعنى ذلك أبداً عجز الانتاج الاقتصادى ، أو تهاون أو تقصير منه ، الى الحد الذى يؤدى الى افتقار القدرة على العرض والاستجابة الفورية والشاملة لكل ما ينبغى أن يحصل عليه الطلب . بل هو يعنى بالفعل اتساع دائرة الطلب اتساعاً كبيراً ، تصطنعه المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، حتى يصبح هذا الانتاج فى المكان والزمان ، وهو محكوم بعوامل طبيعية وعوامل بشرية ، أعجز من أن يحقق التنوع الذى يتطلع اليه الاستهلاك . وهذا معناه أنه لا يجاوب كل مطالب الاستهلاك . ومعناه أيضاً أن تمتد يد الطلب بحثاً عن هذه المطالب فى أى مكان آخر .

وامتداد يد الطلب باحثاً عن مطالب الاستهلاك البشرى فى كل مكان

والحصول عليها بالفعل من مكان آخر ، لا يقيم الدليل على عجز الانتاج الاقتصادى فى المكان . وينفى ذلك تحقيق الفائض من هذا الانتاج الاقتصادى فى المكان . ويعتمد الحضور الاجتماعى على هذا الفائض ، فى اجراء المقايضة أو التبادل المباشر أو غير المباشر ، لكى يحصل على مطالب الحاجة الملحة لحساب الاستهلاك فى مكان ، من الانتاج الفائض فى الأماكن الأخرى .

وسواء كان الأمر ، أمر تبادل أو مقايضة أو مقايضة على السلع والمنتجات ، من رصيد الانتاج والعرض فى مكان الى أيدي الطلب فى مكان آخر ، فان هذا يعنى أو يجسد خطوة أولية ، فى عملية التجارة (٣١) . ولا تتخذ هذه الخطوة الأولى فى الغالب ، لأن الفائض من الانتاج الاقتصادى فى المكان ، هو أزيد من الحاجة وينبغى فى الاستغناء عنه . بل يتمثل المبرر الحقيقى للتفريط فى هذا الفائض (٣١) ، ويكون فى مقابل الاستجابة للطلب . وهذا معناه ان تفتح شهية الاستهلاك هى التى تدعو وتحتّم الحصول على بعض مطالب الاستهلاك من انتاج وعرض غير متاح أو غير متوفر فى المكان . وهذا لا يعنى غير ضغط الطلب لحساب الاستهلاك . بل قل ان اتجاهات الاستهلاك البشرى وتطلعاته تضغط وضغطاً مؤثراً على اتجاهات الانتاج الاقتصادى فى المكان وفى المكان الآخر .

وهذا الضغط الذى تباشره اتجاهات الاستهلاك البشرى المتحرر . لا يعنى سيطرة ، ولا يمثل انتهاكا ، أو لا يعبر عن هيمنة ، يطوع بموجبها

(٣١) توجه هذه الخطوة الاهتمام الى اختيار المكان المناسب - السوق - الذى تتم فيه عملية التبادل أو المقايضة . ويكون السوق بالضرورة فى متناول التعامل بين أصحاب المصلحة فى هذه الصفقات . واستخدام السوق فى الموقع المناسب وتكرار التعامل والتبادل ، يدعو الى وضع التقاليد والعرف ، الذى يضبط هذا التعامل ، لحساب الأطراف المعنية . وتحدد وسيلة النقل ومقدرتها على إسقاط حاجز المسافة ، المدى والأبعاد التى يقوم بموجبها استخدام السوق ووصول أصحاب المصلحة المشتركة فيه .

راجع : محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ ، ٥٦٢ - ٥٦٣ .
(٣٢) من شأن الانتاج الاقتصادى فى حقول الزراعة أن يحقق فى الأصل فائضا . ويتجه المزارع - فى العادة - الى الادخار وتخزين هذا الفائض فى مواقع خاصة ، ومجهزة تجهيزا ، يحافظ عليه . ولا يفرط المزارع أبداً فى هذا الفائض الذى لا يتلف . ويدخره خصيصا لكى يلبي حاجته على امتداد موسم طويل . ومن ثم يكون الفائض الذى يبادل عليه ، غير الفائض الذى يدخره . وقل أن هذا الفائض الذى يقرط فيه ، هو محصلة زيادة فى كم الانتاج تخصص لهذا الغرض . ولا يؤثر هذا الفائض أبداً على الحصة التى تحتجز أو تدخر ، لحساب الاستهلاك .

اتجاهات الانتاج الاقتصادى فى المكان وفى المكان الآخر • ولا يعنى أبدا أن زمام العلاقة التى تصطنع التوازن الاقتصادى بين الاستهلاك البشرى فى المكان ، والانتاج الاقتصادى فى المكان أو المكان الآخر تصبح فى قبضة ارادة الاستهلاك • ولكنه يعنى - فى الغالب - حافزا قويا ، يحفز الانتاج الاقتصادى وينشطه أو يوجهه الى زيادة المعدلات ، طلبا للفائض المناسب ، الذى يكون التبادل عليه مطلوبا لحساب الاستهلاك •

وهذا معناه - على كل حال - أن هذا الضغط الذى تباشره اتجاهات الاستهلاك المتحرر ، كان يطلب من الانتاج الاقتصادى الذى يتأتى فى المكان ، أو الذى يتأتى فى المكان الآخر ، أن يطاوعه ويلبى حاجته ومطالبه • ومعناه أيضا أن حرارة الطلب والالحاح فى اختيار الطلب والاتجاه الى تنوع الطلب ، كانت كلها حوافز لتنشيط فاعلية الانتاج الاقتصادى فى المكان أو فى المكان الآخر ، الذى يطاوعه • ولكنها فى نفس الوقت لم تحفز وسائل الانتاج الاقتصادى بالفعل ، ولم تحفز العمل والأداء أبدا ، لكى يتمكن من تطويع الانتاج الاقتصادى •

وما من شك فى أن النظام فى الدولة التى قامت فى أحضان الاستقرار والزراعة ، قد بارك وأيد هذا الحافز • ولم يجد النظام فيه ضغطا يثقل على كاهل الانتاج الاقتصادى • وربما حبط تطلع الاستهلاك وطاوعه • ولم يعترض على زيادة وتنوع مطالب الاستهلاك الذى يؤدى اليه التفتح الحضارى أو النمو الحضارى • وأولى النظام عناية خاصة بالسوق ، الحركة منه واليه ، والتعامل فيه ، وبالفئة التى تخصصت فى العمل أو الوساطة بين العرض والطلب •

وتصدى النظام أحيانا ، وتصدى الفئة المتخصصة أحيانا أخرى ، فى تنظيم رحلة التجارة (٣٣) ، لخدمة الهدف الذى يتحقق فى السوق • وتوسع

(٣٣) رحلة التجارة ، واحدة من رحلتين هامتين ، استوجبت عناية واهتمام النظام الحاكم فى دول المدينيات العتيقة • ولقد فطنت هذه الرحلة فى البر والبحر على السواء • وأوكل إليها مهمة الذهاب والعودة فى اتجاهات معينة • وكان الهدف الاقتصادى ، هو استحضار بعض السلع والمنتجات من الأقطار والأمصار ، التى تبلغها وتتعامل معها هذه الرحلة • وتمضى الرحلة محملة بفائض من الانتاج الاقتصادى المتاح ، وهى تعلم أنه مطلوب هناك ، فى مقابل ما ينبغى الحصول عليه واستحضاره • ومع مرور الوقت ، وتزايد الحاجة الى هذه المهمة ، ونمو التعامل الذى تقوم به رحلة التجارة ، تخصص البعض فى القيام بها • بل قل تخصصت

الرحلة التي تذهب وتعود ، دائرة التعامل فى السوق • وتمضى الخطوات على الدرب لكى ترسخ أداء السوق الوظيفى وتتجسد وتتراكم التقاليد التى تضبط التعامل فى السوق • ويمضى تخصص الفئة التى تعمل فى الوساطة بين العرض والطلب على الدرب أيضا لكى تسيطر على العلاقة بينهما •

ويطرأ بالضرورة التعديل من حين الى حين على العلاقة التى تحرس التعامل فى السوق ، وتحافظ على التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب • ذلك أن التوازن الاقتصادى لم يعد هو التوازن فقط على الصعيد المحلى المحدود فى السوق التى تحتوى العرض والطلب من مجموعة قرى فى الاطار الضيق • بل يصبح هذا التوازن الاقتصادى على الصعيد الأوسع فى السوق التى يصل اليه فائض الانتاج ، والعرض من أماكن متفرقة بعيدة ، ويتأتى فيه الطلب المتكرر والمتزايد من أماكن متفرقة بعيدة أيضا ، لحساب الاستهلاك • ونمو السوق وتطور الحركة فى السوق وزيادة التعامل فى السوق ، عنصر من أهم العناصر التى باشرت قيام الثورة الحضرية (٣٤) وحولت موقع هذا السوق الى مدينة السوق •

ومن غير أن يتلمس البحث قوة ضغط الاستهلاك ، وهو يحفز وينشط فاعلية الانتاج الاقتصادى فى المكان وفى المكان الآخر ، وفى ضوء الافتراق الحضارى والاقتصادى والاجتماعى بين البداوة والاستقرار ، كل فى موضعه الجغرافى المناسب ، ينبغى أن يبحث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن حقيقة

شعوب فى هذه المهمة وقامت بدور الوسيط التجارى فى البر والبحر • ونذكر فى هذا المجال ازمخص الفينيقي فى عالم البحر المتوسط • كما نذكر أيضا التخصص العربى فى عالم المحيط الهندى • هذا بالإضافة الى التخصص فى الوساطة التجارية بين عالم المحيط الهندى وعالم البحر المتوسط • واتسمت دائرة التعامل التجارى بين الاقطار والامصار • وكان الدور الحضارى مسئولاً عن هذا الاتساع ومسئولاً عن الشروع • وشهدت عملية الوساطة الجارية مولد أو نشأة فئة التجار التى باشرت احتكار التبادل التجارى •

- راجع : صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ •
- صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣ •
- محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ، القاهرة ١٩٦٨ •

(٣٤) نمو حركة التعامل فى السوق ونمو نفوذ فئة التجار ، فى مواقع مدن الأسواق تسر قيام الثورة الحضرية Urban Revolution . ولقد تصدت المدينة وهى مركز ثقل سكانى يسيطر على التعامل التجارى للسيطرة على العلاقة بين الانتاج والاستهلاك • وهيمنة التجار خطوة على الدرب الاقتصادى بشرت بقيام النظام الاقتصادى •

اتجاهات الاستهلاك ، وجدوى تحرر هذه الاتجاهات ، وقيمة الضغط التي تنشط بموجبه فاعلية الانتاج . كما ينبغي أن يتصور أيضا ، ذلك الانجار الذي يصطنع التحرر الاستهلاكي بموجبه - في إطار النظام الذي يرعى الأوضاع الاقتصادية - قاعدة عريضة من الحضور الاجتماعي ، نفنت في الطلب وفي تنويع المطالب ، لحساب سلوك واتجاهات الاستهلاك السائد ، في ربوع البداوة ، أو في مواطن الزراعة .

وصحيح أن التحرر الاستهلاكي الذي يطاوع النمو الحضاري ، وتؤمنه السيطرة على مقومات الانتاج ، ويحفزه الالتزام بالاستجابة للطلب ، يختلف ويتفاوت تفاوتاً كبيراً ، في ظل اختلاف مراتب النضج الحضاري والنضج الاجتماعي والنضج الاقتصادي والنضج السياسي . ولكن الصحيح أن هذا التحرر الاستهلاكي المتفاوت ، قد يتحول أحيانا بفعل المتغيرات الحضارية إلى حد ما ندعوه بالتهور الاستهلاكي . والتهور الاستهلاكي هو اختراق الطلب حد الاقتناع بالضروريات ، اختراقاً مبالغاً فيه وتجاوزه دون مبررات معقولة . وهو أيضا طلب يحفزه التطلع ، حتى يتجاوز أو يجتاز حد الضرورة الملحة ، ويتمادي في البحث عن الميسرات والكماريات حتى تصبح من الضروريات .

ويتأتى هذا التهور الاستهلاكي ، ويمكن أن نتوقعه ، حيث يتجاوز الطلب حد الضرورة ، في مجتمع البداوة . كما يتأتى هذا التهور الاستهلاكي أيضا ، ويجب أن نتوقعه بدرجة أكثر في مجتمع الاستقرار ، حيث يخترق الطلب حد الضرورة اختراقاً مبالغاً فيه . وينشط هذا التجاوز عملية التجارة وحركة التبادل بدرجة ملحوظة . ولكن هذا التهور الاستهلاكي لا يمثل أو لا يناظر ما ندعوه الاستهلاك الجائر أو الاستهلاك المنحرف في الوقت الحاضر . وما من شك في أن النظام الحاكم ، يثولي تطويع هذا التهور الاستهلاكي أحيانا ، ويطاوع بعض تجاوزاته في كثير من الأحيان الأخرى .

وفي اعتقاد الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، أن الحافز أو الدافع الذي يحفز هذه التجاوزات في الطلب ، ويجسد هذا التهور الاستهلاكي ، قد تأتي من صميم التغير الذي يرسخه أو يصطنعه ، النضج والتطور الحضاري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المكان والزمان . كما تتأتى الضوابط التي تطوع أو تطاوع ، هذه التجاوزات في الطلب من نفس المعين أو المصدر . ولا غرابة أبداً في أن يكون الحافز ، وأن يكون الضابط من مصدر واحد . وهما يتسابقان وقد يتصارعان ، في أداء الدور أو الفعل الذي يتأثر بموجبه الطلب لحساب الاستهلاك .

وهذه التجاوزات فى الطلب التى تعبر عن مدى التهور الاستهلاكى ، تسجل انتصار فعل الحافز وتأثيره • وتمثل فى نفس الوقت ، اتجاهها من اتجاهات الاستهلاك ، التى تلعب دورا مؤثرا فى حركة الحياة بصفة عامة • كما تلعب أيضا دورا مؤثرا فى تنشيط التجارة (٣٥) ، وفى جدوى التوازن بين الانتاج والاستهلاك • ولا ينبغى أن ننكر أو أن نستنكر بعض الايجابيات التى يسفر عنها هذا الدور المؤثر • كما لا ينبغى أن نبالغ فى بعض السلبيات التى يسفر عنها نفس هذا الدور المؤثر فى مضى حركة الحياة •

ومن ايجابيات التهور الاستهلاكى الذى يجاوب أسباب النضج ، وتعبر عنه بعض التجاوزات فى الطلب ، يتلمس الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى حافزا من بين مجموعة الحوافز التى تنشط فاعلية الانتاج الى حد كبير • بل قل - بكل اليقين - أن ضغوط هذه التجاوزات فى الطلب وهى لا تفتقر ، تحفز العمليات الاقتصادية الانتاجية • ولا يكف الانتاج الاقتصادى عندئذ عن الاستجابة لكى يحقق العرض المناسب بالكم والكيف الذى يجاوب حجم ونوع هذه التجاوزات المستمرة فى الطلب ، ولا يخذل تطلعاتها •

وهناك بالضرورة أكثر من متغير فى اطار المبرر الحضارى ، يفسر جيدا لماذا وكيف تنفتح شهية الاستهلاك ، ولماذا وكيف تحدث التجاوزات فى الطلب • ولكن ليس هناك غير نشاط التجارة (٣٦) ، ونشاط الانتاج الذى يجاوب هذا التفتح ، ويلبى هذه التجاوزات فى الطلب • ويحافظ هذا النشاط ، فى نفس الوقت ، على العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب ، فى المكان والزمان •

وقد تجسد هذه التجاوزات فى الطلب بعض السلبيات ، عندما يترك

(٣٥) التمدى فى طلب بعض المنتجات التى أقبل الفراغة على استخدامها فى المعابد ، نشط رحلة التجارة فى البحر الأحمر الى بلاد نبت • والنشاط البحرى التجارى على عهد الرومان ، كان فى طلب السلع والمنتجات التى تجاوب التهور الاستهلاكى وحياة البذخ فى الامبراطورية •

(٣٦) تلهب ضغوط هذه التجاوزات فى الطلب الرحلة التجارية ، وتحفز حركة التعامل والتبادل التجارى على أوسع مدى تصل اليه هذه الرحلة ، فى البر والبحر • كما توسع قاعدة التجارة فى مدن الأسواق ، على صعيد الاستقرار • وتدعو هذه الضغوط الى تمدى البدأة فى العدوان والقيام برحلة الغزو والسلب والنهب ، من أجل هذه التجاوزات فى الطلب - راجع : صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ •

المبرر الحضارى للتهور الاستهلاكى الحبل على الغارب ، فيتمادى فى خطيئة الاستهلاك الجائر أو المسعور . وتجسد هذه التجاوزات فى الطلب السلبيات أيضا ، عندما تنطلق شهوة الطلب انطلاقة مسعورة ، من غير التزام بأى ضوابط ، فتطاول وتستمع الى اغراءات المتغيرات فى اطار المبرر الحضارى . وتمثل هذه السلبيات عندئذ بالفعل ، مصدر الخطر الحقيقى ، الذى يستخف أو ينتهك العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، ويزيل قواعد البناء الاقتصادى زلزلة تطيح بمستوى معيشة الفرد والجماعة على السواء ، فى المكان والزمان .

ومع ذلك يجب أن تميز الرؤية الجغرافية جيدا ولا يخلط التقويم الجغرافى الاقتصادى ، بين التجاوزات فى الطلب وهى تجسد الايجابيات أحيانا ، والتجاوزات فى الطلب وهى تجسد السلبيات أحيانا أخرى . بل لا ينبغي أن يخلط هذا التقويم الجغرافى أبدا بين مفهوم الاستهلاك المتهور فى اطار الدور الحضارى ، والاستهلاك الجائر الذى يخرج عن هذا الاطار .

والاستهلاك المتهور لا يعنى أكثر من تنوع وتنمية المطالب واضافة بعض السلع الى قائمة الضروريات ، فى اطار الاستجابة للمتغيرات التى يحتوئها المبرر الحضارى عند البداوة أو عند الاستقرار . ولكنه لا يعنى أبدا أنه يجور أو أنه يتعمد تخريب البنية الاقتصادية . ومن ثم تجسد التجاوزات فى الطلب لحساب الاستهلاك المتهور المفهوم الواضح اقتصاديا . ونتبين بموجب هذا المفهوم لماذا وكيف يطاول الطلب المبرر الحضارى الى أى مدى ، ولماذا وكيف يتجه الاستهلاك الى طلب بعض الرفاهية والتنعيم .

والفرق كبير جدا ، بين طلب الاستهلاك الذى يتحرر ويطاول المبرر الحضارى ، لكى يبقى على نبض الحياة فلا تغرر به المتغيرات ولا يطاوعها ، وطلب الاستهلاك الذى يتحرر ويطاول المبرر الحضارى ويتهور ، لكى تتنعيم الحياة وتغرر بها المتغيرات ويطاوعها . وما من شك فى أن الاستجابة للمتغيرات أو عدم الاستجابة مسألة حيوية بالفعل . ولا يحكم فيها أهم من قوة فعل ، أو قوة اغراء هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . كما يحكم فيها أو يتحكم قوة فعل الضبط ، الذى يقاوم فعل واغراء ، هذه المتغيرات وهى تغرر بالطلب .

ومعنى الابقاء على الحياة ، ينحصر فى حسن توظيف الطلب فى تحقيق الأمن أو فى تأمين وجود واستمرار الحياة . ومعناه أيضا أن الطلب لا يتجاوز

حد الكفاية ، ولا يجد مبررا يدعو الى هذا التجاوز بقصد أو من غير قصد ، فى المكان والزمان . ومع ذلك فالاستهلاك العادى لا يعنى ، فى نفس الوقت ، افتقاد شهوة النفس والطلب ، أو افتقاد الاستجابة لفعل المتغيرات التى تدعو الى تنويع وتنمية المطالب لحساب الاستهلاك . ولكن معناه الحقيقى ، هو أنه استهلاك يمتلك قوة المقاومة والضبط الذى يوجه استجابته للمتغيرات فى الاتجاه الرشيد .

ومعنى تنعم الحياة ، يعبر عن تجاوز مسألة الأمن والابقاء على الحياة ، فى الطلب الى هدف أهم . كما يعبر أيضا عن مبلغ تطلع الطلب لحساب الاستهلاك الى موجبات الترف والبذخ . ويتجاوز هذا الطلب حد الكفاية ، ويبلغ أو يسعى الى حد الرفاهية . ويجد الاستهلاك أكثر من مبرر لهذا التجاوز . وبناء على ذلك ، يصور الاستهلاك المتهور مدى التطلع الى مطالب متنوعة ومتعددة ، هى التى تضع مستوى المعيشة عند حد الرفاهية . وقل أنه يجسد شهوة النفس والطلب ومبلغ الاستعداد للانصياع أو للاستجابة للمتغيرات التى تدعو الى تنويع وتنمية مطالب الاستهلاك . وهو معناه أنه نمط لا يملك قوة الضبط والمقاومة التى تحد من اندفاع الطلب فى الاتجاه المتهور .

ومتابعة الفرق فى اطار الرؤية الجغرافية ، تستوجب تفاوت تقويم الاستهلاك الرشيد ، والاستهلاك المتهور . والاستهلاك الرشيد هو النمط الذى يتحرر من وطأة الضغوط التى تلزم الطلب بقبول ما يجد فقط ، وتبيح له أن يطلب ما يريد ويحصل عليه . أما الاستهلاك المتهور فهو النمط الذى يتخذ من التحرر سبيلا ، لكى يتمادى فى الطلب ، ويحصل على ما يريد أحيانا ، وعلى ما لا يريد أحيانا أخرى .

وطلب ما يريده الاستهلاك والحصول عليه ، هو الذى يكفل المعيشة عند المستوى الذى يمثل حد الكفاية فى المكان والزمان . وطلب ما يريده الاستهلاك وما لا يريده أحيانا أخرى ، هو الذى يجسد معنى التهور ، لحساب المعيشة الأفضل على مستوى عند حد الرفاهية . ولا تثريب على اتجاه الاستهلاك الى طلب رفع مستوى المعيشة من حد الكفاية الى حد الرفاهية ، على شرط أن يجاوب الانتاج هذا الطلب ولا يثقل عليه ، وألا يخل التهور فى الطلب ، بالعلاقة المتوازنة اقتصاديا ، بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان .

وبموجب هذا الفرق ، نفهم جيدا لماذا وكيف يتجه الاستهلاك فى زحمة المتغيرات ، بكل التنوع أحيانا ، ومن غير تنوع أحيانا أخرى ، الى طلب الزيادة فى الكم والتنوع فى الكيف . كما نفهم أيضا لماذا وكيف يطلب الاستهلاك ، باستحقاق أحيانا ، ومن غير استحقاق أحيانا أخرى ، رفح مستوى المعيشة الى حد الرفاهية . وفى إطار التباين الشديد بين المتغيرات فى مجتمع البداوة ، وفى مجتمع الاستقرار ، يميز الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، بين اتجاهات الاستهلاك عند كليهما . ويتبين لماذا وكيف يمضى كل اتجاه فى سبيل معين ، وهو يطاوع المتغيرات أحيانا ولا يطوعها ، أو وهو يطوع المتغيرات أحيانا أخرى ولا يطاوعها ، فى المكان والزمان .

ويبدو واضحا فى الرؤية الجغرافية ، أن حوافز الاتجاهات الاستهلاكية التى تطاوع فعل المتغيرات فى إطار المبرر الحضارى عند البداوة ، هى غير حوافز الاتجاهات الاستهلاكية التى تطاوع فعل المتغيرات فى إطار المبرر الحضارى عند الاستقرار . كما يبدو فى نفس الرؤية أيضا ، أن ضوابط هذه الاتجاهات الاستهلاكية التى تطاوع فعل المتغيرات فى إطار المبرر الحضارى عند البداوة ، هى أيضا غير ضوابط الاتجاهات الاستهلاكية التى تطاوع فعل المتغيرات فى إطار المبرر الحضارى عند الاستقرار . وهذا هو معنى مضى اتجاهات الاستهلاك عند كليهما ، سواء كانت رشيدة أو متهورة ، كل فى سبيل .

هذا ، وما من شك فى أن تفتح شهية الاستهلاك واتساع دائرة الطلب ، يجسد الاستجابة للمتغير الديموجرافى ونمو حجم الطلب ، والاستجابة للمتغير الاجتماعى وتباين وتنوع الطلب ، والاستجابة للمتغير الحضارى وإضافة الجديد دائما الى قائمة الطلب . وما من شك أيضا فى أن تحسين وتنويع الانتاج الاقتصادى ومضاعفة العرض ، يجسد الاستجابة للمتغير الديموجرافى وزيادة حجم العمل ، والاستجابة للمتغير الاجتماعى وتنوع وتخصص العمل ، والاستجابة للمتغير الحضارى وتحسين وسيلة وأداء العمل ، من أجل زيادة وتحسين العرض .

بمعنى انه فى مقابل التغيرات التى تفتح شهية الاستهلاك وتثير التطلع الى تنمية وتنويع الطلب ، يكون فعل المتغيرات التى تصقل وتحسين الوسيلة والخبرة والعمل وتثير التطلع الى تنويع وتحسين العرض . وفى مثل هذه الحالة ، يبقى التوازن الاقتصادى الحميد ، بين انتاج اقتصادى ينمو ويتطور ولا يخذل الطلب فى جانب ، واستهلاك بشرى يتفتح ويتهور ولا يرهق العرض فى جانب آخر .

وفى ظل النظام الذى يؤمن السيادة على الأرض ويحافظ على المصلحة الاقتصادية ، وبموجب هذا الاتجاه الاستهلاكى والانتاجى المتوازن الحميد ، تمضى حركة الحياة فى اطار التشكيل الاجتماعى ، على درب الصواب الاقتصادى . بل قل انها تمضى الى ما هو أفضل على وجه العموم . وينضم طلب الميسرات Conveniences وطلب الكماليات Luxuries ، التى تيسر الحياة ، أو التى تنعم الحياة ، الى طلب الضروريات Nesseceties التى تجاوب نداء الحياة وتحافظ عليها ، فى المكان والزمان .

بل قل - بكل اليقين - أن الاستجابة المتوازنة للمتغيرات التى تجاوب شهوة هذا الاتجاه الاستهلاكى المتفتح من ناحية ، والتى تجاوب نشاط هذا الاتجاه الانتاجى المتطور من ناحية أخرى ، تصطنع قوة الدفع التى تغير مستوى المعيشة تغيرا واضحا الى الأفضل من زمان الى زمان آخر فى نفس المكان . وبدلا من أن يكفل طلب الضروريات والحصول عليها حد الكفاية فى المكان ، يكفل ضم الميسرات والكماليات الى قائمة الطلب والحصول عليها حد الرفاهية فى نفس المكان مع مرور الوقت والتغير الى الأفضل من زمان الى زمان آخر .

ولا يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أبدا فى جدوى اتساع دائرة الاستهلاك . وهذا الاتساع هو الذى يضيف طلب الميسرات والكماليات الى طلب الضروريات . وتغير هذه الاضافة بالضرورة مستوى المعيشة . كما يثق فى قيمة هذا الاتساع بكل ما يعنيه من زيادة وتنوع تزخر به قوائم الاستهلاك ويحصل عليه الطلب لحساب الاستهلاك ، فى مستوى المعيشة الأفضل . وهذا الاتساع هو الذى تؤدى اليه كل متغيرات التحول الانتاجى الاقتصادى وتجاوبه . كما تدعو اليه كل متغيرات التحول الاجتماعى والحضارى التى تصطنعها المدنية ودواعى التحضر .

وهذا الاتساع فى دائرة الاستهلاك بعد كل اضافة الى قائمة الطلب ، والحصول على ما تحتويه هذه القائمة من أجل اشباع الاستهلاك وشهيته المتفتحة ، هو الذى يستنفر الاجتهاد الانتاجى الاقتصادى ، والاقدام على العرض . والاقدام على العرض بعد كل تجديد فى الانتاج الاقتصادى ، والعمل على ترويج هذا الجديد ، هو الذى يثير شهية الاستهلاك ، ويحرض على الاتساع فى دائرة الاستهلاك ، والتمادى فى الطلب .

وقل أن اتجاه الطلب من أجل اشباع شهوة الاستهلاك ، وهى تطاوع

المبرر الحضارى ولا تستجيب لاغراء بعض المتغيرات التى تطوع هوى النفس ، هو الذى ينمى ويطور ويصعد فاعلية الانتاج الاقتصادى • ولا يكون ذلك الاتجاه من أجل السيطرة على شهوة الاستهلاك وكبح جماح الطلب عند حد معين فقط ، بل يكون أيضا من أجل العناية بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، والمحافظة على التوازن الاقتصادى بينهما ، عند حده الأنسب ، فى المكان والزمان •

وبهذا المنطق الاقتصادى ، يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بالفعل جدوى التحول من جمع الغذاء الى انتاج الغذاء • وتتمثل هذه الجدوى على وجهين متلازمين ، وجه اقتصادى ، ووجه حضارى • واذا كان وجه الجدوى الاقتصادى هو الذى يحرر الاستهلاك تحريرا مطلقا ، يؤمن السيادة فى اطار التشكيل الاجتماعى • فان وجه الجدوى الحضارى هو الذى يوجه الاستهلاك توجيها متطورا ، يرسخ السيادة ، فى اطار التشكيل الاجتماعى والتكوين السياسى • ومع ذلك يجب ان نفطن الى موجبات الانشطار الحضارى الذى يميز بين اتجاهات البداوة واتجاهات الاستقرار • ومن ثم ندرك لماذا وكيف يوظف كل شطر منهما اتجاهه الحضارى فى توجيه الاستهلاك المتحرر التوجيه المتميز والمتطور •

ومعلوم جيدا ، أن هذا التوظيف المناسب الذى يعتمد عليه كل شطر حضارى منهما ، لم يقف عند حد تكليف النظام الاجتماعى والسياسى ، يتوجيه الاستهلاك المتطور وتأمين وتنشيط الانتاج لحساب هذا التطور فقط ، بل يعتمد هذا التكليف على هيمنة النظام وسلطانه ، لكى يسيطر على أهم موجبات التوازن الاقتصادى بين الاستهلاك والانتاج • ويطلق هذا التوظيف المناسب عنان هذه الهيمنة لكى تحفز وتضبط فى وقت واحد مسيرة النمو الحضارى والنضج فى كل شطر حضارى منهما بالشكل المناسب ، وفى الاتجاه المناسب • ويوجه هذا النمو الحضارى الاستهلاك • ويفتح شهية الطلب ويحرض تطلعات الاستهلاك ، التى لا ولم ولن تتوقف عند حد معين (٣٧) •

(٣٧) يبدو هذا الحد المميز متغيرا من مكان الى مكان آخر ومن زمان الى زمان آخر • ومع ذلك هو دائما الحد الأنسب الذى تكفله أوضاع التعايش فى المكان والزمان • ومع كل تغير فى المصاحبة بين الانسان والطبيعة فى المكان ، تتغير بموجبه أوضاع التعايش فى المكان ، بتغير الحد الأنسب لتطلعات الاستهلاك فى هذا المكان •

الافتراق الحضارى وتطور الاستهلاك :

الانشطار الحضارى المناسب ، فى ظل التشكيل الاجتماعى المناسب ، وتحت سلطان النظام المناسب ، هو الذى يجسد معنى ومغزى الافتراق الحضارى وتباين مسيرة النمو والتطور الحضارى . وهذا الافتراق الحضارى ، هو الذى يميز تماما ، بين اتجاهات الاستهلاك عند مجتمع البداوة الذى يتفرغ للانتاج الحيوانى فى ربوع البوادر ، واتجاهات الاستهلاك عند مجتمع الاستقرار الذى يتفرغ للانتاج الزراعى ، ويضيف اليه بعض العمل الصناعى والتجارة فى موطن الزراعة . بل قل أن هذا الاختلاف بين هذين الاتجاهين ، هو الذى ينمى الافتراق على درب النمو والتطور الحضارى ، بعد أن يرسخ الانشطار الحضارى التباين الاقتصادى بين ، انتاج مجتمع البداوة فى مواقعها المناسبة ، وانتاج مجتمع الاستقرار فى مواقعها المناسبة .

وبموجب هذا الافتراق على درب التطور الحضارى ، يتولى الاجتهاد الاقتصادى الانتاجى ، فى ظل النظام ، مهمة تأمين وحماية مصالح كل طرف منها بطريقته الخاصة ، فى عملياته الانتاجية المتخصصة . كما يتولى أيضا مهمة العناية وعينه لا تغفل ، عن العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين انتاج كل طرف منهما ، واتجاهات استهلاكه التى تحفز الانتاج وتطوعه وتطاول المتغيرات المتباينة على درب التطور الحضارى المفترق . هذا بالإضافة الى تولى أمر الانفتاح على قدر التفتح . ومن ثم كان الانفتاح الاقتصادى طلبا لقائض انتاج يرنو اليه الطلب لحساب الاستهلاك فى مكان ، فى مقابل فائض الانتاج الذى يزيد عن حاجة الاستهلاك فى مكان آخر ، محسوبا بعناية على قدر التفتح الحضارى المفترق .

والاجتهاد الاقتصادى فى موطن الاستقرار ، وفى اطار التفتح الحضارى ، والتشكيل الاجتماعى ، والنظام الحاكم ، هو الذى يصطنع التحول الانتاجى ، ويحقق التحرر الاستهلاكى ، ويطلق عنان الانفتاح الاقتصادى . بل قل أنه هو الذى يضيف الى ذلك كله ، صياغة روح ومنطق المدنية العتيقة ، ويقيم فى ربوعها صرح دولة ، مدعومة بكل الأمن الاقتصادى والنظام الادارى الذى تكفلهما سلطة الحكومة .

وتفلىح سلطة الحكومة الى أبعد الحدود ، فى دعم مكانة الدولة ، وفى تأمين الحق الخاص والعام فى الأرض ، وفى ترسيخ سيادة الشعب فى ربوعها . ويستحق النظام الحاكم الولاء كل الاستحقاق ، وينتفع بالانتماء كل الانتفاع . كما تفلىح سلطة الحكومة الى أبعد الحدود أيضا ، فى ضبط العملية

الاقتصادية وأوجه التعامل لحساب هذه العملية . وتلتزم هذه السلطة بالسيطرة على العلاقة المتوازنة اقتصاديا بين الانتاج والاستهلاك والمحافظة عليها .

والاجتهاد الاقتصادى فى ربوع البداوة ، وفى اطار التفتح الحضارى ، والتشكيل الاجتماعى ، والنظام الحاكم هو الذى يصطنع التحول الانتاجى ، ويحقق التحرر الاستهلاكى ، ويطلق عنان الانفتاح الاقتصادى على درب آخر . بل قل أنه هو الذى يضيف الى ذلك كله ، ضياغة روح ومنطق التبدى ، ويقيم فى ربوعه صرح القبيلة ، مدعومة بكل الأمن الاقتصادى والعرف المعمول به الذى تقضى به سلطة شيخ القبيلة .

وتفلىح قبضة شيخ القبيلة الى أبعد الحدود ، فى جمع شمل القبيلة ، وفى تأمين الحق العام والخاص فى البادية وفى ترسيخ سيادة القبيلة وتحركاتها المنتظمة وغير المنتظمة فى ربوع المراعى . ويستحق شيخ القبيلة الولاء كل الاستحقاق وينتفع بالزعامة الأبوية كل الانتفاع . كما تبيح سلطة شيخ القبيلة الحق فى توظيف العدوان والسلب فى طلب ما هو غير مشروع وإضافته الى الانتاج والرصيد الاقتصادى . وتلتزم هذه السلطة التى تجمع بين المشروع وغير المشروع بالسيطرة على العلاقة المتوازنة اقتصاديا ، بين الانتاج والاستهلاك ، والمحافظة عليها .

وهذا ، هو عين ما يعنيه أو أهم ما يفضى اليه الافتراق على درب التطور الحضارى ، بين اتجاهات الانتاج والاستهلاك عند أهل البادية فى ظل النظام القبلى الجامد ، واتجاهات الانتاج والاستهلاك عند أهل الاستقرار ، فى ظل النظام الحكومى المتطور . وهذا معناه أنه عند هذا المفترق الحضارى يبدأ الاختلاف ويتمادى . وتسير البداوة على درب خاص وتسير المدنية المستقرة على درب خاص آخر . والفرق كبير جدا بين المسيرتين على الدربين ، حضاريا واجتماعيا واقتصاديا . وينمى هذا الفرق الكبير ، ويميز بين فعل المتغيرات وتأثيرها على اتجاهات الاستهلاك والانتاج ، الى أبعد الحدود .

وفى ظل هذا التحول الانتاجى العظيم ، والنضج الاجتماعى المستمر ، والافتراق الحضارى المثير ، يمسك الانسان فى مواطن الاستقرار وفى ربوع البداوة ، كل من خلال النظام الذى يبتدعه ويوظفه لحساب سيادة على الأرض ، ثم يمثل لقبضته القوية ولضوابطه ، بزمام الانتاج الاقتصادى ، وبزمام التجارة ، وبزمام كل اضافة الى الرصيد الاقتصادى . وبقوة هذه القبضة ،

يخضع هذا الرصيد الاقتصادي كله بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال العرض ، لمشيئة أو لارادة الاستهلاك ، طلبه وتطلعاته وتطوره العادى أو المتهور .

وقل - بكل اليقين - أن يد الإنسان التى تطلب لحساب الاستهلاك ، فى ظل الأمن ، تتمادى فى الطلب . وبموجب الاطمئنان الى فرض مشيئة الاستهلاك ، لا تكف الأيدي عن هذا التمدادى فى الطلب ، ولا تقف عند حد معين فى المكان والزمان . ولا شئ يوقف هذا التمدادى فى الطلب غير الضغط الشديد الذى يرهق العرض . ويخذل هذا العرض المرهق بالضرورة الاستهلاك . وقد ترتد أيدي الطلب فارغة .

ومع ذلك فان التمدادى فى الطلب ، لا يعتمد ارهاق العرض . ولا يعنى هذا التمدادى فى الطلب - فى معظم الأحيان - وكأنه يمد الأيدي من غير مبرر . ولكنه يعنى - فى الحقيقة - التمدادى الذى يجارى أو يساير أو يطاوع تنمية المطالب الاستهلاكية بالكم والكيف تنمية شاملة ومثيرة ، دون توقف أو تراجع أو تنازل عن حق الاستهلاك فى الطلب . ويجسد هذا التمدادى فى الطلب - على كل حال - مبلغ الاستجابة ، التى يطاوع الاستهلاك بموجبها ، المبرر الذى تصطنعه المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية .



استجابة الاستهلاك للمتغيرات :

من طبيعة الانسان أن يستجيب للمتغيرات فى المكان والزمان . وصحيح أن هذه الاستجابة تتفاوت كثيرا . ولكن الصحيح أيضا أن هذه الاستجابة متوقعة دائما . ومن ثم هى علامة على التغير بكل سلبياته وإيجابياته . وهى تنفى عن الانسان الجمود وتخلع عليه المرونة ، فى المكان والزمان . وتكون هذه الاستجابة مباشرة أو غير مباشرة ، للمتغيرات الطبيعية وللمتغيرات البشرية ، ومن غير هذه الاستجابة لا ينتصر الانسان لحضوره وتعايشه فى المكان .

وفى اطار التعايش فى المكان ، تستجيب اتجاهات الاستهلاك لكل المتغيرات البشرية ، الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وفى اطار الثباين بين موجبات التعايش وأنماطه من مكان الى مكان آخر ، تتأتى هذه الاستجابة مناسبة لأوضاع هذا التعايش فى كل مكان . وفى اطار التفاوت بين أوضاع الأفراد فى أى مكان ، تتفاوت استجابة كل فرد لهذه المتغيرات . بل ولا

تتوقف هذه الاستجابة للمتغيرات أبدا عند حد معين ، فى المكان أو فى الزمان .

وتطاول هذه الاستجابة كل تغير ، يؤدى الى التغير فى هذه المتغيرات . وقوة تأثيرها المباشر وغير المباشر ، من عصر الى عصر آخر . وهذا معناه أن استجابة اتجاهات الاستهلاك ، تجارى دائما ظروف التعايش ، فى اطار خصائص وظروف المكان ، وحاجة العصر وحركة الزمان . ومن ثم تساير هذه الاتجاهات التغير الذى يطرأ فى كل عصر على المتغيرات فى المكان ، وتطاولها من غير اعراض أو اعتراض .

ولا يعنى ذلك أبدا ، أن ارادة الاستهلاك واتجاهاتها قد تحررت من قبضة المتغيرات ، التى أدت فى الماضى لاستسلامها للانتاج الطبيعى ، لكى تقع فى قبضة المتغيرات مرة أخرى . بل ولا يعنى ذلك أبدا أن ارادة الاستهلاك واتجاهاتها ، وهى تطاول المتغيرات المتنوعة وتستجيب لها ولا تعرض عنها ، تجسد شكلا من أشكال الاستسلام وفقدان حرية الارادة أمام هذه المتغيرات . بل هو علامة على أن الانسان وهو يتعايش فى اطار التغير الطبيعى لا ينبغى أن يتشبث بالجمود أمام المتغيرات الطبيعية ، لكى لا يفقد موجبات التعايش فى المكان . وهو علامة أيضا على أن الانسان وهو يصطنع التغير لأنه لا يقبل بالثبات أو بالجمود ، يواجه المتغيرات البشرية ، فى اطار التعايش فى المكان .

وهذا معناه أن الانسان لا يكف عن مواجهة المتغيرات الطبيعية . والمتغيرات البشرية فى المكان . وهو لا يكف عن استحداث التغير الذى يطور أبعاد المتغيرات وقوة فعل المتغيرات التى يواجهها من عصر الى عصر آخر . ثم هو يفرض على نفسه فى اطار التعايش فى المكان فعل هذه المتغيرات . وهو يواجهها ويطوعها أحيانا انتصارا للتعايش ، ويطاولها أحيانا انتصارا للتعايش أيضا . وهو لا يملك الاعراض عن هذه المواجهة أو الاعتراض عليها .

وفى مواجهة المتغيرات الطبيعية ، يكون صمود الانسان صلبا ، لأنه يدافع عن حقوق التعايش . وحتى لو انقضت الطبيعة على بنود المصلحة التى تحدد شكل وطبيعة التعايش فى المكان ، يتصدى الانسان بقوة لفعل المتغيرات . وينجح هذا الصمود فى ارساء قواعد مصلحة جديدة لحساب التعايش فى المكان من جديد . وقد يكسب التعايش بموجب هذه المصلحة مكاسب جديدة على حساب الطبيعة ، فى المكان .

وفى مواجهة المتغيرات البشرية ، لا يكون صعود الانسان على نفس المستوى من الصلابة ، طالما هو لا يدافع عن حقوق التعايش . بل هو يلين لها ويطاوعها ويستجيب لفعالها فى اطار اعراضه عن الجمود وتطلعه الى التغير والتغير . وتنجح هذه الملاينة والاستجابة فى دفع مسيرة التغير واستحداث التجديد ، لحساب التعايش فى المكان . وقد يكسب التعايش بموجب هذه الاستجابة مكاسب جديدة ، لحساب التعايش الأفضل فى المكان .

وصحيح أن ذلك التصور ، يسقط عن اتجاهات الاستهلاك فى اطار التعايش ومضى حركة الحياة ، شبهة الاذعان أو الاستسلام لفعل المتغيرات الطبيعية ، فى المكان . ولكن الصحيح أيضا أن نفس هذا التصور ، لا يسقط عن اتجاهات الاستهلاك فى اطار التعايش ومضى حركة الحياة فى نفس المكان ، شبهة الاستماع أحيانا والاستسلام أحيانا أخرى لفعل وتأثير المتغيرات البشرية .

ويؤكد هذه الشبهة فعلا الانصياع دائما للتغير ، الذى يطور المتغيرات البشرية من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . وفى نفس الوقت الذى يعبر فيه هذا الانصياع عن مساهمة التغير الذى يتحقق بموجبه النضج على درب التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى ، يعبر عن وضع فريد لاتجاه الاستهلاك ومبلغ تحرر ارادته . وفى هذا الوضع يكون اذعان الاستهلاك بارادته الكاملة التى تطلب التغير . بل ويتطلع الاستهلاك بموجب هذا الاذعان الى ما ينبغى أن يطلب ويحق له الحصول عليه ، الى ما لا ينبغى أن يطلب ، ولا يحق له الحصول عليه .

والتمادى فى الطلب ، والتمادى فى اختيار الطلب ، والتمادى فى تنمية الطلب ، تجسد فى جملتها الاستجابة للمتغيرات . بل قل انها أمور نعبر صراحة عن مبلغ الرغبة والاصرار على هذا الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك . ولا رغبة أو اصرار على الطلب ، من غير ارادة حرة حتى لا تكون المتغيرات وفعالها المؤثر من وراء تحريض هذه الارادة . وهذا معناه أن الاستماع الى تحريض المتغيرات لا يكبل ارادة الاستهلاك بل يزودها بتحرر أكثر وكأنه يترك لها الحبل على الغارب .

وكل متغير من المتغيرات البشرية ، الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، يكون وحده كفيلا بالتأثير على الطلب ، كنه وكيفه لحساب الاستهلاك . فما بالك بالتأثير المشترك وكل هذه المتغيرات مجتمعة

تعرض ارادة الاستهلاك على الطلب أو على اختيار الطلب ، وتحض الأيدي على الامتداد والحصول بالفعل على الطلب . والحصول على الطلب والتعود عليه ، بموجب هذا التحريض ، يبدى مبلغ تحرر ارادة الاستهلاك . ويكون فى نفس الوقت كفيلا بإبداء مبلغ التشبث به وعدم الاقلاع عن الحصول عليه ، لحساب الاستهلاك .

ولأن المتغيرات البشرية تعمل فى الاتجاه الذى ينمى ويطور وينوع مطالب الاستهلاك ، ويدعو الى التمداد فى الطلب فى ربوع البداوة ومواطن الاستقرار ، تتعرض معدلات الاستهلاك للزيادة المضطردة . ولأن المتغيرات الطبيعية تعمل فى الاتجاه المعاكس الذى لا يسعف تنمية الانتاج وزيادة وتنويع العرض بدرجة أكبر فى ربوع البداوة ، تتعرض حاجة القبيلة والفرد لفعل وتأثير هذه المتغيرات الطبيعية . أما فى مواطن الاستقرار ، فيملك المجتمع الوسيلة الحضارية الأفضل لمواجهة فعل المتغيرات الطبيعية ، وتجاوز بعض النتائج المترتبة عليها .

وهذا معناه أن البداوة تقع فى التناقض الواضح بين نمو معدلات الاستهلاك بفعل المتغيرات البشرية ونقصان معدلات الانتاج بفعل المتغيرات الطبيعية . ويدعو هذا التناقض أول الأمر الى ضغط الاستهلاك ضغطا شديدا يعجل بتدهور معدلات الانتاج . وتتعرض العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج الذى لا يزيد ولا يتنوع ويرهقه الطلب المتصاعد فى جانب ، والاستهلاك الذى يطلب الزيادة والتنوع ويضغط على العرض فى جانب آخر ، لعواقب هذا التناقض .

ويلجأ الحضور البدوى المتضرر بهذه العواقب ، الى توظيف العدوان والسلب توظيفاً مرناً ، لكى يتخلص من هذا التناقض . ويستجيب الاستهلاك بموجب هذا العدوان ، للتمداد فى الطلب الذى تفرضه المتغيرات البشرية ، وتفتح شهيته وتحرضه على تنمية وتطوير وتنويع مطالبه . ومن شأن هذا العدوان أن يتسلسل أحيانا أو أن يقتحم أحيانا أخرى مواطن الاستقرار ، حيث يحصل من غير عنف أحيانا ، أو يحصل عنوة أحيانا أخرى على ما يريد وما لا يريد لحساب مطالبه الاستهلاكية .

وكم نجح التسلسل السلمى فى الحصول على مطالبه من مواطن الاستقرار ، وتحقيق الغاية أو الهدف من خلال الانفتاح . وربما تمادى فى جنى ثمرات هذا الهدف واستطاع أن يطلب التعايش قبل العيش ، وأن

ينخرط أو أن ينصهر في بنية الاستقرار الاجتماعية والاقتصادية والحضارية (٣٨) . وكم نجح الاقتحام والغزو في السلب والنهب وتحقيق الغاية أو الهدف . ولقد أباح تحقيق الهدف للاستهلاك الذي يعتمد على الاغتصاب ، أن يتمادى في الطلب . بل قل أنه يتمادى في الطلب ، من غير أن يجاوب هذا التمدادى زيادة أو تنمية في الانتاج .

وبصرف النظر عن تجرد هذا العدوان ، من المثل والأخلاقيات الحميدة، على مستوى الفرد أو الجماعة ، وبصرف النظر عن التدمير والاهدار الذي يرتكبه العنف والعدوان ، في حق المجتمع المنتج في ربوع الاستقرار ، يتفهم الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي جيدا دواعي ومبررات هذا العنف . كما يقدر أيضا قوة الدافع لارتكاب هذه الخطيئة من وجهة النظر الاقتصادية .

وبموجب الانفتاح الذي يكفله التسلسل السلمى ، يحقق الحصول على الطلب والاضافة . وبموجب العدوان الذي يكفله الاقتحام المخرب ، يحقق الحصول على الطلب الاضافة أيضا . وتضاف هذه الاضافة - على كل حال - الى الانتاج حتى يتحقق التوازن بينه وبين الاستهلاك . بل قل أن هذه الاضافة المغتصبة أحيانا ، وغير المغتصبة أحيانا أخرى ، هى التى تبقى على التوازن ، بين العرض والطلب . أو قل انها الاضافة التى تبرر وتبيح للبداوة ، التمدادى فى الطلب ، الذى ينصاع ويستمتع الى فعل واغراء المتغيرات ، فى ربوع هذا المجتمع .

وفى مقابل الانفتاح وسلوكه السلمى ، لا يفعل الاستقرار شيئا ردا على التسلسل الذى يطلب التعايش قبل العيش والمعايشة . ولكن فى مقابل العدوان وسلوكه المخرب ، يعتمد الاستقرار على أكثر من وسيلة ، للتصدى لهذا الاقتحام وعواقبه . وهذا معناه أن الاستقرار لا يسكت على العدوان ويقاومه . وتتولى الحكومة التى تمسك بزمام النظام ، مهمة صد أو اخباط أو مطاردة هذا العدوان .

وقد يواجه الاستقرار أيضا عواقب التناقض بين نمو معدلات الاستهلاك بفعل المتغيرات البشرية ، ونقصان معدلات الانتاج بفعل المتغيرات

(٣٨) شهدت مواطن الاستقرار فى أحضان المدينت العتيقة فى العراق ومصر والشام ، هذا التسلسل الذى يعبر عنه الخروج العربى من جزيرة العرب فى طلب العيش ثم الاستيطان . صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام .

الطبيعية . وقد يضيف المبرر الحضارى الى هذه العواقب اضافة مثيرة ، حيث لا يجد الاستهلاك كل ما ينبغى الحصول عليه من سلع ومنتجات فى المكان . ويستبعد الاستقرار من حساباته العدوان تماما ولا يلجأ الى الاغتصاب أبدا . ويعتمد الانفتاح وسلوكه السلمى ، فى التعامل من أجل الحصول على أى اضافة ، تلبي أو تجاوب التماذى فى الطلب أو التنوع فى الطلب ، لحساب الاستهلاك .

ويعتبر الاستقرار أن تنشيط فاعلية الانتاج وزيادة كفه وتحسين نوعه فى المكان ، هو الوسيلة المثلى التى تبرر هذا الانفتاح . ويبيح هذا النمو الانتاجى له أن يحصل فى المقابل على الاضافة المشروعة التى يطلبها . بل قل أن الحصول على هذه الاضافة يتأتى من خلال السلوك الحضارى الأخلاقى . ويحصل عليها بالوسيلة الحضارية المتطورة . وتلبي هذه الاضافة أو تجاوب التماذى فى الطلب الذى ينصاع ويستمع الى فعل واغراء المتغيرات فى مواطن هذا المجتمع .

ويوظف الاستقرار الرحلة فى البر والبحر التى تروح وتغدو على أوسع مدى توظيفا مناسبا للحصول على الاضافة المطلوبة لحساب الاستهلاك . ويوظف الاستقرار الأسواق أو قرى الأسواق أو مدن الأسواق ، فى المواقع الجغرافية المناسبة التى تبدأ منها وتنتهى اليها أو تمر بها الدروب والمسالك ، توظيفا مفيدا ، لحساب التعامل التجارى والحصول على الطلب . وهذا هو عين ما يعنيه الانفتاح ، من أجل الحصول على أى اضافة والمحافظة على التوازن بين العرض والطلب . وهذا هو عين ما يعنيه الانفتاح ، من أجل تهيئة المسألة وترويض البداوة ، وخلق روح المصالحة ، فى اطار التعامل التجارى .

وبموجب هذا الانفتاح الاقتصادى ، يكبح الاستقرار جماح العدوان عليه . كما يتجاوز سوءات الافتراق الحضارى بينه وبين البداوة . كما يؤمن الاستهلاك ويكفل له الحصول على الطلب الذى يطلبه أو الذى يتطلع اليه . وتجد ارادة الاستهلاك دعوة صريحة ، تدعوه الى تنمية مطلبه وتنويعها ، من غير تخوف حقيقى ، من خذلان العرض . ويضاف الى ذلك كله التماذى فى تنشيط الانتاج ، لكى يتحقق الفائض الذى يمكن التبادل عليه . وهكذا يحافظ الاستقرار فى نهاية المطاف بالعلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك .

وصحيح أن الاستقرار ، ينجح فى ترسيخ مفهوم التجارة وتنمية

العلاقات التجارية بينه وبين أرباب الانتاج . وصحيح أن تمادى الاستقرار
فى النضج ، يستوجب حسن توظيف الرحلة والتجارة معا ، لكى يلبي هذا
التوظيف اتساع دائرة الاستهلاك ويجاوب تنوع المطالب الاستهلاكية .
وصحيح أن توظيف الوسيط المغامر فى البر والبحر واشراك البداوة فى
العناية بالتبادل التجارى (٣٩) ، واقتسام ثمرات المصلحة الاقتصادية معها ،
ينبى الاستقرار من شرور عدوانها . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن
الأسلوب الحضارى الذى يحسن تسخير قنوات الانفتاح ووسيلتها الحضارية
المتطورة ، تفتح أوسع الأبواب لحساب الاستهلاك . ومن ثم تتسع وتتوغل
وتتصاعد موجبات الطلب . ويجد الطلب كل ما ينبغى الحصول عليه لحساب
الاستهلاك .

وما من شك فى أن هذا الانفتاح الاقتصادى ، قد فتح شهية الاستهلاك
الذى يطاوع المبرر الحضارى ويستمتع للمتغيرات ، وجاوبها ولم يقتر عليها .
بل وظف الرحلة وكأنها اليد الطويلة من غير حدود . وتمتد هذه اليد فى
الاتجاه المناسب من أجل الحصول على الطلب . وتضرب الرحلة فى المجهول
أحيانا ، لأنها تريد الحصول على الطلب ، ولكنها لم تبدأ من فراغ أبدا .
وتعود الرحلة عودة مظفرة فى كثير من الأحيان وتحصل على الطلب من
برائن هذا المجهول ، ولا ترتد أيادها فارغة .

ورحلة التجارة (٤٠) ، فى البر والبحر ، فى الذهاب والاياب ، تغامر
مغامرة صعبة . وتقوم على أداء أو انجاز المهمة المنوطة بها من أجل هذه
الغرض الاقتصادى . ويتخذ الاستقرار فى المدينيات العريقة من الأبحار
المغامر فى البحر والتقدم الجسور فى البر ، وسيلة حضارية ، لتوسيع
دائرة التعامل التجارى ، وخدمة الغرض الاقتصادى . بل قل أن الرحلة
التجارية ، تحمل على عاتقها مسئولية الاستجابة للتمادى فى الطلب ، وتنويع
الطلب ، لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان .

وفى ظل التحول الاقتصادى المستمر ، والتفتح الاجتماعى اليقظ ،

(٣٩) تعاون الاستقرار مع البداوة تعاونا حميدا ، على صعيد جزيره العرب ، على المدى
الطويل قبل الاسلام ، فى أداء هذه المهمة لحساب الوساطة التجارية والتعامل بين عالم المحيط
الهندي وعالم البحر المتوسط .

صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣ .

(٤٠) صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢ .

والتطور الحضارى الطموح ، تلعب التجارة الدور البارز فى خدمة تفتح شهية الاستهلاك ، والاستجابة لهذا التفتح المثير . بل قل تؤدي التجارة المهمة التى تشترك فى المحافظة على العلاقة التى تحرس التوازن بين العرض والطلب . ويسفر الاشتراك بين البداوة والاستقرار ، فى جوهر المصلحة الاقتصادية التى تنجزها التجارة عن وضع اقتصادى أفضل . وفى هذا الوضع الاقتصادى الأفضل يأمن الاستهلاك على الطلب والحصول عليه . بل قل يطمئن المجتمع على ذاته وسيادته ، وعلى مصيره الاقتصادى والاجتماعى ، والحضارى ، على صعيد البداوة وعلى صعيد الاستقرار .

وفى ظل التحول الاقتصادى الذى لا يهدأ ، والتفتح الاجتماعى الذى لا يغفل ، والتطور الحضارى الذى لا يتوقف ، يواكب الوضع الاقتصادى الأفضل اتجاهات الاستهلاك وتطلعاته . وتصبح هذه المواكبة علامة لا تضل ، تدل على مبلغ العناية والحرص والمحافظة على المصير الاقتصادى والاجتماعى والحضارى . كما تدل على التعقيد الشديد فى تحقيق الهدف الاقتصادى الذى يؤمن هذا المصير . ومن خلال النضج الاقتصادى والاجتماعى والحضارى الذى يستغرق فى هذا التعقيد ، فى اطار النظام القبلى فى البداية ، أو اطار النظام الحكومى فى الدولة ، تبدو الحاجة الملحة الى النظام الاقتصادى .



النضج وصياغة النظام الاقتصادى :

إذا كان التحول الى الانتاج الاقتصادى ، يؤدي الى تكوين النظام الادارى والحكومى الذى يمسك بزمام التشكيل الاجتماعى ، ويؤمن مصلحته الاقتصادية وسيادته فى المكان ، فان الاستغراق فى التعقيد الاقتصادى بناء على تفتح شهية الاستهلاك وتوظيف التجارة فى ممارسة الانفتاح الاقتصادى ، يستوجب وضع وصياغة النظام الاقتصادى . وهذا معناه أن النظام السياسى الادارى والحكومى ، يستشعر بموجب النضج الاقتصادى والاجتماعى والحضارى المستغرق فى التعقيد الاقتصادى العجز وعدم القدرة على ضبط وتنظيم الأوضاع الاقتصادية .

وتصبح الحاجة الى النظام الاقتصادى حاجة ملحة ، لا ينبغي تجاوزها أو التهاون فيها . وتكون الحاجة الى وضع قواعد وأسس هذا النظام الاقتصادى أحوج ما تكون للعناية بالمصلحة الاقتصادية والوصول الى أقصى

غايات الهدف الاقتصادي . بل يجب أن توكل الى هذا النظام مسئولية تنظيم الأوضاع الاقتصادية ، وحراسة التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك . ومن ثم يصبح النظام الاقتصادي شريك النظام السياسي ، في حراسة مسيرة النضج الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والمحافظة عليها لحساب الانسان .

وقبل نشأة أو ولادة النظام الاقتصادي من النظام السياسي ، وبموجب الواقع الاقتصادي البسيط ، وفي اطار التعامل المحلي المحدود والضيق بين العرض والطلب ، عاش الحضور الاجتماعي ودبر شئون حياته الاقتصادية النمط الاقتصادي العيني الاكتفائي (٤١) . ويمثل هذا النمط أبسط صورة من صور النظام الاقتصادي البسيط ، الذي يضبط وينظم التعامل بين الأطراف المعنية ، في اطار مبادلة السلعة في مقابل السلعة الأخرى (٤٢) .

وبموجب هذا النظام الأولي - اذا جاز أن يعتبر نظاما - تأتي الضبط البسيط الذي يحققه هذا النمط العيني . ويبدو أن حاجة الطلب والحاجة كانت لا تتجاوز قدرات الإنتاج الاقتصادي المحلي ، وأن هذا الإنتاج الاقتصادي المحلي كان لا يخبئ أمل الاستهلاك ، أو يخذل اليد التي تمتد اليه . وفي حدود هذا التعامل المحدود في المكان ، لا تطلب الأطراف المعنية شيئا أكثر من هذا الضبط البسيط .

ولكن اتجاه هذا التعامل من خلال الانفتاح الى التعقيد الاقتصادي ، يكشف مبلغ عجز النمط أو النظام الاقتصادي العيني الاكتفائي . بل تتكشف للأطراف المعنية في هذا التعامل ، أن هذا النمط لا يجازي التغير في الأسلوب والوسيلة ، ولا يصلح لعقد وإبرام الصفقات التجارية الكبيرة (٤٣) . وبناء على عزوف التعامل عن هذا النظام العيني والاقلاع عن استخدامه ، يكون من الضروري البحث عن النظام الاقتصادي الأنسب .

(٤١) عبد الرحمن زكي : مذكرات في التطور الاقتصادي ، الاسكندرية (بدون تاريخ) ص ٨ .

(٤٢) من خلال هذا التعامل ، تتفق الأطراف المعنية على صيغة التبادل وعلى المبادئ التي تضبط هذا التبادل . وهذا معناه أنه لا قواعد ولا أسس راسخة تضبط هذا التعامل . ولكن استمرار التعامل وزيادة معدلاته ، تخطر في اتجاه ترسيخ بعض القواعد العامة .

(٤٣) هذا النظام البسيط ، يناسب التعامل في اطار المقايضة على المستوى الاجتماعي المحدود بين الأسر في المكان ، أو على مستوى القبيلة . وبموجب هذا النظام تمثل مجموعة الأسر أو القبيلة وحدة اقتصادية (د . عبد الرحمن زكي ، المرجع السابق ص ٨ - ٩) .

والنظام الاقتصادي الأنسب ، هو الذى يجاوب تحول التعامل من الوحدة الاقتصادية الصغيرة التى تضم بعض الأسر فى القرى فى مواطن الاستقرار أو التى تضم القبيلة فى ربوع البداوة ، الى الوحدة الاقتصادية الكبيرة التى تتضخم ويوقعها التضخم فى التعقيد الاقتصادى . وهو أيضا الذى يسعف التعامل الموسع وعقد الصفقات وحركة التجارة المنقولة برا وبحرا بين الأقطار والأمصار المتباعدة ، واستخدام الوكلاء والوسطاء لإبرام هذه الصفقات .

هذا ، ويظهر النظام الاقتصادي الأنسب ، ويغضى الحاجة التى استهدفت استخدام هذا النظام فى ضبط وتنظيم التعامل والتبادل التجارى على المدى الواسع . ويستخدم هذا النظام النقود على أوسع مدى . ويعتمد التعامل على النقود وقيمتها الفعلية كوسيط فى اجراء التبادل والبيع والشراء . بل يعتمد عليها أيضا فى ابراء ذمة الطرف الذى يدفع النقود ثمنا للسلع التى يحصل عليها من الطرف الآخر .

ويضبط هذا النظام الاقتصادي النقدي حركة التعامل ، بطريقة أفضل . ولا يحدد هذا النظام قيمة النقود فقط ، بل يضع انقواعد والأسس التى تنضبط بموجبها هذه القيمة (٤٤) ، وتؤمن التعامل بها بين الأطراف المعنية . كما يواجه ويحمى ويحقق أهداف التعامل الاقتصادي بين الأطراف المعنية ، فى معمة التعقيد الذى انغمست فيه الأوضاع الاقتصادية ، ويتغلب التعامل الاقتصادي بين الأطراف المعنية على كل الصعوبات التى واجهت المقايضة والتبادل فى النظام الاقتصادي العيني (٤٥) .

ويشيع التعامل التجارى وعقد الصفقات بين المجتمعات أو الأفراد ، واشتراك الأطراف المعنية كل فيما يخصه فى هذا التعامل ، الحاجة الى هذا التنظيم والضبط ، الذى يحققه أو يكفله النظام الاقتصادي النقدي . وهذا

(٤٤) تضمن السلطة فى الدولة هذه القيمة بمقدار ما يحتويه النقد المتداول أو المستخدم من المعدن .

(٤٥) من أهم الصعوبات التى واجهت المقايضة فى النظام العيني ، صعوبة الاتفاق بين الطرفين على معدل يسرى بمفعوله هذا التبادل أو المقايضة ، وصعوبة استبدال السلع كبيرة الحجم بالسلع الصغيرة ، وصعوبة التقدير الشخصى والتمييز بين السلع الثمينة والسلع غير الثمينة . هذا بالإضافة الى أن اتمام عملية التبادل أو المقايضة لا تنأتى من غير اتفاق مزدوج مقبول يعلن عنه الحاجة المتبادلة بين الطرفين لاتمام هذه المقايضة .

معناه أن اتجاهات الاستهلاك التي تستوجب اتساع الطلب والتعامل ، لأن الانتاج المحلى لا يجاوب كل الحاجات ، هي التي تهيب المناخ الاقتصادى الجديد . وفى هذا المناخ الاقتصادى توضع القواعد والضوابط والأسس المنظمة لهذا التعامل التجارى ، فى الاطار الواسع بين الأطراف المعنيين .

ويؤدى اتساع دائرة الطلب ، ونمو حركة التعامل التجارى ، فى ظل النظام الاقتصادى النقدي ، الى ترسيخ التجربة التجارية والى تخصص فريق التجار فى العمل التجارى (٤٦) . بل قل تخصص بعض الشعوب فى القيام بدور الوسيط التجارى على أوسع مدى (٤٧) . ويمضى هذا التعامل التجارى فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح بين الأقطار والأمصار ، معلنا عن ميلاد حركة التجارة الدولية . وتكرس المدينيات العتيقة كل العناية بالوسيلة التي تخدم هذه التجارة . وتبدو الحاجة مرة أخرى الى تطوير النظام الاقتصادى تطويرا يواكب هذا التصاعد والنمو فى التجارة الدولية .

ويضع هذا التطور قواعد النظام الاقتصادى الائتمانى لهذا الغرض (٤٨) . ويجاوب هذا النظام اتساع دائرة التعامل التجارى المستمر ، وزيادة حجم الصفقات التجارية ، وتنوع السلع والمنتجات . ويهتم هذا النظام الاقتصادى الائتمانى ، ويعتنى بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى هذا الاطار الواسع . كما يهتم ويعتنى أيضا ، بتوظيف هذه العلاقة التوظيف المناسب ، فى ضبط أو فى تعديل التوازن الاقتصادى بين العرض والطلب (٤٩) .

(٤٦) طور هذا التخصص مدن الأسواق وزودها بقوة جذب السكان الذين يعملون فى خدمة التجارة . واكتسبت المدينة مكانة مرموقة بين مواطن الاستيطان فى الريف من حولها . (٤٧) تخصص عرب جنوب الجزيرة ، فى تجارة المحيط الهندي ، وتخصص الفينيقيون فى تجارة البحر المتوسط . وهيمن هذا التخصص على التعامل بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط .

(٤٨) الهدف والوسيلة والتنظيم ، عناصر أساسية ، ينبغى أن تتوفر من أجل قيام النظام الاقتصادى ووضع الأسس والقواعد التي تناسب هذه العناصر .

(٤٩) فى مدن الأسواق على صعيد جزيرة العرب التي خدمت التعامل التجارى بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط على المدى الطويل منذ حوالى الألف الثانية قبل الميلاد ، تخصص فئة التجار فى هذا التعامل . وبتجلى الهدف الاقتصادى وتوضع الوسيلة فى خدمة الهدف ، ويتولى التجار التنظيم الذى يستحقه التفريغ والتخصص فى خدمة الهدف . ومن ثم تكتمل مقومات وضع قواعد النظام الاقتصادى . ولقد تطور هذا النظام واتخذ شكل النظام الائتمانى واقترب قبل الاسلام من شكل تحالف التجاريين .

صلاح الدين الشامي : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣ .

وفى اطار الرؤية الجغرافية لهذه الأوضاع الاقتصادية المتطورة، يبدو كيف تستوجب اتجاهات الاستهلاك اتساع دائرة التعامل التجارى . كما تبدو الحاجة الى يقظة النظام الاقتصادى واستعداده لضبط وتنظيم هذا التعامل . ولقد وظفت الرحلة التجارية ووضعت فى خدمتها الوسيلة المناسبة، لكى تنجز المهمة المنوطة بها كما وظفت الأسواق التوظيف المناسب أيضا ، لآداء دورها فى هذا التعامل التجارى .

وفى ظل هذا النظام الاقتصادى وتخصص العمل بموجب هذا النظام ، ينتظم العرض والطلب . ولا تمتد الأيدى فى هذا التعامل التجارى الا استجابة لتنوع الطلب لحساب الاستهلاك . ولا تحصل الأيدى على الطلب الا فى مقابل مناسب ينبغى أن تقدمه . ويحصى الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، مبلغ نجاح ونمو وانتظام هذا التعامل التجارى على أوسع مدى ، فى ظل النظام الاقتصادى الائتمانى ، لحساب الطلب فى مقابل العرض ، أو لحساب التوازن الاقتصادى وضبط العلاقة بين العرض والطلب .

ولا ينبغى أن نتشكك فى أن الفريق أو الفئة التى تخصصت فى هذه الممارسة التجارية تزداد خبرة ومهارة ، كلما اتسعت أبعاد التعامل التجارى وتنوعت الصفقات التجارية . كما تزداد خبرة ومهارة أيضا ، فى تقويم جدوى هذه الممارسة التجارية ، وفى ترسيخ الضبط والتنظيم الذى ينمى ويطور ويرسخ هذه الجدوى . وتجاوب هذه الممارسة التجارية اتساع دائرة الاستهلاك وتطلع الطلب الى كثير من المنتجات والسلع التى يدخلها التحضر وفعل المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، فى اطار الاهتمام والطلب لحساب الاستهلاك . وما يؤمن هذا النمو ، غير قواعد وأسس وضوابط النظام الاقتصادى الائتمانى ، الذى يضع التجارة ، فى بؤرة العناية والاهتمام الاقتصادى .

ومثلما يدرك الحضور الاجتماعى حتمية العلاقة بالأرض ، ويلتزم بالمحافظة على الحق بموجب هذه العلاقة ، ويضع قواعد النظام (الحكومة) فى خدمة هذا الحق والمحافظة عليه فى المكان (الدولة) ، يدرك أيضا حتمية العلاقة المفيدة بين الانتاج والاستهلاك ، ويلتزم بالمحافظة على خدمة اتساع دائرة الاستهلاك والتمادى فى تنوع الطلب بموجب هذه العلاقة ، ويضع قواعد النظام الاقتصادى ، فى خدمة المصلحة والمحافظة عليها فى كل مكان . وعندئذ يتحالف النظام السياسى مع النظام الاقتصادى تحالف الشركاء ، فى حراسة العلاقات - كل العلاقات - وهى تخدم المصلحة الاقتصادية

المشتركة لكل الأطراف المعنية ، في توازن اقتصادى معقد ، بين الانتاج والاستهلاك .

وفي ظل الأمن الذى يكلفه النظام السياسى ، وفى ظل الانضباط الذى يصطنعه النظام الاقتصادى ، يقيم التعامل التجارى بين الاقطار والامصار ، او بين العرض والطلب ، أو بين الانتاج والاستهلاك ، فى ربوع الأسواق ، جسورا قوية . كما تفتتح على الدروب والطرق والمسالك فى البر والبحر ، قنوات الاتصال ، فى خدمة العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب . وفى كل الحالات عين النظام الاقتصادى لا تنام ولا تغفل لأنه يتولى المسئولية . بل قل انه ينظم التعامل والانفتاح لحساب العرض والطلب . ويضع هذا النظام ، مع مرور الوقت ، قواعد وأسس تحكم وتضبط وتنظم وتحافظ على حركة التجارة الدولية .

وينتفع بالجسور وقنوات الاتصال ، وعين النظام الاقتصادى التى لا تغفل ، وبقبضة النظام السياسى التى تؤمن ، الطلب . بل قل تتسع وتتفتح شهية الاستهلاك ، ويتوالى امتداد الأيدى التى تأخذ . كما ينتفع بها العرض أيضا . بل قل تتسع فرص تسويق الانتاج ، وتعود أيدى الطلب التى تمتد الى العرض ممثلة ولا تعود فارغة ، لأن العرض لا يخذلها أبدا . وكما يلبي التعامل التجارى طلب الاستهلاك الذى يزيد ويتنوع ويكفله الانصياع لمنطق المبرر الحضارى وكل المتغيرات ، ينشط هذا التعامل التجارى عرض الانتاج ويحفز استجابته لكل الأيدى الملحة التى تمتد من أجل الحصول على الطلب من قريب أو من بعيد .

ولا ينبغى أن يشك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، فى أن اتجاهات حركة الحياة على الدرب الحضارى ، تضيق محصلة التبادل التجارى على كل المستويات ، وهى تقدم العرض الفائض عن الحاجة فى المكان ، أو هى تحصل على الطلب من الفائض عن الحاجة فى المكان الآخر ، الى صلب حسابات التوازن الاقتصادى الضرورى بين الانتاج والاستهلاك . ولا تعنى هذه الاضافة ، وهى تنقل من مكان الى مكان آخر ، شيئا أهم وأجدى من تجسيد الاتساع الفعلى فى الدائرة الكبرى ، التى تحدد أبعاد العلاقة المتوازنة بينهما . كما انها لا تعنى أيضا شيئا غير الحرص على سلامة الجسور وانفتاح قنوات الاتصال وكفاءة وبقظة النظام الاقتصادى والسياسى ، التى تكفل سلامة وأمن ومرونة التعامل لحساب هذا الاتساع ، ومن غير أن يخل أو أن يفرط فى موجبات التوازن الاقتصادى .

ولا ينبغي أن يشك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي أيضا ، في أن اتجاهات حركة الحياة على درب النشاط الاقتصادي ، تطاوع النمو الحضارى المادى والروحي ، فى مواطن الاستقرار والمدنيات العريقة على وجه الخصوص . وفى الوقت الذى تنمى فيه الحضارة والوسائل الحضارية الأفضل الانتاج ، تعنى فيه أيضا المتغيرات التى تفتح شهية الاستهلاك وتنميه بالطلب . بل يكفل النمو الحضارى حسن توظيف النظام الاقتصادى الذى يصون العلاقة ويحمى التوازن بين العرض والطلب . وتبنى حركة التجارة وتوظيف النظام الاقتصادى فى ضبط التعامل التجارى على أوسع مدى ، يتيح أو يبيح للانسان والمجتمع أن يطلب ما يريد لحساب الاستهلاك . كما يتيح أو يبيح للطلب أن يضيف من حين الى حين آخر ، الجديد وكل جديد الى قائمة الطلب الذى لا يسكت أو يتعفف ، لحساب الاستهلاك .

ونجاح هذا الاتجاه الاقتصادى فى حراسة النظام الاقتصادى ، هو الذى يرسم مسيرة المجتمع الاقتصادية . ويحدد علاقاتها التجارية وتعاملها مع جيرانها . وهو الذى يطور هذه العلاقة وينمى مكاسبها الاقتصادية . كما أن الحاج الطلب وازداده الجديد وكل جديد الى قائمة الطلب ومبرر التمدد فيه ، هو الذى يحدد مدى امتداد أيادى الطلب فى هذه المدنيات الى المكان القريب ، أو الى المكان البعيد . كما يحدد أيضا ، مبلغ نجاح رحلة التجارة ، والنظام الاقتصادى المعمول به ، فى أداء المهمة الاقتصادية ، على أوسع صعيد اقليمى أو عالمى بين الشعوب والأقوام أو بين الأقطار والأمصار .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، كيف ينساق الاستهلاك فى اتجاه متميز ، تفرضه ظروف الحياة فى كل مدنية عريقة . وبموجب هذا الاتجاه المتميز ، يتنوع الطلب تنوعا له ما يبرره . وما من شك فى أن الاتجاهات التى وجهت النمو الحضارى وفعل المتغيرات فى كل مدنية ، يحدد أنواع الطلب من الضروريات والكماليات . بل قل انها هى أيضا التى تحدد نوع الاضافات الجديدة الى قائمة الطلب ، لحساب الاستهلاك المادى أحيانا ولحساب الاستهلاك الروحي أحيانا أخرى (٥٠) . ويطاوع هذا التحديد أهداف

(٥٠) اتجهت مدنية مصر العريقة على عهد الفراعنة ، اتجاها يكشف مبلغ الحرص على الطلب الذى يلبي حاجة الاستهلاك الروحي ، ويطاوع منطق الايمان السائد والتقرب الى الآلهة ، ويحسب جيدا حساب الحياة الأخرى والبعث . واتجهت مدنية روما القديمة على عهد القيصرية ، اتجاها آخر ، يكشف عن مبلغ الحرص على الطلب الذى يلبي حاجة الاستهلاك المادى ، ويطاوع وسوسة المتغيرات ومنطق البذخ والانغماس فى اللذة .
صلاح الدين الشامي : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، ١٩٨٣ .

النمو الحضارى ، وينصاع بالضرورة لفعل المتغيرات التى تجارى هذه الأهداف .

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بالفعل ، أهم الضوابط والقواعد التى أدخلت وتداخلت فى بنية النظام الاقتصادى ، وكيف وظفت لكى يسيطر النظام السياسى بموجبها ، على العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك . بل يعرف أيضا ، كيف تصطنع كل مدينة عريقة ، من ضوابط النظام الاقتصادى وسلطة النظام السياسى الاتجاه العام الذى يعتنى بالحياة ويتأثر بموجبه الاستهلاك ، أو الوسيلة التى يستجيب بموجبها الانتاج فى المكان للاستهلاك ومطالبه .

ومن خلال هذا الاتجاه ، وتوظيف الوسيلة الحضارية المناسبة ، يعرف النظام الاقتصادى لماذا وكيف وإلى أى حد يطاوع الانتاج والاستهلاك أو يطاوع العرض والطلب ، وكيف ولماذا ومتى وإلى أى حد يكبل أو يرشد أو يضبط النظام الاقتصادى ارادة الاستهلاك . وهذا معناه أن النظام الاقتصادى يهتم بتحديد تطلعات الطلب لحساب الاستهلاك ولا يترك له الحبل على الغارب . ويمتلك النظام الاقتصادى فى صحبة النظام السياسى قوة الضغط والضبط المؤثر على الانتاج وفاعليته ومعدلاته ، والمؤثر على الاستهلاك وتهدة تطلعاته ونزواته .

وقوع الانتاج والاستهلاك فى قبضة النظام :

يبدو أن تحرير ارادة الاستهلاك من قبضة الانتاج الطبيعى ، الذى يسفر عنه التحول الاقتصادى الانتاجى من جمع الغذاء الى انتاج الغذاء ، كان تحريرا مؤقتا . وربما أوقع هذا التحرر ارادة الاستهلاك التى تفتحت كثيرا ، فى خطيئة التماهى فى الطلب ، أو فى اختيار الطلب الذى لا يفتر . وربما أوقع هذا التماهى فى الطلب ، ارادة الاستهلاك ، فى قبضة المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، التى تغرر بها حتى تنهز . ولكن المؤكد أن هذا التحرير المؤقت كان يجب أن ينتهى .

وهذا معناه أن ارادة الاستهلاك كانت أحوج ما نكون لانهاء هذا الوضع ، أو لانهاء التخوف من خطيئة التماهى فى الطلب . وربما كانت تتخوف أيضا من تسلط الانتاج عليها عندما تنهز ، أو من تقصير الانتاج وعدم استجابته

للطلب • وعادت مصلحة الاستهلاك تطالب بالأمان الذي يحافظ على العلاقة المتوازنة مع الانتاج • وقبلت ارادة الاستهلاك عن طيب خاطر الاستسلام للنظام الاقتصادي ، الذي يتصدى ليس لكبح جماح التمدد في الطلب فقط بل لتأمين مصلحته والمحافظة على حقه •

وما من شك في أن هذا التصدي الذي يضبط تحرر الطلب ، يضع الضوابط والقواعد التي تنظم التعامل بين العرض والطلب • وهذه هي البداية الحقيقية التي تصطنع حدا لتحرر الطلب المطلق ، وترك الحبل على الغارب لارادة الاستهلاك • وهذه هي أيضا البداية الحقيقية التي تصور مبلغ حاجة الاستهلاك الى الأمان الاقتصادي أكثر من أى شيء آخر ، لكى الانسان يؤمن حقه فى السيادة على الأرض •

وما من شك فى أن ضوابط النظام الاقتصادي ، انثى تمسك بزمام الطلب وتحقق له الأمان على حقه ، تسيطر على اتجاهاته وتحدد له سلوكه ومسالكه • بل قل أن الصحبة التي تجمع بين قوة النظام الاقتصادي وضبطه ، وقوة فعل النظام السياسى وسلطته فى الدولة ، تكفل السيطرة على الوضع الاقتصادي وحراسة المصلحة الاقتصادية • وتملك هذه الصحبة القدرة على أن تقبض جيدا على زمام الانتاج والاستهلاك معا فى وقت واحد • كما تملك أيضا أن تنظم وتضبط العلاقة بين العرض والطلب •

ووقوع ارادة الاستهلاك فى قبضة النظام ، بعد أن تقع ضحية المتغيرات والمبرر الحضارى ، ويستخفها الطلب كان أمرا ضروريا ولا غبار عليه • وقد يجسد هذا الوقوع فى قبضة النظام معنى الاستسلام ، ولكنه فى نفس الوقت هو الحماية والعناية التي تحمى الاستهلاك من الخطأ الاقتصادي أحيانا ، ومن خطايا الانتاج الاقتصادي أحيانا أخرى • بل قل أن هذه هى العناية التي تبقى على التوازن الاقتصادي وهو واحد من أهم موجبات السيادة على الأرض •

ووقوع ارادة الاستهلاك ، ومقومات الانتاج معا ، فى قبضة النظام الاقتصادي ، يقوى فاعلية الضوابط التي تحكم وتضبط وتنظم العملية الاقتصادية فى إطارها العام والوضع الاقتصادي على صعيد الدولة • وهذا معناه أن ثمة ضبط ينبغى أن ينضبط بموجبه الطلب ، ولا يجب أن يترك لارادة الاستهلاك الحبل على الغارب • ومعناه أيضا أن ثمة ضبط مماثل ، ينبغى أن ينضبط بموجبه العرض ، ولا يجوز أن يترك لفاعلية الانتاج الحبل

على الغارب . وإذا كانت هناك حرية حقيقية لأى من هذين الطرفين ، فهى الحرية فى إطار النظام الاقتصادى والالتزام بضوابطه .

ويستوجب هذا الوضع الاقتصادى ، الذى يسيطر فيه النظام على المصلحة الاقتصادية ، تصعيد العناية بأمر العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الإنتاج والاستهلاك على كافة المستويات . ومن غير أن تغفل عين النظام التى تضبط العملية الاقتصادية ، ومن غير أن تتهاون قبضة النظام التى تمسك بزمام الأطراف المعنيين فى العلاقة الاقتصادية ، يمثل الاستهلاك ، ويمثل الإنتاج ، لصالح العلاقة المتوازنة فيما بينهما . وهذا معناه أن أى منهما فى ظل النظام لا يملك حرية التلاعب بالطرف الآخر .

وعندئذ ، تبدو فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، لماذا وكيف ومتى يكون امتثال الاستهلاك ، وامتثال الإنتاج لقبضة النظام الاقتصادى ، الذى يحسن توظيف والمحافظة على العلاقة المتوازنة بينهما ، أمرا ضروريا ، لحساب المصلحة الاقتصادية وسيادة الانسان . واعطاء الحرية لأى منهما ، يفسد هذه العلاقة ويغرى أو يوقع المصلحة الاقتصادية برمتها فى موجبات الانحراف الاقتصادى .

وقد تبيح هذه الحرية التى تعطى لأى طرف منهما ، فرص انتهاك الطرف الآخر . وهذا الانتهاك هو الذى يخشى منه فعلا على مصلحة الانسان وعلى حقه الحقيقى فى السيادة على الأرض . وهذه الخشية هى التى تبرر بل تستوجب هذا الامتثال الاقتصادى ، حتى يطمئن التعامل بين الإنتاج والاستهلاك ، ويأمن الانسان على مصلحته وسيادته ، فى المكان والزمان .

وكان من الطبيعى الاتجاه أو التفرغ لوضع وترسيخ قواعد وأسس النظام الاقتصادى المحبوك والمناسب لحاجة العصر . وكان من الضرورى أن يوكل الى هذا النظام الاقتصادى المناسب ، أمر العناية بالمصلحة الاقتصادية المشتركة ، وأمر المحافظة على العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك ، فى صلب البنية الاقتصادية وتركيبها الهيكلى فى الدولة . وكان من الضرورى أيضا أن يوكل الى النظام الاقتصادى أيضا ، العناية والمحافظة على قنوات الوصل والتداخل بين هذه البنية الاقتصادية على مستوى الدولة والبنية الاقتصادية على الصعيد العالمى . وكان المستبعد دائما ، أن يحدث التمرد أو أن يكون العصيان ، أو أن يتأتى عدم امتثال الإنتاج أو عدم امتثال الاستهلاك للنظام الاقتصادى وموجبات الضبط العام والخاص ، فى المكان والزمان .

ووضع النظام الاقتصادي المناسب ، وتحديد هويته ومغزاه ، وتحقيق ملموحه ومرماه ، هو عين الصواب الاقتصادي لحساب كل الأطراف المعنية .
ويجيد هذا النظام الاقتصادي المناسب أداء المهمة المنوطة به لحساب هذه الأطراف . ويتمادى النظام الاقتصادي بموجب هذه الضوابط في السيطرة والضبط وعينه لا تغفل أو يتهاون ، حتى لا تفلت منه بعض أو كل الخيوط التي تمسك بزمام المصلحة الاقتصادية المشتركة ، لحساب الاقتصاد الوطنى فى الدولة ، أو لحساب الاقتصاد العالمى .

وهو لا يفرط أبدا فى سيطرته وضبطه للعملية الاقتصادية . وهو لا يتهاون أو يستخف أو يغفل عن انضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، لحساب حسن التعامل بين العرض والطلب . ومن ثم يفلح النظام الاقتصادي المناسب وهو نظام الاقطاع أو هو نظام تحالف التجاريين ، فى ترسيخ ودعم حركة الاقتصاد دعما يناسب النمو الحضارى والاجتماعى والسياسى ، فى اطار النمط الاقتصادي الائتماني .

وصحيح أن فاعلية الانتاج الاقتصادي تتصاعد وتترايد ، لكى تجاوب حاجات الحياة ومطالب الاستهلاك . وصحيح أن مجالات الاستهلاك تتسع وتتنوع ، لكى تضم الجديد وكل جديد ، الى ما تريد وتحصل عليه من الانتاج . ولكن الصحيح أيضا أن طبيعة النظام الاقتصادي ، تبيح لعوامل ومتغيرات كثيرة ، أن تؤثر فى اتجاه وسلوك الاستهلاك ، وأن تؤثر فى اتجاه وسلوك الانتاج . وعندئذ تتفاوت حصص الأفراد من العمل المخصص لحساب الانتاج ، وتتفاوت حظوظ الناس من الدخل الذى يحققه العمل ، ويعتمد عليه الانفاق وتباين مستويات المعيشة ، لحساب الاستهلاك .

وصحيح أن هذا التفاوت فى الحظوظ والدخول يتسبب فى تفاوت مستويات المعيشة ، وفى تعقيد أوضاع الاستهلاك ، وفى تنوع سلوك الطلب ، من غير حدود . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن زمام العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، لم يفلت أبدا من قبضة النظام الاقتصادي ، الذى يوظف سيطرته توظيفا لا يتهاون . ويكون هذا التوظيف المسيطر على الانتاج والاستهلاك ، خير ضمان ، لكى تمضى حركة الاقتصاد فى الاتجاه المنضبط ، وخير ضمان ، لكى تتألق سيادة الانسان على الأرض .

الفصل الرابع الانتاج والاستهلاك

تطور العلاقة وموجات التوازن في مرحلة السيادة العظمى

- حركة الحياة على درب النضج
- النهضة الأوروبية تغير ومتغيرات
- التغير والوضع الاقتصادي الجديد
- المتغيرات وتضليل الواقع الاقتصادي الجديد
- الثورة الصناعية وتمادى المتغيرات
- فعل المتغيرات في الانتاج والاستهلاك
- المتغيرات : أنواعها وفعلها المباشر
 - المتغير الطبيعي - المتغير الديموجرافي
 - المتغير الحضاري - المتغير الاقتصادي
 - المتغير السياسي - المتغير النفسي
- ماذا تفعل المتغيرات بالاستهلاك
 - اتساع مجالات الاستهلاك
 - تفاوت مستويات الاستهلاك
 - تعقيد أوضاع الاستهلاك

1. The first part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States. It is argued that the study of the history of the United States is essential for a full understanding of the country and its people. The paper then discusses the importance of the study of the history of the United States in the context of the current political and social climate.

2. The second part of the paper discusses the importance of the study of the history of the United States in the context of the current political and social climate. It is argued that the study of the history of the United States is essential for a full understanding of the country and its people. The paper then discusses the importance of the study of the history of the United States in the context of the current political and social climate.

الفصل الرابع

الانتاج و الاستهلاك تطور العلاقة وموجبات التوازن في مرحلة السيادة العظمى

حركة الحياة على درب النضج :

تمضى حركة الحياة على درب النضج الحضارى والاجتماعى والاقتصادى ،
فى خطوات مطمئنة ورأسخة • ويؤمن النظام السياسى والنظام الاقتصادى ،
خطوات هذه المسيرة التى لا تتوقف • بل قل انها ما زالت على الدرب فى
حراسة النظام ، وفى اطار التشكيل الاجتماعى ، ومن أجل الهدف الاقتصادى
وبموجب الوسيلة الحضارية ، وهى تحافظ على موجبات السيادة •

ومن غير أن تتوقف مسيرة الثورة الحضارية على درب النمو والتطور
الى الأفضل ، تستوعب الحياة التغير الحضارى ، استيعاب من يطلب التغيير •
ومن غير أن يتنازل الانسان الفرد والمجتمع عن جنى ثمرات الثورة الانتاجية
على درب العطاء والانتاج الأفضل ، يزداد العرض ويتنوع ، زيادة تجاوب الطلب
ولا تخذله • ومن غير أن يتهاون الانسان الفرد والمجتمع فى جنى ثمرات
الثورة الحضارية على درب الاستقرار والاستيطان الأفضل ، ينمو التخصص
الذى يعتنى بالتعامل بين العرض والطلب ، ويصطنع النظام الذى يحمى
ويضبط هذا التعامل •

وتمضى حركة الاقتصاد وهى الجزء الحيوى من حركة الحياة ، على درب
الأمان الاقتصادى • ويتصاعد التعامل المباشر الذى لا يهدأ ، بين الانتاج
والاستهلاك ، تصاعدا سريعا لكى يشد أزر سيادة الانسان على الأرض فى
المكان والزمان • ويتولى النظام الاقتصادى الذى يتخذ شكل أو أسلوب
النمط الائتماني حراسة وتنظيم وضبط هذا التعامل • بل يصبح هذا النظام
المسؤول الحقيقى ، عن مضى حركة الحياة ، على درب الصواب الاقتصادى
فى كل مكان وزمان •

ومن غير أن يكف تصاعد التعامل بين الانتاج الاقتصادى المتطور ،

والاستهلاك البشرى المتزايد^(١) ، وانتشار ونمو حركة التجارة الدولية على أوسع مدى ، تتعقد العلاقات الاقتصادية . ومن غير أن يتوقف أو أن يتحرر الانتاج الاقتصادى بكل ما يتضمنه من تنوع شديد في العرض لحساب الطلب ، يعطى الانتاج بسخاء ولا يكف أبدا عن التعامل المستمر مع الاستهلاك في المكان وفي أى مكان .

ومن غير أن يتردد الاستهلاك ، بكل الشهوة الى الحاجة ، يطلب ما يريد من العرض . ومن غير أن يتهاون أيضا يتدخل في اختيار الطلب من العرض ، ولا يسكت عن التعامل المستمر مع الانتاج في المكان أو في أى مكان . وتمضى حركة التعامل بين العرض والطلب على درب الأمان الاقتصادى . وتتداخل العلاقة التى تحقق التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك تداخلا شديدا . ويتولى النظام الاقتصادى الائتماني مسئولية هذا التدخل . ويحول هذا النظام دون تضرر المصلحة الاقتصادية بفعل أو بتأثير هذا التدخل .

وعلى مدى قرون كثيرة ، تمثل حركة الاقتصاد للنظام الاقتصادى من أجل الهدف الاقتصادى ، وعلى مدى قرون كثيرة ، يمثل الانتاج ويمثل الاستهلاك للنظام الاقتصادى المعمول به في المكان والزمان ، ولا يتمرد على ضوابطه ، أو يفلت من سيطرته . وعلى مدى قرون كثيرة ، تصبح حركة الاقتصاد مطمئنة الى قبضة النظام الاقتصادى في المكان والزمان ، وتصبح العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منضبطة بموجب هذا النظام على الصعيد العالمى لحساب المصلحة الاقتصادية المتبادلة .

وصحيح أن المتغيرات الطبيعية والمتغيرات الحضرارية والمتغيرات الديموجرافية ، والمتغيرات الاجتماعية ، والمتغيرات السياسية والمتغيرات النفسية ، تلعب وتلاعب بالانتاج حيناً وبلاستهلاك أحيانا ، وبهما معا في بعض الأحيان . ومع ذلك يبقى النظام الاقتصادى حريصا على المصلحة المشتركة . بل يبقى هذا النظام الذى يسيطر على الانتاج وعلى الاستهلاك ،

(١) يطلب الاستهلاك السلع والمنتجات ، كما يطلب أيضا الخدمات التى تتخذ - فى الغالب - صفة السلعة المعنوية مثل طلب العلاج من الخدمة الطبية أو طلب العلم من الخدمة التعليمية . وهناك سلع لحساب الاستهلاك الجماعى Social Goods مثل البريد والمرافق العامة والقضاء والشرطة .

د . عبد الفتاح قنديل : مقدمة فى علم الاقتصاد ، النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٥٤ .

ويحافظ على أهم موجبات العلاقة بينهما • ولا يفرض النظام الاقتصادي أبداً في التوازن الاقتصادي بينهما ، لحساب المصلحة الاقتصادية المشتركة على الصعيد المحلي وعلى الصعيد العالمي في وقت واحد •

وهكذا تصبح المصلحة الاقتصادية المشتركة على الصعيد العالمي ، هدفاً اقتصادياً واضحاً ومحدداً • وما من شك في أن موجبات العلاقة بين الإنتاج بكل أنواعه والاستهلاك بكل تطلعاته ، أو بين العرض والطلب ، هي التي تضغط السدى واللحمه في نسيج هذا الهدف الاقتصادي • وما من شك في أن هذا الهدف الاقتصادي الحيوي يضطلع ويقوى الروابط بين الناس على كل صعيد محلي أو عالمي من غير حدود • ومن حول هذا الهدف ومن أجله ، نتبلور المصلحة العالمية ، وتتعاون الدول • وما من شك أيضاً في أن هذا الهدف الاقتصادي الحيوي نفسه ، يضطلع وينبذ المتاعب بين الناس على كل صعيد محلي أو عالمي من غير حدود • ومن أجل هذا الهدف ، وبأسمه تنتهك المصلحة ويتناطح مجتمع الدول •

ويثقل هذا الهدف الاقتصادي الحيوي ، في كل الأحوال ، على عاتق النظام الاقتصادي • ويتحمل النظام الاقتصادي من أجله ما يطبق وما لا يطبق • ولكنه لا يملك أبداً التملص من هذه المسئولية وهي أمانة في العنق ، لا يحل له التفريط أو التهاون فيها • وصحيح أن اليقظة الأوروبية وتوالي الثورات على الصعيد الأوروبي ، تسجل أحيانا شكلا من التمرد على النظام الاقتصادي • ولكن الصحيح أيضاً أن هذا التمرد الاقتصادي كان مهماً وموضوعياً ، لأنه يجسد اهتماماً أعظم بالاقتصاد أو بالعمل ، لحساب المصلحة الاقتصادية •

وهناك أكثر من علامة ، يعبر هذا التمرد الاقتصادي بموجبها عن الاستياء من انقعود عن العمل أو الكسل ، في ميادين العمل • بل يشجب هذا التمرد الاقتصادي ، عدم التعامل الجاد مع المواد المتاحة • بل يبشر هذا بالتمرد الاقتصادي بالعمل ويدعو إليه • وهناك أكثر من صيغة صادقة تناذى من وراء هذا التمرد بالعمل وتمتدحه ، لأنه هو الذي يحقق الثروة والعطاء (٢) ،

(٢) سادت في أوروبا قبل عصر النهضة ، وفي إطار النظام الاقتصادي الإقطاعي ، فكرة ضالة اجتماعياً واقتصادياً وحضارياً • وتستبكر هذه الفكرة الضالة من غير حدود العمل وقبحة العمل • ولقد استمد الواقع الاقتصادي المتهالك في عهود الظلام هذه الفكرة الضالة من التوراة ، حيث يعتبر العباد انحرافاً عن الطبيعة وعن الإله في وقت واحد •
Leclerc, Gerard : Anthropologie et Colonialisme, Paris, 1977.

الذى به تكون حياة الناس (٣) ، بل وتكون سيادة الانسان (٤) .

وصحيح أن اليقظة الأوروبية المتمردة على الأوضاع الاقتصادية ، تكفل التفتح والتطور على الصعيد الأوروبي . بل هي تقوى العزيمة وتطلق الأيدي الأوروبية ، لكى تسقط أو تقضى على النظام الاقتصادى القطاعى (٥) وتعفيه تماما من مسؤوليته عن الهدف الاقتصادى . وصحيح أيضا أن الأيدي الأوروبية المتحررة تتصدى أو تقوم على بناء نظام اقتصادى ائتماني جديد مناسب (٦) . بل هي توكل لهذا النظام المسؤولية عن العمل الاقتصادى . ويولى هذا النظام الاقتصادى الجديد عنايته واهتمامه من غير حدود للانتاج فى خدمة الاستهلاك وتحسين أحوال المعيشة .

وصحيح أن العمل الجاد فى ظل هذا النظام الاقتصادى الجديد ، يظهر الواقع الاقتصادى من متاعب وأخطاء الماضى . ويبتنى أو يعيد بناء الاقتصاد الأوروبى من جديد . وصحيح أن المجتمع الأوروبى يسعد ويتنعم بهذا التغيير الذى يخلق الهدف الاقتصادى فى شكل وجوه جديد . ولكن الصحيح بعد

(٢) فى نهاية عصر النهضة وانفتاح كل الأبواب أمام التقدم الأوروبى الاقتصادى والاجتماعى والحضارى ، كتب انطوان دى مونت كريستيان وهو رائد من رواد الاقتصاد السياسى يقول « يولد الانسان ليعيش من أداء واجبه الذى لا ينتهى نحو العمل . والعمل ليس نتيجة لحاجة ما يمكن التغلب عليها بالتأمل ، بل هو هدف الحياة ومصدر سعادتها . وتكمن سعادة الانسان فى الثروة والحصول على الطلب . وهذا ما لا يحققه غير العمل . (٤) تخذل الطبيعة الانسان أو تخونه وتغدر به فى بعض الأحيان . وقد يصل الغدر الى حد اهدار المصالحة وحق التعايش فى المكان ، أو الى حد لا تتحقق بموجبه كل مطالب الاستهلاك . ولا شيء حاسم يتصدى لهذا الغدر أو لهذه الحيانة التى تنتهك سيادة الانسان على الأرض ، غير العمل والاجتهاد فى العملية الانتاجية الاقتصادية .

(٥) لا فصل أو انفصال قانونى أو اقتصادى أو اجتماعى ، بين العمل ورأس المال ، فى النظام الاقتصادى القطاعى . وفى هذا النظام القطاعى يفرض صاحب المال ارادته وسيطرته على الانتاج ، ويفرض الانتاج ارادته على الاستهلاك . ولا يسوى هذا النظام أبدا فى المصير التى تتفاوت بين طبقة الملاك وطبقة العمال .

(٦) على أنقاض النظام القطاعى ، يظهر النظام الاقتصادى النقدي . وكان ميلاد هذا النظام مقدمة للنظام الاقتصادى الائتماني الذى رسخ قواعده التجاريون بعد أن أمسك النجار فى أوروبا بزمام حركة التجارة الدولية اعتبارا من القرن السابع عشر والثامن عشر . وترسخ قواعد هذا النظام هو الذى مهد لظهور النظام الاقتصادى الرأسمالى .

راجع : عبد الرحمن زكى : مذكرات فى التطور الاقتصادى (الفصل الرابع) الاسكندرية

ذلك كله أن هذه الأيدي الأوروبية التي تنطلق مع حركة الكشوف الجغرافية في أنحاء العالم ، تبيح لنفسها من خلال النظام الاقتصادي الجديد أن تعبث بالتركيب الهيكلي للبناء الاقتصادي العالمي ، وأن تهيمن على حركة الاقتصاد العالمي ، وأن تعبث بالإنسان ومصلحته في الاقتصاد على الصعيد العالمي .

وتفجر الثورة الصناعية على الصعيد الأوروبي ، في ظل نظام التجاريين الاقتصادي ، يفجر التفكير الاقتصادي والجدل العميق (٧) . كما يفجر أيضا المتغيرات البشرية ، الحضارية والاجتماعية والاقتصادية على أوسع مدى . وتلعب هذه المتغيرات دورا مثيرا وفعالا في التفكير الاقتصادي وفي حركة الاقتصاد على الصعيدين الأوروبي والعالمي . ويدعو الأمر الى ولادة نظام اقتصادي جديد هو النظام الرأسمالي . وتؤثر هذه المتغيرات ، في ظل هذا النظام الاقتصادي في الانتاج من غير حدود . كما تؤثر أيضا هذه المتغيرات تحت سمع وبصر هذا النظام الاقتصادي الرأسمالي في اتجاهات الاستهلاك وسلوكه .

وتأثير المتغيرات البشرية المتنوعة في الانتاج الاقتصادي ، وفي المناخ الاقتصادي الذي أشاعه النظام الاقتصادي الرأسمالي ، يعني تنشيط العمل الانتاجي تنشيطا يؤدي الى زيادة عرض السلع والمنتجات . ويعني أيضا تنويع هذه السلع والمنتجات على أوسع مدى . وفضلا عن ذلك كله ، يعني بل قل يكفل هذا التأثير في نهاية المطاف ، أحكام قبضة السيطرة على مقومات الانتاج وأدواته ووسائله . ولكن الأهم بعد ذلك كله ، أن تبدو الحاجة لتهيئة وأعداد المناخ الاقتصادي الأنسب ، لتسويق هذا الانتاج ، وعرض السلع والمنتجات عرضا مناسبيا في سوق الطلب .

وتأثير المتغيرات البشرية المتنوعة في الاستهلاك البشري ، وفي المناخ الاقتصادي ، الذي اصطنعه النظام الاقتصادي الرأسمالي ، يعني تفتح شهية الاستهلاك تفتحا ، يؤدي الى زيادة طلب السلع والمنتجات . ويعني أيضا ، اغراء شهوة الاستهلاك على أوسع مدى . وفضلا عن ذلك كله ، يعني بل قل

(٧) تابع هذا الجدل العميق في اتجاهات النظام الاقتصادي الرأسمالي وكيف رسخ قواعد هذا النظام ، تفاوت الزوايا التي أطل من خلالها التفكير الاقتصادي وانحيازه أحسنه لرأس المال ، وأحيانا للنشاط الصناعي ، وأحيانا أخرى للنشاط الاستعماري .
عبد الرحمن زكي ، المرجع السابق .

يكفل هذا التأثير في نهاية المطاف ، أحكام قبضة الانتاج وسيطرته على الاستهلاك وتطلعاته . ولكن الأهم بعد ذلك كله ، أن تبدو الحاجة لتهيئة وأعداد المناخ الاقتصادي الأنسب ، لزيادة الطلب وإقباله لحساب الاستهلاك ، اقبالا مناسباً في سوق العرض .

وأقل ما يقال في شأن تهيئة واعداد هذا المناخ الاقتصادي المناسب أنه يدخل عنصر الاغراء والتغريير في صلب العلاقة بين العرض والطلب . بمعنى أنه المناخ الذي يغري الانتاج لكي يغمر بالاستهلاك . واغراء الانتاج هو في اطار السيطرة ، وتغريير الانتاج بالاستهلاك هو عين ما يؤكد هذه السيطرة . ولا تعنى هذه السيطرة في أجواء هذا المناخ الاقتصادي شيئاً أخطر اقتصادياً أو أفدح اجتماعياً (٨) ، من انتهاك العلاقة بين الانتاج والاستهلاك التي كفلت التوازن بينهما في المرحلة السابقة ، وترسيخ علاقة جديدة ، في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي . وهذا الانتهاك هو الذي يترك للانتاج الحبل على الغارب لكي يغريه ويحفز نشاطه . وهو أيضاً الانتهاك الذي يبيح للانتاج أن يبتز أو أن يستذل أو يستخف بالاستهلاك من خلال التغريير . وهذا الابتزاز ، هو - في اعتقادي - أخطر انتهاك اقتصادي تتعرض له سيادة الانسان على الأرض .

النهضة الأوروبية تغير ومتغيرات :

ليس مهما أن نعرف ، أو أن ندقق كثيراً في معرفة ، متى وكيف ولماذا تيقظت أوروبا ، وتخلصت من ظلمة العصور الوسطى والنظام الاقطاعي . وليس مهما أن نعرف ، أو أن ندقق كثيراً في معرفة ، متى وكيف ولماذا أصطنعت هذه اليقظة مقومات النهضة الأوروبية على درب التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحضاري والسياسي . ولكن المهم جداً أن نعرف جيداً حقيقة هذه النهضة التي تنهى مرحلة عمر طويل حفلت بالتخلف ، ووضعت الحضور الأوروبي في ظلمة وظلم العصور الوسطى .

وتكشف حقيقة هذه النهضة الأوروبية ، عن مردودات اليقظة الناهضة : والتنور ، على مسيرة حركة الحياة وحضورها في أنحاء الصعيد الأوروبي .

(٨) من شأن النظام الاقتصادي أن يعمل لحساب المشكلة الاقتصادية التي تهم المجتمع وأن يتولى ضبط وتنظيم حركة الاقتصاد لحساب المجتمع . وعن رأى الاقتصاد المعاصر لهذه المهمة اقرأ الباب الثاني من كتاب عبد الفتاح قنديل : مقدمة في علم الاقتصاد .

كما تكشف هذه الحقيقة أيضا ، عن قوة دفع هذه المردودات وتطلعاتها الجامعة ، التي تحفز الانفتاح الأوروبي من غير حدود على العالم الخارجى . ومن ثم تظهر - بكل الوضوح - فاعلية هذا الانفتاح الأوروبى النشط وجدوى المردودات المباشرة وغير المباشرة على حركة الحياة بكل أبعادها الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحضورها المتفتح على الصعيد العالمى .

واعتبارا من عصر النهضة على الصعيد الأوروبى ، تأخذ اليقظة الأوروبية المتنورة ، بأسباب الرفض للقديم والاعراض عن التخلف والتمرد على التقليد . بل قل أنها تجسد مبلغ التطلع الى الجديد ، وتحمل نواء التجديد . وينكب الاجتهاد الأوروبى على العمل فى كل مجال بكل الهمة والعناية ، من أجل حياة أفضل . وهذا معناه أن المسيرة الأوروبية المتيقظة ، تمضى على درب التضييق الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

وما وهن العزم أو فترت الهمة أبدا ، وهى تضيف وتجدد وتخلق الحضور الأوروبى خلقا جديدا . وسواء تجسد الأحداث على الصعيد الأوروبى أشكال ونوايا الرفض أو التمرد أو الاعراض الشديد عن القديم المتخلف ، أو تجسد هذه الأحداث على نفس الصعيد ، اتجاهات وسلوكيات العمل ، أو التطلع أو الاقبال الحقيقى على التجديد المتطور ، فإن روح ومنطق وفلسفة ذلك العصر ، تعبر - بكل الصديق - عن الرغبة الشديدة والجامعة فى بعض الأحيان من أجل صياغة وترسيخ التغيير .

والرغبة فى التغيير على الصعيد الأوروبى المتيقظ ، تعنى - بكل المقاييس - الطموح من غير حدود ، والتطلع من غير نكوص الى ما هو أفضل ، لحساب الحياة والحضور الأوروبى ، الناهض . كما تعنى هذه الرغبة أيضا ، السيطرة بشكل أو بآخر على موجبات هذا التغيير على أوسع مدى . واشتمل هذا التطلع الرغبة فى التغيير المادى والمعنوى ، والمضى فى كل ممارسة ، يمكن أن تفضى الى هذا التغيير الاجتماعى والحضارى والاقتصادى والسياسى . بل وكان المطلوب أن تبدو أوروبا فى وجه فريد ، ولباس جديد ، وأن تمضى رائدة على درب التجديد .

وتستوجب السيطرة على موجبات التغيير ، اختراق كل الحواجز والموانع (٩) ، واسقاط كل القيم والتقاليد ، واجهاض التخلف والتقليد ،

(٩) بلغ هذا الاختراق حده الأقصى عندما حدث التمرد على سلطة الكنيسة والطقس فى مسئوليتها عن التخلف . وأسفر هذا الاختراق عن التحرر وتحرير الفكر من سلطان الكنيسة الأمر الذى أدى الى انبلاخ مسيرة الحياة والحضارة المادية عن مسيرة الحياة والحضارة الروحية .

وانتهاك النظم والضوابط ، وصولا الى نقط الانطلاق الحقيقي . ومن هذه النقط تنطلق حركة الحياة الأوروبية الانطلاق المتزن على درب التغيير ومسيرة النضج . وسواء كان التغيير وسيلة لتطوير حركة الحياة ، على درب التقدم والنضج ، أو كان التغيير تمردا يعدل مسيرة حركة الحياة على هذا الدرب ، فان طلب التغيير الذي أعلنت عنه اليقظة الأوروبية ، يصطنع نتائجاً مثيرة الى أبعد الحدود .

وعلى صعيد الحضور الأوروبي اليقظ الذي لا يتراجع عن بلوغ الغاية من التغيير ، تتأتى النتائج المثيرة وتتوالى ، وهي تبشر بالتغيير الحقيقي ، اجتماعيا واقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، بل قل أن ارادة التغيير الأوروبي المتوثبة ، تهتم وتعتنى بهذا التغيير على كل جبهة وفي كل مكان . كما تهيمن أو تسيطر من خلال هذا التغيير الذي لا يكف على كل عنصر من عناصر التوليفة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية .

وتمضى ارادة التغيير الأوروبي بموجب هذه الهيمنة ، فلا تسكت أو تكف أو تهدأ أو تتراجع عن بلوغ الغاية من التغيير . وانكبت هذه الارادة بكل الحماس والصبر على إعادة بناء التركيب الهيكلي الاجتماعي والاقتصادي والحضاري والسياسي للحضور الأوروبي الناهض من جديد . ويبدو وكأن ارادة التغيير ، كانت تعد العدة ، وتجهز الحضور الأوروبي في شكله وفكره ومنطقه الجديد ، لليوم الموعود .

وبكل ارادة التغيير المتوثبة ، ينطلق الحضور الأوروبي الذي انتفع بالتجديد وانسلخ من الماضي والتقليد ، فينفتح على العالم غير الأوروبي بكل جديد . بل قل ينطلق الطموح الأوروبي بكل ارادة التغيير ودوافعه المتنورة ، وهو يعربد على الصعيد العالمي ، أو وهو يعبت بكل تفاصيل حركة الحياة وحضورها الهاديء ، لحساب الجديد أحيانا ، أو لحساب التجديد أحيانا أخرى . وفي الحالتين ، يجنى الانطلاق الأوروبي ثمرات هذا التغيير ، ويختار كل الموانع فلا يجد من يعترض سبيله ، ولا يتخوف من العواقب .

وبموجب انطلاقة التغيير واجتياز كل الموانع ، يصبح لأوروبا حضوران لها فعل القوة وقوة الفعل . ويمتلك الحضور الأوروبي اليقظ ناصية التغيير ويسيطر لحساب التجديد والتجديد على الساحة الأوروبية . وهذا حق له لا يجوز الاعتراض عليه . ويمتلك الحضور الأوروبي المنفتح ناصية التغيير ، ويعبت ويعربد باسم التغيير ووسائله وامكانياته ، لحساب السيطرة الأوروبية

على الساحة العالمية • وهذا هو ما لا يحق له وينبغي الاعتراض عليه •

التغيير والوضع الاقتصادى الجديد :

انقض التغيير بكل المعاول على الوضع الاقتصادى الأوروبى • وكان من حقه أن يفعل • بل وكان من الضرورى أن يدمر النظام الاقطاعى ، وأن يقتلعه من جذوره ، لكى تمضى مسيرة التغيير على درب التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والسياسى • وكان من الطبيعى أن يصطنع التغيير النظام الاقتصادى الجديد ، وأن يرسخ قواعده فى مكان النظام الاقطاعى • ولا وجه للاعتراض أبدا على هذا الوضع الاقتصادى الأوروبى الجديد •

ولكن الاعتراض الحقيقى ، يكون كله على العبث أو العريضة باسم التغيير لأنه ينتهك أو ينهك أو يفرغ السيادة التى تنعم بها الحضور البشرى على الصعيد العالمى فى المرحلة السابقة من مضمونها الحقيقى • وما من شك فى أن هذا العبث الأوروبى المغترب ، حضورا أو حضارة ، قد وظف وأساء توظيف التغيير على الصعيد العالمى ، لحساب السيادة الأوروبية ، أو قل تسلط السيادة الأوروبية •

واحلال السيادة الأوروبية المباشرة أو غير المباشرة على مصير حركة الحياة والحضور البشرى فى العالم ، محل سيادة الانسان فى المكان والزمان ، على مصيره الاقتصادى من خلال سيطرته على الانتاج والاستهلاك ، هو عين الخطر الذى استوجبه التغيير • بل قل أنه هو عين ما يجسد معنى الانتقال الاقتصادى الى وضع اقتصادى جديد ونظام اقتصادى جديد • ولا يعبر هذا الوضع الاقتصادى الجديد فى ربوع العالم فى اطار التغيير الذى تبديه الممارسة الأوروبية ، عن شئ أخطر من التعرض لأبشع شكل من أشكال الابتزاز الاقتصادى •

والطموح الأوروبى والتطلع الشديد الى التغيير واستثماره بشكل أو بآخر لحساب التقدم الأوروبى ، يعنى فى اطار الرؤية الجغرافية ، نقطة تحول مثيرة بكل المقاييس • ولا يقوم الخروج الأوروبى المغامر - على سبيل المثال - فى معية الاجتهاد الجغرافى المتفتح ، فى رحلات الكشف الجغرافى الكبرى على الصعيد العالمى ، من غير هدف يبتغيه بالفعل • بل قل أن الطموح الأوروبى يخرج ويغامر ، لأنه يتطلع ويتلمس ويتخذ من التغيير وسيلة أو مطية ، يسعى بها الى هذا الهدف •

وهذا التغيير الذى يتطلع من غير حدود ، ويصيب الهدف من الخروج المغامر واضح ومفهوم . وينطق به ويعبر عنه الاستيطان الأوروبى وحيازة الأرض أحيانا ، والحضور الأوروبى الحضارى والاقتصادى على الصعيد العالمى أحيانا أخرى . كما يعبر عنه أيضا الاستعمار الأوروبى بكل أشكاله وأنواعه . والتمادى فى قهر الارادة غير الأوروبية والتسلط على الأرض وفرض السيادة الأوروبية فى المكان والزمان على الواقع الاقتصادى فى ربوع الأرض .

ويستوى فى الرؤية الجغرافية أو فى التقويم الجغرافى ، توظيف التغيير من أجل الهدف الأوروبى ، أو توظيف الهدف الأوروبى من أجل التغيير . بل قل أن التغيير والهدف وجهان لا يفترقان للارادة الأوروبية ، وانطلاقتها المسعورة على امتداد الصعيد العالمى . ويكشف عن فعل وجدوى هذه الانطلاقة المسعورة ، نمو وزيادة حركة التجارة الدولية ، وهى فى قبضة السيطرة الأوروبية والنظام الاقتصادى الجديد ، الذى أحله التغيير الأوروبى محل النظام الاقطاعى .

وتمضى هذه الانطلاقة الأوروبية المسعورة بموجب التغيير وهو مطية للهدف الأوروبى الاقتصادى والحضارى . وتعمل على ترتيب أوضاع اقتصادية جديدة ، وفى تجهيز أساليب تعامل جديد ، وفى اعداد ضبط وانتظام جديد . تكشف جميعها وبملا يدع مجالا للشك ، عن أهداف الهيمنة الأوروبية على حركة الاقتصاد العالمى . كما تكشف أيضا عن ارادة تجميع وتداخل وتشابك الأوضاع الاقتصادية الجديدة فى كل مكان فى صلب حركة الاقتصاد العالمى ، وعن ارادة توظيف الهيمنة الأوروبية ، فى السيطرة والسيادة والتسلط على الصعيد العالمى .

ومن أعماق الفلسفة العملية الأوروبية التى تحفز وتبنى التغيير ، وتوجه فعله وتأثيره واجتهاده ، على الصعيد العالمى فى هذا الاتجاه العدوانى المغرض ، يكون العيث بالواقع الاقتصادى فى المكان الذى يقع فى برائن التغيير أو الهدف الأوروبى . بل قل تنبع بالضرورة ، فكرة توظيف المتغيرات لحساب الهدف أو لحساب التغيير ، توظيفا غير متجرد ، فى هذا المكان ، وعلى أوسع مدى .

وهذا التوظيف غير المتجرد خطر حقيقى فى كل مكان على مصالح الناس . وهذا الخطر هو الذى ينتهك التقليد ويبتدع التجديد من غير استعداد متناسب . أو من غير مبرر حقيقى ، لحساب الهدف الأوروبى . وإباحة أو استباحة هذا

«التوظيف غير المتجرد للمتغيرات البشرية ، هو شكل من أشكال العدوان على النفس ، وعلى المجتمع وعلى الأرض . وهذا هو أخطر تغيير ينتهك حضور الإنسان ، ويتلاعب بكل مصالحه وسيادته على الأرض ، ويزلزل القاعدة الاقتصادية التي يرتكز عليها في المكان والزمان .

ويقدر التقويم الجغرافي الاقتصادي ، في إطار رؤيته التي لا تضل ، خيل وردود أفعال هذه الموجات المتلاحقة من التغيير . وتصبح المتغيرات البشرية ، الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية ، شأنها شأن الصدمات الكهربائية التي تغرق حركة الحياة في المكان ، في أوهام موجات التغيير المتلاحقة . بل تغرق هذه المتغيرات بالحياة ، وهي تبشر بالتغيير ، وتعمل على اشاعة النمط الحضاري الأوروبي ، على غير أساس سليم من كل الوجوه ، في ربوع الأرض .

وما من شك في أن فعل هذه المتغيرات المتلاحقة كموج البحر الهادر ، يهز الحضور البشري هزا عنيفا على كل صعيد في ربوع العالم . بل قل انها تزلزل في هذا الحضور ، بصرف النظر عن مستوam الحضاري والاقتصادي والاجتماعي والحضاري ، قيمه وتقاليده ، وتزعزع ايمانه بذاته . ثم هي تبيث فيه كل أساليب التمرد على النفس ، والتمرد على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والحضاري . ولا يبقى لهذا الحضور البشري بعد ذلك كله غير الاستسلام ، للمتغيرات ، وتسليم زمامه للهدف الأوروبي الاقتصادي .

المتغيرات وتضليل الواقع الاقتصادي الجديد :

في اعتقاد الاجتهاد الجغرافي الراسخ ، أن هذا الاتجاه الأوروبي كان اتجاها مخريا وغير حميد . وتمادي الانتشار الأوروبي أو الاستيطان أو الانفتاح في هذا الاتجاه غير الحميد ، يكون - من غير شك - هو الدافع أو الحافز الذي يسيء توظيف المتغيرات البشرية المتلاحقة حضاريا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وهو الذي يجني ثمرة أساءة التوظيف لحسابه ، أو لحساب هدفه الاقتصادي الخاص .

وسوء توظيف هذه المتغيرات البشرية ، بقصد متعمد أحيانا أو من غير قصد متعمد أحيانا أخرى ، يسيء الى مصلحة الحضور البشري في أي مكان انتهكه الانفتاح الأوروبي . وهو أيضا الذي يخل وينتهك ويزلزل الأوضاع الاقتصادية في كل مكان . ومن ثم يضل هذا التوظيف غير المتجرد مسيرة

الاقتصاد ، حتى تمضى بكل الحمق والتهور والامتنال الصاغر دون وعلى لفعل وتأثير هذه المتغيرات • وهذا معناه انها تنحرف عن الصواب وتمضى فى ضلال اقتصادى مبين •

وأسوأ ما فى هذا الضلال الاقتصادى ، أنه يوقظ أو يستنفر فى التسلط الاقتصادى الأوروبى روح واردة السيطرة والتسلط على الانتاج الاقتصادى للمواد الخام فى أى مكان • وينجح فى ممارسة أساليب السيطرة والتسلط بالفعل ، بشكل مباشر أو غير مباشر كما تفتتح بموجب هذا التضليل الاقتصادى شهية الاستهلاك البشرى ، ويستنفر شهوة الطلب والتمادى فى اختيار الطلب • وينجح فى ممارسة أساليب التحريض والتغريض والاغراء بشكل مباشر أو غير مباشر • ويجد فى المبرر الحضارى الغطاء الأنسب التى يخفى معالم هذا التضليل الاقتصادى •

وهذا الاتجاه الأوروبى الضال والمضل - فى حد ذاته - يعطى أكثر من بيئة على عدم الاكتراث الحقيقى بالتوازن بين الانتاج والاستهلاك • وهو - من غير شك - يحفز ويحرض وينمى حاجة ومطالب الاستهلاك فى المكان أكثر مما يعتنى بتنمية الانتاج تنمية تجاوب أو توازى تنمية الاستهلاك • وهذا هو عين الاخلال ، الذى يهدر أو يضيع التوازن الاقتصادى أكثر من أى شئ آخر ، بل قل أن هذا الاخلال لا يعنى شيئاً أخطر من مضى حركة الاقتصاد على درب الضلال ، وتردى الواقع الاقتصادى الجديد فى التضليل •

وتتمادى هذه الاساءة المضللة التى تقتربها المتغيرات ، فى حضور التسلط الأوروبى المغترب على الصعيد العالمى ، وفى عدم حضوره على حد سواء • وتجسد هذه الاساءة المضللة اقتصادياً ، المبالغة فى توظيف العمل فى الاستخدام الجائر للموارد المتاحة ، وكأن هذا هو السبيل الوحيد لزيادة الانتاج الاقتصادى من المواد الخام • وفى غيبة الوعي ، يبلغ هذا الاستخدام الجائر حد الاستنزاف والتبديد ، الذى يدمر المعين ويبدد حيويته فى المكان •

ومن أجل الانفاق على الطلب الذى تفتتح له شهية الاستهلاك وتنفجر شهوته ، تكون أو تتأتى كل عواقب ومحاذير هذا الافراط الخطير فى الاستخدام الجائر • ويضاعف هذه الاساءة الضالة اقتصادياً ، اغراء الاستهلاك والتغريض به الذى لا يهدأ • ويستهوئ هذا التحريض الاستهلاك فى السر والعلن ، ويوقع به فى براثن الأدمان أو فى أسر الطلب الجائر • ولا يفعل الطلب الجائر

لحساب الاستهلاك المنحرف شيئا اقتصاديا أخطر من انتهاك أو تجاوز العلاقة أو حد التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك . وهل هناك أخطر من استهلاك جائر (١٠) في مواجهة استخدام جائر ، على درب الضلال والتضليل الاقتصادي :

وهذا معناه أن النهضة الأوروبية ، أيقظت المارد الأوروبي وأطلقت سراحه ، لكي يخرج من أرضه ويعيث في ربوع الأرض فسادا وفسادا . ولقد انطلقت الأيدي الأوروبية من وراء كل المتغيرات البشرية ، لكي تعبث باقتصاديات العالم ، ولكي تنتهك المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل الناس فيها . بل لقد وظفت أوروبا هذا العبث بكل الحبث ، وأغرقت الناس على الصعيد العالمي في كل موجبات الاستهلاك المنحرف ، حتى أمسكت بزمام حركة الاقتصاد العالمي ، وسيطرت على المصلحة وعلى المصير . ولم تفعل هذه السيطرة الاقتصادية شيئا أخطر من سوء توظيف العلاقة بين الاقتصاد والسياسة (١١) .

وما من شك في أن من يمسك بزمام حركة الاقتصاد العالمي يتسلط . ومن يتسلط يعطي نفسه الحق كله في غيبة الوعي الاقتصادي ، لكي يلوى عنق الاقتصاد العالمي ويعتصر الربح المشروع وغير المشروع لصالحه . ومن يلوى عنق الاقتصاد العالمي ، يوجهه في الوجة التي يتجاوز بموجبها حق السيادة الانسانية على الأرض ، الى حق سيادة الحضور الأوروبي المهيمن . على الناس ، وعلى مصالحهم الاقتصادية في ربوع الأرض .

وتقع السيادة على الأرض فريسة على درب الضلال والتضليل الأوروبي الاقتصادي . بل قل انها ضحية تستسلم لشهوة الطلب الذي تغرر به المتغيرات وتحرضه ، لحساب الاستهلاك غير الرشيد .

الثورة الصناعية وتمادي المتغيرات :

إذا كانت المرحلة السابقة للثورة الصناعية ، قد شهدت الانطلاقه

(١٠) يطلب الاستهلاك الجائر من غير حساب ودون عناية بقدرة المعين على الاستجابة Over consumption . بل يضغط هذا الطلب ضغطا لا يسكت لكي يجاوبه الاستخدام الجائر الذي يحمل المعين أعباء فوق طاقته . وهذا معناه أن التحريض متبادل بين الاستهلاك الجائر . ولا نكاد نعرف من يحرض من ويوقع به في عواقب هذا التحريض .

(١١) صلاح الدين الشامي : دراسات في الجغرافية السياسية ، ط ٣ الاسكندرية ١٩٨٢

الأوروبية غير الأخلاقية التي أفسدت في ربوع الأرض ، فإنها تسجل أيضا مدى التعلل بالمتغيرات لتضليل مسيرة الاقتصاد ولاستنفاة شهوة الاستهلاك . وفي إطار التقويم الجغرافي للأوضاع الاقتصادية الجديدة التي استسلمت لفعل المتغيرات وتضليلها ، ندرك كيف أضرت مردودات ونتائج هذه المتغيرات بالعلاقة الاقتصادية المتوازنة بين الإنتاج والاستهلاك ، على الصعيد العالمي . وقل أن هذه المتغيرات لم ترحم الاستهلاك وهي تغرر به وتعرضه وتستنفد شهوته ، ولم تحرمه أبدا وهو يطلب ويتمادي في الطلب .

هذا ، وما من شك في أن اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا ، وما بنى عليها من تحولات حضارية واجتماعية واقتصادية (١٢) وسياسية ، قد أضافت دوافع جديدة الى قوة دفع الانطلاقة الأوروبية غير الأخلاقية ، على الصعيد العالمي . وأصبحت انطلاقة مسعورة أضافت متغيرات جديدة في صحتها ولم تجد من يعترض سبيلها أو من يضع لافسادها في الأرض حدا معقولا .

وتعجل هذه الدوافع بفعل المتغيرات ، وتصعد نتائجها ومردوداتها بشكل يلفت النظر ، لحساب النهم الرأسمالي الأوروبي . ولقد أوقع هذا النهم الذي لا يشبع ، الاستهلاك في مصيدة المتغيرات . وتعمل المتغيرات كل ما في وسعها لكي تكب الطلب على وجهه في برائن الادماء . ومن خلال هذه الورطة التي يتورط فيها الاستهلاك ، يتسلط النهم الرأسمالي الأوروبي ويحفز ويحرض الاستخدام الجائر ، ويستخف بالمصلحة الاقتصادية ، ويدعو الى زيادة معدلات استنزاف الموارد المتاحة في مواقع كثيرة على الصعيد العالمي .

وولادة النظام الاقتصادي الرأسمالي ، في حجر الثورة الصناعية ولادة شرعية ، تحمله المسئولية لحساب التسلط الأوروبي الاقتصادي . وتحمل رأس المال المسئولية في ظل هذا النظام على الاتجاه بكل الشراة الى طلب الربح الحلال وغير الحلال ، والى التضليل الاقتصادي من أجل هذا الربح . وفي طلب هذا الربح المشروع وغير المشروع يكون توظيف الاستثمار توظيفه

(١٢) مضامين التحول الاجتماعي والحضاري والاقتصادي ، لابد أن تكون في جعبتها رغبة ملحة وعارمة تطلب التغيير . وتكون من ورائها ارادة قادرة ، تطلب هذا التغيير . بل هي مضامين تضم في محتواها الحقيقي الهدف الفعلي من هذا التغيير . وهي لا تنردد أبدا في التعبير عنه بالتقول والعمل .

استغلاليا بشعا (١٣) ، لحساب الاقتصاد الأوروبي الرأسمالي . كما تكون سيطرة رأس المال الأوروبي على حركة التجارة الدولية والتعامل بين الانتاج والاستهلاك ، لحساب الاحتكار الرأسمالي الأوروبي على الصعيد العالمي .

وبموجب هذا الاتجاه الذى لم يجد من يردعه أو يقلم أظافره ، تخيم الهيمنة أو تكاد على الصعيد العالمي . وتهيء هذه الهيمنة الأوروبية فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى ، المناخ الاقتصادى المناسب . بل أن المناخ الاقتصادى كان الأنسب لأطماع وتطلعات النهم الرأسمالى الأوروبي . وفى هذا المناخ الاقتصادى ، تسجل الرؤية الجغرافية الاقتصادية تمارى المتغيرات التى تحرض وتغور بالاستهلاك . كما تسجل استجابة هذه الأيدى وهى تطلب وتسىء الى العلاقة بين الانتاج والاستهلاك .

وأباح هذا المناخ الاقتصادى لأوروبا الدولة والسياسة ولأوروبا رأس المال والنظام الاقتصادى ، أكثر من أى وقت مضى ، أن تزداد عبثا بالاقتصاد العالمى (١٤) . بل قل أنها تمسك بزمام حركة الاقتصاد فلا يفلت منها أبدا . وتحت شعار المبرر الحضارى يتمادى العبث الرأسمالى بالاقتصاد وببنيته الهيكلية فى كل مكان . ومن ثم تزداد قبضة الهيمنة الأوروبية على حركة الاقتصاد العالمى قوة وبطشا .

ونشاط الصناعة على الصعيد الأوروبي الضخم ، وطلب المواد الخام المتنوعة من أنحاء العالم ، والعمل على تسويق سلع الانتاج الصناعى المتنوعة على أوسع مدى ، وتكليف الاستعمار بأداء هذه المهمة الاقتصادية ، وتوظيف

(١٣) كان الاستعمار فى البداية استعمارا يطلب الاستيطان وحياسة الأرض . وربما لما الاستيطان أحيانا لتفريغ الأرض من سكانها الأصليين وتفرّد فى حيازتها وأبقى على سكان الأرض الأصليين أحيانا أخرى وأساء اليهم . واتخذ الاستعمار أيضا مواقع منتخبة لوجوده لأغراض استراتيجية بحتة دفاعا عن خطوط مواصلاته التى تحمى انتشاره السرطاني فى العالم . أما توظيف الاستعمار هذا التوظيف الاستغلالى البشع فقد جاء من بعد الثورة الصناعية ، لكى تقدم المستعمرات الخام ولكى تستهلك السلع والمنتجات الصناعية .

صلاح الدين الشامي : دواست فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ الاسكندرية ١٩٨٢ .
(١٤) يصور هذا العبث قوة العلاقة بين السياسة والاقتصاد . ويصور كيف يكون القرار السياسى مغرضا لحساب الاقتصاد ، وكيف يكون القرار الاقتصادى موجها وغير متجرد لحساب السياسة . وقد يلوّث القرار السياسى وجه القرار الاقتصادى ، كما يلوّث القرار الاقتصادى وجه القرار السياسى . وحتى فى حالة الضبط ، يضبط أحدهما الآخر بالتبادل وفى رفق شديد .

السلم توظيفاً منحرفاً لدعم وإنجاح هذا الأداء^(١٥) ، كلها أمور تتداعى وتتجمع ويذهب دل الحوافز التي تحفز أفعال المتغيرات الجديدة . وتبيح هذه الحوافز لأوروبا دون أى اعتبار لتقييم والمعايير الأخلاقية ، أن تتماهى فى توظيف هذه المعبريات توظيفاً مباشراً ، من أجل فتح الأسواق ، ومن أجل هيمنة رأس المال الأوروبي على الأسواق ، وعلى مجالات التسويق فى ربوع العالم .

ويذكر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيداً - على سبيل المثال - مبلغ استنزاف الموارد المتاحة ، على الصعيد العالمى خارج أوروبا ، لحساب أوروبا والصناعة الأوروبية . وتشهد أمريكا اللاتينية هذا النمط الاستيطاني من الاستعمار اعتباراً من الكشف الجغرافى عنها . وتشهد اقبال الاستيطان الأوروبي فى ربوعها شديد اللفتة على التعامل مع الموارد المتاحة فيها تعاملاً جائراً . ويستنزف هذا التعامل الجائر الانتاج والمواد الخام . ويصطنع هذا التهاافت الشديد على هذا الخام المتنوع جسراً بحرياً ، يسجل اتجاه هذا النزيف الى أوروبا ، فى مقابل أدنى وأبخس الأسعار^(١٦) .

وتشهد أفريقية جنوب الصحراء على وجه الخصوص النمط الاستغلالي من الاستعمار . وبموجب السيطرة تحت الحكم المباشر أو غير المباشر ، يبيع الحضور الأوروبي استخدام الموارد المتاحة استخداماً جائراً . بل هو يبارك استنزاف المعين من غير وعى ودون هوادة ، لأن رأس المال الأوروبي يطلب الخام لحساب الصناعة وانتاجها السلعي المتنوع . ويقدم فى مقابل هذا الاستنزاف أدنى وأبخس الأسعار^(١٧) .

ومهما قيل فى شأن هذه الإباحة التي تنشط الاستخدام الجائر للموارد المتاحة فى المستعمرات ، فإنها لا تمثل فى جوهرها مظهراً من مظاهر تنشيط الانتاج . وهو تنشيط يمضى فى الاتجاه غير الصحيح اقتصادياً ،

(١٥) وظف رأس المال الأوروبي السياسة وسلطان الدولة فى أداء الدور الاستعماري ، فى شكل حكم مباشر أو غير مباشر . كما وظف من العلوم ، علم الجغرافية لى يكشف له الطريق ويحرى صور الأرض فى ربوع المستعمرات ، وعلم الانثروبولوجى ، لى يكشف له حياة الناس ويعرى أساليب التعامل والسيطرة عليهم ، وعلم الادارة ، لى يمكن له من الحصول على الخام بأرخص الأسعار لى مقابل عرض وتسويق وتحريض الاستهلاك على طلب الانتاج السلعي الصناعى الأوروبي .

(١٦) صلاح الدين الشامى : أمريكا اللاتينية ، القاهرة ١٩٦٣ .

بل هو إباحة التبيد والاستنزاف ، الذى لا ينتسب أبدا الى حسن توظيف
قوة العمل ، ولا يعبر عن اتجاه اقتصادى محمود فى المستعمرات .

وصحيح أن بعض الشركات الأوروبية المتخصصة ، تتولى أمر قطاعات
كبيرة من الانتاج على صعيد المستعمرات ، ولكنه من أجل الحصول على المواد
الخام . وتوفر الحكومة الاستعمارية لرأس المال فى هذا المجال ، قوة العمل
والحماية والحوافز ، ولكن لحساب الهدف الاقتصادى الأوروبى . ويمثل هذا
الاستخدام اسهاما مباشرا فى عمليات الانتاج وزيادة فى معدلاته ولكن
الهدف الاقتصادى الأوروبى لا يعنى بالمصلحة الاقتصادية فى المستعمرات .
وقد يحدث ويستحدث هذا الاسهام بعض النماذج العلمية الاقتصادية
المتأخرة ، من الزراعة والتعدين واستخدام الغابات ، ولكن لحساب رأس المال
الأوروبى الذى لا يكثر بالمصلحة الاقتصادية المحلية فى المستعمرات .

وهذا هو التصور الحقيقى أو الواقعى لعملية الانتاج والاسهام الأوروبى
غير المتجرد ، فى تنمية هذا الانتاج على صعيد المستعمرات . ويكون الهدف
الاقتصادى لهذه التنمية ، من خلال حساب الجدوى ، لحساب رأس المال
المغترب وليس لحساب رأس المال المحلى . وقل يكون الأمر كله ، فى
حساب الجدوى الختامى الشامل ، استنزافا للمعين وتبيدا للموارد ، فى
غيبة الوعي الاقتصادى فى المستعمرات . كما يكون هذا الاستنزاف فى
مقابل العائد القليل المحدود . وفى ظل المبرر الحضارى الذى ينشط الطلب
لحساب الاستهلاك من غير وعى أيضا ، توجه المتغيرات الانفاق فى الاتجاه
المنحرف غير الاقتصادى .

ويذكر الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى عن تضليل العائد الزهيد تضليلا
اقتصاديا . ويوظف الاستعمار المبرر الحضارى لتبرير اثاره شهوة الطلب
لحساب الاستهلاك . كما يوظف أيضا أو يسلط فعل المتغيرات ، فى اغراء
الطلب والتغريب بالاستهلاك ، فى اطار المجتمعات البسيطة فى المستعمرات ،
ويتعمد استرداد قيمة المواد الخام التى يحصل عليها لحساب الهدف الأوروبى ،
ثمنا لمطالب الاستهلاك الضرورية والكمالية .

ويتعمد رأس المال الأوروبى - بكل سوء النية - اغراق الطلب فى
دوامه المتغيرات . ويتعمد استغراق الاستهلاك فى التعود والوقوع فى حبال
الادمان ، لحساب الانتاج السلعى الأوروبى . وما كان الأمر فى كثير من
الأحيان سبيلا من سبل تحسين الأحوال أو تحسين مستوى المعيشة وإضافة

الجديد من الكماليات الى قوائم الطلب . بل كان هذا الادمان فى الطلب ، نوعا خسيسا من الاستنزاف ، الذى يتجرد من كل القيم والأخلاقيات ، ولا يتعفف عن تحقيق الأرباح المشروعة وغير المشروعة .

وصحيح أن الاحتكاك الحضارى Culture contact ، بين الأوروبى وغير الأوروبى ، قد أشاع ونشر نمط المعيشة الأوروبية وهو أمر حميد . ولكنه رسخ فى نفس الوقت سلبيات هذا النمط التى تضر وتضلل ، أكثر مما بشر بالايجابيات التى تنفع وتفيد . وصحيح أن النمط الأوروبى الذى يأخذ به غير الأوروبى ، قد نما الدخل وحفز الانفاق وكان الأمر كله . لحساب تحسين الأحوال الاجتماعية والحضارية ، وتنمية مستوى المعيشة . ولكنه فى المقابل كان نمطا مخربا أغرى الطلب بفعل المتغيرات وغرر بالاستهلاك ، حتى اتجه الانفاق ، فى غيبة الوعى الاقتصادى الى الوجهة غير الاقتصادية فى الانفاق .

وهذا هو التصور الحقيقى أو الواقعى لاشاعة النمط الأوروبى فى الطلب والاسهام الأوروبى غير المتجرد فى تضليل الاستهلاك بدلا من توجيهه فى الاتجاه الصحيح . وما من شك فى أن الادمان والبهائم على الطلب غير المناسب يهدر المضمون الاقتصادى للاستهلاك . ويكون الهدف لتفتح شهية الطلب واثارة شهوة الاستهلاك هدفا منحرفا . ويبدو من خلال حسابات الجدوى هدفا ضالا لغير حساب المصلحة الاقتصادية للناس فى المستعمرات . بل يكون الأمر كله فى الحساب الختامى استنزافا للناس ، فى مقابل ترويج وتسويق الانتاج السلعى الصناعى الأوروبى ، وتحقيق العائد من الربح المشروع أو غير المشروع .

والتمادى فى فتح شهية الاستهلاك ، وتوظيف التحريض والاغراء والتغريير الحضارى ، فى تحقيق هذا الهدف ، مسألة خاطئة من وجهة النظر الاقتصادية ولا مبرر لها . ومعناها - بكل تأكيد - التمدادى فى اهدار دخل الفرد ، وعدم الاكتراث بالدخل القومى . ومعناها أيضا - من غير شك - عدم العناية اطلاقا بسلامة البنية الاقتصادية وتركيبها الهيكلى فى المستعمرات . ومعناها أيضا - التهاون فى تنمية قدرات وفاعلية الانتاج ، فى مقابل تنشيط واثارة شهوة الاستهلاك ، على صعيد العالم غير الأوروبى . ويبقى هذا السلوك الأوروبى المعتمد على سمات وخصائص التخلف ، ويوظفه فى تحقيق الهدف الاقتصادى الأوروبى .

والمعنى الأخطر من كل المعانى ، هو التماذى الاستعمارى الرأسمالى .
فى الاخلال الاقتصادى ، فى غيبة الوعى الاقتصادى على صعيد المستعمرات .
ويشتمل هذا الاخلال الاقتصادى فى اهدار العلاقة التى تحرس التوازن بين
انتاج لا ينمو نموا حقيقيا وفعالا فى جانب ، واستهلاك لا يكف ويزداد
تهورا وشراهة فى جانب آخر . ومن ثم يحسن الاستثمار الرأسمالى
توظيف هذا الاخلال الاقتصادى ونتائجه فى فرض وتكريس كل موجبات
التبعية الاقتصادية . ولا يحقق الهدف الأوروبى شيئا أخطر من هذه التبعية
الاقتصادية .

وكان أوروبا قد أرادت بهذه الثورة الصناعية ، التى أنعشت وقوت
قاعدة النظام الاقتصادى الرأسمالى أن تلعب دور المنتج الكبير . أو قل أرادت
أن يتولى المنتج الكبير أمر الاحتكار ، وأن يجنى رأس المال الأوروبى الربح
من غير حدود أو من غير ضوابط .

هذا ، ومن خلال توظيف السياسة فى خدمة الاقتصاد الأوروبى
الرأسمالى ، ومن خلال ترك الحبل على الغارب لفعل المتغيرات الذى يحرض
الاستهلاك ، كان من الطبيعى أن يمسك رأس المال ببرنامج الانتاج الاقتصادى
ويسيطر عليه فى كل مكان وهو لا يرحم . وكان من الطبيعى أيضا أن تصبح
ارادة الاستهلاك على كل المستويات ، فى قبضة الانتاج الاقتصادى ، ويصبح
المستهلكون الممثلون فى وضع اقتصادى لا يجدون منه أو فيه أى رحمة .

* * *

فعل المتغيرات فى الانتاج والاستهلاك :

توظيف المتغيرات ، لحساب الانتاج الاقتصادى حتى ينمو ويتطور
وتتحسن نوعيته ، يجسد الوجه الحسن من فعل هذه المتغيرات ، وقدرتها
على التحريض واستنفار المهارات وشحن الخبرات العاملة أو المنتجة . وتوظيف
المتغيرات لحساب الانتاج الاقتصادى ، حتى يسيطر على الطلب ، ويملى على
الاستهلاك ، يجسد الوجه الآخر من فعل هذه المتغيرات ، واستخدامها
استخداما غير متجرد . وهذا الاستخدام غير المتجرد ، هو الذى يفتح شهية
الاستهلاك ، ويستنفذ شهوته الى حد التهور فى الطلب .

والمتغير هو الحافز الذى يحرض الانتاج ويدعو الى التحسين والزيادة .
والمتغير هو الدافع الذى يزين الخطأ فى نظر الاستهلاك . بل قل انه هو

الذى يدخل فى روع الاستهلاك ، ويقنعه ويحرضه ويغرز به بشكل أو بآخر حتى لا يستغنى عن الطلب . وهناك أكثر من حيلة أو وسيلة لكى يؤدى المتغير دوره الحسن بكل الأمانة وينشط الانتاج ، أو لكى يؤدى المتغير دوره القبيح بكل الخبث ، ويفتح شهية الاستهلاك . ومع ذلك يكون تنشيط الانتاج عادة ، أصعب كثيرا من فتح شهية الاستهلاك وتنشيط معدلاته . ولكن الصعب فعلا ، هو توظيف المتغير توظيفا متوازنا لكى يتوازى ويتوازن ويتزامن تنشيط الانتاج وتفتح شهية الاستهلاك . وصحيح أن هذا التوظيف لا يمثل المستحيل ، ولكن التفريط فيه لأنه صعب يؤدى بالضرورة الى أفدح العواقب والخطأ الاقتصادى .

ومعنى فتح شهية الاستهلاك ، أن يكون الطلب من غير حساب ، أو أن يتمادى الطلب الى حد التهور من غير مبرر . ومعنى تفتح شهية الاستهلاك أيضا ، أن يتحول هذا الالحاح فى الطلب المتهور ، الى شكل من أشكال الادمان ، ولا هو يعدل عن الطلب ولا يعتدل فى الحصول على الطلب . ومعنى تفتح شهية الاستهلاك ، فوق ذلك كله ، أن يتجرد الطلب المتهور الذى يستغرق فى الادمان ، من أى موجبات تستوجب الضبط أو الانضباط .

وهكذا يبلغ الاستهلاك حد التمرد على كل موجبات الالتزام بالصواب الاقتصادى . كما يتمرد الاستهلاك أيضا على قواعد التوازن الاقتصادى ، وهو لا يكثرث بضعفه أمام الانتاج ، ولا يحسب عواقب هذا الضعف على مصلحته الاقتصادية . بل قل أن هذا هو عين ما يعنى تردى الاستهلاك ، فى خطيئة الادمان وسلوكه الجائر . وهو أيضا عين ما يجسد التمرد المستعصى الذى يخرب البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى من أساسه . وهو بعد ذلك كله المبرر الذى يستبيح الانتاج بموجبه التسلط على الاستهلاك وابتزازه .

والمتغيرات التى تنشيط الانتاج ولا تغرر بالاستهلاك ، والمتغيرات التى تغرر بالاستهلاك ، ولا تحفز الانتاج ، تنشأ من معين واحد أو من أصل واحد . ويكون الفرق بينهما هو فرق فى التوظيف أكثر من أى شئ آخر ، فى الأصل ، وهو فرق فى الاستجابة لهذا التوظيف فى نهاية المطاف . ومن نفس هذا المعين أو هذا الأصل الذى تتولد منه المتغيرات ، تنشأ الضوابط التى يواجه الانسان بموجبها فعل المتغيرات التى يساء توظيفها أو الاستماع اليها ، فى المكان والزمان .

وهذا معناه أن المتغيرات هى التى توظيف توظيفا جيدا ، فتنشيط

الانتاج وتنميه أو توظيفاً رديئاً ، فيضعف الانتاج . وهى التى تؤثر على العرض وتدعوه الى عدم الانحراف عن الصواب الاقتصادى . وهى أيضاً التى تدعو العرض الى الانحراف عن الصواب الاقتصادى . ومن ثم تبيح للعرض الذى ينحرف ، أن يغمر بالاستهلاك ، وأن يبتز الطلب ، وأن يخترق التعامل مع الطلب حد التوازن الاقتصادى بكل الاستخفاف ودون اكتراث .

وهذا معناه أيضاً أن هذه المتغيرات هى التى توظف توظيفاً جيداً ، يرشد الاستهلاك ، أو توظيفاً رديئاً ، يضلل الاستهلاك . وهى التى تؤثر على الطلب أحياناً وتدعوه الى عدم الانحراف عن الصواب الاقتصادى . وهى التى تؤثر على الطلب أحياناً وتدعوه الى الانحراف عن الصواب الاقتصادى . ومن ثم تبيح المتغيرات للطلب الذى ينحرف أن يرهق الانتاج ، وأن يستسلم للعرض ، وأن يخترق التعامل مع العرض حد التوازن الاقتصادى بكل الاستخفاف ودون اكتراث .

وفى كل الحالات التى ينحرف فيها الانتاج ، أو التى ينحرف فيها الاستهلاك ، أو التى ينحرف فيها الانتاج والاستهلاك فى وقت واحد ، تبدو الحاجة ملحة الى الضوابط . والضوابط وهى من نفس معين أو أصل المتغيرات ، تكبح جماح هذه المتغيرات . وهى التى توقف سريان مفعولها المنحرف عند الحد المناسب . وهى أيضاً التى تحول دون تردى العرض فى خطيئة التحريض والتغريض من أجل ابتزاز الطلب . كما تحول دون تردى الطلب ، فى خطيئة الادمان والاستسلام لابتزاز العرض .

وصحيح أن المتغيرات هى التى تزين للاستهلاك الخطأ فيتمادى فى الطلب أو فى اختيار الطلب . وصحيح أيضاً انها هى عين الخطر الذى يضلل الاستهلاك ، فينحرف الى الخطأ الاقتصادى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن غيبة الوعي ، هى التى تترك لهذه المتغيرات وخطورتها الحبل على الغارب . وهذا معناه أنه فى حضور الوعي ويقظته ، تسهر الضوابط على مصلحة الاستهلاك وتكبح جماح المتغيرات ، وتثنى الاستهلاك عن الخطأ . ومعناه أيضاً أنه فى يقظة وحضور الوعي ، يكون التناسق البديع بين فعل المتغيرات وتأثير الضوابط .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى - على كل حال - الجدوى الوعى بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وهذا الوعي اليقظ هو الذى لا يترك الاستهلاك فريسة سهلة للمتغيرات حتى تضلله . وهو أيضاً

الذى لا يبيح للضبط أن يكبل ارادة الاستهلاك حتى يحرمه . بل قل انه هو الذى يحرس التوازن بين فعل المتغيرات وفعل الضوابط ، وأنه ينظم محصلة التأثير المتبادل بينهما . ومن ثم يحول هذا النوعى دون وقوع الاستهلاك وتخبطة فى المصارعة بين المتغيرات والضوابط .

* * *

المتغيرات ، أنواعها وفعلها المباشر :

المتغيرات كثيرة ومتعددة ، وتتمثل فى نوعين ، نوع طبيعى ونوع بشرى . ويحدث التغيير فى النوع الاول فعل العوامل الطبيعية فى المكان والزمان . ويحدث التغيير فى النوع الثانى فعل العوامل البشرية فى المكان والزمان . والتغيير فى الحالتين أو فى هذين النوعين ، هو ضد الثبات أو الجمود . والتغيير وهو ضد الثبات والجمود ، قد يفاجئ الانسان ويقع بغته ، وقد لا يفاجئ الانسان ، ويحدث فى حدوده . ومع ذلك لا يرفض الانسان هذا التغيير ، ربما لأنه لا يملك حق الرفض أحيانا ، أو لأنه بطبعه متغير وغير ثابت .

وهكذا يرى الانسان فى التغيير حركة تسقط عنه الجمود . ويرى فى الحركة نبض لا يسكت ، والنبض حياة وتطور ونمو لا يتأتى من غير الحركة . وهذا معناه أن حياة الانسان لا تستقيم من غير حركة أو تغيير ، وأن الجمود هو أعدى أعداء الحياة . وكما يستوعب الانسان التغيير فى المكان والزمان ، يعرف أيضا كيف يصطنع هذا التغيير فى المكان والزمان . بل وفى حلبة المصارعة من أجل التعايش فى أى مكان وفى كل زمان ، تعلم الانسان وأجاد أو أتقن مواجهة التغيير والتصدي للمتغيرات . وفى بعض الأحيان يتفنن توظيف المتغيرات لكى ينقض بنود المصالحة فى المكان ويغير حد المصالحة على حساب الطبيعة من أجل التعايش الأفضل فى هذا المكان .

ومع ذلك ، يصيب الانسان الضرر أو قل يتضرر بموجب هذه المتغيرات . ويقع بالانسان أفدح الضرر عندما تغرر به المتغيرات ويتسبب فعلها تحت عباءة المبرر الحضارى . وليس أفدح من ضرر هذه المتغيرات ، عندما تؤثر على الاستهلاك ، وتزين له الخطأ ، وتوقع به حبال ادمان هذا الخطأ الاقتصادى . ويتراوح هذا الضرر بين مذلة الأيدى التى تمتد للمطلب ، وتدهور وانهيار مستوى المعيشة الذى يكفله الطلب .

ومن خلال الرؤية الجغرافية الاقتصادية للمتغيرات وفعلها المؤثر على الاستهلاك ، ومن خلال التقويم الجغرافي الاقتصادي للضرر الذي يتضرر به الاستهلاك ، ينبغي أن نميز بين نوعين من المتغيرات • وتختلف موجبات التمييز بين هذين النوعين اختلافا كبيرا عن موجبات التمييز بين النوعين الطبيعي والبشري • ويتمثل هذان النوعان من المتغيرات في :

١ - المتغيرات التلقائية •

٢ - المتغيرات الاصطناعية •

ويضم النوع الأول مجموعة المتغيرات التي تعمل بتكليف ، أو من غير تكليف • وهي في نفس الوقت تحدث بشكل مفاجئ وسريع وله هول المفاجأة والصدمة أو الزلزلة ، أو بشكل بطيء تخلو من عنصر المفاجأة وقوة فعل الصدمة • وتوصف بالتلقائية لأنها لا تصطنع • وصحيح أن هذه التلقائية لا تنشأ من فراغ ، ولكن موجبات التغير التي تسفر عن هذه المتغيرات التلقائية ، هي ذاتها التي تتسم بالتلقائية في المكان والزمان • ويواجه الإنسان هذه المتغيرات وقد لا يفيق من هول المفاجأة ، ولكنه يعرف كيف يتماسك بعد ذلك في مواجهتها •

وتسلط هذه المتغيرات التي تعمل من تلقاء نفسها ، تأثيرها المباشر أو غير المباشر ، المفاجئ أو غير المفاجئ على ارادة الاستهلاك • وتؤثر على سلوك الاستهلاك وعلى اتجاهاته ، في اطار الجماعة أو في اطار التشكيل الجماعي الاجتماعي • وهذا معناه أن فعل هذه المتغيرات وتأثيره له صفة التعميم على الصعيد الاجتماعي العام وليس له صفة التخصيص أبدا • ومعناه أيضا أن الجماعة أو المجتمع تتأثر كلها بفعل هذه المتغيرات التلقائية وليس الفرد وحده • بل ولا تتفاوت حصص الأفراد في المجتمع من هذا التأثير المفاجئ أو البطيء •

ويضم النوع الثاني مجموعة المتغيرات التي لا تعمل ولا تؤثر ولا يتمادى تأثيرها من غير تكليف • وتعمل هذه المتغيرات وهي صنعية التكليف في غيبة الوعي الذي لا يعتمد اثارها وتوظيفها ، وهي صنعية التكليف في حضور الوعي الذي يعتمد اثارها وتوظيفها • بمعنى أنها متغيرات تصطنعها أو تستوجبها موجبات التغير الذي تزخر به حركة الحياة على الدرب • بل قل انها هي محصلة التغير الذي تصطنعه ارادة التغير ، وهي تعمل من أجل التعايش في المكان والزمان ، ويسعفها أو لا يسعفها عامل المصادفة •

وتسلط هذه المتغيرات التي تصطنعها ارادة التغير الحضارى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى والنفسى تأثيرها المباشر أو غير المباشر ، على ارادة الاستهلاك . وتؤثر على سلوكه واتجاهاته ، فى اطار الفرد أحيانا ، وفى اطار الجماعة أو المجتمع أحيانا أخرى . وبتكليف فى حضور الوعي ويقظته ، يحسن توظيف هذه المتغيرات وهو التوظيف المطلوب بالضبط من أجل تحسين مستوى المعيشة أو من أجل تطوير التعايش فى المكان والزمان . وبتكليف فى غيبة الوعي وغفلته ، يساء توظيف هذه المتغيرات وهو التوظيف الردىء الذى يضلل الاستهلاك ويوقع به فى الخطأ الاقتصادى . واستجابة الفرد لفعل هذه المتغيرات التى تضلل الاستهلاك ، يتفاوت من فرد الى آخر . وبموجب هذا التفاوت يتفاوت مبلغ التماذى الفردى فى هذا الخطأ الاقتصادى .

هذا ، وليس من شك فى أن هذه المتغيرات الاصطناعية مطلوبة فى بعض الأحيان بالحاح شديد ، لأنها هى التى تشد أزر الانسان فى مواجهة المتغيرات التلقائية . بل قل أن حسن توظيف هذه المتغيرات الاصطناعية ، يمثل الوسيلة التى يكبح الانسان بموجبها فعل المتغيرات التلقائية ، أو التى يضمم الانسان بموجبها جراح الصدمة المفاجئة التى تسفر عنها هذه المتغيرات التلقائية المفاجئة فى المكان والزمان . وهذا معناه أنه ليس من مصلحة الانسان أن يجمد هذه المتغيرات الاصطناعية وهو فى أشد الحاجة اليها ، أو أن يترك الحبل على الغارب لها وهى شديدة الوطأة على مصالحه .

وينبغى أن نؤكد على أنه ليس من مصلحة الانسان فى شىء ، أن يترك للمتغيرات الحبل على الغارب ، فى غيبة الوعي ، حتى لا تعبت بمصالحه . بل قل انها - كما ذكرنا - تضلل الاستهلاك تضليلا يتضرر بموجبه البناء الاقتصادى . وليس من مصلحة الاستهلاك فى شىء أن تكبل ارادته وأن يحرم من فعل هذه المتغيرات ، فى حضور الوعي ، لأن هذا التكبيل يضر بالبناء الاقتصادى أيضا . ولكن من أجل مصلحة الأطراف المعنية فى البناء الاقتصادى ، يجب أن يتيقظ الوعي ولا يغيب عنه الهدف الاقتصادى ، وأن يبيح للمتغيرات أن تؤدي دورها الحسن ، فى اطار رقابة الضبط الرشيد الذى لا يغفل أو يتهاون .

ومفيد جدا أن نطل على هذه المتغيرات فى اطار الرؤية الجغرافية . وعندئذ ، يمكن أن نتبين موجبات التغير التى تصطنع هذه المتغيرات أو التى تؤدي اليها . كما نتبين كيف تبقى موجبات التغير على حركة التغير فى

صلبها المؤثر ، على حركة الحياة • ومفيد جدا أن يبصر الاجتهاد الجغرافى
بالعلاقة بين المتغيرات والضوابط التى تنشأ فى معين واحد أو تكون من
أصل واحد (١٧) • كما يبصر أيضا بالعلاقة بين المتغيرات والضوابط التى
لا تنشأ فى معين واحد ولا تتأتى من أصل واحد •

وتتمثل هذه المتغيرات - على كل حال - فى إطار حركة الزمان ، وتبدو
هذه المتغيرات متنوعة ومتطورة من مكان الى مكان آخر • وهذه المتغيرات هى:

المتغير الطبيعى Physical Variable

وينشأ هذا المتغير الطبيعى بفعل عامل أو مجموعة عوامل طبيعية فى
المكان والزمان • وهذا هو النوع من المتغيرات التى تكون بشكل تلقائى ،
والتي يؤثر ويسرى مفعولها المفاجيء أو البطيء ، بتكليف أو من غير تكليف •
والأفضل بل قل الأصديق أن نقول متغيرات طبيعية وليس متغير طبيعى
واحد • ذلك أن العناصر أو العوامل التى تتداخل فى صياغة توليفة أو
مكونات الواقع الطبيعى فى المكان متعددة ، وأن كل عنصر من هذه العناصر
معرض للتغير على المدى الزمنى ، فى نفس المكان • ويصطنع كل عنصر متغير
بشكل تلقائى جملة المتغيرات الطبيعية (١٨) فى هذا المكان •

وصحيح أن الانسان لا يملك شيئا بشأن هذا المتغير أو هذه المتغيرات
الطبيعية ، لأنها تشأ وتخضع لفعل عامل معين أو أكثر من عامل من
العوامل الطبيعية ، وما يطرأ عليها من تغير تمسك بزمامه الطبيعة فى
المكان • وصحيح أيضا أن المتغير الطبيعى واحتماله وارد على المدى الطويل ،
أو على المدى القصير ، أو على المدى المتغير (١٩) ، يؤثر مفعوله بشكل ملموس

(١٧) علاقة المنشأ بين المتغير والضابط لا تنشأ من فراغ ، وتكفل الربط الوثيق بين
العلاقة المتغير وجسدى الضبط • وهذا الربط هو الذى لا يحرم الانسان من جنى ثمرات
التغير ، ولا يترك للتغير أى نفس الوقت أن يؤذى مصلحته من خلال التغير • وهذا هو عين
ما ينبغي أن يعمل بموجبه الوعى الرشيد اليقظ لحساب الترشيد • والمهم أن يعرف الوعى
كيف يتيقظ وكيف يواجه فعل المتغير بضبط مناسب من نفس المعين أو الأصل •

(١٨) تتمثل العناصر التى تتداخل فى صياغة الواقع الطبيعى فى المكان المعين ، فى
المزج ، التضاريس ، المناخ ، الغطاء الحوى • واحتمال تغير قيمة أو جدوى كل عنصر من
هذه العناصر احتمال وارد • من ثم تتمدد المتغيرات الطبيعية فى المكان المعين من زمان الى زمان
آخر ، مع أى تغير يتعرض له أى عنصر من هذه العناصر •

(١٩) هناك تغير على المدى الجيولوجى ومتغيرات طبيعية فى المكان على هذا المدى الطويل •
ويؤثر هذا المتغير الطبيعى على المدى الجيولوجى على حركة الحياة • ولكن هناك أيضا تغير على
المدى الطويل أو القصير ، يحدث فى المكان ويستشعر الانسان نتائجه •

على مقومات الانتاج الطبيعى وعلى مقومات الانتاج الاقتصادى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن سريان مفعول هذا التأثير ، يكون مسئولا عن كم وكيف الانتاج الطبيعى والاقتصادى وما يطرأ عليه من تغير فى المكان من عصر الى عصر آخر .

وهذا معناه أن تأثير المتغير الطبيعى على الانتاج وهو احتمال وارد ، يدعو الى انسحاب هذا التأثير على الطلب ومصلحة الاستهلاك فى الحصول على الطلب . ومعناه أن توظيف المتغير الطبيعى توظيفا رديئا للتأثير على الاستهلاك مسألة تستحق العناية والاهتمام . ومعناه أيضا أن يملك الانسان وهو صاحب المصلحة فى الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك القدرة على مواجهة واحباط فعل هذا المتغير الطبيعى الردىء ، الذى يؤثر على الانتاج ، فى المكان . وفى الماضى ، كان الفرار هو الوسيلة التى تحسم الموقف فى هذه المواجهة ، ولكن الفرار فى هذه المرحلة لا ينبغى أن يكون هو الوسيلة التى تحسم مثل هذا الموقف وتحبط فعل هذا المتغير الطبيعى الردىء .

وزيادة الانتاج وزيادة تنوعه ، أو نقصان الانتاج ونقصان تنوعه ، هو أمر متوقع من صنع المتغير الطبيعى فى المكان والزمان (٢٠) . وقد يؤثر هذا التغير بالزيادة أو بالنقصان على الاستهلاك ومعدلاته . وفى الأوضاع السوية التى يعرف الاجتهاد والوعى الاقتصادى الجماعى مضمون وههدف وجنوى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ويلتزم به ، يدرك الاجتهاد الجغرافى جيدا معانى هذا الالتزام وكيف يحافظ المجتمع على هذا التوازن وكيف يطاوع الاستهلاك هذا الالتزام وهو مقتنع أخيانا أو وهو متبرم أخيانا أخرى . وادراك هذه العلاقة وهذا التأثير من خلال الالتزام شىء ، ولكن توظيف المتغير الطبيعى توظيفا مؤثرا على الاستهلاك هو شىء آخر .

وإذا كان من شأن المتغير الطبيعى أن يؤثر على الانتاج ، وأن يمسك بزمامه فى المكان حتى يسيطر على الكم وكيف ، يستطيع هذا الانتاج أن يوظف نتائج هذا المتغير الطبيعى توظيفا مؤثرا حتى يلوى ذراع الاستهلاك .

(٢٠) المتغير المناخى وهو واحد من المتغيرات الطبيعية فى المكان . يدعو الى ارتفاع الحرارة فى فصل ، وإلى انخفاض الحرارة فى الفصل الآخر . ويؤثر هذا التغير فى الاستهلاك أو فى سلوكه بشكل غير مباشر . فهو - على سبيل المثال - يدعو الى انخفاض أو زيادة معدلات الطلب على المشروبات الخفيفة . كما يدعو أيضا الى انخفاض أو زيادة معدلات الطلب على استهلاك الكهرباء فى المكان .

ويقبل الاستهلاك بهذا التغيير ولا يعترض عليه أو يعرض عنه . بل قل ينبغي أن يكون هذا القبول بالتغيير ، الذي يفرضه المتغير الطبيعي من خلال الانتاج على التعود الاستهلاكي ، قبولاً على مستوى الجماعة وعلى مستوى الفرد من خلال الجماعة .

ولا يؤثر المتغير الطبيعي على المدى الطويل أو على المدى القصير على الاستهلاك بشكل مباشر . بل قل أن هذا المتغير الطبيعي يفرض تأثيره من خلال الانتاج على الاستهلاك ومعدلاته (٢١) . بمعنى أن المتغير الطبيعي يطوع الانتاج في المكان ، وأن الاستهلاك يطاوعه (٢٢) . ولكن الذي لا شك فيه أن الاستهلاك لا يطاوع الانتاج ، الا بعد أن يستنفد كل الوسائل والأساليب التي يواجهها بموجبها فعل هذا المتغير الطبيعي ونتائجه (٢٣) . بمعنى أن قبول الاستهلاك بفعل وتأثير هذا المتغير الطبيعي من خلال الانتاج ، هو جزء من المصالحة التي تنتهي بموجبها جولة الصراع ، والتصدي لفعل هذا المتغير الطبيعي وتأثيره المباشر أو غير المباشر ، في المكان والزمان (٢٤) .

(٢١) يزيد معدل الانتاج من سلعة معينة أو ينقص هذا المعدل استجابة للمتغير المناخي (المطر) . عندئذ يتأثر العرض بزيادة أو نقصاناً ، وتتأثر بالتالي حالة الطلب من هذه السلعة ، وتتفاوت معدلات الاستهلاك بزيادة أو نقصاناً .

(٢٢) انحراف كم المطر السنوي عن المعدل بالزيادة أو بالنقصان في المكان احتمال وراة . وفي حالة نقصان كم المطر عن المعدل السنوي ، ندرك معنى التغيير الطبيعي ومدى استمراره . كما ندرك أيضاً كيف يؤثر هذا التغيير على أوضاع الانتاج الزراعي أو الحيواني الذي يعتمد أصلاً على المطر . كما يؤثر هذا التغيير بالتالي على الانتاج الصناعي ، الذي يطلب ويعتمد على الخام الزراعي أو على الخام الحيواني من هذا الانتاج . ولا يكون الاستهلاك في مثل هذه الحالة . بمنأى عن هذه النتائج التي يتأثر بها الانتاج . بل هو يتأثر بهذه النتائج ويطاوع الطب لحساب الاستهلاك حالة العرض من الانتاج .

(٢٣) توالي النقصان في المطر عن المعدل السنوي على المدى الطويل ، هو الذي يصطنع المتغير الطبيعي في المكان . وبموجب هذا المتغير الطبيعي المناخي ، تحدث أو تسيطر في هذا المكان ظاهرة التصحر . والتصدي المباشر لأثر هذه الظاهرة ، في المكان ، هو من أجل الانتاج ولكنه في نفس الوقت لحساب الاستهلاك ومصلحته في هذا الانتاج . وامتناع الانتاج لفعل المتغير الطبيعي يعني بالضرورة قبول الاستهلاك بنتائج هذا التغيير في المكان .

(٢٤) الضبط البشري المؤثر الذي يتصدى لفعل المتغير الطبيعي مهم لأنه هو الذي يدافع عن حق التعايش في المكان . بل هو الذي يصطنع المصالحة أو يعيد حدها الأنسب لحساب التعايش . والبحث عن مورد الماء الباطني والتحكم فيه وسجبه واستخدامه لتعويض النقص في كم المطر في المكان ، يجسد كيف يواجه الانسان المتغير الطبيعي ولا يطاوعه . وضبط الجريان في النهر الذي يتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً من موسم الى موسم آخر ، نموذج من نماذج الضبط البشري الذي يتصدى لفعل المتغير الطبيعي واحتمال الخطر الذي يواجه الحياة على ضفافه .

المتغير الديموجرافى : Demographic Variable

ينشأ هذا المتغير فى الأصل تأسيسا على تلقائية العلاقة بين الجنسين ، من أجل المحافظة على النوع . ومع ذلك يجب أن ندرك كيف تتدخل العوامل الحضارية والعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية ، لكي تنظم هذه العلاقة بين الجنسين . وتنظيم هذه العلاقة ، لا يجمد فعل العوامل النفسية فى تلقائية هذه العلاقة ، ولكنه يسيطر على فعل هذه العوامل النفسية ، سيطرة تسقط عنها أخطر صفاتها الحيوانية . ومن ثم يجب أن نميز دائما بين هذه العلاقة بين الجنسين ، وهى فى إطار السلوك الحيوانى فى مرحلة ، وهى فى إطار السلوك الانسانى الحضارى (٢٥) فى مرحلة أخرى . ونميز بالتالى بين المتغير الديموجرافى فى كل مرحلة من هاتين المرحلتين .

والمتغير الديموجرافى ، فى إطار السلوك الانسانى الحضارى فى مرحلة السيادة على أى مستوى من مستويات التشكيل الاجتماعى ، متغير بشرى يخلع عن فعله وسلوكه رداء التلقائية . ويجسد هذا المتغير السلوك الديموجرافى فى المكان والزمان . ويمضى هذا المتغير فى اتجاه معين . ويسفر عن معدلات نمو يمكن أن تحسب جدواها أحيانا ، ويسفر عن معدلات نقصان ، ينبغى أن تحسب جدواها أحيانا أخرى . ويشترك فى هذا النمو أو فى هذا النقصان ، الزيادة الطبيعية وهى محصلة الفرق بين المواليد والوفيات ، والهجرة وهى محصلة الخروج المهاجر أو الدخول الوافد .

وهكذا يصبح فى وسع الانسان أن يكون مسئولا ، وهو يملك فى يديه زمام هذا المتغير الديموجرافى ، لأنه يجسد القرار الذى يسفر عنه السلوك الديموجرافى بالفعل . واحتمال أن يسيطر الانسان بموجب بعض الضوابط الحضارية والاجتماعية والاقتصادية على العوامل التى تصطنع أو

(٢٥) لحاض الانسان منذ ظهوره على الارض التجربة التى تكشف عن الاتجاه الحضارى . ولقد اهتم الانسان على درب الحضارة أن ينفى أو يخلف حيوانيته ويستثمرها بالغطاء الحضارى . ويشترك الاجتهاد المادى والاجتهاد الحضارى الروحى فى صياغة وصناعة هذا الغطاء الحضارى . واعتبارا من بداية مرحلة السيادة على الارض التى نشطت الاجتهاد الحضارى اعطى الانسان اهتماما كبيرا لهذا الغطاء الحضارى . ووضعت المجتمعات الضوابط الأفضل دائما لتوظيف هذا الغطاء الحضارى امانا فى ستر واخفاء المضمون الحيوانى فى الانسان . ولا يكون الآدمى انسانا بالفعل الا اذا اكتسب بهذا الغطاء الحضارى وسلوكه الانسب لهذا الاتجاه الحضارى .

تستوجب هذا السلوك الديموجرافى وتؤدى الى التغير الديموجرافى فى المكان احتمال وارد . واحتمال أن تضبط هذا التغير عوامل معينه ليس فى وسع الانسان أن يبطل مفعولها ، احتمال وارد أيضا . ومع ذلك يبقى هذا المتغير الديموجرافى فعلا ومؤثرا ، رغم اختلاف وتنوع السلوك الديموجرافى فى المكان والزمان ، ما بقى الانسان وتعاقبت أجيانه على درب الحياة والنمو لى ربوع الارض .

وصحيح أن التغير الديموجرافى بفعل هذا المتغير ، يحتتمل الزيادة والنمو السكانى الطبيعى فى المكان ، ويحتتمل الزيادة والنمو الذى تسفر عنه عوامل الجذب واستقطاب المهاجرين والوافدين . وصحيح أنه بفعل هذا المتغير ، يحتتمل النقصان وعدم النمو السكانى لزيادة معدل الوفيات عن معدل المواليد فى المكان ، ويحتتمل النقصان وعدم النمو السكانى أيضا بموجب عوامل تسفر عن الطرد وخروج النازحين من المكان . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن التغير الديموجرافى ، سواء كان التغير بالزيادة ونمو المعدلات أو كان التغير بالنقصان وتدهور المعدلات ، يضطنع المتغير الديموجرافى الذى يؤثر على الاستهلاك فى المكان وعلى سلوك الطلب . كما يضطنع أيضا المتغير الديموجرافى الذى يؤثر على أوضاع الانتاج فى المكان وحاجته الى قوة العمل .

وزيادة قوة العمل أو نقصان قوة العمل ، وهو أمر وارد فى حسابات الانتاج ومعدلاته ، يكون من صنع أو فعل المتغير الديموجرافى . وتؤثر هذه الزيادة أو ذلك النقصان فى أداء العمل الانتاجى وفى معدلات العرض التى يسفر عنها هذا الأداء . وزيادة الطلب أو نقصان الطلب ، وهو أمر وارد أيضا فى حسابات الاستهلاك ومعدلاته ، يكون من صنع أو فعل هذا المتغير الديموجرافى . وتؤثر هذه الزيادة أو ذلك النقصان ، فى التعامل مع العرض ، فى المكان ، والزمان . وهذا معناه أن فعل هذا المتغير الديموجرافى يؤثر بالضرورة على العلاقة ، بين كم الطلب ومعدلاته فى جانب وكم الانتاج وتنوعه واحتمالات تغير معدلاته فى جانب آخر .

ولأن فعل أو تأثير المتغير الديموجرافى يعمل على زيادة أو نقصان العرض من الانتاج ، ينبغى أن يدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، بل ينبغى أن يقوم جدوى هذا التغير فى العرض ، على اتجاه الاستهلاك وعلى سلوكه فى الحصول على الطلب . كما ينبغى أن يتبين كيف يوظف هذا المتغير الديموجرافى التوظيف غير المناسب أحيانا ، بل قل التوظيف المسئ ،

حتى يخترق الطلب ويتجاوز سلوكه الجائر ، حد التوازن الاقتصادي في المكان ، بين الانتاج والاستهلاك .

ومن غير أن يتعقب البحث الجغرافي ، تفاصيل كل العناصر ، التي نشترك في صياغة وتشكيل السلوك الديموجرافي في المكان والزمان ، يؤكد التقويم الجغرافي الاقتصادي على خطورة وفعل وتأثير هذا المتغير الديموجرافي (٢٦) . وتمثل هذه الخطورة في النمو الديموجرافي نموا سريعا ومتعجلا حتى ينمو الطلب ويتصاعد بمعدلات أكبر من أن تتوارى أو تتوازن أو تتزامن معها معدلات نمو الانتاج في المكان . وهذا معناه أن يكون الطلب لحساب الاستهلاك أزيد من أن يجاوبه العرض . وعندئذ تتأثر حصة الفرد من كم الطلب وتتناقص الى حد يتضرر بموجبه مستوى المعيشة . ويكون القبول بهذا التناقض من فعل هذا المتغير الذي يرضخ له ان تعود الاستهلاك على مستوى الجماعة أو المجتمع كله من خلال كل فرد من أفرادها (٢٧) .

ويصبح معنى ومغزى التغير الديموجرافي وهو الذي يمسك الانسان بزمامه ومسئول عنه ، من وراء هذا المتغير الديموجرافي في المكان والزمان (٢٨) . والانسان هو الذي يباشر السلوك الديموجرافي بالفعل ، وهو الذي يضبط أو لا يضبط معدلات النمو الديموجرافي التي تواجه في المكان بفعل المتغير الديموجرافي . وهذا معناه أن الانسان هو الذي يحسن توظيف أو الذي يسيء توظيف السلوك الديموجرافي ويتحمل عواقبه ، من خلال المتغير الديموجرافي في المكان . وسوء توظيف هذا المتغير الديموجرافي ، هو بمثابة ترك الجبل على الغارب له ، لكي يتلاعب بمصلحة الانسان ، في لب العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك .

(٢٦) في مجتمعات الدول النامية التي تعاني من الاكتظاظ وزيادة معدلات النمو الديموجرافي ، تضغط الزيادة في الطلب على الانتاج وترهقه . وتفشل عملية التنمية كثيرا ، في توظيف النمو الديموجرافي توظيفا جيدا ، لزيادة الانتاج زيادة تجاوب الزيادة في الطلب . (٢٧) بنى مالتس التشاؤم الذي يسجل بموجبه التخوف على مصير الانسان الاقتصادي على فعل هذا المتغير الديموجرافي . ولعله استشعر العجز الحقيقي في حزن توظيف هذا المتغير لحساب زيادة الانتاج .

Thomas, Robert Malthus : Essay on population 1798.

(٢٨) في وسع الانسان ، أن يضبط مفعول هذا التغير الديموجرافي من خلال السلوك الديموجرافي المنضبط . وفي وسعه أيضا أن يخفف من أثر هذا المتغير الديموجرافي ليراحن توظيفه ولكن ليس في وسعه أبدا أن يبطل مفعوله في المكان والزمان .

وتبلغ الميزة بموجب سوء توظيف هذا المتغير الديموجرافى ، والامتناع أو عدم العدول عن السلوك الديموجرافى غير المنضبط الى حد التقدير على الطلب • وعندئذ يتضرر الاستهلاك • بل قل يتدهور مستوى المعيشة على مستوى الجماعة من خلال تدهور مستوى معيشة الفرد تدهورا مستمرا من حد الكفاية الى حد الكفاف • وقد يتمادى فعل وتأثير المتغير الديموجرافى ، ويتمادى التدهور حتى يبلغ مستوى المعيشة الى حد هابط أو أدنى من حد الكفاف Subsistence فى مثل هذا المكان •

المتغير الحضارى Culture Variable

تسير حركة الحياة على الدرب وهى شديدة الحرص على الوسيلة الحضارية والسلوك الحضارى ، فى المكان والزمان • ويستوجب هذا الحرص الاهتمام بالتطور الحضارى وازدادة الجديد من الوسائل الحضارية ، وتنمية السلوك الحضارى من زمان الى زمان آخر • وبموجب هذه المكتسبات الحضارية ، ينشأ المتغير الحضارى • وهذا معناه أنه المتغير البشرى الذى يجسد السلوك الحضارى فى المكان والزمان الذى يجاوب المكتسبات الحضارية •

هذا وتكون بعض المكتسبات الحضارية ، من خلال الاحتكاك الحضارى ، اضافة الى الرصيد الحضارى على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع • وتكون بعض المكتسبات الحضارية أيضا ، من انجاز النمو والتحول الحضارى ، الذى يسفر عنه الاجتهاد الحريص على تنمية الحضارة على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع • وتمثل هذه المكتسبات الحضارية بصرف النظر عن الأسلوب أو المصدر الذى تسفر عنه ، انجازا مفيدا • ويحقق هذا الانجاز بعض أهداف التطلع البشرى الى التغيير فى سبيل طلب نمط الحياة الأفضل ، فى المكان •

وسواء كانت هذه المكتسبات الحضارية اضافة أو تطويرا أو نموا فى الجوانب المادية ، أو كانت هذه المكتسبات الحضارية اضافة وتطويرا أو نموا فى الجوانب المعنوية ، فهى محور من أهم محاور التغير • وهذا التغير هدف لا يرجع عن طلبه الانسان • بل هو لا يفرط أبدا أو يتهاون فى اكتساب هذه المكتسبات الحضارية وازدافتها الى رصيده الحضارى أو فى الانتفاع بالتغيير الذى تقضى اليه ، فى المكان والزمان • كما لا يكف عن طلب المزيد من هذه المكتسبات الحضارية أو عن طلب الجديد وكل جديد من هذه المكتسبات الحضارية •

ويكون المتغير الحضارى الذى يصطنعه التغير الحضارى وهو مادي

النزعة والهدف ، من وراء كل الاضافات المادية الجديدة التى تفسر مبلغ تنوع الطلب لحساب الاستهلاك المادى . ويكون المتغير الحضارى الذى يصطنعه المتغير الحضارى ، وهو معنى النزعة والهدف ، من وراء كل الاضافات الروحية المادية ، التى تفسر مبلغ تنوع الطلب أيضا ، لحساب الاستهلاك الروحى . ومسيرة الحياة على هذا الدرب ، لا تكف عن اصطناع التغيير بشقيه المادى والروحى فى المكان من زمان الى زمان آخر . ومع كل نقطة تحول حضارية يكون التغيير الحضارى الذى يصطنع ويشحن ويطور هذه المتغيرات الحضارية فى المكان .

ويكون المتغير الحضارى هو المسئول عن مفهوم التعود الحضارى على الطلب وتجديده والاضافة اليه وتنويعه . بل هو الذى يطوع الاستهلاك ويعوده على هذا الطلب . وينبغى أن يحسب حساب هذا المتغير الحضارى جيدا ، لدى تفسير لماذا وكيف ومتى تمتد أيادى الطلب الى الضروريات والميسرات والكماليات ، فى اطار التوازن السليم الذى يعتدل بموجبه مستوى المعيشة . كما ينبغى أن يحسب حساب هذا المتغير الحضارى جيدا لدى تفسير لماذا وكيف ومتى يتخبط الطلب ويتجاوز حد التوازن السليم بين الضروريات والميسرات والكماليات ، ويتخبط مستوى المعيشة . بل قل أن هذا المتغير الحضارى هو وحده الذى يفسر فى بعض الحالات ، لماذا وكيف ومتى يعرض الطلب عن سلعة معينة ويرفضها أحيانا ، ولماذا وكيف ومتى يفضل الطلب سلعة معينة أخرى ويتلف عليها (٢٩) .

ويكون المتغير الحضارى المسئول أيضا عن تفسير كيف ولماذا ومتى ، تتحول الحاجة أو السلعة التى تمتد اليها أيادى الطلب فى اطار التعود الاستهلاكى من قائمة الكماليات الى قائمة الضروريات . بل هو الذى يفسر أيضا كيف ولماذا ومتى يتشبت الاستهلاك بهذا التحول وهو يطاوع المتغير

(٢٩) الهندى الذى ينتمى للديانة الهندوكية مثلا ، لا يطلب اللحوم لأنه لا يذبح الحيوان . وهو لا يذبح الحيوان استجابة للمانع الحضارى الدينى . ولكن اذا اعتنق هذا الهندى نفسه الاسلام تحرر من هذا المانع . وهذا هو عين ما يعبر عن المتغير الحضارى الذى يصطنع المتغير الحضارى فيبطل مفعول المانع الحضارى . ويدعو هذا المتغير الحضارى وهو روحى النزعة والهدف الى تغير التعود الحضارى الاستهلاكى . وعندئذ يذبح هذا الهندى المسلم الحيوان دون حرج ويضع من لحمه . بل قل يضيف هذا المتغير الحضارى اللحوم الى قائمة الطلب ، بموجب هذا المتغير الحضارى الذى استجاب له .

الحضارى ويستمتع اليه . وبموجب هذا التحول لا يفرض الاستهلاك ولا يتنازل عن الحصول على هذه السلع ، فى إطار تغير حقيقى فى مستوى المعيشة يكفله ويحافظ عليه الحصول على هذا الطلب فى المكان والزمان .

ويتمادى المتغير الحضارى فى تأثيره الى الحد الذى يلفت الانتباه . وهو - من غير شك - أحد أهم المتغيرات التى لا تسكت أبدا ، وتملك القدرة على اغراء الاستهلاك . ويسهم هذا المتغير الفعال اسهاما فى التمييز بين مستويات المعيشة فى كل مكان . وفى إطار الواقع الحضارى ، يتحدد مستوى الكفاية ومتطلباته ، فى قوائم الضروريات والميسرات والكماليات . وبموجب التغير يتحدد مستوى الرفاهية وهو أعلى من مستوى الكفاية ، ويتحدد مستوى الكفاف وهو أدنى من مستوى الكفاية .

بل يتمادى فعل المتغير الحضارى ويستمر اسهامه المباشر فى التمييز بين مستويات المعيشة ، فى إطار حركه الزمان . وهو الذى يحدد ، فى إطار الواقع الحضارى فى كل زمن بعينه ، فى المكان ، حد الرفاهية وحد الكفاية وحد الكفاف . وهو الذى يحدد أيضا ، فى إطار الواقع الاقتصادى والاجتماعى ، معنى وجدوى ودرجة المرونة التى تتغير بموجبها حدود هذه المستويات ، من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر .

ومن غير أن ندخل فى تفاصيل كثيرة ومتنوعة عن المكتسبات الحضارية وزيادة الرصيد الحضارى ، وجدوى الاستجابة لها ، ومن غير أن نتمادى فى تحليل مفهوم التغير الحضارى وأثر المتغير الحضارى على الممارسة والسلوك الحضارى المادى والروحى ، لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان ، يؤكد الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى خطورة وجدوى هذا المتغير الحضارى . وصحيح أن المتغير الحضارى يؤثر اجمالا على حركة الحياة وحاجة الاستهلاك ، فى المكان والزمان . وصحيح أيضا أنه يؤثر على سلوك الاستهلاك الفردى ومبلغ تنوع الطلب واختياره . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن يصطنع دائما المبرر الذى يمثل العباءة التى تعمل تحت جناحيها متغيرات كثيرة أخرى ، وتؤثر على سلوك الاستهلاك .

ويكون مفعول المتغير الحضارى وهو يمضى بالاستهلاك على درب الصواب ، مفعولا سويا ومفيدا . ولا ينبغى الاعراض أو الاعتراض على هذا المفعول السوى . وهو فى مثل هذا الوضع علامة لا تضل فى بيان مبلغ الاستجابة المنطقية للتغير الحضارى . وتبشر هذه الاستجابة باتجاه حركة

الحياة وحاجة الاستهلاك ومطالبه ، فى الاتجاه الصحيح الى ما هو أفضل ،
ويجسد هذا الاتجاه الوجه الحسن لفعل المتغير الحضارى .

ومع ذلك ، يبقى الوجه الآخر لفعل المتغير الحضارى • واحتمال توظيف المتغير الحضارى ، فى مجالات التأثير على سلوك الاستهلاك ، بقصد تضليله وانحرافه عن الصواب الاقتصادى ، هو احتمال وارد بالفعل (٣٠) • ويجسد هذا الاحتمال الوجه القبيح لفعل المتغير الحضارى أحيانا أو تفعل المبرر الحضارى الذى يغطى ويتستر على فعل المتغيرات الأخرى أحيانا كثيرة أخرى • ولا شيء أخطر على الاستهلاك أو على سلوكه من سوء توظيف المتغير الحضارى (٣١) •

واحتمال سوء توظيف المتغير الحضارى لا يكون متوقعا بشكل صارخ ، وخاصة عندما يكون التغير الحضارى ومكتسباته من الانجاز الحضارى المادى ، رشيدا أو رزينا ، فى الاطار الذى يحقق أهداف التطلع الى نمط الحياة الأفضل . ذلك أن مثل هذا المتغير الحضارى الرشيد ، يحدث من غير أن يبهر أو أن يفقد الواقع الحضارى اتزانه . وتكون الاستجابة لهذا التغير الحضارى الرشيد متأنية ، لا تعجل ولا تتعجل . ومن ثم لا تتخطى هــ الاستجابة ولا يبلغ التوظيف المباشر للمتغير الحضارى الى حد تضليل سلوك الاستهلاك ، تضليلا يخرب البنية الاقتصادية ، أو يفكك أوصال التشكيل الاجتماعى ، فى المكان والزمان (٣٢) .

(٣٠) جهاز التليفزيون واحد من أهم المكتسبات الحضارية ، التي يسفر عنها التغير الحضارى وتضاف الى الرصيد الحضارى فى القرن العشرين . وهو وسيلة اعلام وتنوير وترويح واحتكاك حضارى على كل المستويات بين الأمم والشعوب . وتوظيف التليفزيون فى هذه الأغراض ، يضع المتغير الحضارى فى الموضع الصحيح ، ولا نملك الاعتراض عليه . ولعل توظيف هذا الجهاز - بكل قدرته - على الاعلام والاعلان ، وتسهيل الصوت والصورة الى كل بيت والحاحه على عين تشاهد وأذن تستمع ، فى عملية الاعراء والتفريز بالمستهلك وتحريضه على اختيار الطلب ، هو عين ما يعجز عن مدى سوء توظيف المتغير الحضارى الذى يؤثر على الاستهلاك . وهل يحمل شئ غير دعوة مفضوحة تبرر للاستهلاك أن ينحرف ؟

(٣١) يجيد الانتاج جيدا استخدام هذا المتغير الحضارى ، ويتمم توظيفه توظيفاً غير متجرد من أجل الترويج للمرض وزيادة معدلات الطلب من هذا المرض . ويرهق البنساء الاقتصادى فى الدول النامية وقوع الاستهلاك فريسة لفعل هذا التوظيف الرديء غير المتجرد .

(٣٢) يأخذ المسلمون من خلال الاحتكاك الحضارى الممارسة الحضارية الغربية . ويتخذون هذه الممارسة الحضارية الغربية وهى غريبة عن الواقع الحضارى الاسلامى مطية او وسيلة فى طلب التقدم . ويتأتى الخطأ عندما يكون الفصل بين الممارسة الحضارية المادية والممارسة

أما احتمال سوء التوظيف المتوقع من غير حدود وبشكل صارخ ، فيكون حيث يتأتى التغير الحضارى ومكتسباته من الانجاز الحضارى المادى من خلال الاحتكاك الحضارى . ذلك أن الاحتكاك الحضارى بين من يعطى بعد النضج ، ومن يأخذ من غير نضج يدعو الى المحاكاة أو التقصير فى الممارسة الحضارية وفى السلوك الحضارى من غير وعى . ويفرى هذا الاحتكاك عندئذ ، بالتغيير الحضارى المفاجئ دون استعداد من يأخذ أو من يحاكي الاستعداد المناسب لموجبات هذا التغيير ، والتعرض لفعل المتغيرات ، وكأنها الصدمات المفاجئة .

وفى مثل هذا التغير الحضارى المفاجئ الذى يحدث على غير أساس فى المكان والزمان ، يتعرض السلوك الحضارى لفعل المتغيرات التى تزلزل صدماتها هذا السلوك أو الممارسة حتى يكاد يفقد الواقع الحضارى اتزانه . ويكون أخطر الخطر الاقتصادى عندما يفقد السلوك الحضارى الاتزان بصفة عامة ، وعندما يؤثر المتغير الحضارى على الاستهلاك ويوقع الطلب من غير وعى فى الانحراف الاقتصادى .

ويمثل الانحراف الاقتصادى عندئذ ، اختراقا للضوابط والقيم والتقاليد التى ينضبط بموجبها الطلب لحساب الاستهلاك . كما يمثل هذا الانحراف أيضا ، انتهاكا وتجاوزا للقدرة على تحمل أعباء الالتزام الذى ينبغى أن يلتزم به الحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك . ويبلغ الانحراف الاقتصادى حده الأقصى ، عندما يستسلم الاستهلاك من غير وعى لفعل المتغير الحضارى وقدراته على الاغراء والتغريير (٣٢) . ويصل الانحراف الاقتصادى الى بؤرة الخطر الشديد ، عندما يستخف الاستهلاك بالعلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى فى المكان ، بين العرض والطلب .

وفى اطار التقويم الجغرافى الاقتصادى ، نفهم جيدا معنى المتغير الحضارى . ونتبين الوجه القبيح لهذا المتغير ، وكيف يساء توظيفه فى الممارسة الحضارية ، لغير صالح السلوك الحضارى السوى أو الأنسب فى المكان والزمان . ويقود هذا التوظيف الردىء السلوك قيادة غير أمينة ، حتى

الحضارية الروحية ، امعانا فى محاكاة الممارسة الحضارية الغربية الغربية . ويفقد الاستهلاك فى اطار هذه الممارسة الحضارية المادية ضوابط الممارسة الحضارية الروحية الاسلامية . ويقع فى الخطأ والخطيئة .

ينكب الاستهلاك على وجه في الخطأ ، ويستشري الانحراف في السلوك الاستهلاكي .

وفي كثير من الأحوال ، يلعب هذا المتغير الحضارى دورا خطيرا من وجهة النظر الاقتصادية ، عندما يخرب العلاقة بين الاستهلاك والادخار . والخطر من ذلك كله في أى مكان وفي كل زمان أن فعل هذا المتغير الحضارى الذى يضلل السلوك الاستهلاكي ويزين له الخطأ الاقتصادي ، يتمى معدلات الطلب في المكان والزمان نمو سرطانيا . وكثيرا ما يضيف الجديد وذل جديد من غير وعى الى قائمة الطلب ومحتوياتها من الضروريات وانكماشيات . ولا يتوازى ولا يتوازن ولا يتزامن هذا النمو السرطاني مع نمو معدلات العرض احيانا (٣١) ، او مع نمو القدرة على الانفاق للحصول على الطلب حسب سبب الاستهلاك احيانا اخرى (٣٢) .

وعلى صعيد الدول النامية نماذج صارخة ، تحكى أو تصور في اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، فعل المتغير الحضارى وتأثيره الذى فجر الاستعمار نهم الاستهلاك بموجبه ، لحساب الانتاج الاقتصادي الاوروبى . ويتضرر بهذا النهم الفرد كما تتضرر به الجماعة على صعيد الدولة على حد سواء . بل قل أن هذا الضرر يتمادى حتى يتسلل الى البناء الاقتصادي في هذه الدول ويعيث فيه فسادا . وما زال الاستهلاك ومعدلاته التى تتزايد بموجب هذا المتغير الحضارى مسئولا الى حد كبير عن ضعف وتهالك البنية الاقتصادية في هذه الدول .

وترتكب وسائل الاعلام والدعاية والنشر ، في هذه الدول النامية المستقلة حديثا جريمة ، توظيف المتغير الحضارى من غير وعى ، فى اغراء المستهلك والتغريير بالسلوك الاستهلاكي . ولا يشكو البناء الاقتصادي في هذه الدول من شيء أخطر من هذا التغريير بالاستهلاك ، لأنه هو الذى يبقى أو يحافظ على عدم التوازن بين معدلات نمو الانتاج المتأنية ، ومعدلات نمو

(٣٣) عدم التوازن بين نمو الطلب السرطاني ونمو العرض ، يدعو الى ارتفاع الاسعار وتهيئة الفرض لكى يبتز العرض الطلب . كما يدعو أيضا الى ارهاق الانتاج وتحمله ما لا يطيق لكى يقدم العرض الأنسب لهذا الطلب ونموه السرطاني .

(٣٤) عدم التوازن بين نمو الطلب السرطاني وازدانة متطلبات جديدة الى قوائم الطلب ، ونمو القدرة على الانفاق أو الدخل ، يدعو الى وقوع الاستهلاك فريسة للعجز وعدم القدرة على الحصول على كل ما ينبغى الحصول عليه . وهذا هو عين ما يؤدي الى تدهور مستوى المعيشة .

الاستهلاك المتعجلة . ومعدلات نمو الاستهلاك المتعجلة ، لا تبقى على معدلات نمو الانتاج المتأنية فتتآكل . وتبدو خطط التنمية غير ذات جدوى ، وكأنها تطحن الهواء .

المتغير الاقتصادى Economic Variable

هذا هو المتغير البشرى الذى يؤدى اليه التغير فى الممارسة الاقتصادية، سواء تمثلت فى استخدام الموارد والانتاج أو فى التعامل فى هذا الانتاج وتسويقه ، أو فى التعامل مع هذا الانتاج والحصول عليه لحساب الاستهلاك . ويلعب النمو الحضارى وتطوير الوسيلة الحضارية دورا بارزا فى هذا التغير فى الممارسة الاقتصادية ، من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر . وسواء كان ايقاع هذا التغير سريعا أو بطيئا فى المكان والزمان ، فان حركة الحياة على الدرب تجنى ثمرة هذا التغير . وهو فى الغالب تغير اقتصادى الى الأفضل فى صحة نمو حضارى يزكيه ويشد أزره ، وتشكيل اجتماعى يعتنى به ، ونظام اقتصادى يحافظ على انجازاته وإيجابياته .

ويكون هذا التغير الاقتصادى من وراء المتغير الاقتصادى . ويكشف السلوك الاقتصادى فى المكان والزمان عن حقيقة هذا المتغير الاقتصادى . ويحمل عامل الزمان على عاتقه وفى صحبته دائما موجبات هذا التغير الاقتصادى ، مسئولية هذا المتغير الاقتصادى فى المكان . بل ويتولى عامل الزمان بنفسه تهيئة المناخ المناسب ، لحدوث هذا التغير الاقتصادى ، ولاستيعاب فعل وتأثير المتغير الاقتصادى فى المكان .

ونفهم فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية جيدا معنى التغير فى الممارسة الاقتصادية والسلوك الاقتصادى ، عندما نطل على تطور الأحوال أو الأوضاع الاقتصادية ، فى اطار التركيب الهيكلى للبنية الاقتصادية ، فى المكان والزمان . ومن ثم نتبين حقيقة وجدوى الاتجاه الاقتصادى المتغير من حيث الممارسة والسلوك ، فى استخدام الموارد المتاحة بالفعل ، أو فى اضافة واستخدام مصادر جديدة ، الى صلب الرصيد الاقتصادى . وتحدد هذه الجدوى الدخل الذى تستمد منه القدرة على الانفاق وقوة الطلب أمام العرض لحساب الاستهلاك .

وبموجب هذا الفهم ، تبدو أهم الدوافع التى تلعب دورا مناسبا فى عملية الاستغلال ، فى اطار العلاقة التى تجمع بين الانتاج والاستهلاك . كما تبدو أيضا أهم العوامل العامة والخاصة التى تشكل الأداء والسلوك فى

صلب هذه العملية الاقتصادية . وما من شك في أن قدرات ومستوى وأساليب وخبرات الانسان ، كلها عوامل تتداخل وتؤثر في التعامل مع الموارد المتاحة من أجل الانتاج ، وتحقيق الهدف الاقتصادي ، في المكان .

وحساب الجدوى الذي يقوم بهذا الهدف الاقتصادي ، حساب هام وحيوي . وهو وحده الذي يحدد مستوى هذا التعامل مع الموارد من وجهة النظر الاقتصادية (٣٥) . وهو أيضا الذي يحدد اتجاهاته وسلوكه ومدى استعداده للتغير اقتصاديا . وهو الذي يحدد مردود هذا الاستغلال أو الاستخدام عند كل مستوى من مستويات التعامل الاقتصادي ، بعد أن يعرف جيدا تكلفة الانتاج وقيمه ، في وقت واحد . ومن ثم يحدد هذا الحساب ويقوم حقيقة العلاقة ومبلغ مرونتها ، بين الانتاج وما يقدمه من الدخل ، والاستهلاك وما يحققه من الانفاق .

ولأن مستوى التعامل بين قوة العمل وهو عنصر متغير في جانب ، والموارد المتاحة والمصادر الكامنة وهو عنصر متغير أيضا في جانب آخر ، تبدو مسئولية الانسان عن محصلة هذا التغير . وهذا التغير سواء يتمثل في الأسلوب أو الوسيلة أو التكنولوجيا العصر ، لكي يتحول الاستخدام من نمط تقليدي الى نمط متطور يزداد ويتنوع عطاءه ، أو يتمثل في المحصلة لكي يتأثر الانتاج بالكم والكيف ويتفاوت عطاءه ، فانه يجسد الحركة وعدم الثبات ، في اتجاه التغير الاقتصادي . وما من شك في أن هذا التغير الاقتصادي في المكان من عصر الى عصر آخر ، هو الاحتمال الوارد دائما ، بفعل عوامل ذاتية ، أو بفعل عوامل خارجية (٣٥) . ويفضي هذا التغير الاقتصادي الى التغير في السلوك الاقتصادي ، والى صياغة المتغير الاقتصادي .

(٣٥) يصنف الاستخدام للموارد في ثلاثة مستويات متباينة على الأقل . ويكون الاستخدام التقليدي في المكان الوسط بين الاستخدام الجائر والاستخدام المتطور . ومستوى الاستخدام التقليدي غير اقتصادي بمقاييس العصر ، ولكنه لا يتجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولا يملك القدرة على تنشيط الانتاج ولكن يملك كل القدرة على ضبط الاستهلاك . ومستوى الاستخدام الجائر غير اقتصادي أيضا لأنه بمقاييس العصر ينتهك المعين ويبدد حيوية العطاء فيه . كما يتجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ولا يملك القدرة على ضبط الاستهلاك في نفس الوقت . ومستوى الاستخدام المتطور يكون اقتصاديا ويعرف جيدا كيف يحافظ على الانتاج وينشطه وينميه الى حد يبيع ويحقق أو يكفل تنمية الاستهلاك وتحسين مستواه تنمية متوازنة . وهو لا يتجاوز أبدا حد التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ، ويحسب حساب الادخار ويملك القدرة على ضبط الاستهلاك في وقت واحد .

صلاح الدين الشامي : الجغرافية دعامة التخطيط ط ٢ الاسكندرية ١٩٧

وهناك علاقة وثيقة بين التغير فى السلوك الاقتصادى وصيغ المتغير الاقتصادى . ويجسد السلوك الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح الوجه أو الصيغة الحسنة للمتغير الاقتصادى الذى يسعف ويشد أزر التعامل لحساب الهدف الاقتصادى . ويجسد السلوك الاقتصادى فى الاتجاه غير الصحيح الوجه أو الصيغة الرديئة للمتغير الاقتصادى الذى يرهق التعامل لحساب الهدف الاقتصادى .

والسلوك الاقتصادى ، فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح فى المكان والزمان لا يضل أبدا . بل هو الذى يكفل نمو وتطوير ودعم البناء الاقتصادى . وهو الذى يكفل نمو الانتاج وتحسينه وزيادة معدلاته . وهو الذى ينمى دخل الفرد وينمى الدخل القومى ويشد أزره لحساب الاستهلاك . وهو الذى لا يتجاوز أو لا يخترق العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك . وهو الذى يحافظ فى اطار النظام الاقتصادى على التوازن الاقتصادى السوى بين الدخل والانفاق ولا يفرط فى حصة الادخار . ولا يعنى كل هذا الانضباط غير مضمي التغير الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح .

ومضى التغير الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح معناه ، مضمي المتغير الاقتصادى أيضا ، فى هذا الاتجاه الاقتصادى الصحيح . ومعناه أيضا أن المتغير الاقتصادى يوظف توظيفاً مناسباً لا يضل ولا يضلل . ولا يطلب من هذا التوظيف شيئاً غير الايجابيات الاقتصادية التى تنتفع بها حركة الحياة ، فى اطار الهدف الاقتصادى . ومن ثم يجنى الانسان ثمرات التغير الاقتصادى ، لأن فعل المتغير الاقتصادى فعل رشيد لا يحميد ولا ينحرف عن الخط الاقتصادى القويم . وتتمثل ثمرات هذا التغير الاقتصادى ، فى ارتفاع أو فى تحسين مستوى المعيشة ، من غير اخلال بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك .

وفى مقابل توظيف المتغير الاقتصادى توظيفاً حسناً لا غبار عليه لا يضلل الانتاج أو الاستهلاك ، فى اطار التغير الاقتصادى الأفضل ، يوظف المتغير الاقتصادى بقصد أحياناً ومن غير قصد أحياناً أخرى توظيفاً رديئاً .

(٣٦) يكون التغير الاقتصادى بفعل عوامل ذاتية ، فى اطار النمو الاقتصادى التلقائى . ويكون التغير الاقتصادى بفعل عوامل خارجية ، فى اطار النمو الاقتصادى الذى تحققه الخطط التنموية .

وهذا التوظيف الرديء للمتغير الاقتصادي ، هو التوظيف الذي يجعل فعل وتأثير هذا التغير غير رشيد . ومن ثم هو يضلل الانتاج والاستهلاك ، ويبتعد بهما عن درب الصواب الاقتصادي ، في المكان . بل قد يطعن هذا المتغير الاقتصادي صميم العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، طعنه خطيرة .

واستخدام الزيادة في دخل الفرد ، أو الزيادة في الدخل القومي استخدما رشيدا من أجل تحسين مستوى المعيشة ، ودون تجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، يجسد معنى توظيف المتغير الاقتصادي توظيفا حسنا . بل قل أن هذا هو التوظيف الرشيد الذي لا يفرط في حقه الاقتصادي الذي يستتوجبه التغير في الدخل وزيادة القدرة على الانفاق ، ولا يفرط في نفس الوقت في قواعد الالتزام الاقتصادي الذي يحافظ على سلامة الوضع الاقتصادي .

واستخدام الزيادة في دخل الفرد أو الزيادة في الدخل القومي استخدما غير رشيد ، من أجل تحسين مستوى المعيشة تحسينا يتجاوز حد التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، يجسد معنى توظيف المتغير الاقتصادي توظيفا رديئا . بل قل أن هذا هو التوظيف المتهور الذي يحقق التحسين المزيف في مستوى المعيشة . والاستماع الى هذا المتغير الاقتصادي والمبالغة في الانفاق معناه التفريط في قواعد الالتزام الاقتصادي تفريطا مبالغا فيه ، ومعناه أيضا الافراط وحصول الاستهلاك على أكثر من حقه الاقتصادي .

وعندما يتجاوز الانفاق الحد الاقتصادي الأنسب ، أو عندما يحصل الاستهلاك على أكثر من حقه الاقتصادي ، تفتقد العلاقة السليمة بين داله الاستهلاك في جانب ، ودالة الادخار (٣٧) في جانب آخر . وعندما تفتقد السيطرة على موجبات هذه العلاقة ، ويفتقد التوازن الحقيقي بين الدخل على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع في جانب ، والانفاق الذي يجاوب حاجة الاستهلاك العاجلة ، تظهر جيذا سوءة هذا التوظيف الرديء . وأخطر ما في هذه السوءة ، هو الاستماع للمتغير الاقتصادي وكأنه الوسواس الخناس ومطاوعته ، الى حد يتجاوز ويصرف الاهتمام عن تأمين المصير الاقتصادي في المستقبل .

(٣٧) ينظر الى الادخار من وجهة النظر الاقتصادية على أنه من الدخل الذي يلبي حاجة الاستهلاك في المستقبل . والتفريط في الادخار أو العدول عنه معناه عدم العناية بالمصير الاقتصادي .

ولا يعنى توظيف المتغير الاقتصادى على هذا النحو الردى ، فى غيبة
الوعى أو فى حضوره على حد سواء شيئا أخطر من هذا التفريط فى
الإدخار ، فى مقابل الحصول على ما يتجاوز حق الاستهلاك عند مستوى
المعيشة الأنسب . وإضافة الى ما يهدر المصير الاقتصادى فى المستقبل
بموجب هذا التفريط ، يتأتى عدم التوازن الاقتصادى أيضا بين نمو الانتاج
وزيادة معدلات الدخل فى جانب ، ونمو الطلب وزيادة معدلات الاستهلاك فى
جانب آخر . ومن ثم يتضح فى اطار الرؤية الجغرافية ، معنى توظيف المتغير
الاقتصادى توظيفا يزلزل البناء الاقتصادى ، ويخرب تركيبه الهيكلى .

وعندما يمضى التوظيف الردى ويرسخ الاستماع للمتغير الاقتصادى
السلوك غير الاقتصادى ، ينحرف الاستهلاك فى الطلب عن الصواب
الاقتصادى . ويحدث بالضرورة الضغط الذى يعتمد عليه عادة فى تنشيط
معدلات الانتاج تنشيطا سريعا أو متعجلا لا يهدأ ، لكى يرقى هذا الانتاج الى
مستوى الاستجابة لطلب الاستهلاك المنحرف أو الجائر . وهذا معناه أن
الطلب المنحرف أو الجائر ، يجور على الانتاج ويرهقه (٣٨) .

وهذا الضغط الذى يرهق الانتاج ويجور عليه ، هو عين ما يجسد
توظيف المتغير الاقتصادى توظيفا فى غير الاتجاه الاقتصادى الصحيح . ولا
يعنى هذا الضغط المرهق شيئا أخطر من الاستخدام الجائر لموارد الانتاج فى
المكان . كما يعنى أيضا اتجاه السلوك الاقتصادى من غير رشد الى استنزاف
المعين ، حتى لو توفرت الزيادة فى الانتاج بالفعل لبعض الوقت ، وحقت
هذه الزيادة المؤقتة التوازن مع الزيادة فى الاستهلاك .

(٣٨) يؤدى بناء سد اسوان العالى فى مصر ، الى حرمان التربة فى الأرض المنزرعة من
إضافة الطمي إليها فى موسم الفيضان من كل عام . ولقد جرت العادة فى الماضى على كشط
أو تجريف طبقة رقيقة من سطح هذه التربة ، لحساب الطلب فى صناعة الطوب الأحمر
واستخدامه فى البناء . وبموجب حرمان التربة من هذه الإضافة السنوية ، كان من الضرورى
أن يتوقف هذا التجريف تماما ، لكىلا تتضرر التربة وخصوبتها فى الأرض المنزرعة . ويكفى
أن تتضرر ، بموجب التغير فى تسميحها بعد الحرمان من الطمي واستمرار الإضافة الرملية التى
تسفر عنها رياح التماسين المحلية فى الموسم المعروف فى كل عام . ولكن من أجل الطلب
الذى لا يهدأ ، ولا يقتنع باستخدام الطوب البديل ، يمضى التجريف فى ارتكاب هذه الجريمة
فى بعض المساحات . والعمل غير الرشيد ، الذى يجمع بين تنشيط واستمرار التجريف فى
جانب ، وتنشيط وزيادة الانتاج الزراعى من المساحة فى جانب آخر ، هو عين ما يعنى الضغط
والاستخدام الجائر ، الذى يستنزف المعين ويفسده اقتصاديا فى نهاية المطاف .

المتغير الاجتماعي Social Variable

المتغير الاجتماعي هو واحد من المتغيرات البشرية الذي تسفر عنه عوامل اجتماعية في صلب المجتمع . وتؤدي هذه العوامل الاجتماعية الى التغير ، في اطار التشكيل الاجتماعي وتركيب بنيته الهيكلية ، في المكان . ويجسد هذا التغير الاجتماعي ، اتجاهات السلوك الاجتماعي ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وخارجه ، وهي تجاوبه أو وهي تجاريه ، في المكان والزمان .

وصحيح أن عنصر الزمن مسئول عن نضج التكوين الاجتماعي وحبكة تشكيله وتربط أوصاله ، في المكان . وصحيح أيضا أن عنصر الزمن يلعب دورا مهما في توقع حدوث بل وحدث التغير الاجتماعي ، في اطار النضج الاجتماعي في المكان ، ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن عوامل كثيرة ، حضارية واقتصادية وديموجرافية ونفسية ، تتأتى في صجة عنصر الزمن نفسه ، وتؤثر في محصلة التعايش السوي أحيانا وغير السوي أحيانا أخرى ، في اطار التشكيل الاجتماعي ، في المكان . كما تؤثر أيضا في نضجه وتلاحمه في مواجهة الأوضاع المتغيرة على الدرب الاقتصادي .

وما من شك في أن فعل وردود أفعال هذه العوامل الحضارية والاقتصادية والديموجرافية والنفسية ، تتداخل في بنية وصياغة العوامل الاجتماعية التي تستوجب التغير الاجتماعي وتصطنعه بالضرورة ، في المكان والزمان . بل قل أن تداخلات الفعل مع الفعل الآخر ، وجولات الصراع الهادي بين الفعل والفعل الآخر ، واتجاهات المصالح والسلوك بين الفعل ورد الفعل الآخر كلها أمور جوهرية تفسر تأثير هذه العوامل وتهيئة المناخ الاجتماعي ، الذي يستوجب التغير الاجتماعي ويستوعبه ويستشعر جدواه في المكان والزمان .

وبقدر ما تسهم تغيرات العوامل الحضارية والاقتصادية والديموجرافية والنفسية ، في وجوب التغير الاجتماعي في المكان والزمان ، وفي تهيئة المناخ الاجتماعي الأنسب لهذا التغير ، يؤدي التغير الاجتماعي في المقابل دورا فعالا ، ومؤثرا في متواليات التغير الحضاري والاقتصادي والديموجرافي والنفسية . وهذا معناه التأثير المتبادل في اطار العلاقة ، التي تجمع بين هذه العوامل وتنسق تفاعلاتها الايجابية والسلبية ، على الدرب الذي تمضي عليه حركة الحياة ، ويشهد تعايشها في المكان والزمان . ومعناه أن تتتابع

المتغيرات ، وكأنها تتوالى ، فى ايقاع رتيب ، وفى تسلسل منظوم ، وفى علاقة صحيحة أصولية لا تنفض أو تنفصم .

ومهما قيل فى شأن التغير الاجتماعى ، وكيف تشترك عوامل متنوعة فى حدوثه وصياغته ، فإن السلوك الاجتماعى هو الذى يعلن عن هذا التغير واتجاهاته . ويجسد هذا السلوك الاجتماعى فى بعض الأحيان الشكل المتمرد من التغير الاجتماعى على المجتمع نفسه . ومع ذلك فإن وجوب هذا التغير الاجتماعى لا يبلغ بل ولا ينبغى أبداً أن يبلغ حد الطعن فى وجود المجتمع فى المكان والزمان . كما لا ينبغى أن يدعو التغير الاجتماعى الى الخروج المتمرد على موجبات التشكيل الاجتماعى أو الى تخريبها .

وهذا معناه أن التغير الاجتماعى وهو متوقع دائماً ، لا ينبغى أن يستوجب أو أن يؤدى الى اختراق أو تجاوز الاطار الجامع لجوهر وصلب هذا التشكيل الاجتماعى . بمعنى أن التغير الاجتماعى لا ينبغى أن يفكك أوصال التكوين الاجتماعى بل يجب أن يبقى نتيجة حتمية لديناميكية ضرورية ، فى اطار أو فى صلب البنية الاجتماعية ، تحافظ عليها سليمة وتتمشى مع عنصر الزمن . بل ينبغى أن يكون هذا التغير الاجتماعى فى المكان والزمان محصلة ديناميكية سوية ، تصلح وتستقيم أوضاعها ، بموجب التوازن الاجتماعى Social Equilibrium ، فى صلب بناء التشكيل الاجتماعى .

وحتى لو أخذنا بمنطق رجال علم الاجتماع ، وصلب التخصص الذى يميز فى رؤيته الاجتماعية بين توازن اجتماعى ثابت وتوازن اجتماعى متغير ، فإن التسليم بعدم ثبات التوازن الاجتماعى ، يعتبر بالفعل علامة لا تضل ولا تضلل بشأن مفهوم التغير الاجتماعى . وهذا التغير الاجتماعى مسئول عن عدم ثبات هذا التوازن الاجتماعى . وحتى التمرد وعدم الانصياع الذى يصطنعه التغير الاجتماعى فى المكان والزمان ، ويجعل التوازن الاجتماعى غير ثابت أو غير مستقر ، لا ينبغى أبداً الطعن فى موجبات وجود المجتمع أو تخريب مقومات التشكيل الاجتماعى ، أو هدم كيان المجتمع . ولكنه التغير الذى يعمل على إعادة بناء وتركيب الشكل الهيكلى الجامع لأوصال المجتمع ، فى الوضع أو فى الصورة ، التى يستوجبها ويتطلع اليها ويفضى اليها هذا التغير الاجتماعى فى المكان والزمان .

وأهم ما يجب أن نعتنى به - على كل حال - هو قبول موجبات ومعنى واتجاهات وسياق وأهداف التغير الاجتماعى فى المكان ، الذى يتأتى من زمان

الى زمان آخر . كما ينبغي أن ندرك أيضا كيف يسفر هذا التغير الاجتماعي عن المتغير الاجتماعي (٣٩) . من ثم نفهم مبلغ استجابة السلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ، في الاطار الاجتماعي (٤٠) لفعل أو لتأثير المتغير الاجتماعي ، وجدوى هذه الاستجابة بالضبط .

ولا اعتراض أبدا على حدوث وفهم لماذا وكيف تكون هذه الاستجابة حتمية . بل قل أيضا لا وجه لاعتراض السلوك الاجتماعي عن موجبات هذه الاستجابة الحتمية . ولا اعتراض أبدا على مضى السلوك الاجتماعي في هذه الاستجابة . ويكون الاعتراض كل الاعتراض على السلوك الاجتماعي الذي لا يطاوع أو الذي يتمرد ولا يستجيب لفعل المتغير الاجتماعي في الزمان والمكان .

وتجسد استجابة السلوك الاجتماعي لفعل أو لتأثير المتغير الاجتماعي ، وهي استجابة منطقية ، مبلغ الالتزام الاجتماعي بالضوابط التي تتغير بفعل التغير الاجتماعي في المكان والزمان . وتبقى هذه الاستجابة سوية وواجبة ، من أجل العناية والمحافظة على التوازن الاجتماعي . بمعنى أن التغير الاجتماعي أمر وارد ومقبول على مستوى الفرد أو الجماعة ، وهو يطاوع المتغير الاجتماعي الذي يمضي في الاتجاه الصحيح . بل قل لا خوف من المتغير الاجتماعي ولا خوف عليه . ولكن الخوف كله يكون من سوء توظيف المتغير الاجتماعي ، الى حد الاساءة الى المصلحة الاقتصادية للمجتمع ، أو الى الهدف الاقتصادي للمجتمع .

(٣٩) المتغير الاجتماعي واحد من المتغيرات النشيطة التي تمضي في حساب لا يمكن قياسه بالفعل . ولكن يمكن استشاره وتقويم جدواه . بل وفي وسع الباحث أن يتعقب كل العوامل المتعددة والمتنوعة التي تتداخل في صنع التغير الاجتماعي ، مع افتراض ثبات التوازن الاجتماعي في المكان أو مع افتراض عدم ثبات هذا التوازن مع مرور الزمان . واحتمال أن يسيطر المجتمع على موجبات التغير الاجتماعي احتمال جائز أو محتمل . ولكنها سيطرة تتفاوت كليا من وضع اجتماعي الى وضع اجتماعي آخر . وهذا معناه أن التغير الاجتماعي في تطور مستمر لا يكاد يثقف أو يتجمد . وبموجب هذا التطور ، لا يكف المتغير الاجتماعي عن التغيير الذي يجاب أو يجاري التغير الاجتماعي .

راجع : معجم علم الاجتماع ، صفحات ٨١ ، ٨٢ - ٨٣ .

(٤٠) يشمل التغير الاجتماعي الانتقال من طبقة الى طبقة أو من مستوى اجتماعي الى مستوى اجتماعي آخر . وبموجب هذا التغير تتفاوت الاستجابة لفعل المتغير الاجتماعي .

وتوظيف المتغير الاجتماعى الذى يضىء الى الهدف الاقتصادى ، هو الذى نتخوف منه على الطلب . وهو الذى يفتح شهية الاستهلاك أو الذى يثير شهوة الطلب الى حد كبير . بمعنى أنه هو الذى يضىء الى السلوك الاستهلاكى ، ويوجهه فى الاتجاه غير الاقتصادى . وما من شك فى أن هذا المتغير الاجتماعى الذى يبدل أوضاع السلوك الاجتماعى فى ربوع الريف أو فى مجتمع القرية ، قد جسد فى الماضى أكثر من مرة ويجسد فى الحاضر مرة أخرى معنى ومغزى هذا التبديل (٤١) .

ومن ثم يصطنع هذا المتغير الاجتماعى ، ويحفز الاتجاه غير المنضبط فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى . وهو الذى يضلله أحيانا بدعوى الانتماء للمستوى الاجتماعى أو يغريه أحيانا أخرى ويغمر بموجبات الانتماء للمستوى الاجتماعى وضرورة المحافظة عليه . وليس أخطر من هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، الذى يستخف بأى ضبط ويرفضه أو الذى يدعو المتغير الاجتماعى الى عدم الالتزام به فى الطلب (٤٢) . ذلك أنه يرهق محصلة التغير فى القرية ويثقل على النمو الانتاجى ، ويهدر التوازن الاقتصادى بين المستهلك والانتاج (٤٣) .

(٤١) يفرض المجتمع فى القرية من خلال القيم والتقاليد العامة والخاصة ، ضوابط يلتزم بها السلوك الاجتماعى على مستوى الفرد ، وعلى مستوى الجماعة . أو قل هكذا ينبغي أن يكون ، ومن شأن المجتمع الريفى أن يعترض على أو أن يعرض عن كل من تسول له نفسه أن يخرق سلوكه الاجتماعى أو أن يتجاوز أو يستخف بهذه الضوابط . ولا يقف اعتراض المجتمع على الشجب أو التنديد فقط ، يضاف الى ذلك الاعراض . بل قد يتعرض السلوك الاجتماعى السار إلى اللوم والتقريع والردع .

(٤٢) يتعرض الريف المصرى على مدى أكثر من ثلاثين عام مضت لفعل كل العوامل التى تسفر عن شكل واضح من أشكال التغير الاجتماعى . وبمقتضى هذا التغير الاجتماعى تبدلت ونغيت القيم والتقاليد القديمة ، وحلت محلها تقاليد وقيم جديدة . تجاوب هذا التغير الاجتماعى . بموجب هذا التغير الاجتماعى ، نشأت متغيرات اجتماعية جديدة تماما ، فى ربوع الريف المصرى . ولقد أساء الجيل الجديد ، الذى ولد وعاش واستوعب هذا التغير الاجتماعى ، توظيف المتغير الاجتماعى الى حد كبير . ويعترض الجيل القديم الذى يجاوب التغير الاجتماعى على حدود قديمة على الجيل الجديد ويندد باستسلامه للمتغير الاجتماعى .

(٤٣) بموجب هذا التوظيف السئ ، يضىء السلوك الاستهلاكى فى مجتمع الريف على درب الخطأ الاقتصادى . بل هو يتمادى فى الإهدار والتهور فى الطلب الاستهلاكى الجائر . ويبدو أن المتغير الاجتماعى قد ضل هذا السلوك وأن الضبط الاجتماعى أضعف من أن يكبح جماحه . أن يرشده حتى يحول دون التماذى فى الخطأ الاقتصادى . وربما لم يصل التغير الاجتماعى الى درجة الخشج لكى يحول الضبط الاجتماعى دون اساءة توظيف المتغير الاجتماعى .

وزحف السكان من القرية ، وانتقالهم من الريف الى الحضر ، بحثا عن فرص الحياة الأفضل ، يحدث شكلا من أشكال التغير الاجتماعى فى مجتمع القرية . ويسىء هذا الزحف والانتقال توظيف هذا التغير الاجتماعى الى أبعد الحدود . ذلك أن هذا الزحف السكانى المغادر ، لا يعنى شيئا غير تفريغ الريف من بعض سكانه . ولا يعنى هذا التفريغ شيئا أخطر من نقصان قوة العمل فى ريف الزراعة . وتتضرر العملية الانتاجية الزراعية فى الريف بموجب هذا الفاقد السكانى ، الذى يصل أحيانا الى حد الاستنزاف .

وزحف السكان من القرية وانتقالهم من الريف الى الحضر ، الذى يسىء الى العملية الانتاجية الزراعية يحدث التغير الاجتماعى أيضا فى المدينة . ويسىء هذا الزحف أو الانتقال وهو لا يخضع لضوابط اساءة بالغة فى توظيف التغير الاجتماعى . وهو لا يسفر عن شئ غير تكديس السكان والتداخل غير المنسجم فى نسيج المدينة الاجتماعى . ولا يعنى هذا التداخل غير المنسجم أخطر من النمو السكانى العشوائى المفاجئ . ويزيد هذا النمو السكانى المفاجئ بالضرورة عن طاقة السكن والخدمات والطلب على قوة العمل فى المدينة .

ويدعو مضى النقصان واستنزاف قوة العمل فى ربوع الريف ، الى نقصان وتدهور مستمر فى كم الانتاج الزراعى . كما يدعو تكديس السكان وزيادة النمو فى المدينة الذى يثقل على عاتقها العبء ، ويحاكى فيها الوافدون الجدد المجتمع الحضرى فى الطلب ، لحساب الاستهلاك ، الى زيادة وتصاعده مستمر فى معدلات الطلب ، الى إرهاق وتداعى المرافق والخدمات . ونقصان الانتاج الزراعى فى الريف ، فى مقابل زيادة الاستهلاك فى المدينة ، هو عين ما يعنيه توظيف التغير الاجتماعى توظيفا سيئا من غير ضوابط أو انضباط . ويتسبب هذا التوظيف الرديء فى الاخلال بالتوازن الاقتصادى . بل قل تتضرر العملية الاقتصادية على الوجهين الانتاجى والاستهلاكى ، ويتضرر الهدف الاقتصادى وتداعى البنية الاقتصادية ، بموجب هذا العبء الثقيل فوق الطاقة (٤٤) .

(٤٤) عانت البنية الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية فى القرن التاسع عشر ، الذى شهد وسجل هذا التغير الاجتماعى . وتمثلت هذه المعاناة فى حال ولادة مجتمعات الصناعة من مجتمع الزراعة . وفى هذه الأوضاع المتغيرة ، لعب التغير الاجتماعى لعبته المسميئة ، وانتهاك بموجبه التوازن الاقتصادى والاتزان فى البناء الاجتماعى . ولم تسترد هذه البنية العافية وتعود الى

ومضى فاعلية المتغير الاجتماعى فى هذا التأثير الضار ، الى حد انتهاك العقد الاجتماعى وأصوله وموجباته ، وما يحققه أو ما يكفله من حرية الفرد أو من حريات اجتماعية ، فى اطار المصلحة العامة فى التشكيل الاجتماعى ، أمر خطير فى الدولة ، بكل المقاييس على صلب تكوين البناء الاجتماعى نفسه . بل قل أن هذا هو المضى الخطر ، الذى يتناول فيه المتغير الاجتماعى تطاولا يحبط فعل الضبط الاجتماعى . ولا يفضى هذا التطاول الى شيء غير الصراع بين الطبقات الاجتماعية أو اثاره روح الحقد الاجتماعية . كما يطعن هذا التطاول التطور الاجتماعى ، الذى يصطنع فى العادة التغير الاجتماعى والمتغيرات الاجتماعية ويصيبه بنكسة شديدة (٤٥) .

ومن ثم يحسن الاجتهاد فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، تقويم معنى مضى المتغير الاجتماعى الرزين ، فى أداء دوره المؤثر السليم . ويدرك بالضرورة كيف يبيع هذا التوظيف الجيد ، أو هذا التأثير السليم ، ويحقق مسألة الانتقال والتغير الاجتماعى بسلام من غير خروج أو من غير تمرد على الضوابط ، ودون زلزلة كيان البناء الاجتماعى . ويؤثر هذا الانتقال من غير شك على المكانة الاجتماعية ، وعلى الجدوى الاقتصادية ، وعلى الدخل القومى ، وعلى دخل الفرد ، فى رفق شديد . ويؤثر بالتالى على العلاقة بين الدخل والانفاق على الطلب ، لحساب الاستهلاك ، من غير خروج على موجبات التوازن الاقتصادى ، أو على موجبات الاتزان الاجتماعى .

كما يحسن الاجتهاد فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، تقويم معنى مضى المتغير الاجتماعى الأهوج فى أداء دوره المؤثر غير السليم . ويدرك

سالة الاتزان ، الا بعد أن حقق الانتاج الصناعى الزيادة من ناحية وجنى ثمرة الاستثمار من ناحية أخرى ، التى لبت وجاوبت حاجة الاستهلاك وهى لا تكف عن التصاعد ، وحالت دون تدهور مستويات المعيشة .

(٤٥) لا تعاني الدول المتخلفة المستقلة حديثا من شيء خطير قدر المعاناة من تنمية قطاع الصناعة المفاجيء الذى يحرك الزحف السكان من الريف الى المدينة فى غيبة الضوابط . وفى اطار سوء التوزيع السكانى بين الريف والحضر ، تثقل الزيادة فى المدينة العبء وهو فوق الطاقة ، ويستنزف النقصان فى القرية الطاقة وهى دون المستوى . والتغير الاجتماعى الذى يصحب ولادة مجتمع الصناعة من مجتمع الزراعة ، يعطى للمتغير الاجتماعى فرص الاساءة الى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، وهو يطعنه فى مرحلة التحول على أقل تقدير . والويل كل الويل للبناء الاجتماعى وللمصلحة الاقتصادية التى تشد أوصاله ، لو لم تفلح الضوابط فى تدارك الموقف والوصول الى حالة الاتزان الاقتصادى والاجتماعى من جديد .

بالضرورة . كيف ينتهك هذا التوظيف الأهوج أو هذا الأداء غير التسليم ،
المساواة التي تنظم أو تضبط مسألة الانتقال الاجتماعي Social Mobility
أو التغير الاجتماعي ، حتى تحدث الفوضى ويعم الارتباك في البنية
الاجتماعية . ويؤثر هذا الارتباك على المكانة الاجتماعية وعلى الجدوى
اقتصادية وعلى الدخل القومي ، وعلى دخل الفرد ، في ظلم شديد . وفي
غيبة وعي النظام الاجتماعي وتقصيره أمام المتغير الاجتماعي وفعله غير
المرشيد . ينبغي أن نتوقع بل شيء خطير ، بما في ذلك الحل الاقتصادي
الذي تصطنعه يد الطلب الجائرة التي تحفرها المحاناة ويحدوها التقليد ،
في الاطار الاجتماعي غير المنضبط .

ولا شيء برر لكارل ماركس وتفكيره الإقتصادي ، أن يمضي في حديث مخادع ، يصور الصراع وحتمية الكفاح الطبقي ، غير سوء توظيف المتغير الاجتماعي الأهوج في ترسيخ الظلم الاجتماعي . ولقد انحصر خداع هذا التصور وهو يمضي من غير حق ، في اطار إنتغير الاجتماعي الذي أدى اليه الاهتمام الجاد بتقويم العمل وحساب جدواه ، لكل الأطراف المعنية . ويصور هذا الاهتمام الجاد بموجب هذا التغير الاجتماعي العلاقة الظالمة في العمل بين طرفين ، طرف ظالم يملك أصول العمل ويسيطر بقوة وطرف مظلوم يكده في العمل ويستسلم لسيطرة القوة في هوان (٤٦) .

هذا ، والمتغير الاجتماعى الأهوج الذى يساء توظيفه ، فيسئ الى النظام الاجتماعى. هو الذى يستعدى بموجب الظلم الاقتصادى والاجتماعى الطبقة الكادحة . وهو الذى يخرسها لأنها تعمل وتكدح لحساب الانتاج ولا تسيطر عليه . وهو الذى يفجر فيها الحقد الاجتماعى لأنها تطلب فيبترها الانتاج

(٤٦) نرى رأى ريكاردو المتحفث أن الصراع لا يمضى الى أكثر من اعادة توزيع الانصبه بين رب العمل والعمال . . بمعنى أن هناك توقع يتوقع زيادة الأجور ويتوقع فى نفس الوقت نقصان الأرباح . . أما رأى ماركس وهو لا يتحفث ، فيمضى بالصراع الى حد الثرة وجديده كل موجبات التغير الاجتماعى واعادة بنائه من جديد .

محمد رفعت المحجوب : الاشتراكية ، القاهرة ١٩٦٨ .

• سعيد النجار : مبادئ الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٤ .

عبد الفتاح قنديل : مقدمة فى علم الاقتصاد ، القاهرة ١٩٧٩ .

Carl : Capital 1906.

Ricordo, D : Principles of Political Economy and Taxation, 1817.



ويتلاعب بحقها المشروع في الطلب ، ويكبح جماح تطلعاتها الاستهلاكية .
وكانه - ومن كان على مذهبه - يريد بهذا التصور المخادع أن يجسد فاعلية
المتغير الاجتماعي في إطار رؤيته المنادية بالبحثة والذي يسفر عنه التغير
الاجتماعي ، في إثارة واستنفار موجبات الصراع الطبقي في المجتمع .

وهناك نماذج متنوعة صارخة ، على مستوى الفرد في المجتمع ، وعلى
مستوى المجتمع في الدول النامية ، تصور مدى ما يفعله سوء توظيف المتغير
الاجتماعي . وتستوى في الاساءة وقوع الفرد أو المجتمع في قبضة هذا
التوظيف الرديء بشكل مباشر وذاتي ، أو تردى الفرد أو المجتمع في قبضة
هذا التوظيف الرديء الذي يفرض عليه ويقصده . وتصور هذه النماذج
فيما تصور فعل أو تأثير هذا المتغير الاجتماعي غير السليم في الطلب ، ومبلغ
تهوره وارتكاب الخطأ الاقتصادي ، لحساب الاستهلاك .

وما من شك في أن الانتقال الاجتماعي الذي يعنى التغير والمكانة
الأفضل بين أفراد وعناصر المجتمع أو الطبقة الاجتماعية ، يحقق الزيادة في
الدخل . وتكون هذه الزيادة حافزا قويا على زيادة الانفاق على الطلب ،
لحساب الاستهلاك . ويتصور المستهلك أن هذه الزيادة في الانفاق على
الطلب - بحق ومن غير حق - مطلوبة واجبة . ويزين له المتغير الاجتماعي
أنها هي التي تؤكد أو ترسخ وضعه في المكانة الأفضل في المجتمع أو في
الطبقة الاجتماعية .

وتوظيف المتغير الاجتماعي على هذا النحو الذي يحفز الطلب ، يجعل
السلوك الاستهلاكي غشيا . ويكون بموجب التطلع على أتم استعداد
لارتكاب الحماقة أو الخطيئة في سبيل الحصول على الطلب . بل هو يمتلأ
بالقد الاجتماعي على الضبط الاجتماعي الذي يرشده أحيانا أو يضده ويمنعه
من ارتكاب الحماقة أو الخطيئة من أجل الحصول على الطلب .

Political Variable

المتغير السياسي

المتغير السياسي هو المتغير البشري الذي تفرضه ارادة السياسة والعمل
السياسي أو الذي يسفر عنه القرار السياسي . والسياسة التي تمثل النظام
وتفرضه في ربوع الدولة لا تعرف الثبات . بل هي تمضي دائما على درب
الحركة وعدم الثبات . وهي صنيعة التغير وتصبطنع التغير . وعوامل كثيرة
في داخل الدولة ، ومن خارج الدولة ، وفي إطار العلاقة الدولية بين مجتمع
الدول ، تستوجب المرونة التي يتحلى بها التغير .

ويجاوب التغير السياسى (٤٧) بكل المرونة أوضاع حركة الحياة التى لا تعرف الثبات . وقد يطاوع التغير السياسى حركة الحياة وحاجة المجتمع بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية أحيانا كثيرة . وقد يطوع التغير السياسى حركة الحياة وحاجة المجتمع على الدرب أحيانا كثيرة أخرى . ويصطنع التغير السياسى الذى يطاوع أحيانا أو الذى يطوع أحيانا أخرى حركة الحياة المتغير السياسى .

وأهم شكل من أشكال المتغير السياسى ، هو الذى تسفر عنه العلاقة الأصولية الراسخة بين الاقتصاد والسياسة (٤٨) . وهذه العلاقة علاقة سليمة ولا غبار عليها . بل لا ينبغي الاعتراض عليها أو الاعراض عنها لأنها تضع الاقتصاد فى خدمة السياسة وعمل السياسة تشد أزره ، وتضع السياسة فى خدمة الاقتصاد وهدف الاقتصاد يحافظ عليه . ولا ينبغي التفريط أبدا فى هذه العلاقة ، لأنها هى التى تحدد وتنظم أو تضبط وقع خطوات حركة الحياة ومسيرة السيادة على الدرب الصحيح فى المكان والزمان .

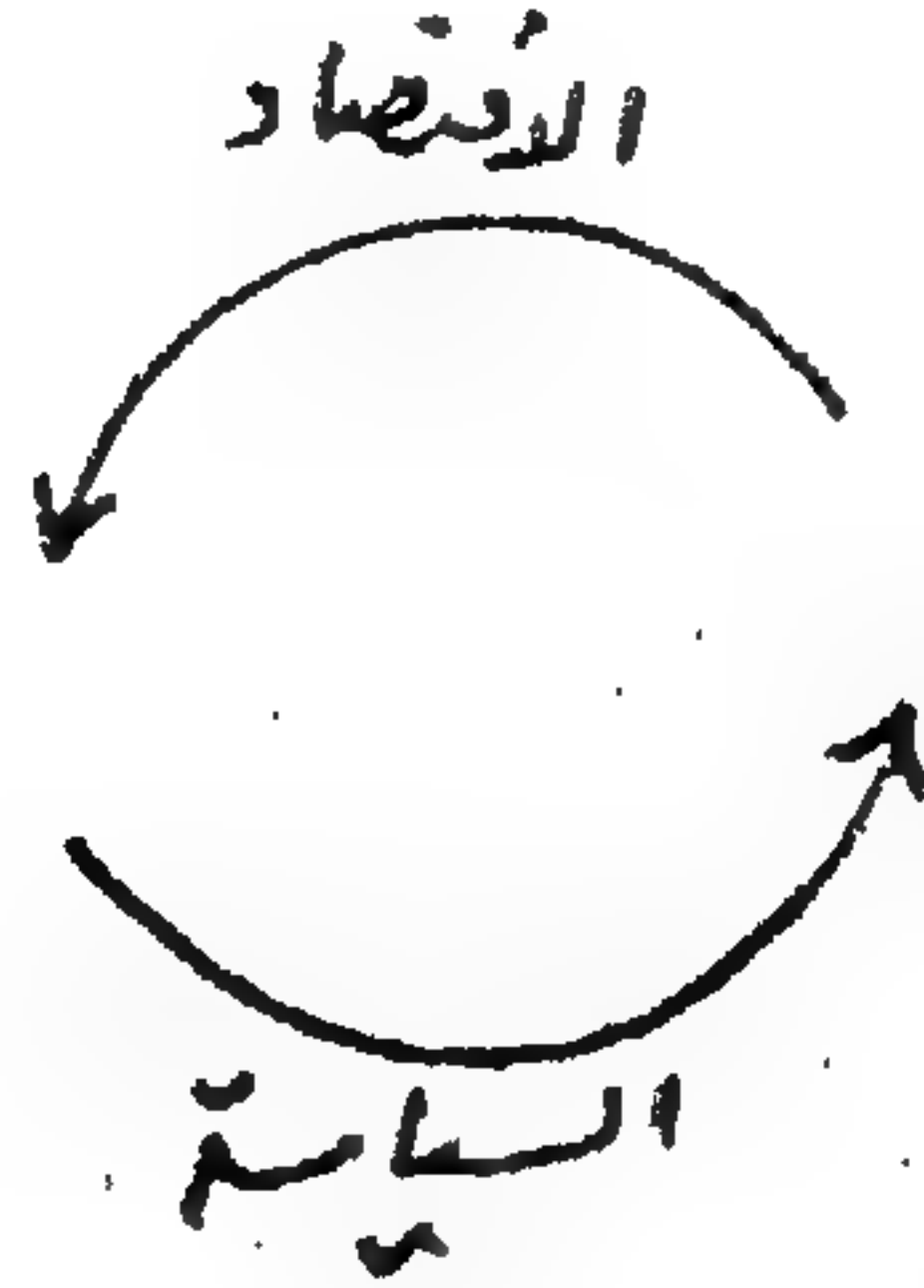
وسواء كانت هذه العلاقة الحميدة الأصولية ، هى علاقة انتبعية ، فالاقتصاد تابع والسياسة متبوع ، أو السياسة تابع والاقتصاد متبوع ، فإن هذه العلاقة تنظم وتضبط وتحافظ على المصلحة المتبادلة بينهما ، لحساب الإنسان فى الدولة أو مجتمع كل الدول . وعندما تتحول هذه العلاقة وتصبح علاقة بين ندين وتنقضى التبعية لا نفقد عنايتها بالمصلحة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد . وبموجب هذه العلاقة بين الندين على محيط الدائرة ، يكون الاقتصاد فى خدمة السياسة وتكون السياسة فى خدمة الاقتصاد . بل يكون كل منهما تابعا ومتبوعا فى وقت واحد ، وتنظم العلاقة بينهما المصلحة المشتركة فى نهاية المطاف لحساب الإنسان ، فى الدولة

(٤٧) قد يكون التغير السياسى فى شكل وطبيعة النظام الحاكم . كما يكون أيضا تغيرا فى المذهب أو فى الاتجاه والسلوك . بل ان التحول من وضع يخيم عليه السلام ، الى وضع متفجر بالحرب ، يجسد شكلا من أشكال التغير السياسى . وفى كل الأحوال لا محل للجمود أبدا بل لابد أن تسيطر المرونة التى تكفل التغير السياسى وتستوعب أهدافه وتطلعاته .

(٤٨) بموجب هذه العلاقة يطاوع الاقتصاد السياسة أو يطوعها فى بعض الأحيان ، ويطاوع السياسة الاقتصاد أو تلوعه فى بعض الأحيان الأخرى . ولا يمكن أن يمضى كل منهما فى طريق .

أو في كل مجتمع الدول (٤٩) .

(رسم)



وبموجب هذه العلاقة وهي علاقة تبعية أو هي علاقة ندية ، يستوجب التغيير السياسي التغيير الاقتصادي . كما يستدعي التغيير الاقتصادي التغيير السياسي . كما يكون التأثير المتبادل بين التغيير السياسي والتغيير الاقتصادي . والربط بين التغيير السياسي والتغيير الاقتصادي في الدولة أو في مجتمع الدول ، يربط حتما بين ، فعل المتغير السياسي ، وفعل المتغير الاقتصادي . ربطا على التوازي أحيانا ، وعلى التوالي أحيانا أخرى .

ويكون التوظيف الجيد أو السوي للمتغير السياسي وللمتغير الاقتصادي ، في إطار العلاقة الجامعة بينهما على درب المصلحة المشتركة لحركة الحياة ، احتمال وارد . وفي هذا الاحتمال يدعم الواحد منهما الآخر ويشد أزره ، لحساب حركة الحياة . ويكون التوظيف الرديء أو غير السوي أو المغرض للمتغير السياسي وللمتغير الاقتصادي ، في إطار العلاقة الصحيحة بينهما ، على نفس الدرب احتمال وارد أيضا . وفي هذا الاحتمال يلوث الواحد منهما الآخر ، في إطار حركة الحياة . بل يتحمل المتغير الذي يلوث الآخر ، عبء أو وزر الخطيئة التي لم يقتربها بنفسه . وقد يدفع أي منهما ثمن هذم الخطيئة أحيانا .

وصحيح أن السياسة لا تصدر قرارا حاسما أو خطيرا ، في غيبة الاقتصاد عن الميدان ، وأن الاقتصاد لا يأتي فعلا مباشرا أو غير مباشر ، في

(٤٩) صلاح الدين الشامي : دراسات في الجغرافية السياسية ، ط ٣ ، الفصل الثالث ، الاسكندرية ١٩٨٢ .

السر أو من وراء ظهر السياسة ، حرصا على العلاقة بينهما واستشعارا لجدوى العلاقة . ولكن هذا لا يحول دون قرار سياسى يلوى ذراع الاقتصاد ، أو قرار اقتصادى يلوى ذراع السياسة . بل ولا يخلى مسئولية أيا منهما فى تحمل تبعات هذا القرار ، صدور هذا القرار الحاسم عن طرف رغم أنف الطرف الآخر .

وصحيح أن القرار السياسى يخوض المعركة الاقتصادية وينازل العدو فى الميدان ، ولا يعفى الاقتصاد من أن يحارب معه هذه المعركة . وصحيح أيضا أن القرار الاقتصادى يخوض المعركة الاقتصادية ، وينافس العدو فى الأسواق ، ويطلب من السياسة أن تحميه وتؤمن ظهره فى هذه المعركة . وهذا هو عين العناية بالعلاقة التى تربط بين الاقتصاد والسياسة ، وهذا هو أيضا التوظيف الاجبارى لمفعول وفعل هذه العلاقة .

وهذا معناه أن القرار السياسى والقرار الاقتصادى لا يفرض أحدهما فى الآخر . ولا هما يفرطان أبدا فى العلاقة التى تنسق بينهما وتكفل الدعم المتبادل بينهما . ومعناه أيضا أن المتغير الذى يصطنعه أى من هذين القرارين ، لا يعفى المتغير الآخر من تأثيره المباشر أو غير المباشر . ومعناه بعد ذلك كله أن سلامة القرار السياسى وحسن توظيف المتغير السياسى ، يؤمنه سلامة القرار الاقتصادى وحسن توظيف المتغير الاقتصادى . وهذا هو التعبير الذى يجسد التوظيف السليم للمتغير السياسى وللمتغير الاقتصادى ، فى اطار العلاقة الصحيحة بينهما .

ولكن عندما تصدر السياسة القرار ، فى غيبة الاقتصاد أو على غير ارادة الاقتصاد ، وعندما يصدر الاقتصاد القرار فى غيبة السياسة أو على غير ارادة السياسة ، فلا يعنى ذلك أن الطرف الذى يصدر القرار يفرض فى العلاقة مع الطرف الآخر . بل ربما تعنى - فى الحقيقة - أن هذا الطرف يستخف بالطرف الآخر ، فى اطار حسن النية . وبموجب الاستخفاف ، الذى تبرره النية الحسنة ، يطلب الطرف صاحب القرار الدعم والاستجابة من الطرف الآخر .

ويسفر القرار السياسى عن المتغير الذى يلوى ذراع الاقتصاد أو يطوعه . ويسفر القرار الاقتصادى أيضا عن المتغير الذى يلوى ذراع السياسة أو يطوعها . وقد يتحمل الاقتصاد صدمة هذا المتغير السياسى ويطاوعه ، وقد تتحمل السياسة صدمة المتغير الاقتصادى ويطاوعه أيضا ،

لأنه لا ينبغي التفريط أبداً في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة . وقد يتحمل الاقتصاد صدمة هذا المتغير السياسي ولا يتحملها ويتعرض للتداعى والانهيـار وتعرض معه السياسة للخطر . وقد تتحمل السياسة صدمة المتغير الاقتصادى ولا يحتملها وتعرض للتخبط وعدم الاتزان ، ويتعرض معه الاقتصاد لنفس الخطر .

والتعرض لهذا الخطر لا يعنى أبداً أن الأمر أمر متساند فقط ، وعلاقة تكفل هذا التساند بين السياسة والاقتصاد . بل هو تعبير عن خطورة هذا التلاعب الذى تتضرر به حركة الحياة . وهو أيضاً أحسن تعبير عن معنى التلاعب الذى يؤثر بموجبه المتغير السياسى غير السليم على المصلحة الاقتصادية حتى تتضرر . بل قل أن هذا هو التعبير الصريح ، الذى يجسد التوظيف الردىء ، لفعل أو تأثير المتغير السياسى (٥٠) .

وبصرف النظر عن حسن النية أو عن سوء النية ، يكون هذا التوظيف الردىء للمتغير الاقتصادى غالباً على غير ارادة الواقع السياسى أو فى غيبة مشيئته . ومن شأن هذا التوظيف الردىء أن يبعث الخوف وأن يفرع أمن الحياة فى الدولة . وبموجب هذا الخوف وعدم الاستقرار لا يضطرب الواقع السياسى فقط بل يتخبط القرار السياسى وتتخبط السياسة والعلاقات السياسية بين الدولة وكل أو بعض الدول فى مجتمع الدول .

وبصرف النظر عن حسن النية أو عن سوء النية أيضاً ، يكون التوظيف الردىء للمتغير السياسى غالباً على غير ارادة الواقع الاقتصادى أو فى غيبة حريته . ومن شأن هذا التوظيف الردىء أن يثير نزعات الخوف ، وأن يفرع أمن الحياة على المصير الاقتصادى . وبموجب هذا الفرع والخوف ، لا يضطرب أو لا يتخبط الواقع الاقتصادى فقط ، بل يضطرب ويتخبط السلوك الذى يصدر القرار الاقتصادى . ويتخبط الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية بين الدولة ، وكل أو بعض الدول فى مجتمع الدول (٥١) .

(٥٠) بدعى الوطنية الصادقة ، يختار النظام السياسى التحول الاشتراكى الاقتصادى . وفى غيبة الاقتصاد أو رغم أنه ، يصدر القرار السياسى بالتأميم والمصادرة ، لحساب الواقع الاقتصادى . وبدوى تصفية الاقطاع والتصدى لضغوطه على القرار السياسى والقرار الاقتصادى ، يوضع هذا القرار السياسى موضع التنفيذ ، بالشكل الذى يبعث النزاع والخوف ، ويدعو الى قدر واضح من التخبط الاقتصادى .

(٥١) تعطى البرازيل نموذجاً واضح المعالم فى شأن هذا التخبط الاقتصادى بعد أن بلغت مديونية الدولة حداً خطيراً وفاقت كل توقع . ويشترك التوظيف الردىء للمتغير الاقتصادى والمتغير السياسى معاً فى وصول البرازيل الى حافة الهاوية .

وفى إطار هذا التخبط الاقتصادى والخوف على المصير الاقتصادى ، يتخبط السلوك الاقتصادى على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة فى الدولة . واضطراب وتخبط السلوك الاقتصادى هو الذى يفقد السيطرة على العلاقات الاقتصادية السوية ، فى إطار الواقع الاقتصادى . بل قل انه هو الذى يوقع هذا السلوك فى الخطأ الاقتصادى ، ويجنى الواقع الاقتصادى على مستوى الدولة عواقب هذا الخطأ .

وفقدان السيطرة على العلاقات الاقتصادية السوية فى إطار الواقع الاقتصادى المتخبط ، يجسد الخطر الاقتصادى . وتظهر عواقب هذا الخطر أول ما تظهر فى تردى العلاقة وتخبطها الحقيقى وفقدان التوازن بين دخل الفرد من ناحية ، ودالة الاستهلاك ودالة الادخار من ناحية أخرى (٥٢) . كما تظهر أيضا فى تردى العلاقة وتخبطها الحقيقى وفقدان التوازن بين دخل الحكومة وإيراداتها من ناحية ، ومصروفاتها الكلية فى أوجه الانفاق المناسبة وغير المناسبة من ناحية أخرى .

ويبدو أن الخوف والتخبط وعدم الاطمئنان على الأمن والمصير الاقتصادى ، هو الذى يحفز التمدى فى الطلب الى حد انهوور فى الاستهلاك على مستوى الأفراد . وهو الذى يحرض على الانفاق ويبث الخوف فى الادخار والمدخرات . وهو أيضا الذى يوقع الدولة فى برائن المديونيات التى تستخدم لمواجهة فقدان التوازن بين الإيرادات والمصروفات . وهذا هو المعنى الحقيقى للاخلال بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك وبين العرض والطلب وبين الإيراد والمصروف .

والاخلال بهذه العلاقة أو تقويضها ، هو العلامة-التي تبشر بالعجز الحقيقى فى قوة صمود الواقع الاقتصادى على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع . بل وهى أيضا التى تهز وتزلزل البناء الاقتصادى . وتدعو هذه الأوضاع الاقتصادية المهتزة الى عزوف الفرد عن الادخار والى التمدى فى الاستهلاك المنهور . ويحرم الاقتصاد من هذه المدخرات التى يطيش صوابها

(٥٢) فى مثل هذا المناخ الاقتصادى المشحون بالخوف والفزع ، يلعب المتغير السياسى دوره ويؤثر على العلاقة بين دخل الفرد ومعدلات انفاقه . بل يتحول شعب مصر من مجتمع زراعى عاش تجربته الاقتصادية على المدى الطويل وهو حريص على التوازن بين الاستهلاك والادخار ، الى مجتمع يبدد ويفرط فى هذه العلاقة . ويبادر الفرد الى الاستهلاك المنهور ، لأنه يخاف على مدخراته من مفاجات القرار السياسى ومتغيرات السياسة والاقتصاد .

ويبدها الاستهلاك من غير مبرر سوى الخوف والتخبط الاقتصادي . ويحرم الاقتصاد من مورد هام من الموارد التي تمول المشاريع وتحمل عبء النمو الاقتصادي .

ويظهر أثر هندان السيطرة أيضا على العلاقة والتوازن الذي تتحقق بموجبه هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ويبدو أن توظيف المتغير السياسى الذى يتخفى أو يتستر وراء القرار الاقتصادى الذى يقدم المعونة أو الهبة أو المنحة الاقتصادية الى الدولة المتخلفة ، يلعب دوره المخرب الذى ينتهك هذه العلاقة . بل تصبح فى ظاهر المنحة كل أسباب التعاون والوجود وفى باطنها كل دواعى العذاب والتدمير الاقتصادى .

وفضلا عن استخدام المعونة أحيانا كثيرة لتطويع القرار السياسى فى الدولة المتخلفة أو لترسيخ التبعية الاقتصادية للدولة التى تقدم المعونة ، تفرق هذه المعونة الاستهلاك بالسلع التى توقع به فى حبال الادمان . بمعنى انها تحفز التماذى فى الطلب ، ولا ترد يده فارغة ، حتى يصل الاستهلاك الى حد التهور . ثم تجنى الدولة صاحبة المنحة ثمرة هذا التهور الاقتصادى وكأنها تتقاضى ثمن المتغير السياسى والاقتصادى .

وفى مقابل هذا التهور فى الاستهلاك ، وتسديد الثمن ، لا تدعم هذه المعونة الاقتصادية غير المتجردة ، التنمية فى الانتاج . وعندئذ تتفسخ العلاقة بين الانتاج والاستهلاك فى الدولة المتخلفة التى تحصل على المعونة . ويزلزل الطلب المتهور فيها الانتاج المتهالك . والاخلال بهذه العلاقة والتفريط فى التوازن الاقتصادى ، هو عين ما يجسد أخطار وعواقب سوء توظيف المتغير السياسى فى التلاعب بالاستهلاك والتأثير على المصلحة الاقتصادية الكلية فى الدولة المتخلفة .

وعلى مسرح الأحداث فى الوقت الحاضر ، وتحت سمع وبصر مجتمع الدول العالمى ، نشهد هذا المتغير السياسى . بل قل أن العالم يشهد توظيف هذا المتغير السياسى الرديء أحيانا ، وغير الرديء أحيانا أخرى ، فى اطار العلاقات الدولية بين الثرى والفقير من الدول (٥٣) أو بين الدول المتقدمة

(٥٣) قدمت الولايات المتحدة الامريكية المعونة فى اطار مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية . وكان القرار السياسى من وراء توظيف هذه المعونة وتقديمها الى دول أوروبا التى تضررت بالحرب وويلاتها . ولقد نجحت فى تجريد هذه المعونة من أى هدف سوى إعادة بناء الكيان

والدول النامية^(٥٤) . كما نشهد سوء هذا التوظيف غير المتجرد أيضا وقد أضيف الى عناصر الصراع وقواعد اللعبة بين القوى الكبرى ، فى كل جولة من جولات التنافس على درب الهيمنة الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمى .

وتستشعر الدول الصغيرة والدول النامية وترزح تحت وطأة هذا التوظيف الرديء . بل قد تستسلم لفعل المتغير السياسى الذى يزلزل البناء الاقتصادى الهش فى هذه الدول من أساسه . ونستمع من حين الى حين آخر ، صيحات تنادى وتستغيث . وهى تنادى وتطلب البحث عن نظام اقتصادى جديد ، على أمل التملص من فعل هذا المتغير السياسى ووطأة توظيفه الرديء فى ظل النظم الاقتصادية الحالية المعمول بها على الصعيد العالمى .

المتغير النفسى Self Variable

المتغير النفسى ، هو متغير تسفر عنه النفس المتفردة . ومع ذلك تتأثر النفس وهوى النفس والحالة النفسية بعوامل متنوعة ، منها عوامل ذاتية بحتة ومنها عوامل خارجية . وهناك أكثر من تفاوت وأكثر من مبرر لهذا التفاوت بين النفس وهوى النفس والحالة النفسية من فرد الى فرد

الاقتصادى فى هذه الدول التى تحالفها وتعتمد على التحالف معها فى مواجهة المعسكر الآخر . أما توظيف هذه المعونة على الصعيد الآخر فى الدول المستقلة حديثا ، فلقد كان مغرضا وغير متجرد الى أبعد الحدود . وبرهن على أن المعونة الاقتصادية كانت لحساب الاستهلاك واستنفار شهوة الطلب واغراقه فى الادمان . وربما أرادت بموجب هذا التوظيف الرديء ، أن تفتح الباب أمام المبيعات الأمريكية ، بعد أن ترسخ هذا الادمان . أو قل أنها أرادت أن تحول الطلب من امتداد يديه الى سلع الدولة التى كانت تسيطر ابان الاستعمار ، الى السلع البديلة التى قدمتها المعونة ورسخت ادمان الطلب عليها .

(٥٤) اصدار قرار وقف ضخ البترول العربى لدعم الموقف العسكرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ نموذج من نماذج توظيف القرار الاقتصادى لحساب المتغير السياسى والعكس صحيح . وكان المطلوب الضغط على الدول التى تقدم العون لاسرائيل . وكانت ردود فعل كثيرة . ونذكر منها الصدمة التى أيقظت المستهلكين . ومن ثم كانت سياسة البحث عن مصادر الطاقة البديلة ، تخوفا من تكرار هذا الموقف . والنجاح فى هذا الاتجاه سواء تمثل فى ترشيد سلوك استهلاك الطاقة أو تمثل فى العثور على بدائل للبترول ، معناه صريح وهو يكشف عن مبلغ تأثير الطلب أو الاستهلاك وصدمة القوية بفعل المتغير السياسى ، سواء كان التأثير سلبيا أو كان التأثير ايجابيا .

آخر . ومن شأن العوامل الذاتية البحتة ومصدرها الفرد نفسه ، والعوامل الخارجية في اطار المناخ البشرى الذى يعيش فيه (٥٥) ، أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر ، على الحالة النفسية وعلى السلوك النفسى واتجاهاته الذاتية المادية والمعنوية .

وصحيح أن هناك فرق واضح بين النفس السليمة والنفس المريضة . وصحيح أيضا أن التمييز واضح بين النفس المطمئنة ، والنفس اللوامة ، والنفس الأماره بالسوء . وصحيح أيضا أن التربية تغرس فى النفس ميولها ونزعاتها واستعداداتها الخاصة التى تميزها عن النفوس الأخرى . وليكن الصحيح بعد ذلك كله أن كل نفس تملك الاستعداد للتغير وعدم الاستقرار استجابة لدوافع ذاتية أو لدوافع خارجية . ويختلف بالضرورة مبلغ هذا الاستعداد للتغير وتتفاوت معدلاته الى حد كبير .

وواضح فى هذا الشأن مبلغ التفرد فى النفس (٥٦) ومبلغ التغير النفسى وحتمية الاستعداد لهذا التغير . وواضح فى هذا الشأن أيضا ، مبلغ الخصوصية فى الحالة النفسية ومبلغ الذاتية المحدودة فى المتغير النفسى ، لأن الأمر كله يتعلق بطبيعة النفس ذاتها من ناحية ، وبالحالة النفسية للفرد ، فى اطار علاقاته الاجتماعية وفعل الدوافع الخارجية ، فى الأوضاع العادية وغير العادية ، ومبلغ هيمنتها على المناخ النفسى البشرى فى المكان والزمان من ناحية أخرى .

وقل إن أفعال وردود أفعال الدوافع الخارجية التى تؤثر فى الحالة النفسية أو التى تصطنع المناخ النفسى متغيرة فى حد ذاتها . وهى تتغير من فرد الى فرد آخر ، ومن وقت الى وقت آخر ، ومن أوضاع الى أوضاع أخرى . ويبدو بكل الوضوح أن النفس لا تعرف الثبات ولا تجتجح الى الجمود أبدا . بل هى أميل أو أكثر ميلا الى التغير فيتراوح هذا التغير ، بين الرضا

(٥٥) تبين هذا المعنى فى قول الشاعر :

والنفس كالطائر ان تهماله شرب على حب الرضاع وان تظلمه ينقطع

(٥٦) يجسد التقسيم الترانى هذا التفرد ، عندما يميز بين النفس المطمئنة ، والنفس اللوامة ، والنفس الأماره بالسوء . وهناك حتما فروق بين استعداد كل نوع من هذه الأنواع للتغير بفعل الدوافع الذاتية ، أو استجابة لفعل الدوافع الخارجية . وهناك أيضا فروق بين نزعات هوى كل نفس من هذه الأنواع المتباينة ، وبين قدرات كل نفس فى السيطرة على هذه النزعات ، والتعبير المناسب عنها بالسلوك المناسب .

والاعتراض والرفض . وتغير النفس وانتقالها من حالة الرضا الى حالة الاعتراض ، والى حالة الرفض ، هو الذى يغير السلوك النفسى . ومن ثم يبدو المتغير النفسى وهو لا يعرف الثبات أبدا ، فى المكان والزمان .

ويتفق الباحثون على أن هذا المتغير هو أكثر المتغيرات البشرية استعدادا للتغير . ويعتمد فى تغيره أو تقلبه ، على فعل وتأثير متغيرات كثيرة أخرى . فضلا عن كونه أكثر المتغيرات استعدادا للتغير والتقلب السريع ، هو سرعة استجابته لحساسية الحالة النفسية وتقلبها التقلب السريع أو المفاجئ^(٥٧) ، والدوافع التغير فى المناخ النفسى المهيمن . وهذا التغير أمر عادى تماما ومتوقع دائما وليس له علاقة اطلاقا بقلق وتقلبات النفس المريضة والحالة النفسية المرضية .

ومهما قيل فى شأن تغير النفس السليمة وكيف ولماذا يحدث ، وكيف يعلن عنه التحول السريع أو المفاجئ فى الحالة النفسية وكيف يبلغ التغير حد التقلب السريع من غير مبرر ظاهر أو معلن ، فانه لا يجسد ولا يرقى الى نوعية التغير فى شكله المريض وهو يتمرد على النفس أو على نفس الجماعة . بل ان تغير النفس السليمة فى أقصى حالات تقلباته ، لا يبلغ حد الطعن أو الخروج المتمرد على موجبات التصالح الحقيقى مع النفس .

وهذا معناه أن المتغير النفسى لا يتناقض مع النفس وهوى النفس أبدا . وسواء كان هذا التغير النفسى ، تغيرا سريعا متهورا ، أو تغيرا بطيئا حذرا ، فهو يساير هوى النفس والدوافع التى تسيطر عليه . وهو أيضا نتيجة لديناميكية ضرورية وحيوية وتفاعلات كيماوية ، فى اطار تركيب البنية النفسية . ولا تصلح هذه البنية النفسية ، ولا تستقيم أوضاعها السوية ولا يكون التصالح مع النفس سارى المفعول فى كل وضع من هذه الأوضاع المتغيرة ، الا بموجب التوازن النفسى ، الذى لا يعرف الثبات أو السكون أبدا .

والأخذ بمنطق ومفهوم وموجبات هذا التوازن النفسى ، الذى لا يعرف الثبات أو السكوت ، فى اطار التصالح مع النفس علامة لا تضل أو لا تضلل

(٥٧) البنية النفسية للفرد مسألة تتعلق بالذات . والذات نظام داخلى خاص وبنية متميزة فى مكونات شخصية الفرد . وهناك اعتقاد يؤكد حقيقة العوامل فى صميم الذكوىز البيولوجى ، وهى تلعب دورا مؤثرا فى مكونات البنية النفسية . وتؤثر هذه العوامل الدائبة فى صحة الدوافع الخارجية فى أوضاع الحالة النفسية للفرد . ويجسد السلوك حالة النفس فى كل وضع من هذه الأوضاع النفسية المتغيرة .

فى بيان معنى التغير النفسى عند الفرد وعند الجماعة . بل قل انه هو الذى يفسر مبلغ علاقة التغير النفسى عند الفرد بالمناخ النفسى العام على صعيد الجماعة (٥٨) . ومن ثم هو الذى يجسد أبعاد هذا المتغير النفسى وتأثيره المباشر وغير المباشر على سلوك الفرد وسلوك الجماعة . وفى بعض الأحيان ، يصبح السلوك الفردى الذى يطاوع المتغير النفسى ويجاريه ويستمتع اليه ، وكأنه فعل السحر على السلوك الجماعى . ويعبر عن هذا المعنى انتقال الأفكار والخواطر والشعور والأحاسيس والتصرفات التى تجاوب هذا التأثير النفسى (٥٩) . انتقالا سريعا .

وأهم ما ينبغى أن نعتنى به فعلا ، فى مجال دراسة مفهوم التأثير والتأثير النفسى ، هو استجابة السلوك النفسى الفردى للمتغير النفسى الفردى أو الجماعى استجابة حقيقية . ولا يحول التفاوت بين الفرد والفرد الآخر ولا التفاوت بين المناخ النفسى والمناخ النفسى الآخر ، دون هذه الاستجابة . بل قل انها الاستجابة المنطقية التى لا يمكن تجاوزها أو التهرب منها . وتبدو كأنها رد الفعل الذى يجسد مبلغ الاستمتاع أو الاصفاء الشديد لكل موجبات التغير النفسى فى اطار المناخ النفسى السائد فى المكان والزمان .

وهكذا ندرك معنى ومغزى المتغير النفسى الذى يبدل الحالة النفسية وهو أمر وارد ومقبول . بل لا اعتراض على هذا المتغير النفسى ولا اعتراض عن فعله وتأثيره . ولا يمكن السيطرة عليه أو على موجبات سيطرة فعالة عليه ، وهو يطاوع العوامل والدوافع التى تصطنع التغير النفسى وتتسبب فيه . والتوظيف الحسن لهذا المتغير النفسى لا يعنى أن يترك له الحبل على الغارب لكى يطاوع الفرد هوى النفس ويستمتع اليه ويجاوبه . بل هو التوظيف الذى يطاوع التغير الى الحد الأنسب الذى يبقى على أو يحافظ على التوازن النفسى فى أوضاعه الصحيحة السوية والتصالح مع النفس .

ولكن الخوف كل الخوف من سوء توظيف المتغير النفسى توظيفا يتجاوز هذا الحد الأنسب ، ويطاوع هوى النفس وتوقع به فى الهاوية . ولا يحسب

(٥٨) معجم علم الاجتماع ، ص ٦٤ ، ٦٥ .

Turner, R.H. : Handbook of Sociology, London

(٥٩) عندما يترجم الخائف خوفه الشديد فى صيحة تدوى وتعلن عن الخوف من الظلام فى مكان ما ، يجاوبه الجمع استجابة سريعة فاذا بهم جميعا فى حالة خوف وفزع دون تحديد المبرر الذى يستوجب هذا الخوف أو يبرره .

هذا التوظيف السيء حساب التصالح مع النفس ، ويبدو وكأنه الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدور الناس . وعندئذ يتسلط هوى النفس ويزين للفرد الخطأ الاقتصادى ، ويحرضه . ويتسلسل هذا التوظيف السيء من خلال السلوك الفردى الذى يتسلط عليه هوى النفس الى الإساءة التى تضر المصلحة الاقتصادية المشتركة للجماعة أو للتشكيل الاجتماعى ، أو التى تطعنها .

وسوء توظيف هذا المتغير النفسى الذى نتخوف منه هو الذى ينشط دواعى الاختيار ويغرى التذوق الخاص فى الطلب . وهو الذى يوجه السلوك الاستهلاكى الفردى ، ويحملة من خلال اغراء هوى النفس والتغريب به ، على المضى ، فى الاتجاه الاقتصادى غير الصحيح . وهو الذى يصطنع الغشاة التى تحجب وتحول دون استشعار خطر التردى فى عواقب هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى .

وتسرى من هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى عدوى الاغراء والتغريب (٦٠) . وتكون لهذه العدوى فعل السحر على السلوك الاستهلاكى الجماعى الذى يمضى أيضاً فى الاتجاه الاقتصادى المنحرف أو غير الصحيح (٦١) . وهذا معناه أن هذا التوظيف السيء يتخذ من المتغير النفسى حافزا لغزو وقهر والسيطرة على هوى النفس . بل قل أن هذا المتغير يوظف

(٦٠) الدعاية الرخيصة وسيلة من وسائل الاغراء النفسى . ونضرب لذلك مثلا بالاعلان عن السلعة المعنية وتوظيف أسباب الاغراء التى تزين هذه السلعة وتغرى بالمستهلك . وقد يرصد الاعلان الجوائز القيمة ، لكى يتحقق هذا الاغراء النفسى الذى يأسر الطلب . بل هو يتسلسل بهذه الجائزة لكى يطاوعه هوى النفس ويضمن القرار المتهور فى الطلب .

(٦١) فى القرية المهرية ، نموذج حى ، حيث تدعو المتغيرات وتتسلسل من خلال المتغير النفسى الى اقدام أحد أبناء القرية على حيازة جهاز كهربائى معين (ثلاجة - جهاز تسجيل - تلفزيون - جهاز فيديو) . وقد يملك هذا الفلاح فى القرية وبين عشيرته كل المبررات التى يستجيب بموجبها الاقتناع النفسى الذاتى لهذه المتغيرات ويطاوعها . وقد لا نشجب هذا القرار أبداً ، ولكن هذا السلوك الفردى يكون له فعل السحر . ويتمثل هذا السحر فى محاكاة السلوك الجماعى الذى يتبارى أو يتنافس ، ويمضى بكل السبل والأساليب على درب التقليد من أجل حيازة مثل هذا الجهاز والحصول عليه . وعندئذ يبدو هذا السلوك الجماعى شامداً وقائلاً ولا مبرر له ، لأنه يطاوع هوى النفس ويجاوب المتغير النفسى الذى يأمر بالسوء ولا يعرف كيف يبرر هذا الأمر . وهل أسوأ من أن يبيع بعض الفلاحين بموجب الاستماع لهذا المتغير النفسى ، الحيوان أو حلى الزوجة أو أن يستدين ، لكى يحصل على هذا الجهاز ؟

هوى النفس التى تطاوع الاغراء بالتوظيف الذى يأمر بالسوء ، بعد أن يسلب الارادة فى اصدار القرار الصحيح لحساب الاستهلاك . وهذا معناه أنه يضع الاستجابة النفسية فى الموضع الذى يزين فيه هوى النفس بأسباب الاغراء والتغريير ، الدوافع والخوافز التى تستنفر شهوة الطلب لحساب الاستهلاك .

وكان المتغير النفسى يخاطب هوى النفس ويفتح الأبواب التى يتسلسل منها التأثير على هوى النفس . ويتوقع هذا التأثير الذى يسيطر على هوى النفس ، قرار الطلب لحساب الاستهلاك فى برائن الاغراء والتغريير . بل قل أن هذا المتغير النفسى يفتح كل الأبواب لفعل وتأثير كافة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ويبرر لها أن تؤثر على هوى النفس . وفى وسع هذا المتغير النفسى أن يخفى معالم التغريير بالنفس ، ويهون عليها أمر الاستسلام للاغراء أو للتغريير الذى يضلل السلوك الاستهلاكى .

ويجمع هذا المتغير النفسى كل الموجبات التى تعرض هوى النفس ، وتزين كل مبررات الاقتناع النفسى ، حتى تمتد أيدى الطلب وتقبل على حيازة هذا الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك . ويسبكت هذا المتغير النفسى بهذا الاقتناع النفسى كل أصوات التفكير السليم والتعقل الرزين التى تتدخل على أمل ترشيده القرار الصادر من أجل حيازة هذا الطلب وصدق الحاجة اليه .

وكم من قرار أهوج أو متهور أو جائر ، يصدره الفرد وهو فى ضلال الحالة النفسية التى يفرضها هذا التغير النفسى . ويدعو هذا المتغير هوى النفس لكى يتشبث بالطلب ويزين له الاغراء وجوب الطلب وعدم التنازل عنه . وكم من عودة ورجوع وندم تصيب الفرد فتجرح قراره المتهور ، عندما ترتفع أو تزول أو تكف ضغوط المتغير النفسى على هوى النفس ، وتعود الحالة النفسية الى الوضع السوى الذى يسمح بمناقشة هذا القرار الأهوج . ولكن هل ينبق هذا الرجوع أو هذا الندم بعد تنفيذ القرار ؟

ماذا تفعل المتغيرات بالاستهلاك ؟

بعد هذا القهم الكلى لأثر وفعل المتغيرات فى الطلب ، ندرك كيف تفتح هذه المتغيرات وتثير شهية الاستهلاك وتوقع به فى شهوة الطلب . بل ينبغى أن نعرف مفعول هذه المتغيرات الذى لا يقف عند حد عندما يسيطر على الاستهلاك . كما ينبغى أن ندرك العلاقة بين سوء توظيف هذه المتغيرات

المتعددة والمتنوعة من جانب ، والتمادى فى خطيئة الطلب المتهور فى جانب آخر . ومن ثم نعرف مبلغ تجاوز أو اختراق هذا التمداد المتهور حد التوازن الاقتصادى السليم بين الانتاج والاستهلاك .

وما من شك فى أن هذا التمداد فى خطيئة الطلب المتهور ، الذى لا يكف ولا يشبع ، يتخذ من المبرر الحضارى وسيلة ، تبرر به ان يطأوع المتغيرات ، وأن يصغى الى تأثيرها أو تحريضها . كما يتخذ أيضا من الاستعداد النفسى مطية للاقتناع النفسى بهذا التحريض ، والاقبل على ممارسة السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى . ولقد أدت هذه الممارسة الى :

١ - اتساع مجالات الاستهلاك اتساعا رهيبا ، يفرض تعدد الأغراض والأهداف ، التى يكون من أجلها التعدد والتنوع الواسع فى الطلب لحساب الاستهلاك ، واشباع هذه الأغراض الكثيرة والمتجددة ، من غير حدود . وعندئذ تكون الاستجابة الفورية لما تنطوى عليه هذه الأهداف ، وهى تنمو وتتطور وتتجدد ، من خلال تطلعات ونزوات وانحرافات توقع الممارسة الاستهلاكية فى الخطأ الاقتصادى .

٢ - تفاوت مستويات الاستهلاك تفاوتاً صارخا ، يفرض اختلاف وتنوع الامكانيات والقدرات ، التى يكون بموجبها التباين والتنوع المشتت فى اتجاهات الطلب لحساب الاستهلاك ، والاذعان الصاغر للمتغيرات . وعندئذ يكون التلاعب بالممارسة أو بالسلوك الاستهلاكى المتباين فى الطلب ، ومبلغ الحاجة الذى لا يسكت ، أو مبلغ تهوره الذى لا يكف عن التردى فى الخطأ الاقتصادى .

٣ - تعقيد أوضاع الاستهلاك تعقيدا مخيفا ، يبيح اساءة توظيف المتغيرات والاستماع اليها ، الى حد التمداد المدمر فى الطلب المتهور أحيانا أو الجائر أحيانا أخرى ، لحساب الاستهلاك . وعندئذ يكون القبول المستسلم لفعل وضغوط هذه المتغيرات فى المكان والزمان التى تغرى وتغرى وتعرض الطلب ، امعانا أو اصرارا على ممارسة الخطأ الاقتصادى .

وتستحق هذه القضايا العناية فى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية . بل هى تستحق الدراسة التى تعتمد على مرونة التحليل والبحث التحليلي ، كبيان الكيفية التى تحمل بموجبها المتغيرات ، اتساع وتفاوت وتعقيد الاستهلاك ، على المضى الى حد التردى فى الخطأ الاقتصادى وتبريره وعدم

العدول عنه . بمعنى أن نتبين مسئولية المتغير في اتساع وتفاوت وتعقيد الاستهلاك ومسئولية المتغيرات في توجيه الممارسة الاستهلاكية توجيهها يضللها ويوقع بها في برائن الخطأ الاقتصادي ومضاعفاته وعواقبه .

اتساع مجالات الاستهلاك :

يمثل اتساع مجالات الاستهلاك قضية الاحتمال الوارد دائما . بل ويتأتى هذا الاتساع بكل المرونة ويمضى من غير حدود . ويدعو التحول الحضارى فى المكان ، أو المتغير الحضارى من مكان الى مكان آخر ، ومن زمان الى زمان آخر ، الى تنوع الأغراض ، وتباين الأهداف ، وتعدد الغايات ، وتضاعف التطلعات ، التى تستغرق فيها حركة الحياة . ويؤدى هذا الاستغراق حقا الى موجبات هذا الاتساع فى مجالات الاستهلاك ، والى المضى من غير توقف عند حد معين ، يوقف هذا الاتساع .

وهذا معناه أن التفتح الحضارى فى المكان والزمان ، هو الذى ينوع الأغراض ، ويعدد الغايات ، وينمى الاستعداد الحقيقى للاقتناع النفسى بالأهداف التى يرنو اليها الاستهلاك . وهو الذى يفتح كل الأبواب التى يمضى فيها اتساع مجالات الطلب متحررا من أى قيد ومتطلعا الى كل جديد . بل قل انه هو أيضا الذى يصطنع كل المتغيرات الحضارية ، التى تبرز اثارة وتفتح شهية الاستهلاك ، أو التى تستوجب اتساع مجالات الطلب ، وتنصاع لكل دواعى وحوافز المتغيرات الأخرى .

وكان التفتح الحضارى والتغير الحضارى شريكان متفقان على درب واحد ، فى المكان والزمان . ويشتركان معا ، فى حملة التأثير والاثارة التى تحفز الطلب ، أو فى حملة الاغراء والتغريض الذى يحرض الطلب ويزين له الالحاح فى الطلب والحصول عليه . وهما معا شركاء فى توجيه الطلب فى الوجهة التى تحتم اتساع مجالات الاستهلاك من غير حدود . وهما معا شركاء أيضا ، فى تبرير واقناع المستهلك بحتمية هذا الاتساع أو التوسيع والتمادى من غير حدود فى الطلب . بل قل انهما معا ، يملكان القدرة على استمرار هذا الاتساع فى مجالات الاستهلاك ، بشكل لانهائى .

ويشمل هذا الاتساع فى مجالات الاستهلاك ، ما هو ضرورى ولازم بالفعل ، وما هو كمالى ولا يلزم بالضرورة . كما يشمل هذا الاتساع احتواء كل ما تستوجبه المتغيرات الحضارية التى تصحبها المتغيرات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية ، سواء كان توظيفها توظيفا سويا أحيانا ، أو توظيفا

رديثا أحيانا أخرى . كما يشمل هذا الاتساع ما هو أهم من ذلك كله حيث يطاوع الاستهلاك فعل المتغيرات ويتعمد تحويل بعض المطالب والحاجات من قائمة الكماليات الى قائمة الضروريات .

وهذا معناه أن التفتح الحضارى الذى يصطنع التغيير الحضارى فى المكان ، فيتنور وينتفع بموجبه الانسان ، يمرر فعل كل المتغيرات وتأثيرها تحت شعار المبرر الحضارى . ويصطبغ هذا المبرر الحضارى مسئولا عن تفتح شهية الاستهلاك وتوسيع مجالات الاستهلاك من غير حساب . ومعناه أيضا أن المتغير الحضارى ، هو رأس الجسر ، وخاصة عندما يوظف توظيفا رديثا ، ويضلل اتجاهات الشهية الاستهلاكية المتفتحة ، وهو المسئول عن كل اتساع من غير حساب أو من غير مبرر ، فى مجالات الاستهلاك .

وفى كل الاتجاهات المدنية المتنامية ، والتغير الحضارى الجديد والمتجدد ، الذى يسجل التطور المادى والروحى ، من عصر الى عصر آخر ، لم تقتنع أبدا ارادة الاستهلاك بطلب ما هو ضرورى فقط ، بل ولم تتوقف هذه الارادة أبدا عند حد المعقول . وهى لا تكف عن الطلب ، وتجد المبرر الحضارى للطلب . وتجد من حين الى حين أكثر من مبرر لكى تتوالى اضافة الطلب الى الطلب الآخر . ويقترن هذا كله بأكبر قدر من المتعة ورضا هوى النفس ، لدى الحصول على الطلب .

وتتمادى هذه الارادة فى الطلب مع مرور الوقت . ولا تكف عن اضافة المزيد الى قائمة الضروريات أو الى قائمة الكماليات . ولا تجد حرجا فى أن تداوم على هذا السلوك الذى يجاوب المتغير الحضارى أحيانا ولا غبار عليه ، أو أن تداوم على هذا السلوك الذى يجاوب فعل كل المتغيرات تحت عباءة المبرر الحضارى أحيانا أخرى ، ويستحق التجريح والشجب . وتعتمد هذه الارادة المتهورة أحيانا والمتأنية أحيانا أخرى ، على عنصر الزمن وهو عامل مهم فى أمر التغيير بصفة عامة لكنى تمضى فى التعبير عن شهوتها ، وتطلعاتها التى لا تكف ولا تنتهى .

ويدعو عنصر الزمن حركة الحياة على الدرب الى استحداث التغيير من عصر الى عصر آخر ، وإلى تغير المتغيرات التى تؤثر على حاجة الاستهلاك وتطور مطالبه أو تستنفر شهوته . ولا يكون هذا التطور تغيرا فى الكم الكلى أو الكيف المتنوع للطلب فقط بل — وهذا هو الأهم — أن يدعو التغير الى اضافة الجديد باستمرار وهنئوا وليد التجديد الى قائمة الطلب . وهذه

الإضافات التي تتوالى وتكرر هي التي توصف - في العادة - بأنها تلبى حاجة العصر . وهي في الحقيقة الإضافات التي تجاوب فعل المتغيرات التي تؤثر على الطلب في المكان .

وهذه الإضافات المتكررة إلى قائمة المطالب ، تعنى بالضرورة إضافة الجديد إلى الضروريات ، التي لا يفرط فيها أو يتنازل عنها الطلب . كما تعنى أيضا إضافة الجديد إلى الميسرات وإلى الكماليات ، التي يتنعم بها الطلب . وبموجب هذه الإضافات المتكررة التي تجد دائما المبرر المناسب لكي تنضم إلى قائمة المطالب ، ندرك كيف تتسع مجالات الطلب مع مرور الزمن وتتوالى حركة التغير الذي لا يكف من عصر إلى عصر آخر . واتساع مجالات الاستهلاك الذي يعنى الإضافة المتكررة إلى قائمة الضروريات وقائمة الميسرات وقائمة الكماليات ، لا يعنى بالضرورة الحذف أو التنازل من هذه القوائم ، ولا يعنى إحلال طلب معين جديد بديلا عن طلب آخر (٦٢) .

ويكون من حق الاستهلاك في إطار اتساع مجالات الطلب من غير حدود ، أن يتجاوز الحق المشروع من طلب الضروريات التي لا يستغنى عنها ، إلى طلب الميسرات التي تحقق الغرض الاستهلاكي الأفضل ، وإلى طلب الكماليات التي تكفل تنعم الحياة . بل ويكون من حق الاستهلاك وتطلعاته إلى ما هو أفضل دائما في إطار موجبات التغير الذي يفرضه عنصر الزمن ، أن تنتقل السلعة المعنية من قائمة الكماليات إلى قائمة الميسرات وإلى قائمة الضروريات مع مرور الوقت . وهناك أكثر من سبب أو مبرر ، يبرر هذا الانتقال ، ويدافع عنه تحت شعار حاجة العصر . وهذا الانتقال - في حد ذاته - ضرب من ضروب التجديد والتغير والإضافة . وهو في نفس الوقت علامة تبشر بتحسين مستوى المعيشة ، وعلى التجديد الفعلي لهذا المستوى ، في كل عصر .

وكان حركة الحياة على درب الحضارة المتجددة والنامية من عصر إلى عصر آخر ، بكل ما تنطوى عليه ، أو بكل ما يطرأ عليها من تغير ومتغيرات

(٦٢) محتويات قائمة الضروريات وقائمة الميسرات وقائمة الكماليات ، تخص الفرد بذاته . وربما تتفق هذه القوائم في بعض محتوياتها بين الأفراد ، ولكن الاختلاف فيما بينها يكون متوقعا بدرجة أكبر . بمعنى أن الاختلاف احتمال مؤكد بنسب أكبر بكثير من احتمال الاتفاق . وفي إطار هذه الخصوصية ، تحدد هذه القوائم الثلاثة مستوى معيشة الفرد . ومن خلال انتقال السلعة أو الحاجة من قائمة الكماليات إلى قائمة الضروريات ، يكون التحسين في مستوى المعيشة ، للفرد .

متنوعة ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، هي التي تستوجب اضافة الجديد دائما من السلع والمطالب . ويتضمن الاطار الواسع للاحتياجات بكل المرونة هذه الاضافات ، التي تجاوب حاجة الاستهلاك المتجددة من عصر الى عصر آخر . وهي أيضا التي تكفل تحول هذا الجديد من السلع والمطالب من كونه حاجة كمالية ترفه المستهلك الى حاجة ميسرة ترضى المستهلك ، والى حاجة ضرورية في صميم الغاية التي لا يمكن الاستغناء أو التنازل عنها .

وهذه الاضافات المتكررة وهذا التحول المستمر ، اللذان يخضعان معا لكل موجبات التغيير من عصر الى عصر آخر ومن مكان الى مكان آخر ، يحدثان دائما تحت شعار حاجة العصر . وهذا هو بعينه المبرر الحقيقي وليس غيره لاتساع مجالات الاستهلاك . وهو المبرر القوي الذي يشجب كل اعتراض على هذا الاتساع ويسكت صوته . ويضم هذا المبرر في جعبته كل أوجه التغير ، وكل موجبات التغير ، وكل أنواع المتغيرات ، لكي يبرر هذا الاتساع ويدافع عنه ، ولكي يدعم التشبث بالاضافة أو بالتحول ولا يتنازل عنهما أبدا . وهذا المبرر هو بعد ذلك كله الذي يصطنع كل مغريات التغير ، ويصفي لصوت المتغيرات المتنوعة ، ويطاوعها حتى تنتقل السلعة من قائمة الميسرات الى قائمة الضروريات . ويصبح هذا الانتقال وهو من قبيل الاختيار المطلق شيئا لا يمكن التنازل عنه أو لا يجوز العدول عنه (٦٣) .

ولأن حركة الحياة مستمرة فلا تتوقف عند حد معين ، ولأن التغير مستمر فلا يكف أبدا ، فإن هذا المبرر الحقيقي الذي تتسع بموجبه مجالات الاستهلاك ، احتمال وارد ومؤكد من عصر الى عصر آخر . ولا يفقد هذا المبرر الحقيقي مع مرور الوقت ، قوة فعله وتأثيره سواء وهو يوسع مجالات الاستهلاك ، أو وهو يدافع عن هذا الاتساع . وقل أنه المبرر الذي لا يبلى ولا يتبدد ، لأنه يتجدد بالفعل أو بالضرورة بفعل التغير . وتتجدد معه

(٦٣) لا يتنازل الفرد - عن طيب خاطر - عن طلب محتويات كل قائمة من قوائم مطالبه الثلاثة ، لكي يحافظ على مستوى معيشته . ومع ذلك تتباين درجة الالحاح وعدم التنازل من قائمة الى قائمة أخرى . والتنازل عن حاجة من قائمة الكماليات أو قائمة الميسرات ، يهز مستوى المعيشة فعلا ، ولكن التنازل عن حاجة من قائمة الضروريات ، يقوض مستوى المعيشة من أساسه . وينبغي أن يعرف الفرد الذي لا ينبغي أن يتنازل عن الضروريات على الأقل ، كيف تحتوي قائمة الضروريات ما يمكنه التشبث به والمحافظة عليه في مواجهة ضغوط المتغيرات ، التي تجبره على هذا التنازل .

بالتبع المتغيرات التي تؤثر في الطلب لحساب الاستهلاك .

وهذا المبرر الحقيقي الذي يتجدد دائما من عصر الى عصر آخر ، هو الذي يفتح شهية الاستهلاك فلا تكف عن الطلب . وهو الذي يجابو حاجة العصر ويضيف الجديد الى قوائم الطلب ، فلا تفرغ من التنوع المستمر لحساب الاستهلاك . وهو بعينه ايضا الذي يغري الطلب أحيانا وهو على حق أو الذي يغري بالطلب أحيانا أخرى وهو على باطل ، لحساب الاستهلاك ، فلا ينجو في كثير من الأحيان من التهور والخطأ الاقتصادي .

والمبرر الحقيقي الذي يضم في جعبته كل موجبات التغيير وكل أنواع المتغيرات ، والذي يبرر التغيير تحت شعار حاجة العصر ، هو في عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، مبرر حضارى فى المقام الأول . ومع حركة الحياة على درب الحضارة والتغير الحضارى من عصر الى عصر آخر ، تتغير وتتبدل موجبات هذا المبرر الحضارى . ولكنه يبقى فعالا وتبقى في جعبته كل موجبات التغيير وكل أنواع المتغيرات ، لأنها أدوات الفاعلة . بل قل تبقى لهذا المبرر الحضارى قوة الفعل والتأثير ، وهو يحفز الطلب فى المكان والزمان ، ويطاوع منطق حاجة واتجاه التغير الحضارى من غير تحفظ . وتكون له وتبقى وتدوم قوة الفعل أيضا ، وهو يحفز الانتاج ويشد أزره ويقوى فاعليته ، لكي يجابو الطلب ويستمتع الى حاجة الاستهلاك .

وعلاوة على قوة فعل المبرر الحضارى التي تفتح شهية الاستهلاك وتنمى مطالبه ، والتي تحفز الانتاج وتنمى عطائه ، وعلاوة على قوة فعل واغراء المبرر الحضارى التي توجه الطلب وتحرض الاستهلاك طلبا للغاية وتحقيقا للهدف الاستهلاكى ، يملك المبرر الحضارى القدرة على تطوير فعل المتغيرات وهو يطورها أو يحملها على التطور على درب الخطأ الاقتصادى أحيانا أو على درب الصواب الاقتصادى أحيانا أخرى . ويجعل هذا المبرر الحضارى فى كل احتمال من هذين الاحتمالين المتناقضين ، الوسيلة التي تغطي الاتجاه وتدافع عنه .

وبموجب هذا التطوير على درب الخطأ أو على درب الصواب ، تتغير قوة فعل المتغيرات وتأثيرها على الطلب واتساع مجالات الاستهلاك . وقد تعبأ وهى على درب الصواب أحيانا ، بالتسوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ولا تفرط فيه . وقد لا تعبأ وهى على درب الخطأ أحيانا أخرى بهذا التوازن . وعندئذ تتجاوز الضبط الذي يمسك بزمام العلاقة المتوازنة

بين امكانيات الانتاج فنى جانب وتطلعات الاستهلاك فى جانب آخر . ويضيف هذا التجاوز الكثير ، ويستوجب اتساع مجالات الاستهلاك .

ومن ثم يدرك الاجتهاد الجغرافى الكيفية التى يصطنع المضى على درب الحضارة بموجبها المبرر الحضارى ، فيجتوى فى جمعته كل موجبات التغير والمتغيرات . كما يدرك أيضا الكيفية التى يحدد هذا المبرر الحضارى المتجدد والمتطور مع مرور الزمن ، بموجبها أغراض وأهداف وتطلعات الاستهلاك الى ما هو أفضل . وما من شك فى أن الطلب لحساب الاستهلاك يكون على قدر هذه الأغراض والأهداف والتطلعات ، كما يكون من أجلها . بل قل هو لا يهدأ ولا يقتنع لو لم تيسر له فرض الحصول على هذه المطالب .

واتجاه الفرد وهو فى طلب حاجة تلبى أو تجاوب هذه الأغراض والأهداف والتطلعات المتطورة ، يوسع مجالات الطلب اتساعا مستمرا لحساب الاستهلاك . وقد يمضى فى هذا الاتجاه على درب الصواب ، الذى يرفع حد الكفاية ويحسن مستوى المعيشة فى اطار حاجة العصر . وهذا هو نهاية المدى فى بلوغ الغاية الاستهلاكية التى تجاوب حاجة العصر . وقد يمضى فى هذا الاتجاه على درب الخطأ ، الذى ينحرف فى الطلب حتى يتضرر مستوى المعيشة تحت وطأة وضغوط حاجة العصر . وهذا هو مصير التجنى أو التهور أو المبالغة فى طلب الغاية مع اتساع مجالات الاستهلاك فى كل عصر .

وشواء كان اتساع مجالات الطلب اتساعا سويا واقتصاديا أو اتساعا منحرفا وغير اقتصادى ، فهو اتساع بالفعل يجاوب اتساع مجالات الاستهلاك . وينوع ويعدد هذا الاتساع فى مجالات الطلب وتزدحم بموجبه قوائم الطلب لحساب الاستهلاك . ولا ينشأ هذا الاتساع أبدا من فراغ . ولا يتأتى من غير مبرر حضارى تمليه حاجة العصر فى نهاية المطاف . ومن ثم تبدو فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية مسألتان هامتان هما :

أولا : الكيفية التى يؤدى بموجبها المبرر الحضارى وفى معيته فعل كل المتغيرات ، الى الانحراف أو التسبب وعدم المبالاة فى الطلب لحساب الاستهلاك ، أو الى الانضباط والالتزام وعدم الانحراف فى الطلب لحساب الاستهلاك . وهذا معناه كيف ولماذا ومتى يكون المبرر الحضارى دافعا الى الخطأ ، وكيف ولماذا ومتى يكون المبرر الحضارى دافعا الى الصواب .

ثانيا : الكيفية التى يستخرج بموجبها المتغير الحضارى الخبرة المكتسبة والملكة المبدعة والتكنولوجية المتاحة فى المكان والزمان ، فتلبى حاجة الاتساع

المنحرف فى الطلب لحساب الاستهلاك أو تلبى حاجة الاتساع المنضبط فى الطلب لحساب الاستهلاك • وهذا معناه كيف ولماذا ومتى يوظف المتغير الحضارى توظيفاً يخدم الخطأ ، وكيف ولماذا ومتى يوظف المتغير الحضارى توظيفاً يخدم الصواب •

وصحيح أن ارادة الاستهلاك المنضبط وغير المنضبط ، تطلب طلباً ملحاً ومستمرًا • وصحيح أن هذا الطلب المنحرف وغير المنحرف لا يكف ولا يقلع عن الالتحاح ولا يتوقف وهينو يطاوع المتغيرات التى ترشده أو التى تضلله • وصحيح أن هذا الطلب الرشيد أو الضال ، يجد المبرر الحضارى المشروع فى اطار حاجة العصر لمتابعة هذا الالتحاح فلا يعدل ولا يعتدل • ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن الاتجاه على الدرب الحضارى ، مسئول عن توظيف هذا المبرر الحضارى ، توظيفاً يرشد أو توظيفاً يضلل •

وتوظيف المبرر الحضارى فى اطار حاجة العصر وفى معيته المتغيرات توظيفاً رشيداً ، هو الذى يبصر الانتاج وينميه الى الحد الأنسب الذى يجاوب الالتحاح فى الطلب لحساب الاستهلاك ولا يحرمه • وهو أيضاً الذى يبصر الاستهلاك ويرشده الى الحد الأنسب الذى يناسب قدرات الانتاج ولا يرهقه • واتساع مجالات الاستهلاك فى ظل هذا التوظيف الرشيد ، لا غبار عليها (٦٤) •

وتوظيف المبرر الحضارى فى اطار حاجة العصر ، وفى معيته المتغيرات توظيفاً رديئاً ، هو الذى لا يبصر الانتاج ولا ينميه الى الحد الأنسب الذى يجاوب الالتحاح فى الطلب لحساب الاستهلاك ، ويحرمه • وهو أيضاً الذى يضلل الاستهلاك ولا يرشده الى الحد الأنسب من الطلب الذى يناسب قدرات الانتاج فيرهقه • واتساع مجالات الاستهلاك فى ظل هذا التوظيف الرديء ، يضيع أو يخرب التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • ومن ثم يحرم الانتاج الطلب حرماناً له ما يبرره • ويرهق الطلب الانتاج ارهاقاً له أيضاً •

(٦٤) التطور الحضارى المادى على الصعيد الأوروبى ، الذى استجاب لمنطق وأهداف الثورة الصناعية ، ولمنطق أهداف مسيرة التغير الحضارى والاقتصادى التى تقودها أوروبا على الصعيد العالمى ، هو الذى يوظف المبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات الأخرى توظيفاً مناسباً لحاجة العصر • وهو أيضاً الذى أباح وحبد اتساع مجالات الاستهلاك لحساب مستوى المعيشة الأفضل • وهذا التوظيف مناسب تماماً من وجهة النظر الأوروبية ، لأنه هو صاحب المصلحة الاقتصادية الحقيقية ، فى تفتح شهية الاستهلاك ، فى مقابل اتساع مجالات الطلب •

ما يبرزه (٦٥) .

وتفتح شهية الاستهلاك الذى يجاوبه نمو الانتاج ، ينمى اتجاهات الطلب ، ويحق له توسيع مجالات الاستهلاك . وتوسيع مجالات الاستهلاك وتنمية اتجاهات الطلب ، توسع مجالات الانتاج وتنمى معدلاته وتنوعه . وهذا هو التأثير المتبادل السليم ، فى اطار العلاقة السوية والتوازن الاقتصادى الأنسب بين الانتاج والاستهلاك . ولكن افتقاد موجبات هذا التأثير التبادل الصحيح ، هو عين الخطأ الاقتصادى . ذلك أن زيادة الطلب واتساع مجالات الاستهلاك فى مقابل عدم نمو الانتاج ، يجسد هذا الخطأ . كما أن زيادة الانتاج واتساع مجالات الانتاج فى مقابل عدم نمو الاستهلاك يجسد هذا الخطأ أيضا . وينتهك الخطأ الاقتصادى فى الحالتين العلاقة الحميمة بين الانتاج والاستهلاك .

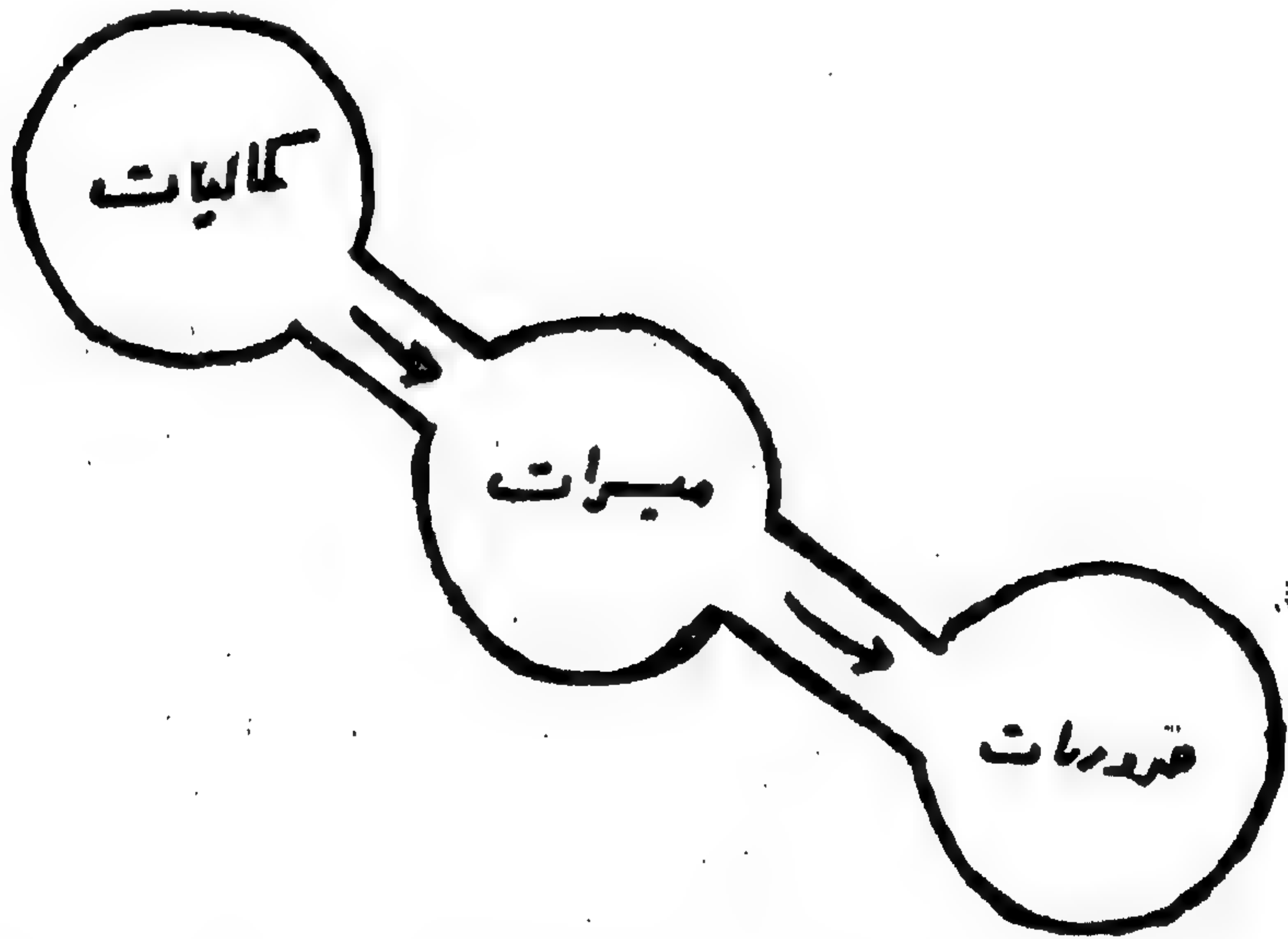
وهذه هى عواقب توظيف المبرر الحضارى ، وفى معيته كل المتغيرات الأخرى ، توظيفا رديئا تحت شعار حاجة العصر : وقل هذا هو التوظيف المنحرف اقتصاديا ، لأنه يحفز التهور فى الطلب ويحول السلع من قائمة الكماليات والميسرات الى قائمة الضروريات ، ولأنه يوسع مجالات الاستهلاك ويستوجب اضافة الجديد الى قائمة الطلب ، من غير أن ينمى الانتاج ويؤكد استعداداه لمواجهة حاجة الاستهلاك . بل قل أيضا ، هذا هو التوظيف المنحرف اقتصاديا لأنه ينمى الانتاج وينوع عطائه ، ويضيف اليه وبموجبه الجديد والمتطور من السلع ، من غير أن ينمى الاستهلاك ويؤكد استعداداه لاستيعاب هذا التطور الانتاجى لحساب الاستهلاك . ومعنى هذا التوظيف الرديء أنه يشل القدرة على تنمية الانتاج وتنمية الاستهلاك تنمية متوازنة ومتوازية ومتزامنة .

وفى اطار اتساع مجالات الاستهلاك وتنوع المطالب التى تلبي حاجة

(٦٥) تفتح شهية الاستهلاك والالاح فى الطلب فى المستعمرات استجابة للمبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات الأخرى هو الذى يجسد التوظيف الرديء لهذا المبرر لأنه لا يجارى حاجة العصر . وما من شك فى أن هذا المبرر لا يجارى ولا يتناسب حاجة العصر لأن تفتح شهية الاستهلاك لا تقابلها زيادة حقيقية فى نمو الانتاج . بل كان هذا التفتح وزيادة الطلب فى مقابل استنزاف الانتاج الطبيعى بأرخص الأسعار . ومن خلال طلب متهور يجاوبه استيراد من أوروبا يلبي الطلب واتساع مجالاته ، ومن خلال استخدام جائر للموارد الطبيعية واستنزاف وتفريط لحساب أوروبا ، يظهر معنى سوء توظيف هذا المبرر الحضارى .

العصر ، يكون الاقبال على طلب حاجة ضرورية أو حاجة ميسرة أو حاجة كمالية اقبالا غير ثابت ، لحساب الاستهلاك . بل هو بالقطع اقبال متغير من فرد الى فرد آخر . ولا يمكن أن يحتوى التنوع الشديد مع اتساع مجالات الاستهلاك اطار واحد ، مهما كانت مرونته . بل قل تحتويه ثلاثة اطر مرنة الى أقصى حد .

وانظر الى الرسم البياني ، وتبين كيف تتجمع فى الاطار الأول قائمة الضروريات ، وتتجمع فى الاطار الثانى قائمة الميسرات وتتجمع فى الاطار الثالث قائمة الكماليات . وكل ما تحتويه هذه القوائم الثلاثة مطلوب ، لحساب الاستهلاك ، ولكن بدرجات متفاوتة حسب مستوى المعيشة التى تحدده القدرة على الانفاق . وكل ما تحتويه هذه القوائم الثلاثة يزيد ويتنوع مع اتساع مجالات الاستهلاك التى تجاوب حاجة العصر . بل وتستوعب هذه القوائم الثلاثة كل زيادة وأى تنوع مع اتساع مجالات الاستهلاك التى تجاوب الاضافات من عصر الى عصر آخر .



وتختلف محتويات هذه القوائم وتنوع من فرد لآخر ، ومن مكان لآخر ، ومن عصر لآخر . وعلى هذه المحاور الثلاثة : الفرد والمكان والزمان ، يفسر هذا الاختلاف عوامل كثيرة ، اقتصادية واجتماعية وحضارية ونفسية . وتحدد محتويات هذه القوائم الثلاثة ، مستوى المعيشة للفرد فى المكان المعين وفى العصر المعين . وهذا معناه أن تغير الفرد وقدرته على الانفاق ، يغير محتويات هذه القوائم ، وان تغير مكان الفرد يغير محتويات هذه القوائم ،

وان تغير زمان ومكان هذا الفرد ، يغير محتويات هذه القوائم . وتغير محتويات هذه القوائم وهو احتمال وارد على أى محور من هذه المحاور الثلاثة ، يؤدي الى تغير مستوى المعيشة .

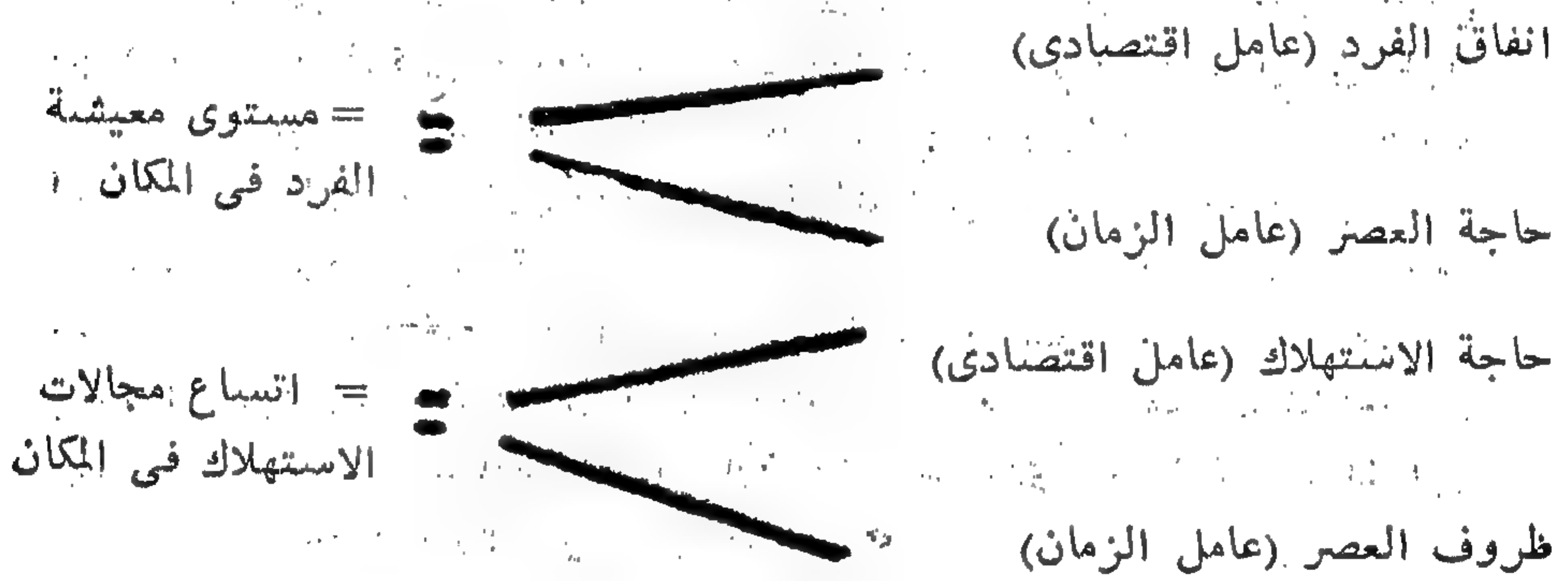
وبموجب المبرر الحضارى وفى صحبته المتغيرات المتنوعة ، تشهد هذه القوائم التى تضم الكماليات والميسرات والضروريات حركة . وبموجب هذه الحركة وعدم الثبات والتغير ، تنتقل الحاجة أو السلعة من قائمة الى قائمة أخرى . وبموجب هذا الانتقال الذى يكون فى اتجاه واحد (٦٦) ، تصبح الحاجة الميسرة ضرورية . ويبرر هذا الانتقال القدرة على الانفاق فى المكان والزمان . ولا يعنى هذا الانتقال من قائمة الى قائمة أخرى شيئا أهم من التغير الفعلى فى مستوى المعيشة .

وبموجب المبرر الحضارى وفى صحبته المتغيرات المتنوعة أيضا ، تشهد هذه القوائم التى تضم الكماليات والميسرات والضروريات حركة أخرى . وتسجل هذه الحركة ضم أو اضافة بعض السلع والحاجات الى محتويات أى قائمة من هذه القوائم . وبموجب هذا الضم أو الاضافة تتعدد وتنوع الحاجات فى هذه القوائم . ويبرر هذا الضم حاجة العصر والقدرة على الانفاق فى المكان . ولا يعنى هذا الضم أو الاضافة الى محتويات كل قائمة على انفراد شيئا أهم من التغير الفعلى مرة أخرى فى مستوى المعيشة .

ولأن الانتقال من قائمة الى قائمة أخرى ، لا ينتقص شيئا من مجمل محتويات قوائم الاستهلاك ، ولأن الضم الى قائمة من القوائم ، يضيف شيئا جديدا الى مجمل محتويات قوائم الاستهلاك ، نعرف جيدا معنى عدم ثبات محتويات هذه القوائم . وفعل المبرر الحضارى والمتغيرات الأخرى على المحاور الثلاثة ، الفرد ، المكان ، الزمان ، هو المسئول بالضرورة ، عن عدم ثبات أو تغير محتوى هذه القوائم . وهو المسئول أيضا عن تغير مستوى معيشة الفرد الذى يتراوح بين الكفاف والكفاية والرفاهية . وعدم ثبات هذا المحتوى الذى لا ينتقص منه شيئا ، بل تضاف اليه أشياء ، هو خير ما يعبر عن معنى اتساع مجالات الاستهلاك .

(٦٦) لا يكون الانتقال فى الاتجاه المضاد ، لأنه يعنى تدهور فى مستوى المعيشة . والتدهور فى مستوى المعيشة يعنى حرمان الفرد من حاجات معينة . ويراد أيضا التدهور الاضطرابى تحت الحاج أو ضنط نحوابط معينة .

ويبدو في عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية عندئذ المبرر الذي يفسر أو يبرر بموجبه جيداً ، معنى ومغزى انتقال الحاجة أو السلعة من قائمة الى قائمة أخرى . ولا يصطنع هذا المبرر في الأصل غير فعل المتغيرات التي تؤثر بشكل أو بآخر على الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك . كما يبدو أيضاً المبرر الذي يفسر أو يبرر بموجبه جيداً ، معنى ومغزى إضافة الحاجة أو السلعة الجديدة الى قائمة من هذه القوائم . ولا يصطنع هذا المبرر في الأصل أيضاً ، غير فعل المتغيرات التي تؤثر بشكل أو بآخر على الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك . وفي كل الحالات ، ينبغي أن نفهم بالضرورة لماذا وكيف ومتى تتكاتف المتغيرات التي يستوجبها التغير في المكان والزمان ، لكي تصطنع المبرر الحضارى وتوظفه ، في تغير مستوى المعيشة بالنسبة للفرد ، وفي اتساع مجالات الاستهلاك بالنسبة للمجتمع .



وفي ظل الاتجاهات الحضارية المتنامية ، والتغير الحضارى المتجدد ، الذى يسجل التطور من عصر الى عصر آخر ، يمكن بل ينبغي أن نتبين معنى ومغزى وجدوى هذا التغير الذى يوظف وسائله ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، فى صياغة المبرر الحضارى ، وتوظيفه على الوجه الحسن الرشيد ، أو على الوجه القبيح غير الرشيد . وعلى أى وجه من هذين الوجهين ، يبيع المبرر الحضارى اتساع مجالات الاستهلاك اباحة مطلقة . كما يطلق هذا المبرر الحضارى عنان الطلب ويترك للاستهلاك الحبل على الغارب . وبموجب توظيف المبرر الحضارى على أى وجه من هذين الوجهين ، تمتد يد الطلب لحساب الاستهلاك ، امتداداً رشيداً أو امتداداً غير رشيد . ولا تفعل هذه الأيدي وهى رشيدة أو وهى غير رشيدة أكثر من الاستجابة لحاجة الاستهلاك بل قل انها على درب الخطأ أو على درب الصواب ، تجارى سلوك الاستهلاك واتجاهاته ، وتساير تطلعاته الفضفاضة ، التى تضل أو لا تضل فى اطار اتساع مجالات الاستهلاك .

وتبدو هذه الأوضاع التي تعبر عن معنى ومغزى وجدوى اتساع مجالات الاستهلاك ، فى صور مخيفة ، فى الماضى والحاضر والمستقبل . وواجهت حركة الحياة فى الماضى هذا الخوف . وكان هو الخطر على مستوى المعيشة بالنسبة للأفراد . وكان هو أيضا الخطر على المجتمع الذى يمكن أن ينتهك التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . وتواجه حركة الحياة فى الوقت الحاضر هذا الخوف أيضا . وما زال هو الخطر الذى يهدد مستوى معيشة الأفراد . بل هو الخطر الذى يتعرض له الاستهلاك ويهدده الحرمان ، والذى يتعرض له الانتاج ويهدده الارهاق والتدهور .

وفى الصلب الحضارى للمدنيات المتطورة ، التى يصطنعها الاستقرار ، يوظف النظام الاقتصادى من أجل الهيمنة على الانتاج توظيفاً جيداً ، لمواجهة هذا الخوف على الهدف الاقتصادى وعلى المصير الاقتصادى ، من مضي اتساع مجالات الاستهلاك وزيادة معدلاته . ولا نجد شيئاً أهم وأفضل من اطراء الانجازات الجيدة ، وهى تطور القدرة على الانتاج تطويراً صاعداً ، يستجيب لكل أهداف المبرر الحضارى ومعه المتغيرات التى ما زالت توسع مجالات الاستهلاك وتبرر زيادة وقضوع الطلب لحساب الاستهلاك . وكان ذلك بالفعل هو عين الصواب الاقتصادى الذى يتجنب الخطر ويكبح جماح الخوف ولا يحرم الاستهلاك من حقوقه فى وقت واحد . بل هو عين الصواب الاقتصادى أيضا لأنه يبقى ويحافظ على التوازن الاقتصادى بين الانتاج المتطور والاستهلاك المتحرر ، ولا يفرط فيه أبداً .

واذا كان الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، لا يجد فى الصلب الحضارى للمدنيات وتطورها الاقتصادى والاجتماعى فى المكان والزمان ، ولا يميز شيئاً أهم أو أجدى من تطوير القدرة على الانتاج أو تنمية الانتاج الاقتصادى تنمية ، تستوعب وتجاوب حاجة الطلب فى اطار اتساع مجالات الاستهلاك ، فهل فعلت الثورة الصناعية والدولة الصناعية المسيطرة على المستعمرات نفس الشيء ؟ وهل اتجهت عمليات تنمية الانتاج الاقتصادى فى الاتجاه الصحيح ؟ وهل اتجهت عمليات تنمية الاستهلاك وتحريضه وتعويده فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح ؟ بل قل بعد ذلك كله ، هل أمسك النظام الاقتصادى الرأسمالى بزمام حركة الاقتصاد العالمى ، وهو حريص على التنمية المتوازنة المتجردة من الغرض ؟

ويحكى التاريخ الاقتصادى قصة تحريض الاستهلاك وتغريضه واغراء الطلب على صعيد المستعمرات . وتروى هذه القصة مبلغ اتساع مجالات

الاستهلاك وتهور الطلب . كما يحكى التاريخ الاقتصادى أيضا انحياز النظام الاقتصادى الرأسمالى انحيازا واضحا الى أصحاب المصلحة الحقيقية المباشرة فى الثورة الصناعية . وتروى هذه القصة معنى ومغزى وجدوى هذا الانحياز الصريح وغير المتجدد من الغرض الى جانب الانتاج الاقتصادى . ويصطنع هذا الانحياز للانتاج الاقتصادى الصناعى مخالف قوية وقبضة شرسة فى طلب الربح .

ولقد تعتمد الانتاج الاقتصادى الصناعى الغرض الذى يثير شهوة الطلب على صعيد المستعمرات ، وجنى ثمرة ابتزاه للاستهلاك . كما تعتمد توظيف كل المتغيرات توظيفا رديئا ، نشط المبرر الحضارى ، الذى يستهوى الطلب فى اطار اتساع مجالات الاستهلاك . بل قل انه تعتمد اغراء وتحريض الاستهلاك وأحسن توظيف المبرر الحضارى لكى يبرز الخطأ الاقتصادى . وتعتمد فى الوقت نفسه الحصول على الخام والانتاج الطبيعى من هذه المستعمرات بأرخص الأسعار .

ولقد أهدر هذا الانحياز الى جانب الانتاج الاقتصادى الصناعى ، كل اهتمام اقتصادى أوروبى صحيح بالنمو المتوازن والمتزامن ، بين اتساع مجالات الاستهلاك وزيادة معدلات الطلب فى جانب ، وزيادة ونمو الانتاج وتحسينه ، على صعيد هيئته الاقتصادية والسياسية فى المستعمرات . وفى جانب آخر . ولا يصور هذا الانحياز خطيئة أخطر من تفريط النظام الاقتصادى الرأسمالى فى التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . ثم يضخم هذه الخطيئة الاقتصادية أن هذا التفريط كان فى مقابل ابتزاز الانتاج للاستهلاك (٦٧) .

هذا ، وتبذل فى الوقت الحاضر بعد استقلال هذه المستعمرات (الدول النامية) استقلالا سياسيا محاولات جادة لقطع دابر التبعية الاقتصادية ، والحصول على الاستقلال الاقتصادى . وتتصدى خطط التنمية ، وتعمل كل

(٦٧) الحصول على المواد الخام واستنزافها مقابل أرخص الأسعار خطيئة تستحق التجريم . وتحريض الاستهلاك والتفريط به من أجل الأرباح خطيئة أخرى تستحق التجريم . وإتاحة المناخ الاقتصادى الذى يدفع الانتاج لابتزاز الاستهلاك خطيئة أخرى تستحق التجريم . ولكن الجريمة التى لا تغتفر هى تفريط النظام الاقتصادى وعدم اكترائه بالتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك .

ما فى وسعها ، لكى تتدارك الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة ، ولكى تحافظ على مستوى المعيشة بصفة خاصة . وتتلخص هذه الخطط التنموية استعادة التوازن الاقتصادى الحقيقى الذى تستقيم بموجبه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى اطار الدول النامية المستقلة حديثا ، ودون حرمان الاستهلاك من حق الطلب والحصول عليه والمحافظة على مستوى المعيشة .

ومهما يكن من أمر هذه المحاولات التى تسعى الى تنشيط الانتاج ونموه وتحسينه وزيادة معدلاته ، فان اتساع مجالات الاستهلاك من غير حدود ، واثارة وتحريض واغراء شهوة الطلب ، تحمل فى جعبتها دائما سوء عدم انضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . وما زالت البنية الاقتصادية غير سليمة ومختلة . بل وما زال اقتصاد الدول النامية المستقلة حديثا منكبا على وجهه فى دوامة الاغراء الذى يفرر بالاستهلاك . وهو يعانى كثيرا من مضاعفات هذه السوءة أو الخطيئة الاقتصادية .

وتبدو هذه السوءة الاقتصادية ، التى أضرت ، وما زالت تضر باقتصاد الدول النامية فى العالم الثالث بصفة خاصة وباقتصاد العالم بصفة عامة أكثر من مسيئة . وهى مسيئة بالفعل ، عندما تطعن أو عندما تهدر التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك الى حد يهدد البناء الاقتصادى ، ويهدد أمن ومصير الحياة الاقتصادية فى هذه الدول . ثم هى أكثر من مسيئة بالضرورة أيضا ، عندما تصطنع التفاوت الرهيب بين حظوظ الناس أصحاب الحق المشترك فى أمن الحياة الاقتصادية ، وتبرر التفاوت الذى لا يحتمل بين مستويات المعيشة . وتبلغ هذه الاساءة حدا الأقصى وهى لا ينبغى أن تغتفر ، عندما تصنع وتعمق وتوسع الفجوة الاقتصادية ، بين الثرى والفقير من الأفراد ، وبين الثرى والفقير من الدول ، على حد سواء .

تفاوت مستويات الاستهلاك :

يمثل تفاوت مستويات الاستهلاك قضية الاحتمال المؤكد دائما . ويتأتى هذا التفاوت بكل الوضوح بين الأفراد على صعيد الدولة . كما يتأتى هذا التفاوت أيضا بين الأفراد والمجتمعات على صعيد العالم فى مجتمع الدول . ومن غير أن يطعن فى حتمية هذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته ، أو من غير أن يتلمس مبرراته ومبرراته ، أو من غير أن يشجب أو يدين انحرافات عن الخط الاقتصادى السليم ، يجب أن يتصور الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى أولا ، كيف يكون اتساع مجالات الاستهلاك والتمادى فى الطلب

أو في الحصول على الطلب بتهور أو برفق ، من وراء هذا التفاوت ومسئولا عنه أكثر من أى شىء آخر .

هذا ، ومن خلال إثارة شهوة الاستهلاك ، وتفتح شهية الطلب لحساب الاستهلاك ، وهى محصلة التغير الحضارى وتفتح ، وخطيئة النمط الاقتصادى وسوءه ، ونتيجة سوء توزيع موارد الانتاج وتباين مستويات استخدامها ، تبدو مسئولية النظام الاقتصادى الذى يترك لهذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته الحبل على الغارب . بل قل أن هذا النظام الاقتصادى الذى يكرس لضبط حركة الاقتصاد وتأمينها ، هو نفسه المسئول أصلا عن تباين المعدلات التى يكون من أجلها التفاوت والتنوع فى كم وكيف المطالب ، لاشباع شهوة الاستهلاك التى لا تفر ولا تنطفئ ، أو التى تتسع مجالاته ، ولا تتوقف يده الممتدة عند حد معين .

ومن غير أن ندين النظام الاقتصادى وندعو الى تغييره أو نعيده الى الصواب الاقتصادى ، ومن غير أن نشجب المبرر الحضارى الذى يلهب الطلب ويفرر به ويوسع له مجالات الاستهلاك دون عناية بالاتزان مع الانتاج ، وتدعو الى كبح جماحه ونحبه توظيفه على درب الصواب الاقتصادى ، يبحث الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا عن موجبات هذه الادانة والشجب . وما من شك فى أن عوامل كثيرة ومتغيرات متنوعة توقع الفرد والمجتمع فى الدولة أحيانا وعلى صعيد العالم أحيانا أخرى ، وهو صاحب حق مشترك فى هدف الحياة الاقتصادى وأمنها ، ضحية سهلة للتفاوت الشديد فى مستويات الطلب واتجاهاته ، لحساب الاستهلاك .

وصحيح أن هناك حسابات ومواصفات ، تجسد حد المستوى العساذى للطلب لحساب الاستهلاك . ولكن الصحيح أيضا أن هناك دواعى ومبررات وانحرافات ، تجسد حد المستوى الأدنى للطلب وحد المستوى الأعلى للطلب . ومن ثم يكون التفاوت فى المستويات والتفاوت فى الاتجاهات وفى السلوك ، فى الاطار الواسع لمجالات الاستهلاك . وينتهك هذا التفاوت غير المنضبط والمتغير بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته الأمن الاقتصادى للفرد والمجتمع . بل قل أنه هو التفاسات المخيف أحيانا ، الذى يبت الخوف على المصير الاقتصادى ، أو الذى يهدده تهديدا خطيرا أحيانا أخرى .

وهذا معناه أن موجبات انسياح مجالات الطلب لحساب الاستهلاك ، التى تنصاع لفعل المتغيرات حسب حاجة العصر وهى التى تتلاعب بكم وكيف

واتجاهات الطلب، من فرد الى فرد آخر ومن مكان الى مكان آخر ، تفرض وتبرر هذا التفاوت في مستويات واتجاهات الاستهلاك . وهي لا تسكت أو تقف عند هذا الحد ، بل قل انها تجسد هذا التفاوت وترسخ مغزاه وتؤكد نتائجه السلبية والايجابية ، من خلال التباين بين مستويات المعيشة ، الكفاف والكفاية والرفاهية ، وعدم ثبات حدودها عند حد معين معلوم . وعندئذ ينبغي أن ندرك أن قبضة اليد القوية التي تستوجب اتساع مجالات الاستهلاك من غير حدود ، هي نفسها القبضة القوية التي تفرض التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاتها من غير عناية .

واذا كانت المتغيرات التي تسفر عنها حركة الحياة حسب حاجة العصر، ويوظفها المبرر الحضاري ، هي التي تحفز النظام الاقتصادي لكي يهيمن على الانتاج ولكي يسيطر على كنه ونوعه ، ولكي يتحكم في العرض وفي موجبات اتساع مجالات الطلب ويغري ويحرض على التمدد فيه من غير تحفظ ، فان هذه الهيمنة هي التي تبيح وتستبيح فرض وترسيخ التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته التي لا تتحفظ . ولماذا وكيف ومتى يبحث النظام عن التحفظ ؟ والهيمنة هي وسيلته لضبط حركة الاقتصاد ولانضباط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ولكن هل تصلح هذه الوسيلة (الهيمنة) بالفعل وحدها ، لبلوغ هذه الغاية وتحقيق الهدف ؟ وكبح جماح هذا التفاوت واتجاهاته ؟

وصحيح أن النظرية في النظام الاقتصادي ، تقول وتوضح وتؤكد على وجوب وحتمية المحافظة على العلاقة المتوازنة على درب الصواب الاقتصادي ، من خلال الهيمنة الفعلية على الانتاج في جانب ، وعلى الاستهلاك في جانب آخر . ولكن الصحيح أيضا أن التطبيق المعلن والمعمول به ، يخترق هذه القاعدة ولا يطاوع النظرية ، دائما ويتمرد عليها . وهو لا يطاوع النظرية أحيانا ، لأنه لا يريد بالفعل من أجل هدف غير متجرد من الشبهة أو الغرض . وهو لا يطاوع النظرية أحيانا أخرى لأنه لا يستطيع أن يفعل بعد انحيازه في المعلن أو في السر ، لحساب هذا الغرض .

وهذا معناه أن النظام الاقتصادي يسىء في تطبيق وتوظيف الهيمنة . بل قل انه يعتمد الاساءة الاقتصادية بموجب هذه الهيمنة التي يضللها الغرض . ويبدو وكأنه يضبط حركة الاقتصاد من خلال الهيمنة على الاستهلاك وتفاوت مستوياته واتجاهاته ، لحساب الانتاج . بمعنى أن النظام يهيمن على

الانتاج وينحاز اليه ويعمل لحسابه . وتصبح قبضة النظام هي قبضة الانتاج الذى يهيمن ويسيطر ويبطش بالاستهلاك .

والخروج على طاعة النظام أو التمرد على القاعدة ، هو الذى يسيء توظيف المبرر الحضارى والاستجابة لحاجة العصر . ويعمل المبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات التى تجاوب حاجة العصر لكى تتسع مجالات الاستهلاك ويغرق ويستغرق فيها الطلب ، ولكى تتفاوت مستويات الاستهلاك لكى تتفرق وتفترق ورائها اتجاهات الطلب . وتفلح هذه الاساءة فى نهاية المطاف فى تحقيق الهدف والهيمنة أو التسلط على الاستهلاك ، لحساب الانتاج . ولا يجسد هذا الهدف شئ غير تكبيل ارادة الاستهلاك وتمادى الانتاج فى ابتزازه .

والخروج على طاعة النظام الاقتصادى أو التمرد على قاعدته الاقتصادية ، هو الذى يطعن البناء الاقتصادى فى الصميم . ومع ذلك فهو أيضا الذى يفسر معنى ومغزى تباين أهداف الهيمنة على الانتاج والهيمنة على الاستهلاك من مكان الى مكان آخر ، ومن واقع اجتماعى الى واقع اجتماعى آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . وقطعا هناك فرق وأكثر من فرق بين هيمنة تلحاز للانتاج وتنتصر له وبه على حساب الاستهلاك ، وهيمنة تكبل ارادة الاستهلاك وتغمر به وتغريه ، وتزين له الخطأ لحساب الانتاج .

وتباين مستويات وأهداف هذه الهيمنة ، وهى تتشكل على هذا النحو المرن أو الفضفاض الخارج على طاعة النظام الاقتصادى ، هو الذى يجسد أو يبلور أهم العوامل والمتغيرات التى تصطنع أو تستوجب التفاوت بين مستويات الاستهلاك . بل قل انها فى اطار هذا التفاوت ، هى التى تؤثر فى اتجاهات هذا التفاوت الصحيحة وغير الصحيحة ، وفى نوعيات السلوك الاستهلاكى الرشيد وغير الرشيد .

وهذا معناه أن التفتح الحضارى المتنور والتغير الاجتماعى المستثير ، والتطور الاقتصادى المنتظم ، فى ظل اتجاهات الثورة الصناعية الى ما هو أفضل لحساب الحياة أمنا ومصيرا ، هو الذى أباح تجاوز أو اختراق القواعد الاقتصادية والخروج على طاعة النظام الاقتصادى . وهو أيضا الذى لا يبيع هذا الاختراق أو التجاوز أو الخروج على طاعة النظام الاقتصادى . وفى الحالتين التى تجيز أو التى لا تجيز ، ينطلق هذا التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته .

كل التبرير الصحيح ، وهى تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك فى المكان والزمان حسب حاجة وظروف العصر .

وما من شك فى أن عوامل طبيعية وبشرية ، ومصالحة مناسبة لحاجة العصر ينتصر بموجبها التعايش فى المكان ، هى التى تضبط وتنظم وتحكم عمليات الانتاج وتسيطر عليه وتحدد مستواه . وهذه العوامل هى بذاتها التى تضبط المبررات وضوابط التفاوت بين مستويات الاستهلاك فى اطار المصالحة المناسبة لحاجة العصر وروح التعايش فى المكان . وهى أيضا التى تسعف وتكفل التوازن الذى يضبط العلاقة على أفضل ما تكون فى العصر ، بين الانتاج ومستوياته والاستهلاك ومستوياته . ومن خلال انضباط هذه العلاقة المنطقية من وجهة النظر الاقتصادية ، تنضبط مستويات المعيشة فى العصر وتستشعر الأمان فى المكان .

ولا غرابة أبدا ، فى أن يحكم الانتاج واتجاهاته ومستوياته فى المكان والعصر المعين ، وأن يحكم الاستهلاك واتجاهاته ومستوياته فى نفس المكان والعصر المعين ، ضوابط طبيعية وبشرية ، تفرضها خصائص المكان واجتهاد الناس المناسب لحاجة العصر الذى يضع حدود المصالحة للتعايش المنتصر فى المكان والزمان . ولا وجه للغرابة أبدا ، فى أن تتفاوت هذه الضوابط وصيغ المصالحة من عصر الى عصر آخر فى المكان عينه ، حتى يبرر هذا التفاوت بل يستوجب التفاوت الواضح بين مستويات الاستهلاك ومستويات الانتاج من عصر الى عصر آخر . ولكن الغريب بالفعل هو افتقاد التوازن فتختل العلاقة بين هذه المستويات فى المكان فى عصر معين ، وأن يكون التوازن فى هذا التفاوت فتضبط هذه العلاقة فى نفس العصر فى مكان آخر .

وإذا كانت العلاقة المنطقية التى تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك ، فى المكان والزمان ، هى التى تضبط وتنظم وتضع حدود مستوى المعيشة فى العصر ، فإن أى تغير أو خلل فى هذه العلاقة ، يؤثر بالضرورة على مستوى المعيشة ، فى هذا العصر . ومن ثم ندرك أن عوامل التغير فى مستويات الانتاج ، وفى مستويات الاستهلاك ، من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، هى عوامل تغير وتأثير على مستوى المعيشة وحدوده ، على مستوى المكان ، وعلى مدى الزمان .

وهكذا يعبر مستوى المعيشة ، ثباته أو تغيره ، فى المكان والزمان ، عن مبلغ انضباط أو عدم انضباط العلاقة بين مستويات الانتاج ومستويات

واجتماعيا : وفي اطار هذا التوازن تبدو هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها كل التبرير الصحيح وهي تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك ، في المكان والزمان .

وما من شك في أن عوامل طبيعية وبشرية ومصالحه ينتصر بمواجهتها التعايش في المكان ، هي التي تضبط وتنظم وتحكم عمليات الانتاج وتسيطر عليه وتحدد مستواه . وهذه العوامل هي بذاتها التي تضبط مبررات وضوابط التفاوت بين مستويات الاستهلاك في اطار المصلحة وروح التعايش في المكان . وهي التي تسعف وتكفل التوازن الذي يضبط العلاقة على أفضل ما تكون ، بين الانتاج ومستوياته والاستهلاك ومستوياته . وبين خلال انضباط هذه العلاقة المنطقية من وجهة النظر الاقتصادية ، تنضبط مستويات المعيشة وتستشعر الأمان في المكان .

ولا غرابة أبدا ، في أن يحكم الانتاج واتجاهاته ومستوياته في المكان المعين ، وأن يحكم الاستهلاك واتجاهاته ومستوياته في نفس المكان ، ضوابط طبيعية وبشرية في وقت واحد ، تفرضها خصائص المكان واجتهاد الناس الذي يضع حدود المصلحة للتعايش المنتصر في المكان والزمان . ولا وجه للغرابة أيضا أن تتفاوت صيغ المصلحة وتتفاوت بموجبه التفاوت في الضوابط من مكان الى مكان آخر ، حتى يبرر هذا التفاوت ويستوجب تفاوت ملحوظا في مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك من مكان الى مكان آخر . ولكن الغريب بالفعل هو افتقاد التوازن في هذا التفاوت فتختل العلاقة بين مستويات الانتاج والاستهلاك في مكان معين ، وأن يكون التوازن في هذا التفاوت ، فتضبط هذه العلاقة في مكان آخر .

وفي عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية تصور واضح لموجبات التفاوت بين مستويات الانتاج واتجاهاته في المكان ، من عصر الى عصر آخر . وهذا التفاوت له دائما ما يبرره . وفي عين الرؤية الجغرافية ، تصور واضح أيضا لموجبات التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته في المكان من عصر الى عصر آخر . وهذا التفاوت أيضا له بالفعل ما يبرره . وهذا التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر في مستويات الانتاج الذي له ما يبرره في المكان والزمان ، هو الذي يفسر التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر في مستويات الاستهلاك الذي له ما يبرره في المكان والزمان . والتوازن بينهما في اطار العصر ، هو الذي يبرر معناه ومغزاه وجدواه اقتصاديا واجتماعيا . وفي اطار هذا التوازن تبدو العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها

واجتماعيا : وفي اطار هذا التوازن تبدو هذه العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها كل التبرير الصحيح وهي تربط بين مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك ، في المكان والزمان .

وما من شك في أن عوامل طبيعية وبشرية ومصالحه ينتصر بموجبهاتها التعايش في المكان ، هي التي تضبط وتنظم وتحكم عمليات الانتاج وتسيطر عليه وتحدد مستواه . وهذه العوامل هي بذاتها التي تصطبغ مبررات وضوابط التفاوت بين مستويات الاستهلاك في اطار المصلحة وروح التعايش في المكان . وهي التي تسعف وتكفل التوازن الذي يضبط العلاقة على أفضل ما تكون ، بين الانتاج ومستوياته والاستهلاك ومستوياته . وبين خلال انضباط هذه العلاقة المنطقية من وجهة النظر الاقتصادية ، تنضبط مستويات المعيشة وتستشعر الأمان في المكان .

ولا غرابة أبدا ، في أن يحكم الانتاج واتجاهاته ومستوياته في المكان المعين ، وأن يحكم الاستهلاك واتجاهاته ومستوياته في نفس المكان ، ضوابط طبيعية وبشرية في وقت واحد ، تفرضها خصائص المكان واجتهاد الناس الذي يضع حدود المصلحة للتعايش المنتصر في المكان والزمان . ولا وجه للغرابة أيضا أن تتفاوت صيغ المصلحة وتتفاوت بموجبه التفاوت في الضوابط من مكان الى مكان آخر ، حتى يبرر هذا التفاوت ويستوجب تفاوت ملحوظا في مستويات الانتاج ومستويات الاستهلاك من مكان الى مكان آخر . ولكن الغريب بالفعل هو افتقاد التوازن في هذا التفاوت فتختل العلاقة بين مستويات الانتاج والاستهلاك في مكان معين ، وأن يكون التوازن في هذا التفاوت ، فتضبط هذه العلاقة في مكان آخر .

وفي عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية تصور واضح لموجبات التفاوت بين مستويات الانتاج واتجاهاته في المكان ، من عصر الى عصر آخر . وهذا التفاوت له دائما ما يبرره . وفي عين الرؤية الجغرافية ، تصور واضح أيضا لموجبات التفاوت بين مستويات الاستهلاك واتجاهاته في المكان من عصر الى عصر آخر . وهذا التفاوت أيضا له بالفعل ما يبرره . وهذا التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر في مستويات الانتاج الذي له ما يبرره في المكان والزمان ، هو الذي يفسر التفاوت المتغير من عصر الى عصر آخر في مستويات الاستهلاك الذي له ما يبرره في المكان والزمان . والتوازن بينهما في اطار العصر ، هو الذي يبرر معناه ومغزاه وجدواه اقتصاديا واجتماعيا . وفي اطار هذا التوازن تبدو العلاقة بين الانتاج والاستهلاك منطقية وسليمة ولها

الاستهلاك . وصحيح أن الجانب الظاهر أو المرئي من استطلاع مستوى المعيشة وتقويمه ، يجسد الطلب لحساب الاستهلاك . وصحيح أن تجسيد الطلب والحصول عليه في المكان ، يكشف عن جوهر العلاقة المباشرة بين مستوى المعيشة والاستهلاك . ولكن الصحيح أيضا أن هناك علاقة غير مباشرة ، بين مستوى المعيشة في المكان ، والانتاج الذي يلبي حاجة الطلب من كل مكان . ومن ثم لا ينبغي حساب مستوى المعيشة وتقويمه في المكان والزمان ، إلا في ضوء العلاقة بين مستويات الاستهلاك ومستويات الانتاج وهي منضبطة أو وهي غير منضبطة .

ونحن على يقين بأن الاستهلاك يطلب في المكان ، وأن الانتاج يجاوب من كل مكان ، وبأن الانتاج يعطى في المكان وأن الاستهلاك يأخذ من كل مكان . ومن خلال العلاقة بين الطلب والاستجابة ، أو بين الأخذ والعطاء ، نفهم جيدا معنى ومغزى وجدوى تقويم مستوى المعيشة في العصر المعين وكل عصر ، بموجب هذه العلاقة . وصحيح أن هناك تفاوت في الطلب لحساب الاستهلاك من فرد لآخر ، وأن هناك تفاوت في الاستجابة من الانتاج لهذا الطلب . ولكن الصحيح أيضا أن لا شيء يدعم مستوى المعيشة لكل فرد حتى لا يتخبط ، سوى تضبط هذا التفاوت على مستوى الفرد .

ونحن على يقين أيضا ، بأن المعدلات التي تلبي حاجة الطلب في المكان والزمان ، تتفاوت من فرد الى فرد آخر . ولكن لا يبرر هذا التفاوت فقط مجرد حساب القدرة الذاتية على الانفاق من أجل الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك . بل يجب أن نشرك في هذا التبرير أيضا فعل المتغيرات التي يوظفها المبرر الحضارى في العصر وكل عصر ، في توجيه الطلب وفي تحديد كنهه وكيفه ، واستشعار مبلغ الحاجة الفعلية اليه . وهذا التحديد وهذا الاستشعار هو الذي يصنف لحساب كل فرد الحاجات والسلع في قوائم الضروريات والميسرات والكماليات ، في إطار التفاوت بين الأفراد في مستويات الاستهلاك وعلاقته غير المباشرة بمستويات الانتاج .

وهذا التصنيف يتغير من فرد الى فرد آخر ومن عصر الى عصر آخر ، ومن مكان الى مكان آخر . وهو أيضا الذي تتحدد بموجبه الفواصل ، بين كم وكيف الطلب لحساب الاستهلاك حسب مستوى المعيشة للفرد في المكان والزمان . وهناك فرق حقيقى ، بين كم وكيف الطلب لحساب مستوى المعيشة ، عند حد الكفاف وعند حد الكفاية ، وعند حد الرفاهية . بل يفسر هذا التصنيف معنى ومغزى وموجبات المرونة التي تتغير بموجبها الجيود بين

مستويات المعيشة للأفراد صعودا وهبوطا ، من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان آخر . كما يفسر أيضا معنى ومغزى وموجبات المرونة التي يتغير بموجبها حجم مستوى المعيشة صعودا أو هبوطا من فرد الى فرد آخر في المكان والزمان .

وهذا التصنيف الذي لا يكف عن التغير ، هو أيضا الذي تتحدد بموجبه العلاقة بين معدلات العرض ومعدلات الطلب في إطار العلاقة المنضبطة أو غير المنضبطة بين الإنتاج والاستهلاك . وهناك فرق كبير بين الطلب الجائر والطلب الرشيد والطلب المقتر ، عندما تكون العلاقة منضبطة أو عندما تكون العلاقة غير منضبطة . بل يفسر هذا التصنيف أيضا معنى ومغزى وموجبات المرونة التي تتغير بموجبها أنماط الطلب الفردي لحساب الاستهلاك ومستوياته المتفاوتة ، ومن عصر الى عصر وآخر ومن مكان الى مكان آخر . كما يفسر أيضا معنى ومغزى وموجبات المرونة التي يتغير بموجبها نمط هذا الطلب وسلوكه من فرد الى فرد آخر .

وهكذا ، يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، كيف يبيح هذا التفاوت في مستويات الاستهلاك اباحة مطلقة فعل المبرر الحضاري وفي معيته المتغيرات المنبأية من عصر الى عصر ، حتى يؤثر سلبيًا وإيجابيًا في تغير هذه المستويات في المكان . وما من شك في أن فعل هذه المتغيرات في المكان والزمان ، يلعب دورا مباشرا ومؤثرا في صياغة موجبات واتجاهات هذا التفاوت في مستويات الاستهلاك ، على مستوى الجماعة وعلى مستوى الفرد . واتجاهات هذا التفاوت المتغير ، هي التي تتلاعب بمستوى معيشة الفرد ، ومستوى معيشة كل الأفراد في الجماعة .

وتطلق المتغيرات عنان التفاوت في مستويات الاستهلاك وتترك له الحبل على الغارب أحيانا ، وتؤثر على الطلب تأثيرا رديئا فلا يلتزم ، ويجور . بل قل ان الاستهلاك يتمادى ويتهور في الطلب ، الى حد انتهاك الانتاج وانتهاك الاتزان الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك . وتضبط هذه المتغيرات التفاوت في مستويات الاستهلاك وتمسك بزمامه أحيانا أخرى ، وتؤثر على الطلب تأثيرا حسنا فيلتزم ولا يجور . ويصل التزام الاستهلاك في الطلب الى حد الانصياع وتكبييل الارادة ، وصيانة الاتزان الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك .

وبعد ، هذه هي قوة فعل المتغيرات التي تؤثر على الطلب ، في إطار

تفاوت مستويات الاستهلاك من عصر الى عصر آخر ، ومن مكان الى مكان آخر . وبموجب اتجاه هذا الفعل الذي يجسد المبرر الحضارى المناسب لحاجة العصر فى المكان المعين ، يختلف التأثير على الطلب واتجاهاته لحساب الاستهلاك ، فى المكان والزمان .

وقد يطاوع الطلب المتغيرات تحت ستار المبرر الحضارى غير المناسب للفرد فى المكان والزمان ، فتحفز شهوة الاستهلاك وتترك له الحبل على الغارب . وهذا خطر حقيقى وانحراف عن الخط الاقتصادى السليم . وقد يطاوع الطلب المبرر الحضارى المناسب الذى يضبط المتغيرات فى المكان والزمان ، ويكبل ارادة الاستهلاك ، ويوقعه فى شئ قليل أو كثير من الحرمان . وهذا خطر حقيقى آخر وانحراف عن الخط الاقتصادى السليم . وليس من مصلحة الاتزان الاقتصادى فى شئ ، أن يكون التسبب فى الطلب لحساب الاستهلاك من غير رادع ، أو أن يكون التعقيد فى الطلب لحساب الاستهلاك بكل رادع .

وتلاعب المتغيرات بالمبرر الحضارى لتوظيفه أو لتأثير فعله ، قوة التأثير فى الاتجاه الحسن أو فى الاتجاه غير الحسن ، له عواقب وخيمة . بل قل إنها العواقب التى تسبب الى التوازن الاقتصادى بين الإنتاج والاستهلاك . كما تسبب أيضا الى مستوى المعيشة . وهذا التلاعب فى قوة فعل وتأثير المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغيرات ، هو الذى يصطنع ويبرر التفاوت فى مستويات الاستهلاك واتجاهاته . وهو أيضا الذى يؤدي بالضرورة الى تعقيد أوضاع الاستهلاك .

تعقيد أوضاع الاستهلاك :

يمثل تعقيد أوضاع الاستهلاك قضية الاحتمال المؤكد الذى يضلل الاستهلاك ويسوقه الى الخطأ الاقتصادى . ويقع المستهلك المتفرد فى غياهب هذا التعقيد . كما تقع فى هذا التعقيد أيضا جماعة المستهلكين . وما من شك فى أن اتساع مجالات الاستهلاك وهى محصلة التفتح الحضارى والتغير الاقتصادى الذى يطاوعه ، وأن التفاوت فى مستويات الاستهلاك وهو محصلة المبرر الحضارى وفعل المتغيرات التى تطوغة ، يكون مسئولا بشكل أو بآخر ، عن قضية تعقيد أوضاع الاستهلاك ، فى كل عصر وفى كل مكان .

وتتمثل هذه المسئولية المباشرة أحيانا وغير المباشرة أحيانا أخرى ، فى صياغة أو اصطناع أسباب ودواعى هذا التعقيد فى المكان والزمان . كما

تتمثل هذه المسئولية أيضا في تصعيد وتوالي هذا التعقد من عصر الى عصر آخر . والتعقيد يشمل التعقيد في المحتوى وفي المفهوم . كما يشمل التعقيد في الممارسة والأسلوب .

وهذا معناه أن اتساع مجالات الاستهلاك الذي يتسبب في أكبر قدر من التفاوت في مستويات الاستهلاك واتجاهاته ، وهو في قبضة المبرر الحضارى واستجابته لفعل المتغيرات ، يوقع الاستهلاك وأوضاعه في المكان والزمان ، في تعقيد شديد . ويزج هذا التعقيد بطلب الفرد لحساب الاستهلاك وهو متفرد أو وهو شريك في المجتمع ، في خطايا وسوءات وعواقب السلوك الذي يؤدي اليه هذا التعقيد في اطار حاجة العصر . بل قل ان هذا التعقيد الذي يؤثر على سلوك الاستهلاك ، في اطار التعامل المناسب لحاجة العصر ، يكون خطرا . وهو خطر مباشر على أمن ومصير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وهو خطر غير مباشر على موجبات سيادة الحضور الانساني على الأرض .

واذا كان اتساع مجالات الاستهلاك أمر ، يتأتى من غير حدود منضبطة ، تحدد الكم أو النوع الذي تمتد اليه أيادى الطلب لحساب الاستهلاك لأنه يريد ، ولا ينبغي أن يتنازل عن الطلب أو عن الحصول عليه فهذا أمر متوقع ولا غبار عليه . وفي اطار هذا التوقع ، يطاوع الطلب لحساب الاستهلاك المبرر الحضارى والمتغيرات المعاصرة ونمط توظيفها الرشيد أو غير الرشيد وتطوعه . وعندئذ يستعصى عليه الرفض أو الامتناع ويخطو الخطوة الأولى في اتجاه التعقيد .

واذا كان تفاوت مستويات الاستهلاك واتجاهاته أمر ، يتأتى من غير توقف عند مستوى معين ترضى عنه وتقبل به أيادى الطلب لحساب الاستهلاك ، لأنه يخطئ ، ولا ينبغي أن يمنعه مانع عن الطلب والحصول عليه ، فهذا أمر متوقع ولا حيلة له فيه . وفي اطار هذا التوقع ، يطاوع الطلب لحساب الاستهلاك التغير الذي يستحدث المبرر الحضارى المعاصر ويحرص عليه سواء كان في الاتجاه الرشيد أو غير الرشيد ويطوعه . وعندئذ يحلو أو يزين المبرر الحضارى له أن يفعل ، ويخطو الخطوة الثانية في اتجاه التعقيد .

ثم تكون الخطوة الأخيرة التي لا يتوقعها الطلب لحساب الاستهلاك . وبموجب هذا التطويع الذي يستجيب له الاستهلاك ينزلق الطلب . بل قل أنه ينكب على وجهه في خطايا تعقيد أوضاع الاستهلاك . وهذا هو ما لا تراجع

فيه أو عمود عظمه ، بل ربما تمادى الانزلاق والهبوط في هاوية الخطأ
الاقتصادى .

ووقوع الطلب لحساب الاستهلاك فى قبضة هذا التعقيد ، هو عين
الخطر الحقيقى على أوضاع الاستهلاك على كل المستويات . ومن شأن هذا
الخطر أن يتفاقم أو أن تتصاعد عواقبه الوخيمة . وتتضرر بموجبه مصلحة
الإنسان وحاجته الى الطلب ، لأن موجبات التعقيد لا تكف وعواقبه الوخيمة
لا تنتهى . بمعنى أن موجبات هذا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك وعواقبه ،
تزج بالطلب وحاجة الاستهلاك خطوة وراء خطوة ، الى حد الاستغراق فى
خطيئة الانحراف عن الصواب الاقتصادى .

وكان المضى على الدرب الحضارى ، والأخذ بأساليب الحضارة المتطورة
من عصر الى عصر آخر ، والاستماع الى صوت المبرر الحضارى والانصياع
لفعل المتغيرات وتوظيفها الردىء غير المتجرد ، يحافظ على أو يبقى على هذا
التعقيد فى أوضاع الاستهلاك . بل قل انه ينمى ويصعد ويطور موجبات
هذا التعقيد دائما . ولا تستطيع الضوابط أن تجمد هذا التعقيد أو أن تحل
عقدته المستعصية ، لأنه مرتبط بالتعقيد الحضارى بالدرجة الأولى . وكل
ما تستطيع الضوابط أن تفعله ، هو تنظيم وضبط وتخفيف حدة التمدادى أو
الانزلاق فى متاعب هذا التعقيد وخطاياهم ، أو امتصاص صدماته .

وبصرف النظر عن مبررات أو موجبات هذا التعقيد فى أوضاع
الاستهلاك ومبلغ ارتباطه بالتعقيد الحضارى ، وبصرف النظر عن مبررات أو
موجبات التعقيد فى حساب المنفعة الحدية لأوضاع الاستهلاك فى إطار هذا
التعقيد ، تبدو مسئولية الثورة الصناعية فى أوروبا فى عين الرؤية الجغرافية
الاقتصادية غاية فى الوضوح . بل قل أن كل دواعى التغير الاقتصادى التى
أسفرت عنها هذه الثورة الاقتصادية ، هى التى تضخم وتبالغ فى هذا
التعقيد . وهى التى توقع أوضاع الاستهلاك فى متاعب هذا التعقيد
وخطاياهم .

وما من شك فى أن دواعى التغير الاقتصادى ، هى التى زينت ومازالت
تزين للنظام الاقتصادى الرأسمالى الذى يحرس ويبصر حركة الاقتصاد ،
روح التهاون وعدم الاكتراث بتعقيد أوضاع الاستهلاك . بل قل انها هى
التي حفزته وما زالت تحفزه ، لكى يوظف المتغيرات ، فى ظل المبرر الحضارى
وحاجة العصر توظيفا رديئا وغير متجرد يغمر بالطلب . ولا سبيل الى تبرئة

النظام من هذا التهاون أو من هذا التغير المثير . بل قل أن هذا هو التهاون والتغير الذى يوقع الاستهلاك فى برائن التعقيد وفى خطايا .

ويدرك الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى من خلال تهاون النظام الاقتصادى فى العناية بالاستهلاك وأوضاعه ، أو من خلال استخفاف النظام الاقتصادى بالعلاقة والتوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك أخطر دواعى التعقيد وعواقبه . بل ينطلق الانتاج انطلاقة من يستخف بالاستهلاك ويستهو به ويغمر به ويبتزه . وتبقى باستمرار كل المبررات والموجبات التى تنمى معدلات التعقيد فى أوضاع الاستهلاك والمستهلكين . وفى مقابل هذا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك وتصاعده يتفاقم التعقيد فى أوضاع الانتاج حتى يصبح مسعورا ولا شئ يحافظ على الاستهلاك من برائنه .

هذا ، وتبدو أى محاولة جادة لتدارك الموقف أو للعناية بالعلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فى اطار هذا التعقيد صعبة الى حد كبير . ولا يكون فى وسع النظام الاقتصادى وضوابطه ، أن يسيطر وأن يستعيد السيطرة على هذه الأوضاع . وما من شك فى أن مثل هذه المحاولات ، تستوجب مراعاة هذا التعقيد الذى يتردى فيه التعامل بين العرض والطلب وحل عقده ، حتى تفلح فى السيطرة على هذه العلاقة وتدارك أوضاع الاستهلاك المتردية ، فى متاعب وخطايا التعقيد فى أوضاع الاستهلاك .

وهكذا يفهم الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا لماذا وكيف تكون التحولات الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مسئولة عن توالى التغير فى مجالات الاستهلاك ومستوياته وأوضاعه من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . كما يفهم أيضا ، لماذا وكيف يفتح هذا التغير المتوالى الباب على مصراعيه ، لفعل المبرر الحضارى وتوظيف المتغيرات الرشيد أو غير الرشيد ، حتى يتأتى الاتساع والتفاوت والتعقيد فى مسألة الاستهلاك . وبموجب هذا كله ، يتأثر ويتفاقم التعامل غير السوى بين العرض والطلب .

وتظهر عندئذ الضرورة أو الحاجة الحقيقية التى ينبغى أن يصطنع من أجلها النظام الاقتصادى ، الضوابط التى تضبط وتنظم وتحكم هذا التعامل . ويؤثر هذا الضبط بالضرورة فى كنه وجدوى العلاقة التى تحرس التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . ومن ثم يجب أن يكتسب النظام الاقتصادى نفسه مرونة التغير الأنسب ، حتى يتسنى له أن يجارى أو يلاحق

التغير في المكان والزمان ويعرف كيف يضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك
الضبط الأنسب من غير انحياز لأي من الطرفين .

* * *

وبعد ، كم تلاعبت القبضة التي تهيمن اعتبارا من الثورة الصناعية على
موجبات العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، وتلاعب في اطار اتساع مجالات
الاستهلاك وتفاوت مستوياته وتعقيد أوضاعه . وكم فرطت وتفرط في هذه
العلاقة تحت سمع وبصر النظام الاقتصادي المنحاز علنا الى صف الانتاج .
وكم أساءت وتسيء هذه القبضة المغرضة ، بموجب هذا التفريط وكم وظفت
وتوظف المتغيرات بدعوى وتحت شعار المبرر الحضاري وحاجة العصر ،
توظيفاً رديئاً وغير متجرد ، لغير مصلحة الاستهلاك والمستهلكين . وكان
الهدف وما زال ملوثاً بكل دواعي الخطأ الاقتصادي . ويجنى الانتاج في غيبة
الضبط الاقتصادي الصحيح ، ثمرات استنزاف وابتزاز التعقيد في أوضاع
الاستهلاك الذي ينكب فيه الطلب .

وكم تضررت وتتضرر مصلحة المستهلك الفرد والجماعة على حد سواء ،
بموجب هذا الاستنزاف أحيانا أو بموجب هذا الابتزاز أحيانا أخرى .
ويتقن الانتاج امتصاص دماء الطلب لحساب الاستهلاك الذي يضل أو
ينحرف . بل هو يتقن ويجيد توظيف المتغيرات التي تسيطر على المبرر
الحضاري وتضلله فيضلل بدوره اتجاهات وسلوك الطلب ، حتى يجور أو
يتهور لحساب الاستهلاك غير الاقتصادي .

ومن خلال هذا الاستنزاف أو هذا الابتزاز ، يتلاعب الانتاج بمصير
الانسان الاقتصادي . ويضع الطلب الجائر أو المتهور أو المنحرف في قبضة
المتغيرات في كل عصر وفي كل مكان ، ويكبل ارادة الاستهلاك وحريته ،
لحساب العرض . ولا يكاد يعبأ الانتاج بشيء غير الايقاع بالطلب في شهوة
الاستهلاك ، أو غير استدراجه لكي يبتزه العرض في السر والعلن .

الفصل الخامس

الاستهلاك بين الطلب والانحراف

- الاستهلاك طلب متغير
- الرؤية الجغرافية للاستهلاك والطلب المتغير
- موجبات الطلب المتغير والمتنوع (عمومية وخصوصية)
- الانتاج وتوفر السلع - تصنيف السلع
- الانتاج وتطويع أو تحريض الطلب
- الموجبات الخصوصية وتطويع الاختيار
- المتغيرات ودوافع الموجبات الخصوصية المتغيرة
- موجبات الطلب وسلوك الاستهلاك
- الاختيار وانحراف الاستهلاك
- الرؤية الجغرافية لانحراف السلوك الاستهلاكي

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page. The text is arranged in approximately 10 horizontal lines, though it is extremely faint and difficult to decipher. It appears to contain several paragraphs of prose.

الفصل الخامس

الاستهلاك بين الطلب ، والانحراف

الاستهلاك طلب متغير :

بعد هذه الرحلة الطويلة التي يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى فيها ظاهرة الاستهلاك ، يؤكد على انها ظاهرة بشرية فى المقام الأول لانها تدوم دوام الحياة . ثم يؤكد على انها ظاهرة اقتصادية فى المقام التالى على أساس العلاقة الوثيقة بينها وبين الانتاج . ويكون الطلب والحصول عليه وحيازته واستخدامه والانتفاع به لحساب الاستهلاك ، ولا شئ غير هذا الهدف .

والطلب ، فى عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهي تنقضى المعنى والمفهوم الذى يعبر عنه أو الذى يستهدفه هو - فى ذاته - جوهر الهدف الاقتصادى للاستهلاك . ومن ثم ينبغى أن نؤكد على الحقائق الجوهرية التالية:

أولاً : أن الاستهلاك تعود فطرى على الطلب ، وأن الطلب يطاوع هذا التعود . ولكن الذى لا شك فيه هو أن المضى على درب الحضارة والاستماع الى المبرر الحضارى واتباع هوى النفس يطور وينمى هذا التعود الفطرى . وقد يوقع به أحيانا فى الخطأ الاقتصادى .

ثانياً : أن الاستماع الى المبرر الحضارى وفى معيته المتغيرات التى يطاوع هوى النفس فى اطار حاجة العصر ، أو تطلع هوى النفس الى حاجة العصر ، والبحث عن المبرر الحضارى والمتغيرات التى تحرض وتغرى وتحض على الطلب ، تبقى على هذا الطلب لحساب الاستهلاك فى المكان متغيرا من عصر الى عصر آخر .

ثالثاً : أن اتجاهات وسلوك الاستهلاك فى اطار هذا التغير من مكان الى مكان آخر أو من عصر الى عصر آخر ، ومن فرد الى فرد آخر ، تبدو متغيرة . ولا حكم نحكم بموجبه على الاتجاهات والسلوك الاستهلاكى ولا تمييز بين الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى أو على درب الخطأ

الاقتصادي الا من خلال العلاقة بينه وبين الانتاج التي تحافظ على النوازن الاقتصادي أو تنتهكه .

ولقد انهمك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي في البحث وتقصى الحقائق عن ظاهرة الاستهلاك ، في اطار نقط التحول المثيرة ، على درب الحضارة . ولقد استهدف استشعار الانجازات المثمرة حضاريا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحساب جدواها ومبلغ تأثر الاستهلاك بها . كما يستهدف التعرف في كل مرحلة من مراحل التغير الحضارى والاقتصادي والاجتماعي والسياسي على المبرر الحضارى ومبلغ استماعه أو انصياعه للمتغيرات التي ترشد الطلب أحيانا وتضلله أحيانا أخرى . بل قل تستهدف الرؤية الجغرافية الاقتصادية في اطار التغير الذي يطاوع حاجة العصر ، التعرف على ديناميكية هذا التغير ، والكيفية التي تؤثر المتغيرات بموجبها على المبرر الحضارى للطلب ، أو التي يسفر بموجبها عن اتجاهات الاستهلاك وسلوكه في الطلب أو في الحصول على الطلب .

وكان من الطبيعي ، أن يعرف الاجتهاد الجغرافي معنى الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك . وكان من الطبيعي أيضا أن يعرف لماذا وكيف لا يكف الطلب عن التغير من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان آخر ومن فرد الى فرد آخر لحساب الاستهلاك . وتغير الطلب على هذه المستويات : الفرد ، والعصر والمكان ، وبكل ما يعبر عنه معنى التغير في الكم والكيف ، يجسد الاستجابة الفورية لدواعي التغير الحضارى والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي وموجباته الملزمة أحيانا ، وموجباته الاختيارية غير الملزمة أحيانا أخرى . كما يجسد أيضا وهذا هو المهم ، مبلغ استجابة الطلب لتبرير المبرر الحضارى ، ولفعل المتغيرات في المكان والزمان . وقد يتقصى هوى النفس التي تحرض الطلب حتى يطاوع المتغيرات ولا يعرض عن تأثيرها ونتائجها التي يفرضها ويتطلع اليها ويبررها المبرر الحضارى في المكان والزمان .

وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية . بل قل أنه هو الأهم من وجهة النظر الموضوعية . ويدعو هذا الأمر بكل العناية والاهتمام ، الى حسن تقويم نتائج التغير والمتغيرات ، بشأن الاستهلاك ، اتجاهاته وسلوكه . كما يدعو بكل العناية والاهتمام أيضا ، الى حساب جدوى وتقويم هذه الاتجاهات والسلوكيات وكيف تتنوع ولماذا تتباين الى حد التمييز بين اتجاهات وسلوكيات الصواب أو الخطأ الاقتصادي . بل قل أنه من الأهمية بمكان أن

ينأتى حساب جدوى هذا التمييز بين سلوكيات الصواب وسلوكيات الخطأ ،
ومردوجه المباشر على العلاقة التى تحرس أو التى ينبغى أن تحرس التوازن
الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، فى المكان والزمان .

ومن ثم يجب أن تطل عين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، بكل الانفتاح
التحليلى على ظاهرة الاستهلاك ، ولا تهملها . بل يجب أن يلم المتخصص فى
علم الجغرافية بالاستهلاك فى اطار رؤيته المرنه التى تجمع بين التحليل
والتركيب وهى تطالع الظاهرة الجغرافية المعنية . وهذا معناه أن يفعل
ما لا يفعله المتخصص فى علم الاقتصاد أو ما لا يفعله المتخصص فى علم
الادارة والتسويق .

وعناية الجغرافى الخاصة بالطلب الذى يجسد حاجة الاستهلاك وهدفه
هى على نفس مستوى عنايته الخاصة بالعرض الذى يسفر عنه الانتاج ويتطلع
اليه . ولأن الاستهلاك على وجه يقابل الانتاج على الوجه الآخر ، يعتنى
الجغرافى بالعرض والطلب عناية متوازنة ومتوازنة . وهذا معناه الالتزام
الحقيقى بالمنهج الجغرافى الصحيح الى أقصى حد ، ودون تمرد أو تعارض أو
اعتراض أو اعراض عن كل الحقائق الموضوعية ، التى يسجلها أو يتوصل
اليها أو يسفر عنها بحث واجتهاد المتخصصين فى الاقتصاد أو فى
التسويق .

الرؤية الجغرافية للاستهلاك والطلب المتغير :

ما ينبغى أن يفعله الجغرافى بالضرورة ، هو وضع ظاهرة الاستهلاك فى
موضعها الصحيح ، مقابل ظاهرة الانتاج فى اطار الرؤية الجغرافية
الاقتصادية الكلية الشاملة . ويجب أن تطوع هذم الظاهرة فى اطار
الخصوصية الفردية التى تطاوع حاجة العصر للتوزيع فى المكان ، على المستوى
المحلى أو الاقليمى أو العالمى . ويمكن الاعتماد على ظاهرة توزيع السكان
وكلهم من غير استثناء يطلبون ويعيشون تجربة الاستهلاك ، وعلى متوسط
دخل الفرد التى يخوض بموجبها هذه التجربة المستمرة فى الطلب لحساب
الاستهلاك ، فى تطويع هذه الظاهرة الاستهلاكية للتوزيع على أى مستوى من
مستويات المكان .

ويجب أن يطاوع هذا التوزيع على كل المستويات المحلى أو الاقليمى أو
العالى ، التفسير الذى يعلل أو يبرر بموجبه التفكير الجغرافى أمر هذم
التوزيع . وما من شك فى أن العوامل الجغرافية التى تفسر توزيع وانتشار

السكان وكثافتهم من ناحية ، والتي تفسر محصلة العمل والتعامل بين الموارد المتاحة والنتائج الكلى ونصيب الفرد فيه من ناحية أخرى ، توحى أو تنبئ بالعوامل الجغرافية التى يعتمد عليها التفسير الجغرافى أو المنطق الجغرافى الذى يفسر هذا التوزيع الاستهلاكى فى المكان وعلى كل المستويات .

وعندئذ يكون الربط بين مبلغ انتشار هذه الظاهرة وشيوعها فى ربوع الأرض وانتشار ظاهرة الانتاج أمرا متاخا . بل يتاح الربط بين جدوى هذا الانتشار فى ربوع الأرض وكيف تكون العلاقة التى تتحقق بموجبها هذه الجدوى . وتتكشف قيمة توظيف النقل واستخدام الوسائل التى تسقط حاجز المسافة بين المواقع على سطح الأرض فى خدمة هذه العلاقة وتحقيق الجدوى الحقيقية لها بين الانتاج والاستهلاك .

ومن ثم يتبنى الاجتهاد الجغرافى من خلال التقويم الجغرافى لظاهرة الاستهلاك وحقيقة الممارسة لحساب هذه الظاهرة ، فى اطار الاتجاهات والسلوكيات التى تجاوب حاجة العصر . كما يتولى هذا التقويم الجغرافى دراسة نمطية هذا السلوك حتى يتكشف مبلغ الانحراف أو عدم الانحراف فى الطلب لحساب الاستهلاك . ويدور هذا التقويم فى اطار الرؤية الشاملة للعملية الاقتصادية التى تجمع بين الانتاج والاستهلاك فى التزام متبادل ومصالحة مشتركة لا ينبغي التفريط فيها اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا .

والرؤية الشاملة للعملية الاقتصادية ، تحمل أكثر من معنى . ويستحق كل معنى من هذه المعانى أن يكون الشغل الشاغل للتفكير الجغرافى . ويعنى هذا الشمول العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ومبلغ الصلة فى اطار المصلحة المشتركة . ويعنى أيضا شمول الناس جميعا ، وكلهم من خلال التفرد ودوافعه الذاتية ، يطلبون لحساب الاستهلاك ، وشمول بعض الناس فقط من خلال التعاون ودوافعه الخارجية والذاتية ، ينتجون انتاجا يجاوب الطلب . ويكون هذا الشمول أيضا ، على اعتبار أن الطلب لحساب الاستهلاك يعود فطرى ، وأن كل فرد من غير استثناء ، وبصرف النظر عن تفاوت الكم والكيف له الحق فى أن يطلب بموجب هذا التعود الفطرى .

وقد تعنى مسألة الشمول فى الرؤية الجغرافية أيضا - وهذا هو الأهم من أى معنى - تعقب انتشار وشيوع هذه الظاهرة من خلال انتشار الناس لكى تشمل ربوع الأرض . ومن ثم نتبين كيف يواكب هذا الشيع والانتشار انتشار وتوزيع الكثافات السكانية ، على اعتبار أن مصلحة الانسان بطرف النظر عن المستويات وعن القدرة على الاتفاق - فى الطلب لحساب الاستهلاك - وتغطى هذه المصلحة العامة فى اطار الهدف الاستهلاكى

المشترك بموجب توزيع السكان في كل ربوع الأرض .

وفي إطار هذه الرؤية الجغرافية الاقتصادية الكلية الشاملة لكل هذه المعاني ، ندرك حقيقة الدواعي أو كنه الدوافع التي توظف الطلب لحساب الاستهلاك فلا يكف ولا يفتقر . كما ندرك أيضا حقيقة الدواعي أو الدوافع التي تدعو الى العمل والتعامل على كل مستوياته المتفاوتة مع الموارد لحساب الانتاج الذي يجابو الطلب ولا يخذله أو يستخف به . ثم ندرك بعد ذلك كله حقيقة الدواعي أو كنه الدوافع التي توجه التعامل بين العرض والطلب وتجسد سلوكه ، أو التي تصطنع وتضبط العلاقة بين الانتاج والاستهلاك . ومن ثم تقوم الرؤية الجغرافية وتحسب جدوى هذه العلاقة التي تنشأ وتتأني في كل ربع أو في كل اقليم أو في كل ربوع العالم ، بين محصلة العمل في تحقيق الانتاج وتقديم العرض ، وهو مسئولية البعض وهم مسئولين مسئولية متعاونة ومتضامنة في جانب ، ومحصلة التعود على الطلب لحساب الاستهلاك من هذا الانتاج وهو حاجة الكل متفردين ومتنافسين ومتفاوتين في جانب آخر .

وفي إطار هذه الرؤية الجغرافية الفضفاضة المرنة ، التي تسعف التحول من الرؤية الكلية على صعيد العالم ، الى الرؤية الجزئية على صعيد الاقليم ، الى الرؤية المحدودة على صعيد الدولة ، وصولا الى حد الرؤية الضيقة لمطالب الفرد الاستهلاكية ، يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي الهدف الجغرافي الذي تجسده هذه المرونة لدراسة ظاهرة الاستهلاك . بل هو يدرك أيضا ، الغاية الجغرافية التحليلية التي يضبو اليها التأمل في أوصال وتفاصيل هذه الرؤية على كل المستويات ، في إطار العلاقة الاقتصادية التي تجمع وتلملم هذه الأوصال .

وهذا معناه أن البحث الجغرافي الاقتصادي ، يتناول ظاهرة الاستهلاك ، ومسألة الطلب والحصول عليه من العرض ، بأسلوبه المرن . ويعتمد على خبرته في التحليل والتركيب اعتمادا ، لا يفرط في العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، ولا يتهاون أو يستخف بالصلة بين العرض والطلب . بل قل أن هذا البحث الجغرافي الاقتصادي ، لا يتهاون في الربط بين الرؤية الشاملة لظاهرة الاستهلاك في جانب ، والأجزاء أو الأوصال أو التفاصيل التي تتألف منها هذه الرؤية في جانب آخر . ومن ثم يتدارس البحث الجغرافي الاستهلاك ، أبعاده واتجاهاته ، في المكان في إطار حاجة العصر . كما يتدارس أيضا المتغيرات التي تؤثر في سلوكه والضوابط التي تحكم أو تضبط الطلب لحساب الاستهلاك ، على اعتبار أنه ظاهرة جغرافية بشرية .

والتصور الجغرافى لهذه الظاهرة الجغرافية البشرية ، على مستوى الرؤية الكلية الشاملة ، أو على مستوى الرؤية الجزئية أو على أى مستوى آخر ، فى المكان والزمان ، تصور واقعى • ويبدو هذا التصور الحقيقى ، فى إطار التعايش فى المكان الذى تحدد أبعاده وقدراته واتجاهاته المصاحبة بين الإنسان والطبيعة ، تصورا واقعيا • ومع ذلك يعترف هذا التصور الجغرافى بأن هذه الظاهرة الجغرافية البشرية وفى إطار هذا التصور الواقعى ، لها أكثر من وجه صحيح ويستحق أكثر من اهتمام •

وهناك الوجه الاقتصادى للاستهلاك ، الذى يستوجب اهتمام علم الاقتصاد وعنايته • وهناك الوجه الاجتماعى للاستهلاك الذى يستوجب اهتمام علم الاجتماع وعنايته • وهناك الوجه الحضارى للاستهلاك الذى يستوجب اهتمام علم الإنسان الحضارى وعنايته • ومع ذلك يبقى التصور الجغرافى الواقعى لهذه الظاهرة الجغرافية البشرية ، وهو مسئول أو وهو الذى يطل على كل هذه الوجوه • بل قل أنه هو الذى يصطنع من محصلة هذه الوجوه المتخصصة ، توليفة الرؤية الجغرافية للاستهلاك فى المكان والزمان •

ومن خلال توليف وصياغة هذه الرؤية الجغرافية للاستهلاك ، ومن خلال حسن استخدام الخبرة الجغرافية فى التحليل والتركيب ، يخطو البحث الجغرافى بالاستهلاك خطوة مهمة فى الاتجاه الصحيح • وتتجاوز هذه الخطوة الدراسية ، ما ينتهى إليه علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم الإنسان الحضارى فى دراسة الاستهلاك • وهذه الخطوة الجغرافية الدراسية هى التى تضع الاستهلاك ، فى بؤرة التقويم الجغرافى الصحيح • بل قل أنه التقويم الجغرافى الصريح ، وهو يحسب جدوى الطلب والحصول عليه من العرض ، لحساب الاستهلاك •

ويقرر التقويم الجغرافى واقعية وثبوت هذه الظاهرة وهى تتكرر وتتغير فى وقت واحد • وبثبوت هذه الظاهرة وتكرارها فى إطار التعمود ، يكون الإنسان • ومن أجلها يطلب ويحصل على الطلب ، ومن غيرها لا يكون ولا محل للطلب • وهذا معناه أن الاستهلاك جزء أصيل من واقعية التعايش فى المكان على الأرض •

ويقرر التقويم الجغرافى واقعية وثبوت هذه الظاهرة البشرية ، وهى تتغير وتتكرر فى وقت واحد • وبثبوت هذه الظاهرة وتغيرها فى إطار التعمود

المتطور حسب حاجة العصر ، يكون الانسان . ومن أجلها يطلب ويحصل على الطلب ، ومن غيرها لا يكون ولا محل للطلب لحساب الاستهلاك . وهذا معناه أن الاستهلاك جزء أصيل من صيغ التعايش في اطار أوضاعه المتغيرة من عصر الى عصر في المكان على الأرض .

ويقرر التقويم الجغرافي في نفس الوقت واقعية التكرار في المكان ، وثبوت التغير من عصر الى عصر آخر . ولا تعارض أبدا بين الثبات والاستمرار والدوام فهذه سمة التعود ، والتغير وعدم الثبات فهذه سمة الاستجابة الواقعية لحاجة كل عصر . ويلحق التغير وعدم الثبات استجابة لحاجة العصر بالطلب والسلوك الذي يتحلى به الطلب لحساب الاستهلاك ، ولا يلحق بظاهرة الاستهلاك التي تدوم في اطار التعود . بمعنى أن الاستهلاك ظاهرة تعود ثابت ودائم ، وأن الذي يتغير هو اتجاه وسلوك الاستهلاك ، أو هو مرونة الطلب نوعه وكمه .

ولا ينكر التقويم الجغرافي المبرر الحضاري وفعل المتغيرات التي تفرض هذا التغير من عصر الى عصر آخر . بل هو لا يجد أى تعارض حقيقى أو تناقض موضوعى ، بين واقعية الفعل وثبوته ودوامه لحساب الاستهلاك في جانب ، وتغير ومتغيرات هذا الفعل من أجل الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك في جانب آخر . وقد يجسد هذا التقويم الجغرافي هذا التغير على أنه شيء أصيل تمليه حاجة العصر ، في اطار أو في صلب الواقعية الثابتة والمستمرة التي تتسم بها ظاهرة الاستهلاك واتجاه الطلب في المكان .

والاستهلاك في التقويم الجغرافي وغير الجغرافي ، تعود فطرى على الطلب وهو لا يفتر ولا يكف . والطلب الذي يتكرر ويتغير من عصر الى عصر ، هو الاستجابة الفاعلة لحساب الاستهلاك . والحصول على الطلب القليل أو الكثير المتنوع أو غير المتنوع ، هي الغاية الحقيقية أو الهدف النهائي الذي يرنو اليه الاستهلاك ولا يتنازل عنه .

• ويفيد هذا التعود الفطرى على الطلب من العرض ، معنى الاستمرار والدوام ، فلا يكف الانسان في أى مكان وفي كل عصر عن الطلب . بل قل أن الحصول على الطلب ، لا ينهى هذا التعود الفطرى على الطلب ولا يفضى العلاقة بين الطلب والعرض . ومن شأن الاستمرار ومداومة الطلب الذي يطاوع ويلبى حاجة العصر ، أن يطور أساليب هذا التعود الفطرى ووسائله ، وأن ينمى ويطور أهدافه وتطلعاته ، وأن يدعو الى تغير سلوكه واتجاهاته .

ويمحص التقويم الجغرافى هذا الاستمرار المتكرر وهذا الطلب المتغير ،
فى إطار كل دواعى وموجبات التغير من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى
مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . ويؤكد هذا التقويم الجغرافى على
جدوى هذه الدواعى والموجبات وهى فاعلة ومؤثرة ، فى تطوير التعود
الفطرى على الطلب لحساب الاستهلاك ، وفى تطوير أهدافه وتطلعاته وفى
تطوير سلوكه واتجاهاته .

بل يقرر التقويم الجغرافى من خلال هذه الرؤية المرنة على كل المحاور
مسألتين هامتين . وهاتان المسألتان هما :

أولا : ان استمرار الحاجة الى الطلب فى إطار التعود كما تمليه حاجة
العصر ، هو الذى يفرض المضى فى تكرار هذا الطلب . ولا طلب من غير
حاجة الى هذا الطلب الذى ينبغى الحصول عليه لحساب الاستهلاك . ولا
تكرار للطلب أو مداومة الحصول على الطلب ، من غير مبرر يدعو الى تكرار
الطلب واستمرار أو ضمان الحصول عليه ، لحساب الاستهلاك ، فى المكان .

ثانيا : أن التغير فى كم وكيف الطلب من عصر الى عصر آخر أو من
مكان الى مكان آخر ، أو من فرد الى فرد آخر ، لا يفيد ولا يعنى عدم الحاجة
اليه . ولكنه يعنى ويفيد الاستجابة لدواعى التغير التى تغدل أو تطور أو
تنمى أهداف الحصول على الطلب . ولا تغير فى كم وكيف الطلب من غير
موجبات ودواعى التغير التى يستجيب لها الاستهلاك . ولا عدول ولا تعديل
فى الطلب الا فى إطار التغير الذى يطاوعه الاستهلاك فى المكان كما تمليه
حاجة العصر .

ومن خلال هذا التقويم الجغرافى ، يبدو بوضوح معنى تكرار الطلب
وموجبات هذا التكرار والمضى فيه لحساب الاستهلاك . ويعبر هذا التكرار
عن الالحاح فى الطلب ، وضمان استمرار الحصول عليه لدوام الحاجة اليه .
ويمثل هذا الالحاح فى الطلب أحيانا شكلا من أشكال التماذى فى الطلب أو
ادمانه وعدم التفريط فيه أو عدم التنازل عنه . ولكنه يمثل أحيانا أخرى
- وهذا هو الأهم - استمرار وتكرار موجبات الطلب والالحاح بها يستحق
تكرار الطلب ، أو يستحق المضى فى الحصول على هذا الطلب ودون
توقف .

موجبات الطلب المتغير والمتنوع :

يشارك الناس جميعا فى الطلب لحساب الاستهلاك . وقد يشترك الناس جميعا فى موجبات الطلب ، لحساب الاستهلاك الذى هو تعود فطرى ، فى اطار الممارسة الحياتية فى المكان والزمان . بمعنى أن يستشعر الناس جميعا دون استثناء الحاجة الى الطلب ، لحساب الاستهلاك . ولا يسكت من يستشعر هذه الحاجة الى الطلب ، ولا يكف عن البحث والحصول على الطلب الذى ينتجيه . بل قل لا يكف من يستشعر منهم الحاجة عن المطالبة والالاح وتلمس السبل وصولا الى هذا الطلب .

ويدرك البحث كيف تلعب المتغيرات الاقتصادية والحضارية والاجتماعية والنفسية دورا بارزا وفعالا ، فى تطوير وتنشيط هذا التعود الفطرى الذى لا يكف عن الطلب . وهناك دائما نداء للحياة وهو الذى يدعو الى الطلب ويستوجب الحصول عليه . وهناك أيضا المبرر الحضارى فى اطار حاجة العصر ، وهو الذى يبيح للمتغيرات أن تلعب دورها فى تنويع الطلب وفى تنويع الهدف الذى يكون من أجله الحصول على الطلب .

وهناك تفاوت حقيقى فى قوة فعل المتغيرات ، وفى أثر المبرر الحضارى ، الذى يطاوعه الطلب ، لحساب الاستهلاك . وبموجب هذا التفاوت وهو متوقع على أوسع مدى ، تتفاوت معدلات تنشيط ، أو تطوير هذا التعود الفطرى على الطلب ، على ثلاثة محاور . فهو يتفاوت من فرد الى فرد آخر . وهو يتفاوت من مكان الى مكان آخر . وهو يتفاوت مرة ثالثة من عصر الى عصر آخر .

ويدرك التقويم الجغرافى جيدا ، معنى تفاوت الطلب أو تفاوت معدلات تكرار هذا الطلب ، ولماذا وكيف ومتى يكون هذا التفاوت ، فى ظل المبرر الحضارى وفعل المتغيرات المتنوعة ، التى تؤثر على موجبات الطلب . ومع ذلك يدرك هذا التقويم أيضا ، أن موجبات الطلب أو موجبات تكرار الطلب على المدى الطويل ، مسألة يحكمها فى اطار التغير على هذه المحاور الثلاثة ، مستوى الحاجة الى الطلب . كما يحكمها أحيانا مبلغ التشبث بهذه الحاجة والاصرار عليها وعدم التفريط أو عدم التنازل عن الطلب الذى يجاوبها .

وتتسم هذه المسألة فعلا بالتعميم والعمومية على أوسع مدى . بل ويكون لهذا التعميم ما يبرره . ومع ذلك فإنها تتسم أيضا وفى نفس الوقت بالتخصيص فى أضيق اطار لا يتجاوز الفرد . بمعنى أن نصيب الفرد

من موجبات الطلب الخاصة وتكراره والحصول عليه ، يكون متميزا عن أنصبة كل الأفراد الآخرين في المكان الزمان ، رغم القدر المشترك بينهم جميعا في عمومية أو تعميم هذه الموجبات . وهناك دائما ما يبرر الاختلاف والتنوع الواضح ، بين كم وكيف ما يحصل عليه كل صاحب حاجة من الطلب المعنى في المكان والزمان .

والقدر المشترك بين الناس جميعا في الموجبات العامة للطلب ، في المكان والزمان ، ينبغي أن نسلم به . وهو - من غير شك - الذي يحدد بالضرورة حاجة التعود الفطري من الطلب لحساب الاستهلاك . وهناك بالفعل موجبات عامة ، تكون وراء طلب حاجة معينة ، يطلبها كل فرد ولا يتنازل عنها أى فرد . ولكن هناك في نفس الوقت موجبات خاصة تكون أيضا وراء الطلب . وتحدد هذه الموجبات الخاصة نوع الطلب ومبلغ التشبث به والحصول عليه . وتتباين هذه الموجبات الخاصة من فرد الى فرد آخر ، لأكثر من سبب أحيانا ولأكثر من غاية اقتصادية واجتماعية وحضارية ونفسية ، أحيانا أخرى (١) .

وما من شك في أن الموجبات الخاصة التي تتوفر لكل فرد على انفراد ، هي التي تعبر عن خصوصية الطلب ، أو هي التي تحدد دواعي الحاجة الخاصة الأنسب من الطلب المعين . كما تحدد أيضا اتجاهات وسلوكيات التعود الخاص على هذا الطلب ، والقدرة الفعلية على الحصول عليه ، لحساب الاستهلاك . وهذا هو ما تعنيه الخصوصية في الطلب ، في إطار العمومية التي تستوجب الحصول على هذا الطلب . وهذا هو أيضا ما يعنيه التباين الحقيقي بين الموجبات العمومية للطلب ، والموجبات الخصوصية التي تتميز بين الطلب والطلب الآخر لحساب الاستهلاك . وهذه الموجبات الخاصة هي التي تدعو الى تمييز طلب الفرد ، من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

(١) يكون من وراء طلب المنسوجات ، التي يصطنع منها الفرد وكل فرد الكساء المناسب ، موجبات عمومية . وهذا بالطبع تعبير عن حاجة ضرورية تجسد القدر المشترك بين الناس جميعا ، والتي لا يمكن التفريط فيها أو التنازل عنها . ويفرض المبرر الحضارى هذا القدر المشترك في إطار حاجة العصر . ولكن طلب النوع المعين من المنسوجات واللون الخاص ، التي يلبي أو يجاوب هذه الحاجة الضرورية ، تكون من ورائه موجبات خصوصية . ويفرض المبرر الحضارى أيضا هذا القدر الخاص في إطار حاجة العصر . وتسبق الموجبات العمومية بالضرورة الموجبات الخصوصية . ويكون هذا الترتيب على التوالي منطقيا ولا يمكن تجاوزه .

وما من شك في أن المضي على الدرب الحضارى ، والتمادى فى الأخذ بأسباب الحضارة ، والاستجابة لها ، وهو الذى يؤدى الى اتساع مجالات الطلب ، والتفاوت بين مستويات الطلب ، وتعقيد أوضاع الطلب ، يؤدى فعلا الى التباين الشديد بين قوة فعل المبرر الحضارى ، التى تستوجب الحصول على الطلب المعين . بل قل أنه يؤدى أيضا الى تباين واختلاف منطقي فى معدلات الاستجابة لقوة فعل هذا المبرر الحضارى ، أو فى معدلات الاستماع لتأثير المتغيرات المتنوعة على الطلب المعين والخاص ، لحساب الاستهلاك . وهذا هو التفسير الحقيقى لنشأة الموجبات الخصوصية ، التى تجاوب شهوة الطلب ، وتكفل التنوع فى كم وكيف الطلب على أوسع مدى بين الأفراد ، لحساب الاستهلاك .

وقل أن هذا هو التخصيص فى الدوافع أو الخصوصية فى الرغبة ، التى تؤدى بالضرورة ، الى التمييز بين مطالب الأفراد ومطالب المجتمعات فى المكان والزمان . كما تسفر هذه الخصوصية فى الرغبة ، عن التمييز بين مطالب الأفراد والجماعات من عصر الى عصر آخر ، ومن مكان الى مكان آخر . وكأن الموجبات العمومية تحدد الاتجاه العام للطلب ، فى الوقت الذى تدعو فيه الموجبات الخصوصية عادة الى تشتت هذا الاتجاه على أوسع مدى .

ولا تعارض أبدا بين عموميات الطلب فى شكله العام ، لحساب الجمع الكبير ، وهم جميعا فى حاجة ملحة ومشتركة الى هذا الطلب فى جانب ، وخصوصيات الطلب فى شكله الخاص ، لحساب كل فرد من أفراد هذا الجمع الكبير ، فى جانب آخر . وهذه الخصوصية ، هى التى تدعو الى اختيار أو انتقاء هذا الطلب ، أو هى تبرر تفضيل النوع المعين أو التمييز من هذا الطلب لحساب الاستهلاك الفردى ، فى المكان والزمان .

وتحرير ارادة الاستهلاك فى مقابل وفرة العرض ، هو الذى يطلق هذا الحق فى الاختيار ، ويترك له الجبل على الغارب . وصحيح أن هناك دوافع وموجبات من وراء حق الاختيار والتفضيل يلتزم بها ويطاوعها وتحدد الغرض أو الغاية التى يتطلع اليها هذا الاختيار . ولكن الصحيح أيضا أن هذا الاختيار المطلق والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من السلع ، الذى يعتمد عليه الفرد من أجل الحصول على ما يفضل ويحق له الحصول عليه ، هو الذى يكسب هذه الدوافع وهذه الموجبات هذه الخصوصية .

بل قل أن هذا الاختيار الحر أو المطلق ، لا يكشف عن شيء أهم من

هذه الموجبات الخصوصية . . . ولقد استوجبت هذه الموجبات الخاصة على مستوى الفرد ، وأباحت دائماً هذا الاختيار في الطلب لحساب الاستهلاك الخاص ، أكثر من أى شيء آخر . وصحيح أن القدرة المادية ، تلعب دوراً اقتصادياً مؤثراً في إباحة هذا الاختيار الحر للطلب من حيث الكم والكيف . وصحيح أن لوى ذراع الاختيار لا يعنى حرمان الفرد من ممارسة الحق في الاختيار (٢) . ولكن الصحيح بعـد ذلك كله أن عوامل كثيرة ومبررات اجتماعية وحضارية ونفسية ، توجه هذا الاختيار ولا تترك له الجبل على الغارب .

وهذا معناه - على كل حال - أن الاختيار الذى تستوجبه موجبات خصوصية ، ويختلف من فرد الى فرد آخر ، لا ينشأ من فراغ . كما أنه لا يتمادى ، أو لا ينبغى أن يتمادى ، في طلب المستحيل أو غير المتاح . وكان الاختيار حقاً مباشراً ، وأن الموجبات الخصوصية التى تبرر استخدام هذا الحق ، وهى التى تحدد المدى الذى يصل اليه هذا الاستخدام من أجل الحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك .

وسواء كان الاختيار الخاص في الطلب ، نابعاً من الذوق والتذوق ، وملتزماً بالقواعد والضوابط ، أو مبنياً على الاستجابة لآغراء الدوافع والموجبات الخاصة التى يستجيب لها الفرد وتغزر به ، فإن هذا الاختيار هو التعبير الحقيقى عن الإرادة الذاتية الحرة والمتميزة . وبموجب هذه الإرادة الذاتية ومن أجل خصوصيتها وهى على حق أو على خطأ ، يحدد الاختيار الخاص ، الأنسب من حيث الكم والكيف ، من الطلب الخاص والمتميز ، لحساب الاستهلاك .

وفى شأن الطلب وتكرار الطلب والحصول عليه لحساب الاستهلاك ، تكون الموجبات العمومية الدافع الأولى أو الأساسى الى هذا الطلب . وصحيح أن الموجبات الخصوصية تجب الموجبات العمومية ولكنها لا تنهيهـا أو لا تفرغها من قوة فعلها . ولكن الصحيح فعلاً هو احتلال الموجبات الخصوصية مكان الدافع أو الحافز الفعلى الذى يستمع اليه ويطاوعه ، أو يعتمد عليه المستهلك

(٢) يلوى العامل الدينى مثلاً ذراع الاختيار وينبى عن طلب شيء معين لحساب الاستهلاك . والاستجابة لهذا النهى والالتزام بأمر الدين لا يعنى أكثر من الحرمان من ممارسة حق الاختيار . لكن يبقى هذا الحق ويمارسه من لا يمثل لأمر الدين .

فى اختيار الطلب وتفضيله • ولا ينبغى التفريط أو الاستخفاف أو التهاون فى جدوى هذا الحافز أو هذه الموجبات الخصوصية التى تكفل الحصول الفعلى على النوع الأنسب من الطلب • ومع ذلك يبقى أن ندرك ونقوم جيدا طبيعة العلاقة بين الموجبات العمومية وهى كامنة والموجبات الخصوصية وهى فاعلة من أجل اختيار الطلب ، لحساب الاستهلاك •

وهذه العلاقة بين الموجبات العمومية والموجبات الخصوصية أصلية ولا تنقسم • ولا يجوز انكار هذه العلاقة أو التفريط فيها • بل لا يمكن أن تكون موجبات خصوصية للطلب وتكون لها قوة الفعل ، من غير أن تكون أو أن تسبقها بالضرورة موجبات عمومية لهذا الطلب • بمعنى أن هذه العلاقة تجعل الصلة بينها صلة وجوب على التوالى دائما • ولا يمكن أن تكون هذه الصلة على التوازى أبدا •

وكان الموجبات العمومية هى التى تبرر فى الأصل امتداد يد الطلب لأن المستهلك يريد سلعة ما ، ويجب الحصول عليها • والموجبات الخصوصية، وهى التى تعبر عن الإرادة الذاتية وتبرر لهذه اليد حق الاختيار أو الانتقاء • وهى عندئذ ، توجه هذا الاختيار وتسعف المفاضلة بين السلع المعروضة ، من أجل الحصول الفعلى على الطلب الخاص الذى يريده المستهلك من نوع خاص •

وتجمع هذه القاعدة المنطقية ، بين الموجبات العمومية والموجبات الخصوصية ، جمعا منسجما فى إطار حاجة العصر ، والتفرد الخصوصى فى الطلب • وتنطبق هذه القاعدة من غير تمييز على طلب ما هو ضرورى ولازم ولا ينبغى التفريط فيه لحساب الاستهلاك • كما تنطبق أيضا على طلب واختيار الميسرات والكماليات المتنوعة لحساب الاستهلاك • وقل أن تطبيق هذه القاعدة ، يراعى الترتيب المتوالى حسب الأهمية الاعتبارية ، لدى اختيار الطلب والحصول عليه • بمعنى أن ثمة عناية خاصة تدعو الى تقديم الطلب الأهم أو الأكثر ضرورة على المهم والأقل ضرورة • كما يضمن أيضا ترتيب وضمان الحصول على الطلب الأهم ، قبل الحصول على الطلب الأقل أهمية •

ومع ذلك ، فإن الحد الذى يتحدد بموجبه مستوى معيشة الفرد ، هو وحده الذى يجيز له أحيانا انتهاك هذه العلاقة أو تجاوزها قليلا • وهو أيضا الحد الذى يضعف أحيانا أخرى فاعلية الموجبات الخصوصية ، فى طلب

الأهم والحصول عليه . وهو فوق ذلك كله : الحد الذي يبرر توظيف الموجبات الخصوصية توظيفا يطاوع المبرر الحضارى ولا يحسب حساب العواقب فى اختيار الطلب وتقديم المهم على الأهم . ومثل هذه التجاوزات التى تخرج عن القاعدة ، خطر حقيقى على مستوى المعيشة عند أى حد . بل انها هى الانذار الذى ينذر بالتخبط الاقتصادى ، أو الذى ينذر بالانحراف فعلا عن الصواب الاقتصادى .

وصحيح أن نقصان معدلات الدخل والانفاق ، وانخفاض حد مستوى المعيشة الى الكفاف أو الى ما دون الكفاف ، يدعو الى اضعاف فاعلية الموجبات العمومية للطلب ، لحساب الاستهلاك . وصحيح أيضا أن هذا الاضعاف ، يؤدى الى ضرورة التركيز أو الحرص على طلب بعض الأهم من الضروريات وفى اطار الأولويات . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن انخفاض معدلات الانفاق وطلب الأهم من الضروريات ، يجب أن يشل فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب تماما .

وتجسيد أو شل فاعلية الموجبات الخصوصية ، بناء على العجز فى معدلات الانفاق للحصول على الطلب ، لا يعنى شيئا غير حرمان المستهلك . ويشمل هذا الحرمان ، ابطال مفعول حق الاختيار المطلق فى الطلب ، لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان . بل قل أنه يحرم فلا يجيز ولا يسمح لأيادى الطلب أن تمتد أبدا الى الطلب وهى حرة . وقد يحرم المستهلك فى مثل هذه الأوضاع من كل محتويات قائمتى الميسرات والكماليات حرمانا كاملا .

وهذا معناه ، أن هناك علاقة حتمية ، بين دخل الفرد الذى يتحدد بموجبه معدل الانفاق فى جانب ، ومستوى المعيشة الذى يتحدد لحسابه معدل الطلب فى جانب آخر . وكلما ارتفع الدخل وزاد الانفاق ، وبلغ مستوى المعيشة حد الكفاية أحيانا وحد الرفاهية أحيانا أخرى ، تزيد القدرة على الانفاق ، فى مقابل الزيادة أو تمنى الزيادة فى كم وكيف الطلب لحساب الاستهلاك . بل قل تتحرر عندئذ فاعلية الموجبات الخصوصية بعد أن كانت مجمدة وغير سارية المفعول . وتنشط هذه الفاعلية المتحررة حق الاختيار فى الطلب ، وتبررها .

ومع ارتفاع مستوى المعيشة ، يزداد فاعلية الموجبات الخصوصية فى الاختيار . ويبيح هذا الارتفاع اتجاه الطلب من غير حرج ليس الى اختيار الضروريات فقط ، بل يمتد هذا الاختيار بشكل مباشر ، الى طلب الميسرات

والكماليات • وقل أيضا أن الوفرة في الدخل التي يرتفع بموجبها مستوى المعيشة إلى حد الرفاهية ، هي التي تبرر التماذي في فاعلية هذه الموجبات الخصوصية حتى يكاد يتدلل الاختيار في الحصول على الطلب • وقد يبلغ أمر هذا الاختيار إلى حد البذخ والاسراف والتبديد من أجل رفاهية المستهلك •

ومن خلال التقويم الجغرافي لموجبات الطلب وأوضاعها على التوالي في إطار العلاقة بمستوى المعيشة ، تبدو الموجبات العمومية من وراء الطلب لحساب الاستهلاك المحدود وليس غيرها • كما تبدو أيضا وهي وراء الالحاح في الطلب أحيانا أخرى لحساب هذا الاستهلاك المحدود • وهذا معناه أن تحفز الطلب في الإطار المحدود • ومعناه أيضا أنها قد تدعو الطلب إلى تجاوز الحد الأنسب وتوقع به في الخطأ الاقتصادي •

ومن خلال التقويم الجغرافي لموجبات الطلب وأوضاعها على التوالي ، في إطار العلاقة بمستوى المعيشة ، تبدو بل وتدعو - من غير شك - إلى الاعلان الصريح عن الرغبة الخاصة في الحصول على الطلب • وتعتبر هذه الرغبة على وجه من الوجوه عن معنى الاختيار وتعتبر على الوجه الآخر عن معنى المتعة • وتحفز هذه الموجبات الخصوصية القدرة الخاصة على الانفاق وتسيطر عليها وتحرضها المتغيرات ، حتى تصبح من وراء الالحاح في اختيار الطلب لحساب الاستهلاك الخاص • واستشعار هذه الخصوصية وممارستها بالفعل في اختيار الطلب ، يمثل هدفا من أهداف المتعة والتلذذ بالحصول على الطلب • وهذا معناه أن تحفز الطلب من غير حدود وتجاوز الحد الأنسب أحيانا إلى حد الاسراف والوقوع في الخطأ الاقتصادي •

ومن خلال التقويم الجغرافي لموجبات الطلب وأوضاعها على التوالي ، في إطار العلاقة بمستوى المعيشة ، نعرف جيدا كيف ولماذا ومتى تكون الموجبات الخصوصية التي توظف أو تسخر الاختيار ، في تحقيق متعة الحصول على الطلب ، مسئولة ، من وراء اتساع مجالات الطلب وتفاوت مستوياته ، وتعقيد أوضاعه • كما نعرف أيضا كيف ولماذا ومتى تكون هذه الموجبات الخصوصية الحاحا لا يسكت ولا يتنازل عن تحويل ونقل بعض الميسرات والكماليات إلى قائمة الضروريات التي ينبغي الحصول عليها وعدم التفريط فيها ، أو التنازل عنها •

وهذا معناه في الرؤية الجغرافية الاقتصادية أن انتعاش أو انعاش فعل

الموجبات الخصوصية للطلب ، وتنشيط فاعليتها مسألة تتعلق بالقسمة الاقتصادية في البداية . ويدعو هذا التنشيط المستهلك الى الامتثال لمنا تمليه أو لما تحض عليه ، لدى اختيار الطلب والحصول عليه بالفعل . وهذا الامتثال لفعل الموجبات الخصوصية يفتح الباب للاحاح المتغيرات المتنوعة التي تغرر باختيار الطلب . وهذا هو الاتجاه الذي يكفل أو يحتم في اطار القدرة على الانفاق ارتفاع مستوى المعيشة من حد الكفاية والرضا ، الى حد الرفاهية والتنعيم .

ومعنى أن يجمد النقصان في الدخل أو التقير في الانفاق فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب ، ولا يتأتى الاختيار ، ومعنى أن تنشط الوفرة في الدخل أو السخاء في الانفاق فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب ، ويتأتى الاختيار ، يبين بوضوح شديد ، مبلغ العلاقة بين القدرة على الطلب والحصول على الطلب . وتبدو هذه العلاقة منطقية من وجهة النظر الاقتصادية . ويمثل المنطق الاقتصادي فيها الوضع الذي تكون النتيجة فيه سببا ومبررا لا غبار عليه ، ويكون السبب والمبرر فيه نتيجة لا شك فيها . ويجسد المنطق الاقتصادي بموجبها ، مبلغ انضباط فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب بحالة الدخل والحالة الاقتصادية والقدرة على الانفاق ، من أجل الحصول على الطلب والحق في اختياره .

ومن خلال التقويم الجغرافي لهذا المنطق الاقتصادي ، نعرف جيدا ، كيف ولماذا ومتى يكون هذا الانضباط في اطار العلاقة بين فاعلية الموجبات الخصوصية للطلب ، وفاعلية الدخل والقدرة على الانفاق ، سبيل السلوك الاستهلاكي الاقتصادي السليم . كما نعرف أيضا كيف ولماذا ومتى يكون السلوك غير المنضبط ، من ورائه الاحاح الذي لا يفتر وهو يطلب ، وينحرف ، ومن ورائه الانحراف الذي لا يعتدل وهو يختار الطلب ، لحساب الاستهلاك .

وقل أن هذا هو عدم الانضباط الذي يلزم الانتاج بالاستجابة لنزوات الطلب ، أو لانحرافات الرغبة في الحصول على الطلب المنتخب . وهو أيضا عدم الانضباط الذي يفتح شهية الاستهلاك امثالاً لفعل الموجبات الخصوصية وهي لا تشبع ولا تكف عن اختيار الطلب . ويبيح عدم الانضباط للانتاج أن يستخف بالطلب من خلال التأثير على الموجبات الخصوصية للطلب واغراء حق الاختيار ، ليس من أجل الاستجابة له أو التمتع عليه ، ولكن من أجل تطويعه والسيطرة عليه وابتزاه .

الانتاج وتوفير السلع :

فى ضوء فعل الموجبات العمومية أو العامة التى تحفز الطلب العادى ، وفى ضوء فعل الموجبات الخصوصية التى تحفز الاختيار فى الطلب ، نعرف ماذا وكيف ولماذا ومتى يريد المستهلك من الانتاج . كما نعرف أيضا مسئولية الانتاج وماذا وكيف ولماذا ومتى يكون على الانتاج أن يجاوب الطلب أحيانا ، وأن يطاوع حق اختيار الطلب أحيانا أخرى . بل يتمادى الانتاج فى الاستجابة ولا يسكت لكى يستثمر كل تطوع أو رغبة يرنو إليها هذا الاختيار أو يشتهى بموجبها الحصول على السلعة المعينة .

ومن شأن الانتاج الطبيعى والاقتصادى ، أن يصفى جيدا لنداء الطلب وامتداد الأيدى التى تطلب . وعلى الانتاج الذى يحسن الاستماع لهذا النداء ، أن يجاوبه وأن يعطى الأيدى الممتدة إليه ، بل قل أن مصلحة الانتاج الاقتصادية الحقيقية ، لا تتحقق الا من خلال هذه الاستجابة الفورية ، التى تلبى الطلب ولا تخذله ، أو التى تطاوع اختيار الطلب ولا تحرمه . وما من شك فى أن الحرمان أو الخذلان الذى لا يؤمن هدف المستهلك لا يحقق فى الوقت نفسه هدف الانتاج .

ونجاح الانتاج فى المبادرة أو الاستجابة هو نجاح للهدف الاقتصادى لحساب الانتاج أولا . وهو النجاح الذى يرسخ الموجبات العمومية والموجبات الخصوصية للطلب لحساب الاستهلاك ، من أجل الهدف الاقتصادى المشترك والمصلحة المتبادلة . وهو أيضا الذى ينمى ويطور هذه الموجبات من خلال المبادرات الناجحة التى تضيف الجديد من السلع الى قوائم الطلب ، أو من خلال المبرر الحضارى وعمل المتغيرات التى تغرى أحيانا وتغزر أحيانا بالطلب وتزين له الحصول عليه . ونجاح الانتاج فى نهاية المطاف هو الذى يجنى ثمرة هذا الطلب أو الاختيار فى الطلب عندما يحصل على السلعة التى يريد ، فى مقابل الثمن ، أو القيمة .

ومن أجل الاستجابة الناجحة لنداء الطلب ، ومن أجل الانتفاع بالاختيار فى الطلب ، لحساب الاستهلاك ، يأخذ الانتاج على عاتقه ثلاث مسئوليات هامة هى :

- أولا : زيادة كم الانتاج زيادة لا تقف عند حد ولا تسكت .
- ثانيا : تنويع كيف السلع والمنتجات تنوعا لا يقف عند حد ولا يكف .
- ثالثا : اضافة الجديد من أنواع السلع والمنتجات التى تجارى روح العصر والتطور الحضارى ولا يتحرج .

هذا ، ويجب أن نتبين محصلة هذا الانتاج الذى يجاوب الطلب ويعطى الأيدى التى تمتد باختيارها لكى تختار الطلب وتحصل عليه ، لحساب الاستهلاك . وهناك أكثر من أسلوب لتصنيف محصلة الانتاج فى اطار التنوع الشديد . وهناك على الأقل ثلاثة أنماط من التصنيف التى تحتوى محصلة الانتاج وتميز بينه .

أولا - التصنيف الوظيفى للسلع (٣) :

يجمع هذا التصنيف بين السلع التى تشبع حاجة على أى وجه ، والخدمات التى تلبى حاجة أيضا فى أى وجه . ويقوم التصنيف على أساس التمييز زبين استجابة السلعة لحاجة الفرد أو حاجة الناس متفردين كل على قدر حاجته وامكانياته ، واستجابة السلعة لحاجة الجماعة أو المجتمع كل على قدر حاجته كأفراد أو جماعات ، وكل على قدر امكانياته فى راحة هذا المجتمع . ويتمثل هذا التصنيف فى :

١ - سلع الاستهلاك الفردى Individual Goods

وهذه سلع مدفوعة الثمن ، تقدم للاستهلاك حسب الطلب أحيانا وحسب اختيار الطلب أحيانا أخرى . ويلعب الثمن دورا وتكون القدرة على أدائه عاملا مهما فى الحصول بالفعل على هذا الطلب . وتدخل فى زمرة هذا النوع من السلع المنتجات المتنوعة الضرورية والكمالية على السواء . كما تدخل فيها أيضا الخدمات المدفوعة الثمن مثل الطبيب والمحامى ، الترفيه ، السيارة العامة . ويحصل كل فرد على ما يحتاج اليه من هذه السلع على حسب مستواه المعيشى واستماعه فى بعض الأحيان الى المبرر الحضارى الذى يحفز الطلب .

٢ - سلع الاستهلاك الجماعى (الاجتماعى) Social Goods

وهذه سلع غير مدفوعة الثمن بشكل مباشر ، وتقدم للاستهلاك من غير أن يستشعر الحاجة الى الطلب أو الحصول عليها . وتتولى الدولة فى الحقيقة مهمة انجاز وتجهيز وعرض وتقديم هذه السلع . بل تحرص على هذا الانجاز لأنها مسئولة عن تحسين ظروف الحياة وأداء حصتها من هذه السلع لحساب مستوى المعيشة الأفضل . وتدخل فى زمرة هذا النوع من السلع خدمات

الأمن فى إطار الدولة مثل الجيش والقضاء والشرطة وخدمات الصحة العامة ، مثل المستشفى والوحدة البيطرية ووحدة الأبحاث الزراعية والحجر الصحى . كما تدخل فيها أيضا صناعة الطريق وتأمين الحركة عليه والنقل . ويحصل المجتمع على ثمرات هذا النوع من الخدمات بصفتهم العامة أو المتفردة كل حسب حاجته دون مقابل . وتغطى الضرائب التى تجبئها الحكومة نفقات إنجاز وصيانة هذا النوع من السلع الاستهلاكية الجماعية .

ثانيا - التصنيف النوعى للسلع :

يجمع هذا التصنيف النوعى أيضا بين السلع التى تجاوب حاجة الاستهلاك وتلبى نداء الطلب ، والخدمات المادية والعينية التى تيسر حركة الحياة وتحسن أوضاع المعيشة . ويقوم التصنيف أساسا على التمييز بين نمط أو الاستخدام الذى ينتج هذه السلع ويتولى عرضها استجابة لطلب الاستهلاك على كل المستويات ودون تمييز . ويحصل الفرد كما يحصل الأفراد والمجتمع على حصته الأنسب من هذه السلع ، فى مقابل دفع الثمن . ويتمثل هذا التصنيف النوعى فى :

١ - سلع الاستخدامات الأولية :

وتتمثل فى إنتاج سلعى شديد التنوع . وتسفر عنه الاستخدامات الأولية Primary التى تتعامل مع موارد الأرض المتنوعة . ويكون الحصول عليها فى مقابل الثمن المناسب ، حسب طلب الاستهلاك أحيانا ، وحسب اختياره أحيانا أخرى . وتدخل فى زمرة هذا التنوع منتجات ضرورية ومنتجات كمالية على حد سواء . وتدخل فى زمرة هذا النوع من السلع إنتاج الزراعة وإنتاج تربية الحيوان ، وإنتاج استخدام الغابات ، وإنتاج الصيد فى البر والبحر ، وإنتاج التعدين واستخراج المعدن . ويحصل الفرد أو تحصل الجماعة على النوع والكم المناسب من هذه السلع ، التى تجاوب حاجة الاستهلاك ، فى حدود طاقته وأوضاعه ومستوى معيشته .

٢ - سلع الاستخدامات الثنائية :

وتتمثل فى إنتاج سلعى شديد التنوع وبالحق التعقيد . وتسفر عنه الاستخدامات الثنائية Secondary التى تجهز أو تشكل أو تصنع المواد الخام المتنوعة أو التى تهيم السلع فى الشكل المناسب للطلب . ويكون الحصول على هذه السلع المصنعة على مستوى الصناعة الحرفية أو الصناعة التحويلية أو الصناعة الثقيلة ، فى مقابل الثمن المناسب حسب طلب

الاستهلاك أحيانا وحسب اختياره أحيانا أخرى . وتدخل في هذه الزمرة المتنوعة من هذه السلع المصنوعة منتجات صناعية ومنتجات صناعية كمالية على حد سواء . وتدخل في زمرة هذا النوع من السلع ومبتوليتها تجهيز كل أنواع سلع الاستخدامات الأولية تجهيزا مناسباً للاستهلاك البشري . ويحصل الفرد أو تحصل الجماعة على النوع والكم المناسب من هذه السلع التي تجاوب حاجة الاستهلاك ، في حدود طاقته المادية وأوضاعه الاقتصادية ، ومستوى معيشته .

٣ - سلع الاستخدامات الثلاثية :

وتتمثل في إنتاج مادي وعيني على حد سواء . وتسفر عنه الاستخدامات الثلاثية Tertiary التي تنكب على تقديم الخدمات العامة والخاصة ، في الوقت المناسب والأداء المناسب للطلب . ويكون الحصول على هذه الخدمة المادية أو العينية في مقابل الثمن المناسب أحيانا وبدون مقابل أحيانا أخرى . كما يكون الحصول على هذه الخدمة المادية أو العينية حسب الطلب أحيانا ، أو حسب اختيار الطلب وموجباته المتنوعة أحيانا أخرى .

وتدخل في زمرة هذه الخدمات المرافق والنقل والسكن والكهرباء والمياه والصرف الصحي . كما تدخل فيها أيضا الفنادق والسياحة والتجارة أيضا . وتقدم هذه الخدمات للفرد أو للمجتمع . كما تكون الخدمة على المستوى الضروري وعلى المستوى الكمالى على حد سواء (٤) . والأمر متروك لمن يطلب هذه الخدمة للاختيار المطلق لدى الحصول عليها (٥) . ويحصل الفرد وكل فرد على أفراد ، وتحصل الجماعة أو المجتمع على النوع والشكل والكم أو الحجم المناسب من هذه الخدمة ، وهي سلعة مجانية أو وهي سلعة مدفوعة الثمن ، كل في حدود الطاقة المادية والوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة .

(٤) نضرب لذا كمثلا بخدمة فنادق الدرجة الأولى وهي على المستوى الكمالى والتطور وخدمة فنادق الدرجة الثالثة وهي على المستوى الضرورى ولا تكاد تتطور .

(٥) تتولى خدمة البث التلفزيونى الدولة أو المؤسسة . ويتأتى الانتفاع بهذه الخدمة من اجتماع انجاز الجهاز نفسه وتصنيعه وهو سلعة من النوع الثانى ، ومن توفير الكهرباء وهي سلعة من النوع الثالث ، ومن إعداد البرامج وهي خليط من النوع الثانى والثالث ، ومن البث التلفزيونى نفسه الذى يضع الجهاز بالفعل في حالة الاستعداد والوضع المناسب للانتفاع به حسب الطلب . ويملك من ينتفع بهذا البث التلفزيونى ، حق اختيار البرامج وحق الامراض عنها .

ثالثا - التصنيف الاقتصادي للسلع (٦) :

يجمع هذا التصنيف الاقتصادي بين كل السلع التي تجاوب حاجة الاستهلاك وتلبى نداء الطلب واختياره ، والخدمات المتنوعة التي تيسر حركة الحياة على الدرب والمستوى الحضارى فى المكان والزمان . ويعتمد هذا التصنيف على أكثر من عنصر من عناصر التمييز أو التقويم التي تميز بين السلع أو التي تقومها ، فى إطار التغير والمغيرات من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

وعلى أساس تقويم السلع والتمييز بين استخداماتها وحاجة الاستهلاك اليها ، يكون التصنيف الذى يميز بين السلع الاستهلاكية المباشرة والسلع الاستهلاكية الانتاجية أو الاستثمارية . وهما من معين واحد ، وقد تكون السلعة وتصنف مرة بين السلع الاستهلاكية المباشرة أحيانا ، وبين السلع الاستثمارية أحيانا أخرى ، حسب الطلب ونمط الانتفاع بها (٧) ، فى إطار حاجة العصر والوضع الاقتصادى فى المكان .

ويكون التمييز بين السلع الاستهلاكية المباشرة Consumption Goods

لكى يميز بين سلع استهلاك وقتى Durable Goods - وسلع استهلاك معمرة Durable goods . ويتأتى استهلاك السلع من النوع الأول الذى لا يعمر ويلبى الحاجة المباشرة الوقتية ، فى إطار الممارسة الحياتية اليومية مثل تناول الطعام أو الذهاب الى المسرح . ويتأتى استهلاك السلع من النوع الثانى الذى يعمر ويلبى الحاجة المستمرة ، من خلال الاقتناء والحياسة والانتفاع بها واستخدامها فى الوقت المناسب وعلى المدى الطويل ، مثل جهاز التليفزيون أو السيارة الخاصة للركوب .

أما السلع الاستهلاكية الانتاجية أو الاستثمارية Investment Goods

فهى سلع تستخدم فى العمل الانتاجى . وقد تكون سلعا بسيطة تسعف عملية الانتاج لحساب الاستهلاك . وقد تكون سلعا منتجة لحاجة يطلبها

(٦) د. عبد الفتاح قنديل : مقدمة فى علم الاقتصاد ط ٣ سنة ١٩٧٩ ص ٥٥ - ٦٥ .
(٧) الفاكهة على سبيل المثال سلعة يمكن أن يتناولها المستهلك طازجة فإذا بها سلعة استهلاكية وقتية وغير معمرة وغير انتاجية . ويمكن أن تصنع فى مصنع انتاج الفواكه الغذائية فإذا بها سلعة استهلاكية انتاجية أو سلعة استثمارية . والقطن فى الوسادة سلعة استهلاكية معمرة والقطن فى المنسوجات سلعة استثمارية معمرة . وسيارة الركوب سلعة استهلاكية معمرة ، وسيارة النقل العام سلعة استثمارية معمرة .

الاستهلاك ، والتوربين الذي يولد الطاقة الكهربائية ، يحقق أو ينتج الكهرباء التي تستخدم في المنازل وهي سلعة منتجة يلبي حاجة استهلاكية ملحة .
ويحقق أو ينتج الكهرباء التي تستخدم في تشغيل صناعة في أحد المصانع ، وهي سلعة استهلاكية وسيطة تخدم الانتاج .

وتكون السلعة الوسيطة Intermediate Goods وقتية ، مثل القطن الذي يتحول مباشرة الى غزل أو الى منسوجات قطنية . كما تكون هذه السلعة الوسيطة معمرة أيضا ، مثل النول الذي يتولى تحويل هذا القطن وصناعته . أما السلع الاستثمارية المنتجة ، فهي معمرة لأنها توالى وتداوم على العطاء ، الذي يلبي حاجة الاستهلاك ، التي تتكرر وتداوم ، في اطار اختيار المستهلك ، ومجاعة حاجة العصر ، في المكان .

وعلى أساس تقويم السلع في اطار العلاقة بينها وبين مستوى المعيشة ، فيكون التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع . وهذه الأنواع هي السلع الثانی الذي يعمر ويلبي الحاجة المستمرة ، من خلاص الاقتناء والحيازة والانتفاع الضرورية Necessary Goods والسلع الميسرة أو العادية ، Ordinary Goods والسلع الكمالية Luxurious Goods . ومن شأن هذا التمييز أن يتغير ، ويتغير بالتالي تصنيف هذه السلع ، على أوسع مدى . ونتوقع هذا التغير من فرد الى فرد آخر . كما نتوقع التغير أيضا من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

والتغير في تقويم السلعة من فرد الى فرد آخر ، يكون علامة على علاقة هذا التصنيف بالدخل والقدرة على الانفاق ومستوى المعيشة في المكان وحسب حاجة العصر . والتغير في تقويم السلعة من مكان الى مكان آخر ، يكون استجابة لحصائص المكان وعلاقة هذه الحصائص بالأوضاع الاقتصادية ، في اطار ظروف العصر . والتغير في تقويم السلعة من عصر الى عصر آخر يكون علامة على علاقة هذا التصنيف أو هذا التمييز المتغير بالتغير الحضاري وحاجة الواقع الاقتصادي في كل عصر .

والتمييز بين السلع في اطار هذا التغير المرن على ثلاثة محاور ، ليس أمرا سهلا من وجهة النظر الاقتصادية . ومع ذلك يهتم الاقتصاد - وهو على حق - بهذا التغير على مستوى الفرد الذي يكون مبنيا على مستوى المعيشة واختلاف أو تنوع وتباين قدرات الانفاق واختلاف الدخل على مستوى الأفراد . والتغير هو الذي يؤدي الى رفع السلعة من قائمة الكماليات مثلا ووضعها في قائمة الضروريات ، لحساب الفرد . والتغير هو أيضا الذي يفعل بعكس ذلك تماما .

ويمثل الفرد لهذا التغير وانتقال السلع من قائمة الضروريات الى القوائم الأخرى وبالعكس . والقبول بهذا التغير ، يعنى ارتفاع مستوى المعيشة أحيانا ، عندما تصبح السلعة الكمالية ضرورية ويحصل عليها الفرد . كما يعنى هذا التغير أيضا انخفاض مستوى المعيشة أحيانا أخرى ، عندما تصبح السلعة الضرورية كمالية ويتعذر حصوله عليها . وهذا معناه أن هذا التمييز يبدو حساسا ومتغيرا ويعبر عن درجة ملحوظة من النسبية فى تقويم السلع فى تصنيفها أيضا .

وعلى أساس علاقة السلعة بالسلعة أو بالسلع الأخرى ، يكون التمييز أيضا بين نوعين من السلع . وهذان النوعان هما السلع المتنافسة Competitive Goods والسلع المتكاملة Complementary Goods . وتكون العلاقة المشار إليها هى محصلة الحاجة الطلب لحساب الاستهلاك . بمعنى أنها علاقة تجسد اتجاه الاستهلاك نفسه وهو يميز بين هذين النوعين .

وفى إطار السلع المتنافسة ، تحل السلعة محل السلعة الأخرى وتغنى عنها . بمعنى أن هناك سلعة و سلعة بديلة عنها وتؤدي نفس الغرض . ويكون الاختيار متاحا على أوسع مدى لدى الحصول على السلعة أو على السلعة البديلة (٨) . ويكون الاختيار مسئولا عن تصعيد المنافسة بين هذه السلع الى حد أن واحدة من السلع تطرد السلعة الأخرى من السوق . وهناك عوامل كثيرة معلنة أو غير معلنة تركزى روح المنافسة بين هذه السلع .

وفى إطار السلع المتكاملة ، يؤدي استخدام وطلب سلعة الى طلب سلعة أخرى . والسلعتان تتكاملان ولا تؤدي أى منهما الغرض المطلوب لحساب الاستهلاك الاستهلاك فى غيبة السلعة الأخرى . وتتفاوت قوة هذه الصلة أو العلاقة بين السلع المتكاملة ، وتصل أحيانا الى حد التلازم والتزامن الذى لا يمكن فصله (٩) . وهذا معناه أن السلعتان تستهلكان فى وحدة واحدة ، ويزيد الطلب عليهما معا أو ينقص بمعدل واحد .

(٨) زيادة الطلب على السلعة البديلة يكون بمقدار نقصان الطلب على السلعة الأخرى . والسلعة البديلة Substitutes لسبب يتعلق بالتمن فى بعض الأحيان أو لسبب متعلق بحاجة المصير ، تنجح فى أن تحل محل السلعة الأخرى . ونضرب لذلك مثلا بالاقبال على طلب المنسوجات من الخيوط الصناعية الذى خفض معدلات الطلب على المنسوجات المنماطرة من القطن . (٩) هناك علاقة مثلا بين استهلاك الشاي واستهلاك السكر . أو بين استخدام السيارة واستهلاك البنزين . وتقاس قوة هذه العلاقة بمقدار عدم الفصل بين السلعتين . ونضرب لذلك مثلا بالعلاقة بين استخدام السيارة واستهلاك البنزين وهى أقوى من العلاقة بين استخدام الشوكة والسكرين لدى تناول الطعام .

هذا وفى مقابل التزام الانتاج بتوفير السلع التى يحتويها هذا التنوع الشديد وفى اطار هذه التصنيفات المتباينة ، يبيح الانتاج لنفسه التعامل مع الاستهلاك بأكبر قدر من الحرية . بمعنى أنه يتحرر فى اتباع أساليب العرض والاستجابة للطلب ، أو فى اتباع أساليب الائتفاع واستثمار حق الاختيار فى الطلب . وتتمادى هذه الحرية حتى تبدو فى صور من الإباحة التى تتجاوز القواعد . وتبلغ هذه الإباحة الى حد الاجتهاد الصريح فى تطوير الطلب أو فى ترويض الاختيار فى الطلب ، أو تحريض الاختيار فى الحصول على هذا الطلب . والتماضى فى هذه الإباحة ، اختراق حقيقى لمعنى الحرية فى التعامل بين الانتاج والاستهلاك . وهو الذى يوقع الاستهلاك فى نهائية المطاف ، ضحية أو فريسة فى براثن الانتاج .

الانتاج وتطوير أو تحريض الطلب :

قبل أن نعرف لماذا وكيف ومتى تكون هذه الإباحة التى تبيح للانتاج أن يطوع أو أن يحرض الطلب ، يجب أن نتبين كيف يتجه الانتاج الى هذا الهدف . ويجسد هذا الاتجاه أسلوب عرض الانتاج الذى يجاوب الطلب بالضرورة . ويجسد هذا الاتجاه أيضا العرض ، الذى يستهوى اختيار الطلب ، ويزين له الحصول على الطلب المعين . وفى هذا المجال أيضا يتعين تقويم اتجاه الإستهلاك ، وبيان ماذا يريد من الانتاج ، وكيف يحصل على ما يريد من امتداد يد الطلب ، أو من توخى الاختيار لدى الحصول على هذا الطلب .

ويتمثل اتجاه الانتاج الصريح واضحا ومعلنا ، من خلال التعامل مع الاستهلاك ، نحو الهدف الأعظم ، وهو الربح . ويلجأ هذا التعامل منسجما الى الاستهلاك الى الاستجابة للطلب ، فى المكان حسب حاجة العصر . كما يلجأ هذا التعامل بشكل أو بآخر الى توظيف المبرر الحضارى وفى معيته أو فى جعبته كل المتغيرات ، لكى يكسب ود الطلب ، أو لكى يطوع الاستهلاك وتطلعاته . وقد يسيطر الانتاج من خلال التحريض على الاستهلاك حتى يستثمر مواضع الضعف فيه والتهافت على الطلب . ولا يتأتى هذا الاستثمار من غير أن يخاطب الانتاج الموجبات الخصوصية للطلب وينميها . بل قل أنه يحرض ويطوع ويزين لهذه الموجبات الخصوصية بكل وسائل الاغراء المشروع وغير المشروع الاختيار فى الطلب ، فى مقابل الثمن وتحقيق الربح .

ومفهوم أن الانتاج هو محصلة العمل والانجاز ، بكل ما يكتسبه من خبرة أو مهارة التعامل مع المعين أو المادة الخام . وهو الذى يعطى ويوفر

السلع فى كل أشكالها وأنواعها المتباينة • وما من شك فى أن أوجه الانفاق من أجل إنجاز هذا الانتاج السلعى المتنوع ، تغطى تكلفة الانتاج الحقيقية • وحساب هذه التكلفة الفعلية للانتاج السلعى ، مضافا اليه تكاليف النقل والتسويق والاعلان والعرض والاستجابة للطلب ، والأرباح التى يطلبها رأس المال ، فى هذا الانتاج والتسويق ، هى التى يتحدد بموجبها الثمن أو السعر فى نهاية الأمر •

ومن شأن الطلب ودرجة الحاجات الخصوصية على تبرير واختيار الطلب ، أن يؤثر فى حالة العرض • كما يؤثر أيضا على حجم المبيعات وحالة التوزيع • ويلعب الثمن الذى يدفع فى مقابل الحصول على هذه السلع دورا مهما فى هذا الاقبال واستقطاب الطلب • كما يلعب دورا أيضا فى تبرير الاختيار • ويحسب تسعير السلعة وتحديد الثمن المناسب ، حساب ذلك التأثير جيدا ، لكى يكسب ود الطلب واقباله • بل قل انه يتجنب اعراض الطلب أو اعتراضه ولا يترك الانتاج للتسعير وتحديد الثمن وحده فى نهاية الأمر ، أن يقرر مصير العرض فى السوق ، فى مقابل شهوة الطلب •

ويلجأ العرض الى أساليب متنوعة ووسائل كثيرة ، لكى يجاوب الطلب ويكسب ثقته من خلال التسعير المناسب أحيانا ، ولكى يشد انتباهه ويغريه بالأسعار المناسبة ويفرض عليه القبول بها أحيانا أخرى • وما من شك فى أن الانتاج ، وهو صاحب المصلحة الحقيقية فى التعامل بين العرض والطلب ، لا يحتمل تدلل أو تأنى الطلب • بل هو لا يقبل ولا يطيق أن يترك الطلب حرا الى حد التلاعب بالعرض ، فيعرض عنه أو يعترض عليه ويخذله •

ويكون الانتاج على غير استعداد دائما ، لتحمل الخسارة أو الكساد أو فساد العرض وعدم تحقيق الهدف الاقتصادى الذى يصبو اليه • بل قل انه على غير استعداد مطلقا لتحمل ضغوط الطلب ، سواء تأتت من خلال الاعراض عن الشراء والحصول على السلعة ، أو من خلال الاعتراض على نوعية أو جودة أو ذوق أو ثمن هذه السلعة • وهو يدرك أن الاعراض أو الاعتراض سواء كان صحيحا أو غير صحيح ، يوقع العرض ومصلحة الانتاج فى هذا العرض فى أوضاع يكرهها لأنها تخذله اقتصاديا •

وهناك أكثر من سبيل وأكثر من وسيلة ، يعتمد عليها الانتاج لحماية العرض من الطلب • وتحول هذه الوسائل المشروعة أحيانا وغير المشروعة أحيانا أخرى دون الوقوع أو التردى فى هذه الأوضاع غير الاقتصادية التى

يفرضها عليه الطلب عندما يعترض أو عندما يعرض عنه . بل قل تتحمس هذه الوسائل وتسلك السبل التي تحافظ على الطلب وتستقطب اهتمام وشهوة الاستهلاك ، وتحرضه وتزين له أن يتعامل مع العرض .

وتكون بعض هذه الوسائل والأساليب سوية ونظيفة ومشروعة ولا غبار عليها . وهي لا تلوى ذراع الطلب أو تغضبه . ذلك أنها تحمي العرض وتؤمن استجابته وإقبال الطلب وتطويعه ، من غير أن تمكن له من استخدام حق الاعتراض أو الاعتراض . كما أنها تحمي أيضا العلاقة السوية التي تحافظ على التوازن الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك .

وتكون بعض هذه الوسائل والأساليب ، غير سوية وقذرة وغير مشروعة ، ولا أمان لها . وهي تلوى ذراع الطلب وتغضبه وتستحق التجريم . ذلك أنها تحمي العرض وتؤمن له استجابته وإقبال الطلب وتطويعه ، وهي تفرض عليه وتروضه إلى حد الامتثال والاستسلام . وعندئذ يبدو كيف تحرمه فعلا من حق الاعتراض أو الاعتراض . ولكنها في نفس الوقت لا تحمي العلاقة السوية بين الإنتاج والاستهلاك . بل قل أنها لا تكثر أبدا ، بالتوازن الاقتصادي بينهما .

وفي الحالتين ، تتسلك هذه الوسائل بالملاينة أو بالغضب إلى الهدف . ويتمثل هذا الهدف في حرمان الطلب من حق الاعتراض أو الاعتراض . أو قل أن هذا الهدف يتمثل في حرمان الطلب من حق الحرية في الاختيار . ومن أجل ترويض الطلب وكسب وده وثقته أحيانا ، ومن أجل تطويع الطلب ولوى ذراعه والسيطرة عليه وإبتزازه أحيانا أخرى ، يعرف الانتاج كيف يحرم الطلب من حق الاختيار أو كيف يسيطر على الأقل على اتجاهات هذا الاختيار . كما يعرف الانتاج كيف يؤثر على الموجبات الخصوصية بصفة خاصة والموجبات العمومية بصفة عامة ، لكي تصل هذه السيطرة بالفعل إلى هذا الهدف .

ويلجأ الانتاج إلى التأثير على هذه الموجبات ، من خلال توظيف المبرر الحضاري وفي جعبته المتغيرات توظيفا مباشرا أو غير مباشر . ويكفل هذا التوظيف الضغط المطلوب لترويض الطلب بالحسنى أو لتطويع الطلب بالقوة . وقد يسئ الانتاج توظيف هذا الضغط إلى حد كبير وهو يقف في صف العرض وينجاز إليه ، حتى يسيطر على اتجاه وسلوك الطلب . ويجند الانتاج هذه الفرص التي ينتهزها متاحة . وينجح من غير عناء ، من خلال

تركيز فعل المبرر الحضارى والمتغيرات ووسوستها وضغوطها ، على الموجبات
الخصوصية لاختيار الطلب ، فى الوصول الى الهدف ، لحساب العرض .

الموجبات الخصوصية وتطويع الاختيار :

الموجبات الخصوصية هي التى تصطنع وتبرر كل أسباب ودوافع
الاختيار . وهى أيضا التى توظف هذا الاختيار توظيفاً مناسباً أو غير
مناسب ، حتى يتحدد ويصدر قرار الطلب . وهى التى لا تسكت أبداً حتى
يوضع هذا القرار موضع التنفيذ ويتأتى الحصول على السلعة التى يقع عليها
اختيار الطلب لحساب الاستهلاك . وهى من بعد ذلك كله التى توجه وتحدد
اتجاه وسلوك الطلب الذى ينصاع لها ولا يستعصى عليها ولا يعصى لها
أمراً .

وتمثل هذه الموجبات الخصوصية ، التى تعمل بكل التزام ومن غير
تفريط أو تهاون أحيانا ، مسألة مهمة فى نظر الباحث الاقتصادى . ويفطن
إليها ويحسب جدواها ومغزاها وممرها . وتمثل هذه الموجبات الخصوصية
التي تعمل فى تسبب ودون التزام أحيانا أخرى ، مسألة فى غاية الأهمية ،
فى نظر الباحث الاقتصادى . ويفطن هذا الباحث إليها ولا يتركها تغفل من
اهتمامه . بل هو يحسب جدواها ومغزاها وممرها بكل عناية .

وتكون هذه المسألة الحيوية وهى محط العناية أكثر من مهمة وهو
يعالج قضية العرض والتسويق ومبلغ الاستجابة للطلب ومبلغ انتفاع
العرض من هذه الاستجابة . كما تكون أكثر من مهمة أيضا ، وهو يقوم
بالعلاقة بين العرض والطلب . بل قل أن هذه المسألة الحيوية وهى محط
العناية ، تمثل فى نظر الباحث الاقتصادى حجر الزاوية الحساس ، لأنها
هى التى تؤثر على الطلب وتسيطر على اختياره وتحدد مبلغ اقباله على
العرض والتعامل معه .

ويرنو البحث الاقتصادى دائما الى حسن تحليل هذه الموجبات
الخصوصية للطلب . بل قل يستهدف هذا البحث الاقتصادى ، تحليلا علميا
دقيقا ، لا يفرض فى شاردة أو واردة وكأنه يعجم عودها . وهو حريص
بالطبع على معرفة ماذا وكيف ولماذا ومتى تريد هذه الموجبات الخصوصية
للطلب من أجل الاستهلاك . وهو أشد حرصا على معرفة ماذا ، وكيف ولماذا
ومتى تفعل هذه الموجبات الخصوصية وتحسن الاختيار من أجل الحصول على
الطلب ، لحساب الاستهلاك .

ويرنو التحليل الاقتصادي دائما الى تقصى الاجابات التى تجسد معنى الموجبات الخصوصية للطلب . كما تجسد بالضرورة قوة فعل الاختيار الذى تفضى اليه هذه الموجبات الخصوصية ، لدى اصدار القرار ، أو لدى سريان مفعوله ووضع موضع التنفيذ والحصول على الطلب المعين لحساب الاستهلاك . ويبدى هذا التحليل أشد الحرص والعناية ، من أجل حسن توظيف نتائج هذا التحليل الموضوعى ، فى استطلاع ومتابعة اتجاه وسلوك الطلب سواء كان رشيدا أو كان ضالا .

ومن ثم يعرف علم الاقتصاد ، فى اطار النظرية البحتة ومفهومها ، لماذا وكيف ومتى يفتح ميادين التطبيق التى تشهد التعامل بين الانتاج والاستهلاك ، أو التى تحتوى التعامل بين العرض والطلب . ويعتمد علم الاقتصاد اعتمادا كلياً على نتائج التحليل الموضوعى لموجبات الطلب الخصوصية حتى ولو لم تسمى فى رؤيته بهذا الاسم . كما يعتمد على تقويم الاختيار الذى تيسر عنه هذه الموجبات الخصوصية عندما تمتد بين الطلب وتحصل على ما تريد من العرض ، لحساب الاستهلاك .

ومن خلال هذا الاقتحام وهو حق الاقتصاد المشروع ، تتحدد واجباته ومسئوليته . وهو الذى يبصر الانتاج ويرشده ويسدد خطاه ، لكى يطاوع اتجاه وسلوك الطلب ، ولكى يقدم العرض بأمانة ويعطى اليد التى تمتد اليه . وفى هذه الحالة لا يضغط على الموجبات الخصوصية ولا يسئ توظيف المبرر الحضارى والمتغيرات لكى يضلل الاختيار الذى تفضى اليه هذه الموجبات .

ومن خلال هذا الاقتحام أيضا ، يقع الاقتصاد أحيانا فى الأداء غير المشروع . وينحاز الاقتصاد على غير ارادة واجباته ومسئوليته الى صف الانتاج ويعمل فى خدمة العرض وحده . وهو الذى ينتصر له ويشد أزره ، لكى يطوع اتجاه وسلوك الطلب ، ولكى يبتز العرض حاجة الأيدى التى تمتد اليه وتطلب لحساب الاستهلاك . وفى هذه الحالة ، يضغط على الموجبات الخصوصية للطلب . ولا يتبرأ من سوء توظيف المبرر الحضارى والمتغيرات ، لكى يضلل الاختيار الذى تفضى اليه هذه الموجبات الخصوصية .

هذا ، ولا يقل الاهتمام الجغرافى الاقتصادى بهذه المسألة الحيوية أبداً عن الاهتمام الاقتصادى . ويضع الاهتمام الجغرافى الاقتصادى الموجبات الخصوصية فى عين الرؤية الجغرافية ويسلك سبيلاً خاصاً به فى تقصى

وتحليل الحقائق ، لكي يتبين اتجاهات وسلوكيات الطلب لحساب الاستهلاك ، بل قل أن هذا السبيل يختلف تماماً عن سبل الاهتمام الاقتصادي المتخصص بكل مفاهيمه ، أو افتراضاته وأهدافه العلمية المتخصصة .

ويكفى أن يضع الاهتمام الجغرافي الاقتصادي ظاهرة الاستهلاك ، في إطار أو في بؤرة الرؤية البشرية ، لكي يختلف الاقتراب الجغرافي في التحليل والتعليل ، تماماً عن التحليل الاقتصادي البحت . ولا تفرط الرؤية البشرية في حساب وتقويم كل العناصر الاجتماعية والحضارية والسياسية والنفسية التي تتداخل في هذه المسألة الحيوية . بل قل لا يكون استطلاع وتمحيص وتحليل الموجبات الخصوصية للطلب من غير العناية بتقويم هذه العناصر ومبلغ تداخلها أو تأثير فعلها على هذه الموجبات وعلى الاختيار .

ومن خلال تمحيص الاستهلاك والموجبات الخصوصية لاختيار الطلب لحساب الاستهلاك ، في هذه الرؤية الجغرافية البشرية ، لا يرنو البحث الجغرافي إلى شيء أهم من استطلاع قيمة هذه الموجبات الخصوصية وهي متغيرة . كما يتلمس هذا البحث معرفة كيف ولماذا ومتى تدعئ للمبرر الحضاري وتستمتع لهمس أو وسوسة المتغيرات ، حتى يتأثر اتجاه وسلوك الطلب أو الاختيار لحساب الاستهلاك .

ويتجاوز البحث الجغرافي الاقتصادي هذا الحد ، وينهمك في تقصي حقيقة ومبلغ التزام هذه الموجبات الخصوصية ، وهي ذوافع فردية تبحث بالضوابط الطبيعية والضوابط البشرية في المكان ، والمناخ الاقتصادي السائد والمناسب لحاجة العصر . ويتلمس البحث الجغرافي حتماً المواجهة بين المتغيرات وهي تصطبغ التغير وتؤثر على الموجبات الخصوصية وحق الاختيار في جانب ، والضوابط التي تكبح جماح هذا التغير وتؤثر في حماية حق الاختيار من الضلال أو الخروج أو التمرد ، في جانب آخر . ويدرك هذا البحث بعد ذلك كله ، كيف تنشأ المتغيرات والضوابط وهما أطراف هذه المواجهة من معين واحد (١٠) .

(١٠) الواقع الاجتماعي الذي يتعرض للتغير يفرض المتغيرات على المجتمع ، يضع في نفس الوقت الضوابط الاجتماعية التي تضبط هذه المتغيرات . ولا يبطل مفعول التغير الاجتماعي عندما يشمل الموجبات الخصوصية الذي يطاوع المبرر الحضاري ، غير الضابط الاجتماعي .

وصحيح أن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى لا يعرض عن ولا يعترض على فكرة المنفعة الحدية ، ومدى ما تنبىء به أو مبلغ ما تعبر عنه في إطار الرؤية الاقتصادية المتخصصة ، في اتجاه وسلوك الطلب ، لحساب الاستهلاك ، وصحيح أيضا أن البحث الجغرافى الاقتصادى لا ينكر أبدا ولا يستنكر فكرة التوازن ، بين المنفعة الحدية في جانب والانفاق الحدى في جانب آخر ، ومبلغ تأثير هذا التوازن على اتجاه وسلوك الطلب لحساب الاستهلاك . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن التقويم الجغرافى يفضل نظرة شمولية أكثر اتساعا ومرونة . وتخدم المرونة والاتساع تقصى حقيقة الموجبات الخصوصية وحساب مبلغ تأثيرها بفعل المتغيرات الرشيد أو غير الرشيد ، ومبلغ تأثيرها على اتجاه وسلوك اختيار الطلب في المكان حسب حاجة العصر .

وهذه النظرة الجغرافية الاقتصادية الشمولية ، التي تحقق أو التي تجاوب الهدف وتطلعاته ، نظرة مرنة ومتميزة . ومن خلال هذا الشمول الذى يجمع ويللم شمل التفاصيل الدقيقة ، تطل هذه النظرة وتبحث في الاطار المرن . وتتمسك في هذا البحث بمبلغ تأثير وتأثير الموجبات الخصوصية ، وهي قابلة للتغير والتسيب ، وقابلة للضبط والالتزام ، على اتجاه وسلوك الاختيار والحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك .

ومن غير افراط في اعطاء أى عنصر من عناصر التغير ، أو أى عنصر من عناصر الضبط ، أكثر من حقه في التأثير على الموجبات الخصوصية للطلب ، يعرف البحث الجغرافى في تحليله الموضوعى المرن ، لماذا وكيف ومتى يعتدل وينضبط ، أو لماذا وكيف ومتى ينحرف ولا يلتزم اتجاه وسلوك الطلب . ومن غير تفريط أو تهاون أو تجاوز في قيمة أو جدوى التغير والضبط ، يعرف البحث الجغرافى التحليلي المرن كيف ولماذا ومتى تبرر الموجبات الخصوصية ، اتجاه وسلوك الطلب المتغير .

ومن ثم قل أن هذه النظرة الجغرافية الاقتصادية ، فضلا عن كونها مرنة وهي تتسلل الى ما وراء الموجبات الخصوصية ، تبدو موضوعية . وهي هادفة أيضا ولا تفرط أبدا في أى شاردة أو واردة ، تؤثر على هذه الموجبات الخصوصية ودورها الفعال في اختيار الطلب ، لحساب الاستهلاك . ووجه الموضوعية الجادة ، هي أنها تتعقب بكل المرونة وتعالج الموضوع على وجهين هما :

١ - تعالج على الوجه الأول فعل المتغيرات تحت عباءة المبرر الحضارى

وحاجة العصر ومبلغ تأثيرها على الموجبات الخصوصية ، التي تضلل معنى ومغزى الاختيار فى الطلب وتحدد سبيل سلوكه فى الحصول على هذا الطلب .

٢ - تعالج على الوجه الآخر فعل الضوابط تحت نفس العبء ودون اعراض عن حاجة العصر ، ومبلغ تأثيرها على الموجبات الخصوصية ، التي ترشد معنى ومغزى الاختيار فى الطلب ، وتحدد سبيل سلوكه فى الحصول على هذا الطلب .

وتحصى هذه النظرية الجغرافية الشمولية التي تحقق الهدف الجغرافى وتطاوعه ، أثر أو فعل كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والنفسية وكيف تصطنع المتغيرات . كما تحسب حساب هذه المتغيرات ، فى مجالات تقصى حقيقة الموجبات الخصوصية وكيف تؤثر هذه المتغيرات فيها وتوسوس لها ، حتى تسيطر على الأيدى التي تمتد لاختيار الطلب والحصول عليه .

كما تتمعن هذه النظرة الجغرافية جيداً ، فى تفسير جدوى هذه الموجبات الخصوصية ، وهى قابلة للتغير وتأثير المتغيرات على الوجه الصحيح أحياناً ، وعلى الوجه الردى أحياناً أخرى . ومن ثم تعرف جيداً كيف يؤثر فعل المتغيرات على أى من هذين الوجهين ، على اتجاه وسلوك الطلب أو اختياره والحصول عليه . وهذا معناه أنها توظف المرونة ، فى التحليل وصولاً الى صياغة وتجسيد التفسير المفيد المناسب . وتبنى هذه النظرة الجغرافية المرونة لهذا التفسير ، فى اطار الهدف الجغرافى الاقتصادى ، لا ينشأ قطعاً من فراغ ، ولا يكون أبداً من غير غاية .

وتتمثل هذه الغاية الجغرافية الاقتصادية بأجلى معانيها ، فى كشف وبيان العلاقة الايجابية بين الموجبات الخصوصية للطلب فى جانب ، وسلوك الطلب أو اختيار الطلب والحصول عليه فى جانب آخر . وهى من غير شك علاقة بين الدافع والسلوك الذى يجاوب هذا الدافع ، ويطاوعه فلا يعصى له أمراً .

وتتمثل هذه الغاية الجغرافية الاقتصادية أيضاً ، فى استطلاع وتقويم أفعال وردود أفعال المتغيرات المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية والنفسية . وما من شك فى أن توظيف هذه المتغيرات يكون بزيثا وسليماً الى حد يخدم المبرر الحضارى ولا يضلل ضغطه على الموجبات

الخصوصية للطلب . ويكون هذا التوظيف أيضا رديثا وغير سليم الى حد
يُضلل المبرر الحضارى ويستخدمه للضغط على الموجبات الخصوصية للطلب .

وهكذا تكون الاساءة الى العلاقة بين الدافع والسلوك الذى يجاوب هذا
الدافع . وما من شك فى أن هذه العلاقة فى اطار التعرض للمتغيرات
وتوظيف المبرر الحضارى على الوجهين البرى والردىء ، هى التى تفصح عن
مبلغ استعداد الموجبات الخصوصية واستجابتها للتأثر . بل قل انها تفصح
عن مبلغ اذعان الموجبات الخصوصية للمبرر الحضارى الذى تضلله المتغيرات ،
وعن مبلغ اذعان الطلب والخصوى عليه لحساب الاستهلاك لهذه الموجبات
الخصوصية . وهذا الاذعان - فى حد ذاته - هو الذى يحدد اتجاه الطلب
وسلوكه .

وصحيح أن مرجع بعض العوامل التى تصطنع التغير وتسفر عن
التغيرات ، يكون فى بعض الأحيان ذاتيا ونابعا من صميم تفرد مقومات
الذات الخاصة فى أضيق اطار . وصحيح أيضا أن مرجع بعض العوامل التى
تصطنع التغير وتسفر عن التغيرات ، يكون فى بعض الأحيان الأخرى نابعا
من صميم عمومية التشكيل الاجتماعى وطبيعته العامة فى أوسع اطار .
وصحيح أيضا أن مرجع بعض هذه العوامل التى تصطنع التغير وتسفر عن
التغيرات ، يكون فى بعض الأحيان ، عاما وخاصا فى وقت واحد ، ونابعا
من صميم خصوصية وعمومية المستوى الحضارى والمستوى الاقتصادى الذى
يحتويه أى اطار . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن اشتراك المتغيرات
التي تسفر عنها كل هذه العوامل فى المكان والزمان وتؤثر على المبرر الحضارى
تأثيرا رديثا فى بعض الأحيان . وتأثيرا بريثا فى بعض الأحيان الأخرى ،
يكون فى غاية الخطورة الاقتصادية . وهو من غير شك الذى يشكل الموجبات
الخصوصية ويضغط عليها ، ويلهمها الصواب الاقتصادى ، أو يوقع بها فى
الخطأ الاقتصادى .

والصواب الاقتصادى أحيانا ، والخطأ الاقتصادى أحيانا أخرى ، هو
الذى يوجه السلوك الاستهلاكى . وهو الذى يبرر الاختيار فى الطلب
لحساب الاستهلاك . بل قل انه هو الذى يصطنع أو يصدر القرار بالحصول
على الطلب ، استجابة لدافع أو فعل هذه الموجبات الخصوصية .

وما من شك فى أن صياغة القرار واصداره ووضع موضع التنفيذ
العمل فى اطار الصواب الاقتصادى احتمال وارد . وما من شك أيضا فى أن

صياغة القرار واصداره ووضع موضع التنفيذ العملي ، في اطار الخطأ الاقتصادي احتمال وارد أيضا • وفي الحالتين أو في الإحتمالين ، يكشف تنفيذ هذا القرار ، ولا يتستر على اتجاه وسلوك الطلب • بل قل أنه هو الذي يفسح الخطأ الاقتصادي الذي تبرره الموجبات الخصوصية وتدفع اليه سلوك الطلب • وهو أيضا الذي يعلن عن الصواب الاقتصادي الذي تحققه الموجبات الخصوصية ، وتدعو اليه سلوك الطلب •

المتغيرات ودوافع الموجبات الخصوصية المتغيرة :

يصطنع التغير الدوافع التي يتبنى بهوجبها هذه الموجبات الخصوصية للطلب • والخصوصية والتخصيص لهما علاقة ذاتية بالفرد واراذته الخاصة ، عندما يطلب السلعة المعينة ويختار النوع المعين منها ويفضله • والموجبات الخصوصية التي تنشأ وتبتنى ، تتفاوت وتتنوع من فرد الى فرد آخر ومن مكان الى مكان ، ومن عصر الى عصر آخر • وهذا معناه انها قابلة للتغير وليست جامدة • وفعل المتغيرات هو الذي يدعو الى هذا التغير • وفعل المتغيرات الذي يلهم الموجبات الخصوصية للطلب الصواب الاقتصادي ، أو يوقع بها في الخطأ الاقتصادي ، هو العلامة التي تبشر بهذا الاستعداد للتغير • وهو أيضا الاعلان الصريح عن معنى ومغزى قيم الموجبات الخاصة أو الخصوصية المتغيرة •

ولا يفوت البحث الجغرافي الاقتصادي ادراك هذا المعنى وما يعلن عنه وما يفضي اليه • ولا يتهاون هذا البحث في حساب جدوى هذه القيم المتغيرة على مستوى الفرد والمكان حسب حاجة العصر • ويتبين أن قيمة الموجبات الخصوصية المتغيرة لا تؤثر على اختيار الطلب والحصول عليه فقط ، بل تؤثر بالضرورة على اتجاهات هذا الاختيار وعلى سلوك الأيدي التي تحصل عليه ، في المكان والزمان • كما يؤكد هذا البحث على أن ضبط هذه الموجبات الخصوصية عندما تضل وحتى ترجع عن الخطأ الاقتصادي الى الصواب الاقتصادي ، لا يتأتى الا من خلال سيطرة الصواب على فعل المتغيرات • وهذا - في حد ذاته - تصوير فعلي لأبعاد هذه القيمة المتغيرة •

وهكذا يقدر الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي جيلا قوة فعل أو تأثير الموجبات الخصوصية للطلب وهي تتغير وتلين وتستمتع الى وسوسة وهمس المتغيرات وتحريظ المبرر الحضاري وحاجة العصر في المكان • كما يقدر أيضا معنى ومغزى اذعان الاستهلاك لهذه الموجبات الخصوصية ، وكيف

تؤثر عليه وعلى اتجاه وسلوك واصدار قرار الطلب لحساب الاستهلاك على مستوى الفرد ، وعلى مستوى المجتمع .

ويصبح هذا التقدير فى عين الرؤية الجغرافية علامة لا تضل ولا تضل فى تقويم الموجبات الخصوصية واستشعار ميولها وأهوائها ومتغيراتها المتنوعة التى لا تهدأ أبدا . كما هو علامة بارزة أيضا ، لا تخيب ولا تخذل لدى تجسيد وظيفة الموجبات الخصوصية المتغيرة التى تفصح عن الطلب وتفصح سلوكه ونزواته ، وهى توجه القرار وتصدره لحساب الاستهلاك .

هذا ، وما من شك فى أن توجيه الطلب والأيدى الممتدة التى تختار السلعة ، وتنفيذ هذا القرار بالحصول على هذه السلعة ، هو الذى يحدد أو يكشف عن أو يفصح :

١ - سلوك الطلب ونوعية الاتجاه الاستهلاكي ، ومضيه على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى ، فى المكان والزمان ، وكيف تحفز أو كيف تضلل الموجبات الخصوصية .

٢ - اتجاه الاختيار المصيب أو الاختيار الخاطيء ، الذى ينتقى الطلب ويختاره ويجاوب الاتجاه الاستهلاكي والسلوك ، الذى يطاوع الموجبات الخصوصية .

هذا ، وينبغى أن يميز الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى بناء على هذا التقدير المحسوب بعناية ، بين أثر أو فعل كل العوامل والمتغيرات التى تتداخل فى صياغة مفهوم الموجبات الخصوصية للطلب ومتغيراتها من ناحية ، ودور هذه الموجبات الخصوصية الحقيقى الذى يوجه الاستهلاك من ناحية أخرى . ولا يعبر عن هذا الدور الحقيقى وأثره المباشر شىء غير اصدار القرار لحساب طلب الفرد أو لحساب طلب المجتمع ، ووضعه موضع التنفيذ العملى فى المكان تحت ستار حاجة العصر .

ومن خلال تقويم القرار لحساب طلب الفرد ، أو القرار لحساب طلب المجتمع ، وتنفيذه الفعلى ، نشين فعل هذه الموجبات على ثلاثة مستويات . وعلى المستوى الأول ، تتضح قوة ضغط الموجبات الخصوصية من أجل طلب والحصول على الحاجة أو السلعة الضرورية . وعلى المستوى الثانى تتضح قوة ضغط الموجبات الخصوصية من أجل طلب والحصول على الحاجة أو السلعة

الميسرة • وعلى المستوى الثالث تتضح قوة ضغط الموجبات الخصوصية ، من أجل طلب والحصول على الحاجة أو السلعة الكمالية • وتفاوت بالضرورة قوة ضغط الموجبات الخصوصية على هذه السلعة من قائمة الكماليات الى قائمة الميسرات والى قائمة الضروريات ، وفي إطار تأثيرها الجوهرى على اتجاه وسلوك الطلب لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان •

وقيمة الموجبات الخصوصية التى تبرر طلب الحاجة المعنية ، وتدعو الى الحصول على السلعة المنتهية (١١) ، لحساب الاستهلاك المباشر هى قيمة وقتية وتلبى حاجة فى الحال • وهى فى نفس الوقت قيمة متغيرة من فرد لآخر فى المكان • بمعنى أنها تكون الدافع وراء قرار وقتي مباشر • ويعرف هذا القرار ماذا ولماذا يريد هذه السلعة • كما يعرف هذا القرار أيضا كيف يحصل من خلال الاختيار على ما يريد بالفعل ، لحساب الاستهلاك المباشر ، ولا يتردد أو يتراجع •

ومن ثم تبدو العلاقة بين الموجبات الخصوصية للطلب واصدار قرار الطلب الفعلي وتنفيذه ، علاقة تبدأ وتنتهى لدى تنفيذ هذا القرار مباشرة • وتتكرر هذه العلاقة مرات كثيرة ، وتبرر الاختيار فى كل مرة • ولكنها تكون متغيرة لدى اصدار كل قرار من قرارات الطلب وتنفيذه على المدى القصير أو الطويل على السواء • وتبدو فى كل مرة منطقية وهى تحقق

(١١) السلعة المنتهية هى السلعة التى تلبى الطلب الوقتى حال الحصول عليها • ويقضى الاستهلاك بهذه السلعة المنتهية وطره ويحقق بها غايته فى وقت معين • ويجازى العرض الحاجة المعنية من هذه السلعة المنتهية بشكل مباشر أو غير مباشر • وتحدد الموجبات الخصوصية ابعاد ودوافع ومبررات الاختيار الذى تستوجبه المتغيرات لدى الحصول عليها • وتنقسم السلع المنتهية وهى غير معمرة الى نوعين ، استهلاكية وإنتاجية • والسلعة المنتهية الاستهلاكية ، هى السلعة التى لا يبقى الاستهلاك المباشر أو غير المباشر منها شيئا ، وهو يقضى بها وطره أو يحقق بالحصول عليها غايته منها ، ونضرب لذلك مثلا بسلعة غذائية تلبى الحاجة الى الغذاء ، أو بالحصول على تذكرة تلبى الحاجة الى مشاهدة المسرحية • والسلعة المنتهية الإنتاجية هى السلعة الاستهلاكية • ويوظف الاستهلاك هذه السلعة ويستخدمها مستخدما مباشرا أو غير مباشر • ويغير الاستخدام مواصفات وقيمة هذه السلعة ويحولها الى شكل مناسب ، وتتخذ بالضرورة شكل العرض الذى تمتد اليه يد الطلب من جديد • وهى تحقق غاية غير الغاية التى تحتقها السلعة المنتهية الاستهلاكية •

الغاية أو الهدف الذي يكون من أجله هذا القرار (١٢) .
وقيمة الموجبات الخصوصية التي تبرر طلب الحاجة المعنية ، وتدعو الى الحصول على وحيازة السلعة المعمرة (١٣) ، لحساب الاستهلاك المستمر والمتكرر ، هي قيمة غير وقتية وتلبي الحاجة المتصلة لبعض الوقت . ومع ذلك فهي أيضا قيمة متغيرة وغير ثابتة من فرد الى فرد آخر ، في المكان .
بمعنى أن هذه الموجبات الخصوصية ، تكون أو تصطنع الدافع وراء قرار يخدم ويحقق الهدف المستمر . ويعرف هذا القرار ماذا يريد وينبغي الحصول عليه . كما يعرف أيضا لماذا يريد وكيف يختار هذه السلعة المعنية ويتأني كثيرا في الحصول عليها بالفعل لحساب الاستهلاك المستمر .

ومن ثم تبدو العلاقة بين الموجبات الخصوصية للطلب ، وهي الدافع لاصدار القرار الفعلي من ناحية ، وتنفيذ هذا القرار من ناحية أخرى ، علاقة تبدأ ولكنها لا تنتهي حتى بعد التنفيذ والحصول على أو حيازة هذه السلعة . بل هي علاقة مستمرة في اطار المبرر الذي يبقى أو ينبغي أن يبقى مع بقاء

(١٢) تحدد الموجبات الخصوصية ، قبل امتداد أيدي الطلب لحساب الاستهلاك ، نوعية الهدف أو الغاية التي تستدعي الحصول على هذه السلعة المنتهية . وتعرف هذه الأيدي لماذا وكيف ومتى يكون الحصول على هذه السلعة . وطلب واختيار النوع المعين من الفاكهة مثلا ، وتناولها في اطار الوجبة الغذائية ، يجعل هذه السلعة المنتهية استهلاكية . ولكن طلب واختيار نفس هذا النوع المعين من الفاكهة مرة أخرى ، وتصنيعها في شكل من أشكال تسخير الفاكهة ، يجعل نفس هذه السلعة المنتهية انتاجية . ولا وجه لتماثل أو لتطابق الموجبات الخصوصية التي تستدعي الحصول على هذه السلعة نفسها في هاتين الحالتين ، تأسيسا على اختلاف الهدف أو الغاية .

(١٣) السلعة المعمرة ، هي السلعة التي تدوم لبعض الوقت ، وتلبي حاجة الاستهلاك المستمر في هذا الوقت . ويتضي الاستهلاك بهذه السلعة وطره ويحقق غايته . ويتمين أن تبقي هذه السلعة في حيازة المستهلك وفي تناول الانتفاع بها على المدى الطويل . ويجاوب العرض الحاجة الى اقتناء هذه السلعة ، ويحدد أبعاد الاختيار الذي تستوجبه المتغيرات . وهناك عمر افتراضي محسوب بعناية لدوام أو لبقاء هذه السلعة المعمرة ، وهي صالحة ومفيدة تلبي حاجة الاستهلاك ولا تؤخذ . وتنقسم السلع المعمرة الى نوعين ، استهلاكية وانتاجية . والسلعة المعمرة الاستهلاكية ، هي السلعة التي تلبي الطلب وتشبع الرغبة في اطار الانتفاع والاستخدام الجيد مدى العمر الافتراضي المحدد ، قبل أن تستهلك وتستنفد أغراضها . ونضرب لها مثلا بالسيارة أو بجهاز التلفزيون أو بالساعة ، أو بالشقة السكنية . والسلعة المعمرة الانتاجية ، هي السلعة التي يوظفها الطلب التوظيف الانتاجي في اطار الاستخدام الجيد أو المناسب ، على مدى العمر الافتراضي أيضا . ويغير الاستخدام مواصفات هذه السلعة المعمرة الانتاجية كما يغير قيمتها وجدواها . وتتخذ بالضرورة الوضع المناسب لهذه الغاية المنتجة .

هذه السلعة واستمرار الانتفاع بها . ومن أجل هذا الاستمرار والعلاقة المستمرة ، تحسب حساب المتغيرات وجدوى اختيار الطلب جيدا . ويبدو الحساب منطقيا يلتزم به القرار فيحقق الهدف أو الغاية الذي يكون من أجله هذا القرار (١٤) .

وفي إطار هذا التباين الشديد بين موجبات خصوصية ، تبرر طلب الفرد ، في مجال الاختيار الخاص أو الخصوصي ، وتبرر طلب الجماعة والمجتمع ، في مجال الاختيار العام والعمومي ، تتفاوت العناصر والعوامل التي تصطنع وترسخ هذه الموجبات الخصوصية ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة . كما يتفاوت تأثيرها بفعل المتغيرات أو الاستجابة لاغراء أو تغرير أو تحريض هذه المتغيرات ، تحت ستار المبرر الحضاري وحاجة العصر .

وفي إطار التباين الفعلي الواضح بين موجبات خصوصية تبرر طلب الحاجة أو السلعة الضرورية ، أو تبرر طلب الحاجة أو السلعة الميسرة ، أو تبرر طلب الحاجة أو السلعة الكمالية ، تتفاوت العناصر والعوامل التي تصطنع وترسخ هذه الموجبات الخصوصية لطلب الفرد أو الجماعة ، في ظل مستويات المعيشة المتفاوتة والمتغيرة . كما يتفاوت تأثير هذه الموجبات الخصوصية بفعل المتغيرات أو درجة الاستجابة لاغراء أو لتحريض أو لتغرير هذه المتغيرات ، تحت ستار المبرر الحضاري وحاجة العصر .

وفي إطار التباين الشديد بين موجبات خصوصية تبرر طلب الحاجة أو السلعة المنتهية أو السلعة المعمرة ، لحساب الفرد أو لحساب المجتمع ، وفي حدود المدى الزمني المتغير ، تتفاوت العناصر والعوامل التي تصطنع وترسخ هذه الموجبات الخصوصية ، في ظل الاختلاف بين قيمة الهدف الاستهلاكي وقيمة الهدف الانتاجي . كما يتفاوت تأثير هذه الموجبات الخصوصية بفعل المتغيرات أو مبلغ الاستجابة لاغراء أو لتحريض أو لتغرير هذه المتغيرات ، تحت ستار المبرر الحضاري وحاجة العصر .

(١٤) تحدد الموجبات الخصوصية ، نوعية الهدف الذي يستدعي الحصول على هذه السلعة الميسرة على الوجهين الاستهلاكي والانتاجي ، وسبل حيازتها والانتفاع بها . وطلب السيارة مثلا واستخدامها الاستخدام الخاص ، يجعل هذه السلعة المعمرة استهلاكية بحته على مدى العمر الافتراضي المناسب لهذا الغرض . ولكن طلب السيارة واستخدامها في خدمة النقل العام مقابل الأجر ، يجعل نفس السلعة المعمرة انتاجية بالفعل على مدى العمر الافتراضي المناسب أيضا لهذا الغرض .

ومن ثم ، ينبغي أن يدرك التقويم الجغرافى الاقتصادى أبعاد هذا التغير ومستوياته على كل المحاور ، فى رؤيته وحساباته التى تقوم معنى ومغزى وكنه هذه الموجبات الخصوصية للطلب . كما ينبغي أن يحسب هذا التقويم الجغرافى الاقتصادى أيضا ، حساب هذه الموجبات الخصوصية المتغيرة على أوسع مدى وعلى كل المستويات الفردية والجماعية ، فى المكان وفى المكان الآخر ، ومن عصر الى عصر آخر ، وهى مسئولة عن اتجاه الاستهلاك وسلوك الطلب الذى يناسبه . بل يجب أن يشغله تحليل هذه الموجبات الخصوصية المتغيرة ، التى تبرز وتنوع وتغير وتبدل دواعى الاختيار من أجل الحصول على الطلب وحيازته لحساب الاستهلاك تحليلا موضوعيا .

ومن غير هذا التحليل الموضوعى ، لا يمكن حساب جدوى فعل العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية ، وهى تتداخل وتصطنع المتغيرات ودواعى التأثير على الاستهلاك . كما لا يمكن أن يتأتى الالمام بنتائج هذه المتغيرات التى تؤثر على الموجبات الخصوصية للطلب ، وهى التى تتحمل بالضرورة مسئولية توجيه الاستهلاك ، ومسئولية سلوك الطلب لحساب الاستهلاك . ومن غير هذا التحليل الموضوعى الكاشف لمسيرة الاستهلاك على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادى لا يتأتى كبح جماح الخطأ أو المحافظة على الصواب الاقتصادى .

موجبات الطلب وسلوك الاستهلاك :

إذا كانت الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، تعكف بكل العناية على تحليل الموجبات الخصوصية للطلب ، وهى تقوم مبررات ودواعى الاختيار فى الحصول على الطلب فى المكان حسب حاجة العصر ، فان ذلك لا يعنى أبدا الاستخفاف أو عدم الاهتمام بالموجبات العمومية للطلب . ولا مجال أبدا لهذا الاستخفاف أو التهاون . بل قل أنه لا مجال للتفريط فى قيمة الموجبات العمومية للطلب . لأن الموجبات الخصوصية ، هى الوليد الشرعى للموجبات العمومية . ويستحيل أن تكون الموجبات الخصوصية ، من غير أن تكون الموجبات العمومية للطلب .

وصحيح أن الموجبات الخصوصية هى التى تبرر الطلب لحساب الاستهلاك فى المكان والزمان . وصحيح أن هذه الموجبات الخصوصية ، هى التى تبرر توظيف الاختيار فى مجالات الحصول على الطلب لحساب الاستهلاك الفردى أو الجماعى . وصحيح أيضا أن هذه الموجبات الخصوصية تملك القوة المؤثرة التى تبيح للمتغيرات ، فى اطار المبرر الحضارى أن تؤثر حتى يتوجه

الاختيار الى الصواب أو الى الخطأ الاقتصادي ، ويتحدد سلوك الاستهلاك ، بناء على توجه هذا الاختيار . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن الموجبات الخصوصية للطلب ، لا تكون من عدم ولا تنشأ من فراغ . بل هي محصلة الفعل المتغير والتأثير المستمر ، الذي يطور وينمي الموجبات العمومية للطلب ويكسبها القدرة على ترسيخ دواعي الاختيار .

وتعكس العلاقة بين الموجبات العمومية والموجبات الخصوصية وهما معا ، يعملان لحساب الاستهلاك ، العلاقة بين لماذا ومتى وكيف يكون الطلب ، ولماذا وكيف ومتى يكون الاختيار للطلب . بمعنى أن الطلب لحساب الاستهلاك يتطور ويفتح الباب أمام اختيار الطلب . ولا ينبغي أن تتجاوز الرؤية الجغرافية الاقتصادية في إطار التحليل الموضوعي هذه العلاقة . كما لا ينبغي أن تتهاون في تصور هذه العلاقة وتحليلها .

ومن خلال هذه العلاقة تعرف الرؤية الجغرافية الاقتصادية جيدا لماذا وكيف تؤدي العوامل المتنوعة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ونفسيا الى تحول الموجبات التي تدعو الى الطلب من موجبات لها صفة العمومية والتعميم الى موجبات لها صفة الخصوصية والتخصيص . وبمعنى آخر تعرف الرؤية الجغرافية من خلال هذه العلاقة وهي لا تنقسم في الأصل ، لماذا وكيف ومتى تؤدي الأوضاع في المكان الى تحويل الموجبات العمومية للطلب الى الموجبات الخصوصية لاختيار الطلب ، حسب حاجة العصر وتذوق الفرد أو المجتمع .

واذا استوجبت الموجبات العمومية الطلب لحساب الاستهلاك ، فانها لا تبرر ولا تستدعي ولا تهتم كثيرا بالاختيار في هذا الطلب . بمعنى أن تحصل على السلعة المعنية دون شرط أو مفاضلة والبحث عن مبرر مقنع يعتمد عليه الاختيار . وكل ما يهم في مثل هذه الحالة ، هو الحصول على السلعة المعنية ، التي تخدم الغرض أو الهدف من حيازتها واستخدامها أو الانتفاع بها . ومن ثم تبدو هذه الموجبات العمومية بريئة من التعقيد ولا تتردد كثيرا ولا ترفض في معظم الأحيان . بل قل انها تبدو أقل تأثرا بأغراء المتغيرات وتحريض المبرر الحضاري الذي يسعف ويدفع الى الاختيار .

وصحيح أن تبرئة الموجبات العمومية من مسئوليات الاختيار في الطلب مسألة تسترعى الانتباه ، لأنها تحفيه من الاستماع الى تحريض واغراء وتغريز المبرر الحضاري وفعل المتغيرات الرديء أحيانا ، وغير الرديء

أحيانا أخرى . ولكن الصحيح أيضا أنها لا تسقط عنها مسئولية الالحاح فى الطلب فى المكان والزمان . وهذا الالحاح فى الطلب دون عناية بالاختيار ، وهو احتمال وارد وله ما يبرره ، فى المكان حسب حاجة العصر ، يوجه الاستهلاك أو يقوده الى الصواب الاقتصادى أحيانا ، ويوقع به أحيانا كثيرة فى الخطأ الاقتصادى . بل قل أن هذا الالحاح ، يؤدى الى انحراف السلوك الاستهلاكى أحيانا كثيرة ، والى رشد هذا السلوك الاستهلاكى أحيانا أخرى .

ويعبر الالحاح فى الطلب عن معنى ادمان السلعة المعنية والانصياع لمبرر أو لدافع هذا الادمان على الطلب فى اطار التعود الفطرى على الاستهلاك . ويعبر هذا الالحاح فى الطلب على درب الخطأ الاقتصادى ، عن معنى التماهى الحقيقى فى طلب السلعة المعنية الذى يتجاوز حد التوازن مع العرض . وتجاوز هذا الحد أو اختراقه ، يعنى انعدام التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك .

وهذا معناه أن هذا الالحاح فى الطلب على السلعة المعنية لحساب الاستهلاك ، هو ضرب من ضروب الوقوع فى الخطأ الاقتصادى . ولا يسفر هذا الوقوع فى الخطأ عن شيء أخطر اقتصاديا من انهيار العلاقة المتوازنة ، بين الانتاج وما يوجد به أو ما يتقدم به من سلع لحساب العرض فى جانب ، والطلب وما يحفز به أو يدعوه الى الالحاح الشديد من أجل الاستهلاك . وعندئذ نفهم كيف يتهور الطلب ولا يسكت وكيف يجور الاستهلاك ولا يشبع .

وهذا معناه أيضا ، أن هذا الشكل من أشكال الالحاح فى الطلب الذى يثقل ويضغط على العرض ، لا تبرره ويدعو اليه سوى الموجبات العمومية . وفى الوقت الذى لا تدعو فيه هذه الموجبات العمومية الى توظيف الاختيار فى الطلب ولا تملك ما يبرره بالفعل ، يكون الالحاح فى الطلب بكل ما ينطوى عليه من تهور شديد ، أهم مبرر للوقوع فى الخطأ الاقتصادى . وهو - من غير شك - الذى يبرر بالالحاح لا يسكت التحول من الطلب المتوازن مع العرض لحساب الاستهلاك العادى على درب الصواب الاقتصادى ، الى الطلب غير المتوازن مع العرض لحساب الاستهلاك المتهور على درب الخطأ الاقتصادى . وعندئذ يكون الفهم الصحيح لمبلغ تأثير هذه الموجبات بفعل المتغيرات التى تبرر الالحاح فى الطلب الى حد التهور ولا تبرر فى نفس الوقت الاختيار فى الطلب .

وهذا معناه أن من شأن الالحاح فى الطلب الذى تدعو اليه الموجبات

العمومية ولا يعرف الاختيار الذى يضمه المبرر الحضارى واغراء المتغيرات أحيانا ، أن يستنفر شهوة الطلب • بل قل أنه ينشط فاعلية التعوز أو يصعد معدلات الاقبال الشديد على الحصول على السلع المعنية من غير حساب. لحساب الاستهلاك • ويضع هذا الاستنفار أو هذا التنشيط أو هذا التصعيد الطلب على درب الخطأ الاقتصادى لأنه ينمى ويطور ويصعد الكم الفعلى من طلب السلع المعنية على أقل تقدير •

ومن ثم قل أن هذا التهور وهذا اللاح يصطنع التمدى فى الطلب وعدم السكوت عليه • وهو الذى يلهب ويضاعف نهم الاستهلاك والمبادرة المتهورة أو الجائرة بكل الاصرار على الطلب والحصول عليه • ولا يحسب الاستهلاك حساب العواقب والمضاعفات على درب هذا الخطأ الاقتصادى • بل قد لا يفتن اليها أو يبالى بها • ويصل الاستهلاك خلال هذه المبادرة النهمة الى الطلب والحصول عليه ، الى حد لا يبالى فيه أو يكثر كثيرا بالتوازن مع العرض ، ولا يلتزم بالمحافظة عليه •

أما **الموجبات الخصوصية للطلب** ، فهى فى نظر الرؤية الجغرافية الاقتصادية أكثر تعقيدا ، لأنها تدخل عملية الاختيار بكل وزنها فى الضغط على الطلب وفى التعامل بين العرض والطلب • بل قل أن هذه الموجبات الخصوصية أكثر فاعلية فى الضغط على الطلب أثناء الاختيار والحصول على السلعة المعنية الأنسب فى المكان لحاجة العصر وأضف الى ذلك كله احتمال استسلام الاستهلاك لهذه الموجبات الخصوصية التى تستمع وتطاول وسوسة المبرر الحضارى وفعل المتغيرات الردىء • وعندئذ توجه هذه الموجبات الخصوصية أيدى الطلب ، وتمسك بزمام الاستهلاك وتفرض عليه سلوكه •

ويعكس هذا التعقيد ، وتصور هذه الفاعلية مبلغ تأثير الموجبات الخصوصية بفعل المتغيرات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية فى المكان والزمان ، الى الحد الذى تضل فيه وتضل اختيار الطلب لحساب الاستهلاك • ويقود الاختيار الضال الذى وقع فى ضلال التضليل الاستهلاك على درب الخطأ الاقتصادى • ويجسد هذا التعقيد وتبنى هذه الفاعلية أيضا مبلغ التفاوت الشديد بين الأفراد فى الاستجابة لفعل المتغيرات فى المكان والزمان ، التى تجعل الموجبات الخصوصية للطلب حوافز ذاتية ملزمة • وتدفع هذه الحوافز وتوجه الاختيار فى الطلب وتحدد سلوك الاستهلاك بجلاء على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى •

وهكذا تختلف الموجبات الخصوصية للطلب في المكان حسب حاجة العصر . وهي لتتنوع في المكان وهي تدفع الفرد الى الاختيار وتبرر له الحصول على السلعة المعنية الأنسب لحاجة العصر . بل قل يتباين تأثيرها المباشر من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر . فهي متغيرة وشديدة المرونة على كل المحاور وعلى كل المستويات ولا تعرف الثبات أو الجمود .

وتبرر الموجبات الخصوصية في هذه الخصوصية المتفردة والمتغيرة والمرنة في وقت واحد مسألة الحرص في اختيار الطلب والحصول عليه وحيازته من أجل الهدف الاستهلاكي المشروع أحيانا ، وغير المشروع أحيانا أخرى . وهي التي تبرر أيضا في إطار هذه الخصوصية المتفردة والمتغيرة والمرنة في وقت واحد ، مسألة التنوع والاختلاف والتفاوت في أساليب هذا الاختيار ، حسب مستوى المعيشة في المكان والعصر ، والحاجة الى الطلب المنتخب الذي يناسب هذا المستوى المتغير من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان آخر ومن فرد الى فرد آخر .

ووجوب هذا الالحاح في الاختيار أو الانتقاء والمفاضلة بين السلعة والسلعة الأخرى البديلة استجابة لما تمليه الموجبات الخصوصية وهي توجه الاختيار وتبصره ، يضع الطلب لحساب الاستهلاك في موضع التدلل . ويبلغ هذا التدلل أحيانا الى حد التردد أو الى حد التخبط وصعوبة التمييز . ويستدعي هذا الاختيار الذي يستغرق في التدلل ويتعرض لبعض عواقبه ومضاعفاته ، البحث عن أسباب ومبررات التفضيل . ويستوى في ذلك أن يكون الاستهلاك رشيدا على درب الصواب الاقتصادي ، أو أن يكون الاستهلاك ضالا على درب الخطأ الاقتصادي .

هذا ، ويعبر الالحاح في اختيار الطلب والحصول عليه بحق أو من غير حق ، عن مبلغ الانصياع لكل ما يستوجب ارضاء هوى التعود الفطري أولا وشهوة الاستهلاك المنفتحة والمتفتحة ثانيا . بل قل انه يعبر عن مبلغ الانصياع لكل ما يحتم اشباع نزوة الاستهلاك ونزعاته وهي من أخطر عواقب ومضاعفات التدلل في الحصول على الطلب المنتخب لحساب الاستهلاك . ووجوب ارضاء هوى التعود الفطري وبحتمية اشباع نزوات الاستهلاك ، هي التي تميز بحق المسلك الفردي أو الذاتي في الطلب لحساب الاستهلاك .

كما يعبر هذا الالحاح في اختيار الطلب ، والحصول عليه باستحقاق أو

من غير استحقاق ، عن مبلغ الاهتمام بتوجيه الانتاج والسيطرة عليه .
وتكون هذه السيطرة لحساب الاستهلاك ، وضولا الى حد ضمان العرض من
السلع المعنية التي تجاوب أو التي تطاوع أو التي ترضى اختيار الطلب
والحصول عليه . وقبول الانتاج بهذه السيطرة والامتثال لها ، والاستجابة
لدوافع الموجبات الخصوصية التي تبرر أو تحرض أو تغري أو تزين اختيار
الطلب والحصول عليه بالفعل ، احتمال ليس وارد فقط بل هو احتمال
مؤكد .

ولا يعترض الانتاج على هذه السيطرة ولا يتمرد على الداعي أو الهدف
الذى يستوجبها . ولكنه فى المقابل يحق للانتاج أن يسيطر بدوره ، ويحقق
الانتاج بالفعل كل أسباب ودواعى ومبررات هذه السيطرة الى حد التحكم
من خلال العرض فى الطلب وفى اختياره وفى سبل الحصول عليه ، لحساب
الاستهلاك . ووقوع الطلب فى برائن هذا التحكم هو أخطر أنواع العواقب
التي يفرضها الاختيار على الاستهلاك . بل قل أن هذا هو الخطر الحقيقى
الذى يوقع الاستهلاك والسلوك الاستهلاكى ، فى الانحراف الاقتصادى .

الاختيار وانحراف الاستهلاك :

المفهوم والمتفق عليه ، أن اختيار الطلب والحصول على السلعة المعنية ،
هو حق مشروع فى الاصل . بل ولا ينبغى الاعتراض عليه أو شجبه والا
فماذا يعنى الاجتهاد والعمل من أجل تحرير ارادة الاستهلاك . بل وكيف
نوفق بين مفهوم حرية الاستهلاك وهى تكفل أول ما تكفل حق الاختيار من
ناحية وتجريم هذا الاختيار من ناحية أخرى . وهل هناك حرية من غير
اختيار فى الطلب ؟ وهل هناك اختيار فى الطلب من غير حرية يتمتع بها
الاستهلاك فى المكان والزمان ؟

والمفهوم والمتفق عليه أيضا أن الموجبات الخصوصية فى اطار اذعانها
لفعل المتغيرات واستماعها للمبرر الحضارى هى التى تفرض الاختيار فى
الطلب ، وتؤكد على شرعية هذا الحق وتبرر له التبرير المنطقى . ولا ينبغى
احباط هذه الموجبات الخصوصية أو ابطال مفعولها ، والا فلماذا تكون مسيرة
التغير وطلب الأفضل من خلال هذا التغير . بل وكيف نوفق بين حق
الطلب لحساب الاستهلاك الذى يجمد ولا يتطور فى ناحية ومصلحة العرض
الذى لا يكف عن التطور من ناحية أخرى . وهل هناك جدوى من وراء
توازن اقتصادى بين طلب جامد أو يفرض عليه الجمود وعرض متطور أو
يفرض عليه التغير من عصر الى عصر آخر ؟

وهناك - على كل حال - أكثر من ضمان شرعى نظيف ، يكفل هذا الحق المشروع فى اختيار الطلب ويدافع عن الموجبات الخصوصية التى توجه هذا الاختيار وله أكثر من مبرر لحساب الاستهلاك . بل هناك أكثر من دليل ، يعتمد عليه الانسان ويدافع من خلاله عن هذا الحق المشروع الذى لا ينبغى التفريط فيه لحساب الاستهلاك ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة . والانتاج وهو صاحب المصلحة فى العرض أولا وفى التعامل بين العرض والطلب هو أكبر ضمان وأقوى دفاع يتصدى للدفاع المشروع أو غير المشروع عن حق الاختيار فى الطلب وعن جدوى الموجبات الخصوصية التى توجه هذا الاختيار لحساب الاستهلاك .

وقد ينظر النظام الاقتصادى الى هذا الحق المشروع نظرة موضوعية ، تشجب وتجرم أى عدوان ينتهك هذا الحق الاقتصادى . وقد تقاوم أى محاولة تعمل على تفريغ هذا الحق من مضمونه أو تجرده من شرعيته ، وتحرم الاستهلاك من مزايا وإيجابيات ومنافع الاختيار والحصول على السلعة المعنية المفضلة .

وقد ينظر النظام الاقتصادى الى هذا الحق المشروع نظرة أخلاقية ، تضمه الى قائمة حقوق الانسان التى لا يجب أن تنتهك على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع . وقد تقاوم أى محاولة تناصب الاختيار العداء وتكبل ارادة الموجبات الخصوصية ، وتحرم الاستهلاك من مزايا وإيجابيات ومنافع الاختيار والحصول على السلعة المعنية المفضلة .

وبهذا المنطق الاقتصادى الموضوعى ، لا اعتراض أبدا على فعل ودور وأداء الموجبات الخصوصية . ولا اعتراض على حق الاختيار فى الطلب الذى يحرر ارادة الاستهلاك ولا يكبلها أو يوقعها فى الحرمان . ولا تعريض أبدا أو استهجان لأى دعوة عاقلة تدعو الى صيانة حقوق الانسان فى الاختيار الذى يجاوب ارادة الاستهلاك .

بل قل انه لا اعتراض اقتصادى أو أخلاقى أبدا ، على حسن توظيف الموجبات الخصوصية التى ترشد الاختيار وتحسن توجيهه لدى الحصول على السلعة المعنية المفضلة . ولا اعتراض اقتصادى أو أخلاقى أبدا على حسن استخدام حق الاختيار ، فى اشباع هذا التعود الحسن على الاستهلاك ، أو فى الاستجابة المشروعة لنمط المعيشة عند حد المستوى الأنسب للمعيشة الذى يكفله دخل الفرد منسوباً الى دخل الجماعة والقدرة العامة على الانفاق . ولكن

يصبح الاعتراض ضروريا وعلى كل وجه اقتصادى وأخلاقى واجتماعى . عندما توظف الموجبات الخصوصية وهى ضالة يضللها التحريض والاغراء ، هذا الحق المشروع فى الاختيار توظيفا منحرفا لحساب الاستهلاك ، أو عندما تجور حرية اختيار الفرد عنوة وغصبا على حرية اختيار الجماعة ، من أجل الحصول على السلعة المعنية المفضلة . وفى مثل هذه الحالة يكون الانحراف محسوبا على الاستهلاك وليس محسوبا له .

والانحراف الذى يفقد هذا الحق شرعيته ، ويستحق التجريم ، الاقتصادى والاجتماعى ، هو عين ما يعنى توظيف الاختيار فى الطلب والحصول على السلعة المعنية توظيفا سيئا على درب الخطأ الاقتصادى . وهذا التوظيف الردىء أو الضال ، هو الذى يخطئ . ويتمادى فى الخطأ الاقتصادى . وهو الذى يسفر عن تردى الاستهلاك بقصد أو من غير قصد ، فى حضيض الخطيئة الاقتصادى ، ويجسد السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى .

وهذا معناه أن الانحراف يوقع الاستهلاك فى الخطأ . وليس أخطر من هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى على الهدف الاقتصادى ، ومصلحة الفرد أو مصلحة المجتمع ، فى هذا الهدف . بل وليس أخطر منه ، لأنه يعنى انتهاك التوازن الاقتصادى ، بين العرض والطلب . وقد يعنى أيضا ارهاق الانتاج الذى يقدم العرض ، بالمعدل الذى لا يناسب السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى . ولكنه يعنى - فى نهاية المطاف - وقوع الطلب فريسة سهلة فى قبضة العرض . ومن ثم يتسلط الانتاج ويحق له أن يفعل ، ويتمادى العرض فى ابتزاز الطلب على حساب الاستهلاك المنحرف .

وتجسد هذه الرؤية معنى الانحراف الاستهلاكى . ومع ذلك فهذه الرؤية تبدو رؤية جزئية الى حد بعيد . ولئن اعترض الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى على منطق هذه الرؤية الجزئية التى يسفر عنها التفسير الاقتصادى وحده أو التفسير الاجتماعى ، أو التفسير النفسى ، بشأن هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى فان هذا الاعتراض لا ينشأ من فراغ ، ولا يكون من غير أساس . بل قل أن هذا الاعتراض لا يعنى الاعراض عن أى تفسير من هذه التفسيرات . بل قل انه الاعتراض الموضوعى .

ولا يترك هذا الاعتراض الموضوعى لعامل واحد من بين عوامل كثيرة الميدان ، لكى يتفرد هذا العامل فى تفسير انحراف السلوك الاستهلاكى .

وصحيح أن التطلع الى الرؤية الجزئية ، يفيد ، ولكنه يكون من زاوية ضيقة تطل على جانب ويغيب عنها جوانب أخرى مهمة . ومن ثم يكون البحث الأفضل هو البحث الذي يتلمس أوصال الرؤية الكلية التي تجسد الوضوح من كل الزوايا ولا تفرط في اعتبار من الاعتبارات . ويعطى هذا البحث - من غير شك - التفسير الأفضل لانحراف السلوك الاستهلاكي على درب الخطأ الاقتصادي .

ولا يعرض هذا الاعتراض الموضوعي عن أى عامل من العوامل التي تفسر الانحراف . ولكنه يعترض أصلاً على ضيق أفق الرؤية الجزئية المحدودة ، في مجال التفسير . ويجسد هذا الاعتراض بالقطع ، مبلغ الاعراض عن الكيفية التي يلوى بها التفسير الاقتصادي ، أو التفسير الاجتماعي ، أو التفسير النفسي ذراع الحقيقة الكلية ، لدى متابعة وبيان وتبرير سلوك الاستهلاك والحكم عليه .

ولوى ذراع الحقيقة الكلية وتعيم الحقيقة الجزئية عليها لدى تصور هذا التفسير المحدود لا يفيد . وتأسيس هذا التفسير المحدود على أساس فعل العامل المتغير الواحد ، لا يخدم الموضوعية والصدق والشمول في هذه القضية . بل قل انه يقدم التفسير الجزئي الناقص . وهذا التفسير الجزئي لا يكاد ينفع لدى مواجهة انحرافات السلوك الاستهلاكي . وهو لا يستطيع أن يبصر العمل أو الاجتهاد الذي يتولى تقويم هذا الانحراف ، لحساب الفرد أو لحساب الجماعة .

وتنتقص الرؤية الجزئية المحدودة للتفسير من الحقيقة الكلية أو الشاملة شيئاً مهماً . ويغيب عنها من غير قصد في كثير من الأحيان ، عندما تعرض هذه الرؤية الجزئية عن تداخل المتغيرات تداخلاً غريباً يتفاوت من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، تحت مظلة المبرر الحضاري أو في جعبته . ويصطنع هذا التداخل توليفة الحقيقة الكاملة التي توجه السلوك الاستهلاكي ، فترشده أحيانا وتضلله أحيانا أخرى .

وقل - بكل الثقة - أن اعراض الرؤية الجزئية عن عامل والاهتمام بعامل آخر ، يبعدها تماماً عن توليفة الحقيقة الكلية . وهذا هو عين التجنب على الموضوعية في البحث عن التفسير الصحيح لانحراف الاستهلاك . وهو عين الانحياز الى تفسير ناقص . وإذا برر هذا التفسير انحراف سلوك الاستهلاك فرد معين ، فانه لا يبرر انحراف سلوك الاستهلاك عند كل

الأفراد الآخرين • وهذا هو عين التهاون الذي يعجز عن بيان أو متابعة كيفية اتجاه السلوك الاستهلاكي على درب الخطأ الاقتصادي •

وتحيز الرؤية الجزئية المحدودة الى فعل وتأثير العامل الواحد المتفرد ، هو الذي يبالغ في أى تفسير مبالغة غير متجردة • وقد تخفى هذه المبالغة التي لا يبررها غير التحيز ، وجاهة التفسيرات الأخرى • بل قد تستتر على جدواها من غير مبرر صحيح • وتحيز هذه الرؤية هو أيضا الذي يسقط من الحساب العوامل الأخرى ، وكأنه يجمد المتغيرات التي تصطنعها هذه العوامل أو ينكرها • ويترك عندئذ المتغير العامل الواحد الذي ينحاز اليه ، بقصد أو من غير قصد ، حق تجسيد وصياغة وتضخيم فعل المبرر الواحد للانحراف الاستهلاكي الى الخطأ الاقتصادي •

ومن الجائز أن يفلح هذا الانحياز في العثور على بعض السمات التي تكسب التفسير المنحاز للعامل الواحد المتفرد ، الوجاهة في الشكل • ومن الجائز أيضا أن تتلمس هذه الوجاهة في الشكل في قالبها المصطنع الاقتناع وتصطنع الاقتناع • ولكن المؤكد بعد ذلك كله أن هذا الاقتناع الذي يصطنعه الانحياز بموجب الوجاهة في الشكل ، لا يكفل كل الصديق في الاقتناع ولا يحقق الاقتناع السليم بوجاهة المضمون •

بل قل ان وجاهة التفسير المنحاز لا تتحرى الحقيقة أو الصديق كله • وهي لا تصدق في القالب الاصطناعي في تفسير السلوك الاستهلاكي وبيان اتجاهه الى الخطأ أو الصواب • وقل ان هذا التفسير الذي يجنح الى الانحياز من غير حق ، يتمادى في الانحياز الى حد البعد عن الواقع والواقعية • وقد يودى به هذا البعد عن الواقعية حتى ينعفس الانغماس كله في الضلال والتضليل ، ويعميه التعصب فلا يرى الصبح أو لا يعرف الصحيح •

وهكذا يعرض الاجتهاد الجغرافي عن هذا التعصب الذي يمليه التخصص العلمي الدقيق ، حتى لو كان من غير قصد ، اعراضا شديدا • ولا يعول على أو ينحاز الى واحد من التفسيرات الاقتصادية أو التفسيرات الاجتماعية أو التفسيرات النفسية • وهو يعترض تماما على الوجاهة في الشكل التي تتلمس الاقتناع ، سواء اعتمد على التسلل أو لجأ الى لوى ذراع الحقائق •

ويعترض البحث الجغرافي الاقتصادي على صيغة أو صيغ الاقتناع التي

تقبل تفسير العامل الواحد المتفرد ، وتعتمده . كما يعترض أيضا على عدم الواقعية في المضمون ، الذي يحتويه صلب أو جوهر هذا التفسير . ومن ثم يرفض أى نتائج تبتنى على هذا التفسير المعيب . ويبحث عندئذ عن التفسير الأفضل لاتجاه الاستهلاك وسلوكه .

والتفسير الأفضل أو الأجدى ، فى تصور الرؤية الجغرافية ، هو التفسير الذى يتجرد من روح التعصب للتخصص العلمى قبل أى شىء آخر . وبموجب هذا التجرد تبقى الموضوعية ، فلا ينحاز التفسير أبدا الى متغيرات العامل الواحد المتفرد ، حتى يتخذ شكل القالب الجامد ويفقد المرونة . وقل أن ألزم ما يلزم هذا التفسير هو المرونة ، لأن السلوك الاستهلاكى وهو سلوك فردى يتغير من فرد الى فرد آخر ، وهو سلوك جماعى يتغير من مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر .

ومع ذلك لا ينبغي أن تبتنى حقيقة وموضوعية وواقعية ومرونة هذا التفسير الأفضل ، على أنقاض هدم أو تخريب التفسير المنحاز الى العامل الواحد المتفرد . وهذا معناه أن الرؤية الجغرافية الاقتصادية التى تتجاوز أو تعرض عن التفسير المنحاز للعامل الواحد ، تجمع فى نفس الوقت مجمل هذه التفسيرات المنحازة الى الاقتصاد أحيانا وإلى الاجتماع أحيانا وإلى علم النفس أحيانا أخرى ، لكى تصطنع التفسير الأفضل .

ويوجه التصور الجغرافى الاقتصادى كل العناية الى بناء وصياغة هذا التفسير الأفضل ، الذى لا ينكر ولا يستنكر اشتراك فعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والنفسية ، فى بنائه أو فى صياغته . والأفضل أن يبتنى هذا التفسير - على كل حال - بناية مركبة . وذلك بمعنى أن يتخذ شكل التوليفة الجيدة التى تضم فى تكوينها الكل الجامع - من غير تكلف - لفعل المتغيرات التى تكون فى جعبة المبرر الحضارى وتوسوس له الوسوسة التى تؤثر على اتجاه الاستهلاك وعلى سلوكه .

والتفسير الأفضل فى تصور الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، هو الذى يحتويه هذه التوليفة . وهو أيضا التفسير المرن الذى يكفل الصديق والواقعية والوضوح ، لدى تبرير فعل واغراء وتحريض الموجبات الخصوصية التى تجسد دوافع اختيار الطلب واتجاهاته ، وتزين له الانحراف على درب الخطأ الاقتصادى . وهو أيضا التفسير الجامع الذى تسفر عنه الرؤية الكلية لتداخل المتغيرات فى جعبة المبرر الحضارى ، الذى يزين السلعة المعنية فى عيون الموجبات الخصوصية ، ويبيح لها أن تنحرف على هذا الدرب .

وعندما يلقي هذا التفسير الأفضل الضوء على اتجاه الاستهلاك أو على سلوكه المنحرف أو غير المنحرف ، لا يفترض أهم من التنوع الشديد في مكونات توليفة المبرر الحضارى ، التى تضم كل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ولا تفرط فى قوة الفعل المشترك . كما يضع هذا التفسير الأفضل فى الاعتبار أيضا فعل المتغيرات التى تؤثر على كل دافع على حده ، وعلى كل هذه الدوافع مجتمعة ، وتجزئ للموجبات الخصوصية التى تشترك فى صياغتها هذه الدوافع ، حق الاختيار فى الطلب ، وتبرره .

وما من شك ، فى أن ضم أو تجميع هذه الدوافع ومتغيراتها ، أشبه ما يكون الى تجميع العازفين كل على آله الموسيقية فى فريق العازفين . ويكون تأثير أو فعل هذه الدوافع ومتغيراتها المشترك أشبه ما يكون بالقطوعة الموسيقية التى يشترك كل عازف فى انسياب أنغامها الجميلة الرتيبة . ويجسد هذا التشبيه - على كل حال - معنى الرؤية الكلية لاجتماع الدوافع والمتغيرات وتداخلها فى توليفة المبرر الحضارى فى المكان والزمان .

وهذا هو عين الاجتهاد ، من أجل تصور فعل المبرر الحضارى ، فى المكان والمتغير فى الزمان ، ومبلغ تأثيره على الموجبات الخصوصية لطلب الفرد وكل فرد على انفراد ، لحساب الاستهلاك واتجاهه . ولا يسفر ذلك التصور عن شيء أهم وأجدى من ادراك العلاقة الصحيحة بين وسوسة المبرر الحضارى وتحريضه واغرائه وتغريه من ناحية واستماع الموجبات الخصوصية التى تزين للاستهلاك حق أو حرية اختيار الطلب والحصول على السلعة المعنية من ناحية أخرى . وفى اطار هذه العلاقة ، نتبين لماذا وكيف ومتى يمشى سلوك الاستهلاك على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادي .

وكما يعنى ضم أو تجميع هذه الدوافع والمتغيرات فى اطار الرؤية الكلية وحساب جدواها فانه لا يحول دون تصور نصيب أو حصة كل دافع ومتغيراته أيضا ، من غير افراط فى التفرد أو من غير تفريط فى تأثيرها المشترك فى بنية المبرر الحضارى . وهذه المرونة التى تجمع بين الرؤية الكلية والرؤية الجزئية ، تعنى استشعار واحاطة لا تفرط ولا تنهون فى التصور التحليلي للموجبات الخصوصية ودورها المؤثر فى حض الاستهلاك على الاختيار وتوجيهه . ويسفر هذا التصور التحليلي فى نهاية المطاف عن :

١ - تبرير السلوك الاستهلاكي الاقتصادي الحميد أحيانا ، وهو يطاوع المبرر الحضاري الذي يهديه ولا يضلله أو يخذله ، على درب الصواب الاقتصادي .

٢ - فضح السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي أحيانا أخرى ، وهو يطاوع المبرر الحضاري الذي يغريه ويغري به ، على درب الخطأ الاقتصادي .

وصحيح أن اعتماد البحث في اتجاه الطلب والحصول على السلعة المعنية ، وقياس المعدلات ومبلغ الانحراف ، على أساس فعل أو تأثير نوع واحد فقط من الدوافع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو النفسية أمر معمول به ، وتحسب لنتائجه ألف حساب (١٤) . وصحيح أيضا أن هذا الأمر الذي يحسب له هذا الحساب ، يكفل أو قل ييسر - بكل تأكيد - توظيف الحصر والحساب والاحصاء الرياضي التحليلي في إيجاد وتسجيل المعادلة الرياضية التي تحسب حساب فاعلية أو جدوى الدافع الواحد المعين وهو متفرد . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، هو أن افتراض ثبات مجموعة الدوافع والمتغيرات الأخرى وتجميدها أو تجريدها من الفعل والتأثير ، وتوظيف الدافع الواحد المعين وهو متفرد ، في صياغة هذه المعادلة ، أمر يستحق النظر أو قل الجدل والحوار . بل قل أيضا أنه أمر يستحق الاهتمام وحساب مبلغ الاقتراب الموضوعي ، أو عدم الاقتراب الفعلي من الصديق والواقعية .

وتجميد مجموعة دوافع وتجريدها الافتراضي من الفعل والتأثير ، يعنى

(١٤) تتوقف حجم الانفاق الاستهلاكي على قرار الفرد بشأن الطلب والحصول على السلع المعينة . وبناء على ذلك التصور الاقتصادي وهو سليم ، تحسب المعادلة الرياضية وتسجل دالة الاستهلاك . وتحدد دالة الاستهلاك العلاقة بين دخل الفرد الكلي ، وحجم انفاقه الفعلي على الطلب لحساب الاستهلاك . وهناك أيضا اهتمام وعناية بالمعادلة التي تحسب العلاقة بين هذا الدخل وحجم ما يدخره الفرد بعد الانفاق ، وهي دالة الادخار . ويناقش التصور الاقتصادي الذي يقتنع بجدوى حساب دالة الاستهلاك ودالة الادخار العوامل الموضوعية التي يرى فيها شيئا مهما في تحديد وتفسير شكل منحني الطلب . ولكن هل يقود هذا التصور والنقاش الى تفسير حتمي بين لماذا وكيف ومتى ينحرف أو لا ينحرف الاستهلاك ؟ . كما ينبغي أن نجادل ونعترض على تصور خاطئ يجرد العوامل الشخصية - هكذا يسميها - من التأثير على انحدار الاستهلاك في الفترة القصيرة .

راجع د. اسماعيل هاشم : التحليل الاقتصادي الكلي - ط ١ معدته سنة ١٩٨١ الاسكندرية ص ٩٥ - ١٠٤ .

استقاطها تماما من الحساب . ولا خلاف ولا اختلاف حول معنى هذا الاستقاط ، ولكن الخلاف يدور حول مبلغ قبول هذا الاستقاط وأجراء الحسابات فى غيبة دوافع ومتغيرات تؤثر بالفعل . وإذا كان هناك مبرر للقبول فكيف ولماذا ومتى يمكن الاعتماد على هذا الحساب ؟ وهل يمكن أن يفسر لماذا الانحراف الاستهلاكي أو عدم الانحراف ؟

وتجسيد مجموعة دوافع وتجريدها الافتراضى من الفعل والتأثير ، يعنى الاعتماد على الدافع المعين المتفرد ، لاستخلاص نتيجة هذه المعادلة واستقاطها على الاستهلاك . وما من شك فى أن هذا الاستقاط الافتراضى البحث لا يكفل الصدق والموضوعية ، فى نتيجة هذه المعادلة ، لأن الاستهلاك لا يتأثر بدافع واحد بل يتأثر بفعل كل الدوافع والمتغيرات التى يفترض تجسيدها . ونتيجة تبتنى على جزء من الحقيقة وتفترض جمود وتجسيد الجزء الآخر من هذه الحقيقة لا تحسن بيان أو اجابة تبصر البحث عن الانحراف أو عدم الانحراف الاستهلاكي .

وقد تتفق الرؤية الجغرافية الاقتصادية اتفاقا مبدئيا مع الرؤية الاقتصادية البحتة ، حول نتيجة هذه المعادلة الرياضية . وقد يقبل الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى مضمون هذه المعادلة التى تصور فاعلية الدافع الواحد ، وهى تجسد دالة الاستهلاك ودالة الادخار ، ولا يعارض أو يعترض على محصلة الاجتهاد الاقتصادى . ولكن المؤكد أن يصل هذا الاتفاق الأولى الى نقطة الاختلاف الجوهرية بين الطرفين ، لأن الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى لا يمكن أن يسكت عن فاعلية الدوافع الأخرى التى جمدت افتراضا (١٥) .

ويحق بعد ذلك كله ، أن يحتدم الاختلاف الموضوعى ، وإن جرى

(١٥) يعتمد البحث الاقتصادى على فكرة المنفعة الحدية ويحسبها حسابا رياضيا دقيقا ، لشرح وتصوير وتقويم سلوك المستهلك وهو يحسب مقدما أو قل يفترض أن المستهلك فى الأصل رشيد فى الطلب ، وهذا هو الهدف المرتجى . كما يحسب مقدما أو قل يفترض أن المستهلك ملتزم ، وهذا هو سبيل القبول أو الاستجابة للضبط . ولكن هل يجوز أن يتخلف هذا الافتراض تماما من تصور فعل المتغيرات فى إطار المبرر الحضارى ، وهى التى قد لا تترك المستهلك رشيدا أو ملتزما فى كل الأحوال ؟

د . اسماعيل هاشم - المدخل الى علم الاقتصاد - الاسكندرية سنة ١٩٨١ - ص ٨٨

- ٨٩ -

د . عبد الفتاح قنديل - مقدمة فى علم الاقتصاد - القاهرة سنة ١٩٧٩ - ص ٤٦٢

الجدل المنطقي ، حول مبلغ الواقعية في تعبير نتيجة هذه المعادلة التي تصرف النظر ولا تحسب حساب عوامل ودوافع ومتغيرات تؤثر حتما في الاستهلاك . كما يكون الاختلاف بالتالي ، حول مبلغ الصديق في اعتماد نتيجة هذه المعادلة في حساب جدوى السلوك الاستهلاكي على درب الصواب أو الخطأ الاقتصادي .

وبموجب هذا الاختلاف ، الذي يتجاوز حد الاتفاق الصوري بين الاقتصادي والجغرافي الاقتصادي ، ينبغي أن يكون السؤال عن معنى ومغزى وأبعاد الواقعية ، التي يدور من حولها الاختلاف ويجري الحوار ، ويتعين الجدل . وهل فاعلية أو تأثير الدافع الواحد ومتغيراته المحسوبة رياضيا ، مع استبعاد أو إسقاط فاعلية كل الدوافع الأخرى بافتراض التثبيت أو التجميد ، تضع هذا الحساب وجدواه ، في إطار الصديق الموضوعي ؟ . وهل لا يفسر السلوك الاستهلاكي على درب الصواب ، أو على درب الخطأ الاقتصادي شيء غير حساب فاعلية أو مؤثرات الدافع الواحد ، وإهمال فاعلية أو مؤثرات الدوافع الأخرى ومتغيراتها ؟ .

ولكي نفهم جيدا ما يعنيه هذا السؤال أو السؤال الآخر بالضبط ، وكيف يحسم الأجابات الجدل ، ينبغي أن نقول ما يلي :

١ - ان حساب دالة الاستهلاك للفرد الواحد ، الذي يجسد العلاقة بين الدخل والانفاق ، يمثل معيارا صادقا بالضرورة ولا غبارا عليه . ولكن هذا الصديق يكون في إطار فاعلية العامل الواحد ومتغيراته ، وعلى أساس استبعاد أو افتراض جمود فعل العوامل الأخرى ومتغيراتها ، التي تغير هذه الدالة حتما من عصر الى عصر آخر أو من وقت الى وقت آخر .

٢ - ان حساب دالة الاستهلاك لجماعة من الأفراد كل على انفراد ، يمثل معيارا اقتصاديا صحيحا بالضرورة لكل واحد منهم منفردا . ولكن هذا الصديق يكون فقط في إطار فاعلية العامل الواحد ومتغيراته ، وعلى أساس استبعاد أو افتراض جمود فعل العوامل الأخرى ومتغيراتها ، التي تغير هذه الدالة ، حتما من فرد الى فرد آخر ، ومن وقت الى وقت آخر .

ولكن ماذا نقول في التعليق على هذا الفرق المحسوب بين دالة استهلاك الفرد ، ودالة استهلاك الفرد الآخر ، في إطار الجماعة ؟ وهل يجسد هذا الفرق وحسابه ، بيان الفرق بين سلوك كل واحد منهما بالفعل ؟ وصحيح

أن هذا الفرق يعنى شيئاً مهماً ، ولكن هل هو الفرق الحقيقى بين سلوك كل واحد منهما ؟

وقد يعنى هذا الفرق بين دالة استهلاك الفرد ودالة استهلاك الفرد الآخر ، مسألة واضحة ، يحكمها الفرق الفعلى بين دخل وانفاق كل واحد منهما . وقد تعرف الرؤية الاقتصادية كيف تفسر الفرق بين دخل كل واحد منهما . ولكن هل تعرف هذه الرؤية الاقتصادية أيضاً ، أن تفسر الفرق بين انفاق كل منهما ، من غير أن تحسب حساب كل العوامل والمتغيرات التى تلعب دوراً فى اختيار الطلب والحصول على السلع المعنية ، وتوجه مسيرة الاستهلاك على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادى ؟

وافترض تساوى دخل الفرد مع دخل الفرد الآخر ، وتساوى انفاق كل منهما ، يعنى تساوى دالة الاستهلاك المحسوبة رياضياً بالنسبة لكل واحد منهما . وهذا لا يعنى بالضرورة تطابق السلوك الاستهلاكى بينهما بأى حال من الأحوال . كما لا يعنى بالضرورة أيضاً أن مسيرة استهلاك كل واحد منهما ، تسير على نفس الدرب الاقتصادى ، وأن انفاق الواحد منهما ينصاع لما ينصاع له انفاق الآخر .

وهذا معناه أن تناظر دالة الاستهلاك بين الأفراد ، لا يفيد التعايش فى المكان وحسب حاجة العصر عند مستوى معيشة واحد . بل ولا يؤدي الى تناظر أو تماثل حقيقى فى سلوك الأفراد الاستهلاكى . ويجوز أن تعطى دالة الاستهلاك التى تسفر عنها المعادلة الرياضية مؤشراً فقط ، ولكنها لا يمكن أن تحقق أو تعطى كل الاجابات الصحيحة عن سلوك الاستهلاك اعتداله أو انحرافه عن الصواب الاقتصادى .

وقد تعبر دالة الاستهلاك تعبيراً عاماً عن اتجاه الطلب فى اطار الاختيار الخاص ، لحساب الاستهلاك وهو على درب الخطأ أحياناً ، أو على درب الصواب الاقتصادى أحياناً أخرى . وتكون معرفة اتجاه الطلب مطلوبة . وقد تعبر دالة الاستهلاك تعبيراً خاصاً عن العلاقة بين الدخل والانفاق على الطلب والحصول على السلع المعنية ، لحساب الاستهلاك الرشيد أحياناً وغير الرشيد أحياناً أخرى . وتكون قيمة هذه العلاقة مطلوبة ولا يمكن التفريط فيها . ولكن الذى لا شك فيه بعد ذلك كله ، هو أن دالة الاستهلاك الفرد أو الجماعة لا تعبر بوضوح حقيقى عن سلوك الاستهلاك . بل قل انها لا تقوم مسيرته ولماذا تمضى على درب الخطأ ، أو على درب

الصواب الاقتصادي •

وهناك فرق واضح ، ينبغي أن تفتن اليه الدراسة بالفعل ، بين اتجاه الاستهلاك الخطأ أو الصواب في جانب وسلوك الاستهلاك الخطأ أو الصواب في جانب آخر • ويؤثر اتجاه الاستهلاك من بعيد الى السلوك الاستهلاكي ولكنه لا يكشف عن حذافيره أو لا يصوره تصويرا دقيقا ، على درب الخطأ أو على درب الصواب الاقتصادي • وقل أن هذه المؤشرات لا تكفي وحدها ولا تفيد ، ولا تبصر الضبط الوقائي أو الضبط العلاجي •

والسلوك الاستهلاكي ، في الاعتقاد الجغرافي ، يكون مرجعه الى فعل وتأثير مجموعة الدوافع والمتغيرات - بما فيها الدخل - على الموجبات الخصوصية للطلب ، وعلى حسن توظيف أو سوء توظيف الاختيار من أجل الحصول على السلع المعنية ، لحساب الاستهلاك ، وهذا السلوك الاستهلاكي ، هو الذي يضل وتضلله المتغيرات ، ويوجه مسيرة الاستهلاك لحساب الفرد أو لحساب الجماعة ، على درب الخطأ الاقتصادي • وهو أيضا الذي يضمم ولا تضلله المتغيرات ويوجه مسيرة الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادي •

هذا ، ومن غير أن نعرف بالضبط هذا السلوك الاستهلاكي على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع ، وكيف يضل أحيانا وكيف لا يضل أحيانا أخرى ، لا نعرف جيدا كيف نقوم بصدق مسيرة الاستهلاك ، ومبلغ انحرافها أو عدم انحرافها ، عن الدرب الاقتصادي الصحيح • كما لا نعرف بالضبط أيضا كيف نضبط هذا السلوك الاستهلاكي ونحميه من الضلال ، أو كيف نفرض عليه الالتزام بالضوابط عندما يضل اقتصاديا • وعندئذ يكون تدارك مسيرة الاستهلاك ، وإبطال مفعول الانحراف متاحا وتعود مسيرته الى درب الصواب الاقتصادي •

الرؤية الجغرافية لانحراف السلوك الاستهلاكي :

الاستهلاك وله كل موجبات التعميم بين الناس جميعا ، يمثل في الرؤية الجغرافية ظاهرة بشرية في المكان والزمان • وهذه الظاهرة هي التي تتغير من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان آخر ، ومن عصر الى عصر آخر • ولكنها تدوم وتبقى • بل قل انها الظاهرة الفريدة التي تستوجب الانتاج وتحفزها وتتعامل معه لأنه يلبي الطلب ويجاوب الحاجة الى ما يجب الحصول عليه •

والاستهلاك وله كل موجبات التخصيص بين الناس جميعا ، يمثل في الرؤية الجغرافية ظاهرة بشرية خاصة في المكان والزمان . وهذه الظاهرة هي التي تعبأ بالتغيير ، وتدوم في اطار التغيير ، وتطاول فعل المتغيرات ، وتستمتع اليه لدى اختيار الطلب أو السلعة المعنية والحصول عليها . بل قل انها الظاهرة الفريدة التي تحفز الانتاج وتطاوله وتتعامل معه تعامل من له حق الاختيار .

واتجاه الاستهلاك ، سواء كان له أن يطلب فقط ، أو كان له أن يختار في الطلب ، الى الانتاج والتعامل معه والحصول على ما يجب الحصول عليه ، هو اتجاه منطقي . بل قل انه اتجاه لا يكف ولا ينتهي ، به يكون الانسان ومن غيره لا يكون . وهذا معناه انه اتجاه هادف بالفعل ، فلا تمتد الأيدي من غير مبرر ، ولا ترجع في الغالب من غير الحصول على الحاجة التي لها ما يبررها . ويبقى هذا الاتجاه هادفا حتى لو ضل الاستهلاك على درب التعامل مع الانتاج وانغمس في الانحراف .

ويمكن أن نقيس أو نحسب بالمعادلة الرياضية الاتجاه الذي تتجه نحوه الأيدي التي تطلب وتتعامل مع الانتاج تعامل اقتصاديا ، من أجل هذه الظاهرة البشرية العامة لحساب كل الناس والخاصة لحساب الفرد . ولكن لا يمكن أن نجد في نفس الوقت الوسيلة أو المعادلة لقياس أو لتقويم أو لحساب جدوى السلوك الفردي أو السلوك العام الذي يعبر عن أهداف هذا الاتجاه . وهناك اختلاف حقيقي - على كل حال - بين مايعنيه اتجاه الاستهلاك الهادف على الدرب الاقتصادي وما تحققه ممارسة السلوك الاستهلاكي من أجل هذا الهدف الاقتصادي .

وحتى لو لم يعبأ الاقتصاد كثيرا بالفرق بين اتجاه الاستهلاك وسلوك الاستهلاك ، وتهاون واستخف بها . وحتى لو أخذ الاقتصاد من اتجاه الاستهلاك الذي يحسب حسابا دقيقا ، مؤشرا بارزا للتعبير عن سلوك الاستهلاك على الدرب الاقتصادي ، واقتنع بهذا التعبير وسكت عند هذا الحد ، يكون للجغرافية الاقتصادية رأي آخر . بل قل يكون لها رؤية خاصة تجسد هذا الرأي . وبموجب هذا الرأي تكشف الرؤية الجغرافية الاقتصادية عن هذا الفرق الجوهرى الذي تتجاوزه الرؤية الاقتصادية وتسقطه من حساباتها .

ويكشف هذا الفرق الجوهرى بين اتجاهات الاستهلاك وسلوكيات

الاستهلاك عن فعل المتغيرات التي تؤثر على المبرر الحضارى تأثيرا يميز بين سلوكيات الأفراد على مستوى الأفراد والجماعات على أوسع مدى . ومن غير أن يحسب الرأى الجغرافى حساب هذه المتغيرات ، ويقوم مبلغ تأثير المبرر الحضارى على الطلب أو على توظيف الاختيار العام والخاص فى الحصول على الطلب أو السلعة المعنية ، لا يمكن أن تفسر الرؤية الجغرافية الاقتصادية سلوك الاستهلاك تفسيراً صحيحاً وواقعياً .

وهذا هو - على كل حال - الاختلاف الحقيقى ، بين سلوكيات الاستهلاك فى الرؤية الاقتصادية البحتة ، وسلوكيات الاستهلاك فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية . وهذا الاختلاف وهو جوهرى وموضوعى ، لا يمثل أمراً سهلاً يمكن تجاوزه . بل قل أنه لا يمكن فتح باب الحوار والجدل الموضوعى ، من أجل التنسيق والمصالحة بين هاتين الرؤيتين . وقد يفيد الجدل ويثرى اهتمامات الطرفين ويعمق التحليلات العلمية . ولكن التجاوز عن هذا الاختلاف لا يفيد . وهو لا يعنى أبداً غير التفريط فى تصور فعل المتغيرات وتأثيرها على سلوكيات الاستهلاك ، وغير التقصير الفعلى فى تفسير سلوكيات الاستهلاك المتباينة ، على مستويات كثيرة .

ولا يخدم هذا التفريط أو التهاون فى حساب فعل المبرر الحضارى والمتغيرات أبداً ، وضوح الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، وهى تحصى وتجسد وتميز سلوكيات الاستهلاك ، وتصنفها على الدرب الاقتصادى تصنيفاً صحيحاً . وما من شك ، فى أن وضوح هذه الرؤية التى لا تفرط ، وحسن تصنيف سلوكيات الاستهلاك ، هو الذى يبصر أى انضباط تطوعى من أجل سلوك استهلاكى أرشد أو أكثر رشداً . وهو أيضاً الذى يشد أزر أى ضبط اجبارى يفرض ويوضع موضع التنفيذ من أجل سلوك استهلاكى أطوع أو أكثر طاعة .

وتعطى الرؤية الجغرافية الاقتصادية التى تطالع سلوك الاستهلاك فى المكان والزمان ، وزناً كبيراً ، لمنطق أو لفلسفة الخلاف أو الاختلاف مع الرؤية الاقتصادية البحتة لهذا السلوك على الدرب الاقتصادى . ولكى نفهم جيداً ، ماذا يبتغيه الاجتهاد الجغرافى من رؤيته الخاصة لسلوك الاستهلاك فى المكان والزمان ، ولكى نفهم جيداً ، ماذا يعنى الخلاف أو الاختلاف بين الرؤية الجغرافية والرؤية الاقتصادية ، يجب أن نتخذ من المثل التطبيقى سبيلاً لبيان جوهر أو حقيقة هذا الخلاف الموضوعى .

وليس أفضل من المثل التالى الذى نتابع فيه الخطوات التى يتحول بموجبها الطلب من التعبير عن الهدف الى اصدار القرار والحصول على ما يتحقق به هذا الهدف . وفى هذا المثل يكون المطلوب وسيلة نقل لاسقاط حاجز المسافة والانتقال بين المكان والمكان الآخر . وهذا هو التعبير الحقيقى عن الهدف . واصدار القرار الذى يجاوب هذا الطلب ، خطوة مهمة تعنى وضع هذا الطلب فى اطار الاستعداد للتنفيذ . وتلى هذه الخطوة السلوك الذى يتأتى بموجب الحصول على الوسيلة المعنية سواء تمثلت فى حيوان ركوب أو فى سيارة أو فى أى وسيلة أخرى تناسب الحاجة فى اطار العصر . وتوالى هذه الخطوات على الترتيب معناه الحصول على الوسيلة المعنية وتوظيفها أو استخدامها فى أداء الغرض الذى تطلب من أجله .

وقبل أن نتابع هذه الخطوات ، يجب أن نميز فى اطار الرؤية الجغرافية جيدا ، بين الحاجة الى وسيلة النقل ومبررات هذه الحاجة فى الزمان والمكان ، فى جانب ، والحصول بالفعل على السيارة مثلا ومبررات الاختيار والحيازة والاستخدام فى جانب آخر . كما يجب أن نميز فى اطار هذه الرؤية الجغرافية أيضا ، بين طلب معين تستوجبه حاجة ملحة الى حيازة سلعة معمرة معنية لذاتها وتوظيفها توظيفا هادفا فى جانب ، وحيازة هذه السلعة المعنية بالفعل من بعد اختيار ومفاضلة وانتقاء وسيلة نقل بعينها من بين وسائل كثيرة متنوعة ، تستجيب للهدف وتلبى حاجة الاستهلاك وتخدم أغراضه .

بل قل أن الأهم من ذلك كله هو أن نميز فى اطار الرؤية الجغرافية أيضا ، بين اختيار الفرد ومبررات هذا الاختيار ، واختيار الأفراد الآخرين ومبررات هذا الاختيار . ومن ثم نثبت معنى خصوصية السلوك الاستهلاكى وخصوصية الموجبات والدوافع التى تكفل هذه الخصوصية . ونتبين بالتالى أثر هذه الخصوصية فى انحراف أو عدم انحراف هذا السلوك الاستهلاكى .

هذا ، ويمكن أن تصور الرؤية الجغرافية هذا الطلب الذى تستوجبه الحاجة من أجل الهدف ، والحصول على الوسيلة التى تستجيب لهذا الطلب حتى يتحقق الهدف فى الخطوات التالية :

أولا : يكون طلب وسيلة النقل فى الأصل ، استجابة للموجبات العمومية التى تدعو الفرد - كل فرد - بالضرورة الى البحث عن الوسيلة

الأنسب لحاجة العصر في المكان . وهو يسعى بهذه الوسيلة الأنسب الى اسقاط حاجز المسافة ، أو وهو يبتغى استخدامها من أجل الانتقال من المكان الى المكان الآخر . وهذا معناه أن هناك دافع عام وعمومى يعلن عن هذه الحاجة بل قل انه يستوجب الحصول عليها أو تأمينها . ومعناه أيضا أن يحفز هذا الدافع العام الطلب ، ويدعو الفرد - أى فرد من الأفراد - الى الحصول على هذه الوسيلة ، وتوظيفها أو استخدامها فى أداء أو فى خدمة الغرض الفعلى من هذه الوسيلة . ومعناه أيضا أن هذا الدافع العام أو العمومى تكون له صفة الموجبات العمومية ، عندما يعلن عن حاجة أى فرد من الأفراد الى وسيلة نقل مناسبة ، أو عندما تدعو الى طلب هذه الوسيلة المناسبة وحيازتها واستخدامها الاستخدام المطلوب فى المكان والزمان . وتسجل هذه الخطوة الأولى معنى الموجبات العمومية فى الاتجاه الصحيح نحو اصدار القرار الذى يجاوب هذا الطلب .

ثانيا : يستوجب الاتجاه الى اصدار القرار الذى يجاوب هذا الطلب ، حساب الجدوى والمنفعة التى تتحقق بموجب هذا القرار ووضع موضع التنفيذ . ويصطنع الدافع الاقتصادى والدافع الاجتماعى والدافع الحضارى والدافع النفسى وغيرها من زمرة الدوافع المتنوعة فى اطار المتغيرات ، المبرر الحضارى الذى يتحمس الحماس الأنسب لهذا القرار . وينادى هذا المبرر الحضارى الذى يستوعب كل الدوافع والمتغيرات على الموجبات الخصوصية ويدعوها ويحفزها لكى تبصر اصدار واتخاذ انقرار النهائى . وتوظف هذه الموجبات الخصوصية حق الاختيار توظيفاً مباشراً فى تفضيل الوسيلة واختيارها والعثور عليها . وهناك - من غير شك - مدى معين وأمور خاصة لا يجب أن يتعداها أو أن يتجاوزها الاختيار . وهناك أيضا ضوابط محددة تحدد أبعاد هذا الاختيار ، واتجاهه وسلوكه . ويجسد هذا الاختيار الكيفية التى يفضل الطلب بموجبها الحصول على السيارة مثلا ، لأنها هى الوسيلة الأنسب فى المسكان والزمان ، لأداء الغرض أو الهدف الذى يستوجبه هذا الطلب الذى يبيده الفرد .

ثالثا : يستوجب المضى فى تنفيذ هذا القرار الذى يطاوع الموجبات الخصوصية لطلب وسيلة النقل الأنسب لحاجة العصر ، اتجاه الاختيار مرة أخرى الى تفضيل السيارة المعنية والتميزة . ويتحدد هذا الاتجاه فى الاختيار والتفضيل وتنفيذ قرار الحصول على السيارة بالفعل ، بموجب اصغاء لفعل وتأثير كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وانصياع حقيقى يستجيب له المبرر الحضارى . ومن ثم يختلف حق استخدام هذا

الاختيار على أوسع مدى ، من فرد الى فرد آخر ، ومن مكان الى مكان ، ومن عصر الى عصر آخر . كما يختلف أيضا المدى والأسلوب الذي يمشى اليه وبه استخدام هذا الحق في الاختيار والحصول الفعلي على السيارة المعنية . بمعنى أن حق الاختيار ليس حقا مطلقا أو مرنا من غير حدود . بل هو حق يتغير على ثلاثة محاور هي الفرد ، المكان ، والعصر . وهو ليس حقا متحررا من القيود والالتزامات . بل هو حق يتغير في إطار الضوابط الذاتية والخارجية . وهذا الاختلاف الكبير في حق استخدام الاختيار وفي مبلغ انصياعه لفعل المتغيرات ، وفي مبلغ اذعانه للضوابط لدى اصـدار وتنفيذ القرار النهائي ، هو عين ما يعبر عن مبلغ التفاوت والتباين الشديد بين اتجاهات الطلب وسلوكيات الحصول على هذه السلعة المعنية . بل قل ان هذا هو عين ما يعبر عن مدى التنوع والتفاوت الشديد في السلوك الاستهلاكي وممارساته (١٦) .

هذا ، واذا كان طلب وسيلة النقل لاختراق حاجز المسافة بين المكان والمكان الآخر ، حق عام ، يعبر عن حاجة فان طلب هذه الحاجة يتصف بالشمول والعمومية . بمعنى أن هذه الحاجة المشروعة الى طلب وسيلة النقل وحيازتها واستخدامها تمثل الهدف . ويجاوب هذا الهدف الغرض العام الذي يشترك فيه كل الناس ، دون استثناء في المكان والزمان . ولا يدعو اصـدار القرار وتنفيذه والحصول على السيارة من أجل هذا الهدف الى العناية بالاختيار الخاص . وتكفي الموجبات العمومية وحدها في مثل هذه الحالة .

وهذا معناه أن توظيف الاختيار (اللون - الشكل - الكفاءة) الذي يعتمد على الموجبات الخصوصية ، ويستتمتع الى وسوسة المتغيرات ، ويدعو الى المفاضلة بين الوسيلة والوسيلة الأخرى المطلوبة من أجل الغرض الخاص ، يجسد معنى الخصوصية في الطلب ، في أوضح معانيها . بل قل أن هذا الاختيار لا يكون من غير مبرر أبدا ، أو من غير غاية . ويجسده المبرر والغاية مبلغ الامتثال والتفاوت والتغير ، بموجب فعل وتأثير الدوافع والمتغيرات في الزمان والمكان . ويضل هذا الاختيار أحيانا ولا يضل أحيانا أخرى .

(١٦) يكون اتجاه الاختيار من أجل الحصول على الطلب على الدرب الاقتصادي اتجاهها له ما يبرره ولا غبار عليه . ولكن سلوك هذا الاختيار من أجل الحصول على الطلب ، هو الذي يؤدي الى الصواب الاقتصادي أحيانا ، والى الخطأ الاقتصادي أحيانا أخرى .

واباحة هذا الاختيار وتوظيفه والاعتماد عليه ، هو الذى يدعو الى المفاضلة بين الحمار والسيارة والطائرة أو أى وسيلة نقل أخرى متاحة فى المكان وتجاوب حاجة العصر ، لأداء الغرض الذى يجاوب الطلب المعلن .
واباحة هذا الاختيار الذى يلتزم ويطاوع المبرر الحضارى ويستمتع الى المتغيرات ، من غير أن يتمرد على الضوابط ويتجاوز الالتزام بها ، هو الذى يكفل القرار الصحيح على درب الصواب الاقتصادى .

واباحة هذا الاختيار وتوظيفه والاعتماد عليه ، اعتمادا يضلله المبرر الحضارى هو الذى يبتعد أو يتجاوز الحد الصحيح . وهذا الاختيار الضال الذى يطاوع المتغيرات ولا يلتزم بالضوابط بقصد أو من غير قصد ، هو الذى يكفل القرار غير الصحيح على درب الخطأ الاقتصادى . بمعنى أن الاختيار فى اطار الممكن أو المباح فى المكان وفى الزمان ، هو الذى يصيب ويملك اصدار القرار النهائى السديد ، وهو الذى يخيب ويملك اصدار القرار النهائى غير السديد .

واباحة حق الاختيار الحر ، فى اطار الممكن أو المتاح فى المكان والزمان ، هو الذى يفسر معنى الحاجات الموجبات الخصوصية ودورها فى توجيه هذا الاختيار . وهو أيضا الذى يجسد معنى الاعتماد على الاختيار وتوظيفه فى تفضيل السيارة على سائر الوسائل الأخرى المتاحة . وهو أيضا الذى يفسر معنى توظيف الاختيار الخاص فى تفضيل لون وشكل ونوع ونمط السيارة المعنية التى تجاوب الطلب الخاص . ولكن التزام هذه الاباحة فى الاختيار بأكبر قدر من التوازن بين الانصياع للمتغيرات التى تزين وتعرض فى جانب ، والامتنال للضوابط التى تهدى وترشد فى جانب آخر ، هو الذى يجعل القرار الذى يسفر عنه هذا الاختيار الخاص ، قرارا سديدا .

وهكذا تجسد الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، معنى الشمول والعجومية التى لا تفرط فى فعل المتغيرات وتطاوع حاجة العصر فى المكان ولكن لا تفتح باب الاختيار على مصراعيه لاصدار القرار والحصول على السلعة المعنية . وتتلمس هذه الرؤية الجغرافية أيضا ، تفسير وحساب جدوى الموجبات الخصوصية ، التى لا تستوجب الطلب المجرد فقط ، بل تدعو الى اباحة واستخدام حق الاختيار فى الحصول على السلعة المعنية من أجل هذا الطلب الخاص لحساب الاستهلاك .

وكأن الاستهلاك العام على أى مستوى من مستويات العمومية ، لا يعتنى بالاختيار ولا يعتمد عليه . أما الاستهلاك الخاص لحساب الفرد ، أو لحساب الذات الاعتبارية ، فهو لا يقبل عن إباحة حق الاختيار بديلا . بل هو لا يتهاون فى توظيف هذا الاختيار والاعتماد عليه اعتمادا كاملا من أجل الحصول على السلعة المعنية . وقد يتذمر الاستهلاك الخاص أو يتمرد لو دعت بعض الضوابط الى تقييد حرية الاختيار ، أو لو أدى الحرمان الى كبج جماح هذا الاختيار فى الحصول على السلعة المعنية .

ومن ثم ينبغى أن ندرك أو نقدر بكل العناية والاهتمام معنى ومغزى هذه الرؤية الجغرافية الاقتصادية لمفهوم الاختيار ومداه المرن . وبموجب هذه الرؤية ، يتضح التفسير الفضايف الذى لا يفرط أبدا فى حساب فعل المتغيرات وتقويم فعلها الحميد أو الردى ، ولا يتهاون أبدا فى حساب الضوابط وتقويم ضبطها الرشيد أو غير الرشيد ، لدى إباحة واستخدام حق الاختيار وتوظيفه لحساب الاستهلاك .

هذا ، وما من شك فى أن التماذى فى استخدام هذا الحق ، أو إطلاق حرية الاختيار من أجل الحصول على السلعة المعنية لحساب الفرد فى الإطار الانسب اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ونفسيا ، هو وحده الذى يشتمل اتجاهات الاستهلاك ومضى مسيرته على الدرب الاقتصادى . بل قل أن تنوع هذا الاختيار المطلق على أوسع مدى ، هو وحده الذى ينوع سلوكيات الطلب والحصول على السلع المعنية فى لزمان والمكان ، لحساب الاستهلاك .

ولأن الاختيار فى الطلب ، والمفاضلة بين السلعة والسلعة الأخرى مباح ، يبدو الاستهلاك وكأنه يتدلل الى حد كبير . بل قل أن الطلب المتدلل يتعامل مع العرض تعاملا غير متجرد من الانصياع لتأثير المتغيرات ومن الاستماع لحكم الضوابط . ويعرف العرض جيدا كيف يجاوب هذا الاختيار والتدلل أحيانا ويرضيه فى إطار الاتزان الاقتصادى الرزين ، بين اغراء المتغيرات وترشيد الضوابط . ويتعامل الطلب مع العرض أحيانا أخرى غير متجرد من الانصياع لتأثير المتغيرات ودون اصغاء الى حكم الضوابط . ويعرف العرض جيدا كيف يجاوب هذا الاختيار والتدلل ويغمر به ويغريه فى غيبة هذا الاتزان الاقتصادى الرزين .

ونجاح الاختيار الذى توجهه الموجبات الخصوصية فى الاتجاه المناسب للحصول على السلعة المعنية ، لا يعنى نجاح العرض فى ارضاء الطلب

والاستجابة لحرية الاختيار وهى آفة الاستهلاك • بل هو يعنى التزام الاختيار التزاما متوازنا ورزينا لا تغريه المتغيرات ولا تضلله ولا يتمرد على الضوابط ولا يتهرب منها • وهذا لا يعنى بعد ذلك كله غير مضي الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى •

وفشل الاختيار الذى توجهه الموجبات الخصوصية فى الاتجاه غير المناسب للحصول على السلعة المعنية ، لا يعنى فشل العرض فى ارضاء الطلب والاستجابة لحرية الاختيار وهى آفة الاستهلاك • بل هو يعنى عدم التزام الاختيار ووقوعه فى اغراء وتغريير المتغيرات وتمرده على الضوابط والاستخفاف بها • وهذا لا يعنى بعد ذلك كله ، غير مضي الاختيار ، فى الطلب لحساب الاستهلاك ، على درب الخطأ الاقتصادى •

ويستعد العرض دائما وهو مدعوم بالانتاج لمواجهة الموقف والتعامل مع الطلب • ويستجيب العرض للاختيار الملتزم الذى لا يضل ولا يضلل وهو لا يعترض • ويستجيب العرض للاختيار غير الملتزم الذى يضل ويضلل وهو لا يمانع • وهو - فى الحالتين - ناجح لأنه يحقق الحد الأدنى من الغاية أو الهدف على أقل تقدير •

ومع ذلك يتعمد العرض فى كثير من الأحيان اغراق الاختيار الملتزم فى بحور الاغراء والتغريير والتحريض المكشوف وغير المكشوف • بل قل يستهدف العرض تطويع الطلب وترويض الاختيار لكى يسيطر عليه • ولا يجد العرض أفضل من المتغيرات التى يعرف كيف يوظفها التوظيف الردى الذى يهمس ويوسوس فى أذن الاختيار بكل حيل وأساليب الاغراء • ونجاح العرض فى لوى ذراع الاختيار والسيطرة عليه ، لا يكون الا لأن الاختيار فى الطلب قد استخف بالالتزام وهو يجاوب ويستمع الى تحريض المبرر الحضارى الضال • وما من شك فى أن هذه الاستجابة ، هى التى تحدد سلوك الاختيار فى الطلب ومبلغ انحرافه لحساب الاستهلاك •

الفصل السادس

الاستهلاك بين الانحراف والضبط

- تمهيد
- أنماط السلوك الاستهلاكي :
الاستهلاك الجائر - الاستهلاك غير الاقتصادي - الاستهلاك الاقتصادي
- تغير السلوك الاستهلاكي واستعداداته :
تغيرات السلوك الاستهلاكي الاقتصادي - تغيرات السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي - تغيرات السلوك الاستهلاكي الجائر
- ضبط السلوك الاستهلاكي
- اتجاهات وأنماط الضبط العلاجي
- الضبط العلاجي الاختياري
- أنواع الضبط الاختياري :
الضبط الاجتماعي - الضبط اخضاري - الضبط الاقتصادي ..
الضبط النفسي
- الضبط الاجباري للاستهلاك
- أشكال الضبط الاجباري :
الضبط الاجباري المباشر - الضبط الاجباري غير المباشر



الفصل السادس

الاستهلاك

بين الانحراف والضبط

يثق الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى تماما ، فى فحرى التعامل بين العرض والطلب . ويكون نجاح هذا التعامل بين الأطراف المعنية ، مبنيا على الحد الأنسب من التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . كما يثق هذا الاجتهاد أيضا ، ثقة مطلقة فى فعل المتغيرات التى توسوس للمبرر الحضارى الذى يضل ويضلل ، ويؤثر على سلامة هذا التعامل ، فى المكان والزمان .

وفعل المتغيرات الذى يوسوس للمبرر الحضارى لا يتسبب فى اختلال التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك فقط . بل قد ينحاز هذا الوسواس الخناس الى الاستهلاك ويزين له الخطأ حتى يرهق الطلب الانتاج ارهاقا شديدا . وقد ينحاز هذا الوسواس الخناس أيضا الى الانتاج ويزين له الخطأ ، حتى يبتز العرض الاستهلاك ابتزازا حقيقيا . ويزداد الأمر تعقيدا لو مضى هذا الوسواس الخناس فى تعميق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك حتى يضغط كل منهما على الآخر بطريقته وأسلوبه وسلوكه لكى تتضرر البنية الاقتصادية .

ومن ثم يكون الاعتقاد الجغرافى صريحا وواضحا وواقعا ، عندما يرد سلامة هذا التعامل بين العرض والطلب أو عندما يرجع سلامة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك الى سلوك الاختيار ، الذى يتحقق بموجبه الطلب أو الحصول الفعلى على الطلب وحيازته . بمعنى أن سلوك الاختيار هو الذى يفتح الباب على مصراعيه ويستنفر شهوة الانتاج الى التلاعب بالاستهلاك . والويل للاستهلاك اذا ما عرف الانتاج كيف يستخف به ويتخذ من الاختيار سبيلا أو مطية لابتزازه . والويل للاختيار الذى يتجاوز حدود الأدب ، من الانتاج الذى لا يتحلى عندئذ بأى أدب .

ومن خلال الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، ندرك جيدا ، كيف يحسن السلوك الاستهلاكى الى التعامل بين العرض والطلب ، الى حد المحافظة على

التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • كما ندرك أيضا كيف يسىء السلوك الاستهلاكى أحيانا أخرى الى التعامل بينهما ، الى حد تخريب التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك • والمتغيرات التى توسوس للمبرر الحضارى فيؤثر على الاختيار ولا يضلله ، لكى يحسن السلوك الاستهلاكى الى الهدف أو المصلحة الاقتصادية ، هى بذاتها المتغيرات التى توسوس للمبرر الحضارى فيؤثر على حرية الاختيار وتضللها ، لكى يسىء السلوك الاستهلاكى الى الهدف أو المصلحة الاقتصادية • وليس أخطر على السلوك الاستهلاكى فى كل مكان وفى أى زمان ، من توظيف المتغيرات توظيفاً رشيداً أحيانا ، وتوظيفاً غير رشيداً أحيانا أخرى •

والتوظيف الرشيد للمتغيرات فى المكان والزمان ، معناه الحقيقى ترشيد الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك على مستوى الفرد أو الجماعة ، الى الحد الأنسب • ويطاوع الاختيار الرشيد عند هذا الحد الأنسب ، المبرر الحضارى ، فيجاوب حاجة العصر ولا يستعصى فى نفس الوقت على الضبط أو الانضباط • ويكفل هذا الترشيده الجيد السلوك الاستهلاكى الرشيد الذى يحقق النمط الاقتصادى الرزىن • وهى أيضاً عين ما يحافظ على حسن التعامل بين العرض والطلب ، وعين ما يبقى على سلامة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، والتوازن الاقتصادى بينهما •

والتوظيف غير الرشيد للمتغيرات فى المكان والزمان ، معناه الحقيقى تضليل الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك ، على مستوى الفرد أو الجماعة من غير حدود • ويطاوع الاختيار الضال من غير حدود ، المبرر الحضارى ، فيجاوب حاجة العصر ويتمادى حتى يكاد يستعصى على الضبط أو الانضباط • ويكفل هذا التضليل السىء السلوك الاستهلاكى غير الرشيد الذى يحقق النمط الاقتصادى المنحرف • وهو أيضاً عين ما يتجاهل حسن التعامل بين العرض والطلب ، وعين ما يستخف فلا يعبأ بسلامة العلاقة بين الانتاج والاستهلاك والتوازن الاقتصادى بينهما •

وابساءة. توظيف المتغيرات فى غيبة الضوابط ، من أجل إباحة حرية الاختيار ، وترك الحبل على الغارب للتمادى فى الطلب والحصول على السلع المعنية خطر اقتصادى بالفعل • وهو لا يعنى غير تحريض الاختيار ، بعد التفرير به الى حد ، يتجاوز الهدف الاقتصادى ، أو يخترقه • وهذا التحريض سواء كان صريحاً ومعلن أو مستتراً ومتخفياً ، يفتح أبواب الخطر الاقتصادى • وهو الذى يكفل السلوك الاستهلاكى المنحرف أو المتهور •

وهو الذى يتجاوز كل الحدود ويتمرد على الضوابط . وهو الذى يزين للاختيار الاساءة الى العرض من خلال الطلب . وهو الذى ينتهك التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . وهو الذى يحقق النمط الاستهلاكى غير الاقتصادى ولا يجد مبررا واحدا لردعه ، أو لاعادته الى الصواب الاقتصادى .

وفى اطار الرؤية الجغرافية الاقتصادية لحق الاختيار فى الطلب ، لحساب الاستهلاك ، ندرك كيف يحمل هذا الحق فى عنقه أمانة السلوك الاقتصادى . ويكون فى بعض الأحيان آمينا ، يستمع للمبرر الحضارى ويطاوعه دون التماهى فى مطاوعة المتغيرات والتمرد على الانضباط . ويكون فى بعض الأحيان الأخرى غير أمين ، يستمع للمبرر الحضارى ويطاوعه الى حد التمرد على كل الضوابط . وندرك بالضرورة أيضا كيف يكون التفاوت فى تصدى حق الاختيار لحمل هذه الأمانة والعمل بموجبها ، على درب الصواب أو على درب الخطأ الاقتصادى .

ومن ثم يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى جيدا ، لماذا وكيف ينبغى التمييز بين أنماط السلوك الاستهلاكى . كما ينبغى أن يقوم كل نمط على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة من خلال تحليل السلوك الاستهلاكى ، فى المكان الزمان . ويجسد هذا التحليل نزعات أو نزوات الطلب لحساب الاستهلاك ، وكأنما تشخص الحالة تمهيدا للوقاية من الخطر أو تمهيدا لعلاج هذا الخطر الاقتصادى .

أنماط السلوك الاستهلاكى :

يتابع الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى الاستهلاك على درب الحياة . ويتبين علاقته بالانتاج وهى علاقة مهمة ، ولكن الأهم من ذلك هو أن يتطرح الى سلوكه . ويحسب بالضرورة مبلغ التزام السلوك الاستهلاكى بالصواب الاقتصادى ، أو مبلغ انحرافه بالفعل الى الخطأ الاقتصادى .

ومن ثم تميز الرؤية الجغرافية الاقتصادية بوضوح بين ثلاثة أنماط متباينة - على الأقل - من السلوك الاستهلاكى . وتتمثل هذه الأنماط على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة فى :

١ - الاستهلاك الجائر

٢ - الاستهلاك غير الاقتصادي

٣ - الاستهلاك الاقتصادي

والسلوك الاستهلاكي في المكان والزمان ، هو الذي يكسب الاستهلاك صفاته ومقوماته . وهو الذي يميز هذه الأنماط الاستهلاكية المتباينة . ويستحق كل نمط من هذه الأنماط عناية واهتماما ، لكي نتبين صفاته ومقوماته . وربما يفصح هذا البيان عن تفسير هذا السلوك وكيف ولماذا ومتى يمضى على درب الخطأ أو الصواب الاقتصادي .

الاستهلاك الجائر :

هذا نمط رديء من أنماط الاستهلاك على مستوى الفرد أو الجماعة . بل هو أسوأ ما تردى في الخطأ الاقتصادي . وهو استهلاك غير ملتزم أصلا ولا يعرف كيف يلتزم . بل وقد لا يرضى أحيانا بالالتزام ، ولا يعترف أحيانا أخرى بالخطأ الاقتصادي . ويجسد هذا النمط أسوأ أنواع السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي . وما من شك في أنه يسئ توظيف حق الاختيار في الحصول على السلع المعنية ، ويترك له الجبل على الغارب ، فيزداد التماذي في الخطأ الاقتصادي .

وصحيح أن من يعيش في مستوى الرفاهية ، ويملك القدرة على الانفاق ، يبدد ويسرف ويبذر ويقع في الخطأ الاقتصادي . وصحيح أيضا أنه يوظف هذا التماذي في الخطأ الاقتصادي وسيلة في طلب المستوى الذي تتجاوز المعيشة بموجبه حد الرفاهية (١) . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن

(١) طلب المتعة من خلال حيازة الأزياء المتنوعة التي تتغير من موسم الى موسم آخر ، هو انصياع للمبرر الحضاري وحاجة العصر . وهو أيضا شكل من أشكال السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي . وهو عين ما يعبر عن الاستهلاك الجائر ، الذي يبرر بموجبه من يملك القدرة على الانفاق هذه القدرة من غير تحفظ . ومن خلال توظيف حق الاختيار الذي يطاوع المتغيرات ولا يلتزم بالضوابط ، يختل الميزان الاقتصادي للفرد ، ويختل البناء الاقتصادي الاجتماعي .

(٢) قرآن كريم « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوما محسورا » وتنطوي هذه الآية على ضابط ديني - حضاري - ، يبصر الاستهلاك في حدوده المثلى فلا تقتير ولا تبديد .

من يعيش فى مستوى الكفاية ، ويملك القدرة على الانفاق ، ويبذر أو يسرف (٢) ، يتضرر بالتمادى فى موجبات هذا الخطأ الاقتصادى (٣) .
ولا يعرف الاستهلاك الاتزان ويمارس السلوك الاستهلاكى الجائر .
ولا يحافظ هذا السلوك الجائر على التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك . ولا يكاد يعصب بالضوابط ولا يصغى اليها ، لأنه يجارى المتغيرات . بل انه يستمتع ويتطاوع المبرر الحضارى الضال ، الذى يزين له التمدى فى سلوك غير قويم ، لدى اختيار الطلب والحصول عليه .

والاستهلاك الجائر ، هو الذى يوظف أو يمارس انسلوك غيرالاقتصادى توظيفاً مستمرا ، حتى يتردى أو ينزلق وينكب على وجهه فى سوءات الانحراف الاقتصادى . وينتهك هذا الانحراف الاقتصادى العرض ويرهقه . ويهدد سلامة العلاقة فى اطار المصالح المتبادلة بين العرض والطلب . ومن ثم تتاح الفرص التى يغمر فيها العرض وبموجبها ، بطلب الاستهلاك الجائر . بل قل انه يعرف كيف يعرض ويحرض ويغمر حتى يوقع بهذا السلوك غير الاقتصادى . ويصبح الاستهلاك بالضرورة فريسة سهلة فى براثن الانتاج .

وصحيح أن هذا الاستهلاك الجائر ، يجسد أبعاد الاستجابة للمتغيرات التى تشد أزر المبرر الحضارى وتوسوس له ، وهو يغمر بالسلوك الاستهلاكى . وصحيح أن هذا التغير خطر ، لأنه يفتح شهية الاستهلاك ويزين للطلب أن يوظف الاختيار توظيفا يضلل السلوك الاستهلاكى ، ويبيح له التمرد على الضوابط أو التهرب منها . ولكن الأخطر من ذلك حقا ، هو ممارسة السلوك الاستهلاكى الجائر والمضى ، الى حد يضغط بموجبه الاستهلاك على الانتاج ضغطا شديدا يرهقه .

ويرهق ضغط الاستهلاك الجائر والحاحه واختياره الانتاج ارهاقا خطيرا (٤) . وقد يحمله هذا الضغط الجائر ما يطيق وما لا يطيق ، حتى

(٣) يمارس من لا يملك غير القدرة المحدودة على الانفاق أيضا السلوك الاستهلاكى الجائر . وقد يلجأ الى الاقتراض أو الى نظام التقسيط ، لكن توقع به هذه الممارسات فى الخطأ الاقتصادى . وحيارة جهاز تكييف الهواء على سبيل المثال متعة وتنعم ، ولكن استخدام هذا الجهاز يؤدى الى انفاق أزيد من طاقة من يوقع به المبرر الحضارى الضال فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى .

(٤) ضغط الاستهلاك الجائر على طلب الماء فى مصر ، يمثل نموذجا من نماذج الاهدار الذى يرهق انتاج الماء العذب الصالح للاستخدام البشرى . ومن خلال التعود على أو الأدمان

يكاد يتهالك استجابة للسلوك غير الاقتصادي في الطلب ، أو في اختيار السلعة المعنية أو في استخدامها والانتفاع بها . وليس في المقابل ، غير أحد احتمالين ، كليهما خطر على البناء الاقتصادي أو الهدف الاقتصادي الصحيح .

وفي الاحتمال الأول ، قد يتداعى الانتاج تحت وطأة الضغط المرهق أو الجائر ، حتى يعجز ويتناقص العرض . وعندئذ لا يقوى الانتاج على مداومة الاستجابة ، للطلب الجائر ، لحساب الاستهلاك . وقد تمتد الايادي للحصول على السلعة المعنية فيخيب أملها وتعود فارغة .

وفي الاحتمال الثاني ، قد ينشط الانتاج ويتصاعد وينمو العرض . وعندئذ تقوى قدرة الانتاج على مداومة الاستجابة حتى يسيطر على الموقف الاقتصادي . ويستغل الانتاج هذه الاستجابة للطلب الجائر ويعطى العرض حق ابتزاز الاستهلاك . .

ومنطق هذا السلوك غير الاقتصادي الجائر الذي يبدد ويخرب ، منطق ردىء من كل الوجوه . وهو لا يعنى من وجهة النظر الجغرافية الاقتصادية شيئاً أخطر من الاساءة الى التوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك . بمعنى أن هذا النمط الجائر غير منضبط وأن السلوك غير الاقتصادي الجائر ، لا ينجح الى الانضباط . بل قل انه سلوك يستجيب للاغراء ، ويوقع به التفرير والغفلة في أفدح الخطأ الاقتصادي ، عندما يبالغ الاستهلاك في التهور ويجور الطلب بمبرر أحياناً ومن غير مبرر أحياناً كثيرة .

ويبيح هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي الجائر للطلب ولاختيار الطلب ، أن يتسبب ولا ضابط يرجعه عن هذا التسبب . بل يسمح أيضاً لوسوسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والنفسية أن تستنفر المبرر الحضارى وضغطه المؤثر على هذا الطلب الجائر (٥) .

على اهدار الماء ، ومن خلال التهاون في اصلاح وصيانة شبكة توزيع الماء ، ومن خلال عدم الاكثراث بمفهوم العلاقة والاخلال بالتوازن بين الانتاج والاستهلاك ، تظهر صور السلوك الاستهلاكي الجائر . ويمضى هذا النمط الجائر من الاستهلاك ، الذى تزيد بموجبه معدلات الإسراف والتبديد فى الماء العذب من سنة الى سنة أخرى . بل قل يتفاقم أثر هذا السلوك الاستهلاكي الجائر على مستوى الجماعة ، دون تحفظ .

(٥) توظف وسائل الاعلام فى معظم الأحيان - الصحف والاذاعة والتلفزيون - توظيفاً مسيئاً الى أبعد الحدود . ويجسد هذا التوظيف هذه الاباحة ، ويتسبب فى التسبب . والاعلان

وتطلق هذه الإباحة عنان النهم الشديد فلا يكف ولا يسكت • وتلوث هذه النزوات الجامعة وتشير الموجبات الخصوصية للطلب الجائر فلا يهدأ ولا يتراجع • وتضل هذه الموجبات الخصوصية الملوثة الاختيار ، فلا يكثر الطلب والحصول عليه ، بالخطأ أو بالصواب الاقتصادي في الزمان والمكان •

الاستهلاك غير الاقتصادي :

هذا نمط عادى أو تقليدى من أنماط الاستهلاك • وصحيح أن هذا النمط التقليدى لا يتجاوز الحد المعقول من حيث الشكل ولا غبار عليه • ولكن الصحيح أيضا أنه يستغرق من حيث الموضوع فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى • ويوظف هذا الاستهلاك التقليدى حق الاختيار فى الطلب والحصول على السلع المعنية • ويترك للمتغيرات التى تؤسوس للمبرر الحضارى أن توجه الاختيار ولكن من غير أن يترك لها الحبل على الغارب •

وهذا معناه أن سلوك هذا النمط التقليدى يتسم بشئ من الجمود وعدم المرونة • وهو لا يتهور فى الطلب أو فى اختياره ، بل يتأنى كثيرا لأنه يفضل الأنواع من السلع التى تعود عليها • ولكنه لا يعرف جيدا كيف يطلب الأنسب من الكم والكيف والحصول عليه • ومعناه أيضا أن سلوك هذا الاستهلاك الذى يبالغ فى التأنى وفى الاختيار هو نفسه الذى لا يبالي كثيرا باهدار أو تبديد ، بعض ما يحصل عليه بالفعل من هذه السلع المعنية •

ويعرف هذا النمط التقليدى من أنماط الاستهلاك جيدا قيمة أو جدوى الاتزان الاقتصادى بين الإنتاج والاستهلاك ، ولكن لا يحسن المحافظة عليه • كما يعرف أيضا قيمة أو جدوى التعامل السوى بين العرض والطلب ولكن لا يعتنى بمستوى هذا التعامل السوى ولا يتجاوب معه • وهو فى الغالب لا يتهور ولا يجور ولكن الأخطر من ذلك أنه لا يكاد يلتزم •

الذى يعلن عن تقديم جوائز قيمة ، يلهم بالطلب فيزاد تهورا • والتهور الذى يقضى الى زيادة معدلات استهلاك هذه السلعة أو الى التسبب فى الحصول عليها لا مبرر له غير رغبة المستهلك فى الحصول على هذه الجوائز • وتخلق الاعلانات التى تغرى المستهلك حالة من حالات الاستهلاك الجائر على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة • بل قد تفلح هذه الاثارة والمغريات فى ترسيخ السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى والتعود عليه حتى توقع بالاستهلاك فى خطيئة الطلب الجائر اقتصاديا •

وهذا معناه أن هذا الاستهلاك غير الاقتصادى فى إطار الجمود والتقليد ، لا يعرف جدوى الانصياع للضبط أو الالتزام بالانضباط . وحتى إذا عرف هذه الجدوى فإنه بموجب التقليد لا يميل الى القبول بها أو الالتزام بها . وقد يتمادى هذا السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى فى اختيار الطلب وقد يتمادى فى الوقت نفسه فى سوء اختيار السلعة المعنية . ولكنه يفعل ذلك ، من غير أن يطلب للطلب حرية الاختيار الجارف ، حتى يقع فى قبضة الانحراف النهم ، أو فى شهوة الادمان المريض .

والاستهلاك العادى أو التقليدى بصرف النظر عن مبلغ جموده ، هو غير اقتصادى لأنه يمارس السلوك غير الاقتصادى . وهو يسكت على هذه الممارسة ويسكت على انحرافها الى الخطأ الاقتصادى (٦) . بل قل أن هذا الخطأ الاقتصادى يضر مصلحة الاستهلاك أولاً وقبل أن يرهق الانتاج أو قبل أن ينهكه . ولا يسعف هذا الخطأ الاقتصادى أبداً التوازن الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ولا يحافظ عليه لحساب الهدف المشترك بينهما أو المصلحة المتبادلة ، فى المكان والزمان .

وزيادة معدلات الانتاج ونموه المتأنى ، فى مقابل (٧) ، زيادة معدلات الاستهلاك ونموه السريع (٨) ، هو الذى يؤكد انهيار أو تداعى التوازن.

(٦) تحت شعار الكرم والجود ، وفى إطار التقاليد الاجتماعية ، تعد الوليمة اعداداً فائزاً لا مزيد عليه ، لكى تكفى عدداً معيناً من الأفراد أو من المدعوين . ويقدم الطعام والشراب الذى يكفى المئات ، الى عشرات فقط . وهذا هو البذخ والاسراف وليس هو الكرم والجود . ثم ينتهى الأمر كله ، ويلقى بهذا الفائض من الطعام حيث لا مكان له غير سلة الفضلات . وهذا هو عين ما يصور السلوك غير الاقتصادى . بل وهو منحرف لأنه يؤدى الى الهدار ، من غير مبرر مقبول .

(٧) تشهد مصر ومعظم الدول النامية هذا النمو الانتاجى المتأنى . ولا شيء يفسر هذا التأنى غير سوء استخدام الموارد أحياناً ، أو سوء استخدام قوة العمل أحياناً أخرى . وقد يضاف الى ذلك سوء توظيف الاستثمارات أيضاً .

(٨) تشهد مصر ومعظم الدول النامية هذا النمو الاستهلاكى السريع . ولا شيء يفسر هذا التهاوت على الطلب غير السلوك الاستهلاكى التقليدى غير الاقتصادى . ويبدو أن بعض التحولات التى أسفرت عنها روح التغيير السياسى ومحاربة الاقطاع والمصادرات (توطين الصناعة فى مواقع كثيرة ، قد حمل الناس على الانزلاق فى ممارسات السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى . وما من شك فى أن الفلاح المصرى تحت شعار التنور وضغوط المبرر الحضارى ، قد أُلغى عن بعض عاداته وسلوكه الاستهلاكى القديم ، وانهمك فى ممارسة عادات جديدة أدت به أو قذفت به الى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى .

الاقتصادى بينهما • وفى إطار المتعاقب التى يستوجبها غياب التوازن الاقتصادى ، يسوء التعامل بين العرض والطلب • ومن ثم يتمادى الحل الذى يزلزل البناء الاقتصادى على مستوى الدولة • كما يدعو هذا الحل الى تدهور عام فى مستويات المعيشة على صعيد الأفراد (١) •

وصحيح أن ممارسات ونزوات هذا الاستهلاك العادى أو التقليدى ، وهو غير اقتصادى فى الأصل ، تجسد مبلغ الاستجابة غير الرشيدة ، للمتغيرات التى تشهدها المبرر الحضارى وتقوى ضغوط تحريضه ووسوسته • ويفتح هذا التحريض شهية الاستهلاك ، وينمى معدلات الطلب على غير أساس سليم • ويطور المضى أو الاستمرار فى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى من غير تحفظ الضغط المرهق للانتاج الى ضغط جائر شديد الوطأة • وتحت وطأة هذا الضغط الشديد يزداد الانتاج ارهاقا وضعفا • ومن ثم يتراخى العرض الى حد قد لا يجاوب الطلب ، ولا يلبي حرية اختيار السلع المعنية ، المضافة من غير مبرر حقيقى الى قوائم الطلب •

ولا يملك الاستهلاك عندئذ أن يواجه هذا الخطأ الاقتصادى ، أو أن يتملص من نتائج هذا الخطأ ويعدل أوضاعه على درب الصواب الاقتصادى • ولا يكون فى وسعه شيئا غير أن يتحمل تقلبات الأوضاع الاقتصادية الخطيرة بين العرض والطلب • ويؤدى هذا التمداد فى السلوك غير الاقتصادى ، وعدم العدول عنه الى وضع اقتصادى لا يحسد عليه الاستهلاك غير الاقتصادى • ويتعرض المستهلك بالضرورة لأحد احتمالين هما :

فى الاحتمال الأول ، يتعرض بموجبه المستهلك للابتزاز • وتزداد معدلات الابتزاز كلما اتسعت الفجوة بين الانتاج المتداعى والاستهلاك المتهافت • ويبرر انعدام التوازن الاقتصادى هذا الابتزاز • كما يبرر أيضا استسلام المستهلك لهذا الابتزاز وهو صاغر •

وفى الاحتمال الثانى ، يكره الابتزاز الاستهلاك على التنازل عن بعض

(١) يدعو المبرر الحضارى الذى تضلله متغيرات العصر الى انتقال وزحف بعض السلع المنهبة التى ينبغى أن تبقى فى قائمة الكماليات الى قائمة الضروريات • ومن غير استعداد ومن غير أدنى تحفظ ، يقع الاستهلاك فى خطيئة السلوك غير الاقتصادى لكى يلبي عواقب هذا التغيير • وحتما يختلط الأمر عليه ، ويجره السلوك غير الاقتصادى الى وضع يتدهور فيه مستوى المعيشة •

مطالبه . وقد يتخبط هذا التنازل تخبطاً شديداً ولا يعرف المستهلك جيداً كيف يتنازل عن بعض مطالبه . وفي كل الأحوال ، لا يعنى هذا التنازل شيئاً أخطر على نفس المستهلك من هذا الحرمان .

ومنطق هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي ، منطق غير سليم اقتصادياً أو اجتماعياً (١٠) . ولا يكاد يفصل بين هذا المنطق ومنطق الاستهلاك الجائر ، غير خيط رفيع . ويؤدي الاستمرار في هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي الى اختراق أو تجاوز هذا الخيط الرفيع في بعض الأحيان . وسرعان ما يتردى في نفس خطيئة الاستهلاك الجائر وعواقبه الوخيمة في المكان والزمان .

ثم قل أن هذا النمط الاستهلاكي غير الاقتصادي الذي لا ينضبط ويصر على الخطأ الاقتصادي يستسلم من غير قصد في معظم الأحيان للعواقب الوخيمة . ويقع الطلب فريسة في براثن العرض ويتهاك ويضعف أمام فعل المتغيرات . ولن يؤدي هذا التهاك الى شيء أخطر على الهدف الاقتصادي من الاحساس بالحرمان ، وانخفاض مستوى المعيشة (١١) .

الاستهلاك الاقتصادي :

هذا نمط آخر من أنماط الاستهلاك العادي . وهو نمط رزين معتدل لا يتحصن بالجمود . وهو نمط مرن متفتح يحسب حساب العواقب جيداً . وهو يحاسب نفسه دائماً حتى لا يقع من غير قصد أو دون مبرر ، في حبال الخطأ الاقتصادي . بل قل انه حساس ويتطلع دائماً الى الأفضل ، ويسعى بكل الوعي والمثابرة الى الصواب الاقتصادي في المكان والزمان .

ويستحق هذا النمط عن جدارة مواصفات السلوك الاقتصادي الذي لا يقع في محذور وهو يتعامل مع العرض . ويعرف المستهلك جيداً ، كيف

(١٠) يفرق هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي في عواقب ومتاعب المظهر الاجتماعي الكاذب . وتكلف عمليات ستر وتغطية هذا المظهر الاجتماعي الكاذب المستهلك مزيداً من التماهي في الخطأ الاقتصادي .

(١١) ليس أخطر على النفس من انخفاض مستوى المعيشة ، وتحمل عواقب هذا الانخفاض ومرارة الحرمان . والتنازل في بعض المطالب واستبعاد بعض السلع المعنية ، من قوائم الكماليات والميسرات والضروريات ، يعذب الفرد اقتصادياً ويحرمه . ولكن هناك ما هو أسوأ حيث يصطحب هذا التعذيب الاقتصادي الشعور بالمذلة والهوان في الاطار الاجتماعي .

ينفق ويمضى انفاقه فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح ، وكيف يحصل على ما يريد الحصول عليه من غير بذخ أو خروج عن الهدف الاقتصادى الصحيح ، وكيف يدخر لكى يحصل فى المستقبل القريب أو البعيد على ما يصبو اليه من غير حرمان يطعن الهدف الاقتصادى الصحيح . وهذا هو التطبيق العملى لمفهوم الاستهلاك الاقتصادى الذى ينطبق عليه قول الله تعالى « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط ، فتقعد ملوما محسورا » .

ويجسد هذا النمط الاستهلاكى الرزين التوازن الحقيقى من وجهة النظر الاقتصادية ، على كل المستويات . وعلى مستوى الرفاهية ، وعلى مستوى الكفاية ، وعلى مستوى الكفاف ، يحافظ هذا النمط الاستهلاكى جيدا على التوازن الحقيقى ولا يتخبط . وهو لا يعتمد على شئ غير السلوك الاقتصادى الحميد ، فى الطلب المفيد والحصول عليه فى الوقت المناسب بالكم والكيف المناسب .

ويبتعد السلوك الاستهلاكى الاقتصادى عن المبالغة فى كل شئ . ويحسن توظيف الاختيار فى الحصول على السلعة المعنية ، لأنه يصغى ويطاوع المبرر الحضارى بكل تحفظ . ولكنه فى اطار هذا التحفظ ، لا يبيح حرية الاختيار أو للمبرر الحضارى أن يشرد أو يتدلل أو يبذر فى مجالات الحصول على السلع المعنية . ويبدو وكأنه يملك الاذن ، التى لا تستمع أبدا للاغراء المثير أو للتخريض الخطر . وربما لا تجد مبررا حقيقيا لهذا الاستماع .

وهذا معناه أنه سلوك استهلاكى رشيد . ويمضى بموجبه الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى . ولا يعرف المستهلك مرارة الحرمان . ولا يدخل الاسراف والبذخ فى حسابات السلوك الاستهلاكى الاقتصادى . وهو لا يجنح الى الاهدار أو الحصول على السلعة المعنية ، من غير مبرر اقتصادى مقبول (١٢) . ولا يعنى ذلك أن التردد والابطاء المتردد شيمة من

(١٢) يتمثل السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، فى طلب الكم الانسب والكيف الأفضل من السلع المعنية . ويكون المستهلك على يقين بأن أى زيادة فى الكم أو تفريط فى الكيف مآلها الى الاهدار الذى لا مبرر له . وليس من قبيل الشح أو التردد أن يتأنى قبل أن يطاوع قرار الحصول على السلعة المعنية ، حساب الجدوى الدقيق ، الذى يسمح أو لا يسمح . وكان هذا السلوك يتعلم جيدا ، لماذا يطلب ، وماذا يطلب ؟ ومتى يطلب ؟ وكيف يطلب ؟ وإلى أى حد يتمادى فى الطلب ؟ وليس من الاقتصاد فى شئ أن يصدر قرار الحصول على السلعة المعنية دون حساب الجدوى وتقويم مبلغ الحاجة الحقيقية لها .

شيم هذا السلوك الاستهلاكي الرشيد ، ولكنه التدبر والتمعن قبل الاقدام على الطلب والحصول عليه .

ويعرف هذا النمط الاستهلاكي الاقتصادي جيدا ، قيمة أو جدوى الاتزان الاقتصادي الصحيح بين الانتاج والاستهلاك . كما يعرف أيضا الممارسات الحميدة التي تحسن توظيف المبرر الحضاري وتجاوب المتغيرات وتتجنب وسواسها الخناس ، من ناحية ، والتي تحسن الاستماع للضوابط وتلتزم بها وتحافظ على التوازن الاقتصادي من ناحية أخرى .

ويتمادى هذا النمط الرزين من أنماط السلوك الاستهلاكي الاقتصادي في الطلب الأنسب لمستوى المعيشة . ولكنه لا يتجاوز حد مستوى المعيشة أبدا ، دون مبرر . ويعرف كيف يتنعم بالاستجابة الفورية التي تجاوب الطلب . بل ولا يتمرد هذا السلوك المعتدل في نفس الوقت على الضوابط التي تحرسه مثلما تحرس مسيرة التعامل بين العرض والطلب على درب الصواب الاقتصادي .

وصحيح أن هذا النمط الاستهلاكي الاقتصادي الرزين ، يجسد الاستجابة للمبرر الحضاري ، ويعبر عن الاستماع للمتغيرات التي تفتح شهية الاستهلاك وتحرض شهوة المستهلك . ولكن الصحيح أيضا أن تفتح هذه الشهية وإثارة هذه الشهوة ، لا تثير السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، ولا تخرجه عن وقاره ورزائته واتزانه أبدا . بل قل انه يبقى ملتزما ، ويوظف الاختيار في الطلب توظيفا ذكيا ومناسبا ، حتى لا يفرط في جدوى التوازن بين العرض والطلب ، وحتى لا ينتهي الى المصلحة الاقتصادية المتبادلة التي تكفلها هذه الجدوى .

وهذا معناه أن المستهلك يحسب ألف حساب (الجدوى وليس التردد) (١٣) قبل اصدار القرار بشأن الحصول على السلعة المعنية . وخير من قرار دون جدوى ألا يكون القرار . ومعناه أيضا ان المستهلك يتيقن من الدافع ويستوثق من جديته . وهو بعيد ذلك كله لا يمد الأيدي ، ولا يطلب ، ولا يختار ، ولا يحصل على السلعة المعنية ، الا بعد الاطمئنان

(١٣) التردد علامة على الحيرة وعدم القدرة على التقويم الصحيح . ولكن الجدوى علامة على المنطق في التقويم للوصول الى أفضل قرار .

الحقيقى الى لزوم الحصول عليها بالفعل ، وأن فى وسعه أن يحصل عليها .
 وصحيح أن هذا النمط الاستهلاكى الاقتصادى الرزين ، لا يرضى أبدا
 بالحرمان ، ويحافظ على مستوى المعيشة عند حده الأنسب ، ويتطلع الى
 ما هو أفضل . ولكن الصحيح أيضا ، أن هذا التطلع الى الأفضل ، لا يغريه
 حتى يخرج السلوك عن وقاره ، ولا يحرضه حتى يفقد السلوك الاستهلاكى
 صوابه . بل قل انه يبقى ملتزما ، ويوظف التطلع الى الأفضل توظيفا
 ذكيا ومناسبا . ويتخذ منه حافزا لزيادة وتنشيط الانتاج ، حتى يزداد
 الدخل والقدرة على الانفاق ، ويحقق الاستهلاك ما تصبو اليه تطلعاته الى
 الأفضل .

وهذا معناه أن المستهلك يعتنى بالانتاج عناية تحقق الزيادة فى الكم
 والكيف (١٤) . ويكون طلب هذه الزيادة فى الانتاج وتحسين نوعيته
 وتنويع عطاائه ، طلبا مقدما ، قبل أن يطلب المستهلك الزيادة أو قبل أن
 يتمادى فى اختيار السلع المعنية . ومعناه أيضا أن المستهلك يحسب ألف
 حساب (الجدوى وليس التردد) من أجل المحافظة على التوازن الاقتصادى
 بين الانتاج والاستهلاك . وهو لا يطاوع أى مبرر أو ضغط يخرق أو
 يتجاوز هذا التوازن .

ويجنى الاستهلاك الاقتصادى بسلوكه الحميد على درب الصواب
 الاقتصادى ، ثمرة رشده ، وحسن تعامله مع الانتاج . ولا يخشى الاستهلاك
 على نفسه من الانتاج ، ولا يتخوف الطلب من العرض . بل قل أن المستهلك
 يجنى ثمرة الاتزان الاقتصادى مرة ، وثمرة النمو الاقتصادى الانتاجى مرة
 أخرى ، فى اطمئنان حقيقى .

ويسهم هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى اسهاما حسنا ، فى
 توظيف وحسن استثمار النمو الانتاجى ، فى تنمية الموارد وانتعاش
 الدخل . وتسهم هاتان النتيجةتان معا فى تحسين وارتفاع مستوى المعيشة
 وفى ضمان بحبوحه الطلب لحساب الاستهلاك . وليس أفضل اقتصاديا
 واجتماعيا وحضاريا - على كل حال - من تنمية مستوى المعيشة ، تنمية

(١٤) تشمل هذه العناية كل ما من شأنه زيادة الدخل على مستوى الفرد أو على مستوى
 الأفراد أو على مستوى الدخل القومى . وهذه الزيادة هى التى تهيىء الزيادة فى الانفاق ،
 لحساب الاستهلاك .

متوازنة ومتوازية ومتزامنة مع نمو الانتاج . ذلك أنه يعنى بالضرورة تنمية الاستهلاك ، لحساب الفرد ، ولحساب الجماعة ، ولحساب البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى فى الدولة .

ومنطق هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى منطق سليم اقتصاديا واجتماعيا . وهو قويم لأنه لا ينحرف عن الصواب الاقتصادى . وهو لا يعنى فى الرؤية الجغرافية الاقتصادية شيئا أهم من حسن العناية بالاتزان الاقتصادى عند حده الأمثل بين الانتاج والاستهلاك من ناحية وبين الاستهلاك والادخار من ناحية أخرى . وهذا معناه أن هذا النمط الاستهلاكى الاقتصادى شديد الانضباط ولا يكاد يستسلم أو يلين للاغراء أو التفرير . ومعناه أيضا أنه لا يبيح للاختيار فى الطلب ولا للوسائل والأساليب التى تكفل الحصول على السلع المعنية ، أن تفلت من عوامل الضبط والانضباط .

ويبالغ هذا النمط الاستهلاكى الاقتصادى أحيانا فى الانضباط الاقتصادى . ولكنه يلتزم من غير أن يفراط فى المبرر الحضارى والمتغيرات التى تكفل التمتع وتحسين أحوال الاستهلاك . كما ينضبط من غير أن يترك للضبط فرصة لكى يوقع الاستهلاك وتطلعاته فى قبضة التقدير أو الحرمان . وهذا معناه أنه نمط رشيد ، يجيد توظيف المبرر الحضارى وتوظيف الضوابط فى وقت واحد وبشكل متوازن ، فلا تفريط ولا افراط . ويرشد هذا التوظيف المتوازن الموجبات الخصوصية ، حتى لا يضل أو لا ينحرف أو لا يجور الاختيار فى الحصول على السلع المعنية ، عندما تمتد أيادى الاستهلاك بكل الوعى الاقتصادى الملتزم الى الطلب .

تغير السلوك الاستهلاكى واستعداداته :

التمييز بين هذه الأنماط الاستهلاكية الاقتصادية وغير الاقتصادية ، هو تمييز واضح وواقعى . وهو تمييز سليم ومنطقى أيضا بين السلوك الاستهلاكى أو الممارسة الاستهلاكية لكل نمط من هذه الأنماط الثلاثة على الدرب الاقتصادى . وصحيح أن هناك دلالات تعبر عن هذا السلوك الاستهلاكى على صعيد الدولة وفى اطار المجتمع . ولكن الصحيح أن دلالات التعبير على هذا السلوك عند الأفراد هى الأهم لأنها تتفاوت الى حد كبير . ومع ذلك تبقى العلاقة بين السلوك الاستهلاكى الجماعى والسلوك الاستهلاكى الفردى ، ولا ينبغى التقليل من شأنها .

ولا تهم هذه العلاقة فقط لأنها تكفل الانتقال من الرؤية الجزئية

(سلوك الفرد) الى الرؤية الكلية (سلوك الجماعة) . بل لأنها توظف التقليد والمحاكاة توظيفاً مباشراً وغير مباشر ، في انتقال عُدوى السلوك الاستهلاكي الفردي المنحرف في معظم الأحيان ، وفي انتقال منطق السلوك الاستهلاكي الفردي السليم في بعض الأحيان الأخرى . وهذا معناه أن هذه العلاقة تمثل عنصراً أو عاملاً من عوامل تغير السلوك الاستهلاكي سواء كان التغير اعتدالاً وعدولاً عن الخطأ الاقتصادي ، أو كان التغير انحرافاً واستمراراً في الخطأ الاقتصادي .

ولا وجه اقتصادي أو اجتماعي أو حضاري أو نفسي ، للربط المباشر بين هذه الأنماط ودلالات السلوك الاستهلاكي في كل نمط من جانبي ، ومستوى معيشة الأفراد من جانب آخر . ويمكن أن نجد السلوك الاستهلاكي الاقتصادي مثلاً ، وهو يتكرر ويتمثل عند كل مستويات الرفاهية ، والكفاية والكفاف . وهذا معناه أن مستوى المعيشة لا يصطنع مواصفات السلوك الاستهلاكي وخصائصه ، وأن السلوك الاستهلاكي لا يصطنع مستوى المعيشة .

ونفي الصلة بين مواصفات السلوك الاستهلاكي وممارساته ونزعاته من ناحية ، ومستوى المعيشة من ناحية أخرى ، لا يعني بالضرورة عدم وجود علاقة . بل ينبغي أن نتوقع علاقة من نوع آخر ، بين مستوى المعيشة عند أي حد من حدودها الثلاثة المتباينة في جانب ، والسلوك الاستهلاكي ومواصفاته وخصائصه في جانب آخر . وبناء على هذه العلاقة ، يتبين أن السلوك الاستهلاكي في إطار النمط الجائر أو النمط غير الاقتصادي ، يؤثر بل قل يتلاعب بمستوى المعيشة في الغالب من غير مبرر اقتصادي سليم . أما السلوك الاستهلاكي في إطار النمط الاقتصادي ، فهو أكثر عناية ومحافظة على مستوى المعيشة .

ويجب أن نفطن عندئذ إلى أن تغير مستوى المعيشة أو محاولة تغيره من غير مبرر اقتصادي سليم ، يدعو بالضرورة إلى تغير فعلي في السلوك الاستهلاكي وفي نزعاته . وهذا معناه أن زيادة الطلب ، وتحول بعض السلع الكمالية إلى قائمة الضروريات من غير زيادة في الدخل تبرر هذا التحول وتكفله ، تقتضي زيادة الانفاق في مقابل تغير مستوى المعيشة تغيراً زائفاً ولا مبرر له . وما من شك في أن زيادة الطلب وتنويعه لحساب الاستهلاك من غير زيادة متوازنة ومتوازية ومتزامنة في الدخل ، توجهه

السلوك الاستهلاكي عند هذا المستوى الجديد المزيف الى التغير (١٥) .

وانصياع السلوك الاستهلاكي للمبرر الحضاري وفعل المتغيرات من غير حدود ، انصياعا ضالا ومضللا ، يمثل الاتجاه الخطر اقتصاديا . ويبيح هذا الانصياع الضال والمضلل حرية توظيف الاختيار في زيادة وتنويع المطالب الاستهلاكية ، الى حد الخروج عن أو التمرد على القاعدة الاقتصادية التي تكسب السلوك الاستهلاكي صفته وخصائصه . وخروج السلوك الاستهلاكي عن القاعدة الاقتصادية السليمة ، وتمرده بدعوى المبرر الحضاري ، هو شذوذ خطر وتغير شاذ .

ورضوخ السلوك الاستهلاكي للمبرر الحضاري وفعل الضوابط ، بكل اقتناع ، رضوخا رشيدا ومرشدا ، يمثل الاتجاه الحسن اقتصاديا ، ويتولى هذا الرضوخ الرشيد ، كبح جماح حرية توظيف الاختيار في تنويع وزيادة المطالب الاستهلاكية ، الى حد الالتزام والمحافظة على القاعدة الاقتصادية السليمة التي ترشد السلوك الاستهلاكي وتهذب صفته وخصائصه . والالتزام السلوك الاستهلاكي ومحافظة على القاعدة الاقتصادية السليمة ، وحرصه على الصواب الاقتصادي بفعل الضوابط ، هو انضباط مفيد ، وتغير منضبط .

وهكذا ندرك جيدا معنى مرونة السلوك الاستهلاكي الفرد أو الجماعي ، كما نفهم أيضا كيف لا يكون السلوك الاستهلاكي جامدا . بل قل أنه لا ينبغي أن ينحصر في الجمود ، وهو تعود حميد أو غير حميد قابل للتغير . وهذا معناه أن الاستهلاك تعود فطري فطر الله عليه الناس جميعا ، وأن السلوك تعود مكتسب لحساب التعود الفطري . ومن شأن المبرر الحضاري الذي يطاوع المتغيرات فتضله ، أن يفقد هذا التعود السلوكي المكتسب صوابه الاقتصادي . ومن شأن المبرر الحضاري الذي تمسك بالضوابط بزمائه وتحميه من وسواس المتغيرات الخناس ، أن يعيد هذا التعود السلوكي المكتسب الى الصواب الاقتصادي .

(١٥) تلعب المتغيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية والسياسية دورا مهما في تطويع المبرر الحضاري وفقدان رشده وتضليله . ويدعو هذا المبرر الحضاري من غير رشده ونكاح الحق الى تغير مستوى المعيشة . ولكن تغير مستوى المعيشة من غير مبرر حضاري رشيد ومبرر اقتصادي صحيح ، يمثل ظاهرة اقتصادية غير صحيحة . وهذا التغير المزيف الذي يستوجب زيادة الانفاق من أجل الطلب ، لا يكون سليما . ولا يكون السلوك الاستهلاكي اقتصاديا من غير زيادة متوازنة في الدخل تكفل هذا الانفاق .

ومن غير أن نعرف جيدا ، كيف يتغير السلوك الاستهلاكي من الحسن الى الأحسن أو من السيء الى الأسوأ ، وكيف يفقد التغير صوابه أحيانا وكيف يعيد التغير له صوابه أحيانا أخرى ، لا يمكن أن نعرف بالضبط ، كيف يطوع الضبط العلاجي هذا السلوك الاستهلاكي الضال ، ويعيده من جديد الى الصواب الاقتصادي ، وكيف يحافظ الضبط الوقائي على السلوك الاستهلاكي ويحميه من الضلال والخطأ الاقتصادي . وليس في وسع السلوك الاستهلاكي ، وهو مرن وقابل للتغير بفعل المبرر الحضاري الذي يطاوع المتغيرات ويتمرد على الصواب الاقتصادي ، أن يستعصى على التغير بفعل المبرر الحضاري الرشيد الذي تطوعه الضوابط وترشده الى الصواب الاقتصادي .

واستسلام أو قل قبول السلوك الاستهلاكي للتغير من الصواب الى الخطأ الاقتصادي احتمال وارد . واستسلام أو قل قبول السلوك الاستهلاكي للتحويل من الخطأ الى الصواب الاقتصادي احتمال وارد أيضا . وتبشر هذه المرونة بالخير سواء كانت بطيئة أو سريعة . وتكفل هذه المرونة السيطرة على هذا السلوك وعلى نزواته وتصرفاته .

من خلال هذه السيطرة يكون ترشيد السلوك الاستهلاكي عندما يضل أو ينحرف . كما تكون المحافظة عليه وهو رشيد حتى لا يضل أو ينحرف . والمهم بعد ذلك كله ، أن نعرف لماذا وكيف ومتى تكون هذه السيطرة مفيدة أو مجدية . كما ينبغي أن نعرف أيضا لماذا وكيف ومتى توضع الضوابط الوقائية ، أو الضوابط العلاجية في الموضع المناسب ، لاستثمار هذه القابلية للتغير ، في تعديل وتقويم السلوك الاستهلاكي ، والمحافظة عليه من الانحرافات .

واستسلام السلوك الاستهلاكي للتغير على درجات متفاوتة من المرونة ، هو الوسيلة التي تهم الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي . ويعتمد عليها في متابعة مبلغ مرونة هذا السلوك الاستهلاكي ، ومبلغ استعداده للتغير من أجل الاقلاع عن الخطأ الاقتصادي . وهذا معناه أن تتابع الرؤية الجغرافية موجبات الاذعان للمبرر الحضاري وهو ييسر مهمة المتغيرات التي تفجر شهوة الاستهلاك وتضللها ، حتى تتوالى كل النزوات التي تضلل السلوك الاستهلاكي . ومعناه أيضا أن تتابع هذه الرؤية أيضا ، موجبات الامتناع للمبرر الحضاري وهو لا يحرم الاستهلاك ولا يعارض أو يعترض أو يعرض عن الضوابط التي تكبح جماح الشرود الاستهلاكي ، حتى يعدل عن سلوكه الضال .

ومن خلال هذه المتابعة ، يعرف الاجتهاد الجغرافى الاقتصادى ، مبلغ استجابة السلوك الاستهلاكى فى أنماطه الثلاثة المتميزة ، للتغير الى ما هو أفضل . بمعنى أن يتبين مبلغ استماعه للنصيحة والتوصية أحيانا ، أو مبلغ حاجته الى الضبط الاختيارى أو الى الضبط الاجبارى أحيانا أخرى . ومن ثم يرشد التدخل بالنصيحة أو بالضبط الاختيارى أو بالضبط الاجبارى لاستثمار قابلية السلوك الاستهلاكى للتغير ، حتى يعدل عن نزواته ويقوم انحرافاتة على الدرب الاقتصادى ، وتعتدل أوضاعه فى الشكل . الأنسب لمستوى المعيشة (١٦) .

تغيرات السلوك الاستهلاكى الاقتصادى :

صحيح أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى سلوك حميد ولا غبار عليه . وصحيح أيضا انه يجسد الممارسة الاستهلاكية الصحيحة على درب الصواب الاقتصادى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن هذا السلوك له قابلية التغير - نظريا على الأقل - الى ما هو أفضل فيزداد رشدا ، وإلى ما هو أسوأ فينحرف عن الصواب ويسلك سبيل الخطا الاقتصادى .

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى وهو قابل للتغير ، يزداد عناية وتشبثا بالصواب الاقتصادى وهذا هو الاحتمال المعقول والمتوقع . ومعناه أيضا أن هذا السلوك نفسه وهو قابل للتغير ، ينتكس أو ينحرف ويفقد صوابه . وهذا هو الاحتمال الشاذ وغير المتوقع . ومنع ذلك ندرك مبلغ الحاجة الى شكل من أشكال الضبط الوقائى لكى يمسك بزمام السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ويحميه من الانحراف .

وفى شأن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، يكون المبرر الحضارى الذى يطوع المتغيرات ولا يطاوعها ، من وراء الالحاح فى الطلب أحيانا ، ومن وراء الاختيار فى الطلب أحيانا أخرى ، لحساب الاستهلاك الاقتصادى المتطور . ويوظف هذا المبرر الحضارى الذى لا تسيطر عليه المتغيرات

(١٦) على صعيد الدول النامية نماذج كثيرة تصور مدى التغير فى السلوك الاستهلاكى . كما تصور عدم التوازن بين هذا التغير والنمو الانتاجى وزيادة الدخل . ويجسد هذا التغير تحت وطأة المبرر الحضارى وضغوط المتغيرات ، مبلغ الاساءة الى مستويات المعيشة وتخطيطها فى التحولات المزيفة . كما يجسد أيضا مبلغ الانحرافات التى تنضر بموجبها البنية الاقتصادية المتهالكة فى هذه الدول وهى غارقة فى ديونها .

وتزین له الخطأ ، الطلب واختیار الطلب توظيفاً رشيداً • ويكون هذا التوظيف الرشيد معنيا الى أبعد الحدود بأمرين هامين هما :

١ - عدم التفريط في خصائص السلوك الاستهلاكي الاقتصادي الحميدة ، لحساب الاستهلاك الاقتصادي الأفضل •

٢ - تحسين مستوى المعيشة ، والاستجابة للزيادة والتنوع في المطالب الاستهلاكية ، للحياة الأفضل •

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، لا يفرط أبداً في الاتزان الضروري والأنسب بين الدخل والانفاق والادخار • ولا يستخف بالعلاقة المتبادلة والاتزان أيضاً بين العرض والطلب ، لأن هذا هو عين الصواب الاقتصادي • بل قل أنه لا يتمرد على الضوابط التي توصي وتنصح ، أو التي تحافظ وتحمي هذا الاتزان الأنسب ، من أجل الصواب الاقتصادي •

وهذا معناه أيضاً أن المبرر الحضاري الذي يطوع أو يروض المتغيرات ترويضاً مناسباً ، لا يحرم الاستهلاك الاقتصادي من حق مشروع في طلب الأحسن ، ولا يثقل على السلوك الاستهلاكي الاقتصادي في الحصول على المطالب الأحسن • بل قل أن السلوك الاستهلاكي الاقتصادي لا يضل عندئذ ولا يشرد ولا يرتكب حماقة للحصول على المطالب الأحسن • وبموجب هذا الترويض ، يبقى السلوك الاستهلاكي الاقتصادي أميناً على صفاته وخصائصه وحريصاً على مصلحة الاستهلاك الاقتصادي • وهو لا يطاوع الاختيار في الطلب من غير مبرر ، ولا يترك لنزوات الاستهلاك الجبل على الغارب •

وعندما يطوع السلوك الاستهلاكي الاقتصادي الإصلاح في الطلب ولا يطاوعه ، وعندما يروض السلوك الاستهلاكي الاقتصادي الاختيار في الطلب ، ولا يرضيه ، يبقى الاستهلاك الاقتصادي ويمضي السلوك الحميد في الاتجاه الاقتصادي الصحيح ، بل قل ولا خوف عليه أبداً من فعل المبرر الحضاري وضغوط المتغيرات الرديئة ، لأن المبرر الحضاري لا يستسلم لها ويعرف جيداً كيف يطوعها ولا يطاوعها • وهذه القدرة على التطويع هي التي تحول القابلية للتغير نحو التحسين والتنويع في المطالب الاستهلاكية ولكن من غير افراط أو مبالغة ، ومن غير تفريط في خصائص السلوك الاستهلاكي الاقتصادي •

والسلوك الاستهلاكي الاقتصادي الذي يتغير الى الأفضل ، دون تفريط أو تهاون في الخصائص والتصرفات ، يمضى بموجبه الاستهلاك الفردي أو الجماعي على درب الصواب . وتوجه السلوك الاستهلاكي الاقتصادي الى الأفضل ، لا يقف عند حد المحافظة على قواعد وأسس الاتزان الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك فقط ، بل انه هو الذي يحرس البنية الاقتصادية ويعتني بها قوية وسليمة .

وتتأتى هذه العناية في اطار الوعي الاقتصادي الفردي والجماعي ؛ يجدوى العلاقة بين العرض والطلب وهي مدعومة بالتوازن الاقتصادي بين الانتاج والاستهلاك ، في صلب البنية الاقتصادية . ويدعو تثبيت السلوك الاستهلاكي الاقتصادي بهذا الوعي الاقتصادي ، فضلا عن ذلك كله ، الى حفز وتطوير العناية بالانتاج والعمل على تحسين معطياته ، التي تجاوب أو تواكب أهداف وتطلعات الاستهلاك الاقتصادي الأفضل .

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكي الاقتصادي يتغير ، ولكن بكل الوعي الاقتصادي . وكأن الوعي الاقتصادي هو عين ما يمثل الضبط الوقائي الذي يسهر على سلامة وتعقل هذا السلوك . ويكون الفرد والجماعة التي تملك هذا الوعي الاقتصادي ولا تفرط فيه ، مصدر هذا الضبط الوقائي النابع من الذات . ولا يترك هذا الضبط الوقائي الذاتي ، للمبرر الحضاري وفعل المتغيرات وضغوطها ، فرصة ، لكي تفرض على السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، موجبات التغير وهو غائب عن الوعي الاقتصادي .

ويصبح هذا التغير متوقعا ولكن في حضور الوعي الاقتصادي . ويمسك الوعي الاقتصادي بزمام هذا التغير ولا يتركه على هواه يتخبط أو يضل أو يتحرف . وهذا هو معنى المحافظة على خصائص وتصرفات وسلوك الاستهلاك الاقتصادي . بل قل أن الوعي الاقتصادي وهو الضابط الوقائي الذاتي على مستوى الفرد أحيانا وعلى مستوى الجماعة أيضا ، يصبح حارسا يحمي ويعتني بالسلوك الاستهلاكي الحميد . كما يصبح حافزا الى تحقيق أكبر قدر من التوازي والتوازن والتزامن ، بين تغير معدلات النمو الاستهلاكي ، وتغير معدلات النمو الانتاجي .

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، الذي يتغير في حضور الوعي الاقتصادي ، يضمن عناية الضبط الوقائي به . وهو ، يقيه شر الانحراف فلا يضل أبدا . ويطوع الوعي الاقتصادي وهو ضابط وقائي المبرر

الحضارى لأنه لا يبرر الحرمان من اختيار الطلب بالكم والكيف المناسب ، ولا يبرر الحرمان من التنوع والاضافة الى قائمة المطالب الاستهلاكية . ولا يطاوع الوعي الاقتصادى وهو ضابط وقائى أمين ، المتغيرات وشروطها الضال أو المضلل لأنه لا يبرر التهور أو النهم فى اختيار الطلب لحساب الاستهلاك .

ومن ثم لا يجد المبرر الحضارى ولا تجد المتغيرات ، فى حضور الوعي الاقتصادى وهو ضابط وقائى يقظ ، حرية أو فرصة لكى تتلاعب - بقصد أو من غير قصد - بالعلاقة المتوازنة ، بين الانتاج وقدرته على العرض والاستجابة للطلب فى جانب ، والاستهلاك وحرصه على اختيار الطلب الأنسب من العرض فى جانب آخر . بل قل أن هذا الوعي الاقتصادى ، وهو الضابط الوقائى اليقظ يؤتمن على حراسة السلوك الاستهلاكى الاقتصادى . وهو أيضا الحارس الأمين الذى لا يبيح توظيف المبرر الحضارى توظيفا رديئا ، أو توظيف فعل المتغيرات توظيفا ضاغطا على أى من الطرفين ، العرض والطلب ، لحساب الطرف الآخر .

وفى ظل هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى ، الذى يتغير الى الأفضل ، ويحرسه الضبط الوقائى الذاتى اليقظ ، لحساب العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، ولحساب الاتزان بين العرض والطلب ، قد يحدث الركود الاقتصادى ، لأكثر من سبب أو مبرر . فى مثل هذا الوضع الذى يندر بالكساد ويكون الركود الاقتصادى الاحتمال الوارد أو المرتقب لبعض الوقت ، تفتر الصلة والتعامل بين العرض والطلب . ويلعب الضابط الوقائى الذاتى الذى لا يغفل ولا يتهاون دورا ممتازا ، فى العناية بالأطراف المعنية .

وتكفل هذه العناية بالأطراف المعنية ، وهى العرض والطلب ، ألا يحل طرف مشكلته على حساب الطرف الآخر . ولا يلجأ الانتاج وهو فى حراسة الضبط الوقائى اليقظ الى الحيلة المرفوضة لأنها تتجنى على الاستهلاك . ولا ينبغى أن يلجأ أيضا الى أساليب الاثارة والاغراء والتحريض المكشوف أو المستتر لكى يغرر بالطلب ، أو لكى يبتز الاختيار فى الطلب . وما من شك فى أن الضبط الوقائى اليقظ يحبط أى وسيلة غير مشروعة للخروج من مأزق أو من أزمة مثل هذا الركود الاقتصادى السائد لبعض الوقت .

وفى ظل هذا السلوك الاستهلاكى الاقتصادى الذى يتغير الى الأفضل ، ويحرسه الضبط الوقائى الذاتى اليقظ ، لحساب العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، ولحساب الاتزان بين العرض والطلب ، قد يحدث النشاط

الاقتصادى ، لاكثر من سبب أو مبرر . وفى مثل هذا الوضع الذى يبشر بالرواج ، ويكون النشاط الاقتصادى الاحتمال الوارد أو المرتقب لبعض الوقت ، تزدهر الصلة والتعامل بين العرض والطلب . ويلعب الضابط الوقائى الذاتى الذى لا يغفل ولا يتهاون دورا مهما فى العناية بالأطراف المعنية .

وتكفل هذه العناية بالأطراف المعنية وهى العرض والطلب ، ألا يوقع أى منهما الطرف الآخر فى مشاكل أو عواقب الرواج الاقتصادى . ولا يفقد الاستهلاك الاقتصادى صوابه لأن الضبط الوقائى الذاتى يحرسه فلا يتجنى على الانتاج ولا ينبغى أن يلجأ الاستهلاك الى أساليب اللحاح فى اختيار الطلب والتهور فى الانتفاع السريع بالعرض . وما من شك فى أن الضبط الوقائى اليقظ يحبط أى استثمار غير مشروع لموجة النشاط الاقتصادى السائدة لبعض الوقت .

وهذا معناه أن الضبط الوقائى الذاتى اليقظ ، لا يبرر الانتهازية فى التعامل الحسن بين الانتاج والاستهلاك وهو لا يبيح للسلوك الاستهلاكى الاقتصادى أن يشط أو أن يتهور أو أن يتمرد على الصواب الاقتصادى . وهو لا يبيح أيضا لسلوك الانتاج الاقتصادى أن يتنكر أو أن يتحایل أو أن يرجع عن الصواب الاقتصادى . ومعروف أن السلوك الاستهلاكى الاقتصادى لا يكون قويا وسليما على كل مستويات ، من غير أن يحافظ الضبط الوقائى على كل موجبات وتصرفات الصواب الاقتصادى فى الانتاج لحساب الاستهلاك . وعلى كل موجبات وتصرفات الصواب الاقتصادى فى الاستهلاك لحساب الانتاج .

وسلوك الاستهلاك الاقتصادى القويم فى مقابل سلوك الانتاج الاقتصادى القويم ، على صعيد الدولة الثرية أو الفقيرة ، يكفل المعادلة الاقتصادية السليمة المتوازنة . وهذه المعادلة هى خير ما يعبر عن يقظة الوعي الاقتصادى وضبطه الوقائى الذاتى . بل قل انه خير ما يجسد مبلغ نجاح هذا الضبط الوقائى فى اصطناع أو المحافظة على الوضع الاقتصادى السليم . وما من شك فى أن الوعي الاقتصادى اليقظ الذى لا يغفل على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، هو الضابط الحارس الأمين ، الذى يحافظ على موجبات السلوك الاستهلاكى الاقتصادى القويم ، ويرشد تصرفاته ويحيط نزواته على درب الصواب الاقتصادى .

ومن ثم يؤدي هذا السلوك الاستهلاكي الاقتصادي القويم بكل الاتزان ، الى اسهامات مفيدة وبناءة لحساب كل الأطراف المعنية . كما يؤدي هذا السلوك القويم في حراسة الوعي الاقتصادي وضبطه الوقائي الذي لا يتهاون ، الى سلامة وقوة بناء التركيب الهيكلي الاقتصادي في صلب الدولة . بل تصبح كل موجبات وتصرفات هذا السلوك الاستهلاكي الاقتصادي القويم الذي لا ينحرف أبدا ، من أهم وأقوى دواعي الانضباط الاقتصادي المنشود على مستوى العلاقة الحميمة بين الانتاج والاستهلاك ، وعلى مستوى التعامل الحسن بين العرض والطلب .

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادي المنضبط ، يأمن الانتاج والاستهلاك كل على مصلحته في الهدف الاقتصادي المتبادل ، في الدولة . كما يحصل المنتج والمستهلك كل على حقه من الطرف الآخر كاملا ومشروعا في اطار الهدف الاقتصادي المشترك . ويغنى الضبط الوقائي الذاتي الذي يفرضه الوعي الاقتصادي اليقظ ، عن كل أنواع الضبط الاختياري أو الضبط الاجباري .

بمعنى انه لا تكون ثمة دواعي أو مبررات لصياغة الضوابط الاختيارية ، أو لاستخدام القانون في صياغة الضبط الاجباري ، للعناية أو لتقويم السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، أو للمحافظة على الاتزان الاقتصادي المنشود بين الانتاج والاستهلاك . كما لا تبدو حاجة ملحة الى حماية الضوابط الاختيارية أو الضوابط الاجبارية من اغراء وتغريير الانتاج والعرض الذي يقدمه بالاستهلاك ، أو الى حماية العرض والانتاج بموجب هذه الضوابط أيضا من بطش الاختيار في الطلب وسلوكه المنحرف .

عندئذ ، يتحقق النمو الاقتصادي بمعدلات منتظمة ومتوازنة . ويمضي التحسين الاقتصادي لحساب مستوى المعيشة الأفضل . ويمضي المصير الاقتصادي وهو جزء لا يتجزأ من الهدف الاقتصادي آمنا ومطمئنا ، في الاتجاه الصحيح على درب الصواب الاقتصادي . وينجح السلوك الاستهلاكي الاقتصادي المتغير الى الأفضل ، في حراسة الوعي الاقتصادي وضبطه الوقائي اليقظ نجاحا حقيقيا في دعم البناء الاقتصادي على مستوى الفرد وحسابه وعلى مستوى الجماعة وحساب المجتمع . بل قل ينجح هذا السلوك أيضا في تأمين مصلحة جماعة الشعب أو الأمة ، من خلال تأمين مصلحة الفرد وحسن سلوكه ، وتأمين مصلحة الفرد ، من خلال تأمين مصلحة الجماعة وحسن سلوكها الاستهلاكي .

ومن ثم يعرف الفرد كيف ينمى مستوى معيشته أو يحافظ على المستوى على الأقل ، وكيف يبقى على المصلحة الاقتصادية عند حد الكفاية أو يزيد ، عندما يفلح السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، فى تأمين النمو الانتاجى لحساب المصير الاستهلاكي الاقتصادى المأمون ، أو فى تأمين النمو الاستهلاكي ، لحساب المصير الانتاجى الاقتصادى المطمئن .

كما يعرف الفرد أيضا ، كيف يجرى فى حضور الوعي الاقتصادى وبموجب ضبطه الوقائى اليقظ ، التنسيق البديع ، بين سلوك الاستهلاك الاقتصادى الحميد والمنضبط من غير حرمان فى الوقت الحاضر ، وسلوك الادخار الاقتصادى الحميد والمنضبط ، من غير اقلال أو تقتير فى المستقبل .

ويعرف الفرد بموجب هذا التنسيق بين حاجة اليوم وحاجة الغد فى إطار سلوك استهلاك اقتصادى يحرسه بالضبط الوقائى الذاتى ، كيف يتأتى له تحسين مستوى المعيشة ، انتقالا من الكفاف الى الكفاية أو صعودا من الكفاية الى الرفاهية . وهل يؤدى ذلك كله الى شئ أهم من اسهام جغرافى جيد ، فى فهم الدور المنوط به فى وضوح الرؤية ، من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعى ؟ (١٧) .

اتجاهات التغير فى السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى :

تفتقد الرؤية الجغرافية الاقتصادية فى الاستهلاك غير الاقتصادى ، معظم آداب وتصرفات السلوك الاستهلاكي الاقتصادى . وغياب هذه الآداب بعضها أو كلها ، هو انحراف حقيقى وخروج وتمرد على الصواب الاقتصادى . وهو غياب حقيقى للوعي الاقتصادى ، وانعدام الضبط الوقائى الذاتى على وجه العموم .

وفى غيبة السلوك الاستهلاكي الاقتصادى ، وفى غفلة الوعي الاقتصادى والعدم الضبط الوقائى ، ينبغى أن نتخوف كثيرا على الاستهلاك غير الاقتصادى . كما ينبغى أن نتخوف أيضا من السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ، ومن تفتح شهية الاستهلاك ، ومن اللاحاح فى اختيار الطلب فى المكان والزمان ، على البناء الاقتصادى فى الدولة ، وعلى مستوى معيشة الفرد فيها .

(١٧) سميث ، م - جغرافية الرزاه الاجتماعى (ترجمة شاكر خصباك) - دورية قسم

الجغرافية رقم ٢٣ الكويت .

بل قل يكون هذا الخوف شديدا ، ومن غير حدود ، عندما يستجيب السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي للنهم الذي لا يشبع ويهضى من غير وعى اقتصادى فى اختيار المطالب الاستهلاكية . وقد يكون هذا الخوف أعظم عندما يستجيب السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي للتطلع من غير حدود الى تحسين مستوى المعيشة للفرد أو للجماعة ، من غير مبرر اقتصادى معقول ومتاح بالفعل .

وصحيح أن المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغيرات وتغرر به ، يكون الحافز من وراء الإلحاح فى الطلب ، واثارة النهم والتطلع الذى يفتح شهية الاستهلاك . وصحيح أيضا أن هذا الحافز وهذه الاثارة ، تكون من وراء كل اضافة الى الموارد لكى يلبي الانتاج حاجة الطلب ، وتكون من وراء كل زيادة فى الدخل لكى يلبي حاجة الانفاق فى سبيل الحصول على المطالب الاستهلاكية المتنوعة . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن نفتقد فى اطار الاستهلاك غير الاقتصادى الارتباط أو العلاقة المتوازنة بين الزيادة فى الدخل أو فى الانتاج فى جانب ، والزيادة فى الانفاق أو فى الاستهلاك فى جانب آخر .

وفى غيبة الوعى الاقتصادى ، يضل ويتخبط هذا التوازن ، على مستوى الفرد ، وعلى مستوى الجماعة ، على حد سواء . بل قل أن المبرر الحضارى الذى يطاوع المتغيرات فتغرر به وتضلله ، يغرر ، فى غيبة الوعى الاقتصادى بالاستهلاك ، الى حد كبير . وهو الذى يغرى السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ، ويزين له الإلحاح فى اختيار المطالب الاستهلاكية ، بدعوى المتعة والتنعم وتحسين مستوى المعيشة .

ويجسد تحسين مستوى المعيشة فى غيبة الوعى الاقتصادى ، معنى الافراط فى الطلب والمطالب الاستهلاكية . وتؤكد اضافة بعض السلع الكمالية اضافة مبالغ فيها الى قائمة السلع الضرورية ، معنى تغير السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ، ومبلغ اصراره على التمدى فى الخطأ الاقتصادى . ويصبح تحسين مستوى المعيشة - اذا جاز أن يكون كذلك - تحسينا مبالغا فيه وصوريا أو مزيفا من وجهة النظر الاقتصادية .

وقل أن هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى الذى يظل يتخبط ، يرهق الوضع الاقتصادى من أساسه ، لأن المطالب الاستهلاكية تكون فوق الطاقة الحقيقية . وعندئذ يصور هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى ، معنى الافراط فى استباحة الاختيار فى الطلب ، دون وعى اقتصادى ، يوقفه

عند حد • ويستحق هذا السلوك الذي يتمادى فى الطلب بدعوى تحسين مستوى المعيشة ، التجريم • ذلك أنه يحاول الوصول الى هذا الهدف الاقتصادى الزائف ، فى مقابل التفريط فى العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك •

والافراط فى الطلب والحصول على المطالب الاستهلاكية ، مقابل التفريط فى العلاقة المتوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، خطر اقتصادى مؤكد ، بكل المقاييس وعلى كل المستويات • بل هو أسوأ انتهاك متعمد أحيانا ، وغير متعمد أحيانا أخرى ، للتوازن بين العرض والطلب • ومعنى الانتهاك غير المتعمد ، وهذا هو الاحتمال الغالب ، أن يكون السلوك الاستهلاكي غير اقتصادى ، فى غيبة الوعي الاقتصادى • ومعنى الانتهاك المتعمد ، هو أن يكون السلوك غير اقتصادى بكل التبجح ، فى حضور الوعي الاقتصادى ، وهذه هى الطامة الكبرى (١٨) •

ويملك السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى الاستعداد للتغير حسب حاجة العصر • ولكنه يتغير فى الغالب الى ما هو أسوأ • وهو يطاوع المبرر الحضارى طاعة الاستسلام أو الامتثال لما تبتغيه المتغيرات السائدة ، فى غيبة الوعي الاقتصادى وفى حضوره ، على حد سواء • وهو يتغير الى الأسوأ لأنه يوظف الاختيار فى الطلب لحساب الاستهلاك توظيفاً مبالغاً فيه ويضيف الى قائمة الضروريات سلعا كمالية من غير مبرر اقتصادى مقبول •

وهذا معناه أن السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى يسد أذنيه متعمدا فلا يستمع لصوت وتحذير الوعي الاقتصادى أحيانا • ويستهو به الاختيار ويؤثر التماذى فى الخطأ الاقتصادى ولا يحسب حسابا للعواقب الوخيمة • ومعناه أيضا أن السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى يبادر دون وعى اقتصادى أحيانا أخرى الى التغير الضال لحساب مستوى المعيشة المزيف • وعندئذ يترك للخطأ الاقتصادى من غير وعى اقتصادى الحبل على الغارب ، يعيش فى البناء الاقتصادى على مستوى الدولة فسادا ، أو افسادا ، لحساب الاستهلاك غير الاقتصادى •

(١٨) يتجاوز من يقدم على طلب السلعة المعنية ويحصل عليها فى اطار نظام التفسير حد قدرته الحقيقية على الانفاق الاقتصادى • ويعبر هذا التصرف عن السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادى فى حضور الوعي الاقتصادى ، ودون الاستماع له والتهرب من نصيحته •

وعندما يطاوع الاستهلاك اللاحق في الطلب الذي يغريه ويغريه المبرر الحضارى وسوء توظيف المتغيرات لأنه لا يملك الوعي الاقتصادى أصلا ، يبدو السلوك الاستهلاكى ضالا ومنحرفا وغير اقتصادى من غير قصد . وعندما يقع الاستهلاك غير الاقتصادى فى نفس الخطيئة ، فى حضور الوعي الاقتصادى أو رغم أنه ، يبدو السلوك الاستهلاكى منحرفا بل ومتمردا بكل قصد متعمد .

ويستوجب البحث الموضوعى التمييز بين السلوك الاستهلاكى الضال فى غيبة الوعي الاقتصادى فى جانب ، والسلوك الاستهلاكى المتمرد على الوعي الاقتصادى فى جانب آخر ، ورغم اشتراكهما معا أو وقوعهما معا فى الانحراف عن الصواب الاقتصادى . ويعلق هذا التمييز الأمل كله ، على أن يعيد الوعي الاقتصادى من خلال الضبط الوقائى السلوك الاستهلاكى المتمرد الى رشده ، وينتشله من خطيئة الانحراف الاقتصادى . أما خطيئة السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى الضال فلا ينتشله منها ، الا الضبط العلاجى .

والانحراف الاستهلاكى عن الصواب الاقتصادى ، فى حضور الوعي أحيانا ، وغيبته أحيانا كثيرة أخرى ، هو عين الخطر الاقتصادى . ولا يفشل هذا الانحراف الاستهلاكى فى المحافظة على الاتزان بين العرض والطلب فقط ، بل يكون هذا الانحراف الاستهلاكى الضال أو المتمرد ، وسيلة تخريب فى البناء الاقتصادى وتركيبه الهيكلى العام فى الدولة . كما يجسد هذا الانحراف الاستهلاكى أيضا ، مبلغ العجز فى العناية بالمصلحة الاقتصادية لحساب الفرد أو لحساب الجماعة فى وقت واحد .

ومع مضي الوقت يتفاقم الخطر الاقتصادى . ويتمادى الانحراف الاستهلاكى ، لأن التغير يمضى فى الاتجاه الأسوأ . بل يطعن هذا الانحراف الهدف الاقتصادى على كل مستوى من مستويات المعيشة . وهذا معناه تصاعد مضاعفات السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى . ومعناه أيضا اتساع الفجوة أو تعميق الهوة بين الانتاج والاستهلاك وتوقع كل العواقب الاقتصادية الوخيمة ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة ، فى الدولة (١٩) .

(١٩) يلعب المتغير الاقتصادى دورا بارزا ومؤثرا فى حركة الحياة ، بعد الأخذ بسياسات توطيد وتطوير قطاع الصناعة ، فى المدن . فضلا عن استقطاب قوة العمل الى حد يفقد العمل الزراعى أقوى عناصر العمل التى تهاجر الى المدن وتلتحق بقطاع الصناعة ، يجد المبرر الحضارى وسأله لكى تغرر المتغيرات ، فى غيبة الوعي الاقتصادى بالاستهلاك ، وتتفتح أبواب الزيادة

وفى غيبة الوعي الاقتصادى ، يرتكب المبرر الحضارى سوءات هذا
السلوك المنحرف عن الصواب الاقتصادى . ويبيح هذا المبرر الحضارى
للمتغيرات أن تمضى فى اغراء وتضليل وتحريض الطلب لحساب الاستهلاك
غير الاقتصادى . وتنمو معدلات هذا الاستهلاك غير الاقتصادى نموا سريعا
وسرطانيا . وقد لا نجد بادرة تبشر بالخير وتدل على اتخاذ هذا النمو السريع ،
حافزا على تنمية معدلات الانتاج ، تنمية متوازنة ومتوازنة ومتزامنة .

وبهذا المنطق الصريح ، نتبين الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، كيف
يطاوع السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى المتغيرات ويظل يستجيب لها من
غير وعى اقتصادى حتى يتداعى مستوى المعيشة . كما تدرك أيضا كيف يفقد
الانتاج فى نفس الوقت القدرة على الاستجابة للسلوك الاستهلاكى غير
الاقتصادى أو الحيلولة دون تداعى مستوى المعيشة . وفى مثل هذا الوضع
الذى لا يحسد عليه الاستهلاك على مستوى الفرد أو الجماعة ، تفتقد العلاقة
ويضيع الاتزان بين الانتاج والاستهلاك ، ويتوقع التفسخ الاقتصادى .

ويتأتى هذا التفسخ الاقتصادى الذى يزلزل البناء الاقتصادى من
أساسه . بل يكاد يتكرر فى غيبة الوعي الاقتصادى من حين الى حين آخر ،
على صعيد معظم الدول النامية . وقد نستمتع منها وفيها الى صيحات الحرف
من الجوع والتخوف على مستوى المعيشة (٢٠) . وقد تلجأ الدولة الى القروض
والاقتراض ومعالجة الموقف بالمسكنات الوقتية . ولا نستمتع منها أو فيها الى
صيحات تنذر أو تحذر من السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، أو توقظ
الوعي الاقتصادى وتستجير به .

وتؤدى خطط التنمية التى تركز فى هذه الدول - فى غيبة الوعي
الاقتصادى - لتنمية قطاع أو قطاعات معينة ، ولا تكثر بالنمو الشامل
المتوازن والمتوازى والمتزامن فى كل القطاعات ، الى أسوأ حالات الخلل فى

والتنوع وفرص الاختيار فى الطلب الاستهلاكى . وفى الوقت الذى ينخفض فيه حجم ومعدل
الاهتمام بالانتاج الزراعى ويتناقص معدل الدخل من الزراعة ، يتصاعد حجم ومعدل الانفاق ،
الذى يطاوع فى غيبة الوعي الاقتصادى موجبات الثمادى فى الطلب وزيادة وتهاافت الاستهلاك
على المطالب الاستهلاكية فى اطار حاجة العصر .

(٢٠) يكون هذا الخلل على مستوى الفرد حيث يتخبط مستوى المعيشة وتختلط تصديف
السلع والخدمات والمطالب الاستهلاكية فى قوائم الضروريات والكماليات .

البنية الاقتصادية (٢١) • ويصعد السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي بدعوى تنمية الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة هذا الخلل • ومن ثم تكون العواقب وخيمة ولا تفلح خطط التنمية في تأمين المصير الاقتصادي ولا يفلح الوعي الاقتصادي في توعية وترشيد السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي •

وتعاني مثل هذه الدول من نقص وعجز مؤكد في الانتاج • وتعاني نفس هذه الدول أكثر من زيادة ونمو في الاستهلاك • وقل أن المبرر الحضاري الذي يزين للسلوك الاستهلاكي المضي في الخطأ الاقتصادي لا يرحم • وهو لا ينفع في نفس الوقت في تنشيط الانتاج • ويلتهم النمو في معدلات الاستهلاك ، محصلة النمو البطيء في معدلات الانتاج أولا بأول • وتبدو جهالة السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي ، وهو يوظف توظيفاً ضاعفاً على العرض ، ومخرباً للبناء الاقتصادي •

وفي ظل هذا السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي ، والذي ينكب بموجبه المستهلك على وجهه في الخطأ الاقتصادي ، يختل التوازن بين العرض والطلب • وفي غيبة الوعي الاقتصادي أو في حضوره ، ترتفع الأسعار ويزداد الانفاق ، باستحقاق أو من غير استحقاق (٢٢) • وتتضرر بالتالي مستويات المعيشة • بل قل أن المضي في ممارسة السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي في إطار الخطأ الاقتصادي معناه تلاعب العرض بحاجة الطلب في الأسواق • ويتخذ العرض من ضغط الطلب وتهافت الإلاح أو الاختيار ضغطاً مضاداً • وبموجب هذا الضغط المضاد ، يطعن العرض مصالح الاستهلاك في صميم الهدف الاقتصادي •

وزيادة معدلات الطلب والتهافت الشديد على العرض ، في مقابل تلاعب وضغط العرض المضاد على الطلب ، هو الذي يوقع السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي ، في مزيد من الخطأ الاقتصادي أو في عواقبه الوخيمة • وقل أن

(٢١) لا يصور هذا الخلل على مستوى الدولة أفضل من رؤية الاتحاد السوفيتي ، وهو يمد يده بكل القدرة الفنية الى الفضاء الخارجي ، ويمد يده الأخرى بكل العجز والقصور الى العالم المتقدم اقتصادياً في طلب ما ينقصه من الغذاء • وهذا هو عين الخلل وعدم التوازن الذي تسفر عنه تنمية قطاعات وإهمال قطاعات أخرى • ويبشر الاجتهاد الجغرافي بالتنمية الشاملة في الإطار الإقليمي لكي يتجنب البناء الاقتصادي وتركيبه الهيكلي الوقوع في مثل هذا الخلل •

(٢٢) هذا هو عين ما يعبر عن معاني الاختلال •

هذا التغير الى الأسوأ ، فى اطار الخطأ الاقتصادى ، يدعو الى تفاقم أزمة المستهلك والاستهلاك • ويصبح الاستهلاك مرغما على الاستسلام والقبول الصاغر بالابتزاز •

هذا ، وما من شك فى أن موجبات تردى السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى والتمادى فى الخطأ الاقتصادى ، هو الذى يدعو الى التخبط الاقتصادى على كل المستويات • ويزلزل هذا التخبط البناء الاقتصادى • وقد يضيف هذا التخبط مبررا جديدا لانحدار السلوك الاستهلاكى فى مضاعفات الخطأ الاقتصادى • ولا شئ يوقف تيار هذا الانحدار الجارف على درب الخطأ الاقتصادى وعواقبه الخطيرة ، على الفرد وعلى الجماعة •

عندئذ تصبح الحاجة ملحة الى قبضة قوية تتدارك هذا الوضع الاقتصادى ، وتحمى البناء الاقتصادى من الانهيار ، وتحافظ على مستوى المعيشة من التخبط والتدهور • ولا يتدارك هذا الوضع الاقتصادى من كل هذه المضاعفات والعواقب الوخيمة ، غير الضبط الحاكم Commanding Control (٢٣) • وقد نسميه الضبط العلاجى (٢٤) أيضا Treatment Control . لأنه يتولى معالجة الموقف المتأزم • وهذه الضوابط هى التى تمسك أول ما تمسك بزمام السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى وتسيطر عليه ، وهى التى تعالجه وتداوى انحرافات وتجنبه سوءات التمدى فى الخطأ الاقتصادى •

وفى الوقت الذى تستخدم فيه هذه الضوابط فى تقويم السلوك الاستهلاكى ، حتى لا يتهافت الطلب على العرض ويرهقه ، ينبغى أن توظف هذه الضوابط أيضا توظيفا مناسبا فى مواجهة ضغط العرض المضاد الذى يعتمد ابتزاز هذا التهافت واستثماره • وحاجة السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى الى قبضة الضوابط وهى تحمى الطلب والاستهلاك ، لا تقل أبدا عن حاجة السلوك الانتاجى غير الاقتصادى الى قوة هذه القبضة ، لكيلا يتمادى

(٢٣) تضع السلطة التشريعية القانونى الذى يفرض هذا الضبط العلاجى • ويتولى هذا الضبط العلاجى بموجب هذه الشرعية المهمة المنوطة به ، لكى يقوم سلوك الاستهلاك المنحرف • ويتعامل هذا الضبط مع السلوك أكثر مما يخاطب الوعى أو يعتمد عليه • ويعمل هذا الضبط كل ما فى وسعه • من خلال السيطرة على سلوك الاستهلاك ، على تطويع أو قمع انحرافات • ويبدو وكأنه يسهر على مسيرة الاستهلاك الجماعى على صعيد الدولة •

(٢٤) هناك نوع من الضبط العلاجى لا يفرضه القانون ولا يشد أزره التشريع ، بل هو ضبط علاجى يتأتى من نفس المعين الذى يسفر عن المتغيرات •

• العرض فی الابتزاز (۲۵)

وتبدو هذه الضوابط الحاكمة ، وهى تسيطر أو وهى تعالج ، وكأنها القيد الذى يكبل الحرية الاقتصادية . كما تبدو أيضا وكأنها تحمى الاستهلاك من سلوكه أولا ، ومن استثمار الانتاج والعرض لهذا السلوك الاستهلاكى المنحرف . ومن غير هذه الضوابط ، يفشل أى علاج فى تدارك الموقف . ويفشل الوعى الاقتصادى الذى توقظه الصدمة ، فى استخدام الضبط الوقائى ، والاعتماد عليه وحده فى تأمين المصلحة الاقتصادية أو فى حماية الهدف والمصير الاقتصادى .

وقل انه من غير هذا الضبط العلاجي وحسن استخدامه ، الذى ينبغى أن يتدارك الوضع الاقتصادي المتدهور لا يكف السلوك الاستهلاكي عن ممارساته غير الاقتصادية ، ولا يعتدل في تعامله مع العرض . وفى غيبة هذا الضبط العلاجي لا يعرف الفرد كيف يحافظ على مستوى المعيشة عند الحد الذى تعود عليه ، وفى حدود ظروفه الاقتصادية وقدرته على الانفاق . وفى غيبة هذا الضبط العلاجي أيضا تتعذر النجاة من عواقب الخطأ الاقتصادي ويزداد التخبط وينحدر مستوى المعيشة انحدارا مؤكدا .

وتتردى مستوى معيشة الفرد وانحداره من حد الرفاهية الى حد الكفاية أو الى حد الكفاف بخطر عظيم اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا . ولكن الأخطر من هذا التردى المادى ، هو المضاعفات أو الانتكاسات النفسية التى يصاب بها السلوك الاستهلاكي المنحرف . وتصطنع هذه الانتكاسات النفسية الاحباط والهلع والمباغة فى الخوف ، فيتحول الاستهلاك من السلوك غير الاقتصادي الى السلوك الجائر .

ويصبح هذا التحول إلى السلوك الجائر أشد خطراً على هدف الاستهلاك الاقتصادي ، وعلى المصلحة الاقتصادية المشتركة للمجتمع في الدولة . وما من شك في أن فرض استخدام الضبط الحاكم في الوقت المناسب ، وهو الذي يتدارك هذا الخطر ، وهو الذي يحمي الاستهلاك من سوءات وعواقب هذه المضاعفات ، ويدرك عن الاستهلاك خطر الاستسلام لها .

• العرجي مع العادل يتبعه العادل

وہی ہے جس نے ان کے لئے یہ سب کچھ کیا۔ وہی ہے جو ان کو زندہ کرے گا۔

السؤال الثاني: اشرح في عشرة أسطر، كيف يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط؟ (٥٥)

هذا ، ولا يجب أن نوقع اللوم كله على الاستهلاك وعلى سلوك الاختيار غير الاقتصادي في الحصول على الطلب ، أو نشجب استجابة الاختيار للمبرر الحضارى الذى يصطنع من المتغيرات تغيريرا واغراء وضغطا ، يتضرر به هذا السلوك الاستهلاكى وحده فى نهاية المطاف . بل ينبغى أن يوجه نفس اللوم الى تكاسل الانتاج أيضا ، والى تلكؤ معدلات نموه ، التى تجاوب فى بعض حاجة الاستهلاك وسلوكه غير الاقتصادى ، ولا تكفيه .

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى الذى لا ينفع فيه لوم أو حشرة ، ينبغى أن يواجه الضبط بكل الحزم تحايل الانتاج واقدامه على العرض فى الأسواق ، بكل الأساليب التى تبتز الاستهلاك . ومعروف أنه فى غيبة هذا الضبط وانعدام الوعى الاقتصادى ، يحول هذا الابتزاز الاستهلاك الى نمط وسلوك ينحط الى حد ممارسة النمط الجائر من الاستهلاك .

وما من شك فى أن توظيف الضبط وسريان مفعوله الذى يواجه تحايل الانتاج ، يكبح جماح الاستهلاك ، ويعمل على تطويعه وقمعه أحيانا لكى يعدل عن سلوكه . ويعيد هذا الأداء الصارم الى الأذهان مسألة تكبيل ارادة الاستهلاك . ويفلح هذا التكبيل فى تهيئة الاستهلاك لمواجهة الموقف الاقتصادى الصعب . كما يفلح أيضا فى تهدئة فعل والحاح الموجبات الخصوصية لاختيار الطلب والحصول عليه . وقد تمتد أياذى الاستهلاك الى الطلب ، فتحصل على ما تجد من العرض ، ولا تحصل على ما تريد منه بالفعل . وعندئذ يقع الاستهلاك فى حظيرة الحرمان ، ويفقد سلوكه غير الاقتصادى فى الأصل صوابه .

وتحت وطأة الحرمان ، لا يعدل السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى عن الخطأ الاقتصادى بالفعل . بل يقضى هذا السلوك المنحرف الذى يفقد صوابه وطره خفية . ويجد فى ظلمة السوق السوداء حاجته ويداوم على ممارسة سلوكه المنحرف . وفى هذه الظلمة حيث لا ضبط ولا وعى ، يتمادى العرض فى ابتزاز هذا السلوك المنحرف الذى يعانى من الحرمان . وفى غيبة الضبط الحاكم ، الذى يتهرب منه الاستهلاك ويرى فيه تكبيلا لارادته ، يتسلط الانتاج ويتلاعب العرض بالطلب . وفى غيبة الوعى الاقتصادى ، ينزلق السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، الى ممارسة النمط الاستهلاكى الجائر .

وتكبل الضوابط ، وهى شرعية ومشروعة ارادة الاستهلاك لكى تحميه

من سوء السلوك وانحرافاتة . بل ان هذا الضبط بدعوى الترشييد واعادة السلوك الاستهلاكي المنحرف الى الصواب الاقتصادي ، يضيق الخناق على الاستهلاك الذي يخرج أو الذي يتمرد على انتاعدة الصحيحة . ويقع هذا الضبط بدعوى الترشييد على هذا النحو في الخطيئة ، لأنه يجعل الترشييد قمعا وردعا ويجعل الحماية حرمانا وتقتيرا . ومن ثم ينبغي أن تمتد قبضة الضبط القوية لكي ترشد الانتاج أيضا وتقلم أظافر العرض ، أو لكي تحمي الاستهلاك من انحرافات الانتاج .

وتوظيف الضبط توظيفاً علاجياً ، على هذين الوجهين ، من أجل حماية كل طرف من الطرف الآخر ، يكون مطلوباً بكل الاحاح . ومع ذلك فهو وحده لا يكفي ولا ينهي هذه الأوضاع الاقتصادية الخطيرة (٢٦) . وقد لا يفلح في إعادة العلاقة بين العرض والطلب الى حالتها الطبيعية ، على درب الصواب الاقتصادي . كما لا يحول هذا الضبط العلاجي دون حدوث المضاعفات خفية ، وتوقع العواقب الوخيمة والتمادي في التهرب من الممارسة الاستهلاكية التي تؤدي الى الصواب الاقتصادي . والاعتقاد الراسخ في الرأي الاقتصادي ، أن الاستهلاك لا يقلع عن سلوكه الرديء ، ولا يلتزم بالضبط العلاجي أبداً ، وهو يملك القدرة على التهرب والحصول على المطالب الاستهلاكية .

(٢٦) توظيف الضبط العلاجي ، لكبح جماح الاستهلاك وحده وحمايته ، هو عين ما يعميه التوظيف القاصر وغير الرشيد . ذلك انه في الوقت الذي يكبل فيه ارادة الاستهلاك بالفعل ، يبيع للعرض أن يرفع الأسعار في الحفاء أحياناً وفي العلى أحياناً أخرى . ورفع الأسعار في الحالتين ، مناه حرمان من لا يملك القدرة على الاتفاق ، وهي الأغلبية الفقيرة ، من الحصول على الطلب أو السلعة المعنية . ومعناه أيضاً ابتزاز من يملك القدرة على الاتفاق وهي الأقلية المقتدرة ، نظير الحصول على الطلب أو السلعة المعنية . والحرمان والابتزاز كلاهما ، لا يخدم الهدف العلاجي الذي يتطلع اليه الضبط ، ولا يحقق الهدف الاقتصادي لحساب الفرد أو الجماعة في الدولة . وكلاهما أيضاً ، لا يثبت الوعي الاقتصادي أو يوقظه أبداً لكي يسهم في ترشييد السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي ويعيده الى الصواب الاقتصادي .

(٢٧) دعم السلع وتقديم هذا الدعم الى الانتاج لحماية الاستهلاك من حرمان من يعانى الحرمان ، ومن ابتزاز من يعانى من الابتزاز ، أمر مشكوك في جدواه الاقتصادية ، في إطار الضبط العلاجي . وفي غيبة الوعي الاقتصادي لا يصل الدعم دائماً من خلال الانتاج الى المستحقين بالفعل . وقد يشمل هذا الدعم في الطريق الى الغالبية العظمى المحرومة . وفي غيبة الوعي الاقتصادي أيضاً ، لا يتورع الانتاج عن ارتكاب الجرم الاقتصادي مرتين ، مرة وهو يعبل البطء ويحصل عليه باسم الدعم ولحساب الدعم ، ومرة أخرى وهو يستمر ويتمادي في ابتزاز الاستهلاك .

ومن أجل أن يبلغ هذا التوظيف أو الاستخدام لضبط العلاجى على الوجهين غايته ، ومن أجل أن تتحقق العلاقة السوية بين العرض والطلب ، يجب أن يصطحب هذا الضبط العلاجى ، تقديم الحوافز التى تنشيط الانتاج وتنمى معدلاته وتشجع تطلعاته الى الربح . وهذا التنشيط هو الذى يكفل الزيادة فى العرض ، فيجانب حاجة الاستهلاك واللاحاح فى الطلب . وتهدى هذه الاستجابة من هلع وسوء سلوك الاستهلاك غير الاقتصادى ، ولكنها لا تعيده الى الصواب الاقتصادى (٢٨) .

بمعنى أنه فى مقابل الضبط العلاجى الذى يرشد السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ويهدى من روعه ، ويكبح جماح السلوك الانتاجى ويهدى من طمعه ، فى توازن بديع ، يجب أن توظف الحوافز مع الوعى الاقتصادى ، فى حملة واحدة ، تنمى الانتاج . وعندئذ ، يكون انتفاع الانتاج بالزيادة فى الطلب انتفاعا حلالا ، وتكون استجابته للاستهلاك استجابة مباحة . ويستشعر الاستهلاك الذى يرشد الضبط العلاجى سلوكه الأمان . ويصبح الأمل كبيرا فى أن يعدل عن سوء سلوكه . والنجاح فى هذا التوظيف المتوازن والمتزامن على الوجهين ، يستطيع على أدنى تقدير المحافظة على العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب ، من سوء سلوك الاستهلاك غير الاقتصادى ومن انتهازية الانتاج وابتزازه .

وبعد هل يمكن الاعتماد على الضبط العلاجى ، فى بث روح الوعى الاقتصادى أو فى يقطتها ؟ وهل يكون سلوك الاستهلاك المنحرف على استعداد كامل للاستماع الى ما يمليه هذا الوعى الاقتصادى ؟ واذا كان الضبط العلاجى لا يبث الوعى الاقتصادى ولا يوقظه من سبات عمق ، واذا كان سلوك الاستهلاك المنحرف لا يستمع كثيرا ولا يطاوع النصيح أو الترشيده الذى يبصر ويرشد الى الصواب الاقتصادى ، فلا ينبغى أن نتوقع تحول السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى عن الخطأ الاقتصادى بسهولة من غير اقتناع . ويبقى الوعى الاقتصادى بعد ذلك كله مسئولا عن هذا الاقتناع . ومن غيره لا يفلح الضبط العلاجى وحده فى معالجة الاستهلاك غير الاقتصادى وشفائه من الانحراف .

(٢٨) تبشر هذه الاستجابة باستعداد السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى للانضباط والتغير فى الاتجاه الأفضل . ولكنه يطول العلاج ولا يتأتى الا من خلال تطويع هذا الاستعداد وسيطرة الوعى الاقتصادى عليه .

ولا شيء يسعف الوعي الاقتصادي في الاقتناع والاقناع ويشد أزره ، غير التنوير الصحيح على أوسع مدى ، وعدم توظيف الضبط العلاجي توظيفاً رديئاً ومهيئاً ، يستند المستهلك من خلال الحرمان ، أو يعاقب المنتج من خلال القمع . ويدعو التنوير الى ضم الوعي الاقتصادي والضبط العلاجي المناسب في صف واحد والعمل سنوياً على ترشيح السلوك الاستهلاكي المنحرف .

وعمل الوعي الاقتصادي والضبط العلاجي المناسب ، هو الذي يحمل المستهلك باقتناع على مقاومة وسواس المبرر الحضاري وفعل المتغيرات الرديئة الذي يفتح شهية الاستهلاك ويضللها ، أر الذي يزين للاستهلاك السلوك غير الرشيد . ويحقق الاستماع لصوت الوعي الاقتصادي والامتثال لأمر الضبط العلاجي ، نقطة الانطلاق ، في التغير الى الأفضل . وهل أفضل من عدول السلوك الاستهلاكي عن الانحراف الاقتصادي ؟

التغير في سلوك الاستهلاك الجائر :

تجدد الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، في سلوك الاستهلاك الجائر ، ظاهرة مخيفة ومدمرة اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً . وتبدو هذه الظاهرة المخيفة حقاً مدمرة في المكان والزمان ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة . ولا تكاد تبشر بالخير أبداً . بل ويستدق هذا السلوك الجائر أن يعتبر ظاهرة مرضية يصعب التعامل معها وعلاجها والشفاء منها .

ويجنح هذا السلوك الاستهلاك الجائر الى التخريب الاقتصادي ، لأنه يطلب ويجور في الطلب ، وينكر ويستنكر الصواب الاقتصادي ولا يعبا به أبداً . ويسلك هذا السلوك أيضاً مسالك الظلم الاجتماعي ، لأنه يطلب ويجور في الطلب ، ويتجاهل حق الآخرين في المجتمع في الطلب ولا يهتم بالهدف الاقتصادي المشترك أبداً . وتبت يد الطلب التي تسلك هذا السلوك الاستهلاكي الجائر ، ولا تبالى بالخطر الاقتصادي وتتمادى في الخطأ .

ويعبر سلوك هذا الاستهلاك الجائر عن الأنانية الشديدة في اختيار الطلب والحصول على المطالب الاستهلاكية أحياناً ، كما يعبر هذا السلوك أيضاً عن النهم في اختيار ما يلزم من المطالب الاستهلاكية وما لا يلزم أحياناً أخرى . وأضف الى ذلك كله سوء استخدام أو سوء انتفاع حقيقي بهذه المطالب الاستهلاكية ، يبلغ حد الإهدار والتفريط الذي لا مبرر له .

ويمثل السلوك الاستهلاكي الجائر على أي وجه من هذه الوجوه ،

انحرافا شديدا عن القاعدة الاقتصادية . كما يمثل أيضا تجاهلا صريحا للصواب الاقتصادي ، واستخفافا حقيقيا بالهدف الاقتصادي . بل قل ان هذا الانحراف أو التجاهل هو الذي لا يبشر بالخير أبدا . وهو الذي يحول اختيار الطلب وسلوكه الجائر في الحصول على المطالب الاستهلاكية ، الى أسلوب من أساليب التبذير من خلال الاسراف الشديد أو التبديد من خلال الاستنزاف المستمر .

وسلوك هذا الاستهلاك الجائر ، علاوة على أنه غير اقتصادي ، يبيد ويبذر ويستنزف من غير مبرر اقتصادي حقيقي ، يطعن الانتاج . وينتهك هذا السلوك أى زيادة وكل زيادة في معدلات الانتاج ولا يبقى عليها . وكل صفة يتحلى بها هذا السلوك الجائر ، ويمارسه اختيار جائر وانتفاع جائر ، لا يفضى الى شيء أخطر من العدوان المدمر الذي يخرب الانتاج . بل قل انه السلوك المنحرف المريض ، الذي لا يفضى الى شيء فى نهاية المطاف ، أخطر من انتهاك البناء الاقتصادي وتركيبه الهيكلي على مستوى الدولة .

وهذا معناه أن الاستهلاك الجائر يمارس سلوكا منحرفا وغير مسئول لأنه يستخف بكل شيء . ومعناه أيضا انه سلوك يستحق التجريم ويحق عليه العقاب . وليس فى وسع هذا السلوك المنحرف أن يتحمل المسؤولية ، أو أن يكون مسئولا ، وهو غارق ومستغرق فى الخطأ الاقتصادي ولا يريد أن يبرأ منه . بل هو لا يعبأ أو لا يكثرث - بقصد أو من غير قصد - بالعلاقة المتوازنة ، أو بالعلاقة التى ينبغى أن تبقى متوازنة بين الانتاج والاستهلاك ، وكأن الأمر لا يهمه فى قليل أو كثير .

وبموجب هذا السلوك الاستهلاكي الجائر المستغرق فى الخطأ الاقتصادي ، لا يفتن المستهلك أبدا الى ما يرتكبه من جرم يستحق العقاب . ولا يفتن أيضا الى نصيبه من مسؤولية انتهاك أو اهدار المصلحة الاقتصادية والهدف الاقتصادي المشترك . بل وهو بعد ذلك كله لا يسهل السيطرة عليه ، ولا يستجيب للضبط العلاجي حتى يعود أو يرجع الى الصواب الاقتصادي .

ولا يكون سلوك هذا النمط من الاستهلاك جائرا ، لأن المستهلك مقتدر فقط ، وفى وسعة المضي فى الانفاق من غير حدود . ولا يكون هذا النمط من الاستهلاك جائرا ، لأن المطالب الاستهلاكية ضرورية ، تجاوب حاجة مستوى المعيشة الذى يرتفع الى حد الرفاهية . ولكن قل هو سلوك جائر لأنه يريد أن يكون جائرا ، وتعود على هذا الانحراف ، ولا يعرف كيف يقلع عنه ، فى

حالة الفقر أو الشراء ، أو عند أى مستوى من مستويات المعيشة .

وهذا السلوك الجائر مريض فعلا لأنه يطاوع المبرر الخضارى وفعل المتغيرات التى تزين له كل أسباب الخطأ الاقتصادى ، حتى ينكب المستهلك على وجهه ، فى نزوة الطلب وتتملكه شهوة الاستهلاك والحصول على ما يريد وما لا يريد من غير وعى اقتصادى حقيقى . وهذا السلوك الجائر المريض لا يسهل شفاؤه ، لأن المستهلك يهرب ويتهرب من الترشيده أو من التطويع أو من الردع الذى يصطنعه الضبط العلاجى ، ويصر على التسبيب وعدم الانضباط ويجور فى الحصول على الطلب ، من غير مبرر اقتصادى حقيقى .

ولا يطلب المستهلك ، ولا يسلك سبل السلوك الجائر فى الحصول على مطالبه الاستهلاكية ، لأنه يريد بالفعل ومن حقه المشروع أن يفعل فى بعض الأحيان . ولكنه يطلب ويجور فى الحصول على المطالب الاستهلاكية لمجرد المتعة . وهو فى الغالب يستمتع بالطلب ويستمتع أكثر بالاستجابة الى طلبه ، ويبلغ قمة هذه المتعة عندما يحصل على مطالبه الاستهلاكية . وهو لا يبالى بشئ غير هذه المتعة حتى لو كانت هذه المتعة تبيدا أو تبذيرا .

وفى بعض الأحيان الأخرى ، يطلب المستهلك ويسلك سبل السلوك الجائر ، لأنه يريد بالفعل ، وينبغى أو يحق له أن يطلب وأن يحصل على المطالب الاستهلاكية . ومع ذلك لا يكاد يعرف هذا المستهلك لماذا يطلب ، ويجور فى الطلب ، حتى يصبح الحصول على هذه المطالب الاستهلاكية اسرافا واستنزافا . ومن ثم يصبح السلوك الاستهلاكى الجائر تعودا طائشا ، وتصرفا متهورا ، وتهافتا ضالا لا مبرر له ، فى غيبة الوعى الاقتصادى أو فى حضور هذا الوعى الاقتصادى ، على حد سواء (٢٩) .

وتهرب السلوك الاستهلاكى الجائر من أى التزام وكل التزام ، معناه الانحراف أحيانا ، ومعناه التمرد أو الشرود أحيانا أخرى . والانحراف والتمرد ، يمثلان خروجا عن طاعة الصواب وتجاوز أو اختراق القواعد الاقتصادية . وهذا هو عين ما يعنى اطلاق عنان النهم وتفتح شهية الاستهلاك حتى يعيث المستهلك من أجل الحصول على مطالبه الاستهلاكية فى الأرض

(٢٩) يعتمد المستهلك هذا السلوك الاستهلاكى الجائر ، فى حضور الوعى الاقتصادى أحيانا . ويمارس التسبيب والفريط والانراف لمجرد المتعة والزهو والافتخار . وقد يتخذ منه سبيلا لتأكيد الذات من خلال اختراق القواعد الاقتصادية .

فسادا . وهو أيضا عين ما يعنى ترك الحبل على الغارب ، حتى يتمادى عبث المستهلك ويبلغ حدا لا يطاق ، من غير انضباط وفى غيبة الوعي الاقتصادى .

وتهرب السلوك الاستهلاكى الجائر من أى التزام والاعتراض على كل التزام ، معناه الامتنال الكامل لفعل المبرر الحضارى الذى تضلله المتغيرات وتزين للمستهلك كل سبل الانحراف الاقتصادى . ومعناه أيضا الاصغاء للاغراء والتغريير ، حتى يبرر المستهلك لنفسه التمدادى فى اختيار مطلبه الاستهلاكية ، على درب الخطأ الاقتصادى . وما من شك فى أن الانحراف الى الخطأ الاقتصادى فى غيبة الوعي الاقتصادى ، يبيح للعرض أن يتلاعب كيفما شاء بالمستهلك . بل يتفنن الانتاج فى توظيف العرض من أجل استثمار هذا السلوك الاستهلاكى الجائر .

وفى الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، على صعيد المستعمرات - دولة نامية مستقلة - فى القرن التاسع عشر مشاهد مثيرة عن الاستهلاك الجائر . وتجسد هذه المشاهد السلوك الاستهلاكى الجائر وهو يدمر ويخرب فى البناء الاقتصادى والاجتماعى . ولقد تأتى هذا السلوك الغريب بفعل التغريير الخبيث الذى وظف المبرر الحضارى والمتغيرات توظيفاً مسيئاً فى غيبة الوعي الاقتصادى والاجتماعى (٣٠) . وبث هذا التوظيف المسمى روح التهور ونزعات التسريب ودوافع الادمان على سلع معنية . واعتمد الاستعمار الذى انجاز الى جانب رأس المال وهو صاحب الانتاج والعرض على كل وسائل الاثارة والاغراء ، لتبرير نمو الطلب وانحرافه . واستغراقه فى سوءات السلوك الاستهلاكى الجائر .

وانحراف السلوك الاستهلاكى الجائر عن الهدف الاقتصادى ، هو الذى يوقع المستهلك فى غيبة الوعي الاقتصادى فى حبال الادمان ، عن طيب خاطر . والوقوع فى حبال الادمان ، معناه أن المستهلك قد فقد كل

(٣٠) كانت تربية نزعات وتصرفات وسلوك الاستهلاك الجائر ، مسألة غير أخلاقية ، فى بعض الأحيان . وتحت شعار المبرر الحضارى وظف الاستعمار الاغراء لحساب العرض وروج التوزيع . وهل من الحضارة فى شيء مثلاً ، أن يدهن الأفريقى المشروبات الكحولية ، عرضاً عن المشروب الذى كان قد تعود على صناعته من الدخن أو من الذرة وتخميده فهو غذاء وشراب . وهل من المصلحة الاقتصادية فى شيء أن تضم قائمة الضروريات بعض الكماليات ونفقدها فيها بعض أهم الضروريات ؟

إرادة (٣١) • ومعناه أيضا انه يتعود على أن يجد ما يجاوب طلبه ولا يطبق الحرمان • ومعناه أن المستهلك لا يرجع ولا يقلع عن المطالب الاستهلاكية ، التي تجاوب ادمانه وتهافته في سبيل الحصول عليها • وهكذا يمضى المستهلك الطائش في درب الاستهلاك غير الاقتصادي الجائر ، وهو على غير استعداد للعدول أو للتنازل أو للاقلاع عن موجبات الخطأ الاقتصادي •

وصحيح أن النظام الاستعماري الاقتصادي ، قد أعفى الاستهلاك الجائر الذي اتخذ شكل الادمان ، من الالتزام بالعلاقة المتوازنة مع العرض المتنوع من حيث الشكل ، ولكنه كان غالى الثمن في نظير الحصول الميسر على المواد الخام بأدنى الأسعار • وصحيح أيضا أن هذا النظام الاستعماري الاقتصادي ، قد أجاد توظيف وعرض وتسويق فائض الانتاج الصناعي السلعي الأوروبي ، في الاستجابة لهذا الادمان الطائش ، ولكن كان الحصول على هذه المطالب باهظ الثمن •

ونجح الاستعمار في افساد المستهلكين وفي اشاعة النمط الجائر من الاستهلاك ، وفي ترسيخ السلوك الاستهلاكي الجائر وصولا الى حد هذا الادمان الطائش • ونقد ربط هذا الادمان والاحاح المدمن في الطلب الذي لا يجد ما يجاوبه في اطار الانتاج المحلي بالعرض السلعي المتنوع المستورد من الخارج • وكم أجاد هذا العرض وما زال يجيد الاغراء والتغريير بشهوة الاستهلاك الجائر ، ويستثمر السلوك الاستهلاكي الجائر •

وحبائل الادمان في الطلب ، التي تصطنع هذه العلاقة الاقتصادية ، وتركن الى صيغة التوازن بين العرض النوافذ من الخارج ، والطلب الجائر المدمن من الداخل ، تسفر عن أهم وأخطر موجبات التبعية الاقتصادية • وكانت هذه التبعية في الماضي بين الانتاج الصناعي في الدولة المستعمرة ، والاستهلاك الجائر في المستعمرة • وتستمر هذه التبعية الاقتصادية في الوقت الحاضر بعد الاستقلال ، على نفس النهج ومن أجل نفس الهدف الاقتصادي •

(٣١) يفرط المدمن في كل شيء وفي أي شيء ، في مقابل الحصول على الطلب الذي يلبي حاجته • بل يكون المستهلك المدمن على أتم الاستعداد للتفريط في الشرف والكرامة قبل المال ، ودون اعتبار للسلوك الأخلاقي ، في نظير ما يطفئ ظما هذا الادمان • واسألوا الشعب الألماني ماذا فعل به الحرمان وليس الادمان في الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية ؟ فما بالك بحرمان المدمن الذي يسومه الادمان العذاب •

والتبعية الاقتصادية التي تربط بين الدورة الاقتصادية في الدول الأوروبية ، والدورة الاقتصادية المتأنية في المستعمرة أو في الدولة المستقلة حديثا ، هي التي تبسح وتكفل وتستثمر هذا الادمان في الطلب وسلوكه الجائر . وهي أيضا التي تقدم العرض من الانتاج الصناعي السلعي بأبهظ الأسعار في مقابل الانتاج الخام بأرخص الأسعار . بل قل انها هي التي سهرت في الماضي وتسهر في الوقت الحاضر على تربية نزعات واثارة شهوة السلوك الاستهلاكي الجائر .

هذا ولا يرسخ هذه التبعية الاقتصادية ، ويوثق العلاقة والتعامل غير المتكافئ ، بين التابع والمتبوع ، شيء أهم وأخطر من الاحاح في الحصول على المطالب الاستهلاكية ومذلة الادمان . ولا تسفر مذلة الادمان عن شيء أخطر من التماذي في الممارسة الاستهلاكية الجائرة . وينتفع العرض بهذه التبعية الاقتصادية لأنه مغرض . بل انه لا يتجرد أبدا من كل اغراء خبيث ، ينشط هذا السلوك الاستهلاكي الجائر ويستثمره أو يبتزّه .

ولقد تماذى ترسيخ هذه التبعية الاقتصادية ، في الاعتماد على السلوك الاستهلاكي الجائر واستثمار ادمانه ، وبموجب هذا الترسيخ ، تصبح العلاقة الاقتصادية بين التابع والمتبوع علاقة مصلحة لا يمكن أن تنفض ، ولا ينبغي التفريط فيها . وليس في وسع الطلب الجائر المدمن ، أن يتمرد على هذه العلاقة ، لأنه لا يستطيع أن يكف عن الممارسة الاستهلاكية التي تنكب في الادمان ولا ولم ولن تقلع عنه أبدا . وليس في وسع العرض أيضا أن يفض هذه العلاقة لأنه لا ولم ولن يرجع عن استثمارها أبدا . ومن ثم لا يفرط التابع وهو في اطار المستعمرة أو وهو في اطار الدولة المستقلة حديثا ، في صلب وجوهر هذه العلاقة التي ترسخ موجبات التبعية الاقتصادية .

ولقد تعمد الاستعمار - بكل سوء نية رأس المال وانحيازه الى الانتاج - من أجل تقوية موجبات هذه التبعية ، أن ينمي نزعات ونزوات وتصرفات السلوك الاستهلاكي الجائر ، وأن يترك لادمانه الحبل على الغارب . وما فعل الاستعمار وهو حاكم ويملك السلطة شيئا ايجابيا من أجل ضبط طيش وتهور هذا السلوك الذي يعيث في البناء الاقتصادي فسادا وفسادا . بل ولم يتجرد الاستعمار أيضا من الغرض السيء ، عندما أهمل في نفس الوقت الانتاج المحلي وسبل العناية بتطويره أو بتنميته ، في المستعمرات .

وعلى نفس مستوى الاحاح في الطلب الذي يجسد السلوك الاستهلاكي

الجائر في المستعمرات ، كان السلاح الأوروبي على طلب المواد الخام من المستعمرات أشد خطورة وجورا . ومن أجل الاستجابة لهذا الطلب الأوروبي وسلوكه الجائر أيضا كان استخدام الموارد التي تجاوب هذا الطلب جائرا ومدمرا . وامتداد الأيدي الجائرة في الأخذ وفي العطاء ، لا يعبر أبدا عن التوازن الاقتصادي . بل قل انه يعبر عن الاستهلاك في شكل ظاهرة مريضة مخيفة تبتد وتستنزف وتنهك البناء الاقتصادي من غير حدود .

ومن خلال استخدام جائر ، يبدد الموارد المتاحة ويستنزف انتاج المعين ، ويفرط في جدواه ، ويتهاون فيه نظير الحصول على الطلب ، ومن خلال استهلاك جائر ، يستغرق في الادمان ، ويفرط في جدوى العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب ، يدرك الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، الكيفية التي أساءت بموجبها التبعية الاقتصادية الى الاستهلاك والى الانتاج في وقت واحد . وما من شك في أن موجبات هذه التبعية وأهدافها الحقيقية ، قد حرضت الاستهلاك وزينت له الادمان والسلوك الجائر . كما استنزفت هذه التبعية الانتاج علنا ، وأعدت له كل سبل الاستخدام الجائر (٣٢) .

وتورط التعامل غير الاقتصادي مع الموارد المتاحة واستنزاف المعين من خلال الاستخدام الجائر ، أمر يمكن تداركه وأن ترشده الضوابط أو أن تردعه وتحل محله التعامل الأفضل . ولكن تورط الادمان في الطلب والتمادي في السلوك الاستهلاكي الجائر الذي يطاوع تحريض المبرر الحضاري ويستمتع الى همسه واغرائه ، أمر مختلف تماما . ويصعب في كثير من الأحوال تداركه أو ترشيده وكبح جماحه والسيطرة عليه .

وقل أن محصلة الترشيده التي تكبح جماح الاستخدام الجائر ، وترسخ التعامل الأفضل والاستخدام الاقتصادي للموارد المتاحة وتنمي العائد منها . ودخل الفرد ، تشد أزر المبرر الحضاري وتقوى دواعي الاغراء الذي يزين سبل المضي في السلوك الجائر . وهذا معناه أن ترويض السلوك الاستهلاكي الجائر أمر بالغ الصعوبة والتعقيد . وليس في وسع الضبط العلاجي وبقطة الوعي الاقتصادي التي تدعم أداء هذا الضبط ، أن تسيطر بسهولة على هذا

(٣٢) صلاح الدين الشامي : أمريكا اللاتينية علاقة النقل بالتعمير والاستغلال الاقتصادي .

السلوك لكى تقومه ، أو لكى توجه قابليته للتغير فى الاتجاه الأفضل اقتصاديا .

ويجسد هذا السلوك الاستهلاكى الجائر فى معظم الدول المستقلة حديثا نمط الحياة المدمنة التى تنكب فيها الغالبية على كل المستويات، الكفاف والكفاية والرعاية . ولا يسهل السيطرة على هذا السلوك أو شفائه من الادمان ، الذى يسبب استئثار أى زيادة فى الدخل ويوجهها الى الانفاق غير الرشيد (٣٣) . وتبقى عدم السيطرة على فاعلية التبعية الاقتصادية . بل وتهيمن هذه التبعية على حركة الاقتصاد فى هذه الدول النامية .

وتمضى هذه الهيمنة منتهكة الاستقلال الاقتصادى ، فى معظم هذه الدول النامية . ويفرغ هذا الانتهاك الاقتصادى فى الدولة الاستقلال السياسى من مضمونه الحقيقى . ومن ثم يفتح هذا التفريغ الأبواب كلها للاستعمار الاقتصادى الحديث ، الذى يعيث ويعيث فسادا وفسادا فى بنية هذه الدول الاقتصادية على الأقل .

وهذا السلوك الاستهلاكى الجائر ، فى معظم الدول المستقلة حديثا ، مصدر خطر اقتصادى واجتماعى وسياسى ، ينبغى أن نتخوف من مضاعفاته وعواقبه . وهو الذى يطلق شهوة الطلب الجائر الذى يجاوب حاجة الادمان . وهو الذى يسلط هذا الادمان ، فيعصف بكل آمال وتطلعات عمليات التنمية ، ويلتهم حصاها التهاما ينتهك ويبدد جدواها الاقتصادية . وما من شك فى أن المبرر الحضارى الضال هو الذى يضل هذا السلوك فى غيبة الوعي الاقتصادى أو فى حضوره على حد سواء . وهو الذى يدعوه الى المضى فى المسلك الردى ، المدمر للبناء الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول .

(٣٣) أنفق المزارع فى أرض الجزيرة فى السودان فى الثلاثينات والأربعينات الزيادة فى الدخل بعد زراعة القطن على شراء السلع الكمالية فعلا . واقتناء ثلاجة فى مستوطنة ليس فيها كهرباء واستخدامها دولابا لحفظ الملابس مسألة تثير الدهشة . واتجاه الفلاح المصرى الذى انتعش دخله بعد رحلة غربة مرة هنا أو هناك الى اقتناء جهاز التلفزيون الملون وجهاز الفيديو وأحياء السهرة من حوله اتجاه استهلاكى يثير الدهشة أيضا . وما يثير الدهشة حقاً تقديم الحصول على الكماليات على الضروريات وأرجع الى احصاءات الانحراف الاستهلاكى لأولئك الذين يدمنون الخمر أو تعاطى المخدرات ، تجد أن فائض الزيادة فى الدخل لبعض الفقراء الذين الشحوا بالعمل فى خدمة الصناعة قد توجه معظمه الى هذا الانحراف الاستهلاكى .

والسلوك الاستهلاكي الجائر ، الذى يبدد الثروة القومية ، ويدمر البنية الاقتصادية ، ويستنزف البنية الاجتماعية ولا يبالي أو يكثر ، خطر حقيقى بكل المقاييس . وينبغى مواجهة هذا الخطر وتداركه على مستوى الدولة .

والسلوك الاستهلاكي الجائر الذى يعصف بمستوى المعيشة ويتلاعب بالهدف الاقتصادى ، ويهدد أمن المصير الاقتصادى والاجتماعى ولا يبالي ولا يكثر ، خطر حقيقى بكل المقاييس . وينبغى مواجهة هذا الخطر وتداركه على مستوى الفرد .

وما من شك فى أن الدولة المستقلة حديثا ، التى تستشعر هذا الخطر على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، تكون مسئولة ولا يجب أن تسكت . ولم تكون الحاجة الى القبض القوية التى تتدارك هذا الخطر ومضاعفاته ، قبل أن يبدد الثروة القومية ، أو قبل أن يعصف بمستوى المعيشة .



ضبط السلوك الاستهلاكي :

صحيح أن السلوك الاستهلاكي مسألة تتعلق بالذات الفردية البحتة ، وتبنتى على اكبر قدر من حرية ارادة الاستهلاك ، فى اطار القدرة على الانفاق ومستوى المعيشة . وصحيح أيضا أن اعتدال السلوك الاستهلاكي القويم ، الذى يمضى على الدرب الصواب الاقتصادى ، لا يحتاج الى أكثر من يقظة لاوعى الاقتصادى ، حتى يتولى الضابط الوقائى مهمته ، لكيلا ينحرف أو يضل من غير قصد . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن السلوك الاستهلاكي الضال على درب الخطأ الاقتصادى ، سواء كان جائرا أو غير جائر ، يحتاج الى ضبط علاجي مناسب ، قدر حاجته الى يقظة وانتباه الوعى الاقتصادى .

والتعاون بين يقظة الوعى الاقتصادى التى تكتسب بالتربية والتعود وتسلح بها الذات الخاصة والعامة ، والضبط العلاجي الذى يوضع فى الصيغة الأنسب ويفرض من خارج هذه الذات ، تعاون ضرورى ولازم الى أبعد الحدود . ومن غير هذا التعاون الوثيق المشترك والاستجابة المباشرة ، لا يتأتى الانضباط الاقتصادى ولا يعدل السلوك الاستهلاكي أو لا يقلع عن موجبات انحرافه ، أو تمرده على الصواب الاقتصادى .

ومن غير هذا الانضباط الاقتصادي على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، قد يتفاقم الخطر الاقتصادي . بل قل تستفحل مضاعفات هذا السلوك الاستهلاكي المنحرف ، لأنه يتغير في الاتجاه الأسوأ . ويدعو الأمر في بعض الأحيان الى حسن استثمار هذا التعاون ، والى قدر كبير من الحسم والتشدد ، لكيلا يتمرد هذا السلوك الاستهلاكي المنحرف تحت شعار حرية ارادة المستهلك ، ويصعب السيطرة عليه وترويضه أو علاجه العلاج المناسب .

وكما تتفاوت يقظة الوعي الاقتصادي من فرد الى فرد آخر ، ومن شعب الى شعب آخر ، بناء على أسس وقواعد التربية الاقتصادية ، وتتفاوت أيضا درجات الاستماع لصوت أو لنداء هذا الوعي والاستجابة لنصحه وترشيده ، بناء على التعود والممارسة التربوية ، تتفاوت حتما درجات الضبط العلاجي ومستوياته التي ينضبط بموجبها السلوك الاستهلاكي . وهناك على أقل تقدير ثلاث مستويات من الانحراف هي :

١ - سلوك استهلاكي ضال ، يكفيه الضبط العلاجي الذي يرشد ويبصر .

٢ - سلوك استهلاكي أكثر ضلالا ، يستحق الضبط العلاجي الذي يطوع وينذر .

٣ - سلوك استهلاكي مستغرق في الضلال ، ويستوجب الضبط العلاجي الذي يردع ويقمع (٣٤) .

ومع ذلك لا يفلح الضبط العلاجي في ترويض السلوك الاستهلاكي والسيطرة عليه . ومن غير استجابة الوعي الاقتصادي والاجتماعي ويقظته الشديدة واقتناع هذا الوعي على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة بمهمة هذا الضبط العلاجي ، فلا ترشيد ولا تطويع ولا ردع ينفع هذا السلوك الاستهلاكي المريض .

(٣٤) هذا السلوك الاستهلاكي ، يستحق التجريم في بعض الأحيان . ويذهب الضبط العلاجي من العقوبة وسيلة لقمعه وعقابه . ورؤية المجتمع وتقويمه في بعض الحالات تكون طارئة بالحاح ، لتجريم هذا السلوك ، وانزال أشد العقاب به .

والترشيد والتطويع والردع ثم العقاب ، كلها مستويات متقاربة من الضبط العلاجي . وهي ليست مطلوبة بالحاح في بعض الحالات لمجرد تقويم السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي أو الجائر فقط ، بل هي مطلوبة أيضا ، لإبطال مفعول المضي غير الاقتصادي في الإدمان على الطلب المعين ، على مستوى الأفراد ، كل حسب انحرافه عن الصواب الاقتصادي . وما من شك في أن هذا المضي غير الاقتصادي في السلوك الاستهلاكي المنحرف ، تتفاوت موجبات انحرافه ، مثلما تتفاوت درجات انحرافاته من فرد إلى فرد آخر . وهو على استعداد دائما لأن يتفاهم أو يستفحل انحرافه ، في غيبة الوعي الاقتصادي وفي حضوره على حد سواء . وتبدو المبادرة إلى ضبط هذا السلوك والسيطرة عليه ، مسألة ضرورية ، قبل أن يسئ إلى المصير الاقتصادي الخاص للفرد ، أو إلى المصلحة الاقتصادية المشتركة للشعب .

وإضافة إلى الترشيح والتطويع والردع ، الذي يتصدى لانحرافات السلوك الاستهلاكي ، كل على قدر ما يستحقه ، ويعيده إلى الصواب الاقتصادي ، تحتاج المصلحة الاقتصادية المشتركة ، إلى حوافز ودوافع وخطط مبرمجة ، لتنمية الانتاج وزيادة معدلاته . كما يحتاج المصير الاقتصادي لحساب الفرد في المصلحة المشتركة على مستوى الجماعة ، إلى الضبط الوقائي ، لتأمين العلاقة من جديد ، بين الاستهلاك والانتاج على درب الصواب والاعتزان الاقتصادي .

ومن غير الضبط العلاجي الذي يضبط انحرافات الاستهلاك ، وينشط معدلات الانتاج في المرحلة الأولى ، ومن غير الضبط الوقائي والوعي الاقتصادي اليقظ الذي يسيطر على العلاقة بينهما في المرحلة الثانية ، لا يفلح الضبط . بل قل أنه لا يفلح في استعادة حالة الاعتزان الاقتصادي الأفضل ، أو في تحسين مستوى المعيشة ، أو في تأمين المصلحة المتبادلة بثقة اقتصادية سليمة بين العرض والطلب .

وإذا أبحاث الرؤية الجغرافية الاقتصادية ، من خلال التقويم ، تجسيد مبلغ التباين بين الإلحاح في اختيار الطلب بموجب السلوك الاستهلاكي الاقتصادي ، والإلحاح في اختيار الطلب بموجب السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي أو الجائر ، فإن هذا الفرق الجوهرى ، لا يتأتى من غير تقويم العلاقة وحساب جدوى الاعتزان بين ، الانتاج وقدرته على العرض في جانب ، والاستهلاك وإصراره على الطلب في جانب آخر . ومن خلال هذا التقويم ، لا يضل توظيف الضبط العلاجي التوظيف الأنسب ، لترشيح أو لتطويع أو

لردع السلوك الاستهلاكي . كما لا يفضل أيضا توظيف الضبط الوقائي
الأنسب بعد ذلك في حراسة السلوك الاستهلاكي الذي اعتدل ، لكيلا يتمادي
الانتاج في اغراء الطلب أو في انكاس السلوك الاستهلاكي وعدوله عن
الصواب الاقتصادي من جديد .

وما من شك في أن وضع هذه الضوابط العلاجية موضع التنفيذ
وتوظيفها المباشر أو غير المباشر ، لا ينبغي أن يكون توظيفاً مجرداً . بل يجب
أن يكون هذا التوظيف متجرداً من أي غرض ، غير ضبط ومعالجة انحراف
السلوك الاستهلاكي وضبط ومعالجة اتجاه العرض لاستثمار هذا الانحراف .
بمعنى أن يكون توظيف هذا الضبط العلاجي ووضعه موضع التنفيذ ، هو
الأنسب لتحقيق الهدف الاقتصادي في الزمان والمكان . ولا يتمثل هذا الهدف
الاقتصادي في شيء غير الانضباط والالتزام والكف عن الممارسات والنزوات
التي ترسخ الانحراف الاستهلاكي . بمعنى أن هذا الضبط العلاجي ليس من
أهدافه حرمان وتكبييل ارادة المستهلك ، ولا حرمان العرض من الربح وتكبييل
ارادته .

ووضع هذه الضوابط العلاجية موضع التنفيذ لحساب الهدف
الاقتصادي ، تسبقه حاجة ملحة لتقصي موجبات انحراف السلوك الاستهلاكي ،
ووسائل العرض لاستثمار هذا الانحراف . كما تسبقه حاجة ملحة أيضاً
لتقصي فعل المبرر الحضاري ومبلغ اباحة فعل المتغيرات التي تزين للاستهلاك
هذا الانحراف أو التي يستغلها الانتاج لاستثمار هذا الانحراف لحساب
العرض . ومن غير هذه الدراسة التحليلية في اطار الرؤية المرنة متعددة
الجوانب والاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والسياسية
والنفسية ، لا تكون الضوابط العلاجية مناسبة . بل ولا يكون توظيفها
العلاجي ، لكبح جماح الانحراف الاستهلاكي توظيفاً مجدياً .

والضبط العلاجي الأنسب ، هو الضبط الذي يعرف جيداً لماذا ومتى
يضبط بالضبط ، قبل أن يعرف كيف يضبط ويقدم جرعات العلاج ، وينبغي
أن تتخذ الجرعة الشكل الأنسب ويشد أزرها الوعي الاقتصادي اليقظ ، في
مواجهة كل مرتبة من مراتب الانحراف الاستهلاكي ، وصولاً الى حد تقويم
سلوكه التقويم المناسب . ومع ذلك فليس من شأن الضبط العلاجي في
نهاية المطاف ، أن ينهي هذه المواجهة العلاجية ، بحرمان وقهر وتكبييل ارادة
المستهلك أو بتعذيب واسكات وكنم صوت الطلب .

والضبط العلاجي الأنسب ، هو الضبط الماهر الذي يعرف لماذا وكيف ومتى يصطنع من المبرر الحضاري والمتغيرات التي تزين أسباب الانحراف الاستهلاكي ، وسائل وأساليب الترشيد والتطويع والردع . ومن شأن هذا الضبط العلاجي الأنسب الذي يوقظ الوعي الاقتصادي ، أن يحمله على حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب ، في الترشيد أو في التطويع أو في الردع . ومعنى حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب التي تعالج الانحراف الاستهلاكي وتداوى موجباته ، يتمثل في :

١ - عدم إثارة منطق الرفض أو استنفار موجبات العصيان والتمرد على الضبط العلاجي .

٢ - عدم تبرير منطق الحرمان الشديد ولوى ذراع الحق في حرية الطلب واستشعار المتعة في الاختيار .

والضبط العلاجي الأنسب ، الذي يرشد يعمل على مستوى معين ، والذي يطوع يعمل على مستوى آخر ، والذي يردع يعمل على مستوى ثالث ، والذي يعاقب يعمل على مستوى العقاب . وعلى كل هذه المستويات المتفاوتة ، تتفاوت جرعات العلاج اختلافا مناسبا . ويعرف الضبط العلاجي الأنسب عند كل مستوى ، لماذا ومتى وكيف يقوم في صحبة الوعي الاقتصادي اليقظ ، بأداء المهمة المنوطة بهما معا ، حتى ينتشل السلوك الاستهلاكي المنحرف من الخطأ الاقتصادي ، أو من الاصفاء لموجبات الانحراف عن الصواب الاقتصادي . ومعنى ذلك أن يعرف الضبط العلاجي بعد تشخيص الانحراف جيدا ، كيف يقدم النصيح المناسب الذي يرشد ، أو اللوم الشديد الذي يطوع أو الزجر الغاضب الذي يردع . ويكون ذلك كله في إطار يقظة الوعي الاقتصادي ودون عنف شديد . أما الضبط العلاجي العقابي فله شأن آخر ، وهو يملك العصا الغليظة التي تضرب .

والضبط العلاجي الأنسب على كل المستويات المتفاوتة ، هو الضبط الحصيف الذي يعرف جيدا لماذا وكيف ومتى ، يميز في مواجهة انحراف الطلب وسوء سلوكه ، بين انحراف يبتغي سلعة ضرورية لا ينبغي التفريط فيها وانحراف يبتغي سلعة كمالية يمكن الاستغناء عنها . وهو أيضا الذي يعرف جيدا لماذا وكيف ومتى يميز بين انحراف استهلاكي يطلب الحلال المباح وانحراف استهلاكي يطلب الحرام المحرم . كما ينبغي أن يعرف هذا الضبط العلاجي ، لماذا وكيف ومتى ، يتفاوت الترشيد والتطويع والردع

كل بقدر الحاجة اليه ، فى اطار التفاوت بين الطلب والاختيار ، لحساب الاستهلاك غير الاقتصادى ، لمستوى المعيشة عند حد الرفاهية ، أو لمستوى المعيشة عند حد الكفاية ، أو لمستوى المعيشة عند حد الكفاف .

والضبط العلاجى الماهر الحصيف الأنسب ، الذى يرشد فى حين ، أو الذى يطوع فى كياسة أو الذى يردع فى خزم ، لتقويم السلوك الاستهلاكى الذى يتعود على الانحراف بمبرر ومن غير مبرر ، هو الضبط الذى ينبغى أن يستمر ، وأن يشدد فى صحبة الوعى الاقتصادى الرقابة التى لا تغفل عن هذا السلوك ونزواته . وهو أيضا الضبط العلاجى الذى يعرف لماذا وكيف ومتى يحمى أو يعتنى أو يصون الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، والعلاقة الموصولة بين العرض والطلب من انحرافات ونزوات هذا السلوك المريض . وهو أيضا الذى يعرف الى أى حد ينبغى أن يمضى ، أو أن يواصل العلاج وأداء المهمة المنوطة به ، وعينه لا تغفل عن هذا السلوك فى المكان والزمان .

والضبط العلاجى الماهر الحصيف الأنسب ، الذى يرشد أو الذى يطوع أو الذى يردع السلوك الاستهلاكى الذى تصيبه حمى الطلب ويتهور وينحرف فى ظروف شاذة طارئة أو مفاجئة ، هو الضبط الذى ينبغى أن يعالج ويبقى ما بقيت موجبات هذا التهور المنحرف المفاجئة . ويكون هذا الضبط العلاجى المؤقت شأنه فى ذلك شأن الضبط العلاجى المستمر فى حاجة الى يقظة الوعى الاقتصادى . وينبغى أن يعمل هذا الضبط العلاجى ، فى صحبة الوعى الاقتصادى اليقظ ، على مواجهة الانحراف حتى يتأتى ترويضه وعلاجه أو يثوب السلوك المنحرف الى رشده . وعندئذ تنتقل العناية به من الضبط العلاجى الى الضبط الوقائى لكيلا ينقلب على عقبيه ويرتد الى الخطأ الاقتصادى .

والضبط العلاجى الماهر الحصيف الأنسب الذى يرشد أو الذى يطوع أو الذى يردع ، من أجل تقويم السلوك الاستهلاكى المنحرف فى وقت الشدة ، التى تسفر عنها موجبات ضائقة اقتصادية شاذة أو طارئة ، هو نمط من أنماط الضبط العلاجى الوقتى . ولا ينبغى التفريط فى هذا الضبط ويبقى ما بقيت الشدة الطارئة ، ولا ينبغى الإفراط فيه بعد أن تنقضى موجبات هذه الشدة ودواعى الانحراف الاستهلاكى . وهذا الضبط العلاجى الوقتى ، هو بالضرورة غير الضبط العلاجى الذى يتفرغ لأداء مهمته فى

والضبط العلاجي الأنسب ، هو الضبط الماهر الذى يعرف لماذا وكيف ومتى يصطنع من المبرر الحضارى والمتغيرات التى تزين أسباب الانحراف الاستهلاكى ، وسائل وأساليب الترشييد والتطويع والردع . ومن شأن هذا الضبط العلاجي الأنسب الذى يوقظ الوعي الاقتصادى ، أن يحمله على حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب ، فى الترشييد أو فى التطويع أو فى الردع . ومعنى حسن توظيف هذه الوسائل والأساليب التى تعالج الانحراف الاستهلاكى وتداوى موجباته ، يتمثل فى :

١ - عدم إثارة منطق الرفض أو استنفار موجبات العصيان والتمرد على الضبط العلاجي .

٢ - عدم تبرير منطق الحرمان الشديد ولوى ذراع الحق فى حرية الطلب واستشعار المتعة فى الاختيار .

والضبط العلاجي الأنسب ، الذى يرشد يعمل على مستوى معين ، والذى يطوع يعمل على مستوى آخر ، والذى يردع يعمل على مستوى ثالث ، والذى يعاقب يعمل على مستوى العقاب . وعلى كل هذه المستويات المتفاوتة ، تتفاوت جرعات العلاج اختلافاً مناسباً . ويعرف الضبط العلاجي الأنسب عند كل مستوى ، لماذا ومتى وكيف يقوم فى صحبة الوعي الاقتصادى اليقظ ، بأداء المهمة المنوطة بهما معاً ، حتى ينتشل السلوك الاستهلاكى المنحرف من الخطأ الاقتصادى ، أو من الاصفاء لموجبات الانحراف عن الصواب الاقتصادى . ومعنى ذلك أن يعرف الضبط العلاجي بعد تشخيص الانحراف جيداً ، كيف يقدم النصيح المناسب الذى يرشد ، أو اللوم الشديد الذى يطوع أو الزجر الغاضب الذى يردع . ويكون ذلك كله فى إطار نقطة الوعي الاقتصادى ودون عنف شديد . أما الضبط العلاجي العقابى فله شأن آخر ، وهو يملك العصا الغليظة التى تضرب .

والضبط العلاجي الأنسب على كل المستويات المتفاوتة ، هو الضبط الحصيف الذى يعرف جيداً لماذا وكيف ومتى ، يميز فى مواجهة انحراف الطلب وسوء سلوكه ، بين انحراف يبتغى سلعة ضرورية لا ينبغى التفريط فيها وانحراف يبتغى سلعة كمالية يمكن الاستغناء عنها . وهو أيضاً الذى يعرف جيداً لماذا وكيف ومتى يميز بين انحراف استهلاكى يطلب الحلال المباح وانحراف استهلاكى يطلب الحرام المحرم . كما ينبغى أن يعرف هذا الضبط العلاجي ، لماذا وكيف ومتى ، يتفاوت الترشييد والتطويع والردع

التحليلية الميدانية ، تظهر جدوى اشتراك الفريق المتعاون في انجاز هذه المهمة . وما من شك في أن حسن اختيار هذا الفريق المتعاون ، لكي يضم في زمرته فريقا من المتخصصين التطبيقيين في الاجتماع والاقتصاد والادارة وعلم النفس والجغرافية ، هو الذي يكفل أو هو الذي ينبغي انجز الدراسة التحليلية الأجود . وهو الذي يكفل أيضا البحوث الميدانية الجيدة التي تتبع الممارسة الاستهلاكية وتجسد سلوكها ، وتلمس موجبات انحرافها عن الصواب الاقتصادي . وحسن تعاون هذا الفريق ، هو الذي يبصر من خلال الدراسة التحليلية الضبط العلاجي ، لماذا ومتى وكيف يوضع موضع التنفيذ .

اتجاهات وأنماط الضبط العلاجي :

صحيح أن هناك أكثر من وضع يكون فيه السلوك الاستهلاكي على مستوى الفرد غير اقتصادي ، ويستوجب العدول عن هذا السلوك المنحرف . وصحيح أن أحوال هذا الفرد قد تتضرر ويتهدها الخطر ، ويستوجب الأمر الاعتماد على أساليب الضبط العلاجي الذاتية ويقظة الوعي الاقتصادي . ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو استحالة الاعتماد على الضبط العلاجي العام ، الذي يعلن عن تدخل مباشر من جانب الدولة .

هذا ، وميل السلوك الاستهلاكي العام على مستوى الجماعة الى عدم الرشد والخطأ الاقتصادي ، هو الذي يستوجب فقط تدخل الدولة . وتدخل الدولة معناه فرض الضبط العلاجي على مستوى الجماعة ، في اطار القانون . ولا يستهدف هذا التدخل غير حماية جماعة المستهلكين ، من مضاعفات الخطأ وعواقب الانحراف الذي يقع فيه ، في جانب ، وحماية الانتاج من تهافت مطالب الانحراف الاستهلاكي الذي لا يرحم .

وتتمثل الأوضاع الاقتصادية التي تستوجب تدخل الدولة وفرض الضبط العلاجي الأنسب على مستوى الجماعة في ثلاثة احتمالات رئيسية . وهذه الاحتمالات التي تسجل انحراف السلوك الاستهلاكي على مستوى الجماعة ، انحرافا يستحق الترشييد أو التطويق أو الردع (٣٥) هي :

(٣٥) هناك احتمال أيضا لأن يكون هذا التدخل على مستوى الجماعة من خلال الفرد أو على مستوى الفرد من خلال الجماعة ، من أجل الضبط العقابي . وينزل هذا الضبط العقاب الشديد على سوء سلوك المستهلك الذي تمتد يده الى ما يحرمه القانون .

فى الاحتمال الأول ، يتحول السلوك الاستهلاكى العام ، بموجب المتغير الديموجرافى ، أو بموجب المتغير الطبيعى ، تحولا حقيقيا وعموميا ، حتى يصبح السلوك الاستهلاكى منحرفا ويبدو الوضع غير اقتصادى بصفة عامة .
يعنى أن معدل النمو السكانى هو الذى يتصاعد بمعدلات أكبر من معدلات النمو الانتاجى . ويرر المتغير الطبيعى أحيانا عدم التوازى بين النمو الانتاجى والنمو السكانى . كما يبرر المتغير الديموجرافى أحيانا أخرى عدم التوازى بينهما أيضا . ويتفاهم الوضع عندما يمضى كل متغير منهما فى اتجاه ، وتتضخم الفجوة ويتصاعد عدم التوازى بينهما .

وعدم التوازى بين النمو السكانى والنمو الانتاجى على أى وجه من هذه الوجوه ، أو على كل هذه الوجوه ، معناه أن حجم الطلب على مستوى الجماعة ، يزداد ويتصاعد فى مقابل العرض . وتحمل زيادة معدلات الاستهلاك الانتاج ما لا طاقة له به . وتحمل الانتاج ما لا طاقة له به ، يجسد معنى ضغط الاستهلاك أولا ، ثم انحراف السلوك الاستهلاكى الى حد التفريط ، فى الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ثانيا .

فى الاحتمال الثانى ، يتحول السلوك الاستهلاكى العام ، بموجب المبرر الحضارى والاستماع الى تأثير وفعل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية ، تحولا حقيقيا ، حتى يصبح السلوك الاستهلاكى منحرفا ، ويبدو الوضع غير اقتصادى بصفة عامة . بمعنى أن يطاوع المستهلك على مستوى الجماعة هواه ، وأن يستمتع لاغراء وتحريض المبرر الحضارى والمتغيرات من غير وعى اقتصادى عام أو خاص ، حتى تزيد معدلات النمو الاستهلاكى حتما عن معدلات النمو الانتاجى .

وفى حضور الوعى الاقتصادى أحيانا ، وفى غيبة هذا الوعى أحيانا كثيرة أخرى ، يتأتى عدم التوازى وعدم التوازن بين نمو معدلات الطلب والاستهلاك وكل الأيدى لا تسكت فى جانب ، ونمو معدلات الانتاج المتعثر وبعض الأيدى لا تحسن العمل فى جانب آخر . بمعنى أن حجم الطلب على مستوى الجماعة يزداد ويتصاعد ويتنوع فى مقابل العرض . وتحمل زيادة معدلات الاستهلاك الانتاج المتعثر ما لا طاقة له به . وتحمل الانتاج المتعثر ما لا طاقة له به ، يجسد معنى ضغط الاستهلاك أولا ، ثم انحراف السلوك الاستهلاكى ، الى حد التفريط فى الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ثانيا .

وفى الاحتمال الثالث ، يتحول السلوك الاستهلاك العام ، بموجب اشتراك كل المتغيرات ، فى وقت واحد اشتراكا متعارضا أو متناقضا الى حد تعميق الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، حتى يصبح السلوك الاستهلاكى منحرفا ، ويبدو الوضع غير الاقتصادى فى غاية الخطورة . بمعنى أن يزيد الطلب وينمو ويتنوع بمعدلات يسأل عنها المتغير الديموجرافى واستماع المستهلكين من غير وعى اقتصادى أحيانا وبكل الوعى الاقتصادى أحيانا أخرى لاغراءات المبرر المضارى ولعل المتغيرات ، وأن يتناقص الانتاج وتهبط معدلاته هبوطا خطيرا يسأل عنه المتغير الطبيعى أحيانا وبعض المتغيرات البشرية الأخرى ، أحيانا أخرى .

عندئذ ، تتسع الفجوة وتزداد عمقا من يوم الى يوم آخر . ويتأذى عدم التوازى وعدم التوازن بين معدلات الاستهلاك العام الذى يزيد ولا يتوقف عند حد ، ومعدلات الانتاج الذى ينقص ولا يجد من يوقفه عند حد . بمعنى أن حجم الطلب على مستوى الجماعة يزداد ويتصاعد ويتنوع فى مقابل العرض الذى يتناقص . وتحمل زيادة معدلات الاستهلاك الانتاج المتناقص ما لا طاقة له به . وتحمل الانتاج المتناقص أو المتدهور ما لا طاقة له به ، يجسد معنى ضغط الاستهلاك الشديد أولا ، ثم مبلغ انحراف السلوك الاستهلاكى الجائر ، الى حد الافراط فى الطلب ، والتفريط فى الاتزان الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ثانيا .

وصحيح أن تمادى أو استمرار أو تصاعد انحراف السلوك الاستهلاكى على مستوى الجماعة ، فى كل احتمال من هذه الاحتمالات يرهق الانتاج ارهاقا شديدا ، ويضغط على العرض ضغطا مخيفا . وصحيح أن الانتاج المرهق والعرض المضغوط عليه ، يجد المبرر السليم أحيانا والمعلن عنه لارتفاع الأسعار ، والمبرر غير السليم أحيانا أخرى والمستتر لابتزاز المستهلك من خلال ارتفاع الأسعار . وصحيح أن ارتفاع الأسعار فى كل الحالات ، فى مقابل الدخول التى لا ترتفع بنفس المعدل يؤثر على مستويات المعيشة ويطعنها أو يخذلها . ولكن الصحيح بسعد ذلك كله ، هو مضى السلوك غير الاقتصادى فى الضغط الذى لا يرهق الانتاج ويرفع الأسعار فقط ، بل هو ينزل البنية الاقتصادية ، والتشكيل الاجتماعى فى الدولة .

وتمثل الحاجة الى تدخل الضبط العلاجى الذى يرشد أو الذى يطوع أو الذى يردع ، فى مواجهة السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى ، ضرورة ملحة . وتصبح هذه الضرورة أحيانا أكثر من واجبة ، ولها ما يبررها اقتصاديا

واجتماعيا وسياسيا وحضاريا . بل قد تصبح هذه الضرورة فى بعض الأحيان ضرورة أخلاقية ، حيث لا ينبغى السكوت عن انحرافات السلوك الاستهلاكي على درب الخطأ الاقتصادى .

وينبغى أن ندرك كيف ولماذا تتفاوت ضغوط السلوك الاستهلاكي المنحرف ، وكيف ولماذا تتفاوت موجبات التدخل لضبط ومعالجة وتدارك كل حالة من حالات هذه الانحرافات الاستهلاكية المتنوعة (٣٦) . كما ينبغى أن ندرك أيضا لماذا وكيف يتفاوت الضبط العلاجى وتنوع مستوياته وأساليبه ، فى مواجهة الانحرافات الاستهلاكية ، على مستوى الجماعة فى كل حالة من هذه الحالات .

هذا ، ويجب أن يكون التدخل الخارجى من أجل الضبط والانضباط فى الوقت المناسب ، وبالأسلوب المناسب . وصحيح أن هذا الضبط العلاجى ، هو الذى يتدارك الموقف الاقتصادى ويعيد الأوضاع المقلوبة ، ويواجه الانحراف الاستهلاكي مواجهة مباشرة . وصحيح أيضا أن هذا الضبط العلاجى لا يسكت ولا يتوقف عن أداء المهمة المنوطة به ، حتى يتيقن تماما من تقويم السلوك الاستهلاكي المنحرف وعدوله الأكيد عن الخطأ الاقتصادى . ولكن الصحيح قبل ذلك كله ، أن يعرف هذا التدخل الخارجى من أجل الأداء الذى يرشد أو الذى يطوع أو الذى يردع ، أو حتى الذى يعاقب ، مسألتين هما :

١ - أن يكون هذا التدخل مشروعا ومنطقيا وله ما يبرره .

٢ - أن يكون هذا التدخل المشروع مجديا ويسفر عما ينتفع به .

وهناك نوعان من الضبط العلاجى . ويكون النوع الأول اختياريا ، يسيطر عليه منطق وروح الطوع ، ويكتسب الشرعية الحقيقية من المصدر الذى يجسد هذا المنطق . ويكون النوع الثانى إجباريا ، يسيطر عليه منطق وروح الالتزام ، ويكتسب الشرعية الحقيقية من القانون الذى يعلن عن هذا

(٣٦) تاجا بعض الدول المتقدمة الى توظيف هذا الضبط الاختيارى فى حالة الحرب وهى حالة استثنائية . ولقد اعتمدت بريطانيا مثلا أثناء الحرب العالمية الثانية على هذا الضبط الاختيارى أكثر من أى شئ آخر ، لاجتياز الظروف الشاذة التى يتعذر بموجبه توفير كل احتياجات الطالب ، لحساب الاستهلاك .

المنطق . وهذا الضبط الذى يعالج الانحراف هو غير الضبط الوقائى الذى يحول دون الانحراف .

وقد يوظف التدخل الخارجى من خلال الحق الشرعى والمشروع هذين النوعين الاختيارى والاجبارى معا ، فى وقت واحد ، توظيفا متوازيا . كما يوظف أى منهما حسب الحاجة توظيفا منفردا . وينبغى أن يقترن هـذا التوظيف المنفرد أو المشترك بيقظة الوعى الاقتصادى دائما ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة . وغير مجد فى اعتقادى أن يطلب من الضبط العلاجى أداء المهمة المنوطة به ، فى غيبة الوعى الاقتصادى . بل قل أن يقظة الوعى الاقتصادى ، هى التى تشد أزر الضبط العلاجى وتسدد خطاه .

ولا ينبغى أن يكون توظيف الضبط العلاجى توظيفاً مطلقاً ، يتركز لفعله وتأثيره الحبل على الغارب . بل لابد أن يجد هذا الضبط العلاجى ، من يرقب فعله ، ويتعقب تأثيره ، ويتبين مبلغ استجابة السلوك الاستهلاكى المنحرف له . بمعنى أن يخضع هذا الضبط وتخضع أساليبه للتقويم ، من أجل حساب جدواه على مستوى المجتمع من خلال الفرد ، ومبلغ نجاحه فى أداء المهمة المنوطة به . وبمعنى أن تقوم أيضا مبلغ استجابة السلوك الاستهلاكى لهذا الضبط .

ومن خلال هذا التقويم ، ومراجعة النتائج ، ينظم توظيف هذا الضبط العلاجى ، وتوجه ضغوطه المناسبة فى الاتجاه الصحيح والى الهدف الحقيقى . كما يتحدد أيضا مدى الحاجة الى استمرار أو سريان مفعول هـذا الضبط العلاجى ، لبعض الوقت أحيانا أو لكل الوقت أحيانا أخرى . وفى كل الأحوال ، ينبغى أن يكون الضبط العلاجى رشيدا فى حد ذاته وحساسا ، حتى لا يبالغ فى أداء المهمة المنوطة به ، أو فى تحقيق الهدف الاقتصادى الحميد الذى يوظف من أجله . بل قل انه ينبغى أن يملك فى يده العصا التى تهذب ولا تثير الفرع . كما لا ينبغى أن يستخدم الضبط العلاجى العصا التى تضرب لأن هذه العصا هى لحساب الضبط العقابى .

الضبط العلاجى الاختيارى :

يسيطر على هذا الضبط العلاجى منطق العقل والرشد والاستعداد الحقيقى للعدول عن الانحراف الاستهلاكى . كما يعتمد بالضرورة على انتباه أو تنبيه الوعى بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والنفسية ، فى أداء المهمة المنوطة به . ويخاطب هذا الضبط العلاجى العقل ويكسب

ثقتة وينال ما يبتغيه ويوصى به ، من غير ضغط أو مواجهة أو عنف • ومن ثم هو يتخذ سبيله - فى الغالب - الى الترشييد بالأسلوب الأنسب ، ولا يلجأ الى أساليب التطويع أو الردع •

فى كثير من الأحيان تبدو أوجه الشبه الشديد بين هذا الضبط العلاجى الاختيارى والضبط الوقائى • بل قل انهما معا ينبعان من معين واحد ، حتى يبدو وكأن ما يعتمد عليه الضبط الوقائى الذى يحول دون الانحراف الاستهلاكى ويحرس الاختيار فى الطلب لكيلا يضل ، يعتمد عليه أيضا الضبط العلاجى الاختيارى فى أداء المهمة المنوطة به ، وهى ترشييد الانحراف الاستهلاكى المنحرف • ومع ذلك يبقى الفرق بينهما وهو الفرق بين الوقاية والعلاج •

ويوظف هذا النوع من الضبط التوظيف الوقائى فى أحوال خاصة • ويحرس بالفعل السلوك الاستهلاكى ، تخوفا من وقوعه فى قبضة الخطأ الاقتصادى وموجبات الانحراف ، أثناء الظروف الشاذة أو بعض الأحوال الاستثنائية • ويعتمد على هذا التوظيف الوقائى الاعتماد كله فى اجتياز الازمة أو الظروف الطارئة • ويضع الوعي بكل أبعاده فى أشد حالات اليقظة والانتباه لكى يتجاوز السلوك الاستهلاكى موجبات الانحراف ولا يقع فيها •

ويوظف هذا النوع من الضبط التوظيف العلاجى أيضا فى أحوال خاصة • ويحرس بالفعل ويرشد السلوك الاستهلاكى المنحرف ، فى حالات توقع الظروف الشاذة والتخوف من أوضاع اقتصادية غير عادية ، حتى لا يتمادى فى الانحراف ويرجع عن الخطأ الاقتصادى • ويعتمد على هذا التوظيف العلاجى الاعتماد كله فى معالجة الموقف واجتياز الازمة • ويضع القدرة التى تسبكت صوت المبرر الحضارى وتحريض وسواس الحناس ، وراء الوعي اليقظ ، لكى يمسك بزمام السلوك الاستهلاكى المنحرف ويوقفه عند حد ويرشده ويرجعه عن الانصياع لموجبات الانحراف والخطأ الاقتصادى •

ووقوع حالة الحرب مثلا ، وتوقع التحول من أوضاع اقتصادية عادية سارية المفعول في حالة السلم ، الى أوضاع اقتصادية غير عادية تناسب حالة الحرب ، نموذج من أحسن النماذج التي تعبر عن الظروف الشاذة أو الحالة الاستثنائية . وحدوث التغير الاقتصادي مثلا ، وتوقع التغير الاقتصادي وتداعى التغيرات الاجتماعية والحضارية ، يعطى نموذجا أيضا من أهم النماذج الذى يخلق التغير والمتغيرات فيها الظروف الشاذة أو الأحوال الاستثنائية . ونجسد كل احتمالات التغير الخوف من تأثير الظروف الشاذة والأوضاع فيها على السلوك الاستهلاكى ، على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع .

والأخذ بهذا الضبط الاختبارى ، والاعتماد عليه فى صورة الضبط الوقائى لحراسة السلوك الاستهلاكى وترشيده ومراقبته وحمايته لكيلا يضل ، أو الاعتماد عليه فى صورة الضبط العلاجى ، لتخفيف موجبات الانحراف الاستهلاكى ومعالجة السلوك المنحرف حتى يثوب الى رشده الاقتصادى ، مسألة ترجع الى استعداد المجتمع ومقدار وعيه أولا ، وإلى تقدير الدولة . ولا تعتمد الدولة على هذا الضبط وتوظيفه على أى من هذين الوجهين ، الا اذا كانت تتوقع أو تضمن حسن الاستجابة ، ولا تتخوف من عصيان أو من رفض أو من تهرب السلوك الاستهلاكى على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة من يتطلع اليه هذا الضبط . بل قل انها تعتمد على مبلغ احساس الفرد أو احساس الجماعة بالمسئولية ، قبل هذا الضبط الاختيارى ، الذى يحرس أحيانا ويرشد أحيانا أخرى السلوك الاستهلاكى .

وتقدير الظرف الشاذ الذى يعلن عن التخوف على السلوك الاستهلاكى الرشيد ، وتقويم الحالة الاستثنائية التى تلهب موجبات الانحراف الاستهلاكى ، مسائل تخضع لحسابات كثيرة . وتتفاوت هذه الحسابات من دولة الى دولة أخرى . كما تتفاوت أيضا فى الدولة المعنية من عصر الى عصر آخر ، ومن قطاع اجتماعى الى قطاع اجتماعى آخر . ويتولى المختصون فى الفريق الذى يضم نخبة من الباحثين التطبيقين فى الاجتماع والاقتصاد والادارة والجغرافية الاقتصادية اجراء هذه الحسابات وتأسيس التوصيات عليها .

وبقدر كبير من العناية والدقة وحسن الاستماع الى هذه التوصيات ، تتخذ الدولة القرار . وتوظف الدولة هذا الضبط الاختيارى وتركن اليه ، اعتمادا على النتائج التى تحدث عنها هذه التوصيات . وبنفس القدر من التدقيق ، توضع الخطة الأنسب التى تبين استخدام أو توظيف هذا الضبط

الاختيارى على الوجهين العلاجى والوقائى . وتوكل هذه الخطة اليه حراسة السلوك الاستهلاكى الرشيد ، وترشيد السلوك الاستهلاكى غير الرشيد ، فى هذه الظروف الشاذة .

وتعلق هذه الخطة مسألة توظيف هذا الضبط الاختيارى ، توظيفاً مجدداً فى العادة على أمل صحيان الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى فى وقت واحد . بل قل انها تعلق الأمل كله على أن يعرف الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى أن يسيطر على المبرر الحضارى وعلى العوامل النفسىة التلقائية وعلى كل الموجبات المتحفزة أو المستنفرة التى تؤثر على سلوك الطلب ومبلغ الإلحاح على حيازته والحصول عليه ، أو مبلغ الإصرار والتهافت عليه .

وهكذا ندرك كيف يخاطب الضبط الاختيارى فى شكله الوقائى أحيانا وفى شكله العلاجى أحيانا أخرى ، الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى بكل المستويات المختلفة والمتفاوتة ، الخطاب العاقل الرزين . وهذا الخطاب هو الذى يوقظ الوعى ويستنفّر حسه وإدراكه . وهو الذى يكسب وده النفسى ويضمه الى صفه والعمل لحسابه . وهو الذى يؤمن قبوله الراسخ بكل موجبات هذا الضبط وضروراته وأهدافه . كما ندرك أيضاً ، كيف يسيطر هذا الضبط من خلال ارادة النفس - نفس الفرد ونفس الجماعة - على فعل ووسوسة المبرر الحضارى وتحريضه . وتحسن هذه السيطرة فى صحبة الوعى الاجتماعى ، توظيف الضبط ، وانجاح المهمة المنوطة به للدوقاية أو للعلاج .

والضبط الاختيارى الذى يصطحب الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى ويضمهما الى صفه ، أو الذى يوقظهما ويكسب ودهما ، هو الضبط الناجح . والضبط الاختيارى الذى يطوع العوامل والمبررات والمتغيرات ، أو الذى يكبح جناح فعلها وتحريضها المؤثر على سلوك الاستهلاك وتطاوعه ، هو عين ما يعبر عن حراسة السلوك الاستهلاكى ، وقايته أحيانا وترشيده أحيانا أخرى . وهذا الترشيده هو الذى يحمى السلوك الاستهلاكى من مغريات الانحراف ، وهو الذى يبصر السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى بانحرافاته ويهمس له بالاعتدال .

ويقوى هذا الضبط عزم المستهلك الأكيد ، وهو فى تمام الوعى ، على الصمود والتصدى للدوافع والحوافز والتحريض الذى يزين موجبات الانحراف الى درب الخطأ الاقتصادى . ويعاون هذا الضبط فى صحبة الوعى ومن خلاله

السلوك الاستهلاكي ويعينه على الاقلاع أو الرجوع عن موجبات هذا الانحراف ، أو عن الامتنال لوسواسها الخناس . ويسرى مفعول هذا الضبط الاختياري على أي من الوجهين للوقاية أو للعلاج بشكل تلقائي ، في الاتجاه المعاكس أو المضاد الذي يسرى فيه مفعول المبرر الحضاري والمتغيرات التي تعرض المستهلك أو التي تغري الاختيار وقت الحصول على الطلب المعين .

وهذا معناه أن منشأ أو مصدر هذا الضبط الاختياري وفعله المعاكس لفعل المتغيرات ، يكون من نفس المعين ، الذي تنشأ منه وتنطلق المتغيرات . بل قل انه في مقابل كل متغير من المتغيرات المتنوعة التي تعرض أو تغري المستهلك ، وتزين لسلوكه أو ينحرف أو يضل ، هناك ضابط من نفس المعين أو الأصل ، يحرس المستهلك ويرشده ويرعى سلوكه لكيلا ينحرف في الخطأ الاقتصادي (٣٧) . والوعى هو الذي يحسن الربط ويكفل التوازن بين المتغير على وجه والضابط على الوجه الآخر . وانعدام الوعي أو غيابه هو الذي يفكك أوصال هذا الربط وينعدم التوازن بين فعل المتغير وفعل الضابط .

وفي حضور ويقظة الوعي بكل أشكاله (٣٨) ، وفي الأوضاع الاقتصادية السوية ، التي يؤدي فيها المتغير دوره الفعال دون افراط ، ويؤدي الضبط دوره المعاكس دون تفريط ، يتحقق بالضرورة القدر الأفضل من سريان مفعول التأثير المتبادل والتوازن لحساب الهدف الاستهلاكي الاقتصادي . وسريان مفعول هذا التأثير المتبادل والتوازن ، هو الذي يكفل أو يبيح الاستجابة للمتغيرات ، ولكن في حدود الضبط الاختياري الذي يحرس الاستهلاك ويرشده . وهو أيضا الذي لا يبيح للمستهلك أو لاختيار الطلب الاستهلاكي ، الانحراف أو الخروج ، أو التمرد على الصواب الاقتصادي .

وهذا معناه أن الضبط الاختياري لا يتصدى للمتغير ، وهو يعقد العزم

(٣٧) عندما يلجأ العرض في ظرف شاذ أحيانا ، الى أساليب ابتزاز الطلب ، يعتمد المستهلك على هذا الضبط الاختياري ، في التصدى لهذا العرض . وتجميد قرار الحصول على السلعة والاعراض عن الشراء وعدم الاستسلام للابتزاز ، لا يتأتى الا استجابة لفعل هذا الضبط .

(٣٨) تتمثل أشكال الوعي في الوعي الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والسياسي على مستوى الفرد والجماعة ، وفي الوعي النفسي أو الذاتي على مستوى الفرد .

على احباط أو ابطال مفعوله ، أو يجرده من أهداف التغير • بل يستهدف الضبط تطويع فعل هذا المتغير ، تطويعا مناسباً • ويحمى هذا التطويع المستهلك من ضغوط المبرر الحضارى ومن وسوسة الخناس الذى يمكن أن يضلل الطلب حتى يقع به فى حبائل السلوك المنحرف •

ومعناه أيضا انه لا اعتراض على التغير ، وان فعل المبرر الحضارى مطلوب ، وأن تأثير المتغير المعتدل لا غبار عليه • بل قل ينبغى أن نتوقع هذا التغير فى اطار حاجة العصر ، وان يتأتى منسجما مع مستوى معيشة الفرد • ولكن يكون ذلك كله فى رعاية وتحت سمع وبصر الضبط الوقائى الذى يحمى المستهلك من تلاعب بعض المتغيرات تلاعبا مثيرا بالطلب أحيانا ، أو الضبط العلاجى الذى يرجع المستهلك عن غواية المتغيرات والانحراف عن الصواب الاقتصادى •

ويضم هذا الضبط الاختيارى الذى يحرس المستهلك والاختيار فى الطلب أو يقوم سلوكه المنحرف ، مجموعة متنوعة من الضوابط • وهى فى متناول الفرد وفى متناول الجماعة فى المكان • وتجاوب هذه الضوابط وترد على النداء ، عندما تتأتى الحاجة إليها أو عندما يطلب منها أن تؤدي دورها المنوط بها • وتعمل هذه الضوابط فى صف الوعى الاقتصادى والوعى الاجتماعى والوعى الحضارى والوعى السياسى والوعى الذاتى ، الذى ينادى عليها ويستعين بها •

وهذا معناه أن الاستجابة لفعل هذه الضوابط ، يكون بتكليف تلقائى من جانب الوعى على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة • بل قل انه من غير استعداد هذا الوعى ، ويقظته الشديدة ، لا يمكن الاعتماد كثيرا على هذا الضبط الاختيارى فى أداء المهمة المنوطة به •

أنواع الضبط الاختيارى Optioanl Control

هناك على وجه التحديد أربعة أنواع من الضوابط ، التى يعتمد عليها الضبط الاختيارى ، فى تحقيق أهدافه ، الاقتصادية • وهناك - بكل تأكيد - عوامل حاكمة (٣٩) ، Commanding Factors ، يصطنع من قوة

(٣٩) تصدر هذه العوامل الحاكمة عن المجتمع ، وجوهره الحضارى ، ووضعه الاقتصادى ، وعن الفرد نفسه الذى يشكل هذا المجتمع ويعيش فى اطاره مستهلكا بكل تأكيد ومنتجا فى بعض الحالات والقطاعات المحددة •

فعلها ، هذه الأنواع الأربعة من الضبط الاختياري . وقد تتفاوت فاعلية أو قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل الحاكمة ، تفاوتاً ملحوظاً من وضع اقتصادي إلى وضع اقتصادي آخر ، ومن مجتمع إلى مجتمع آخر ، ومن عصر إلى عصر آخر . ومع ذلك فلا تعمل هذه العوامل متفردة . بل هي تعمل مجتمعة في تناسق بديع ودون تعارض . ويتولى الوعي العام (٤٠) على مستوى الجماعة والوعي الخاص على مستوى الفرد ، أمر هذا التناسق البديع ، لكي يحقق الضبط الاختياري أقصى ما يصبو إليه ، وهو يحمي السلوك الاستهلاكي من الانحراف أو وهو يرشد السلوك الاستهلاكي المنحرف ويقومه .

هذا وتتمثل الضوابط الأربعة التي تعمل في ذلك التناسق البديع ، لحساب الضبط الاختياري للوقاية أو للعلاج في :

أولاً :: الضوابط الاجتماعية Social Control

ويجسد هذا الضابط ، قوة فعل أو تأثير أو ضغط العامل الاجتماعي الحاكم ، على مستوى المجتمع ، حسب حاجة العصر . وتبنتني قوة هذا الفعل وقدرة العامل الاجتماعي الحاكم (٤١) Socail Commanding Factor على مبلغ الاستجابة للتقاليد والقيم الاجتماعية الراسخة ، وعلى كل العوامل الأخرى التي تتداخل وتؤثر في نمط واتجاه التعايش السوي ، في إطار التشكيل الاجتماعي .

وصحيح أن الضبط الاجتماعي لا يحض على الجمود الاجتماعي ، ولا يحول دون ديناميكية التغيير الاجتماعي ، وهو تغير سوى وصحي ولا غبار عليه . ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الضبط هو الذي يواجه سوء توظيف

(٤٠) يضم هذا الوعي توليفة من الوعي الاقتصادي والوعي الحضاري والوعي الاجتماعي بالإضافة إلى ما يسفر عنه تفرد وتميز مقدار استيعاب الوعي الفردي لهذه التوليفة .

(٤١) تفرض القيم والتقاليد الاجتماعية ، هذا الضبط الاجتماعي ، في إطار الاستيعاب الحقيقي للتغير الاجتماعي . وهي أيضاً التي تحدد قوة فعله ومبلغ تأثيره المتفاوت من مجتمع إلى مجتمع آخر ومن عصر إلى عصر آخر . ويقترن هذا الضبط الاجتماعي بحكم المجتمع الصريح المعلن وتقويمه الحقيقي لسلوك الاستهلاك الذي ترضى عنه هذه القيم والتقاليد الاجتماعية ، أو الذي ترفضه وتستنكره ولا ترضى عنه . بمعنى أن هذا الضبط الاجتماعي ، هو الذي يجسد مبلغ اعتراض القيم والتقاليد الاجتماعية على السلوك الاستهلاكي المنحرف الذي يدعو إليه المثير الحضاري وفعل المتغيرات وهي تضلله . وهو أيضاً الذي يجعل من هذا الاعتراض قوة ضغط لمواجهة هذا الانحراف .

التغير الاجتماعى ، الذى نتخوف منه أو من عواقبه على اثاره أو استنفار شهوة الاستهلاك الى حد الانحراف فى الطلب أو فى اختياره . بل قل ان هذا الضبط الاجتماعى هو الذى يرشد توظيف المتغير الاجتماعى أو يكبح جماحه أو يبطل مفعوله الضار ، دون حرمان أو تحريم انتفاع الاستهلاك بجودى المتغير الاجتماعى الرشيد .

وهذا معناه أن المتغير الاجتماعى ، هو الذى يشارك المتغيرات الأخرى فى تنمية الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى . ومعناه أيضا أن المتغير الاجتماعى هو الذى يشارك المتغيرات الأخرى ، فى التأثير على سلوك الاستهلاك أيضا ، حتى يتغير وينحرف . وهو أخيرا الذى يواجه ويمكن أن يتدارك هذا التغير فى السلوك الاستهلاكى ويرشده ، لكيلا يصل الى حد الانحراف عن الخط الاقتصادى الصحيح . ومع ذلك ، يجب أن ندرك - بكل اليقين - مدى التفاوت الكبير بين المتغير الاجتماعى وهو اغراء وتحريض وتغريض أحيانا ، وتأثير المتغير الاجتماعى وهو ترشيد ومنع وتهذيب أحيانا أخرى . وبموجب هذا التفاوت فى قوة ضغط كل منهما على سلوك الاستهلاك ، وخاصة على مستوى الفرد ، قد يجنح هذا السلوك أحيانا الى الانحراف ولا يعبأ بالرشد ، وقد ينضبط بكل الرشد أحيانا أخرى ولا يطاوع التحريض ابدا .

ومن غير أن نكثر كثيرا بهذه التفاوت وتوقعاته على مستوى الأفراد فى إطار المجتمع كله ، ومن غير أن نبحث عن أهم موجبات هذا التفاوت ، بين فعل المتغير الاجتماعى المسىء وغير المسىء ، يجب أن نهتم ونقوم فعل الضبط الاجتماعى . ومن ثم ندرك جيدا مبلغ الحاجة الى انعاش ودعم وتقوية الضبط الاجتماعى وفعله المضاد ، لكن يتفوق تأثيره وضغطه على فعل وتأثير المتغير الاجتماعى المسىء .

ويصبح المطلوب دائما ، حسن توظيف الوعى الاجتماعى اليقظ والتزامه فى إطار التشكيل الاجتماعى ، فى دعم وتقوية الضبط الاجتماعى . ولكن لا يجب أن يكون التشدد فى هذا الضبط الى حد ابطال مفعول التغير الاجتماعى أو تجميده ، بل ينبغى أن يكون الى حد السيطرة على تأثير الضبط الاجتماعى وعلى قوة ضغطه سيطرة ترشد سلوك الاستهلاك ولا تحزم فى نفس الوقت الاستهلاك من جنى ثمرات التغير .

والوصول الى هذا الهدف هو انتصار لارادة المجتمع . وهو ما يعبر عن حسن توظيف الضبط الاجتماعى **توظيفا وقائيا** فى ترشيد الاستهلاك ودعم

صمود المستهلك أحيانا ، وتوظيفاً علاجياً في كبح جماح الاختيار الذي يضلله ويحفزه اغراء وتحريض المتغير الاجتماعي حتى يضلل المستهلك أحيانا أخرى . ومع ذلك يجب أن ندرك - بكل الضرورة - مبلغ استعداد المستهلك الفرد لضغط وتأثير هذا الضبط ، ومبلغ استجابة السلوك الاستهلاكي لهذا الضبط الاجتماعي ، وعدم الخروج أو التمرد على قوة ضغطه المتوازن (٤٢) .

وقد تتفاوت هذه الاستجابة من فرد الى فرد آخر . وقد يفلت بعض الأفراد من ضغوط هذا الضبط ولا يستجيب لها ، الى حد يجسد معنى التحدى لارادة المجتمع . ومع ذلك يعتمد هذا التفاوت الذي يتراوح بين الاستجابة المطلقة والتمرد الكلي ، على يقظة الوعي الاجتماعي وحسن استيعاب مغزى ومرمى الضبط الاجتماعي ، في الظروف والأوضاع التي تستوجب التزام سلوك الاستهلاك بالصواب الاقتصادي . كما يعتمد أيضا على موقف المجتمع وارادته الكلية من ذلك التمرد والخروج على طاعة الضبط الاجتماعي (٤٣) .

وقل أن التزام سلوك الاستهلاك على مستوى الفرد ، أو انصياعه لضغط هذا الضبط الاجتماعي ، هو نزول على ارادة المجتمع . ولا يعنى هذا النزول على ارادة المجتمع في حضور الوعي الاجتماعي ، تكبيل ارادة المستهلك ، في اطار الحرمان أحيانا والتحرير أحيانا أخرى . بل هو يعنى فقط التصالح المتبادل بين سلوك الاستهلاك في جانب والواقع الاجتماعي في جانب آخر ، في ظل الظروف والأوضاع التي يكون من أجلها توظيف الضبط الاجتماعي

(٤٢) نذكر على سبيل المثال أن الضبط الاجتماعي في مجتمع الريف ، يسكت ولا يعترض أبدا وقد يبارك ويرضى على تغير سلوك الاستهلاك والباح المستهلكين من ابنائه على طلب المنسوجات الأفضل . وقد ينمى ويطور التغير الذي يدعم هذا السلوك لأنه يعنى تحسين مستوى المعيشة ، ولأن هذا التغير لا يعارض أبدا مع قيم تقاليد أهل الريف ، ولا ينتهك الواقع الاجتماعي المتحفظ . ولكن لا يسكت هذا الضبط الاجتماعي أبدا ويعترض بقوة بل ويعنف شديد أيضا ، عندما تجنح الملابس واستخداماتها الى حد الخلاعة والفجور ، ويعارض هذا السلوك الاستهلاكي المنحرف مع القيم والتقاليد الاجتماعية الريفية المتحفظة .

(٤٣) يحول الضبط الاجتماعي في مجتمع الريف أو في مجتمع المدينة ، الذي تصطنعه التقاليد الاجتماعية والقيم ، دون اختراق أو تجاوز حدود هذه القيم والتقاليد أو يعارض معها . ولا يعبر ذلك عن مبلغ التوافق بين هذه القيم والتقاليد والضبط . ولا يعنى عدم التوافق بينهما ولا يعبر عن شيء أخطر من الخروج على طاعة الضبط الاجتماعي . وعندئذ يستحق هذا الخروج على الطاعة ، العقاب الاجتماعي أحيانا .

توظيفاً ملتزماً غاية الالتزام بترشيده الاستهلاك أو بحمايته (٤٤) .
هذا ، ولا يعبر هذا التصالح فى الاطار الاجتماعى ، عن شىء أهم من
نجاح الضبط الاجتماعى فى أداء المهمة المنوطة به لحساب الهدف الاقتصادى
الاجتماعى . ولا يفضى هذا التصالح الى شىء أهم من التزام سلوك الاستهلاك
حتى لا يطاوع تحريض المتغير الاجتماعى اضرار ، ويوقع به فى موجبات
الخطا الاقتصادى .

Culture Control

ثانيا : الضابط الحضارى

يجسد هذا الضبط الحضارى قوة فعل العامل الحضارى ، Cultural
Commanding Factor (٤٥) فى المكان والزمان ، ومبلغ استجابته للقيم والمفاهيم
والاستيعاب الحضارى ، التى تؤثر فى الممارسة الحضارية وتطلعاتها وسلوكها
على درب الحضارة . ومفهوم أن محصلة القيم والمفاهيم والاستيعاب الحضارى
محصلة متغيرة ، من مكان الى مكان ، ومن عصر الى عصر آخر . ومع ذلك هى
محصلة لا تكف عن التغيير ، سواء كان التغير نتيجة لانجاز التطور الحضارى
فى المكان ، أو نتيجة للاحتكاك الحضارى بين المكان والمكان الآخر . كما لا
تكف عن التغيير أيضا لأن الاستيعاب الحضارى يتفاوت ويتنوع على أوسع
مدى ، وضولا الى حد التفاوت بين الفرد والفرد آخر .

وصحيح أن الضبط الحضارى لا يعترض ابدا ، ولا يحول دون ديناميكية
التغير الحضارى والانتفاع بجدواه ، عندما يكون هذا التغير تغيرا سويا
ومثمرا ، لحساب الحياة الحضارية الأفضل ماديا ومعنويا ، أو لحساب الممارسة
الحضارية الأجدى اقتصاديا واجتماعيا . ولكن الصحيح أيضا أن هذا الضبط

(٤٤) يعبر عن ذلك التصالح فى الاطار الاجتماعى عن مبلغ التوازن الاجتماعى واتزان
الضبط الاجتماعى ، بشأن القبول بالتغير الاجتماعى وهو أمر متوقع ، وبشأن الضبط الاجتماعى
الرشيد لهذا القبول ومبرراته ، وهو أمر يجب الالتزام به .

(٤٥) تفرض القيم والمفاهيم الحضارية على الوجهين المادى والروحى للحضارة ، هذا الضبط
الحضارى . وهى التى تحدد قوة فعله ، ومبلغ ضغطه وتأثيره وجدوى الاعتماد عليه . وقوة
القيم والمفاهيم الحضارية ، سواء كانت من جملة النواهي والمحظورات التى ينهى عنها الاعتقاد
الدينى ، أو كانت من صنع وانجاز التدوق الحضارى الذى يسفر عنه الاقتناع الاخلاقى ، هى
التي تجسد فاعلية هذا الضبط الحضارى . وقد تبلغ قوة ضغط هذا الضبط الحضارى حد الردع
أو الزجر والتوعيد بالعقاب . بل يقترن هذا الضغط المؤثر فى كثير من الاحيان ، بالقبول الصاغر
لامر ونهى وتحذير الضبط الحضارى . ويدفع الخروج المتمرد على طاعة هذا الضبط الحضارى ثمنا
باهظا .

الحضارى ، هو الذى يواجه سوء استخدام المبرر الحضارى كغطاء تتخفى أو تتستر وراءه المتغيرات الأخرى ، التى تسمى الى السلوك الاستهلاكى وتضلله .

وقل أيضا أن هذا الضبط الحضارى هو الذى يواجه سوء استيعاب التغير الحضارى الذى يفرضه التطور الحضارى فى المكان أو الذى يسفر عنه الاحتكاك الحضارى . وهو الذى يواجه سوء توظيف المتغير الحضارى ، الذى يتسلط على نمط الحياة التى تجارى روح العصر ، وتهيب أسلوب وموجبات الاختيار التى تطاوع هذا التغير من عصر الى عصر آخر ، حتى تنصاع لنزوات وأغراء وتحريض وتغريير ، يغرر بسلوك الاستهلاك . بل قل أن هذا الضابط الحضارى هو الذى يرشد توظيف المبرر الحضارى ويروض فعل المتغير الحضارى فى وقت واحد . وعندئذ يكبح جماح هذا الفعل الثانى ، حتى لا يشط أو يشرد سلوك الاستهلاك أو يبطل مفعوله المسىء حتى لا يبرر الخطأ الاقتصادى وانحرافات السلوك الاستهلاكى على مستوى الفرد أو الجماعة .

وهذا معناه أن المتغير الحضارى فى صيغة المتغيرات الأخرى ، يدعو الى تغير سلوك الاستهلاك تغيرا ، نتوقعه من عصر الى عصر ومن مكان الى مكان ومن فرد الى فرد آخر . ويطاوع هذا التغير اغراء وتحريض المتغيرات ، ويتستر وراء المبرر الحضارى . وقد تضلل هذه الدعوة أحيانا السلوك الاستهلاكى . وقد توقع به فى موجبات الانحراف ، وتخرجه عن رشده ، أو عن طاعة الصواب الاقتصادى .

وعندئذ ندرك كيف يتولى الضبط الحضارى مهمته على ثلاثة محاور . وهو يتولى على المحور الأول مهمة الحماية والتصدى لموجبات الانحراف الاقتصادى . ويتولى هذا الضبط الحضارى أيضا على المحور الثانى مسئولية التصدى للانحراف الاستهلاكى . ويتولى على المحور الثالث مهمة اخطر حيث يرشد السلوك الاستهلاكى المنحرف ، ويعيده الى الصواب الاقتصادى .

وتكون حتما مصارعة وأكثر من جولة صراع تتكرر ، بين فعل المتغير الحضارى الذى يشد أزر فعل المتغيرات الأخرى وهو اغراء وتغريير وتحريض فى جانب ، وفعل الضبط الحضارى الذى يشد أزر الصواب الأخرى فى اتجاه المعاكس ، وهو اقناع ونصح وترشيد . وبموجب هذه المصارعة ، وتفاوت قوة ضغط كل منهما أو تفاوت فعل التحريض فى مقابل الترشيد ، تتفاوت النتيجة فى نهاية كل جولة ، تفاوتا شديدا ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة .

وقد ينتصر التغير الحضارى وتتنصر معه المتغيرات الأخرى ، ويحمل ارادة الاستهلاك على التحرر الكامل وعدم الالتزام ويحفز سلوك الاستهلاك على الانحراف أو التمدادى فى الخطأ الاقتصادى . وقد يتفوق الضبط الحضارى وتنتصر له الضوابط الأخرى ، ويحمى ارادة الاستهلاك من غشواية هذا التحرر ، وينتشل سلوك الاستهلاك من سؤات هذا الانحراف . ومع ذلك يجب أن ندرك قيمة يقظة الوعى الحضارى ولماذا وكيف ومتى يجند للعمل فى نصرة هذا الضبط الحضارى . ومن غير هذا الوعى الحضارى أو فى غيبته ، لا يحسن الضبط الحضارى أداء المهمة المنوطة به .

ومن غير أن نكثر كثيرا بهذه المصارعة فى كل جولة ، وكيف ولماذا ومتى تدور وتجرى وقائعها وتبلغ مداها لحساب طرف من الأطراف المعنية ، ومن غير أن نبحت عن موجبات الاندحار أو موجبات الانتصار ، لحساب طرف من هذين الطرفين ، يجب أن ندرك مبلغ الحاجة الى يقظة الوعى الحضارى وانعاشه ، لكى يدعم الضبط الحضارى فى كل جولة من جولات هذه المصارعة . والوعى الحضارى هو الذى يجسد حقيقة الاستيعاب الحضارى ولا يتهاون أو يفرط فى جدوى هذا الاستيعاب لحساب الممارسة الحضارية المادية أو الروحية . وهو فى نفس الوقت الذى يجنده الضبط الحضارى ويعتمد عليه فى أداء المهمة المنوطة به فى هذه المصارعة .

وتجنيد الوعى الحضارى فى صف الضبط الحضارى ، هى الخطوة الأولى الناجحة التى تنهى المصارعة مع المتغير الحضارى نهاية موفقة . وصحيح أن هذا التجنيد أو هذا التوظيف يدعم الضبط الحضارى ويشد أزره ، ليس الى حد التصدى للتغير الحضارى وإبطال مفعوله والركون الى الجمود ، ولكن الى حد السيطرة فقط على فعل هذا التغير الحضارى التى لا تترك له الحبل على الغارب . ويبدو نجاح هذه السيطرة المتوازنة فعلا ، عندما لا يدع الضبط الحضارى فرصة يزين بموجبها التغير الحضارى موجبات الانحراف فى الطلب ، أو فرصة يستتر بموجبها المبرر الحضارى تحريض المتغيرات الأخرى ، لسكى ينكب سلوك الاستهلاك فى الانحراف الاقتصادى على وجهه .

والوصول الى تحقيق أو انجاز هذا الهدف فى ختام كل جولة صراع بين المتغير الحضارى والضبط الحضارى ، هو عين ما يجسد أو يعبر عن حسن توظيف الضبط الحضارى وحسن تجنيد الوعى الحضارى ، من أجل ترشييد الاستهلاك ، أو من أجل كبح جماح الاختيار المتهور فى الطلب ، لحساب الاستهلاك . وما من شك فى أن هذا التوظيف الناجح هو الذى يسد أذننى

الاستهلاك ، ويشنيه عن الاستماع من غير وعى ، لاغراء أو لتحريض التغير الحضارى وتغريره الذى لا يفرغ .

ومن غير يقظة الوعى الحضارى وانتباهه وقدرته على استيعاب الهدف الحقيقى الذى لا يتعمد الحرمان ولا يحبذ التحريم ولا يدعو ابدا الى تكبيل ارادة الاستهلاك ، لا ينجح التوظيف الناجح للضبط الحضارى . بل قل لا تنتهى جولة الصراع نهاية موفقة لحساب الضبط الحضارى . وهذا معناه أن اقتناع الوعى الحضارى بجدوى استجابة السلوك الاستهلاكى ، والتزامه الفعلى بالهدف الذى يتطلع اليه الضبط الحضارى ، هو الذى يؤكد انتصاره (٤٦) .

وقل أن التزام السلوك الاستهلاكى ، أو انصياعه للضبط الحضارى ، نزولا على ارادة الوعى الحضارى وتوجيهاته لا يعنى ابدا الحرمان من ثمرات التغير الحضارى . ولا يعنى أيضا تحريم الانتفاع بهذه الثمرات ، وتكبيل ارادة الاستهلاك ، والاعراض عن ثمرات التطور الحضارى والاعتراض عليها . بل قل هو الالتزام الرشيد الذى يجنب السلوك الاستهلاكى المبالغة أو المغالاة فى الاستجابة لحاجة العصر .

(٤٦) يجسد الضبط الحضارى ، فى حضور الوعى الحضارى ويقظته واقتناعه الرشيد ، مبلغ اعتراض القيم الحضارية السائدة والمعمول بها على سلوك الاستهلاك المنحرف . وهو الذى يتولى مسئولية تنقية محصلة الاحتكاك الحضارى من الشوائب التى تتعارض مع القيم الحضارية ويعترض على العمل بها من غير وعى . ونذكر على سبيل المثال ، أن الضبط الحضارى يسكت تماما ولا يعترض على سلوك الاستهلاك ، الذى يقلع عن طلب المشروبات المحلية فى بلده وفى اطار حضارته الاسلامية وقيمها المعمول بها ، ويقبل بموجب التغير الحضارى وحاجة العصر ، على طلب المشروبات الفاخرة الخفيفة المستوردة . وهو لا يعترض أصلا ، لأن هذا التحول أو أن هذا التغير ، لا يتعارض أبدا مع القيمة الدينية الحضارية فى المجتمع المسلم . بل قل انه لا وجه حقيقى للاعتراض أو طلب الاعراض . ولكن هذا الضبط لا يسكت أبدا ويعترض بشدة على المستهلك المسلم ، عندما يسفر هذا التحول فى السلوك الاستهلاكى عن الاقدام على طلب المشروبات الكحولية المسكرة . ويتبنى هذا الاعتراض الشديد على أساس أن هذا التغير الذى تأخذ به الممارسة الاستهلاكية وتتستر وراء المبرر الحضارى وحاجة العصر ، يتعارض تماما مع النهى الدينى . ويعتبر النهى الدينى عن تناول الخمر ، هو عين ما يعبر عن الضابط الحضارى ، ويكون النهى الدينى والتحريم هو كل وسائله وأدواته لضبط هذا السلوك الاستهلاكى . ويعبر هذا المنل على كل حال . عن مبلغ التوازن الحقيقى ، بين منطق اباحة التغير والاستجابة للمتغير الحضارى والأخذ به دون اعتراض له ما يبرره ، ومنطق توظيف الضبط الحضارى لحراسة هذه الاباحة والاعتراض على أى تجاوز يتجاوز أن يخترق القيم الحضارية من غير مبرر .

وفى مثل هذا الوضع ، يكون التصالح الحميد بين السلوك الاستهلاكى الملتزم فى جانب ، ومتغيرات الواقع الحضارى المتطور فى جانب آخر ، تحت مظلة كل الظروف التى يكرس من أجلها الضبط الحضارى لحماية المستهلك من نزوات الطلب ، أو لترشيده واعادته الى الصواب الاقتصادى . ولا يعبر هذا التصالح عن شىء أهم من نجاح الضبط الحضارى ، فى السيطرة على سلوك الاستهلاك ، حتى لا يطاوع المستهلك المتغير الحضارى ويستمتع لاغرائه أو لتبريره ، من غير وعى ، ويوقع به فى بعض موجبات الخطأ الاقتصادى .

Economic Control

ثالثا : الضبط الاقتصادى

يجسد هذا الضبط قوة فعل أو تأثير العامل الاقتصادى الحاكم Economic Commanding Factor فى أوضاع الواقع الاقتصادى فى المكان . كما يجسد أيضا مبلغ الاستجابة للمنطق الاقتصادى الرشيد ، وتحريضه المؤثر على حركة الحياة فى إطار العلاقة بين الدخل والانفاق من ناحية ومستوى المعيشة من ناحية أخرى .

وصحيح أن فعل هذا العامل الاقتصادى غاية فى القوة سلبا وإيجابا . وصحيح أن التغير الاقتصادى يؤثر على قوة هذا العامل الاقتصادى الحاكم الذى يصطنع الإطار المحبوك للواقع الاقتصادى حسب حاجة العصر (٤٧) . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن الضبط الاقتصادى لا يحول دون حدوث التغير الاقتصادى ولا يعترض على سبل ديناميكيته المؤثرة على الواقع الاقتصادى ، وهو تغير سوى أو ضحى لا غبار عليه وخاصة عندما يبتغى ما هو أفضل اقتصاديا لحساب الفرد أو لحساب المجتمع .

هذا ، ولا يواجه الضبط الاقتصادى التغير الاقتصادى مواجهة صارمة وحاسمة تتبغى تجميده أو بطلان مفعوله . بل قل أن هذا الضبط

(٤٧) يفرض الواقع الاقتصادى فى المكان والزمان ، بكل ما ينطوى عليه من قواعد وأسس تنظمه ، وبكل ما يركن اليه من منطق ومفاهيم تدعمه ، هذا الضبط الاقتصادى . وقوة وسلامة وصلاية عود هذا الواقع الاقتصادى ، سواء كانت مبنية على رسوخ البناء الاقتصادى وقوة عوامل وموجبات الرسوخ ، أو كانت مبنية على انتظام النمو الاقتصادى وقوة عوامل وموجبات النمر ، هى التى تجسد قوة فاعلية العامل أو العوامل الاقتصادية الحاكمة . وتشدد هذه القوة أزر الضبط الاقتصادى الذى يصل تأثيره الى حد التطويق والردع . ويقترن هذا التأثير الذى يتجاوز الترشيح الى التطويق فى الغالب ، بقبول الاستهلاك عن طيب خاطر أحيانا ورغم أنه أحيانا أخرى لمفعول الضبط الاقتصادى .

الاقتصادى ، يتصدى فقط للتغير الاقتصادى الذى يتسلط على نمط الحياة وعلى أسلوب وموجبات الطلب واختياره التى تطاوع هذا التغير ، وتنصاع لنزواته أو لتحريضه أو تستمع وتنصت من غير وعى لتغريزه بالسلوك الاستهلاكى وتضلله . وقل أيضا أن قوة فعل هذا الضبط الاقتصادى تحسم الموقف الاقتصادى . وهى التى تكبح جماح التغير الاقتصادى أو تجهضه وتبطل مفعوله ، أو هو الذى يرشد وتوظيف هذا المتغير حتى لا يبيع أو يبرر من غير وعى الخطأ الاقتصادى .

وهذا معناه أن المتغير الاقتصادى ، فى صحبة المتغيرات الأخرى ، يدعو الى ويبرر تغير سلوك الاستهلاك . وقد تهدى هذه الدعوة سلوك الاستهلاك وتسدد خطاه وتشدد أزره وتحسن مستوى المعيشة على درب الصواب الاقتصادى . وقد تتستر هذه الدعوة وراء المبرر الحضارى وتشرد حتى تضلل سلوك الاستهلاك تضليلا خطيرا ومثيرا ، وتحسن مستوى المعيشة تحسينا مزيفا ، وتوقع بالمستهلك فى صميم الانحراف الاقتصادى . وعندئذ يبدو كيف يبارك الضبط الاقتصادى الهدى والرشاد أحيانا ويحميه من الخطأ ، وكيف يتصدى أحيانا أخرى ويعترض ويعارض ، ويتولى ترشيد المستهلك وانتشاله من الانحراف الاستهلاكى .

ويخوض الضبط الاقتصادى معركته من أجل الوقاية أحيانا ، ومن أجل العلاج أحيانا أخرى . وينبغى أن يضم الوعى الاقتصادى بصفة خاصة الى صفه لكى ينتصر به وله وصولا الى الهدف . بل قل هو يصارع ويجند الوعى الاقتصادى لكى يصارع فى صفه ، من أجل ترشيد سلوك الاستهلاك أو حمايته من فعل المتغير الاقتصادى ، فى المكان والزمان ، وتكون هذه المصارعة ، فى كل جولة وعلى كل جبهة وعلى كل مستوى ، حامية ، بين فعل المتغير الاقتصادى الذى يضلل سلوك الاستهلاك وتشدد أزره المتغيرات الأخرى فى جانب ، وفعل الضبط الاقتصادى الذى يعمل فى الاتجاه المضاد ويعترض على التضليل فى جانب آخر .

وبموجب هذه المصارعة بين الأطراف المعنية فى حضور الوعى الاقتصادى أحيانا وفى غيبة الوعى الاقتصادى أحيانا أخرى ، تتفاوت النتيجة تفاوتاً شديداً ، لحساب الاستهلاك وسلوكه . وقد ينتصر المتغير الاقتصادى ، وتنصر له ومعه المتغيرات الأخرى ، وتغزى أو تحرض المستهلك فى غيبة الوعى الاقتصادى ، وتزين لسلوكه الخطأ وتحمله على التهور والتحرر والتمادى فى الانحراف الاستهلاكى أحيانا . وقد ينتصر الضبط الاقتصادى وينتصر له

ومعه الوعي الاقتصادي اليقظ ، ويحصى المستهلك ويصون سلوكه من الغواية والضلال ويجنبه سوءات الانحراف الاستهلاكي أحيانا أخرى .

ومن غير أن نكثر كثيرا بهذه المصارعة ، وكيف تدور وتمضي جولاتها وتبلغ مداها ، في حضور الوعي الاقتصادي أو في غيبته ، يجب أن ندرك لماذا وكيف ومتى ومن ينتصر على من . ومن غير أن نبحث أو أن نتحرى عن موجبات الانتصار أو الانحجار في جولات هذه المصارعة يجب أن ندرك مبلغ الحاجة الى انعاش ودعم وتقوية فعل وعزم الضبط الاقتصادي لتأييده وتأكيد انتصاره في هذه المصارعة . ولا شيء أبدا يدعم الضبط الاقتصادي ويشده أزره ويقوى فعل قبضته ، أهم من الوعي الاقتصادي .

ويجيد الوعي الاقتصادي حساب قيمة الهدف الذي يتطلع اليه الضبط الاقتصادي . كما يحسن هذا الوعي الاقتصادي تقويم الوضع الاقتصادي واستشعار مبلغ الحاجة الى الضبط الاقتصادي من أجل الوقاية أو من أجل العلاج . ومع ذلك ينبغي أن نجيد توظيف الوعي الاقتصادي وتجنيد في دعم الضبط الاقتصادي ، ليس الى حد التصدي للمتغير الاقتصادي وإبطال مفعوله والاعتراض عليه والاعراض عنه وأجهاضه تماما ، ولكن مجرد السيطرة الرشيدة على فعل هذا المتغير وكبح جماح تأثيره الرديء على المستهلك وعلى سلوك الاستهلاك .

والوصول الى تحقيق هذا الهدف المتوازن ، هو عين ما يعبر عن مسئولية الوعي الاقتصادي الكاملة عن حسن توظيف الضبط الاقتصادي وأداء المهمة المنوطة به (٤٨) ، في ترشيده الطلب أحيانا أو في وقاية وحماية

(٤٨) يجسد الضبط الاقتصادي الاعتراض الاقتصادي الواعي على سلوك الاستهلاك غير الرشيد . ويمارس الضغط والاستنكار ضد المستهلك الذي ينصاع ويستمع للمتغيرات من غير وعي فتضله . ونذكر على سبيل المثال - أن الضبط الاقتصادي يسكت عن ، ولا يعترض على التغير في سلوك المستهلك أحيانا ، لأنه لا يتعارض فعلا مع قدرته على الاتفاق ، أو لأنه لا يؤثر على مستوى المعيشة الى حد الضرر . ولكن هذا الضبط لا يسكت أبدا ويستعين بالوعي الاقتصادي ويعترض على سلوك المستهلك اعتراضا شديدا ، عندما يقدم على اتفاق غير رشيد ، يهدد مدخراته ويهددها من أجل مستوى معيشي أفضل لا يستطيع أن يحافظ عليه لأنه زائف ، أو عندما ياجأ المستهلك الى الافتراض لحساب البذخ والاسراف الذي يطلبه مستوى المعيشة الكاذب لأنه ليس هو المستوى الحقيقي الذي يكتله أو يحققه الدخل الفعلي ، وقدرة المستهلك على الاتفاق .

المستهلك أحيانا أخرى . كما هو مسئول أيضا عن توظيفه في كبح جماح الاختيار في الطلب ، حتى يثنيه عن عزمه أو يرجعه عن اصراره أو ينهيه عن ممارسة السلوك المنحرف الذي يضره أو يضر به المتغير الاقتصادي .

وفضلا عن ذلك يجب أن ندرك - بكل الضرورة - مبلغ وحقيقة استجابة المستهلك لهذا الضبط الاقتصادي والدخول في طاعته . واحتمال التفاوت في هذه الاستجابة بين الأفراد ، هو احتمال وارد بكل تأكيد . ويبتنى هذا التفاوت في هذه الاستجابة على اختلاف موجبات هذه الاستجابة من فرد الى فرد آخر أولا ، وعلى مبلغ حظه من الوعي الاقتصادي الذي يدخله في طاعة الضبط الاقتصادي . وهذا معناه أن هذه الاستجابة تعتمد كثيرا على انتباه ويقظة الوعي الاقتصادي وحسن ادراك وتقويم نتائج هذه الاستجابة ، في الظروف التي تستدعي حماية المستهلك من الخطأ أو التي تستوجب التزام سلوك الاستهلاك بالصواب الاقتصادي والعدول عن الخطأ .

وقل أن التزام سلوك الاستهلاك الاقتصادي بالصواب الاقتصادي وعدم العدول عنه ، وأن انصياع السلوك الاستهلاكي المنحرف للضبط الاقتصادي والاستماع اليه والعدول عن الانحراف بموجب الوعي الاقتصادي ، لا يعنى في الحالتين الحرمان من ثمرات التغير الاقتصادي حسب حاجة العصر . كما لا يعنى أبدا بالضرورة تحريم أو تجريم هذا التغير الاقتصادي والاعتراض عليه . ولا يعنى بعد ذلك كله ، تكبيل ارادة الاستهلاك ، ولوى ذراع المستهلك ، واستنكار هذا التغير الاقتصادي الذي يجارى حاجة العصر والاعراض الشديد عنه .

بل قل - بكل الثقة - أن هذا الالتزام وهذا الانصياع ، يجسدان التصالح الأنسب ، بين المستهلك وسلوكه الاستهلاكي في جانب ، وحقيقة الواقع الاقتصادي تحت مظلة الظروف التي تستوجب التوازن بين موجبات التغير وموجبات الضبط في جانب آخر . ويكون هذا التصالح في الواقع من أجل ترشيد الاستهلاك وليس من أجل حرمانه . ولا يعبر هذا التصالح عن شيء أهم وأجدى من نجاح الضبط الاقتصادي في كسب ثقة الوعي الاقتصادي والعمل المشترك في ترويض المستهلك وارضائه وفي تحسين سلوكه ، حتى لا يطاوع المتغير الاقتصادي ويستمتع لاغرائه المثير ، حتى يوقع به في موجبات الانحراف الى الخطأ الاقتصادي في المكان والزمان .

رابعاً : الضبط النفسى Self Control

هذا الضابط ، هو سيد الضوابط الاختيارية جميعاً . وتفرض النفس البشرية بكل ما تنطوى عليه من إرادة وعزم وتصميم ، وما تنزع إليه من أهواء وغواية ، وما تشهد التجربة الحياتية والعلاقة مع الآخرين ، عوادل كثيرة متشابكة . ويتبنى الضبط النفسى على أساس هذه العوامل المتشابكة . ويتفاوت هذا الضبط النفسى من فرد الى فرد آخر ، الى حد كبير ، وخاصة من حيث السيطرة على ذات الفرد واتجاهاته ونزعاته (٤٩) .

وتدرك النفس البشرية العادية - غير المريضة أو المعتلة - قوتها . كما تدرك أيضاً جدوى أو قيمة الوعي الاجتماعى والوعى الاقتصادى والوعى الحضارى ، وتعتمد عليها فى دعم وتقوية وتنشيط فاعلية وقدرات هذا الضبط النفسى الذاتى ، فى مواجهة كل موقف بالقدر الذى يناسبه . وفى مواجهة الطلب لحساب الاستهلاك ، يملك الضبط النفسى ، فى الحقيقة زمام التصرف كله أو زمام السلوك الاستهلاكى . بل قل انه هو الذى يملك الأمر والنهى ، ويملك السيطرة على هوى النفس ، لدى اصدار قرار الحصول على الطلب ، لحساب الاستهلاك ، ولدى وضع هذا القرار موضع التنفيذ .

ويتخذ الضبط النفسى مكانه المناسب ، ويحتل مكانته المرموقة بين كل أنواع الضبط الأخرى ، لأنه هو الذى يسيطر على ويجاوب على هوى النفس فى وقت واحد . وهذا معناه أنه هو الذى يضبط فى نهاية المطاف الاختيار الحقيقى لسلوك الاستهلاك . ويتراوح هذا الاختيار الذى يبتنى عليه اصدار القرار ، بين القبول بالضبط الذى يرشد سلوك الاستهلاك أو يقوم فى جانب ، والقبول أو الانصياع للمتغيرات التى تضلل المستهلك وتوقع سلوكه فى الخطأ الاقتصادى فى جانب آخر .

(٤٩) تبدو فاعلية هذا الضبط النفسى من غير حدود . بل قل انه فى غاية المرونة . ويتغير عادة مع تغير الحالة النفسية السريع . ولا تخذل هذه الفاعلية إرادة النفس أو هواها أبداً ، الا اذا كانت النفس قلقة أو غير مطمئنة ، أو مترددة وهى تتخبط ، وتصل هذه الفاعلية أحياناً ، الى حد القبول الاختيارى بالقرار الذى يمليه ويسيطر عليه الضبط النفسى ، من أجل ترشيد سلوك الاستهلاك . وتصل هذه الفاعلية أحياناً أخرى الى حد فرض واملاء القبول الصاغر للضبط الشديد الذى يبطل مفعول هوى النفس ويكبح جماح شهوة الطلب المستعمره ويطفئها . ونجاح هذا الضبط النفسى فى أداء الدور المطلوب به ، هو علامة على قوة الإرادة . كما هو علامة أيضاً على الاقتناع الذاتى والتصالح الحقيقى والسوى مع النفس .

ووصول هذا الضبط الى درجة الاقتناع الذاتى ، بشأن هذا الاختيار معناه عدم التردد . وهذا هو الوضع الذى يهيم فيه لكل الصواب والاختيار أن تمضى وتفعل فى أداء دورها المنوط بها . وهو أيضا الوضع الذى يتيقظ فيه الوعى الذاتى ، ويوقظ معه سائر أنواع الوعى الاجتماعى والاقتصادى والحضارى استعدادا لاتخاذ القرار . بل قل أن هو الذى يصطنع فى حضور هذا الوعى ، من الضبط الاجتماعى والضبط الاقتصادى والضبط الحضارى ، منظومة الضبط المتكاملة . وتعمل هذه المنظومة فى تناسق بديع لا يعرف النفور أو التنافر ، وتمسك بزمام المستهلك وتحمل سلوكه أحيانا وترشده أحيانا أخرى .

وصحيح أن الضبط النفسى السوى ، لا يحول دون حسن الاختيار وتذوق السلعة المعنية ، ولا يقف عقبة فى مجالات استشعار رضا النفس . وصحيح أيضا أن هذا الضبط لا يعترض أو لا يعرض عن سبيل التغير والتنوع فى أهداف هذا التذوق والمتعة . ولكن الصحيح بعد ذلك أنه ، أن هذا الضبط النفسى السوى ومبعثه النفس السوية المطمئنة ، هو الذى :

١ - يعرف كيف يكفل الاستجابة التى توقظ الوعى بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، لكى يدعم ويشد أزر الوعى النفسى ويقوى عزيمة أو ارادة النفس .

٢ - يعرف كيف ينسق بين هوى النفس ونزواتها والاختيار فى الطلب من جانب ، وفعل الضبط الاختيار الذى يرشد هذا الهوى فى جانب آخر ، ولا تتركه لكى يطاوع اغراء المتغيرات التى تضلل ، وتغرر بسلوك الاستهلاك .

وهذا معناه أن المتغير النفسى ، وهو يتقلب بين الأمر حينئذ والنهي حينئذ آخر ، يشترك أو يوظف المتغيرات الأخرى فى الدعوة الى تغير سلوك الاستهلاك . وقد تغرر هذه المتغيرات بالمتغير النفسى ذاته ، وتوسوس له . ومن ثم يتسبب فى إثارة هوى النفس ، فتضلل السلوك الاستهلاكى تضليلا خطيرا ، حتى توقع به فى موجبات الانحراف أو حتى تخرجه على طاعة الصواب الاقتصادى .

وهكذا نفهم جيدا قيمة أو جدوى الضبط النفسى ، وكيف يروض المتغير النفسى ويسيطر عليه . بل هو يتولى كبت هوى النفس الذى يبدو

وكأنه الوسواس الخناس الذى يزين الخطأ الاقتصادى . بل قل أنه يتخذ من الوعى الاجتماعى والحضارى والاقتصادى وضوابطه الفعالة ، وسيلة ، لكى تدعم ارادة النفس القوية فى مواجهة هوى النفس ونزواتها المتسببة .

وقل - بكل اليقين - أيضا أن فاعلية هذا الضبط النفسى أقوى من فاعلية أى ضبط اختياري آخر . وتشهد هذه الفاعلية القوية أزر المستهلك ، فى حلبة المصارعة ، بين المتغيرات التى تترك لهوى النفس ولغوايتها الجبل على الغارب ، ولا تسالها من ناحية ، والضوابط التى ترشد وتقوى ارادة النفس ولا تترك لها فرص الانحراف وأبوابه مفتوحة وتراجعها من ناحية أخرى .

وهذا معناه أن الضبط النفسى ، يتحالف مع كل الضوابط الأخرى ، ويقودها فى الاتجاه الصحيح . وبموجب هذه القيادة ، تشتد قوة وفاعلية الضبط الاختياري الى حد ملحوظ . ويهدى هذا الضبط ، فى حضور الوعى الذى يعمل فى صفه وينتصر له ، من فعل وتأثير واغراء وتغريير المتغيرات . ومن ثم يمكن أن ندرك جدوى هذا الضبط النفسى وهو يقود هذا التحالف

وهذا معناه أيضا ، أن الضبط النفسى هو الذى ينتصر على هوى النفس التى تبرر شهوة الطلب . وينبغى أن يحسن المستهلك توظيف ارادة النفس بكل موجبات الوعى ، فى دعم هذا الضبط النفسى ، ليس الى حد الحرمان أو الى حد التحريم أو تجريم شهوة الطلب والاستهلاك ، ولكن الى حد السيطرة الواعية على فعل هذا الضبط وسلطانة القوى على الضوابط الأخرى التى يقودها ، من أجل حماية المستهلك وترشيده ، أو من أجل تعديل سلوك الاستهلاك على درب الصواب الاقتصادى .

ووصول الفرد الى تحقيق هذا الهدف النفسى الجيد ، هو أفضل ما يعبر عن قوة ارادة النفس . وهذا أفضل ما يعبر أيضا عن صحيان الوعى الذاتى واستعداده لتحسين ارادة النفس ضد هوى النفس . بل قل بعد ذلك كله أنه أفضل ما يعبر دائما عن حسن توظيف كل الضبط الاجتماعى والحضارى والاقتصادى فى تناسق فعال مؤثر بديع ، يحمى المستهلك من هوى نفسه ويرشد الاستهلاك . وهل هناك أقوى من التزام ارادة النفس بفعل الضبط النفسى ، وهو على رأس كل أنواع الضبط الاختياري الأخرى ، التى تنهى وتعترض على الخطأ الاستهلاكى ؟

وما من شك في أنه لا استجابة أو لا طاعة لنصح كل الضوابط الاختيارية الأخرى التي توظف لحماية المستهلك أو لترشيده سلوكه ، من غير فعل الضبط النفسى . وهو - كما قلنا - الضبط الذى يؤهل الفرد عند الطلب أو اختيار الطلب لهذه الاستجابة . وتكون هذه الاستجابة قبل كل شيء وبعد كل شيء مبنية على اقتناع النفس واطمئنانها ، وعلى قوة ارادة النفس ، وترفعها عن الاستماع الى موجبات الانحراف .

وفضلا عن ذلك كله ، ينجح الضبط النفسى نجاحا حقيقيا وحاسما ، عندما يضع سلوك المستهلك فى أقصى حالات الاتزان تجاه الالتزام . وهذا الاتزان تجاه الالتزام هو الوضع الاقتصادى الأمثل . وفى هذا الوضع الاقتصادى الأمثل ، يعرف المستهلك جيدا ما يلى :

١ - كيف يطاوع السلوك الاستهلاكى حاجة المتغير الاجتماعى ، من غير عصيان أو تمرد على فعل الضبط الاجتماعى .

٢ - كيف يطاوع السلوك الاستهلاكى مبررات المتغير الحضارى ، من غير عصيان أو تمرد على فعل الضبط الحضارى المادى والروحى .

٣ - كيف يطاوع السلوك الاستهلاكى اتجاه المتغير الاقتصادى ، من غير عصيان أو تمرد على فعل الضبط الاقتصادى .

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى الأمثل ، يحقق الاتزان تجاه الالتزام النفسى ، أقصى درجة من الرشاد فى الطلب . وبموجب هذا الاتزان الذى تقتنع وترضى عنه النفس وتطمئن اليه وتلتزم به ، لا يحرم سلوك المستهلك من الأخذ برفق ودون اسراف ، بموجبات التغير الاجتماعى والحضارى والاقتصادى والاستجابة المرنّة لها . وبموجب هذا الاتزان أيضا لا يخرج السلوك الاستهلاكى عن طاعة الضبط الاختيارى الذى يسده خطاه على درب الصواب الاقتصادى . وهل هناك أرشد ممن يأخذ برفق ومرونة لا تتماذى فى الاستماع الى اغراء المتغيرات ، ومن يستمع باقتناع النفس الى الضبط الاختيارى ويطاوعه ولا يتهرب منه ؟

* * *

ومهما يكن من أمر ، فإن توظيف كل هذه الأنواع من الضبط الاختيارى فى منظومة فعل وعمل سوى نشيط ومنسق ، يقودها انضبط النفسى أو

الذاتى ، هو التوظيف الناجح والمفيد . ومع ذلك يبقى اعتماد هذا التوظيف الناجح من أجل الانضباط الذى يرشد سلوك الاستهلاك أو الذى يحميه ، رهنا على استعداد الوعى الفردى والوعى الجماعى بكل أبعادهما الاجتماعية والحضارية والاقتصادية ، لدعم الضبط النفسى . وقل أن هذا الضبط الاختيارى ، يخاطب الوعى وينشطه ويبصره ويستنفره ويطلب معونته . ويتولى الوعى عندئذ مهمة وضع قواعد الضبط موضع التنفيذ والزام السلوك الاستهلاكى بها .

ومن ثم لا يجنح الضبط الاختيارى الذى يوكل الأمر كله للوعى ، إلى أساليب الردع أو الزجر أو العقاب الشديد . بل يترك للوعى اليقظ أن يثنى سلوك الاستهلاك عن موجبات الانحراف عن الصواب الاقتصادى ، ويقنعه . وما الوعى اليقظ إلا ادراك فعلى بموجبات الانحراف ، وادراك فعلى أيضا بمخاطر هذا الانحراف عن الصواب الاقتصادى .

والفرق كبير جدا ، بين سلوك استهلاكى يثوب إلى رشده أو يلتزم بموجبات الصواب ، ويطاوع الوعى الذى يضع الضبط الاختيارى موضع التنفيذ وهو موقن بجدوى هذه الطاعة ، وسلوك استهلاكى لا يثوب إلى رشده ، ولا يمثل لغير الضبط الاجبارى ، وهو فاقد الوعى الصحيح بجدوى الانضباط على درب الصواب الاقتصادى .



الضبط الاجبارى للاستهلاك Compulsary Control

يتعذر فى بعض الأحيان صحيان الوعى أو استجابته ، والاعتماد على الضبط الاختيارى للاستهلاك . بل قد يتعذر السيطرة على سلوك الاستهلاك المنحرف ووقفه عند حد معقول . وقد لا يطاوع سلوك الاستهلاك المنحرف هذا الضبط الاختيارى . ويتهرب الوعى فى كثير من الأحيان من الالتزام بهذه المسئولية ، ويرفض الاستماع عن اقتناع ذاتى بأهداف هذا الضبط الاختيارى . ويبرر هذا التهرب أو هذا الشرود عندئذ ، اللجوء إلى استخدام الضبط الاجبارى . وما لا تدركه بالاحسان ، تتداركه عصا السلطان .

ويوظف هذا الضبط الاجبارى توظيفا مباشرا أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى ، فى إطار الحاجة إليه . وهو ضبط موجه فى غيبة الوعى أو فى حضوره على حد سواء . ويواجه هذا الضبط سلوك الاستهلاك المنحرف ،

الذى لا يكبح جماحه النصح والترشيد ، والذى لا يملك نفسه ويفقد صوابه ، عندما تغريه أو تغرر به المتغيرات • ولا تستهدف هذه المواجهة غير سيطرة الضبط الاجبارى ، واعادة السلوك الاستهلاكى المنحرف الى صوابه •

وفى الأوضاع الاقتصادية التى ينكب فيها المستهلك على مستوى الجماعة ، فى الانحراف الاقتصادى ، يهتز البناء الاقتصادى فى الدول وتتضرر المصلحة الاقتصادية المشتركة • وفى الأوضاع الاقتصادية التى يطاوع فيها سلوك الاستهلاك على مستوى الفرد هواء ونزواته ، حتى ينتهك الاتزان الاقتصادى بين العرض والطلب ، يتخبط مستوى معيشة الفرد ومصيره الاقتصادى • ومن ثم يتعين اللجوء الى الضبط الاجبارى وتوظيفه •

وقل - بكل اليقين - أنه فى غيبة الوعي بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والحضارية ، ينحرف المستهلك ، ولا يفيد الضبط الاختيارى فى كثير من الأحيان • وفى غيبة الاستعداد النفسى للعناية بالذات والمحافظة على مستوى المعيشة ، لا يعدل سلوك الاستهلاك على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، عن انحرافاته أبدا • وأخطر الخطر أن يتأتى هذا الانحراف والمستهلك لا يدرك ولا يريد أن يدرك حقيقة هذا الانحراف ، فيصر عايشه ويرفض الضبط الذى يريد أن يتداركه •

ومن ثم يستوجب الأمر التحول من مرحلة يعتمد فيها الضبط على الترشييد والنصح وتحريض الوعي لكى يتدارك المستهلك أوضاعه المتردية ، الى مرحلة أخرى يعتمد فيها الضبط على التطويع والردع الشديد الذى يتدارك أوضاع المستهلك المتردية • ولا يكبح جماح سلوك الاستهلاك المنحرف ، الذى يستعصى على الترشييد ولا يستمع اليه ويطاوعه ، غير الضبط الاجبارى • وهو من غير شك الضبط الذى يمسك بزمام المستهلك ولا يفلته ويعرف كيف يطوعه لكى يطاوع ، وكيف يردعه لكى لا يصر على الانحراف •

وفى معظم الدول النامية ، التى تكرر الدولة فيها عمليات التنمية لاعادة البناء الاقتصادى ، أو لدعم التركيب الهيكلى للبناء الاقتصادى ، تستهدف الخطط زيادة وتحسين الانتاج ، وتحسين الخدمات ، وتحسين أحوال الناس جميعا ومستوى معيشة الفرد • ويصاب الاستهلاك بملوثة ويطيش صوابه فى اطار التطلع الى مستوى المعيشة الأفضل ، ويهدر

سلوك الاستهلاك المنحرف هذه الزيادة ويرهق الخدمات • بل قل أن المستهلك يقع ضحية الاستماع للمتغيرات والمبرر الحضارى الذى يغرر به ويغريه ويزين له موجبات الانحراف • وعندئذ يسوء سلوك المستهلك ويزداد انحرافا ويتمادى فى الهوس والتهور لدى اختصار المطالب الاستهلاكية ، حتى يبلغ حد الادمان •

والادعاء بتحسين مستوى المعيشة وازدحام السلع الكمالية الى قائمة الضروريات فى مثل هذه الحالة ومن غير مبرر اقتصادى سليم ، ادعاء باطل من أساسه • بل هو ادعاء يغالط الواقع الاقتصادى ويتجاوز حد مستوى المعيشة من غير حق • وهو ادعاء يحمل فى أحشائه الخطر ، لأن زيادة الانفاق من أجل الحصول على الطلب من غير مبرر اقتصادى - زيادة الدخل - يزلزل مستوى معيشة الفرد المزيف ، ويلتهم كل زيادة فى الانتاج • كما يدعو استخدام المرافق والخدمات فى ظل هذا الادعاء بتحسين مستوى المعيشة ، الى ارهاق الخدمات ارهاقا شديدا ، حتى تنهالك قبل أن يمضى أو ينتهى عمرها الافتراضى • وهذا هو عين ما يعبر عن سوء سلوك الاستهلاك الذى يضلل الادعاء ويتمادى فى الخطأ الاقتصادى •

وصحيح أن مناخ التفاؤل الاقتصادى الشديد الذى تبشر به عمليات التنمية ، فى كثير من الدول النامية ، يفتح شهية الاستهلاك ، ويدخل فى روع المستهلك من غير حساب أن من حقه أن يرفع مستوى معيشته ، وينمى استعداد سلوك الاستهلاك للتهور فى طلب هذه الغاية ، حتى ينحرف • والويل للفرد والويل للمجتمع والويل كل الويل للبناء الاقتصادى الذى يتحمل سوءات وضغوط هذا الانحراف •

وصحيح أن الاستماع للمتغيرات التى تلهب ارادة الطلب وتوسوس فى أذن المستهلك ، وتزين له ، فى غيبة الوعي للفرد أو للجماعة على حد سواء ، يصطنع كل موجبات الانحراف الاستهلاكى • والويل للمستهلك الفرد والويل للمجتمع المستهلك ، والويل كل الويل لكل من يقع ضحية سهلة لهذا الانحراف الاستهلاكى الذى يطاوع هوى النفس ونزواتها •

ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن خطط التنمية هى بذاتها التى ترتكب أبشع الأخطاء وتوقع المستهلك - بكل حسن النية - فى الانحراف • ويشتمل هذا الخطأ أصلا فى اشاعة التفاؤل الشديد الى حد يشل أو يبطل مفعول استشعار حقائق الواقع الاقتصادى ، ويجمد مفعول الضبط

الاختياري . أما الخطأ الذي لا يغتفر فهو أن هذه الخطط التنموية لا تقيم وزنا ولا تلتفت بصندوق وموضوعية الى صيغ النمو المتوازي والمتزامن والمتوازن بين الانتاج والاستهلاك على صعيد الدولة الا بعد فوات الأوان . ومن ثم تشترك خطط التنمية ، من غير قصد ، أو من غير وعى ، أو بحسن نية ، فى انعاش وحفز واثارة ، كل موجبات هذا الانحراف الاستهلاكى .

وفى مثل هذا الوضع الاقتصادى الذى تختل فيه العلاقة ويفتقد التوازن بين نمو معدلات الانتاج ونمو معدلات الاستهلاك ، تصبح الحاجة حيث لا يجدى أو لا يفيد الضبط الاختياري ، الى الضبط الاجبارى أكثر من ملحة . وحيث لا يفلح الضبط الاختياري فى صحبة الوعي فى كبح جماح سلوك الاستهلاك واعادته الى رشده أو صوابه ، لا ينفع غير الضبط الاجبارى .

وتعلق على الضبط الاجبارى كل الآمال ، وهو يتدارك هذا الانحراف الاستهلاكى ، ويتصدى له على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة . ويوظف هذا الضبط الاجبارى توظيفا مباشرا ، على أمل أن ينشط فاعلية الضبط الاختياري ويصعد قدرة الوعي والاستعداد النفسى أو الذاتى على ابطال مفعول موجبات الانحراف الاستهلاكى والاقلاع عنها . ولكن هذا التوظيف يستهدف فى الواقع أن ينشط الضبط الاجبارى لكى :

١ - يسيطر على هوى النفس ونزواتها الأمارة بالسوء والانحراف فى الخطأ الاقتصادى .

٢ - يدعم ارادة النفس وقدرتها على التصدى ومقاومة موجبات الانحراف فى الخطأ الاقتصادى .

٣ - يمسك بزمام المتغيرات ويحسن توجيهها ، ويخفض معدلات تحريضها وتلاعبها وضغوطها على سلوك الاستهلاك المنحرف .

وتتولى قوة خارجية تماما أمر هذا الضبط الاجبارى . وتبدو هذه القوة الخارجية منفصلة عن ارادة النفس ، وهى تسيطر عليها وتضعها فى موضع الالتزام . وتفرض هذه القوة الخارجية هذا الضبط الاجبارى ، وتباشر تنفيذ كل المهام المنوطة به ومراقبته على الدوام ، على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة . ومباشرة هذا التنفيذ والمراقبة ، تجسده مبلغ العناية بسلوك المستهلك وحسن التعامل مع العرض .

وفى نفس الوقت الذى ينكب فيه هذا الضبط الاجبارى على تفريغ موجبات الانحراف الاستهلاكى من مضامينها وعلى تجميد ووقف سريان مفعولها المضلل ، يتصدى أيضا بكل الصديق لاشاعة وتطبيق وسريان مفعول موجبات الاعتدال فى الممارسة الاستهلاكية . ويعبر توظيف الضبط الاجبارى على هذين الوجهين المتكاملين فى وقت واحد ، عن مفهوم تطويع الاستهلاك . ويتجاوز هذا التطويع الحد الذى يقف عنده ترشيد الاستهلاك ، لانه يفرض على المستهلك أن يطاوعه .

وهكذا يتصدى التطويع بموجب هذا الضبط الاجبارى بكل الخزم للانحراف ، ويكبح جماح سلوك الاستهلاك الذى يشرد أو يضل ، ولا يرجعه وعى عن انحرافه . وهو أيضا الذى يحمى هذا السلوك من اغراء المتغيرات ، ويلزمه بالاقلاع عن الاستماع المطيع لموجبات الانحراف والتشبيث بهذا الخطا الاقتصادى . ولا يمكن أن نجرد هذا التطويع من شبهة الارغام ، لانه لا يعتمد على تقديم النصيح ولا يقف عند حد الترشيح . بل قل انه يتجاوز هذه الحدود ، ويلوى ذراع المستهلك بشكل يناسب ظروفه واستعداداته ومبلغ استجابته . وفرض قيود الضبط الاجبارى وقواعده ، هو التعبير الحقيقى الذى يجسد معنى الارغام ولوى الذراع من غير عنف ، حتى يتحقق الالتزام ، ويشوب المستهلك الى رشده ، ويعدل عن الانحراف الاستهلاكى .

وتتملك الضوابط الاجبارية قوة القبضة الفعالة التى تمسك بزمام المستهلك المنحرف ، فلا يفلت منها ، ولا تسكت عليه حتى يرجع عن الخطا ويتنازل عن موجبات هذا الانحراف . ويبدو فعل هذه الضوابط صارما وحاسما ، لا يتهاون ولا يتراجع عن الغاية أو الهدف ، فى اطار الصيانة الحقيقية لمستوى المعيشة والمحافظة عليه لحساب الفرد . بل قل - بكل اليقين - أن فعل هذا الضبط الاجبارى لا يبالى ولا يكثرث أبدا ، وهو يعمل أو وهو يبطل مفعول كل المتغيرات التى تغرر بالمستهلك أو وهو يفضح الاغراء والتحريض الذى يزين للمستهلك فى أى مستوى معيشى التماهى فى الطلب المثير الى حد الانحراف .

ويلجأ الضبط الاجبارى الصارم الى سبل الملاينة أحيانا ، وإلى سبل ووسائل الردع المباشر أو غير المباشر أحيانا أخرى . بل قد لا يجد هذا الضبط الاجبارى بدىلا عن هذا الردع والزجر ، فى مواجهة احتيال وتحايل المستهلك ، وامعانه المتخفى فى كثير من الأحيان ، فى الانحراف المستتر .

ومن ثم يصبح الضبط الاجبارى وكأنه العصا التى تصلح وتعالج ما تفسده المتغيرات ، وتطوع سلوك الاستهلاك وترغمه على الاعتدال . وقد يضرب بهذه العصا أحيانا عندما يتمرد سلوك الاستهلاك ويمضى فى ضلال الطلب المنحرف .

والضبط الاجبارى ، هو أيضا القبضة الصارمة ، التى تمسك بزمام العلاقة بين العرض والطلب ، فى اطار التعامل والانتفاع المتبادل . وهو لا يغفل ولا يفتر ولا يتهاون ، حتى يضمن ويضمن على التوازن الاقتصادى بينهما . وهو لا يبيح لأى منهما أن يضر الآخر ، أو أن يتضرر من نتائج أو عواقب انحرافه . ويبدو فعل والحاح هذا الضبط يقظا ، لا يرجع أبدا عن بلوغ الغاية أو الهدف . بل قل - بكل اليقين - أن فعل هذا الضبط الاجبارى اليقظ ، لا يعبا ولا يكثرث وهو يعمل على ضبط هذه العلاقة بشئ أبدا ، غير المحافظة على الهدف الاقتصادى ، من خلال السيطرة على سلوك العرض وعلى سلوك الطلب .

ويلجأ الضبط الاجبارى الصارم الى سبل وأساليب الزجر الشديد . بل قد لا يجد بديلا مناسباً عن هذا الزجر الشديد ، فى مواجهة تحايل العرض لابتزاز سلوك الطلب المنحرف ، أو فى مواجهة تحايل الطلب المنحرف لارهاق العرض . ومن ثم يصبح هذا الضبط الاجبارى ، وكأنه العصا الغليظة التى تردع العرض وتردع الطلب ، ولا تفرق أبدا بين أى منهما ، من أجل العلاقة السوية . وقد تضرب بقوة هذه العصا الغليظة ولا تتوانى ، فى سبيل تأمين السلوك الاقتصادى المتبادل الأفضل بينهما .

وتعرف الحكومة وهى السلطة الشرعية فى الدولة ، مسئوليتها الكاملة حيال هذا السلوك الاقتصادى المتبادل بينهما . وتعرف الحكومة أيضا ، كيف توظف التشريع التوظيف المناسب ، لكى يصطنع الضبط الاجبارى الأنسب . ويضع التشريع أو القانون ، فى صلب كل ضابط من الضوابط الاجبارية ، صيغة الردع أو الزجر . بل يحدد التشريع شكل وطبيعة العقاب الذى ينال من السلوك الاستهلاكى المنحرف ، ولا يترك له الحبل على الغارب . وما لا يرجع عنه سلوك الاستهلاك المنحرف بالحسنى ، يرجع عنه ويشوب الى رشده بالعقاب .

وتعرف الحكومة وهى السلطة التنفيذية فى الدولة أيضا ، مسئوليتها الحقيقية حيال تطبيق هذا الضبط . وتعرف الحكومة أيضا ، كيف تطبق

مفعول الضبط الاجبارى التطبيق المناسب ، لكى يوقف سلوك الاستهلاك ، المنحرف عند حده ، أو لكى يلزمه بالاقلاع عن الانحراف . ويكون خير ما يفعله هذا الضبط الاجبارى ، هو التصدى أيضا لموجبات الانحراف . وهو لا يستهدف شيئا غير أن يكف العرض عن تحريض واغراء المستهلك ، تمهيدا لابتزازه وهو ضال فى دياجير انحرافه ، أو فى ظلام السوق السوداء .

ومن غير أن نعبأ بالكيفية التى يوضع بها هذا التشريع ، ومن غير أن نكثر بما ينطوى عليه هذا التشريع من قوة ردع أو من صرامة عقاب ، ومن غير أن نبالى بأمر التطبيق والمواجهة ، يجب أن يكون الضبط وهو الهدف ، صريحا لا يتهاون وحاسما لا يتسامح ، وصلبا لا يتراجع أمام الانحراف الاستهلاكى . بل يجب أن تسد كل ثغرة ضعف ، يتسلل منها التهاون أو يتلاعب من خلالها التسيب أو يتأتى بموجبها التخاذل ، لأن التهاون والتسيب والتخاذل ، يبطل مفعول هذا الضبط ويفرغه من قوة الردع أو من صرامة العقاب .

بل قل أن التهاون أو التخاذل أو التسيب فى التطبيق ، يهدر هبة الضبط ، ويضعف قبضته . والأهم من ذلك كله ، هو المرونة فى التنفيذ والأداء من غير افراط أو تفريط فى الهبة أو فى القوة . وبموجب هذه المرونة فى التطبيق ، يكون الضبط الاجبارى هو الأنسب لحساب التفاوت بين مستويات انحراف سلوك الاستهلاك من فرد الى فرد آخر . كما يكون هو الأنسب أيضا ، لحساب وتقويم التفاوت بين موجبات الانحراف المتنوعة التى توقع أو تبرر انحرافات السلوك الاستهلاكى .

وهذا معناه أن مظاهر السلوك الاستهلاكى المنحرف ، لمن يعيش حياته عند حد الكفاف ، أو لمن يعيش حياته عند حد الكفاية ، أو لمن يعيش حياته عند حد الرفاهية ، تتفاوت . بل ولا يتماثل فى كثير من أوجه الانحراف الاقتصادى . وتوظيف الضبط الاجبارى من خلال التشريع وقوة القانون وسريان مفعوله للسيطرة على هذا التفاوت فى الانحراف وردعه أو زجره ، حتى يعدل عن الانحراف ويثوب الى رشده ، ينبغى أن يتفاوت الى حد كبير . ويجب أن يكون الضبط هو الأنسب لكل نمط متميز من أنماط هذا الانحراف الاستهلاكى ، والا افتقد المنطق وضاعت الجدوى .

وهذا معناه أيضا أن السلوك الاستهلاكى المنحرف ، الذى يضل

بموجب المتغير الديموجرافي مثلا وزيادة حجم الطلب زيادة لا تجاوبها زيادة الانتاج وحجم العرض ، يجسد شكلا من الانحراف في اتجاه الخطا الاقتصادي . ويستحق مثل هذا الانحراف ، توظيف الضبط الاجباري لمواجهة وتقويمه توظيفا مناسباً ومتوازياً مع توظيف الحوافز لتنشيط الانتاج ونموه . بل يستحق هذا الانحراف الحماية من ابتزاز العرض والضغط الشديد الذي يوقعه في مزيد من الانحراف . ولكن انحراف سلوك الاستهلاك الذي يضل بموجب الاستماع الى ووسوسة المتغيرات التي تغرر به أو تحرضه أو تزين له الخطا ، يستحق توظيف الضبط الاجباري توظيفا مناسباً لمواجهة وتقويمه وردعه ، واعادته الى الصواب الاقتصادي .

وتبدو تجارب الدول النامية في العالم الثالث ، بشأن مواجهة الاستهلاك الجائر أو الاستهلاك غير الاقتصادي كثيرة . كما تبدو هذه التجارب لدى وضع التشريع الأنسب لحساب الضبط الاجباري وتطبيقه والتعدي لانحراف الاستهلاك متنوعة . بل وتبدو بعض التجارب في كثير من هذه الدول مثيرة للجدل ، وتستحق التقويم من خلال الممارسة أو من خلال التطبيق ، على مستوى الجماعة وعلى مستوى الفرد .

ومن غير أن نقوم بعض هذه التجارب ونحكم لها أو نحكم عليها ، ومن غير أن نحسب مبلغ نجاح الضبط الاجباري في أداء المهمة المنوطة به ، لا يمكن أن نضع مكانة الضبط الاجباري في مكانه الاقتصادي الصحيح . ومهما اشتهد ساعد هذا الضبط الاجباري وقويت قبضته ، وأفلح في الحد من الاستهلاك وتخفيض معدلاته الكلية بالفعل ، لا يفلح أبدا وحده ، في تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف واعادته الى الصواب ، وتأمين عدوله بكل الاختيار عن الانحراف الاقتصادي والعودة المستترة اليه .

وينبغي أن نفطن جيدا الى أن الحد من الاستهلاك وزيادة معدلاته من غير حساب هدف اقتصادي . وهذا الهدف الاقتصادي له وزنه في حساب الجدوى الاقتصادية على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة ، ولا ينبغي التفريط فيه . ولكن تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف واعادته الى الصواب الاقتصادي هدف اقتصادي آخر . وقد ينجح الضبط الاجباري الى حد كبير في الحد من الاستهلاك وتخفيض معدلات نموه ، ولكن هذا الضبط لا يفيد كثيرا في تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف وانتشاله من غير رجعة الى الخطا الاقتصادي .

ويلجأ السلوك الاستهلاكي غير الاقتصادي في معظم الأحيان الى الحيلة والتحايل ، لكي يفلت من قبضة هذا الضبط ، أو لكي يتهرب من ضغوطه ، أو لكي يتمرد على أهدافه . ويعود سلوك الاستهلاك الى انحرافه من جديد ، في غيبة هذا الضبط الاجباري لسبب أو لآخر . ومن ثم نفهم جيدا أن الامتثال للضبط الاجباري ، وتخفيض معدلات الاستهلاك خوفا من الردع أو الزجر أو العقاب شيء ، وأن عدول سلوك الاستهلاك عن الانحراف والاقلاع من موجباته شيء آخر .

ويبقى أن نؤكد على مبلغ حاجة تطبيق الضبط الاجباري وسريان مفعوله ، الى يقظة الوعي وصحيانه . ولا تكون هذه الحاجة الى يقظة الوعي وصحيانه وحسن استجابته ، من أجل تبرير الضبط الاجباري فقط . ولكن لكي يتسنى توظيف الضابط النفسي وهو ضابط اختياري ، توظيفا متوازيا مع توظيف الضبط الاجباري ومساندا له . وتنحصر قيمة هذا التوظيف المتوازي أو المساند ، في تحمل الضبط النفسي مهمة الاقناع الذاتي ، بجدوى الضبط الاجباري ، وجدوى الممارسة والاستجابة له . وفي اطار هذا الاقناع الذاتي ، وليس مجرد التبرير ، يؤكد الضبط النفسي على أن الضبط الاجباري ، حتى لو بلغ سريان مفعوله وتطبيقه حد الردع ، وفرض شكلا من الحرمان ، أو قرر شيئا من العقاب ، لا يمارس هذا القمع من أجل القمع الاستهلاكي فقط .

وما من شك في أن هذا الاقناع الذاتي من خلال الوعي وصحيانه ، هو الذي يجسد الهدف الاقتصادي الذي يرنو اليه توظيف الضبط الاجباري . وهو أيضا الذي يسهل مهمة الضبط الاجباري على درب الردع والتطويع . وهو فضلا على ذلك كله الذي يجب أو الذي ينهي تعامل الاستهلاك المنحرف مع الضبط الاجباري خوفا من الجزاء فقط . وربما يفلح الضبط النفسي وليس الضبط الاجباري في اقناع المستهلك بالعدول عن الانحراف أو بجدوى الاقلاع عن موجبات هذا الانحراف ، والكف عن الخطأ الاقتصادي .

وبعد ، هل يسقط عن الضبط الاجباري شبهة القمع والتمييز بينه وبين التطويع شيء أهم من تكليف الضبط النفسي بمهمة الاقناع الذاتي ؟ ويضع هذا الاقناع الذاتي لو تأتى في شكله الصحيح المستهلك أمام الرؤية الواضحة لانحراف سلوكه ، وخطورة هذا الانحراف على المصير الاقتصادي .

وهل يقنع المستهلك شيء حتى يعدل عن سوء سلوكه غير ادراك مبلغ انحرافه
عن الهدف الاقتصادي الصحيح ؟

أشكال الضبط الاجبارى :

يسيطر على الضبط الاجبارى وسريان مفعوله منطق القوة والالزام
والردع . ويعتمد هذا الضبط على استخدام هذه القوة استخداما متفاوتا ،
من أجل أداء المهمة المنوطة به ، لحساب الهدف الاقتصادي . وليس هناك
موجبات تدعو الى تنوع هذا الضبط الاجبارى . ولكن هناك مبررات كثيرة
تؤدى الى تنوع اشكال من هذا الضبط . ويحدد التشريع أو القانون ، اطار
الشكل وسياقه ومفهومه وقوة فعله وصولا الى الهدف .

وفى بعض أشكال هذا الضبط الاجبارى ، تقوم القوة الفاعلة بالتعامل
المباشر مع المستهلك وتتولى مهمة التطويق أو الردع وتطبيق العقاب لو
اقتضى الأمر . وفى بعض الأشكال الأخرى ، تتعامل القوة الفاعلة تعاملًا غير
مباشر مع المستهلك يلزمه بالصواب الاقتصادي ، ويغل يده التى تعودت
على الانحراف . ولكن أخطر الخطر هو اتجاه التطبيق من غير قصد أو من غير
وعى حقيقى الى تفريغ هذا الضبط من مضمونه الحقيقى الى حد الانحراف
فى حد ذاته عن بلوغ الغاية أو تحقيق الهدف .

وصحيح أنه لا مبرر أبدا للتنوع فى هذا الضبط الاجبارى ولكن
هناك أكثر من مبرر للاختلاف فى الشكل . وصحيح أن هناك أكثر من
أسلوب لتطبيق قواعد هذا الضبط الاجبارى وسريان مفعوله فى أشكال
متباينة ، ولكن ، وهذا هو الأهم ، هو توفير المرونة الكاملة فى شكل هذا
التطبيق المباشر أو غير المباشر ، وصولا الى الهدف الاقتصادي الصحيح .

وتتمثل هذه الأشكال من الضبط الاجبارى التى تتوخى المرونة فى
التطبيق استجابة للثغرات فى درجات الانحراف وفى اطار مستويات المعيشة
المتباينة فى شكلين هامين . وهذان الشكلان هما :

أولا - الضبط الاجبارى المباشر Direct Compulsary Control

تتعامل قوة فعل هذا الضبط الاجبارى تعاملًا مباشرًا وصريحة مع
الاستهلاك . بل يبدو هذا التعامل المباشر فى شكله القانونى السافر ،
عندما تلوح هذه القوة بالعصا الغليظة ، وتطلب من المستهلك أن يطاوع

أحيانا أو عندما تمارس هذه القوة بالعصا الغليظة الشكل المعلن من القمع ،
وتتطلب من المستهلك أن يلتزم أحيانا أخرى .

ويجسد التلويح بالعصا الغليظة شكلا من التهديد والتوعد الذي
لا يتجاوز حد النهي والتحذير . ولا يمثل استخدام العصا الغليظة في القمع
الاستهلاكي عقوبة ، ولا يعنى شكلا من أشكال العقاب الصادر في حق
المستهلك بعد تجريم انحرافه عن الصواب الاقتصادي . ولكنه استخدام
لا يتجاوز حد الضغط الشديد ، لكي تترىث الأيدي التي تمتد بتهور من
أجل الطلب والحصول عليه ، أو لكي تتراجع هذه الأيدي وتعزل عن اللاح
في الطلب مؤقتا ، أو لكي تكف هذه الأيدي صراحة ، وتمتنع عن هذا
الطلب نهائيا .

ويمثل فرض الضريبة على الاستهلاك ، شكلا من أشكال الضبط
الاجباري المباشر والتعامل الصريح مع المستهلك ، في إطار مستويات المعيشة
المتفاوتة . وتحدد الحكومة في الدولة وبموجب القانون ، السلع المعنية التي
يؤدى عنها المستهلك هذه الضريبة في مقابل الحصول عليها . كما تحدد
أيضا الكيفية التي تجبى بموجبها هذه الضريبة ، وأوجه وسبل التعامل
المباشر مع المستهلك من أجل تحصيل هذه الضريبة المباشرة . وفي تصور
الحكومة أن أداء هذه الضريبة المباشرة ، في مقابل حق الحصول أو حيازة
السلعة المعنية ، يدعو الى عجز بعض المستهلكين ، وإلى نقصان حقيقى في
معدل التهافت على حيازتها .

وصحيح أن أداء هذه الضريبة بشكل مباشر ، يدعو الى كثير من التردد
والثأنى ، ريثما يراجع المستهلك نفسه ، ويحسب جدوى الحصول على
السلعة المعنية ، ومبلغ الحاجة اليها . وصحيح أيضا أن هذه المراجعة تعنى
الثأنى الشديد والتردد الذى يدعو الى حساب مبلغ القدرة على الاتفاق في
إطار مستوى المعيشة أحيانا ، وإلى صرف النظر والاستغناء عن طلب حيازة
هذه السلعة المعنية أحيانا أخرى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله هو تقليل
أظافر المستهلك وهو الحد بالفعل من معدلات الاستهلاك ، والتهافت على
طلب هذه السلع المعنية .

وفرض هذه الضريبة على الاستهلاك ، بكل ما يرنو اليه الهدف
الاقتصادى ، يعنى صراحة احلال الضبط الاجبارى وقوة ضغطه التي يبررها
القانون ، محل الانتاج ، فى زيادة الكلفة وارتفاع سعر السلعة المعنية .

ويؤدي ذلك بكل تأكيد الى زيادة معدل الانفاق من حساب المستهلك •
وبدلاً من أن يرتفع سعر السلعة المعنية لحساب الانتاج ويباشِر المنتج ابتزاز
الاستهلاك ، ترفع هذه الضريبة السعر لحساب القبضه التي تبتغى السيطرة
على الاستهلاك وتلزم المستهلك بالعدول عن حيازة هذه السلعة •

وزيادة معدل الانفاق من خلال اضافة هذه الضريبة المباشرة الى سعر
السلعة المعنية ، يرهق المستهلك • ويجسد في نفس الوقت الوجه الرسمي
الذي يمارس الابتزاز بطريقة شرعية في مقابل الحصول على السلعة المعنية ،
ويؤدي هذا الارهاق وهو غير مقصود لذاته ، الى نقصان حقيقى في معدلات
الطلب • ولا يحمل هذا النقصان غير معنى العزوف عن الطلب والحد من
الاستهلاك •

وحدوث هذا النقصان في معدلات الطلب السلعة المعنية بصرف النظر
عن رأى المنتج ، يعنى بالضرورة العدول الجزئى عن مواصلة الاحاح في
الطلب وحيازة السلعة بالفعل • وهذا هو الاحتمال الوارد أولاً وكأنه يحقق
الهدف الاقتصادى • وقد تحمل هذه الزيادة المستهلك الذى يكون في وسعه
أن يدفع هذه الضريبة عن طيب خاطر ، على أن يحافظ على السلوك
الاستهلاكى غير الاقتصادى ، فلا يقلع عنه • وهذا هو الاحتمال الوارد الآخر
الذى يصبح دفع الضريبة فيه مبرراً كافياً لعدم الالتزام بالهدف الاقتصادى
واختراقه •

والتشريع الذى يمارس الابتزاز بطريقة شرعية ، والذى ينظم أمر
اختراق أو تجاوز الهدف الاقتصادى ، يستحق أن يدور حوله الجدل من
أجل تقويم جدواه • ومن خلال الرؤية المتأنية وتقويم هذين الاحتمالين ،
ندرك كيف لا يعالج هذا الشكل من الضبط الاجبارى السلوك الاستهلاكى
أصلاً ، ولكنه يقف عند حد معين وهو الحد من الاستهلاك • وربما يكون هذا
الحد من الاستهلاك مطلوباً ولكنه لا يمثل الهدف الاقتصادى الحقيقى ولا يمكن
أن يتبرأ من عواقب وخيمة يفضى اليها سريان مفعول هذا التشريع •

وعلى ذكر العواقب الوخيمة ، نذكر كيف يشق هذا الضبط الاجبارى
المجتمع من غير وعى أو من غير تحفظ ، شقاً خطيراً • وبموجب هذا الشق
المشروع ، يحمل الضبط الاجبارى بقوة ضغط هذه الضريبة على من لا يملك
وليس في وسعه أن يدفع في مقابل الحصول على السلعة المعنية • ويسكت
هذا الضبط في نفس الوقت عن من يملك ويكون في وسعه أن يدفع هذه

الضريبة نظير الحصول على السلعة المعنية . ويستشعر الشق من المجتمع الذى تتراجع أيديه ، أنه محروم وعليه أن يلتزم لأن كل جريمته أنه لا يملك . ويستشعر الشق الآخر من نفس المجتمع انذى لا تكف أيديه عن الطلب أنه يدفع ويبتز لكيلا يحرم لأن كل جريمته أنه يملك .

وتكبير ارادة الاستهلاك أو حرمان من يفتقد القدرة على دفع ثمن تحريرها ، فى مقابل ترك الحبل على الغارب أو إطلاق حرية الاستهلاك لمن يدفع الثمن وهو ابتزاز بالفعل ، يشوه هدف هذا الضبط الاجبارى من وجهة النظر الاجتماعية على الأقل . بل قد يدين المجتمع هذا الضبط الاجبارى بشدة . وقد يجرمه أيضا وهو لا يسكت عن التمييز بين اباحة الحق لمن يملك وعدم اباحة نفس الحق لمن لا يملك .

ويطعن هذا التمييز التعايش الاجتماعى من خلال هذه التفرقة الاقتصادية . كما يهدد هذا التمييز منطق وروح السلام الاجتماعى على صعيد الدولة . وصحيح أن مستوى المعيشة والقدرة على الانفاق يصطنع فى حد ذاته شكلا من أشكال التمييز بين من يستطيع أن يحصل على السلعة ومن لا يستطيع . ولكن تدخل الضبط الاجبارى يبالغ فى هذا التمييز لأنه يرفع سعر السلعة بالفعل ويحرم بعض من كان فى وسعه أن يحصل عليها . ومثل هذا التمييز المصطنع بقوة فعل الضبط الاجبارى لا يخدم الغرض الحقيقى الذى يوظف من أجله ، لأن الحد من الاستهلاك هو جزء من الهدف الاقتصادى بل قل انه الجزء من الهدف الاقتصادى الذى تلوثه العواقب الاجتماعية الوخيمة .

وفى الوقت الذى يفشل فيه الضبط الاجبارى ، من خلال سياسة الردع الاقتصادى ، الذى يعبر عنه مفهوم فرض هذه الضريبة وتحصيلها ، فى تقويم سلوك الاستهلاك ، يصاب الاستعداد النفسى للمستهلك الذى ينبغى عليه أن يلتزم بهذا الضبط بأحباط شديد . بل قل يتسبب الردع الاقتصادى فى عواقب اجتماعية خطيرة . ولا يتسبب الحرمان وحده فى هذا الاحباط ، بل يدعو اليه ويصعده أو ينميه هذه العواقب الاجتماعية والتمييز أو التفرقة بين من يملك ومن لا يملك . وما من شك فى أن انطواء المستهلك على الاحباط ، يجسد معاناة خطيرة . وتحمل هذه المعاناة فى أحشائها موجبات التمرد الاجتماعى والاقتصادى ، على هذا الضبط الاجبارى بشكل أو بآخر .

ويمثل الحرمان أخطر موجبات هذا التمرد الاجتماعى والاقتصادى . بل ويبقى الاحساس بالحرمان مابقى العدول عن الطلب ، الذى يكفله الردع ، مرارة وحسرة واحباطا شديدا فى نفس المستهلك . وتبقى مخاطر هذا الحرمان ، على من التزم بهذا العدول عن الطلب وهو صاغر ، كآمنة وقابلة للتفجر . واذا ما تخلص المستهلك المحروم من فعل وضغوط هذا الالتزام خفية أو وهو متستر ، عاد مرة أخرى الى السلوك الاستهلاكى المنحرف . وربما تقذف به المرارة والحسرة ، الى سلوك استهلاكى أكثر انحرافا عن الصواب الاقتصادى .

وغريب جدا ، أن يكون الانتاج هو المسئول فى الأصل ، عندما يحرض أو يغرر بالاستهلاك ، ويوظف المتغيرات توظيفاً منحرفاً ، لكى يفجر زيادة الاقبال والتهافت على الطلب ، وينحرف سلوك الاستهلاك . وغريب جدا أن يستثمر الانتاج من خلال العرض هذا الانحراف ، وأن يقبل بكل النهم على ابتزاز المستهلك . ولكن الأغرب من ذلك كله أن يستكت هذا الضبط الاجبارى سكوت المغرض على خطيئة الانتاج ، فلا يحمل على عدم التوازن بين معدلات نمو الانتاج ومعدلات نمو الاستهلاك ، ولا يردع تلاعب الانتاج وتغريره بالاستهلاك واستثمار انحرافاته .

ولا خلاف فى أن الضريبة على الاستهلاك ، تحمل على سلوك الاستهلاك غير الاقتصادى وتجزمه . وهى فى نفس الوقت لا تقترب من الانتاج ولا تسأله . وتكون هذه الضريبة متعسفة تعصف بالمستهلك وهى تسأله . ويستوى فى ذلك أن يكون ثمن التحرر من الحرمان ، لمن يدفع رغم أنفه ، ولا يكف عن الطلب والحصول على السلعة المعنية . أو أن تكون مرارة الحرمان نصيب من يعجز عن الدفع ويكف عن الطلب رغم أنفه ويفقد حقه فى الحصول على السلعة المعنية .

هذا ، ولا يستكت الانتاج الذى يتضرر - من وجهة نظره - بهذا الحرمان . ولا يقبل أن يفقده الضبط الاجبارى وقوة ضغطه بعض العملاء ، الذين يسكتهم العجز المادى وعدم القدرة على الدفع ، ويكفون عن الطلب ، وهم فى أشد اللهفة الى السلعة المعنية . ولا يستسلم الانتاج لهذا الموقف الذى يفلح فى الحد من الاستهلاك ونقصان معدلات الطلب . ويلجأ الانتاج الى استخدام الأساليب المشروعة وغير المشروعة لكى لا يفقد العرض هذا الحجم المحروم من الحصول على الطلب الذى يكبل الضبط الاجبارى ارادته .

وتبقى هذه الأساليب المشروعة أحيانا (٥٠) وغير المشروعة أحيانا أخرى (٥١) ، على سلوك الاستهلاك المنحرف ، متخفيا أو غارقا في الخطأ الاقتصادي . ويصبح سكوت الضبط الاجباري على ذلك ، هو سكوت المعرض أو سكوت غير المتجرد ، الذي يغمض عينيه ويسد أذنيه ، وكأنه لا يسمع ولا يرى هذا الخطأ . وتوفر الأساليب في كثير من الأحيان الفرص البديلة ، لكي يمضي الاستهلاك على درب الخطأ . ويبقى ادمان هذا الطلب أو الطلب البديل ، على سلوك الاستهلاك منحرفا وغير اقتصادي .

وسلوك الاستهلاك غير الاقتصادي على أي مستوى من مستويات المعيشة ، الذي يقلع عن الطلب رغم أنفه ولا يقلع عن الانحراف وموجباته ، ينطوي على الخطر . وسلوك الاستهلاك غير الاقتصادي الذي ينطوي على الخطر ، ويختفي ويمعن في الانحراف ، يقع في حياثل ادمان أي طلب . ولا يعبر هذا عن شيء غير عجز الضبط الاجباري عن مواجهة الانحراف الاستهلاكي بالفعل وتطويعه تطويعا فعالا ومفيدا .

وبصرف النظر عن نتائج التطويع الصوري في بعض الأحيان ، وفعل مرارة الحرمان في بعض الأحيان الأخرى ، وأخطارها الاجتماعية والاقتصادية ، يجب أن نحسب حساب الأخطار النفسية التي يتعرض لها المستهلك . وتبقى الحيلة والتحايل ويبقى الهروب والتهرب ، لكي يتأكد عجز الضبط الاجباري عجزا شديدا ، ولكي يعرف سلوك الاستهلاك المنحرف كيف يمضي ويتمادي في الانحراف لأنه يرفض الحرمان ويعترض عليه . ويبدو هذا الاعتراض معلنا في بعض الأحيان ، وغير معلن في بعض الأحيان الأخرى .

ويتحول هذا الضبط الاجباري مع مرور الوقت ، وهو عاجز أشده

(٥٠) عرض السلعة المعنية للبيع بالتقسيط ، وسيلة من وسائل الابتاء على بعض العملاء واغرائهم . وهي وسيلة مشروعة تتم تحت سمن وبصر الحكومة التي تدعو وتعمل على الحد من الاستهلاك . والابتاء على هذا الصنف من العملاء ، يعني من جانبهم التصميم على حيازة السلعة ، ويعني من جانب العرض المحافظة على طبيعة سلوك هذا الصنف الاستهلاكي المنحرف واستثماره ، ويعني من جانب الحكومة السكوت على الخطأ من أجل تحصيل الضريبة على الاستهلاك من عدد أكبر من المستهلكين .

(٥١) يلجأ العرض أحيانا الى التهريب والتهرب من دفع الضريبة على الاستهلاك . ومع ذلك لا يكون هذا التهريب كله لحساب المستهلك . بل يكون معظمه ربحا غير مشروع للعرض وابتاء على سلوك المستهلك المنحرف دون علاج .

العجز عن تحقيق الهدف الاقتصادي الذي وضع من أجله ، الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ونفسية أخرى (٥٢) . ولا تقترب أو تتعرض هذه الأهداف الجانبية اقترابا مقيدا أو مجديا من بعيد أو من قريب الى السلوك الاستهلاكي المنحرف . فضلا عن ذلك كله ، يتخذ أداء الضريبة على الاستهلاك شكلا من أشكال الجباية . وتعتبر هذه الجباية عن مبلغ استثمار الحرمان سواء والدولة تحصل على هذه الضريبة وهي حق مشروع بموجب القانون ، أو والضريبة تتسلسل الى البائع وهي حق غير مشروع . وقد يصبح ضغط هذا الضبط الاجباري من غير قصد ، مبررا ، يتحول بموجبه سلوك الاستهلاك المنحرف من انحراف محدود الى انحراف غير محدود (٥٣) .

وما من شك في أن هذا الضبط الاجباري الذي يفشل في تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف وينجح في تطويعه وكبح جماحه رغم أنه ، يستحق أن يكون محل جدل واعادة النظر . بل لا ينبغي أن يؤتمن هذا الضبط الذي يتحول أو ينحرف عن اتجاه الهدف الاقتصادي الأصلي الى أهداف سلبية أخرى ، على التصدي الحقيقي ومواجهة انحراف السلوك الاستهلاكي . ولا يحق أبدا لهذا الضبط الاجباري الذي يضل أو ينحرف عن بلوغ الهدف الحقيقي ، أن يقاوم الانحراف الاستهلاكي ، أو أن يعهد اليه بتقويم سلوك الاستهلاك المنحرف .

(٥٢) يدل على عجز الضبط الاجباري ، وسوء توظيف الضريبة على الاستهلاك وتجاوز الهدف الحقيقي الذي وضعت من أجله ، أنه :
١ - ضبط لا يسيطر على هوى النفس الأمارة بالسوء والانحراف في الخطأ الاقتصادي ، ولا يعرف كيف يروضه .
٢ - ضبط لا يدعم ارادة النفس ويحفز قدرتها على التصدي لموجبات الانحراف في الخطأ الاقتصادي ، ولا يعرف كيف يقنعها .
٣ - ضبط لا يمسك بزمام المتغيرات ويخفض معدلات تحريضها وتزين الخطأ الاقتصادي ، ولا يعرف كيف يطوعها .
٤ - ضبط لا ينشط فاعلية الوعي ويضم الى صفة الصبغ الاختياري ، في مواجهة الانحراف الاستهلاكي ، ولا يعرف كيف يحايلها .

(٥٣) الحرمان الذي يعبر عن الحد من الاستهلاك ، ولا يعبر عن عدول سلوك الاستهلاك عن انحرافه ، هو استفزاز حقيقي لهوى النفس على مستوى الفرد . ويضعف هذا الاستفزاز الاستعداد النفسي للانضباط أو للاستماع الى موجباته . بل قل أن الاستفزاز يدعو الى استفزاز هوى النفس ويقوى العزم على الرفض وعدم الامتثال لموجبات الانضباط . وقد يحرض الحرمان النفس الأمارة بالسوء والانحراف في الخطأ الاقتصادي على التمادي فيه . وعندئذ يزداد التهافت على السلع وتتأذى مضاعفات الانحراف الوخيمة . وقد يما قالوا : « جوع كلبك يتبعك ، ولكن حتما اذا اشتد به الجوع يأكل سيده » .

هذا ، وتكبييل ارادة الاستهلاك وردع المستهلك وحرمانه ، ليست هي الوسيلة المثلى لتقويم الانحراف الاستهلاكي . وحتى لو تأتى الحد من الاستهلاك بالفعل على مستوى الجماعة ، فلا يقدم تكبييل ارادة المستهلك العلاج الحقيقى . بل ليست هي الوسيلة لاقلاع المستهلك عن كل موجبات السلوك الاستهلاكي المنحرف والعودة الرشيدة الى الصواب الاقتصادى . بل وليس من مصلحة الفرد أو المجتمع أن يخرج من أزمة السلوك الاستهلاكي المنحرف ، لكى يقع فى أزمات اجتماعية ونفسية ويجنى عواقبها الوخيمة ، التى تهدد وتندّر بكل أنواع الخطر .

ثانيا - الضبط الاجبارى غير المباشر Indirect Compulsary Control

تتعامل قوة فعل هذا الضبط الاجبارى تعاملًا غير مباشر مع الاستهلاك . . . ويبدو هذا التعامل غير المباشر ، فى شكل مستتر وغير معلن صراحة ، عندما تلوح قوة فعل هذا الضبط الاجبارى بالعصا الغليظة ، وتطلب من المستهلك أن يطاوع أو يعتدل أحيانا ، أو عندما يوظف الشكل المستتر القمع ويستخدم العصا الغليظة ، ويطلب من المستهلك أن يمتثل أو يلتزم أحيانا أخرى .

ويجسد التلويح بالعصا شكلا من أشكال التهديد والوعيد ، الذى لا يتجاوز حد الزجر والتحذير الشديد . ولا يمثل استخدام هذه العصا فى القمع الاستهلاكي والتصدى للانحراف عقوبة بالفعل ، ولا يعنى شكلا مباشرا من أشكال العقاب الصادر فى حق المستهلك بعد تجريم انحرافه عن الخطا الاقتصادى . ولكنه الاستخدام الحازم الذى لا يتجاوز حد الضغط الشديد لكى تترىث الأيدى التى تمتد بتهور وتهافت من أجل الطلب والحصول عليه ، أو لكى تتراجع هذه الأيدى وتعدل عن اللحاح فى الطلب مؤقتا ، أو لكى تكف هذه الأيدى صراحة ، وتمتنع عن هذا الطلب نهائيا .

ويلجأ هذا القمع الاستهلاكي الى الحرمان أحيانا ولا يتردد . ويشمل هذا الحرمان تضيق الخناق على حرية الاختيار فى الطلب ، والسماح بالحصول على السلع المعنية . ويرمى هذا الحرمان الى الحد من معدلات الاستهلاك التى تنمو نموًا شرها يهدد البناء الاقتصادى . ولا يرمى ولا ينبغى أن يكون من أجل تقويم سلوك الاستهلاك المنحرف .

ويمثل ضبط الاستيراد الذى يمسك بزمامه التشريع ويوجهه ، شكلا من أشكال الضبط الاجبارى الصارم . وتضمن الحكومة التشريع أو

القانون ، قائمة السلع المعنية التي تخضع لهذا الضبط الذى يبيع أو لا يبيع . ويحدد القانون حجم أو كم تراه مناسبة من هذه السلع المعنية . وقد تكون بعض هذه السلع ضرورية وبعضها الآخر من السلع الكمالية . ومع ذلك يتفاوت هذا التقويم السلعى بموجب التفاوت فى مستويات المعيشة على مستوى المجتمع .

وهذا معناه أن هذا الضبط الاجبارى يتحكم فى منافذ وقنوات عرض السلع ، وفى تحديد قائمة السلع المعنية التى يتهافت عليها الطلب تهافتا يسوء بموجبه السلوك الاستهلاكى . وفى تصور القانون أن هذا الضبط الاجبارى الحاكم قد يعنى الحرمان من بعض السلع أو من الحصول على الكم الذى يراه المستهلك مناسبة لقدرته على الانفاق ، ومستوى معيشته . ولكنه يؤدى فى نفس الوقت الى كبح جماح التهافت بصفة عامة والسيطرة عليه ، والى قمع السلوك الاستهلاكى غير الاقتصادى .

وصحيح أن هذا التشريع ، يبيع للحكومة أن تضبط حالة العرض وكمه ونوعه من السلع المعنية وتسيطر عليه ، لكى لا يجد الطلب كل ما تدعو اليه الموجبات الخصوصية التى تعرض اختيار المستهلك ، وتزين له الانحراف وتجاوز حد الصواب الاقتصادى . وصحيح أيضا أن هذه السيطرة فى أيدي القبضنة القوية ، تفلح فى الزام المستهلك بالعدول الجزئى أو الكلى عن طلب السلع المعنية ، لأنه لن يجد العرض الحر أو المتسبب الذى يجاوب هذا الطلب ويطاوع ما يزينه له هذا الانحراف الاستهلاكى . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذا الضبط وتلك السيطرة يجسدان معا الحرمان وتكبييل ارادة المستهلك ، ويسدان منافذ الانفتاح الاستهلاكى الحر .

وقد يرضى المستهلك ويستسلم الطلب ولكن لا يرضى العرض ولا يستسلم لهذا الانضباط . ويستطيع التحايل استخدام كل حيلة غير مشروعة للتهرب أو للتملص من حلقات هذا الضبط التى تضيق عليه الخناق . ويتخذ العرض من منافذ وقنوات التهريب وسيلة لكى يجاوب الطلب الذى يكبل الضبط ارادته ، ويبقى فى لهفة للحصول على السلع المعنية فى ظلمة التستر والتعامل فى السوق السوداء . ومن ثم يتخذ عدول المستهلك عن الطلب أو عن اختيار الطلب شكلا مزيفا لا يعبر عن الواقع أو الحقيقة (٥٤) .

(٥٤) يجسد التعامل فى السوق السوداء مبلغ التزييف ، والبعد عن انوافع ، وعدم بلوغ الغاية الحقيقية من هذا الضبط . ووقوع التهريب فى قبضة سلطات التنفيذ التى تحرص

وهذا العدول الجزئي أو الكلي عن الطلب أو عن اختيار الطلب ، الذي يلتزم به المستهلك صاغرا وهو لا يجد وعلى فرض أنه لا يلجأ الى التعامل فى السوق السوداء ، لا يعنى أبدا غير الحد من معدلات الطلب ، والسيطرة على معدلات الاستهلاك . بمعنى أنه لا يعنى أبدا عزم واغلاق المستهلك عن السلوك الاستهلاكي المنحرف . بل ولا يعنى أيضا أن المستهلك يتبرأ من الخطأ الاقتصادي ويثوب الى رشده ، ويرجع الى الصواب الاقتصادي . ويفتح التعامل فى السوق السوداء ثغرة خطيرة ، ويفرغ هذا التعامل هدف هذا الضبط من مضمونه فلا يبلغ الغاية التي وضع من أجلها ، فى الزمان والمكان (٥٥) . وليس من الضروري أبدا ، أن يكون الضبط الاجباري الذي يقمع بكل حزم ، هو نفسه الذي يردع ويتخذ من الردع والتطويع سبيلا حكيما الى الترشييد .

والسيطرة على العرض من أجل حرمان المستهلك والتهافت على الطلب ، أو من أجل كبح جماح التمداد فى اختيار الطلب المعين ، لا تقل خطرا عن السيطرة على العرض من أجل ابتزاز المستهلك واستثمار تهافته (٥٦) . بل قد تكون هذه السيطرة وهي تسبب المنافذ وتغلق القنوات بين العرض والطلب أشد خطرا من كل الوجوه . وما من شك فى أن غياب بعض السلع المعنية من قائمة الاستهلاك ، سواء كانت ضرورية أو ميسرة أو كمالية ، وعلم

الانغلاق الاقتصادي ، والحكم عليه بأشد العقوبة لا يوقف هذا التحايل وسلوكه انسيء ولم ولن يرافقه . وتعرض المستهلك لابتزاز العرض المستتر فى ظلمة السوق السوداء وهو يعلم ويدفع رغم أنه لا ولم ولن يردع أو يرشد السلوك الاستهلاكي المنحرف .

(٥٥) فى مصر ، وظفت الحكومة بموجب التشريع هذا الضبط الاجباري توظيفاً صارما . ولقد كبل ارادة الاستهلاك وحرية المستهلك باغلاق الانغلاق الاقتصادي . وعاش الناس مية من سبئله هذه الاغلاق ، ويعذبه الحرمان وتداعى مستوى المعيشة . بل لقد شتمى بعض الناس بالتمنع والعقاب ، الذي لعب دورا شوانيا لحساب هذا الضبط الاجباري الجائر . ولقد حق هذا العقاب على كل من كانت تسول له نفسه أن يخترق أو يتجاوز حواجز الحرمان والتحرير . وضاق بعض الناس ذرعا بهذا التحريم والحرمان ، وأقبل عن طيب خاطر للتعاول مع العرض المستتر فى السوق السوداء .

(٥٦) كان التحايل وكانت الحيلة غير المشروعة التي تكفل العرض المستتر فى ظلمة السوق السوداء ، التعبير الحقيقي عن مبلغ التهرب من الضبط الاجباري ، والاستخفاف بهذا الانغلاق الاقتصادي . بل قل أن هذا هو التعبير الصريح الذي لا يكذب وهو يصور مبلغ انتياك هذا الضبط واختراق حواجزه وتفريغه من جدواه . وهو التعبير الصحيح أيضا الذي لا يخالف وهو يصور مبلغ استسلام المستهلك للابتزاز من أجل الحصول على الساحة المعينة .

وفرة السلع البديلة عنها ، لا يعنى غير توظيف الحرمان والتحرير ، فى تداعى أو تدهور مستوى المعيشة ، على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة .

ونجاح هذه السيطرة على العرض ، من خلال انغلاق اقتصادى ، يسد قنوات أو يغلق منافذ الحصول على الطلب ، لا يعنى أبدا ضبط العلاقة المتوازنة بين العرض والطلب . بل ولا يعنى أبدا عناية مثلى بالبناء الاقتصادى على مستوى الدولة فى إطار توازن اقتصادى حميد بين الانتاج والاستهلاك . وعلى فرض نجاح هذه السيطرة الى أقصى حد ممكن ، فانها لا تفلح فى شئ غير توظيف الحرمان والتحرير توظيفا رديئا ، يكبل ارادة الاستهلاك ، ولا يعتنى بفاعلية الانتاج أو يحفل بها .

وهذا معناه أن توظيف هذا الضبط الاجبارى الرديء لا يعالج الانحراف الاستهلاكى حتى لو أفلح فى الحد من معدلات الاستهلاك . وربما يؤدى هذا الضبط الاجبارى الصارم الذى يعتمد على القمع والعقاب والتجريم والتحرير ، الى استئثار الضغوط التى لا تحتل فى كثير من الأحيان . وتصطنع هذه الضغوط من مرارة الحرمان حوافز متمردة . ويبدو التمرد أحيانا متخفيا ومستترا يعمل فى الظلام وأحيانا أخرى معلنا يجهر بالرفض . وتصبح هذه الحوافز المتمردة وراء شهوة الطلب التى تتفنن فى تجاوز أو اختراق حواجز الضبط وتمزق أغلاله . ومرارة الحرمان التى تلهب شهوة المستهلك وتدعوه الى التمرد ، هى نفسها التى تزين لسلوكه الاستهلاكى الاصرار الشديد على الانحراف الاستهلاكى (٥٧) .

ومضى هذا الاصرار على الانحراف الاستهلاكى ، قد يعنى الاستخفاف الحقيقى بهذا الضبط الاجبارى . ولكنه يعنى أيضا انعدام ثقة الاستهلاك فى جدوى هذا الضبط الاجبارى الذى يبدو وكأنه يستندل المستهلك ويتعمد

(٥٧) برهن الانفتاح الاقتصادى فى مصر الذى أنهى مرحلة انغلاق طويلة بموجب هذا الضبط الاجبارى الذى سيطر على العرض ، على معنى عدم جدوى هذه السيطرة ، حيث لم يتأثر السلوك الاستهلاكى عن انحرافه . كما برهن الانفتاح أيضا على معنى تخفى سوءات سلوك الاستهلاك المنحرف تخونا من القمع الاستهلاكى . ولقد سجل انتهاء مرحلة الانغلاق الاقتصادى ، ووقف هذا القمع الاستهلاكى ، اندفاعا محموم على الطلب ، كان المستهلك يطفىء به مرارة الحرمان . وصعد هذا الاندفاع المحموم سوءات هذا السلوك الاستهلاكى المنهوى وبانت عواقبه الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة . وتهدد هذه العواقب الوخيمة البناء المصرى من أساسه ، اقتصاديا واجتماعيا بعد أن فقد اتزانه .

حرمانه . وانعدام هذه الثقة فى جدوى هذا الضبط الاجبارى ، هى التى تبرر عدم استجابة المستهلك له ، وتستوجب رفضه . بل قل انها هى التى تحمل المستهلك على التمرد والعصيان المعلن أحيانا وغير المعلن أحيانا أخرى . وهذا التمرد والعصيان هو الذى يدعو العرض الى الممارسة التى يبتز بموجبها المستهلك ويرضيه .

وعدم الاستجابة والتمرد والعصيان والتعامل فى السوق السوداء ، لا ينفى بعض نجاح هذا الضبط الاجبارى . وينجح هذا الضبط نجاحا جزئيا - على الأقل - فى الحد من الطلب وفى احباط الشهوة المتهورة ، وفى نقصان معدلات الاستهلاك الكلية من بعض السلع المعنية على وجه الخصوص . ولكن هذا النوع البارد من النجاح الذى يتأتى على غير ارادة المستهلك يفقد استعداد المستهلك وحماسته النفسى للاقتناع بأهداف هذا الضبط والوقوف بجانبه . وقد يحظى بتجريحه وعدم الاكتراث به . ولا يجسد هذا الموقف شيئا أخطر من فشل هذا الضبط الاجبارى ، فى تطوير سلوك المستهلك وكسب ثقته حتى يقلع عن موجبات الانحراف ، أو فى تقويم سلوك المستهلك وكسب ورده حتى يعود الى انصواب الاقتصادى .

وليس غريبا أن تنعدم ثقة المستهلك فى جدوى هذا الضبط الاجبارى وأساليبه القمعية ، حتى تبرر له ، فى حضور الوعى أو فى غيبة الوعى على حد سواء ، عدم الاستجابة لهذا الضبط والتمرد عليه . وليس غريبا أيضا أن يجرد المستهلك هذا الضبط من الهدف الاقتصادي السليم ، ويحملة مسئوليات الحرمان والتحرير والقمع الاستهلاكي . وكان اقدام المستهلك الذى تضرر كثيرا من الحرمان اقتصاديا واجتماعيا - من وجهة نظره على الأقل - على انتهاك هذا الضبط فى الخفاء والتعامل فى السوق السوداء أهم علامات هذا التمرد والعصيان .

وفى غيبة الاستعداد النفسى للاقتناع بأهداف هذا القمع الاستهلاكي والاعتراض عليه ، يوظف المستهلك كل الأساليب المشروعة وغير المشروعة ، فى اصدار وتبديد جدوى هذه الأهداف (٥٨) . بل أضفى عليها نزوعا الى

(٥٨) تعامل المستهلك مع التهريب فى السوق السوداء ، والمضى فى الحصول على السلع المشبوهة التى يغيب وجودها فى الأسواق ، يزدى الى اصدار الهدف الاقتصادي الذى تطالع هذا الضبط بموجبيه الى الحد من الاستهلاك . وفى اطار هذا التعادل غير المشروع بين المستهلك بالافضل والعرقان للمسروق السوداء ، ويجد فيها ملاذا . بل ويتعود هذا المستهلك على قبول منطق الابتزاز ، الذى يتعرض له الطلب فى السوق السوداء ، ولا يعترض عليه ولا يعرض عنه .

السلوك غير الأخلاقي الذي يعتمد طعن وإهدار مستويات المعيشة • وينكب المستهلك بكل الإصرار في الممارسات غير المشروعة ويتجرد من آخر ما كان حريصاً عليه من الادخار (٥٩) •

وتبقى هذه الأساليب بالفعل على سنوات السلوك الاستهلاكي المنحرف الذي اجتاحت المجتمع (٦٠) ، متخفية أو كامنة • بل وتوفر هذه الأساليب غير المشروعة لهذا السلوك الاستهلاكي المنحرف الفرص البديلة ، لتبديل الانحراف بانحراف آخر ، أو لتوسيع قاعدة الانحراف وتعميقها • وهذا هو الدليل أو البرهان الصادق ، على أن المستهلك لا يقلع بموجب هذا القمع أو الردع الذي يعتمد عليه الضبط الإجباري ، ولا يسلم من الانحراف ومضاعفاته •

واتباع نظام الخصم في توفير وتوزيع بعض السلع المعنية الذي تلتزم به الحكومة وتتحمل أعباءه ، يمثل شكلاً آخرًا من أشكال الضبط الإجباري للاستهلاك (٦١) • وتحدد الحكومة في إطار الدولة ، بموجب التشريع

(٥٩) عاش المجتمع المصري على المدى الطويل ، قبل الدخول في أزمة تطبيق هذا الضبط الإجباري وترسيخ منطق الانغلاق الاقتصادي ، تجربة اقتصادية سوية • وكان المستهلك على كل مستويات المعيشة ، الكفاف والكفاية والرفاهية ، شديد العناية بالتوازن بين الانفاق على المطالب الاستهلاكية من ناحية ، والادخار من ناحية أخرى • ولقد أدى التعامل في السوق السوداء والتمرد على الحرمان والتهجير إلى الإقلاع عن الادخار والتخوف على المدخرات • وهذا هو أسوأ الآثار الجانبية لمنطق الانغلاق ، وممارسات أساليب القمع الاستهلاكي التي اقتلعت الادخار من جذوره • وإقلاع الادخار من جذوره جاء في وقت غير مناسب ، لأنه حرم عملية التنمية من هذه المدخرات ودورها الأساسي في تمويل المشروعات •

(٦٠) يعيش المجتمع المصري اعتباراً من الخمسينات مرحلة تحول حقيقية من مجتمع زراعي إلى مجتمع زراعي صناعي • وبموجب هذا التحول تتوالى المتغيرات وتفرض تأثيرها المباشر وغير المباشر • وتلعب المتغيرات دورها الحقيقي في تحريض المستهلك ، وفي تزيين موجبات الخطأ الاقتصادي • وربما صعدت إرادة ومنطق التغيير الذي جاء في صحبة عمليات التنمية ، وسرسة هذه المتغيرات وتحريضها الذي لا يسيكت عن تزيين الخطأ الاستهلاكي • وما من شك في أن المستهلك قد بلغ حالة من انعدام التوازن في إطار الإنصياح لوسوسة هذه المتغيرات • وكان المفروض أن يضع الضبط الإجباري في اعتباره هذه الحالة وأن يترفق بالمستهلك ولا يقذف به إلى حفوض الانحراف الاستهلاكي •

(٦١) ينشأ هذا الشكل من الضبط الإجباري في الوقت الذي تسيطر فيه الأوضاع الاستثنائية مثل حالة الحرب • ويؤمن النظام في مثل هذه الأوضاع ويضبط الحد الأدنى من حصص محددة من سلع معينة تتعرض لنقصان المعروض منها لسبب أو لآخر ، لحساب المستهلك الفردي •

مسئوليتها عن توفير وتوزيع هذه السلع المعنية ، وكيفية العمل بهذا النظام وسريان مفعوله . بل يقرر هذا التشريع أو القانون ، كل أنواع السلع المعنية ، التي يخضع الطلب عليها والحصول عليها لحساب الاستهلاك ، للتنظيم أو للتقنين الذي يفرضه هذا النظام .

وهذا معناه أن هذا النظام يحدد منافذ التوزيع والحصول منها على حق الفرد من هذه السلع المعنية . كما يحدد النظام أيضا الكم المسموح به من السلع المعنية الذي يحق للفرد الحصول عليه في كل مرة . وعدد المرات التي يحصل عليها في المدى الزمني المعين . ومن خلال هذا النظام والقواعد المنظمة له ، تسيطر الحكومة وتمسك بزمام التوزيع في حدود الحصص المقررة . وبموجب هذه السيطرة ، يكون الضبط الاجباري نافذ المفعول ، ولا يجوز الخروج عليه أو التهرب منه .

ويبدو لأول وهلة ، أن هناك توازن في الأعباء التي يفرضها التشريع لنظام الحصص والعمل به على مستوى الفرد في الدولة . ويتمثل هذا التوازن في التزام الحكومة التزاما لا بد منه ولا تفريط فيه ، مقابل التزام المستهلك وعدم الخروج عليه (٦٢) . وهذا معناه أن التشريع الذي يجسد هذا الضبط الاجباري ، يحمل الحكومة مسئولية عرض السلع المعنية . كما يحدد هذا التشريع حصة الفرد من هذا العرض التي لا ينبغي تجاوزها أو حرمانه منها . ويقرر التشريع في الوقت نفسه ، السعر أو القيمة التي تدفع ، مقابل الحصول على هذه الحصة المقررة من كل سلعة معينة ، لحساب استهلاك الفرد .

ويبدو لأول وهلة أيضا ، أن هذا النظام الذي يحدد الحصة المعنية ، المسموح بها لكل فرد من الأفراد في الدولة ، يلتزم التزاما حقيقيا بعدالة التوزيع . وتتمثل هذه العدالة المطلقة في تقرير نفس الكم من السلع المعنية التي يصبح الحصول عليها بالسعر الموحد وفي الموعد المعين ، حقا مكتسباً

(٦٢) يتمثل التزام الحكومة بتوفير الكم والنوع بالسعر المعلن من السلع المعنية ، في منافذ التوزيع التزاما مسئولا ولكنه يفرض ويقرر فلا يراجع المستهلك . أما التزام الاستهلاك فهو التزام القبول المطلق دون اعتراض على الكم أو على النوع أو على السعر المعلن . ويلتزم هذا الالتزام ذراع المستهلك وهو ساكت صابر . وقد تدعم الحكومة سعر السلعة المعنية لتأمين العرض بالسعر المعلن عنه . ويتحول التزام الحكومة مع مضي الوقت وتساعد حجم الدعم مع زيادة الطلب بفعل المتغير الديموجرافي الى من لا يسكت ، وكأنها تتصدق على الناس من عندها .

لا يمكن التفريط فيه . وهذا معناه أن التشريع يسوى فى كم الحصص ، وفى أسعارها بين الأفراد جميعا . بل لعله لا يجد فى تفاوت مستويات المعيشة والقدرة على الانفاق ومعدلاته المتباينة ، مبررا كافيا للخروج على هذه المساواة المطلقة ، بين الناس جميعا على صعيد الدولة (٦٣) .

وصحيح أن التشريع يقوى قبضة الضبط الاجبارى ، ويسعف الحكومة وهى تمسك بزمام العلاقة بين العرض والطلب (٦٤) . وصحيح أن السيطرة على هذه العلاقة ، تحول دون تمادى الطلب وسلوكه غير الاقتصادى ، وتحد حريته فى جانب ، وتحول دون استخفاف العرض بالطلب والعمل على ابتزازه فى جانب آخر . ولكن الصحيح بعد ذلك كله أن ما يصبو اليه هذا الشكل من الضبط الاجبارى لا يكاد يتحقق بحذافيره . وفى اطار عدالة التوزيع التى لا تتوافق مع تفاوت مستويات المعيشة ، واختلاف القدرات على الانفاق من فرد الى فرد آخر ، يبدأ التعامل المتستر بين الفئات المتفاوتة فى السوق السوداء ، ويفرغ هذا الضبط من مضمونه وأهدافه الحقيقية .

وفى اطار السوق السوداء ، حيث يتستر العرض والطلب ، فى ظلمته ، تتعامل فئتان معا التعامل الظالم . ومن يفرط فى حصته من السلع المعنية ويعرضها باختياره وكامل حريته ، ويجد الطلب الذى يقبل ويرحب بهذا العرض ويدفع فى مقابله ، يظلم نفسه قبل أى شئ آخر . بل قل انه يحرم نفسه بنفسه ويرضى به ، فى مقابل الفرص المتاحة لابتزاز الطلب . والحصول على المال فى مقابل التنازل عن السلع المعنية وهى

(٦٣) المساواة المطلقة فى الحصص ، فى اطار تفاوت الدخول ومستويات المعيشة والقدرة على الانفاق ، ترفع الظلم الاقتصادى . وينبغى أن يختلف على أقل تقدير تسعير السلعة المعنية من مستوي معيشة الى مستوى معيشة آخر ، أو اخراج من يملك القدرة على الانفاق مع نظام الحصص على شرط توزيع السلع المعنية بالأسعار المناسبة لهذا الفريق .

(٦٤) أخذت مصر بهذا النظام فى وقت الحرب العالمية الثانية . وكان الوضع الاستثنائى وصعوبات الشحن البحرى وحركة التجارة الدولية ، تحتم العمل بموجب نظام الحصص فى توفير وتوزيع بعض السلع الاستهلاكية الضرورية . ولقد أبقى مصر على هذا النظام ولم تتنازل الحكومة عن التزاماتها فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى ، وفى مرحلة الانفتاح الاقتصادى . بل وأضافت الى التزاماتها دفع فروق الأسعار لكى تضمن أدنى سعر محلى . ولا تلوح بارقة أمل للتفريط فى هذا النظام أو العدول عنه فى المستقبل القريب على الأقل . وصحيح انها تشكو زيادة ما تقدمه من دعم لهذه السلع المعنية وتشكر وتتشكك فى وصول الدعم الى مستحقيه . ولكن لا بدليل عن الاستمرار . ولا يبرر هذا الاستمرار وعدم التفريط فى العمل بنظام الحصص شئ غير التخوف من عواقب تآزم العلاقة بين العرض والطلب .

بالتنوع ضرورية لا يعنى التفريط فى مستوى المعيشة فقط ، بل يعنى توظيف هذا المال فى سلوك استهلاكى منحرف يتخبط بموجبه مستوى المعيشة تخبطا شديدا . ومن يقدم على التعامل ويحصل على حصة من هذه السلع المعنية التى توزع بنظام الحصص بدعوى أن حصته لا تكفيه لى يحافظ على مستوى المعيشة ، ويجد العرض الذى يجاوبه ويتنازل له عن حصته ، يظلم غيره ويظلم نفسه فى وقت واحد . بل قل أن يحتال لى يطفى ظمأ حرمانه و لايبالى بالوقوع فى براثن الابتزاز . وهو يستحل حرمان غيره ويفريه بزيادة الثمن ، فى مقابل اشباع حاجته الذاتية والامتثال لمنطق الابتزاز .

ويفرغ هذا التعامل الظالم فى السوق السوداء وهو غير أخلاقى ، هذا النمط من الضبط الاجبارى من مضمونه أو من مضمون هدفه الاقتصادى . بل قل انه انحراف اقتصادى وتمرد على الضبط الاجبارى ونظام التوزيع بالحصص . ويجهز هذا الانحراف على عدالة التوزيع ، فى غيبة النظام الذى يفرض هذه الحصص من السلع المعنية ، ويحرص على حق كل صاحب حصة فى الحصول على حصته المقررة بانتظام فى الوقت المعين وبالسعر المعلن .

هذا ، ولو كان تفريط الفرد فى الحصة المقررة له أصلا ، مبنيا على أن يسلك المستهلك السلوك الاستهلاكى المنحرف ، يدرك انه فى اطار مستوى معيشة لا ينبغى أن يحصل على هذه السلعة المعنية لأنها غير واردة فى قائمة الضروريات وهو فى غنى عنها ، يسجل ذلك التفريط خطيئة اقتصادية بالفعل . وترتكب هذه الخطيئة الاقتصادية ، باسم عدالة التوزيع بين الناس جميعا فى اطار ندية كاذبة وغير حقيقية .

أما لو كان هذا التفريط فى الحصة المقررة بموجب نظام الحصص ، مبنيا على عجز حقيقى وعدم قدرة على الانفاق من أجل الحصول على هذه السلعة المعنية المستحقة ، وتفضيل التخلص منها مقابل ابتزاز من يطلب الحصول عليها ، يسجل ذلك التفريط خطيئة اقتصادية من شكل آخر . وتشجب هذه الخطيئة الاقتصادية مفهوم عدالة التوزيع من أساسه الذى يظلم ولا يفرق بين غير الأنداد من الناس .

والاجهاز على عدالة التوزيع وارتكاب الخطيئة الاقتصادية باسمها أحيانا وفى حقها أحيانا أخرى ، هو أهم خطأ يقع فيه هذا الضبط الاجبارى

ونظام الحصص . وتجاوز الهدف الذي ترمى اليه عدالة التوزيع الاقتصادي للسلع المعنية ، يحمل أكثر من معنى ويعبر عن أكثر من مغزى ، وهي تمضى على درب الخطأ الاقتصادي . وتثير هذه المعاني أكبر قدر من التشكك فى جدوى نظام الحصص من أساسه ، وما ينطوى عليه من عدالة توزيع تسوى بغير غير الأبداد . وتفقد عدالة التوزيع معناها عندما تعطى الفرد حصة وهو فى غنى عنها ولا تشغل اهتمامه . كما تفقد عدالة التوزيع جدواها عندما تعطى الفرد حصة دون ما يحتاج اليه بالفعل وتحفره للبحث عن الحصة التى تتمم حاجته فى السوق السوداء .

وهكذا لا تمثل عدالة التوزيع ظاهرة صحيحة لأنها تتجاوز معنى ومغزى العدل بالفعل عندما تسوى بين الناس الذين تتفاوت مستويات معيشتهم . ومن ثم ينبغى أن نتشكك كثيرا ، فى مبلغ نجاح هذا الضبط الاجبارى فى تطويع أو فى ردع السلوك الاستهلاكى ، واعادته الى الصواب الاقتصادى . وقد لا يتبرأ هذا الضبط من اشاعة بعض الظلم المستتر وحفز بعض المستهلكين لى يظلم بعضهم بعضا . وقل كيف نحسب جدوى هذا النظام من غير أن تدخل فى الاعتبار التعامل الظالم فى السوق السوداء الذى ينتهك هذا الضبط ؟

وعلى صعيد جماعة الشعب فى الدولة حيث تتفاوت مستويات المعيشة والدخول والقدرة على الانفاق ، وحيث يتفاوت سلوك الاستهلاك أيضا ، لا محل أبدا لعدالة التوزيع بين الناس بموجب نظام الحصص . بل ولا جدوى من عدالة التوزيع بالشكل الصارم الذى يكفله هذا الشكل من أشكال الضبط الاجبارى . وعدم العدل فى التوزيع والبحث عن سبيل للخروج من ظلم عدالة التوزيع هو عين العدل الاجتماعى والاقتصادى .

وصحيح أن تطبيق نظام الحصص وسريان مفعوله وتخصيص حصة من السلع المعنية مسألة تستحق الاهتمام . وصحيح أن هذا التطبيق يكفل السيطرة على الكم الكلى من استهلاك السلع المعنية ، ويتحكم فى معدل الزيادة ويحافظ عليها فى الاتجاه الاقتصادى الصحيح . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، أن هذا التطبيق وهذه السيطرة وهى لا تميز بين الحاجات الحقيقية للأفراد فى اطار مستويات معيشة متفاوتة وقدرات على الانفاق غير متساوية ، تظلم كل الناس وتهىء المناخ المناسب للتعامل الظالم بين العرض والطلب فى السوق السوداء .

وبعد ، ينبغي أن يكون التآني في فرض الضبط العلاجي والمنفاضة الموضوعية بين الضبط الاختياري والضبط الاجباري ، في اطار درجة العناية بالانسان الفرد والمجتمع . وما من شك في أن هذه العناية بالانسان تتفاوت من دولة الى دولة أخرى . وتدور هذه العناية حول الاهتمام بالانسان والاهتمام بمصلحته الاقتصادية وعدم التهاون أو الاستهانة به .

ومعلوم أن الضبط العلاجي الذي يستطيع أن يرشد الاستهلاك ، هو الأفضل . ومعلوم أن هذا الضبط يعتمد على يقظة الوعي وسرعة استجابته ، ويوظف الاقناع الذاتي من خلال الاستعداد النفسي ، حتى يعيد السلوك الاستهلاكي المنحرف من غير قهر أو من غير حرمان الى صوابه . أما الضبط العلاجي الاجباري الذي يطوع أو يروض أو يردع الاستهلاك فهو الذي يباشر الضغط . ويوظف هذا الضبط القهر والحرمان ولا يملك القدرة على شيء آخر غير التخويف . وقد يطاوع المستهلك وهو خائف ولكنه أبدا لا يقتنع بموجب التخويف ولا يعمل جادا على تعديل سلوكه الاستهلاكي المنحرف . بل قل انه لو استطاع أن يؤمن نفسه في مواجهة هذا الخوف ، لتمرر وتمادي سلوكه الاقتصادي في الانحراف .



1. The first part of the report discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that this is essential for the proper management of the company's finances and for ensuring that all stakeholders have access to the same information.

2. The second part of the report provides a detailed overview of the company's current financial position. This includes a breakdown of the company's assets, liabilities, and equity, as well as a summary of the company's income and expenses for the past year.

3. The third part of the report discusses the company's future financial goals and the strategies that will be used to achieve them. This includes a discussion of the company's plans for expanding its operations, increasing its revenue, and improving its overall financial performance.

4. The fourth part of the report provides a summary of the key findings of the report and offers recommendations for how the company can improve its financial management practices. This includes suggestions for how the company can better track its expenses, improve its cash flow, and ensure that all transactions are properly recorded.

خاتمة

الرؤية الجغرافية الاقتصادية للاستثمار

1015 -

خاتمة

الرؤية الجغرافية الاقتصادية للاستهلاك

تدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية أن الاستهلاك تعود فطري في الأصل . ولقد فطر على هذا التعود لأنه يعيش وينبغي أن يطلب ويحصل على ما يجاوب هذا التعود .

وتدرك الرؤية الجغرافية الاقتصادية أن عوامل التغيير قد هيأت لهذا التعود الفطري أن ينمو وأن يتطور . ولقد رسخ هذا النمو والتطور سلوك الاستهلاك الذي يباشر العلاقة مع الانتاج .

وهذا معناه أن الاستهلاك وهو تعود فطري فطر عليه الانسان في الأصل ، يتحول ويتجاوز موجبات التعود حتى يكتسب خصائص السلوك التي تميزه وتحدد موقفه الحقيقي في اطار العلاقة بين العرض والطلب .

وما من شك في أن نجاح الانسان في كل جولة صراع بينه وبين الطبيعية ، وتسطير بنود التصالح بينهما ، ووضع حد المضالحة المتغير دائما لحساب التعايش في المكان وهو متغير من عصر الى عصر آخر ، قد رسخ حق الانسان الفرد بصفته مستهلكا والجماعة بصفتهم جماعة المستهلكين ، في تطوير مكتسبات هذا التعود الفطري . ويمضي هذا التطوير بالمستهلك أحيانا على درب الخطأ الاقتصادي وأحيانا أخرى على درب الصواب الاقتصادي . ولا شيء يحدد هذا الخطأ أو الصواب الا تقويم العلاقة بين العرض والطلب ، وحساب جدوى استجابة الانتاج للاستهلاك .

ومن خلال هذا التقويم ، قد نجرم الخطأ ونحمل عليه ونبحث له عن علاج ، وقد نظري الصواب ونثنى عليه ونطلب له الوقاية والحماية . ولكن الجغرافية الاقتصادية تدرك في اطار هذا التقويم أيضا أن التجريم وحده ليس يكفي . بل يظلم هذا التجريم الاستهلاك كثيرا في بعض الأحيان ولا يلتمس له عذرا .

وما دام التقويم الذي يجسد خطيئة الاستهلاك لا يتأثر الا من خلال

دراسة موضوعية في إطار العلاقة بينه وبين الانتاج فلا ينبغي أن يفلت الانتاج من تحمل نصيبه من هذا التجريم . وما دامت الوسيلة الحضارية قد مكنت للانسان أن يمسك بزمام العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ، فلا ينبغي أن يسأل الاستهلاك وحده عن الاساءة الى هذه العلاقة . بل يجب أن نحمل على الانتاج وعلى تقصيره وعلى سوء سلوكه مثلما نحمل على الاستهلاك وعلى تهوره وعلى سوء سلوكه .

وكما تكون الوسيلة الحضارية والمبرر الحضارى والمتغيرات محسوبة على الاستهلاك ويوجه اليها الاتهام لأنها هي التي تحرضه وتكسبه السلوك غير الاقتصادى حتى يستحق التجريم ، تكون الوسيلة الحضارية والمبرر الحضارى محسوبة على الانتاج أيضا ويوجه اليها الاتهام لأنها هي التي تسأل عن تقصيره وتكسبه السلوك غير الاقتصادى ، حتى يستحق التجريم . ومن ثم ينبغي أن يوجه الاتهام الى الطرفين حتى يكون متوازيا ومتوازنا ومتزامنا .

ومن ثم لا يجوز ضبط الاستهلاك ومباشرة أنواع الضبط المتنوعة من غير حفز الانتاج ومباشرة تنميته . ولا ينبغي أن تعلو الأصوات التي تطالب بالحد من الاستهلاك وتطلب ضبط النسل والسيطرة على معدلات المتغير الديموجرافى ، قبل أن تعلو الأصوات التي تطالب بانطلاق الانتاج وتطلب زيادة معدلاته والسيطرة على اتجاهات نموه الاقتصادى .

واذا كان المبرر الحضارى هو الذي يبيح للمتغيرات أن تشمل الاستهلاك وأن تغطى سوءات الانحراف الى الخطأ الاقتصادى ، فينبغى أن توظف الوسيلة الحضارية ، وأن تطور لكى تنشط فاعلية الانتاج الى أقصى حد ممكن للمحافظة على علاقة متوازنة بين الانتاج والاستهلاك . وقد يفلح هذا التنشيط الانتاجى فى تضيق الفجوة التي تفصل بين الانتاج والاستهلاك وتجسد الخطأ الاقتصادى فنجرم بموجبه الاستهلاك ولا نجرم الانتاج ونبرئه من هذا الخطأ .

وغاية ما يصبو اليه التخطيط عندما يتصدى للتنمية ، هو الاهتمام بتنشيط فاعلية الانتاج وزيادة وتحسين معدلاته ، والاهتمام بتحسين مستويات المعيشة وترسيخ المتغيرات التي تحرض وتنشط معدلات الاستهلاك . ومن ثم يجب أن يحسن التخطيط السيطرة على أقصى درجات التوازن والتوازي والتزامن بين هذين الاهتمامين . وترى الجغرافية الاقتصادية فى التخطيط الاقليمى الأسلوب الأنسب من أجل هذه السيطرة . ويكفى أنها تبتنى على الرؤية الجغرافية السديدة لحد المصالحة بين الانسان والطبيعة وعلاقة الندية بينهما فى المكان وحسب قدرة الوسيلة الحضارية ، لحساب التعايش الأمثل .

المصادر والمراجع

- ١ - ابراهيم أحمد رزقانه : الجغرافية البشرية ، القاهرة ١٩٦٢
- ٢ - ابراهيم أحمد رزقانه : المعابر الأرضية في عصر البليوستوسين (مجلة كلية الآداب - مجلد ١٥ - عدد ٢ القاهرة ١٩٥٣ .
- ٣ - اسماعيل محمد هاشم : في الاقتصاد التحليلي
كتاب (١) المدخل الى علم الاقتصاد ،
كتاب (٢) التحليل الاقتصادي الكمي ، الاسكندرية ١٩٨١
- ٤ - بكرى طه عطية : مقدمة في التسويق الوضعي والتحليل ، ط ٢ ،
القاهرة ١٩٧٦ .
- ٥ - جوزيه دى كاسترو : جغرافية الجوع ، (ترجمة زكى الرشيدى) ،
الألف كتاب رقم ٣٦
- ٦ - حسن طه نجم : الموارد في عالم متغير ، الكويت ١٩٨١
- ٧ - جيرار لكلرك : الأنثروبولوجيا والاستعمار ، (ترجمة جورج كتورة) ،
بيروت ١٩٨٢
- ٨ - حسين الحمادى : العلوم السلوكية ، القاهرة ١٩٨٧
- ٩ - دولى ستامب : عالمنا المتطور ، (ترجمة زكى الرشيدى) ، الألف
كتاب رقم
- ١٠ - دنيكن ميشيل : معجم علم الاجتماع ، (ترجمة احسان محمد
الحسن) ، بغداد ١٩٧٦
- ١١ - زين الدين عبد المقصود : التخطيط البيئى مفاهيمه ومجالاته ،
الكويت ١٩٨٢

- ١٢ - زين الدين عبد المقصود : تدهور المحيط الحيوى وأبعاده البيئية ، الكويت ١٩٨٤
- ١٣ - صلاح الدين الشامى وفؤاد محمد الصقار: الموارد -دراسة جغرافية، الاسكندرية ١٩٧٠
- ١٤ - صلاح الدين الشامى : الجغرافية دعامة التخطيط ، ط ٢ ، الاسكندرية ١٩٧٦
- ١٥ - صلاح الدين الشامى : الرحلة عين الجغرافية المبصرة ، الاسكندرية ١٩٨٢
- ١٦ - صلاح الدين الشامى : الفكر الجغرافى سيرة ومسيرة ، الاسكندرية ١٩٨٠
- ١٧ - صلاح الدين الشامى : الواقع الاقتصادى العربى قبل الاسلام ، الاسكندرية ١٩٨٣
- ١٨ - صلاح الدين الشامى : الندية فى العلاقة بين الانسان والطبيعة ، (تحت الطبع)
- ١٩ - صلاح الدين الشامى : أمريكا اللاتينية ، القاهرة ١٩٦٣
- ٢٠ - صلاح الدين الشامى : النقل فى أفريقية ، القاهرة ١٩٦٠
- ٢١ - صلاح الدين الشامى : دراسات فى الجغرافية السياسية ، ط ٣ ، الاسكندرية ١٩٨٣
- ٢٢ - عبد العزيز عزت : الاجتماع الصناعى ، القاهرة ١٩٦١
- ٢٣ - عبد الفتاح قنديل وسلوى سليمان : مقدمة فى علم الاقتصاد ، القاهرة ١٩٧٩
- ٢٤ - عبد الفتاح وهيبه : البيئة والانسان ، الاسكندرية ١٩٦٣
- ٢٥ - عبد الفتاح وهيبه : جغرافية الانسان ، الاسكندرية ١٩٨١
- ٢٦ - عبد الرحمن زكى ابراهيم : مذكرات فى التطور الاقتصادى ، الاسكندرية ١٩٧٧
- ٢٧ - عبيد محمد عنان : التسويق الحديث ، القاهرة (بدون تاريخ)

- ٢٨ - عبد المجيد عبده : الأصول العلمية للتسويق ، القاهرة ١٩٨١
- ٢٩ - عبد العزيز عزت : فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ١٩٥١
- ٣٠ - عرفة المتولى سند : مقدمة فى العلوم السلوكية ، القاهرة ١٩٨٣
- ٣١ - فؤاد محمد الصفار : جغرافية التجارة الدولية ، الاسكندرية ١٩٧٣
- ٣٢ - فؤاد محمد الصفار : التخطيط الاقليمى ، الاسكندرية ١٩٧٠
- ٣٣ - كالدردى ريتشى : عالم جائع ، (ترجمة محمد عبد المجيد) ،
(اخترنا لك رقم ١٥٢)
- ٣٤ - كالفرد : لن يجوع العالم (ترجمة مصطفى عبد العزيز) ، القاهرة
١٩٦٣
- ٣٥ - لوسيان فيفر : الأرض والتطور البشرى ، (ترجمة محمد السيد
غلاب) ، جزآن ، القاهرة ١٩٥٧
- ٣٦ - محمد السيد غلاب : الجغرافية التاريخية ، القاهرة ١٩٦٩
- ٣٧ - محمد السيد غلاب : البيئة والمجتمع ، القاهرة ١٩٦٩
- ٣٨ - محمد سعيد عبد الفتاح : التسويق ، الاسكندرية ١٩٨٠
- ٣٩ - محمد فاتح عقيل : المرجع فى الجغرافية الاقتصادية ، الاسكندرية
١٩٧٩
- ٤٠ - محمد عبد الرحمن الشرنوبى : الجغرافية بين العلم التطبيقى والوظيفة
الاجتماعية ، الكويت ١٩٨١
- ٤١ - محيى الدين الأزهرى : الادارة من وجهة نظر المنظمة ، القاهرة
١٩٧٩
- ٤٢ - هارولد بيك وجون فليز : الأزمة والامكنة ، (ترجمة محمد السيد
غلاب) ، القاهرة ١٩٦٢
- ٤٣ - ول ديورانت : قصة الحضارة ، (ترجمة محمد بدران)
- ٤٤ - يوسف تونى : الجغرافية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعى
محاضرات الموسم الثقافى للجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ١٩٦٢

1. Alexander, J.W. : Economic Geography. Prentice Hall, 1963
2. Brown, R.N.R. : The Principles of Economic Geography London 1946.
3. Childe, G. : What happened in History. London 1942.
4. Childe, G. : Man makes himself. London 1941.
5. Childe, G. Social Evolution. London 1951.
6. Coalborn, R. : The Origin of Civilized Societies London, 1959.
7. Forde, D. : Habitat, Economy and Society. London 1952.
8. François, P. : Cours D'Economie Polotique 5ed Paris, 1947.
9. Fleure, H. & Peak, H. : Apes and Man
10. Hawkes, J & Wooleg, L. : Prehistory and the beginnings of Civilization 1963.
11. Hoyt, J.B. : Man and the Earth, N.Y. 1962.
12. Hazayyin, S.A. : Place of Egypt in the Prehistory. Cairo, 1941.
13. Jones, C.F. : Economic Geography NY. 1955
14. Marx, C. : Capital 1906.
15. Malthus, T.R. : Essay on Population. London. 1798.
16. Pearson, T. & Haper, T.A. : The World Hunger. 1945.
17. Rage, J.W. : From Hunter to Husband man, London 1939
18. Pounds N.J.G. : An Introduction to Economic Geography. London, 1951.
19. Shaw, E. : World Economic Geography N.Y. 1955.
20. Souer, C.O. : Agricultural Origins & Dispesols, N.Y. 1952.
21. Seddon, E. Economic History. London, 1966.
22. Recordo, D. : Principles of Political Economy and Taxation. London, 1817.
23. Thoman, R.S. : The Geography of Economic Activity N.Y. 1962.
24. Turner, R.H : Handbook of Sociology

* * *

فهرس

صفحة

٥

تصدير

بداية واقتراب

الرؤية الجغرافية للعلاقة بين الانتاج والاستهلاك

- العلاقة بين الانتاج والاستهلاك ... كيف ولماذا ١٣
- الاستهلاك فى الرؤية الجغرافية ... لماذا وكيف ١٧
- الاستهلاك ، مكانه فى الجغرافية الاقتصادية ومكانته ٢٣

الفصل الأول

الاستهلاك

- معنى ومغزى الاستهلاك ٢٧
- الاستهلاك تعود فطرى على الطلب ٤٤
- الاستهلاك طلب وتوازن مع العرض ٤٩
- الاستهلاك انحراف فى الطلب وامثال للعرض ٥٥
- استعادة التوازن بين الانتاج والاستهلاك ٦٢

الفصل الثانى

الانتاج والاستهلاك

موجبات التوازن فى مرحلة الضيافة

- معنى التوازن وعدم التوازن ٧١
- الاستهلاك فى مرحلة الضيافة ٨٢
- الانسان والتحدى الاقتصادى ٨٨
- الفرار والانتصار ٨٩
- الثورة الحضارية والتوازن ٩٤
- الاستهلاك الجائر والمضى فى الانتشار ٩٨
- تخبط الاستهلاك فى غيبة السيطرة على الانتاج ١٠٩

صفحة

- ١١١ - تكرار الفرار واستعادة التوازن
- ١٢٠ - استسلام الاستهلاك للانتاج واستسلام الانتاج للمتغيرات
- ١٢٥ - الهيمنة الطبيعية وسلبية الاستسلام
- ١٣٣ - الانتصار والبحث عن السيادة

الفصل الثالث

الانتاج والاستهلاك

أوضاع التوازن في مرحلة السيادة

- ١٣٩ - الثورة الاقتصادية ، وانتهاء مرحلة الضيافة
- ١٤٠ - الثورة الاقتصادية ، ومسيرة السيادة
- ١٤٣ - السيطرة على الانتاج الاقتصادي
- ١٤٥ - مسيرة السيطرة على الانتاج الاقتصادي
- ١٥٢ - تحرير ارادة الاستهلاك البشرى
- ١٥٥ - التعايش والسيادة على درب النضج
- ١٦٠ - العلاقة الجديدة بين الانتاج والاستهلاك
- ١٦٣ - النجاح الانتاجى فى ترسيخ التعايش
- ١٦٥ - مفهوم تنشيط الانتاج الاقتصادي
- ١٧٠ - مفهوم تنشيط الاستهلاك البشرى
- ١٧٣ - الالتزام المتبادل بين الانتاج والاستهلاك
- ١٧٥ - الثورة النظامية وقيام النظام
- ١٨٧ - الولاء للنظام وتأمين المصلحة الاقتصادية
- ١٩١ - النظام واتجاهات الانتاج والاستهلاك
- ٢٠٣ - الافتراق الحضارى وتطور الاستهلاك
- ٢٠٥ - استجابة الاستهلاك للمتغيرات
- ٢١٢ - النضج وصياغة النظام الاقتصادي
- ٢١٩ - وقوع الانتاج والاستهلاك فى قبضة النظام الاقتصادي

الفصل الرابع

الإنتاج والاستهلاك تطور العلاقة وموجبات التوازن في مرحلة السيادة العظمى

صفحة

٢٢٥	- حركة الحياة على درب النضج
٢٣٠	- النهضة الأوروبية تغير ومتغيرات
٢٣٣	- التغيير والوضع الاقتصادي الجديد
٢٣٥	- المتغيرات وتضليل الواقع الاقتصادي الجديد
٢٣٧	- الثورة الصناعية وتمادي المتغيرات
٢٤٣	- فعل المتغيرات في الإنتاج والاستهلاك
٢٤٦	- المتغيرات أنواعها وفعلها المباشر
٢٥٢	- المتغير الطبيعي - المتغير الديموجرافي
	- المتغير الحضاري - المتغير الاقتصادي - المتغير السياسي
٢٥٥	- المتغير النفسي
٢٨٥	- ماذا تفعل المتغيرات بالاستهلاك
٢٨٧	- اتساع مجالات الاستهلاك - تفاوت مستويات الاستهلاك
٣٠٠	- تعقيد أوضاع الاستهلاك

الفصل الخامس

الاستهلاك

بين الطلب والانحراف

٣١٧	- الاستهلاك طلب متغير
٣١٩	- الرؤية الجغرافية للاستهلاك والطلب المتغير
٣٢٥	- موجبات الطلب المتغير والمتنوع (عمومية وخصوصية)
٣٣٣	- الانتاج وتوفير السلع - تصنيف السلع
٣٤٠	- الانتاج وتطويع أو تحريض الطلب
٣٤٣	- الموجبات الخصوصية وتطويع الاختيار
٣٤٩	- المتغيرات ودوافع الموجبات الخصوصية المتغيرة
٣٥٤	- موجبات الطلب وسلوك الاستهلاك
٣٥٩	- الاختيار وانحراف الاستهلاك
٣٧٠	- الرؤية الجغرافية لانحراف السلوك الاستهلاكي

صفحة

الفصل السادس

الاستهلاك

بين الانحراف والضبط

صفحة

٣٨١	- تمهيد
٣٨٣	- أنماط السلوك الاستهلاكي
	الاستهلاك الجائر - الاستهلاك غير الاقتصادي - الاستهلاك
٣٨٤	الاقتصادي
٣٩٤	- تغير السلوك الاستهلاكي واستعداداته
	تغيرات السلوك الاستهلاكي الاقتصادي - تغيرات السلوك
	الاستهلاكي غير الاقتصادي - تغيرات السلوك الاستهلاكي
٣٩٨	الجائر
٤٠٤	- اتجاهات وأنماط الضبط العلاجي
٤٣٤	- الضبط العلاجي الاختياري
٤٣٩	- أنواع الضبط الاختياري
	الضبط الاجتماعي - الضبط الحضاري - الضبط الاقتصادي -
٤٤٠	الضبط النفسي
٤٥٥	- الضبط الاجباري للاستهلاك
٤٦٤	- أشكال الضبط الاجباري
٤٦٤	الضبط الاجباري المباشر - الضبط الاجباري غير المباشر
٤٨٥	- خاتمة : الرؤية الجغرافية الاقتصادية للاستهلاك

رقم الايداع ١٩٨٤/٤٩٨٠

الترقيم الدولى ٦ - ١٥٤ - ١٣ - ٩٧٧

مطبعة اطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

٦٤٢/٢٧